

شرح فیض
عبد الرحمن
در حدیث



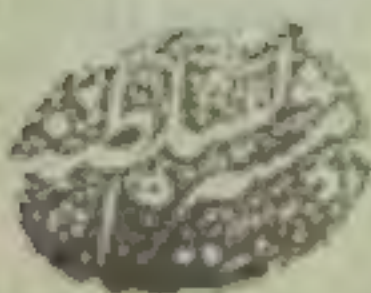
سازمان اسناد و کتابخانه ملی

جمهوری اسلامی ایران



شرح افغان

۲۰



۱۳۲۲

شرح مفاهیم
کتابخانه ملی



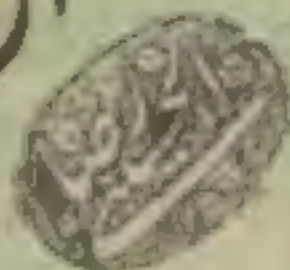
۱۵۴۵

کتابخانه دولت علیه ایران

نمبر ۲۹۵۳

اسم کتاب	شرح مفاهیم
درجه علم	مصحف
اسم محرر	بیجه زبان
روی کاغذ	تاریخ تحریر
عدد صورت	بیجه خطوط
جلد کتاب	عدد سرلوحه
ورق مذهب	عدد اوراق
متن و حاشیه	قطع کتاب
ملاحظات	یک نسخه در چند مجلد

کتابخانه ملی





بسم الله الرحمن الرحيم

للمصالح المنقضية في جميعه من عامرو ابن وهب عن الصمة لكل صلوة وقتان و اول الوقت افضل وصحيحة
عبد الله بن سنان عنه مثل الاخره لك من الاخبار ومن ابن البراج عن بعض الاحباب ان المغرب يخص بها وقتا واحدا غلظت
الشمس لصحة الشام ان مثل الصمة عن وقت المغرب فقال ان جبريل اذ النبي صلى الله عليه وسلم لكل صلوة بوقتين الا المغرب فان وقتها واحد
وقتها وجوبها وتصميمه الفضلاء مثل ذلك وفي اخرها وقت فرتما غيبوبة الشفق قال الكلبية بعد نقل هذه الصحة
ان لها وقتين سقوط الشفق وليس هذا بما عايناه الاول لان الشفق هو المحرقة وليس بين غيبوبة الشمس وغيبوبة الشفق الا
شيء يسير وذلك لان علامة غيبوبة الشمس بلوغ المحرقة القبلية وليس بينه وبين غيبوبتها الا قدر ما يصل المصلي المغرب وقتها على
وسكون انتهى وفيه ان يجزي ان المغرب عند وقتها الى نصف الليل فلا يزم ذلك ان كل صلوة وقت فضيلتها متعده بخلاف الغز
فلا يدل الصحاح المذكورة على المذهب المشهور من كون اول الوقتين وقت الفضيل والآخر وقت الاجزاء وسيجي انهم يتكلمون
كذلك وسيجي تام الكلام وحلا اذ يعني من شدة التاكيد في وقت فضيلته المغرب قالوا لها وقت واحد اي لم تصل
في وقت فضيلتها فكانها قامت فالاول آه الزوال والبيان عن ميل الشمس عن وسط السماء واخرها من دائرة نصف
وكون اول وقت الظهر اجمعي بل ضروري الدين ويدل عليه الاخبار اية مثل صحيحة زرارة عن ابانته ان اذالت الشمس
دخل الوقتان الظهر والعصر واذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الاخره لك لا يحصى طوره في الاخبار
من ان وقت الظهر بعد الزوال يقدم او غير ذلك مثل صحيحة اسمعيل بن عبد الحنان عن الصمة عن وقت الظهر فقال بعد الزوال
يقدم او نحو الاقبيم الجوهرة او السرفان وتماحين تنزل وغيرهما نحو قول علي الفضيل بالنسبة الى من يتأخر عنه ان يصلي
الثالثة بما يحل وقت الصلوة الزاوية في الاخبار على ما كان لان الوقت هو التعيين فتعين زمان للصلوة اما بمحض صحة
الصلوة في الاجل وهو بالنسبة الى الظهر من الزوال اما قبل الغروب بشيء يسير كما استعرف وتعيين اخرها لقياس الى
فضيلة الصلوة فيه في الاجل وهو من الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثله وقت فضيلة بالنسبة الى من يصلي الثالثة وهو بعد
ذهاب الفهم من الشيء او بعد الفراغ من الثالثة الى ان يصير ظل كل شيء مثله وبالنسبة الى من لم يصل الثالثة فمن

اخر وقتها

ابتداء الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثلاً وقت فضيلة بالنسبة الى اصحاب الاعذار السهلة مثل المسافرين والسحابة ونحوها
وهو ان يؤخر هذه ويجعل هذا ويخرج بينهما وقت فضيلة بالنسبة الى المأذنين الذين لا مثل صلح التيمم وبالحلقة العينية في هذه
تعددة كثيرة بالنسبة الى حالات كان الان يصير قد عرفت ان وقت الفضيلة في الجملة والافان لا سكران في يد على
ما ذكرنا كما ينبغي من الاخبار يكون اعتمادها ان يصير الفيل مثل الشاخص هو المشهور كما ان يكون اجماعا لكن ينبغي
ية قال باستداده الى اربعة اقدام الا انه رجح عنه في طو وجعل في خلاف فلا اعتماد له انما وما نقل من المعيد استداده الى اثنين
فراوه نهاية وقت لا ما النافذة قبلها كما ستعرف ويدل على المشهور صحة احد بن عمر من علم انما قال وقت الظهر اذان اغت الشمس
الى ان يذهب الظل فانه وقت العصرية ونصف القامتين وصحبة احمد بن محمد قال سئل عن وقت صلح الظهر والعصر
تكتفي به للظهر بقية للعصر وانما حملنا ذلك على الوقت الاول والاجماع والاجاب على استداده كقولها انها الى المغرب كما ينبغي كقول
الملا من الوقت الاول الوارد في الاخبار هو هذا في تأمل في حقيقة فزار عن الباقية ان من الامور امر مضيق وامر واسع
والصلح ما فيه العدة من اجل حوله الله وربما اضيق الاصلح لجهة فانها من الضيق لم تفت واحد حين تنزل الشمس وتليها راية
الغروب عند راية نرى الاية وغيرها جديا والثانية هذه الاطلاق فيه الا انساب الى الصلح من القول باستداده الى
المغرب كما ينبغي التحقيق والاول للعصر كون ابتداء وقت العصر بعد الفراغ من الظهر الفراغ الحقيقي او التقديري بجملة
ونقل الاجماع في المعتمد انتهى ويدل عليه الاخبار الاية ايكون الفراغ اعم من التقدير بوجه صحة صلح العصر في الوقت
المشترك قبل فعل الظهر بانه لا ستعرف واما استداده الى ان يصير الفيل مثل الشاخص فهو المشهور ويدل عليه صحة احد بن عمر
وصحبة احمد بن محمد السابقان بحال حال الوقت الاول للظهر من المعيد ان اض الوقت الاول نصير لونه الشمس لا صفراء
للمغرب ومن السب في بعض كتبه يند من زيادة الظل اثنتا عشرة اجاع الشاخص ولعل مستند رواية سليمان بن خالد عن ابي
قال العصر على راية من تركها حتى يمشي اقدام نذ لك المضيح ومثله المعيد رواية ابو بصير عن الحكم ان تصيب العصر
ان تدعها حتى تصغر الشمس تغيب وهما من حيثان سند او دلالة ومخالفان الصحاح والمعتبرة الواضحة الدلالة المشهورة
بين اصحاب المتابعة بالاصول والثانية هذه الاطلاق فيه ويدل عليه الاخبار الاية والاول للمغرب ان يكون اول
المغرب المغرب اجماعي وان وقع الاختلاف فيما يفتق بالمغرب كما ستعرف ويدل عليه صحة ابن سنان عن الحكم وقت المغرب
اذ غابت الشمس فغاب قرصها وصحبة فزار ان اذان الشمس قبل الوقتان الظلي والعصر واذ غابت الشمس قبل الوقتان المغرب
والعشاء الى غير ذلك من الاخبار واما استداده الى ان هذا العشق منها جنة وفاتية وان كان يظهر من كلام الكليني كونه اخرتها
سواء ردت لك في بحث كون له ثقتان وربما سب الايشي اية في خلافه ولا يفسد له لما يشير الى الاخبار الدالة على استداده وقتها الى
نصف الليل وغيره وكلام في الوقت الاول كما مر في الظاهر والثانية هذه الاخبار المشهورة ويدل عليه صحة عبيد بن قزاعة عن
الحكم قال سئل عن وقت العصر الى ان تصغر الشمس الى ان تصغر الليل الا ان هذا قبل هذا الى غير ذلك من الاخبار وقوله وانما
تقدم شره واما استداده الى ثلث الليل فهو ذهب شيخنا ويدل عليه رواية عن الحكم ان النسبة الى ثلث الليل او النصف
الليل في ذلك التصحيح ورواية ابو بصير عن ثمة ان الهولاء لولا اخاف ان اسبق على اني لا احب العمة الى ثلث الليل ورواية
عن الحكم ان جبريل عليه السلام قال في وقت الصلح فقال لعل من الفجر حتى تنشق العمة وحل الاول اذان الشمس وحل
بعد هذا وصل المغرب اذا سقط الغروب وصل العمة اذا غاب الشفق ثم اتاه من اخذ فقال اسفرا الصبح فاسفرت ثم اخذ الظهر حتى
الوقت الذي صلى فيه العصر وصلى العصر بعد هذا وصل المغرب قبل شوط الشفق وصل العمة قبل ذلك ذهب ثلث الليل ورواية

المحلي



مثل ذلك الكلام في كونه اول الوقت كما مر
 الى نصفه ويدل عليه صحة رواية عن قديم ان يباين زوال الشمس الى غسق الليل اي
 صلوات ساهن وبينهم وقتهم وغسق الليل انقضاء وصحة عبيد بن نزار السابقة وغيرها وسند كبر بعضها ايضا والصلح
 هذا ايقم جميع عليه ويدل عليه صحة رواية بن سنان عن القم وقت الفجر حين ينشق الفجر الى ان يحل الصبح السها ولا ينبغي تأخير ذلك بعد ذلك
 وقت من شغل او نسي او نام ومثلها حنة الحلبي وحسنه علي بن عطية عنه عن الصبح الذي اذا رآته معتزضا كانه بياض نهر سحر
 الى غير ذلك من الاخبار والما اسفله من ذهب الشيخ في الخلاف الا انه جعله اخر وقت التحنن وكتب الى بعض القول بان اخر وقت الفضيلة
 في صلاة في المشي والشمس في كونه وقاله في رواية اخرى طلوع الفجر المشقة كما نقل عن ابن ابي عمير ان اخر وقت التحنن طلوع الفجر المشقة
 يدل عليه صحة رواية بن سنان وحسنه الحلبي ومثله في رواية بن وهب السابغات وكذا الوقت الاول كما مر من الظاهر المراد من كونه
 في الاخر المنشتر الذي لا ينال في زيادة وليس الصادق لان يصدق من رآه من الصبح والثاني المطلق الشمس هذا جميع عليه
 ويدل عليه رواية الاصمعي بن بناء قال من ادرك من الغداة كحة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة وغيرها ذلك من الاخبار
 سند النهاية المذكورة من غير الاجماع والاعتماد وظاهر الصلح انه لم يجد هذا الظاهر من عبارة الصلح انه غير انه في وقت
 الفجر رواية عبيد بن نزار السابقة ومجرب هذا الظاهر فيما ذكره مع اتيان الاخبار الدالة على اختصاص العصر من اخر الوقت
 بعد اداها في باب قضاء الصلوات مثل رواية الحلبي في من نسي الظهر والعصر ثم ذكر عند غروب شمس انه ان كان في وقت
 لا غاف وقت احدهما لم يصل الظهر ثم لم يصل العصر وان خاف ان يغتفر احداهما فليدب بالعصر ولا يؤخرها فيكون قد نال جميعا
 ذلك بمعنى العاشئين مع ان رواية عبيد ومثاله لا دلالة لها على الاشتراك المذكور في قولهم لا تغفل عن الاختصاص في
 المعصية قال فيها صلوات اول وقتها من غروب الشمس الى غروب الا ان هذا قبل هذه فان قوله الا ان هذا قبل هذه يعني
 ينادي بان كونه اول وقتها بهذا الفري بغير كون احدهما قبل الاخرى لا سيما قد دخل وقت الثانية ركعات مجزئة فقال الشمس
 يكون الا بغير ان الترتيب بان يكون اول دخل وقت كعبية الاحرام ثم وقت قراءة الحمد ثم وقت قراءة السورة وقراءة الحمد الى على
 الترتيب في الايات وكان السورة ثم وقت الركعة الاولى الركعة بهذا الفري ثم وقت الركعة الثانية بالحق المذكور، وذلك الثاني والثالث
 وانما منه وهكذا الى تمام الثانية بل على القول بالاشتراك لا شك في ان مجزئة الزوال لا يدخل وقت التمشيد الاخير والتسليم
 ولا وقت الركعة الاخير ولا وقت الركعة الثالث ولا وقت الركعة الثانية بل ولا وقت تمام الركعة الاولى بل وقت خصوص كعبية
 الاحرام بالحق الذي ذكرته كما هو حال البنية الى الصبح ركعات فهو الحال بعينه بالنسبة الى الثانية ركعات كما كان قوله الا ان
 قبل هذا مطلق شامل لجميع الفري غير مقتيد بصورة دون صورة فمقتضاء انها شرعا بالحق المذكور فان لم يكن بالحق المذكور
 لم يكن على الحق المشرع في وضع الظاهر فيكون بحسب المشرع مقدم على العصر فاذا وقعت العصر قبلها سبوا او محلا لم يقع مجزئتها لم يستل
 على النهج المقتضى شرعا ايضا فانما ان الصلوات توقيفية فالذي وصل اليها من الشارع من قوله فجلس هو الكيفية المذكورة
 كما في الركعة الاخير من الثالث والثانية وهي من الاولى كما في السلام من التمشيد وهو من السجود وهو من الركعة
 وهكذا ولو وقعت على خلاف الترتيب المذكور لم يكن هو واقعة لاسيما الشارع الا ان يصلح الشارع البناء على هذه في
 صورة فهو كما وصل اليها لا غير ما تضمن دخول الوقتين مجزئة الزوال مثلا من دون ذكره باق الا ان هذا قبل هذه مقتيد بغير
 حمل المقام على التمشيد مع ان الاخبار متواترة في تقدم الظاهر على العصر وهي كشيء بعضها من بعض وما ذكرنا ظاهرا والنسبة
 الى الصلوات فسادا لا استدلالا بالاخبار المذكورة مع ان السبب في المسائل انما صرح قال فيتحقق بانها بانهم يقولون اذا كان
 الشمس قد دخل وقت الظاهر والعصر معا الا ان الظاهر قبل العصر قال وتعين هذا الموضع ان اذا زابت الشمس فقد دخل وقت الظاهر

مع ان قوله الا ان هذا
 قبل هذه

[illegible]

—

في الصلوة كان بعد ما مضى من النبي قبل ان يصير قد شرع ان يكون شاذة مخالفة للآية والاجازات الكثيرة
 المشتهرة بين اصحاب الموافقة للقاعدة مطابقة المسلمين في المصارف والمصارف مضافا الى قاعدة البدلية مع ان الجدة من الآيات
 التي يعم بها البلوى منفع في محض جماعة كثيرة غاية الكثرة فلو كان الصادر من الرسول الخطبة قبل النزول في سبيل الدوام وكان
 ذلك عادة كما يدل عليه قوله كان رسول الله لا يشترها شيئا من الثمن لان يصير الامور العكس بخلاف ذلك لان
 النص في ان النص هكذا هو في نص في القطر في الاضحية اذان ولا اقامة اذ انها طلوع الشمس في طلعت صجراته ان كان
 من الاذان هو العلم لفعل الوقت واذا ان الاذان الى الصلوتين لا الى الخروج فظهر ان طلوع الشمس يؤذن بدخول وقتها يعلم
 والظاهر ان اقامتها النداء بلفظ الصلوة ثلث مرات كما يظهر من رواية اسحق بن جابر عن ابيهم هذا مع ان الخروج الى الصلوة
 لغیر اهل مكة واغیر المقيمين ونحوهم ولان ما ذكره هو جواز الصلوة في كل وقت يخرجوا ولم يذكر في الاجازات الدالة على جواز الصلوة
 في المصروفين انهم كانوا يؤخرون الصلوة الى الوقت الذي يصلون في الخارج فيه وكل لم يذكر فيها ان اهل مكه من صلواتهم
 المسجد الحرام كانوا يؤخرون ذلك الموضع عنهم وبالحج ما ذكره الله ثم لا يقتضي المنع من الصلوة اول اليوم لان استخراجهما
 وقيل لا يقتضي في بحث صلوة العيد في كتاب الصوم ايضا وقت صلوة الاية آه فظهر التحقيق في ذلك
 في محله فلا حظ وجبت اذ اقول لا يصح ان لم يقل بحجية الاستصحاب مثل الله وصاحبك ومن وانها بكل
 هذا الحكم وفي ان نزلة آه فظهر التحقيق في ذلك ايضا الى ان يبلغ الف آه الف ان المشهور يقبل باسناداه الى
 ان يصير ظل كهيئة مثل في الظاهر ومثله في العصر كما صرح به المحقق ومن الشيخ فخر راجح ما ذكره الله بقوله وقيل ان يؤخر
 ويدل على المشهور مما مر من قوله قال ان حائط مسجد رسول الله كان قائما وكان اذا مضى من فيه ذابح صلى الظهر
 واذا مضى من فيه ذابح صلى العصر ثم قال ان الذي لم جعل الفراع والدعا ان قلت لم قال كان النافذة لك ان تغفل من
 النعال الى ان يمضي ذراع فاذا بلغ نيلك ذابح ابدات بالفريضة وترك النافذة واذا بلغ نيلك ذابح ابدات بالفريضة
 وترك النافذة ومقتضى الرواية ان ذلك وقت تعميم النافذة على الفريضة لانه وقت نفس النافذة ولذا بعد هذا الوقت بقدم
 الفريضة على النافذة لانها تترك الا ان ينقطع قضا وفيه خلاف ما يظهر منها القواعد بدات وكذا غيرها وكذا مثل ما مر
 من انها بمنزلة البدية متى ما اذ بها قبلت مع ان تسبها قضا من جهة كونها في الوقت الذي كان الاصل التقديم عليه فلا
 في الاصطلاح نعم اعتقاد كون هذا الوقت من الوقت لا من المصنوع ان لم ينشأ من شجرة او شئ من التعصير ثم اعلم ان الاجازة
 الواردة بمقتضى الحقيقة المذكورة على اعتبار الشل والمثلين دأبت من عليه في كماله في سند الروايات الدالة على كون ذلك
 من الغاية اللامع ولان قوله في الحقيقة فاذا بلغ نيلك آه صريح في اعتبار قائم الانسان وفيه ان ما دل على كون القامة
 هي اللامع كثيرة مع ذلك اعتبرها القضا فان سند بعضها موثق المصنفين ابي حمزة عن ابيهم والشيخ ادعى جملة شعبة عن ابي
 بقاياته بعضها موثق الى ابن ابي عمير بن بلال بن ابي حمزة عن ابي بصير عنه وقد عرفت ان ابا بصير مشترك بين ثقات واهل
 غير من اجعت العصابة ومن لا يروي الا عن الثقة وبعضها موثق عن ابن ابي عمير بن بلال بن ابي حمزة عن ابي بصير عنه ومنها ما روى
 في عن طريق ابيهم عن ابيه عن صالح بن سعيد بن يونس عن بعض رجاله عنه وهو مستند في شيخ واقايلين بالتمسك
 بين النبي بهلاك ان هذا الظل الباقية مع ان الكافة حكم بصحة ما رواه والسند اية لا يحسن اعتبار مع ان بينهما على لا يخفى عن قبح
 انه يحصل بالتوجيه المذكور الجمع بين ما دل على اللامع والنداء من الاجازات المتواترة وما دل على اعتبار المثلين من الاجازات
 الصحاح والمعتبرة الكثيرة مع الاشارة الى بعض منها في بحث حد التفرق المسحب بين الصلوتين وبالحج ما ذكره الله من اعتبار الاجازات المذكورة

في غاية الكثرة بل بلغت نحو التواتر
 بعضها من ابيهم احتمال ان كان قائما على
 رسول الله وآله كان ذلك الاجازات
 الكثيرة فلذا استدلوا المعنى الصحيح
 المذكورة صرح

لا يصح الاعتراض عليه بما ذكره من الاعتراض بانها صريحة في نفي الشخص ففيه ان ادلة الملازمة في الغضنة كاف وان كان الظاهر ما ذكره
ولا شك في انه احوط ايضا بالاستناد اليه في طعنهم الجمع بين الصحاح والمعبر الدالة على ان وقت الظهر قامة وقت العصر قامة
مثل رواية محمد بن الحكمين من علم ان اول وقت الظهر زوال الشمس واخر وقتها ثمانية من الزوال واول وقت العصر ثمانية واخر وقتها
ثمانتان مائة على انتهاء وقت فضيلة الظهر الى ان يصير ظل كل شيء مثله ولذا ان الشيخ انه ينتهي وقتها للتخار كاعتبرت ولم يجوز لها
تأخيرها ثم وبنى ما دل على ان الزمان والادمان بتفسير الذراع بالقامة والذراعين بالعامتين على النسخ الذي مرهفوت انه صريح في
جاء وقت الثالثة الى انتهاء الذراع لقوله ان تنقل الى ان يبلغ منك ذراعا فاذا كان هذا الذراع من الغنى من قامة مسجد
رسول الله وكان قامة المسجد مدرج ذراع لا عرفت دل هذا لاخبار على استداد وقت الثالثة الى ان يصير ظل كل شيء مثله كذا في
لا يرضى بتأخير الغرضية من هذا القول كاعتبرت من جهة الصحاح المذكورة من ذلك ان كاتب خلاصة فيما دل على استداد وقت
الثالثة الى المثل باستثناء مقدار الغرضية خاصة ببلد قوية ساحة المربعة في ولعب بخطوط عليه ان يصل النوافل من اول الوقت
الى بين اخر ولا يعارض اخبار الذراع والذراعين ما ورد من تحديد وقت الثالثة منها لان الماد منها انتهى جواز التقديم
والماد منه اولية كونه الفراغ من الثالثة على ما هو المتعارف قبل الذراع . والمغرب . هذا هو المشهور رادى في المعبر
عليه الاطلاع واضح عليه بالروايات الدالة على انه اذا دخل وقت الغرضية فلا تطيع كما يجوز فيه ما فيه كما ستعرف وبالشيعة الى
استداده بان وقت المغرب للاخلاقات وتؤيد المشهور الاخبار الواردة في الغرض من عرفة الى شعراذ اصل المغرب فيها من
الثالثة الى ما بعد الغشا، تكون في بعض الاخبار انهم صلوا بعد المغرب فانتهوا ثم صلوا الوشا . وهذا يشهد بالشهد
ان اراد جواز فعلها في جهة فلو روي ان اراد الجواز لم ينفع فهو مخالف لما ظهر من اخبار الذراع والذراعين من انه ان تنقل
الى الذراع مثلا فبعد ذلك ليس له بل امره بالابتداء بالغرضية بشرك الثالثة وحمل هذا الامر على الاستحباب وكذا مفهوم له
ان تنقل كما فعل المصنف للجمع بين الاخبار بل صريح بعض الاخبار مثل رواية القاسم بن العابد عن الصادق عليه السلام صلوا انتم
صلوا النوافل كم هي في عشرة اى ساعات النهار شئت ان تصلوها صليتها الا انك اذا صليتها في مناتها افضل كذا في
ما انتبه الجميع الا الشيخ في بيانه فانه جاز التقديم لمن علم انه ان لم يقدمها اشقل عنها ولم يتمكن من قضائها ولا يرفع الاستدلال
على الشيخ فضلا عن ان هذا الاستدلال باستداد الغرضية لا قائل به لثالثه وقتا معينا وان وقتها المعين كذا في اختلاف
مدلول الروايات المذكورة فانه يقتضيه علم وقت الثالثة ام الا انها تفضل في اوقات المعهودة افضل يمكن على كلام الفقهاء على
ذلك الا ان جديده ذلك لا فرق بين كلام الشيخ والفائل وغيره في ذلك والاحوط علم التعوي بما ذكره الفقهاء بل يكفي في الاقامة
من الصحاح المعبرة المتفق بها في العمل عليها فلا يعارضها الشواذ فضلا ان يغلب عليها ويكن ان يكون ^{الثالثة} التحجيم وان اثم في فعلها عند
في الغرضية لان النبي تعالى باهو خارج من مهبة العبادة فان تأخر الغرضية عنها ليس فيها راجحها ولا شرها ^{والمدة}
هذا مذهب علمائنا الصديق في ما لم يرد من دين الامامية الاقرار بان لا يجوز صلوة الليل من اول الليل الا في السفر فانه انصاها الى
من افضل من ان يصلها من اول الليل والروايات الدالة على ذلك كثيرة منها ما روي في الفقيه من الباقر انه قال وقت صلوة الليل
ما بين نصف الليل الى اخر انتهى واما ان اخر وقتها طلوع الفجر الثاني فهو المعروف من الفقهاء . وبدل على ذلك اخبار كثيرة منها ما
يهدى مسلم عن قوله من الرجل يقدم من اخر الليل وهو يخشى ان يفجا . الصبح ابيد بالوقت ان يصل صلوة الليل على وجهها حتى
التمارضه ان قال بل يبدأ بالوقت وقال ان كنت فاعلا ذلك لكن نقل عن المفضلة فوات فبقية المبلغ الفجر الاول حتى بان ذلك
وقت ~~فكذلك~~ تكفى الفجر بها اخر صلوة الليل ويجوز ان يكون وقتها قبل الفجر عند وجهه كما ستعرف بعضها

ويجوز تقديمها في الشهر حجازي تقديمها للسان في الحنفية عن غلبة النوم ولعل مرادهم ما ذكره المعتمد كسر والسر والحنفية من باب المثال
 ويدل عليه اخبار كثيرة مثل صحيفة ابن بصير عن النعم قال اذا خشيت ان لا تقوم اخى الليل ان كانت بك علة او اصابك بركة فاصلي
 واوتر من اول الليل مثل صحيحه لم يورد في اخر هذه السفر الى غير ذلك ما ذكره في بعض الاخبار من اجازة على المقيد مثل صحيح
 ليث عن النعم في الصيف ان الليل الاقصى ما صلى في اول الليل من نعم وكيفية صلاة عشرة قال لا بأس بصلوة الليل من اول الليل الى
 اخر الا ان افضل ذلك اذا انصف الليل فقل من زمانه عدم جواز التقديم مع ما كان يفعل كيف صلى صلوة لم يطلها
 اتفاقها نصف الليل وكان ابن ابراهيم انه احتل ذلك ولجواب ما ذكره في غاية كثرة الصحاح والمعتبرة الدالة على الرخصة في التقديم
 لكن قضائها افضل من جاز من شبه الاختلاف والاخبار الصحاح مثل صحيفة عوية بن وهب عن النعم انه قال ان رجلا من بني
 من صلواتهم شكى الى ما يلحق من النوم فقال انه اريد القيام لصلوة الليل فيغلبه النوم حتى اصبح نهارا قضيت الصلوة الشهر
 والشهرين اصبر على ثقله قال في عينة له والله ولم يرض له في الصلوة في اول الليل فقال القضاء بالنها ما افضل لك فان من
 لنا اننا ابكارا ومجانبة تحب اجازة راحلة ونحرم على الصلوة فيغلبها النوم حتى ياضطرب بها ضعف من قضائه وهي تقوى عليه
 اول الليل من فرض بين الصلوة اول الليل اذا ضعف وضيق القضاء الى غير ذلك من الاخبار الدالة على ان القضاء افضل
 كذا في الصحاح وهي صحيفة عمر بن يزيد عن النعم عن صلوة الليل والوتر بعد طلوع الفجر فقال صلوا بعد الفجر حتى يكون تقوى
 القدادة في اخر ذلك ولا تعتمد ذلك في كل ليلة الحديث وصحيفة اخرى عنه انه قال اقيم وقد طلعت الفجر الى ان قال فقال ابد
 بصلوة الليل والوتر ولا تجعل ذلك عادة وصحيفة سليمان بن خالد قال قال في النعم وبانت قد طلعت الفجر فاصلي صلوة الليل في
 والركعتين قبل الفجر قلت افضل اذا انا انعم ولا يكن منك عادة وفي رواية اسحق بن عمار عنه انه كان في صحيفة الوترين
 عبد الله بن سنان عنه قال اذا انت قد طلعت الفجر فابدأ بالوتر ثم ركعتي صلاة الركعتين اذا أصبحت لكن الكل يخالف
 لقوله الاصحاب والاول والاصح اعتبار ما اقوا به كما سنعينه من قول المعتمد قبله المشهور في ذلك هذا مذهب الاصحاب لا اعلم فيه
 مخالفات مستندة ومعاية الاصل قال قال النعم اذا انت صليت اربع ركعات من صلوة الليل قبل طلوع الفجر فاتم الصلوة طلعت اتم
 بطلوع انتم وبراءة الصديق من سلام سندها ما خبر بصل الاصحاب ولا يعارضها رواية يعقوب بن ابراهيم قال قلت له اقم الفجر
 تحليل فاصلي اربع ركعات ثم اتخوف ان يتغير الفجر ابد بالوتر او اتم الركعات قال لا بل اوتر واخر الركعات حتى تقضيها
 في صلوة النهار تضعف سند مع عدم الاجتياز بل عمل الاصحاب بخلافها فتكون شاذة يجب ترك العمل بها سيما مع بلاطة قوله حتى
 تقضيها او تظهر كونه مذهب العامة كذا في الصحيح هو صحيح ابن مسلم السابق في شرح قول المعتمد واول ركعتي صلوة الليل مثلها
 ومعاية علي بن عبد العزيز انه قال النعم اقم وانا اتخوف الفجر قال قلنا نظر فاذا اعلى ليل قال فصل صلوة الليل وفي
 صحيفة عوية بن وهب عنه اما برضى احدكم ان يقوم قبل الصبح فيوتر ويصلي ركعتي الفجر فيكتب له صلوة الليل وفي صحيفة
 ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا عن النعم واطنه اسحق بن غالب قال قال انا ام الرجل من الليل
 ان الصبح قد صار فاقتر ثم نظرت في عليه ليل قال فيصير الى الوتر ركعة ثم يستقبل صلوة الليل ثم يوتر بعد اقل تقضيها
 انه اذا اتفق ان يصلي صلوة الليل اربع ركعات وطلعت الفجر يتم باخي والا يصلي ركعتي الفجر ثم يصلي الغزيفة ثم يصلي ما بقي من
 صلوة الليل وان اتفق انه بعد على الوتر عليه بقاء الليل يستقبل بصلوة الليل ويكفي جاز ان يصلي الى الوتر ركعة اخرى
 وجعل الاربعه محسوبة على صلوة الليل وصحيفة ابن ابي عمير لكن يسكن من جهة عدم الاطلاع على فتوى بذلك مع احتمال كون ظاهري
 بقاء الليل عليه قبل الفجر من الوتر فيصير اليه ركعة اخرى والنعم ان ذلك صحيح فتم وكيفية كان ما ذكرناه صافيا لها في اشارة

محمله

قبله

في صحيحه ما ذكره في غاية كثرة الصحاح والمعتبرة الدالة على الرخصة في التقديم
 في صحيحه ما ذكره في غاية كثرة الصحاح والمعتبرة الدالة على الرخصة في التقديم

الاصحاب

على هذا انحصار الوقت فيه وفي كثير من الصحاح عليها قبل الفجر وبعد الظهر والظن فيها التقية كما شعرت وان الاسرها في مقام
توهم الخطر في صحة جاد عن محبوب حزة بن يونس عن ابن مسلم عن الباقر انه سئل عن اول وقت ركعة الفجر فقال السائل الباقي
وقد انها لا تقام الاخبار السابقة فضلا ان يغلب عليها ويكن عليها على خصوص صحة اسمعيل السابقة وفي ان جعل عليها صحة
بعد الركن بن الجراح من الله انه قال عليها بعد ما يطلع الفجر وفيه تاويل لعدم معلومية ان مرجع النصير هو النافذة وعلى تقدير الظاهر
فالظاهر من مطلق الفجر هو المثل كما هو مسلم عنه اية فكل هذا يكون الامر في ان قام توهم الخطر اجمالا فخر في صلواتها بعد طلوع
الفجر الصادق لما يظهر من الاخبار عن رده المنع وقصد التحويل من هذا التوهم الشك واستعرف بعضها وانما كون اخر فقهها طلوع
المحرم فلهذا بعد الركن المذكور وفيه يعقوب ابن سالم من الله انه قال عليها بعد الفجر الحديث فتم صحة علي بن يقطين عن سالم
عن الرجل لا يصل في الغداة حتى يغرب ويظهر الفجر ولم يكن ركعة الفجر اياها او يا اخرها قال في حاشيا اذ لم يذكر عليه في اعتقاده بل ان
عليه منها يظهر تعارض اطلاق ركعة الفجر على النافذة في ذلك الزمان وكذا يظهر من الاخبار السابقة والانية مثل صحبة ذرارة في صحة
الركعة على غيرها في اذ الصحاح الكثيرة من ان ركعة الفجر هي قبل الفجر ومنه واصله في الغداة على المطلوب مضانا الى الظاهر عدم
جواز الفريضة قبل الفجر في رواية اسحق بن عمار عن ابيهم عن ابي كعبين اللذين قبل الفجر قال قبل الفجر بعد صلاة فقلت في رواية
حتى قضيتها قال ان قال المحدثون فقلت الصلاة وفي حاشية ابي بكر الصريحي في كتاب الحديث عليها صحة ذرارة عن الباقر في ركعة
التي تحية العرب بالصلح المبركة لك من الاخبار وبعضه الاستصحاب ولاشبهة بين الاصحاب لكن يعارض جميع ما ذكرنا من ذلك
ونذكره حال وقيل اخره ان سب هذا القول الذي انبسط في كتاب الحديث عليها صحة ذرارة عن الباقر في ركعة
الفجر قبل الفجر او بعد فقال قبل الفجر انها من صلوة الليل انما ان تقاين عليك من شهر رمضان اكدت تطوع اذ اقبل عليك
وقت الفريضة ثابتا بالفريضة وصحة ذرارة عن قده انه قال ان كان اللذان قبل الغداة في موضعها فقال قبل طلوع الفجر فلا
طلع الفجر فقد خلقت الغداة المبركة لك من الاخبار منها ما مر من الاما حاشا صلوة الليل في الصلوة الصحاح واصله انها
صلوة الليل في صحة ابنه على احسن بها صلوة الليل عليها قبل الفجر وصحة سليمان بن خالد عن ابيهم عن ابي كعبين اللذين
قبل الفجر قال قلت لهما كيف كان قبل الغداة انها قبل الغداة لكن ما يعارضها في ان يكون التوقيت اما جعل لفظ الفجر في ان
الساعة على الاول او على الامر هذه على الاستصحاب وعلى المثل ارجح انهم ومنه ان جاز ان مع الاحتياط لا يثبت التكليف لا صلا
البلد ولا يخفى ان الجليل في غاية البعد مع انه في رواية الحسين بن ابي القلا انه قال لله في اصيل ركعة الفجر قال بعد طلوع الفجر
لان ابا جعفر انه ان تصلبها قبل طلوع الفجر فقال يا محمد ان الشيعة انما يسنون ما هم بالحق وان في ذلك ما كانا نقيم
بالتقية مع الله ان في صحة ذرارة اية اشعا بعد ذلك كما لا يخفى وما يظهر من ملاحظة ما ذكرنا هو اية بالنسبة الى الاخبار السابقة
المتقدمة لصحة الايمان بالنوافل في ابي وقت كان جعل تلك الاخبار مستندة فيقول باستداد النافذة باستداد اداء الفريضة كما
القول هنا وكيف كان الاحتياط واضح مطلوب بالنسبة كما في المعبره هي صحة جاد بن عثمان من الله انه قال بما صليتها
على ايل فابقت لم يطلع الفجر اعلتها وصحة ذرارة عن قده انه قال لا يصلي صلاة الليل ما فزع من صلوة فاصلي ان كعبين
فانام ما شاء الله ثم قبل ان يطلع الفجر فان استطعت قبل الفجر اقبلتها يعرف ان ذلك لا ينافي في ان يعرف ان ذلك لا ينافي
الظن اجمالا في زيادة نوافل يظهره زيادة ما فقد ظهر تحقق الزمان الا ان ابتداء الزمان لما يمكن الاطلاق عليها الا ان جعل
الشاذ في غاية الطول والاستقواء الا في غاية الاستواء وبما في الملاحظة والاستطلاع وبما في الظن بالامتنون لا قبل

الظل والنكاشة كلها ينقص الظل او يكن لم تزل فافا شرع في الزيادة فقد زال وعنده هذا في الاجزاء مثل سواية على ابن ابي حنيفة
 وذكر عند الله فقال الشمس فقالنا خذوا عود اطول ثلثة اشبار وان زاد فهو ابيض فيقام فادام الظل ينقص فلم تزل واذ ازاله بعد نقصا
 فقلنا ان العبرة بذلك من الاجزاء وببيل الشمس لانها في انوار استقبال المكلف نقطة الجنوب وجعلها بين عينيه فاذا اراد ان يرى الشمس
 الى المصاحب الايمن فلا شك في ان ذلك الا انه يظهر ذلك بعد ذلك من الزوال ولا يظهر منه ابتداء من جهة الشمال الى اليمين الى المصاحب في غاية الصعوبة
 من جهة نقطة الجنوب اشكل فان نقطة الشمال مع كونها ابيض مديدة من الزوال من نقطة الجنوب تشبهها في غاية الصعوبة كل ذلك يا
 لظن والتعجب ولو روي العلم فلا شك في حصوله الا انه بعد مضيئة مديدة من الزوال وببيل الظل هذه اقوى المعرفات ويعرف بالبرهان
 الهندسي بما يخرج من خط نصف النهار الذي اذا وقع ظل الشخص النصب في خط الدائرة عليه كان في وقت الاستواء وقوف
 الشمس فاذا مال الى الجانب الذي فيه المشرق كان اول الزوال بطريقها ان تتوي موضعها من الارض خاليا من ارتفاع وانخفاض
 توية معينة كالملا ثم يدور عليها وانما يابى بعد يكون في نصب على مركزها قياسا بخروط محدد الرأس يكون طوله قدر ربع قطر الكرة
 تقريباً ويكون نصبه عليه نصبا مستقيماً بحيث يحصل من جوابه زوايا اقوى ثم يعلم ذلك بان يقدرا بين رأس المقياس ونقط الدائرة
 بقدر اربعة احدى ثلث نقطة ويسعد رأس الظل عند وصوله عند محيطها وهو يدور الدخول فيها فيعلم عليه علامة ثم يبعد الزوال
 حتى يخرج رأس الظل المذكور من الدائرة فاذا وصل اليه دائرة اخرى منه علم عليه اي علامة وصل اليها بين العلامتين بخط مستقيم ثم
 ينصف القوسان ويكون نصيبا اقوى على الشمال فيخرج من نصيب خط مستقيماً يصل الى المركز فذلك خط نصف النهار فاذا اتى القوس
 الشخص على هذا الخط الذي هو خط نصف النهار كانت الشمس في وسط السماء لم تزل وكان وقت وقوفها وسكونها في الظل
 الا ان غير واقعة قطعا لكن من جهة عدم حركة في الظل لا سمي كونه فاذا اتى رأس الظل ان يخرج من هذا الخط فقدر ان الشمس
 التي في ذلك كرهان الاول والاضبط لحدوث الدائرة المذكورة ورصد دخول رأس الظل الى الدائرة ورصد موضعها وتعليم وضع الدخول
 واخره في اول انقار الشمس من الوقت الى الحول من السبلة الى الميزان اي وقت استواء اليوم مع الليل يجب كعادته ان يعلم
 ويعرف الغريب ان اختلف لاصحاب فيها ذكره في الشيخ في طر الاستيعاب والصوف في كتاب الظل وابن الجوزي في بعض
 بعض ما سأل ان الغريب باستتار الشمس في غيبته عن البصر مع انتفاء المائل فيها وعن الاكثر منهم شيخ في باب رية الا انه يعلم في غيب
 الجهة الشرقية وعن ابن ابي عمير ان اول وقت المغرب سقوط القمر وعلامته ان يولد اقرب السماء من المشرق وذلك اقبال الليل
 وعن والده الصدوق ما ذكره الله حجة الاولين صيغة عبد الله بن سنان انه سمع الصادق يقول وقت المغرب اذا غابت الشمس فغاب
 قمرها وصيغة زرارة عن زرارة اذا غابت الشمس دخلت القوتان الغروب وحله وصيغة اخرى عن زرارة وقت المغرب اذا غاب القمر
 فان رايته بعد ذلك وقد صليت اعلمت ان يكون في موضعك فكيف من الطعام ان كنت اصبت منه شيئا ووثقة الشا من امة
 ان تزل بها على مائة حين سقط القمر في الايمن الا ان الغيب ان تقول ان الغيبة عن العين تتفاوت بما تتفاوت المواضع وبعض
 المواضع لا يخفى الغروب بجهة الغيبة عن العين فاما اذا اختلفت ما بين الارض وغيب القمر عن اجزاء فاعلم ان شمع الشمس على الجبل
 والسطح ولو بعدنا السطح زوى فليس الشمس في ذلك في عدم تحقق الغروب بل في الخفاء عنها الان وقت مغرب فاما اذا اختلفت في
 وغاب القمر من نظره بالعين التي ذكرت ولم يكن سطح ولا جدار او امة ولا جبل ولا منار ولا اشجار بطولها فيمكن تعلم قطعا ان لو كان
 ما ذكره بعدنا السطح زوى فليس الشمس في ذلك في عدم تحقق الغروب بل في الخفاء عنها الان وقت مغرب فاما اذا اختلفت في
 والغريب فاعلم انكم الان بدخول الغروب من جهة استتار القمر عن عيننا مع انه لو بعدنا رايانا القمر عينا ولو كان جدارا او منار
 عليه شعاع الشمس وكنا نعلم على الجرم انه لم يدخل المغرب واطمأن الجدران والسطح والمائلها متفارقة ولا ارتفاع في اجزاء

جيزيل

[illegible]

باستصحاب الظاهر في بطلان شهادته جد اولها الوقت بين الصلوة والصوم فسادا لعل القائل على ان الظاهر من قوله فان
مراتبه بعد ذلك انه ان لم يكن بعد ذلك يكون صلوة حبيبة لا يجب اعادةها بمجرد انقضاء الزمنية لا يجعل هذه ملائمة لما في رتبة في غاية ^{نظرة}
في المطلق سواء لوقت بين الصلوة والصوم لا ينفع لعل المراد منها ما اذا حصل الجزم بدخول الوقت للكشف ثم انكشف فساد وجهه لانا
نقل ظاهر الرواية ان وقت المغرب غيباب الشمس واقفا بلا ضلة ظهر من الاخبار السابقة وانه اذا ابرج بعد الغيبة ظهرهم وقت
الوقت اعم من ان يكون الزمنية بعد الغيبة عن نظر الكلف حال جزم بالغيبة واقفا او ضلة مع ان المطلق فيه ارب وحصول الجزم بعد
مع الخلاف ابعدهما ذكره في رد المناقشة بوجه اخر اجمعي وان المتفاد من الرواية ان وقت المغرب فيسوية الزمنية عن نظر الكلف ابي
غيباب كان الا انه يشترط عدم الزمنية بعد تلك الغيبة لانه خلاف ما ظهر من الاخبار والادلة مع ذلك يلزم فساد الصوم اجمعي وقد
عرفت فساد مع ان قول الحديث على ذلك خلاف اجمعي عليه بل انما ان خلاف الظاهر مع ان لم يقل احد بالوقت بين الجزم الفاسد ^{لكن}
الفاسد منه جد اهذاد يدل على المذهب المشهور بوقت ابن بكير اجمعي عن القصة انه قاله وبما صليت الظهر في يوم غير فاضلت فوجدتني
صليت حينئذ انما انتقال لا تقدر ولا تقدر بعد ان لم يجر اجمعي الاخبار الواضحة في جواز التعويل على قول المؤذنين واصوات الديوك
ومثل دعائه محمد بن خالد بن القاسم انه قال انه اخاف ان اصلي الجمعة قبل ان تنزل الشمس قال انما ذلك ان على المؤذنين وصوتهم ومع
منه انه قال له صل الجمعة باذان هؤلاء فانهم اشد في من طاعة الوقت مع ان شرطية الاذان للتعويل على عمل الاضمار السابقة ^{نظرة}
يعتمدون على انهم قال المؤذن مؤذن وانما ما دل على جواز التعويل على اصوات الديوك عند تجاوبها فقدرها في الغيبة بمقتضى ما دل على
ريال لا العمل بها الشبهة كراهية اجمعي ان سند بعض تلك الاخبار قوة غاية القوة فليلاظ وبالجمل الاقوى قول المشهور والاحكام
ابن الجنيدي انه يعلم بل في الحق بابرهم بن هاشم ^{ما} من ابن ابراهيم بن ابي عبد الله القاسم انه قال قال جليل اصحابنا ^{ما}
الوقت علينا في يوم فتم قال غرت الطيور التي عنكم بالوقت ين لها الديك قلت نعم قال اذا ارتفع اصواتها وتجاربها فقدرت ان تسمع
مرادها الكيفية والشيء ولو انكشف هذا فنزع على المذهب المشهور ان على ابي الجنيدي من مال اليه من المتأخرين يكون صلوة ^{نظرة}
بالحالة على عدم الاستئذان عند اقتراب الزمنية في الصلاة واليه الذي انقضى في اخبارات وانما على المشهور في صلوة الطان با
وقت مع علم التمكن من العلم ان الكشف طاعة الطاعة للواقع او لم يتكشف فساد بل لبس المصنف في شيء في وجوب التعويل على ^{نظرة}
مع التمكن من العلم اجمعي والمحقق جواز التعويل لا اذان الشيعة الذي يعرف منه الاستظهار في معظم من التبريد وكما ما بان من كتاب
الى الصيغة ليس بشيء وان ما نسب الى الصبر فيقول انما اذا انكشف فساد طاعة فوقع الصلوة باسرها قبل الوقت فانما ^{نظرة}
الخلاف في وجوب اعادةها بل انما اجماع العلماء عليه ويدل على ما بان ان المأخوذ لم يكن الا الصلوة في الوقت المخصوص ولم يخفى ^{بعد}
مستلذا عرفنا ويكون باقية صفة التكليف عند عدم الصبر فدان عن زمان في جعل صفة اعادة بليل في من ذلك الوقت ^{الشيء}
فاجازنا صلوة بليل قال الجنيدي صلوة في الذخير استضعف ولا الهام على ذكره على ما يظهرها في صورة التمكن من العلم ولا يخفى بانها
متمكن من العلم بالناظر لا حين ارادة الصلوة وقدرت ان ما ذكره في رفع على المذهب المشهور لا يجر رايا ابن الجنيدي ويدل على ذلك ^{ما}
مرققة ابي بصير عن القصة قال من صبر في غير وقت فلا صلوة له ومن عجز عن ابيه من القصة قال لان ابي الظهر وقت العصر
اجابني من ان ابي لم يزل ان تنزل الشمس في اذان اصليت قبل ان تنزل الشمس لم يجز لي ولا اذا صليت وقت العصر لم يجر ^{ما}
بن سليمان منه فيظهر منها ما ذكرنا ^{سابقا} من ان الالة والاحاطة الصبر المصالح اليقين بالوقت ان لم يخف فوت الصلوة وانما اذا ^{نظرة}
الوقت وهو متلبس بالصلوة وروى قبل التسليم ابن علي بن ابي عمير عن اصحابنا ما رواه الكشي في الصحيح في الصحيح
ابن ابي عمير عن اسمعيل بن رباح عن القصة قال اذا صليت وانت ترى انك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وانت في

الصلوة فقد اجازت ذلك هذه الرواية لا تقصر عن الصحيح لو لم يكن أقوى منها لوجوده في الكتب الاربع للشيخ عن الكليني والشيخ
 رابح عن ان الكليني تصدق قال في اول كتابها ما لا يثنى رداها فنيا بها عما لا عليها كما ان الكليني بالصلوة ابنه كلاهما
 رابعا كما هو انما على جميع ذلك محبة الابن البعيد وهو من اجبت عن لا يرى الا من الثقة عن السيد وابن الجبيل وابن الجبيل
 وجب اعدائهم هذه الصورة ابنه لما ذكرنا من الادلة السابقة مع عدم اعتمادهم على رواية المذكورة واذا كان في رجاها وطولها
 الاول اقوى لما عرفت ثم اعلم ان مورد الخلاف ما اذا وقع الخلاف في نقطة على ذكر المحققين لكن في نسبة الخلاف الى ابن الجبيل نظر لانهم
 العمل بالنقل بل يجب تحصيل العلم بالوقت فالصلوة مع الظن عند ناسه مع ما يمكن اخذ من الخلاف اعم من الظن والجهل وكذا يمكن
 شمول البداية للصورة الجهم بدخول الوقت بجم مع كلفه وكذا اذا المشايخ الثلاثة بل غيرهم اية فمن عمل بها قبل هذا التقييم
 جعل ابن الجبيل من خالف هنا فاذ اظهر من مورد الخلاف ما اذا وقع الخلاف المذكور ولو قبل الوقت عابدا او جاهلا او ناسيا بطلت
 صلوة لكنه الموضع في من اجازها قبل الوقت ولو كان في من اجازها بكيفية الاحرام او النية على العقل بانها شرط لا شرط في التحقيق
 في ذلك وملة ناسه جاهل بما هو بالوقت او يجب له ان يتبين انما هو بالوقت او لا يعلم حاله في ذلك فلو علم حاله في ذلك فلو علم حاله في ذلك فلو علم حاله في ذلك
 مع عدم البطلان في الاصل في ذلك ما تذكرنا في هذا المسئلة سيما العاقل ان يعلم ان غيره المأمور به فكيف ينفى الفرية ويجعل طاعتا وتسللا
 ذلك اجازها بالوقت العالم بوجوب ملة وفعل من نهاية الشيخ ان من حصل الفرية قبل دخول الوقت ما سلم ما انما سياتي ثم علم ببلدة ذلك
 عليه اعادته الصلوة فان كان في الصلوة لم يخرج منها جدم دخل وقتها فقد اجازته ولا يجوز لاحد ان يفسد في الصلوة الا بعد حصول العلم
 بدخول وقتها او يغلب على ظنه ذلك انما في رجاها يظهر من كلامه ان العلم او الظن بدخول الوقت واجب للدخول في الصلوة لا شرط
 لصحتها ومما حمل كلامه على ان المراد بالمتعدي بظان بها من كلفه وكيف كان يشكل كلامه في انما في عدم دليل على الصحة انما لم
 يفرغ منها ثم دخل فيقول شمول بداية استيعاله محل نظره من الشيخ موافقة ابن البراج وادرج اصلاح نهاية الشيخ في انما في رجاها
 رابن ابي عقيل وابن الجبيل وافقوا المشهور في الحكم بالظلال عرفت ان الوجه من ذلك شائبة فاعلم انما في اتفق فيقول صلوة هؤلاء
 بتامها في الوقت فلا يشبه في بطلان صلوة العاقل والجاهل بالوقت العالم بوجوب ملة لما عرفت وكذا الجاهل بوجوب ملة
 لما عرفت في محله من عدم علمه في الجاهل بالحكم الشرعي الا في الموضع المعروف الثابتة عن الادلة لان ذلك متحقق في احد الظاهرات
 الجاهلين بالحكم الصادر في فعل احدهما للزاع والآخر في فعل الاخر كيف ينبغي المصادف هذه الثواب الجزيل وفيما في هذا باب حويل
 الطويل في استوائها في الحركات الاضائية الموجبة للثواب والافعال صادرة عن علمها بقراب من الاتفاق في الخارج
 من المتكلم لان ذلك متحقق في الاخبار اية مثل قولهم لا عمل الا بالنية والمعرفة باصالة النية وغيرها لان من الاجناس ان ناس في ذلك
 المقدس الا انه يولي من سكاياها اجبت عنها في الفوائد وليت مقام مقام التفصيل وما في النية فيه اشكال وان كان محتمل في
 من وقع الوقوع المأمور به على وجهه لغيره وجوب اللزامة من باب كفاية حصول الفرية في الوقت وعدم شئ من ذلك في ذلك
 العصر قبل الظاهر فلا بد ان كان هذا الجملان وان كان نياتا فسدت اية الوقت في الوقت الحق في الظاهر من المشترك في ذلك
 واما ان ذكره هو فيها ولما بالنسبة قلنا بانها في علمه في الاظهر وان كان في الوقت الحق او المشترك والاصل في ان هذا الجملان
 ما مر منك نياتا في الوقت الحق في ذلك واما ان لم يفرغ من فعله في ذلك في الاظهر من المتكلم في انما في هذا باب حويل
 ام قناه في العصر في ذلك لم يكن صلح الاول في الجملان الاول التي فاته ويتاخر في صلوة العصر في ذلك في العلم في ذلك
 صحيح زارة من قوله قال وان نيت الظاهر في صلوة العصر في ذلك في العلم في ذلك في العلم في ذلك في العلم في ذلك
 اربع كان اربع في هذا جلد بعد الفزع اية الا ان خلاف العرف من الاحتقان اخبار الصحاح التي هي المعول بها عند الاصحاب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

للعبادات والخلقات والادب العقلية والاعمال الدائمة والامور العامة وانهم ما هم من الحقيقة في شيء وفيه لك وفيه لا حتى لا يفهم
 الامر بالاختصاص فانهم في العلم يرون فيه ضرورة كذا ابطال للاخبار الدالة على اعتبار الفهم والحقيقة ومثابة الدية وغيره لك ومن هذا ما لا
 العلم المنع وعدم الكرامة كما يظهر من كلامه لا ان توقف ذلك كطريق في الاحتياج ولا يفتقر كتابة كسيرة بافعل ولا تفعل في التبيين على العا
 انهم كثيرا ما يفترون من النبي في تحريم شيء وعلة تحريمه فذلك الخطا لا يجوز ان يكلم بها النبي ولا يجوز ان يحرم الله من قبلها شيئا في ذلك
 النبي من الصلوة وتبين عند طلوع الشمس حتى قيام طلوعها من غير ان يكون له علة النبي بانها طلوع غروب بين ثمة الشيطان كما ان ذلك
 اخر حديث من صوابه واضح فاعند جميع وهذا لاجل من قالوا الانبياء لا يجهلون فلما بطلت هذه الرواية بفاد حديث ثبوت ان النبي
 انهم لاحظ ما ذكره من ابطال العامة على منعه من ذلك فظهر كسيرة في فعله انه قال ان النبي لا يفتقر بالصلوة بعد طلوع الشمس الى ان
 الا يوم الجمعة فغيره ان ما ذكره لا يدخل في المقام بل ان مراده الرب على العامة في بعضهم في احوال صلوة النبي في كهيته في ذلك فلا يلاحظ
 والمثورة في قوله اجمع جميع على الاسلام كما يكون الصلوة في المكان المخصوص بها انهم من ان يكون الصلوة واجبة الى جهة تكون في ذلك
 الغير بغير اذن ولا اذن الشرع في كل ما هو كذا فهو مرام بالمصروف في الاجماع بل في الروايات فلا بد ان يكون موكفا عينا او مفعلة او اذن فانه في ذلك
 اجمع الاحواب والمعتزلة على جملتها ان كان غير موكف ولا مامون فيه شيئا او الاشارة فيكون اجماعها ان كان من عند الله انهم في ذلك
 الفعل الواحد الشخصي الذي يجرى في حقيقته مطلوب من جهة وبغضاض من جهة لاراد من اجتمع الطلب والقبول في احوال المكان الذي
 الموكف كونه عند الناس في احوال من حيث ان قاله اخذ ثوب كذا ولا تكن في كذا فافق انه خاط في ذلك المكان وهذا
 الامر هنا الثوب الخيط لا الخياط وان علة عليها لفظا فارجب المفهوم منه وجب في كل ما لا يقطع المسافة المدهلة في مثل هذا
 الوجه في جميع مع اوجه اخرى فالان وجب في كل ما لا يقطع مسلي لانه وجب في كل ما يطلب في نفسه والوجوب الشرطي والتوصيل المطلوبية فيه والاذن
 النزاع في ان علة الواجب المطلق واجبات لا واما الجزئية في حقيقته هي طلب في احوال كذا فيمكن ان يكون مخصصا من احوالها هو بغير
 ان كانا من جهة من مفعلة في ان الجهة ان كانت تعينية ففرض ان الجزئية الحقيقية لا يمكن ان يكون مطلوب في كل ما هو موقوف
 الحصول ولا تكن وان كان كل ذلك اذ لا يوثق تلك المطلوبة حين تاتي في تلك المفعلة في طلبه وبما تكن لان الحاصل في الواقع انما مطلوبية
 الحصول ان يفتقر في الحصول والحصول ما عدا ذلك فلهذا النسبة الى الجزئية الحقيقية فيتم بالبدئية فانه قلت الامر كذا كسرت
 اذ ان كانت تعينية ولم لا يجوز ان تكون الجهة تعينية قلت الكلام انما هو بالنسبة الى الجزئية الحقيقية ما بعد من المكلف في مقام
 الاشكال في حقيقة موقوف لا تركيب فيه انما في الخارج اذ لا يخلو الايام من موقوف واخرا وسجود مع اذ كذا بدئية وهذا القيام مثلا
 الموجود في الخارج ليس الا هو هو دون انضمام شيء من موقوف يحصل بانضمامه مركبة تعينية في الخارج يكون هذا التركيب جهة من جهة
 للصلوة وكذا لا ينضم اليه في الخارج فيكون موكفا من موقوف يحصل بانضمامه مركبة تعينية في الخارج يكون هذا التركيب موقوف
 جهة موقوف موكفا من موقوف يحصل بانضمامه مركبة تعينية في الخارج يكون هذا التركيب موقوف
 ان الاول لا يتعلق بسبب ولا بفرض مثالا فمعلق في مثلث متعلق بمفوض وهو انما به هو مطلق اذ ليس الوجه الا في ان
 ان كان مع شئ في كذا وان ان ذلك ان متعلق المطلوبة وبغضاض لم يعلل من المكلف ولم يتحقق في الخارج ومع ذلك فمطلق
 فمفوضه وانما لان الظاهر هو الايمان بالاسم والعصا هو الايمان بالصفة فالظاهر والعصا ليس الا في جهة ان هذا الظاهر
 الحاصل في البسيط هو ما هو به في موقوف لان كل ما يفتقر المكلف بقصد الاشكال والاطاعة ليس الا الشخصي الواحد البسيط الذي
 الصلوة وهو بغيره فيجب ان يكون كل ما يفتقر في وجه هذا الشخص الذي يفتقر اليه الواحد اذ كان موقوف فموقوف يكون في
 للتعدي يكون المكلف اية بايتان الفعل المذكور وطبعان ما يمارى به بالمثل تطا واجبة فموقوف في العبادات والاجماع والاختصاص في

نقله منهم لان

سببها من موقوف في هذا
 من موقوف في هذا
 من موقوف في هذا

بعضه

يكن قصد التقرب بفعل يكون موجبا للتبعيد والخط من الله تعالى عليه ولا يرعى جاهل فضلا عن عاقل فضلا عن نبيه فضلا عن حكيم
نظريه ابن تيمية في بعض المحققين بان عدم جواز الاجماع اذ ان متعلق التكليف هو الاذن والى ان كان متعلق التكليف هو الطبيعة
فلا اشكال في جواز الاجماع لما عرفت من ان الكلام فيما صدر عن المكلف وهو في حقيقته بسيط هذا فضلا عن ان في العلانية الجلية في الجملة
من كتاب تحف العقول من كتاب الطبري من امير المؤمنين في وصيته لكيلا قال لا يحمل نظريه على ما يتعلق لم يكن من وجه صليت
فلا قبول وما ذكره من عدم الضرر من خروج الفضل بن شاذان عن هذا الاجماع لكونه معلوم السبب مع انك عرفت ان الضرر قطعي
ثبت من دليل قطعي فظهر ان قول الفضل بيقولانه كان قاطعا بعدم جواز اجتماع الطلوبة والمبغوضة في النبي صلى الله عليه وسلم من المكلف وانما
غيره من الاصحاب الا انه قد تم كلف التكون المنهية عنه خارجا عن الصلوة ومن لوازم ذات الصلوة صلى الله عليه وسلم ان لا يصلح ان يتفطن بان القيام
من الركعة والسجدة احراز للصلوة وهي بانفسها تصرف في ملك الغير فبذلك نواز من الشرع فيكون بانفسها عسبا وحلها ثم اعلم ان مدرك
في الاضمار والاصار كان على الصلوة في الصلوة من دون تحصيل اذن من صاحبها فيكون ذلك مارة الاثمة والاصحاب وغيرهم من
الشيعة في زمانهم ومنهم من غلبت اقامته الا ان من الفقهاء والعلماء والعلماء والفقهاء وغيرهم من ما هو شاهد المحسوس بالاشكال في انهم كانوا
يسكنون في الصحاري ويحرقون ويحرقون وكثيرين ويجعلون دوابهم وجواناتهم له والمرعى والقم وغيره لك مع ان كل ذلك تصرف في ملك الغير
غير انهم لم يفعلوا من اجل ثبت من الاجماع وطريق الاثمة وشيعة من الفقهاء الذين ذكرنا ان يكون اشكال هذه التصرفات من قبيل الاشكال
بما نعلم والاستصحاب فيهم وانما ذلك ما عدا غير غضب وحكموا بطلان تصرفه على اذنه وشك الشريك من انفسهم وتوفي دوابهم واخذ
منها في اذنه ونظمهم للطريق والطبع وغيره لك وما ظهر من الترفيع القاصي الى الفسخ فغيرها من ان الفسخ هو الاذن الحاصل بالاشكال
والغرض لا يخفى من الاشكال انهم لم ينفذوا على العلم بكونه ملك من الغير ان دون ليس بجوار كالطفل المحض والسفيه مع ان العوام ربما لا
الى مثال هذه الامور من غير قصد ويجوز مع ان الخائف والناصب الى اليهودي والنصراني ونحوه من غير ظاهريه وانما بان ذلك من النظر
بما اصله وانهم ان ما ذكرنا من هذه الصلوة وغيرها من كمالنا لاهل من الفقهاء فيه وان وقع الفسخ في حصتها في الملك اخصر ابي الله
غضب فاصبح صاحب فسخ بعضهم من الصلوة فيها للاجماع المذكور وغيره وفيه ان الغضب هو التصرف وطلب الغير فبذلك نواز ان
الشرع وان لم تغضب فاصب ولهذا المنة طرا ملكية المكاتب او كونه مازنا فيه من المالك او الشايع ومن هذا حكم الترفيع من وانف
الصلوة في الصلوة المخصوص اية استصحابها بالاذن الحاصل قبل الغضب والحكمة الحاصلة متقدمة عليه وانما ان مرادها ان العلة التي
تصح الصلوة فيها بالاذن على ما لا بد من تفاوت لان غصب القاصب لا يصير نشاء لعدم الاذن وغيره وعدم الرضا ثم انما صاحب لا يجوز
ان يصلح فيها حصول العلم العادي بعدم الرضا المخصوص عنه بفعل القاصب كما فلا يبره على السيد بان لا تقول بحجة الاستصحاب
ككيف تمكنت به لانه مراده الاستصحاب الاخر كما هو عاينهم في استمالة لان اجمع ان الاستصحاب لم يكن حجة منه المتضمن كيف تمكنت
به ثم لا يخفى ان ما ذكرنا من كون المكلف المالك بالانصبية ونحوه انما اضطررنا الى في هذه الصلوة وانما الثاني فانها صلوة اجتهادية
تكون المنهية ففانها طاعة الجاهل بالغضب فصلوة حجة اجزاء ونحوه علم توجه النبي اليه باليد لكونه معلوما بانصبية الموصوفات
الامكان فلا يخفى لابطال وانما الجاهل هو الحكم بضرر الاصحاب بان غير هذا في بطلان الصلوة لا حتى في محله وفي الحادثة بجاهل الغضب كما عرفت
التأخر في نظريه ثم اعلم ان نواز المالك للقاصب ان يفسد الصلوة فيه حجة لعدم الترفيع فخرج ونقل من حيث في حجة ان لا يفسد في مكان
مع الاختيار لم يفسد الصلوة فيه ولا يرتب بين ان يكون هو القاصب اذ من اذن في الصلوة لانه اذا كان الاصل مخصصا لم يفسد الصلوة
واختلف كلام الفاضلين فيهم مراد الشيخ فالعلة على ان مراده بالاذن القاصب ونحوه لا يعتبر هناك مراده بالاذن هو المالك بناء على انه
مخصص باذن تحت كلام الاصحاب في اجماع على ان الصلوة في المكان المنهية باطل بطلان مراده بالاذن بطلان الصلوة صاحبها الموصوفات كمن

بجانب
منه

عن أبيه

[illegible]

تكون في بيان النبي يقينه انهم يشيرون صلوة المنة المتعاقبة على صلوة بل يقع التصريح في بعض منها التصريح بلفظ المنة حيث قاله في محبة الله
بغير لا يقطع صلوة المسلم في كل ولا حار ولا امته فلا يخفى نسبة القطع الى نفس المنة فيكون المراد والله يعلم ان شيئا من فعلها لا يقطع صلوة
المسلم الا ان الصلوة من فعلها فلا تقطع وبالحجة ثبت من هذه الاخبار الصحاح المتقدمة عدم قطع صلوة المنة لصلوة الرجل باليوم يجب
الحكم بعدم قطع صلوة الرجل لصلوة المنة اجماعا لعدم القائلين ^٢ لوجوبها ولم يعلم احد من الاصحاب الا بعد النزاع قاله الحكم بغير
صلوة المنة لعدم تعلق النبي بصلوة المنة لعدم شمول الاطلاق لها في هذه الصورة متبادرات تلك الاخبار ينطبق الحكم بالمنة والمطلان والكره
بغيره بيل ^٣ لاجتماعه في مكان واحد وانه الوقت على الرجل اولاً ثم المنة ثانياً به صرح جماعة من الاصحاب فيلزم ان الحكم بان
على سبيل الاولوية والاستصحاب والذي يظهر من مجموع نية القول بالوجوب كاشف عن ذلك من بعض الاخبار كصحة محبة مسلم من حله
قاله من المنة تراخى الرجل في العمل بصلواتها جميعاً فقال لا يمكن على الرجل اذا اصل صلوات المنة والامر حقيقة في الوجوب وشهادته
اي بغيره لا يمكن الاستدلال بصلوة الوجوب بصحة عبد الله بن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام احل للمنة المنيعة عن غيرها الا
تقدم هي انما هي حديث لضعف العلالة لاقبال ارادة ان المنة او غيرها لا تدفع الا ان تقدم انت او هي يكون المراد انها ان تقدم
صلواتها على صلواتك لا يكون منع وتقدم صلواتها بها يكون لعدم طاعة الرجل لصلوة او انها كانت تعدي ان يريد الصلوة او قد يكون
ما ينبغي المسئلة فكيف عصى وتقدمت وبالحجة ليس فيها دلالة على عدم وجوب تقدم الرجل لعدم المناعة بين تقدم المنة بسبب الآتي
اقتضاه الوجوب تقدم الرجل تكن على المختار من كون النوع من الحادثة والتقدم يصفه لثلاثة الامور بالتقدم في الرأيتين فيشكل
الحكم بالوجوب وينبغي الاستصحاب هذا ان غير المكان المختص بالمنة والمشارك بينهما وبينه من ان ينفعه اما في الاولوية
لصلواتها على غيرها ذلك للاقتضاء على مورد النص ولكن الافضل لها تقدم به لغيره فيجب في المذكورين ولعل صاحب التقدم في الحكم
المشارك النوع لان المنة ككل امر مشترك وهذا منه بل على الاقرب ان الرجل يقدم من غير منة كما يظهر من غيره فيجب في غيره
لصلوات المنة مع الامام جماعة محاذية له على القول بالتحريم والبطالان تبطل صلواتها وصلوة الامام ومن على غيرها ولباها من تأخر
منها على علمهم بالمالح عدم العلم تبطل صلواتها لا غير ذلك خاصة بطلت صلواتها خاصة هذا اذا علمت بالحادثة والا فالظن صحة
صلواتها هذا كله على القول بان الصلوة الطارئة تشرع السابقة او حيزان تكبيرها مع الامام لو كبرت بعد الاصل صلوة الامام
لتقدمها لكن يبقى الكلام في المنيعة والظن البطلان على علمهم بصلواتها ^٤ قد اطلق جميع من الاصحاب بان هذا الحكم مخصوص بمورد
الاختيار يحتاج لا دليل فيه ان الحكم بالبطالان شكل لعدم شمول الاطلاقات لهذه الصورة نظراً الى كونها غير متبادرة وغير متبادرة
وعجب من المطلق على المتبادرة منها عند الاطلاقات دون غير ما علم الشمول بوجوب تقييدها بالادلة الدالة على وجوب دفع
صلوات كل منها في الوقت دون خارجه من ان هذه الادلة اقرت بحيث لا يقارن ما يخرج من ادلة النوع وان قلنا بالادلة عليه
لما كانت اعم منه او استلزم لا يتفق التقدم ولا التأخر او كانت الحاشية قاله الله في صلوة دخول مثل هذه الصورة
فما دل على شرط الخلقة في منع الحكم حجة او كراهة ونحوه شديدة في ذلك نظر الى ان مقتضى شرط العشرة في الرقابة بالتقدم والحداد
عدم الاحتياط بالتقدم او التأخر والحداد في التأخر بالباس بالصلوة خلفه يقتضيه اعتبار عشرة من المنيعة ففهموا
الشرط تعاضداً في افاضية ما عرفت من ان الصورة النادرة الشاذة الغير المتبادرة من الاطلاقات ليست مدخلة فيها ^٥
الاظهر الاظهر اختصاص الحكم المذكور حجة او كراهة بالرجل في المنة اما الصبي والصبية فلا اما على القول بعلم مشروعية عبادتها
نظم لما قد مناه كذا الفاسد كالحكم رابعاً من كراهة مشروعية فلكل اجماعاً اقتضاه انما خالف الاصل بما هو في نفسه عدم اطلاق
الرجل في منة عليها حقيقة وان اطلق مجازاً او الاصل في الاطلاق الحقيقة وهو الذي قلناه ولو سلم الخلاف عليه لوجب حله

على ما ذكرنا معنا لكونها من الاصل غير المتبادر وعن الشبهة في صحتها على القواعد ان جميع وجوبها في قرب حكمها من العمل المراد وما كان في
بالا في الصفة لان الصفة التي على ما ذكرنا فيها المذكور الموقت ولا وجه له بعد ما ذكرناه وما قاله بعض من ان يستدل ما يوجد في كتب اللغة
من اطلاق الرجل على غير الكلفة فانه قال في الرجل بالغ معروف والا هو من نبت واصلم او هو ساعه فويلد في الصحاح هو ان يكون القاء
غير جدي اما لو اطلاق الاطلاق من الصفة وهو ان خزن الاشتراك وانما ثانيا فيقولون ان كونا رجلا والمراد في اللغة حقيقة
فلا شك انه في العرف ليس كذلك لوجه امارات المجازية فيها وهذا من علم التبادر او تبادر العرفية السلب هذا في ان مبان في
ما يظهر منها كون الرجل فيها هو في العرف حقيقة فيه حيث اطلاق معناه الى العرف فقال انه معروف مضافا الى نفسه ذلك بالخصر
في قوله تعالى في اطلاقه على الصبي حيث ذكره بلفظه او بالجملة هذه القرائن بها تأتي بالخصر في الاول والطلاق في الثاني
ابن سلم ومما يجل في هذا المنصحين للابنة وان كان يشمل الصبية الا ان التبادر منها في المقام هو المبالغة لا لا يخفى ⁹ الذي
يظهر من الاخبار ما ظن كلام الاحقاد اعتبار كونه امثالا ما من الرتبة لكونه التبادر منه عند الاطلاق الا انه من مداه على ان
جوز عن اخص من عدم امتثال حيث قال فيه شقة عن الرجل هل يصلح ان يصلح في مجتبه لحاظ والمراد قائم على مجاز
هو ما هو ان كان بينه ما حظ مقصرا على فلا بأس ومثل بعض الاخبار لكن تقييد الاخبار بالكثرة المول بها يميز في خبر
الذين لم يثبت احادها من المحرمين شكل الا انه في مقام الكراهة لا بأس به للسماحة في ارتكابها ويمكن ان يجعلوا رتبة للكراهة
من الامثلة في ان قال ليس بمحقق في الحرمة والكراهة انظر لمجاز الصلوة ان كانت قدله بادية وبلغ الاخرى في نفسه
وقرب منه في كونه من البينات في تنزيله فلا يفتقد الصبر نظر في المني والخطا في منع جميع منه عن الامصار واستوجبه حمله
فالغريب الصفة في الاخرى في شكل في نفس عينية عن الشبهة في الرضى المراه بالاحمال ما بين فيها حيث يمنع الرضى من جوار ان
اربعه هل ان الظلة وفقد ابصر كافيان فيه وهو اختيار الله في حشره لا تقييد الصحيح عينية مع احتمال انه انما الله على ما
يؤمن من ذلك لان الواجب في النصوص اما بلفظ الواجب او استراها لحاظ فيمن هذه الاقوال لا يعلق على ذكره فيكون ما ذكره فاما
عن الدليل ببقائه عدم الاشارة في ثبوت الاخبار التي من ذلك لا يباح كونه اسهل حصولا من الذي اعتبر فيها لا يباح في حق
الصحيح عينية ويكره اه هذه هو المشهور بل عمله لا خلاف فيه لرسالة عبد الله بن كفضل من الله عشرة مواضع لا يعلق فيها الظن
والا والهام والقصور وما ان اظهر في النمل معاملة الابل بحرية الماء في شجر في شجر وما ذكره الله من الوثق من عادات
انه شدة من الرجل على بين القبور قال لا يجوز ذلك الا ان يجعل بينه وبين القبور عشرة اذ من من يطيع عشرة من ظفيرة عشرة
عن بينه وعشرة من بيان وعدم الجواز في حصول الكراهة لما ذكره في صفة عينية في يطين من ثم من الصلوة بين القبور قال لا يكره
وصيعة على به جعفر من اخيه من عمة شدة معونة محرم فلا ريب ان شاء لا بأس بالصلوة بين القبور بالمقتضى القبر قبله ولا يكره
من اتخاذ القبر قبله قبله مثل الكعبة كما هو الله من اللفظ لا استقبال وجهه بوجهه متوجها سطر الكعبة والسجود امام ما ذكره لما
ظهر من الاخبار السابقة من علم الفرق بينه وبين الصور الاخرى منها وجازا بل يتفق ظاهر صفة هذه الموقفة انما وما روي عن حمزة
لا تتخذوا تبرج قبلة ولا محجبا فان الله تعالى لعن اليهود لا تخافون قلوب انبيائهم ما جلدنا ان اتخاذ القبر قبله في غاية الظلم في جعله
قبلة مثل الكعبة فيعيد مقوله ولا سجدا بل في حقيقة ذلك من قلة قلت له الصلوة بين القبور على صلبين فلا لها ولا تتخذ شيئا
منها قبله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا قبورا قبله ولا سجدا فان الله لعن الذين اتخذوا قبورا قبلهم وما جملة
لم يظهر من الموقفة ما ينافي الاخبار السابقة وغيرها بل ظاهرها الموافقة لها قلها في قولهم يا ابا عبد الله في القبر قبله ان في حقيقة
انه لا يجوز الصلوة الى شيء من القبور فيكون بينه وبينه ما يلقى ليعتد له لينة او غنوة منصوبة او شئ موضوع ثم قال يكره ان لا يعلق

الى قبله بها قبر الام والاصل فيها ما ندمناه انتهى ولا يخفى ضعفه لما عرفت وان نسب عدم الجواز الى القبر الى الصلوة والى الصلوة الى ما عرفت انتهى
فظهر النجس من كلامهم بل ربما يظهر خلافه من كلام المصنف فانه قال بعد ما ذكر الفصل في جعل انما ما يلي الراس وهو افضل من ان يجعل الى القبر
غير ما يلي به وبغير ما الصلوة فيمنع من القبر استدركت المصنف منها يظهر من كلام المصنف وغيره عموم النجس وشموله للصلوة الى قبر الام
وان يدعى ذبيحة في الصحيح عن الجعفي قال كتبت الى الفقيه اسأله عن الرجل يزور قبره لا عنه هل يجزى ان يجعل القبر امامه او هل يجزى ان يجعله
ان يقدم على القبر ويجعل القبر قبله ان يقدم من خلفه ولا يجزى ان يتقدم على القبر ويجعل خلفه ام لا فاجابه فقلت انما النجس
منه تحت اما السجدة على القبر فلا يجزى في نافلة ولا في فريضة ولا يرفع على الايمن على القبر وما الصلوة فانه داخله يجعل الامام ولا يجزى
ان يجعل بين يديه لان الامام لا يتقدم عليه ويجعل من يمينه مثاله ووافقه شاذان بن سالم عن ابي عبد الله في حديث طويل قال يا رجل
فقال يا بن رسول الله هل يزار والى ذلك قال نعم ويجزى عنده ان يجعل خلفه ولا يتقدم عليه الا ان اظلم منهم عدم العمل بظاهرهما وان صح سند الحديث
ولذا انما المصنف في الاصل قد ذكرنا ما ذكرنا منهم لم يستثن الصلوة الى قبر الامام عندهم كجاء خلاف القابر والى القبر لم يصرح غير المصنف بذلك
العمل به والى العمل بالصلوة كلية حرة ان كانت منهم محققا للصلاة منهم من صرح به من خلف الصلوة الى قبر الامام وفي مجمع مثل الشهيد في حق وبعض
نهم وان عمل الا انما العمل به بالكلية مثل الشيخ في باب النجس لم يحد ليلا على كراهة الصلوة الى قبر لان مقتضى الرسالة والعلامة النجس من يعمل
في القبر يات هذا من الصلوة الى قبر واحد فلا ان يكون فريضة لعدم تبادرهما بعد ملاحظة ما ذكره من الصلوة خلفه من ما قبله كانا
المناجيب يظهر من المتن في حق العمل به عليه مثل معتبره اذ حذرنا في الامام في ما قبله من خلفه لا عند راسه بل في
الى ان قال وان شئت صليت خلف القبر وعند راسه افضل الا غير ذلك من اخبار كثيرة معتبرة مثل معتبره ابي محمد بن فهد في حديث نوافل الحسين
قال من صلى خلفه داخله بهيها الله شئ الله تعالى من القبر ويحرم عليه من القبر ان يمشي كل يوم يراه ويشق رايه في حنا بعبد الله حيث قال في
تريه فيجعل قبر ابي عبد الله بين يديك فصلت فكما نسفدت فبما ذلك وفيه اية من هذين بن عليه من ابي عبد الله اية اذا فرقة
من السلم الى الشهيد فان ابا عبد الله ما جعله بين يديك ثم نعل على اذنك فخصصا بعد عرفت من الصلوة من عدم الباس في الصلوة
بين القبر وان المعاصي لها لا يتصلها عند ابيها بعد ما عرفت من ان الذي يعمل له اقرب اليه من جعل القبر في مثاله لك خصوص ما عرفت ظهور
النتيجة في النجس في مثاله من العامة في هذا الاخبار المتعارضة في ذلك العمل بما ذكرنا في العامة الا غير ذلك من اخبار معتبرة كثيرة غاية الكثرة
انما هم اليه ايل وان الرشد في خلافهم وان المشهور بانفقوا العامة كما مر في بحث الصلوة في الاوقات المكرهة ظهر ما ذكرنا في اعتبار في
صحة الجعفي وما يراه شاذان من هذه الجهة هي ان يظهر اعتبار الصلوة عند الطبرية لهم وكذلك حديثه في المتن وغيرهما في الامام فانهم على
ترك العمل بظاهرهما من عدم جواز الصلوة نحو ما عرفت في ذلك قال اليه بعضنا عن رجل من اصحابنا فيهم غاية الصلاة المجلية بل استشكل في حصة الصلوة
حال محاذاة قبره فكذلك الصلوة من النجس في اية ما من هذا الاحتجاج فان فيه ان يجاب بما يشترط في ذلك انما الصلوة فانه داخله ويجعل القبر
امامه ولا يجزى ان يجعل بين يديه ولا من يمينه ولا من يساره لان الامام لا يتقدم ولا يسانى عفيفا في التعليل المذكور لان الامام كالاتيم عليه لا
يساوى اجتهاد المشهور وبعضه اجتهاد قوله على ما عرفت في الصلوة فانه داخله يجعل الامام على ان صاحب احتجاجه بان انما انما من يمينه في ذبيحة
فيكون كلمة لا ساقطة من نسخة نصيب واستقطب القرب الى الزيادة بها مع ما عرفت ما يربط الطبرية فيلا خلفه ما ذكره بالعقل ان يكون قوله ويجعل
من يمينه عطف على قوله يجعل بين يديه او قوله يتقدم فيدخل عليه حتى يعلم الجواز وان كان خلاف ذلك لولا ما ذكرنا من جد ابا بكر في الاصول في العمل
ما قاله خالصة والافق بالتحريم فيه الشكل الذي ظهر عليك وفيه استحسان الحكم تجريم المسافات ما ذكره وغيره من الاخبار في الامم لا
لصلوة عند راسه في حق

كل الا ان الامام يقول ان قوله ما لم يبق القبر قبله وعرفت ما فيه وليكن ان يكون مستند من قول المشهور او استنباط العامة مع المسامحة في قوله

ثم قد روي ما تقدم في كلام الشيخ السيد بعد حكمه بالتحريم انه حكم بنزله بالحال ولو قد روي او غيره منصوصة او ثوب موضع وزعموا بذلك
من غير من الاصاب اية وهو جيد ان كان مستند الوفاة والاطار ورواه جرح حيث انما نفى على ما حقه واعلموا ان ذلك من الاخبار
الوارية في استحباب التوبة وانما نفى لا مثال ما ذكره فظهرت فلا حظها في انه روي في حقه عمار ان قوله لا يبعد عشرة اذ روي من الجرح
الابوة واكتفى الشيخ بحكم الغير خلف على من البعد فله في الرفع وهو يخرج مع عدم صحت الصلوة بين المتأخرين كما لو جعل الغير خلفه
والا فقدم اعتبار ما روي من الخبر من خلف عشرة اذ روي انتهى وهو جيد ان لو كان الحال اعتبارا وروي ما يقضي الغير فلا الكمال في جرحه
من غير تحريم ولا كراهة لان الغير يخرج من كون قبله عرفا او من يمينه وفيه لك ولانه يلزم الكراهة ولو كان بينهما جرحان متعدد روي ان الخرج
عن الاصل انما هو الاخبار وهو غير شاملة للمقام لعدم تباينها فيها ^٢ قال في الشرح لو بني جرح في عقدة لم يزل الكراهة لانها لا يخرج من حكم
انتهى ^٣ الحكم المذكور جرح او كراهة واضح في المتأخرين فيكون باقية على حالها ولم يسبب عنها اختلاف الاسم في الرفع واما لو خرجت
او ابدلت وصارت مثل غيرها من الاراضي بسببها الاطلاق في الرفع فالتام عدم جرحان الحكم المذكور فيها اما على القول باشارة الجرح
المبدلة فاما على القول بالعلم فلهذا لم يرد روي في هذه الصلوة في الاخبار ^٤ روي عن ابن عباس بن طبيان عن النبي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى الصلوة على الغير في محوطة على الكراهة لضعف السند مسامحة ونقله الرضا عن ابن بابويه القول بالتحريم وكأنه حكم بذلك اخذ اطلاق الخبر
وفيه ما تقدم وان جعل في جرح الكعبة اختلاف الاصحاب في اختيار احد اقتضاهم على جرحها اضطرازا لانه لا بد من مطلق جميع منهم محقق بخبر
رواه في النهي والسيد في ذلك فالاكثر منهم في جرحه لا يستصحب على الجرح في كراهة منسقة التحريم بل روي الاجماع عليه وهو الاثر في جرحه
المسألة ان شغل الله الحقيقي يستلزم الجرح الحقيقي والاجماع المتفق الاخبار المتواترة في ان الكعبة قبله فان احتملها منها المجموع لا الجرح
والصالح استيفه منها حقيقة بغيره بن فارس في الجرح ابدية على نقل المكثرة في جرح الكعبة فان روي الله لم يبدلها في جرح ولا غيره
وكان دخلها في جرح مكره فعل فيها كنعين بن العرو بن مسعدة وصحة حديث مسلم من اصداءه على نقل المكثرة ورواه في جرحه
ايضا ثم قد روي في حديث اخر روي الى اربع جرحها اذا اضطرا الى ذلك وفيها الغلظة على المطلوب من وجوب كونها من الآثار الصريحة
من الصادقين فيمنعه وروي الشيخ في هذه الصلوة في موضع اخر في الوثقة عن اصداءه قال لا تصلح الصلوة المكثرة جرح الكعبة في موضع ثالث في
الصحيح اية شذوذها واما اذا خاف فوت الصلوة فلا بأس ان يصليها في جرح الكعبة وفي الحديث من جرح عبد الله بن مرثد قال رايته
يحيى بن مسلم ايا الحسن بن علي بن عبد السلام بن صالح من الصلوة بل لا يفتي انه حلال على المطلوب بل يفتي في استحباب التوبة
ابن قولنا ثم جرح الله وفيها روي من الغلظة على المطلوب في غاية التوضيح وان كان بعض الجرح على ما لا يقاس وجرح الثاني ان هذا لم
يقول احد بالكيفية المذكورة في الصلوة لكن لم يفرق ما ذكره لما روي من ان علم العمل ببعض الحديث لا يمنع من التمسك بالبناء ومما ذكره في حاله
مرحلة الكافي حيث لم يرد اية دليل على ان من اهدى الصلوة وهو في الكعبة ان قام لم يكتف ذلك فيمنع من قضاءه ويصل الى البيت
المعبر بالابواب في بني علي بن محمد بن عبد السلام بن صالح من الصلوة بل لا يفتي انه حلال على المطلوب بل يفتي في استحباب التوبة
عن القبله ثم جرح الله بعد نقل هذه الادلة فالحديث من الاجماع على التحريم كيف وهو في كراهة فانزل الكراهة من الثاني بعد العلم
كون القبلة هي الجرح لا سقارة استنباطها باجماع على المعبر النجس الى جرح من اجزاء الكعبة بحيث يكون مستقبلا ببدنه فان جرحه من الزمان
بالحال على الكراهة ثم نرى في المناقشة في هذه المسئلة يقتصر الرضا على معنى هذه الجرح من حيث السند وبشكل الفرج يلزم
ظاهرهما وان كان الاثر في ذلك اعتبار سند الرضا وشيخ استمال الرضا في كراهة بل ليس فقط لا يصلح فيه الا جرحا قولا فيه ان ما اجاب به
من ان المعبر النجس الى جرح من اجزاء الكعبة انه لا بد بل عليه واما المعبر بغيره فلهذا لا بد من التوجه في جرح الكعبة واما بعد التمسك
منها المجموع كما عرفت نعم انما من ذلك محاذاة البدن جرح من اجزاء تلك الجرح واحد غير الاثر في حاله من الدراية في آفة فيه انك تعرف

ان ما دل على المنع صحاح مضاعفا لغيرها من العبرة الكثيرة فكيف قد وعى ذلك العمل على الكراهة موقوف على صحة معارض
 اولى وهو موقوف اذ ليس الا موافقة يونس بن يعقوب انه قال في الصلاة حضرت الكعبة وانما في الكعبة الصلي فيها ما دل على المنع
 فقال في يونس بن يعقوب رها غير ما بين وما حصل بشرط الايمان في قول الخبر ذلك كان في السند واحد غير هو من لا يكون جهة عمله
 فضلا ان يكون اثنين وعلى تقدير جهة الموقف لا تأمل لاحد في علم معارضته للصحيح فكيف الصواب فكيف اذا انضم اليها العبرة وكيف اذا
 انضم اليها الادلة الاخرى كما عرفت ووجه عدم المعارضة واضح فضلا من المعارضة فضلا من ان يعلى على جميع ما ذكرنا من ذلك
 ظهر لفظ لا يصلح في الكراهة على نظر ظاهرها في الصلح في مقابل القضاء في التقية ويعتبر على ظاهره من جهة بيان الخلاف لا لا يخفى مع ان فيه
 رخصة على المدة المحلة وهي قوله ولما اذا خافت في الصلاة او مع ان يكون صلح الموقف على صيغة الاضطراب كما يتفق كثيرا من المتأخرين
 المتأخرين من المخرج بسهولة خلا للطلق على العبد جمعا بين الاخبار وهو اول من حمل القول على الكراهة وحمل هذا على عدم المحرمة مع ان ظاهر
 علم الكراهة انما كان ذلك الموقف بغيرها بالشبهة فيقول ما ذكرته من الالة لا قلت الشهادة بين المتأخرين بلا طرفة عين في الاجماع على
 ونقل عن الكعبة والصلح الاخبار المحرمة مع كونها منسوبة من صاحب الشبهة ورئيسهم ومع ذلك المعارض لها في غاية الكثرة ونهاية
 وفوق الصلح وتواتر كونها القبلية هي الكعبة وما فكر في جهة الموقف في جوابها في البداية او كراهتها في البداية من المتأخرين
 واردة في سائر مواضع التي ذكرها في صيغة معوية في عبارة فيكون الصلح في ذلك هو اصل من الطريق البداية وهو ان لا يفتي
 في ذات الصلح وضمنا ان ان كان يمكن ان يحصل الجواز فيكون في الطريق طرفي كره وموافقة بن فقال من بعض امرائها
 قال لا يصلح في وادي الشفة وكراهة الكل محل اتفاق ظاهر ايراد على الشفة بفتح الشين وكسر القاف او ضم الاوّل وكسر الشا في موضع
 مخصوص في طريق مكة على المشهور فاذا بان ادري وهو المتقول في جميع الجهر لكن من انتهى انه ليس الوضع المخصص بل موضع كان فيه شأن
 الشان فيكون الصلوة فيها لما فيها من اشتغال القلب بالنظر اليها انتهى في الوافي الشفة ضرب من المحرمة وكل في الاصل فيها شان
 الشان فيكون الصلوة فيها لما فيها من اشتغال القلب بالنظر اليها بالضم بادية من اللين خفف بها وفي الوارد ههنا وقيل هذا الاربعة كلها
 خفف بها انتهى وفي جواز الطريق هي على ما قيل الصلي بها وهي التخيير لكونها كراهة الصلوة فيها وفاتية ظاهرة واردة في محو
 معوية السابقة غير هاهنا صحيحة بن مسلم عن ابيه عن الصلوة في السفر قال لا يصلح على الجادة واعتزل جانبها وغيرهما من الاخبار
 والهي يحمل على الكراهة لما ذكره المحيية محمد بن فضال بن الرضاء قال كل طريق برضا وتطرق كانت فيه جادة ام لم يكن فلا يفتي في الصلوة
 فيه لعدم حفظه لا يفتي في الكراهة المصطلح عليها مع ان الغلبة ناهضة لاثبات الكراهة حيث اصرح بان لا يفتي في الطريق بطولي وغير
 غير جادة كثر فيها السلوك ام لا والمفتول من القائل بالحرمة وهو الحيد ومعتادا من اوله حرمه الصلوة في الجادة خاصة وفي الطريق
 الحكم مقتضا عدم الحرمة في غير الجادة ومثله الكلام في وثقة الحسن بن جهم عن الرضاء قال كل طريق برضا فلا يصلح عليه قلت روي عن جده
 ان الصلوة على الطوار لا بأس بها فان ذلك ربما سار في الرجل ان يار بقله روي عن جده بان في صحبة معوية السابقة وصحبة الحلبي وغيرهما
 من التصريح بعدم الباس انما ان لا يفتي في الكراهة بين ان يكون الطريق في قوله بالمارة ام لا يقتضي ان يفتي في الاصلح بالاول
 استلزمه تقطيل المارة ومنهم من المارة فلا ريب في الحرمة كما هو مقتضى القاعدة وهو ان الاصلح بل روي جده منهم التصريح بجوازها
 مع انهم لان الصلوة حرام فيكون حكم الصلح في الدار المعصومة ثم جازم اعلم انه لا شك في الحكم المذكور كراهة ان يخبرني
 الطريق المأذنة اما الرخصة فان وقعت باذن اربابها فاصلا لان ثبوت الحكم في الكراهة الملاقاة للصوم والاعلام الاصل والاطلاق
 عدم ثبوت ذلك الاخبار العام يقتضي ابتداء العمل الاثر وان وقعت بذلك اذن اربابها فلا ريب في الصريح والاطلاق لما روي في
 في الدار المعصومة معاطن الاصل على انتم الاحكام بوضوحها انتم نأى اليها للقيام او الشرب وتقتضي كلام اهل اللغة انها



[illegible]

ایضاً بطور مختصر

الركن والشيء المحذور هذا الذي يكون متعلقا بالجماع فيشمل عدم ما دل على عدم وجوب الزنا مثل هذه النافلة فيهما والمناقشة في الحديث بعدم
المصريح بتوافق محرمين أحد الطرفين فافهم لكونه موقفا بطريقين طرفي رواية الشيخ إلى غير وجهه وهو صحيح وطرفي أخرى مذهب أهل
مع انه اجتمع معهما في الصلاة في المنطق وقت وجها وهو من يرى منه محرمين لعدم وجوده فيكون ذلك بانه القبول بل بما يظهر من وجوب
الركن ان من شئ من اصحابنا يرون في الاجابة بما مع مطابقة للاصل عدم طهر كونه شاذ المأخوذ من موافقة الفخار في ذلك الذي انظر
الفرقة الى الفرق مما ذكره من ان القاطعة السليمة وهي استلزام مثل الفقه التي في البراءة السليمة بما بانضمام علم القائل بالعدل
ثم ثم العلم المشهور بين الناس على اقل الاطلاق الدابة والحاحلة وشيئا بحيث يشمل المأخوذ على الحركة والاضطراب وما يمكن من الحركة
والجود عليها وغيرهما استنادا الى عدم ما دل على منع ما دل على وجوب الاستمرار في القيام والعرف في المعهود منه ما هو مع القرائن ان
غيره ما فيه لان التباين ما لا يمكن من الصلة السليمة لشرائطها لا يثبت من ذلك وانما وجوب القيام في قوله لا صلح لمن لم يتم
فيها ما يثبت من ذلك في ان اقام عليه وانما الزاوية من ذلك في ما لا شك في ان ما في اصلها من ان لا يثبت في تلك
فيكون بذلك يصلح ملاحظة حصة الصلة في الحقيقة من حيث يلزم وكذا ان العلم في حقيقة من به حقيقة من اجبه من ان الرجل من صلح
ان يصلح الى ان العلم بين تخلفه قال ان كان مستويا فيلزم على الصلة عليه فلا بأس في حاله من هذا الضار في كونه غير
الشيء من الصلة على المأخوذ منها وهو اني لما ذكره مضافا الى الاصول والعمومات وما ذكره من الصلة في ان العلم في ذلك
التي تعلق بين تخلفه ما يتبين في العلم العام منها ليعطى عليها ما لم يستأن بلا طرفة عين من السارق والافساد بالانضمام في
ما ثابا به على الصلة مضافا الى ذلك الى ان العلم في الحقيقة وصحة جليل به وراجح قال سمعت ابا عبد الله يقول صل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحق يوم جعل عظم وبه المصنوع منه ثيابا كثيرة فقال هو كذا من العسك في حقيقة محيية قال كذا الى ان الحسن بن سعيد قال
ما قيل ان ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة على راحته يوم طهر ويصليها المطر في في حاله والارض تبتل والحرير يربط في
لنا سيد ان فصل في هذا العلم في حاله اني ما جئت في الحقيقة انتم في فروع بجوده ذلك مع الضمير الشريف ويمكن جعلها في الاستحباب
لما ذكره اوله على الضمير الشريف وما به عليه من ان لا يركب الله تعالى يكون في وقت فليكن لا يركب الارض من القيام
عليها ان قال في كونه ان يصلح في الحقيقة في الحمل قال نعم هو بمنزلة الصلة في الحقيقة ان امكنه فانما الاقامة ان كل ما كان من ذلك فافهم
اوله بالعلم يقول الحسن بن علي الانسان لا يركب الله تعالى ان قوله هو بمنزلة الصلة في الحقيقة بالحقيقة انما ذكره من قوله ان امكنه
او بلا حلة السابق واللاحق مع ان السند ضعيف والتمس كتاب الضمير بلا حلة مجموع الاخبار وفيه الشبهة على استظهار في غرض الضمير
يرتكب مادة لذلك لا سيما في كونه كان لا بد من الضمير ولا يشترط الشدة ولا يكتفى بالعلمان ما له فيها اثر ولا لا ومنه به ان قوله
للقامعة والحملات الدالة على وجوب القيام والركن والسجود والاستقبال في الصلاة في الضمير على مع الراحلة اضطرابا فاحتمل
ان التزم من ذلك اني في الان كان فيفضل على الان في احتياج الى الكعب وكبدان الصلة بالمعنى لا فعل فيه وهو جليل لا يقتضيه ما دل
على وجوب القيام والاستقبال والركن والسجود وجوب الاتيان بالكلية علم من في منها ما امكن ثم جدا والمستفادة فافهم
ان مقتضى الادلة وجوب الاتيان بجميع الراجيات مما امكن الا ان يثبت القسط من دليل مقام غائب وقدر في الصالح اجزاء الاله
مثل حقيقة يعقوب بن شبيب انه سئل عن الرجل يصلح على راحته قال نعم ابا وليصل السجود اخفض من الركوع وحقيقة الاخر
منه من الصلة في الفردانا اني قال اؤم واجل السجود اخفض من الركوع وحقيقة مغزاه وان لا يعبر عن اصحابهم منه في
في الحمل في الصلاة على الرجلين وكيف امكنك وما يابره فيهم به يكون منه انك ان صليت ان اني فليكن ثم في شئ من
ما اذا اردت ان تترك الحركات في السجود بل في الفراط لعل لكن الما ينظر الى الغالب وانما بغير العلم من الركوع والسجود



حال الركبة وفي الخوض ان فيها كان المراد في هذا الصالح النافعة لان الغالب والتعارف في الصلوة ركبا وفي هذا القول هو النافعة
الفرعية فغاية المقرة ولا يكون الامع الاضطراب وهو ان الزاد النافعة وبالحيلة الذين يفتون في التعارف والتعارف حال الاضطراب
بالاثر في انه الاغلب باليسنة الى الاضطراب الذي يلقى بالاغلب لما كان لا يتم الظهور في الفرعية التي بحيث بقاوا الادلة المذكورة ويجب عليها ان
ظهر ذلك كلام الله من المتعارفين الصالح مضافا الى مخالفة لقول جميع الاصحاب اتفاقا الا ان ان ما ذكره ليس ببلد في البيوت لا في الدنيا ولا في الآخرة
بل هو المذكور كان فلا خلاف لما ذكره فيه ما فيه وظهر ما ذكرنا مما كان في الصلوة ما يشا الله وفيه في محبة المؤمنين من اهل البيت ان صحت في
الليل بالثبات في القبلة من ركبي ثم يثبت ويقر بما ذكره ان يترك حوله جهة القبلة في ركع وجمعه ثم ينادي ان كان النافعة هكذا اذا فرغ من ركعتين
اولى فلكل علم عدم الوجوب في النافعة وكفاية الايمان لما ظهر من اخبار اخرين كذا فيكون من هذه على الفضيلة او صلاحة الاختيار والاختيار
على الاضطراب وعلى الثالث احوط هذا حال النافعة ولما الفرعية فلا خلاف ان جواز الايمان والاكتفاء بهن الركع والسجدة يعني على حال الاضطراب
عدم التمكن منها ومقتضى الاستقبال بمجرد ما يدل على سقوط الاستقبال في الفرعية الاثباتية الا ان كان ما دل على ذلك من خصوص النافعة
بعدم صحتها من الباطن انه حال الذي يمانع الاضطرار والبيع يعني صلوة الواقعة الا على ما تيمم ثم يترك السجدة فافضل من الركع
ولا بد من الاستقبال في الركعة والركعة ايضا ما رتد عنه ان يستقبل القبلة باول ركعة حين يتوجه وفيه خفي انه لم يظهر منها ان مع التمكن من الاستقبال
لا يجب عليه ما كان من سبب الاضطرار سقوط الركع والسجدة والاكتفاء بالايمان فان كان لا يصح الذي يكون صلوة صلوة الواقعة كغيره
ان يترك القبلة كما اخبرت رتبة منها فعميت الى ان يحالفها ثم هو يتيسر في اول الصلوة ويستقبل ويقيم فيها الا ان كان ذلك
فاد اوجه رتبة الميمنة اخرى كغيره في ان يستقبل القبلة في ركعة ايضا لا يتوجه رتبة الميمنة الا احتاج اليها كما هو المتعارف على
تصورها لانه مقاديرها لا اول السجدة حيث يقبل عليها بلا حجة ان ثقل الله اليقين ليقضي البراءة الحقيقية مع ان القاطن في الدنيا
بالاستقبال بها انك لتفقد اذا امرتك بشي فافترسه ما استطعت فقول في العصور لا يقيد بالعصور وقوة ايضا بالبدن لا يترك كله مضافا الى
والعصاة على اختياره ان اقترب الى القبلة في ثلث الصلوة من دون حاجة اليه فلا شك في جلالها واذا احتاج اليه فليجرب عن قرب
الى القبلة فالأقرب مع التمكن منه لان الميمنة لا يقيد بالعصور كما لا بدك كله لا يترك كله لانه في غاية بقاء مطلوب الامر فلا بد من عدم
منازعة عنها فيكون الاول هو من الاضطرار ولا يجب ان كان في الاضطرار ان الواجب ففقد رتبة في الجهات متساوية بالمسبة اليه ولا يخفى ان الاول هو
والاولى لما كان في العمل فليجرب في الصلوة وتلك الحال في السجدة ام لا بد من الضيق فتقيد القواعد الثانية للجهات الثالثة على الاستقبال في الركعة
والقيام والركع والسجدة وجوب استئناسها الا ان لم يكن فلا يتحقق الاشتغال في الموضع في اخر الوقت ويجوز الفرعية في هذا الغيب
اكثر الاصحاب منهم الصلوة في ركعة وبعض على عدم جوازها وهو المتعلق الى الصلوة واجاب ادريس بن الشهيد في كوفي والامام على الاول
في بعد الاصل في القواعد ومحمود جليلي في مراح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يكون السجدة قربة من الجسد فافترسه واصل في الصلوة اما ان
يصل في ركع من منهاها اثنان كثير حثيرة ومحمود ففضل به صلح من الله من الصلوة في الركعة ط هو اضعف منه من الانهاس في السجدة
قال ان صليت فحسن وان لم تحب فحسن وفي الحقيقة من يترك ركعتين يعقوب باعده الله من الصلوة في الركعة الحديث اجمع المتعارفين بحسنة مطلوب
عليه ما يجمع في سجدات ابي عبد الله عليه السلام يقول ان استطعت ان تخرجوا الى الجسد فافترسه فان لم تقدر فافترسه وان
الحديث في ركعة في الضيق في ركعتين قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام في الصلوة في السجدة يعني فيها وهو جالس ان لم يكن القيام في ركعة
السجدة هو في ركعة في ركعتين وان القادر كان في القيام وحركة السجدة تمنع من ذلك وبيان الصلوة مستقلة للحركات الكثيرة التي
وهي يعني الاول بانها من ضمن لا يتكلم الصلوة الكثيرة العمل بها خلا من ان يجب عليها ان تفتي في جميع الركعة الاستقبال في الاول
يتبين ما ذكره من الثاني بان الضيق لا يصلح ان يتخذ ليل الكيفية في الركعة على الاول هذا مضافا الى ما ذكره الاول من الثالث يمنع ركعة

[illegible]

فكبره غيره كالشجر والاقوى الكلام لضعف الشهود وان كان نفس تصويره في النهج حراما لما روي ان المصور يعذب بنفخ النرجس وليس بانفخ
ويحتمل ان يكون الامر بتجويد الصورة المذكورة حراما اي لكونه امانة الاثم واما الحجاب العاقل فلهذا لم يأت طهر بن زيد عن جعفر عن ابيه عن
عليه السلام انه كان يكسر الحجاب ويقول لا ينادي باليهود وانما من لفظ الكسر كونه المرأة الحجاب العاقل في المسجد والظاهر انها التي احدها اجماعا
من الامة لقيامهم بها حال امانهم خفا من الفضل كما صدر بالشام او تجبرهم وتكبرهم كما يظهر من الاخبار واما تطويل النساء فلما روي عن السكوني عن جعفر
من ابيه ان عليا بن ابي حمزة طولية فامر بملابسها ثم قال لا ترفع الا يدي على المسجد ولعل هذه النسخة الثلاث اجماعا واما طولية فمعلوم جملتها
في الوسط القاصد على المصلين وروى الحجاب بينهم على ما قيل والقائل بالتحريم هو شيخ في زمانه واما عدم فعلها لما ذكره وعلله بكبره اي ان ما
بيوت الناس بالنسبة اليها اي تعظيمها لها وعلله بكونه رواية بذلك اي لا يحتمل الجمل والمعه يعلم واما اخراج المصنف فاما روي في القوي عن زيد
الحمام عن ابيه انه قال له اخرج من المسجد وفي الحجاب حصاة قال فنهضها واطرحها في مسجد ومن ذهب بن وهب عن ابيه عن ابيه انه اذا
خرج احكم الحصة من المسجد فليده حلتا بنا التي مسجد اخر فانها تسج واما القامات فاحزابها تطيف للمسجد فيكون سحبا على ماله واما انما
الشعر فلهيئة عبد الرحمن بن ابي جعفر بن ابراهيم بن علي بن الحسين قال قال رسول الله من سمعوا يمشي في المسجد فليقل
له فحق الله فان انا نصبت المساجد للقرآن واما رواية علي بن جعفر عن اخيه من ان لا بأس بانما في الشعر فلا ينافي انما امة ويمكن حملها
على لا بأس بانما في حكمة او في امة اخرى مثل ما في الحسينة ليعبر به على من يطعن من علمه من انما في الشعر في الطواف فقال كان من الشعر
لا بأس به فلا بأس به واما السبع والشر وتكسر الجاني والصبيان فمفهوم في رواية ابراهيم بن عبد الحميد في استحباب الاضحية في بيوتها مضافا
ما ظهر من الاخبار ان المسجد نصب لغير ذلك والقرآن ومنه ظهر كراهة اقامة المحدثات في مضافا الى ان رواية علي بن ابي حمزة عن بعض رجاله
قال جنبوا مساجدكم الشرا والسبع والجاني والصبيان والاحكام والفضائل ولهدود ورواع الصوت ومنها ظهر كراهة امة دفع الصوت وانما في الصلاة
ويكون السؤال عنها اية فيها لما روي في الفقيه من ان النبي انه سمع رجلا يمشي في الصلاة في المسجد فقال يقولون لا اريد الله عليه فانما في غير هذا بين
ويظهر من العلة المذكورة في هذه وغيرها من الكلام هنا حرم العبادة من الاضحية والاسباب الحكم بكونها في الكل والصريح دلالة احكام كثيرة عليه واما
واما على الصانع فقد عرفت ويلها مضافا الى رواية بن مسلم من احكامها قال في حرم الله من على السيف في المسجد ومن يرى البطلانية في
بن غير ذلك فظهر من هذه العلة اية من هذا اكل بل ربما يظهر من العمل حرمه فاحمل مضافا الى ما روي من ان الوقت على حسب ما يعقلها لاهلها
ان يتن ان الوقت لفعل الصلوة والعبادة فمفهوم منها لا يمنع غيرها ولا لزم حرمه اكلها هو ليس بعبادة مثل الجلوس ساعة او قنينة او
النوم فكذلك ما هو عبادة المسلمين في الاضحية والاسباب انهم في عدم المنع الغريب والفتنة انما بالكراهة وظهر الجواز في العبادة من
الاخبار مثلا سند كثر في النوم وغير ذلك منها الثواب في الجلوس في المسجد وبالحكمة القائم يحتاج الى اقل تام واما كشف العورة فمفهوم في الاعتبار
استحسان بالمسجد وهو محل مقدس وفيه من جبره ان كشف السر والقد والكعبة في المسجد من العورة قلت ربما يظهر من ذلك منع من كشف
العورة بطريق اخر فيظهر ان في المسجد خصوصية في المنع كما واما الانكشاف فلما روي عن العروة انه قال الانكشاف في المسجد مذهبنا في العرب ومن عليه
مسجده وصورة جنة في الدلالة مع انه لم يظهر مضافا بكونه غير من في المنع بل في بعض نسخ هذا الكتاب انهم يتكبرون واما النوم في المسجد
فلهيئة لزاره من قوله ما تقول في النوم في مساجد قال لا بأس الا في مسجد من مسجد منى ومسجد الحرام قال وكان ياخذ بيدي في بعض الدلائل
فيمنع حاجته ثم جلس فيحدث في المسجد الحرام فربما نام وقت فقلت له في ذلك فقال لا يجوز ان ينام في المسجد الذي كان عليه عهد رسول الله واما
النوم في هذا الموضع فليس بهلوس مع انه روي في الصحيح عن عروة بن وهب قال سئلت ابا عبد الله عن النوم في المسجد الحرام ومسجد ابي رافع فقال نعم
فان ينام الناس لكن لا تاتوا في الكراهة واما النوم في مساجد فمفهوم بكونها في القائل في المنع والشمعة كره في غيرها واما في
العمل في الصبيان انما في هذا البيت وظهر من هذا الاخبار معلوم كراهته ويمكن التخصيص او الحمل على تفاوت مراتب الكراهة وان ترك الاولى يمكن

[illegible]

فقد دان لم يجب بهج الرجل المذكور وهو فاقد الشكوك كذا قوله رجل اياه بهج الامم لم يجد شيئا يصل عليه ولا تامل في شيء من ذلك وانك
 ولا لا تقيها على التخيير بين التوب وغيره عند وجودها نعم ليس اليه ايتم التعليل بوصف الشر بل يظهر ذلك من الاستقراء اذ لا بد ان العورات التي
 على وجه التوب والسجدة تقتضي ذلك بل في الاخبار ان الصلوة ثلثة اوقات ثلث طهور ثلث ركعت ثلث سجود وان الصلوة احكام الركوع فيها
 فذلك من اشياء التي دلالة الكل على التخيير ضعيفة نعم يدل على وجوب تقدم التوب ان يكون من الطين على الصلوة بالاولى مقتضى التوبة الثانية
 فقدم التوب على كل شيء مقتضى وجوبه على من جازع مقتضى التخيير بين التوب والطين كما عرفت فظهر ان المشهور ان في بل ما في الارشاد اية
 لا يخفى عن قوة كونه بعد كلام يظهر ذلك فلا حظ ويقتضي التوبة لا موعر ¹ اخذوا الاحكام في انه هل يترط في ان كان بين التوب والطين
 على اشتراط من اللون الفاضل ان على من لا موعر في العورات تصدق الشر الما موعر به وقيل بالاشتراط وهو التوب لنا بعد مقتضى التوبة
 ان التوب موعر ان شره من التوب اية موعر به موعر به في التوبة وان كان اسم التوبة لا لام موعر به من التوب موعر به من التوب قال
 فبأنه وصف في الذكر ان موعر به موعر به في التوبة وان العورات او موعر به موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 وان كانت منصفة الا انها موعر به موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 وان لم يكن من التوب ان لا يمكن ان يراه من وراءه الما موعر به موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 ان التوب والطين والاشارة اية بل ما كان ان التوب التوب غاية التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 في وجهها السورة بذلك التوب والاشارة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 واجب في الصلوة من التوب موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 والذكر كاشف عنهم وهكذا حكم بالاجزاء التوب التوب عند كان ان التوب التوب عند كان ان التوب التوب عند كان ان التوب التوب عند كان
 فظهر من وجهه في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 عرفت مع ان الحكم بالاولى عند توبة التوب موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 واجب مجاز في الظاهر من الدليل كون تعيين الاولى عند توبة التوب موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 نفسا كما ذكره في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 لا قال الطهارة يجب بالركعة للركعة والسجدة وربما كان الما موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 لخلل في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 لا تامل في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 سكان من التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 انما يتبين ان عدم التوب موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 رتبة التوب وان يترتب به التوب بالركعة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 والاستدلال بالاجابة منهم الشهيد في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 الدالة على وجوب التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة
 لخلل في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة موعر به في التوبة

يقال

انه لا يخفى عن اشكال جهته فالاشكال هنا انفق ثم اوتي مع ان التبر بالزوجة الماء والرجل لا يكره تغييره السجدة مستباحة في كل حال
 مثل كونه على ما يقع السجود عليه مع الاستقرار وعدم ارتفاع السجدة من المقام ان يدعى فلا يثبت وكذا اعلم انما خصه عن كل ما عدا ذلك من احواله
 ان الماء اهلافة على القول بالوجوب هو الوجه تقدم ان بالانكسار السجدة على الاول مستدلا بانها دخلت في معنى السات واليه بالوجه هو
 الا ان علمنا ان اجابات السجود فيها يثبت ^١ اذ لم يجز الا في وجبة السجدة والصلوة قالا بالركوع والسجود قيل نعم لمصلحة الوجوب
 فخرج من بعض اصحاب من القوم قال القائل لا يثبت ثوب اذ اوجده في وجبة السجدة فيها ويحكم بحصول التبر في الاول وهذا هو الظاهر في ضعف
 ولحق حصول التبر لعدم تباين من اطلاق التبر في السجدة المحل يحصل من البيت والدار اية بلا شبهة ^٢ اذ لم يجز ان لا انما السجدة
 وكانت الوقت متساويا ولو قبله بكنة ونفث في الفعل المتأخر كالفعل الكثير ونحوه فالأقوى قطع الصلة والاثبات بها مستحقة للباطل ومنها
 صدق الاشتغال بالصلوة ما رايته لان الصلوة تقدر بقدرها في حصول العورات مع التمكن من ان لا يحصل معها للغير من ابطال
 ولا يخفى ضعفه لان حصول التبر في كل النزاع محل نظر على قولنا بالتمويل بقوله لا يثبت الدالة على وجوب التبر لاجل الصلوة في القضية
 بطلانها مع علم التبر في حد او ما لو كان الوقت ضيقا وحال هذه فلا شك في وجوب الاستمرار في تمام وانما الصلوة ما رايته ولم تكن تعرف على
 المتأخر وجب التبر مع الصلوة والضيق والاستيناف مع السعة لعدم تحقق الاشتغال مع التمكن من التبر في وقت الصلوة ^٣ انما انما انما
 باقية كان ولو نادى من غير مثل بشرط عدم النقص على الاصح ولو ذهب احد وجب القول بصديق التمكن من ان لا يخلو للعلامة في كل
 مستدلا بان فيه المنفعة فيه ولو لم يكن وجب ايلام القول ^٤ اذ كان له ثوب وفيه خوف فان لم يكن في مقابل العورة فلا اشكال
 والا فان كان حصل التبر بجميع الثوب بيلة او غيرها بحيث يتحقق التبر بالثوب ويصدق في ان لا يثبت ويتحقق واجبات السجود وغيرها من ذلك
 صلوة بلا اشكال على الاصح بجماعة ولا يفصل ما رايته ان لم يكن له سات اخر وكذا المكان على العورة مستورا بوضع يده عليه او بوضع غيره
 الحاصل عليه على الاصح لعدم تغير الواجبات من السجود وغيره بقية البقاء على حاله في جميع مع عدم تباين من التبر الالهي في الاخبار
 وحصول التمكن بعدم دخوله فيها بل القطع بحكمهم بالصلوة عاريا مع عدم التبر في حيلولة ما يستره العورة اذ لا شك في تحقق الكفاية
 عادة وغالبا مع انه قد كان معه زوجة او غيرها من شرك الاستفصال غير انكم فتم جدا اذ لم يجز الا ان السات احدهما العورة في لا
 شك في وجوب التبر وانما الاول ان يستر القبل لرواية الجعفي السابقة وان كان الخفي اذ لم يجز الا ان يستر وجهه فهو كما تقدم
 يصح ما رايته في الصلوة المتعقبة لفسادها وان اوجدها في غير ما يستره من غير ما يستره من غير ما يستره من غير ما يستره من غير ما يستره
 في غير الصلوة ودره الغنى في الصلوة فيه مع الحاجة كما ينبغي ^٥ انما اصحاب سادات التبر من الجواب الرابع ومن القوف وعدم اليقين
 من الفتى لا يتفرع من هذا انه لا يصلح على سطح ويحتمل من تحت كونه مجزيا مع انه لا يخفى عن اشكال ما يتبع تضاعف الاخبار الواردة في التبر
 وضاعف الجليل للوجوب المتخالف منها وكيف لا شك في ان الاختلاف في احوالها هل يعتبر التبر في صلوة الجنانة الاطلاق لعدم تباينها
 من لفظ الصلوة ورواية ينفرد بها بعض من القوم من الجنانة يصل عليها ما يستره وضوء فقال نعم انها كبيرة في جميع وتزيد قليل كما تكبر
 وتنج في جنين فان اهله المخصوصة مجتبا مع فيها من التاكيد والمبالغة فتمت الرخصة لك من امثال ذلك في الاخبار وقيل نعم لا يطلق الام
 وفيه ما فيه ^٦ لا يجب على الرجل ستر اعضا العورة لما مر من ان العورة الرجل هو القبل والظهر فقط لان المأدبا العورة لا يلزم ستره من
 الناظر المحترم وفي الصلوة كما ظهر من الاخبار والفتاوى لانها مطلقة سائلة للعورة الصلوة لم تقل بانها المأدبا فيها وانما اظهر ان لا
 كراهة وهو لا يخفى ذلك صحفة على بن جعفر السابقة لانها ظاهرة في ان لا يجب ستره هو العورة اذ لو كان غيرها لا يجب ستره فقال انما انما انما



الشك وكذا انما يثبت في كل واحد من حال ما اختلف الشك في ان يكون وضع الاعضاء السبعة على الكيفية المعتادة واجبا كذا حال انما لا يكون
 من انه لا يجب وجوب رفع يدي عن سجودها فتشكك بوجوبه بعد ان كان الواحدة في الموضع حيث قال في دفع يديه في الفريضة على الكيفية المعتادة
 انتهى وفي المسالك اوجب ذلك لذلك وفيه انه اضعف ما اورد في الذكر من وجوب الاغناء مع انه اعترض عليه من غير دليل مع احتمال ان يكون
 المراد من الايام في النص ما يقابل الركوع والسجود الذي يبدى به شيء من الخلق بخلاف ما ذكره من وجوب رفع يدي عن سجودها بغير وجه ما ذكره في المتن للرفع
 الا ان ينسب اليه ان يفتقر الى الفصل وانما كان كذا الاحكام لم يقتضها وجوبه ^{ابن طريق الايام} وان كان كان تأما او جاك
 فاقام اليمين عليه بالجلوس بين الايام للسجود لا هو الا ان الاعتناء بكلام الاخبار وكذا الشبهة في قول من يفتقر الى سجود عبيد الدين ان كان يقول
 حين قيام بين الايام للسجود مستلزما بان انب الى هيئة السجود في سجدة واحدة اذا ارادكم بغيره فاقامه ما استطعتم بغيره ما ذكرناه في مسألتنا
 لان ان الطعن فيمن ان السجود في الانهال فان قوله يصلي جاك ليس معناه ان جميع صلوة بالجلوس وان لا يسجد فيها بل معناه صلوة
 الخالص بصلوة واحدة وان قلنا ان قوله يصلي جاك اوجب صلوة اقام المعروفة لا ان لا يسجد الا على الشبهة السلم فبما يقتضي لعله ان العار ان كان
 من يطع على غير ما لا يصلي تأما لانه لا يظهر عليه من غير ما لا يصلي جاك انما هو من الموضع فان من الموضع من تأما
 موقفا بين التمتع بالمناجحة في قيامه في الصلوة لا ان حصل المناجحة من جلوسه مخفي كان واجبا عليه للتكليف مثلا ان مع الطمع كان يتركه
 او اوجب رفع يديه بطريق اول مع انه مستحب اية نعم لا يركع ولا يسجد حتى لا يبدو خلفه في هذا يمكن ان يكون مراد الفقهاء اية ذلك لانا نقول
 بالانتقال من القيام الى السجود بغيره من غير ان يركع ولا يسجد حتى لا يبدو خلفه في هذا يمكن ان يكون مراد الفقهاء اية ذلك لانا نقول
 وجوبه بغيره بغيره كرامة حسنة فزارق وظهر من غيرها اية لانهم في رفع يدي عن الركوع والسجود خطئين بان لا يبدو خلفه وامرهما بالجلوس مع عدم
 الاس من الطمع بغيره في كل العورات الدالة على وجوب السجود والاعتناء بالاجتماع والاعتناء بالاجتماع في الصلاة مع ما كان
 مع ان قوله في حجية ما يوجب السابقة او ما هو قائم صريح في كون الايام حال القيام وكذلك الحال في كلات الفقهاء وانما انحصر الخلاف
 في السجود المذكور ^{لوصلي بالركوع والسجود} بطلت صلوة بعد ان كان او جهلا لانه بغيرها امره واليه في الصلوة المذكورة عتق
 لنفسه وانما كان ما هو الواجب عليه وما اساهى فلا يلزم توجه اليه في الخطاب بالايه لا يتوجه اليه لقوله في الصلوة بحسب الاصل لها ركع
 وثلاثا سجود بفتح النون وفعل جسيمة بل بدل من الايام في ان الاصل الركوع والسجود والعدول الى الايام لا يبدو خلفه فاذ انما نسيها
 لم يبق مانع من الاصل ولا احتقن العدول هذا ولا حوط تام هذه الصلوة ثم الاعادة من غيرا ولو صلي بغيرها بطلت صلواته لعدم الايمان
 باصوله ^{ان صلاة العار لا يجوز في سنة الوقت مع رجاء حصول استراة الضيق} لا يقتضي ما دل على وجوبها من مضافا الى انما في وجوب
 الاسناد من انه بخبري من القوة قال من غرت ثيابه فلا ينبغي ان يصلي حتى يثوب وذهب الوقت ينبغي ثيابا ان لم يجد حياجا جاك
 يؤمر به بجلوسه اخفى من ذكره فلان كانا جاعة تباعدوا في الجالس ثم صلوا فكان صلواته ولما ح عدم الرجاء انما لا يظهر انما
 للمسلم في ظاهر الاخبار السابقة واثباتها في العورات الدالة على اوقات الصلوة والسجود فيها وانسب الى المراجعة وسلام من القول
 بعدم الجواز له نعم التاخير مع احتمال الرجاء ان لعله احوط ^{اجمع على انما على استحباب الجماعة للرواية} رجاء لا اوتى به عليه بعد ذلك
 عدم الادلة الدالة على فضيلتها لكن في كيفية الصلوة خلاف ما لعينه والمقصود بغيره انما هو ان يجمع بين الركوع والسجود اما ان يركع
 كالفرادي بل وادى اب الايام عليه الاجماع ويدل عليه مضافا الى الاجماع النقل الملاحظات الاخبار في جملة من في الحقوق المعتبرة في السجود
 ليس على انه يؤمر بالاجماع خاصة واما الامور فيركع ويسجدون لمعقبة استحقاق عار السابقة والوثوق وان كان حجة الا ان المعقبة منه
 كون استراة لاجل عدم رغبة الناس لا الله وهو من ان في الاخبار العولج ومخبره المعول بها بين الاحكام بل الاجماع اية لان وجوبه في العورة
 عند الفقهاء ليس منها على الناظر بل الله تعالى بالبدنية مع ان الحكم بوجوب الايمان الفردي على دون الناس من كماله فحكم كذا

بانه تقييد للفرع

مضافا

ويفتح وهو كذا والصحيح هو صحيح ابن سنان السابق والاول ان يلبس واصفا واحدا الواجب الى الصنفين فعلى المختار وادفع حكم الصنف الاول حكم الا
والصنف الثاني يرفع ويحدد وكل الحكم لو كان انيد وجب على المنة او اختلف الا يجب فيها يجب على المنة سنة للصلاة فالشهر من كل البدن
الا الوجه والكفيرة والتقديم ومن الشيخ في الانتصار من كل الا الوجه فقط ومن ابن زهر سنة الحجج من السنة الارض من المالك من ابن
الجبند وجب سنة العورين فقط كالرجل لكن قال ابن المنفل ان قال بوجوب سنة جميع الجسد سوى الرأس ومثله موثقة ابن بكير وسند كرها ليد
الشهر بعد توقيفية العبارة وكذا اسما للصحة وامر من الاجل والاختيار على وجوب سنة العور في الصلاة ويحيى انها عورة شرعا عورة ولا يجهل
فلا بد من الصحة من ادق انصلي فيه المنة قال في حقه ولا حجة في نشرها على اسما وتقبل بها جميعه ابن مسلم عنه في المنة فصل في الدعوى والمنفعة
اذا كان كثيفا وغيرهما من الاخبار في ذلك والخبر وان صحته ابن مسلم يدل على وجوب سنة الرأس والجسد على استثناء الوجه والكفيرة والقدمين
لانه اجتزأ بالدمع وهو المنفعة وهي الرأس فيستفاد اعداد ذلك غير واجب والدمع لا يستر اليدين والقدمين بل ولا العقبين فالباقي
فيه ما شئت واستدل الشيخ بان بدن المنة كلمة عورة واجب بان كان مراه وجوب الشعر الناطق المحترم ثم كنفه على النزاع ان كان
مراه الوجه للصلاة ثم ولا يخفى شناعة هذا الجواب لما عرفت من ان مقتضى الاجماع وجوب سنة الرأس عورة شرعا ولا بد وان لم يثبت شرعا
لان وجب ان يستمر الصلاة ما يجب ان يستر لها كان في المحرم ففلا فلا شك في ان المنة كلها عورة لغة شرعا اما لغة ظاهرا واما لغتها
المتعارفة التفسير منها بالعورة والطلاق هذه اللفظة عليها شيئا وايضا مع عدم صحة السلب بل المتبادر في الاطلاقات استتارها وتبليها لان
شيئا منها عورة خاصة فتدبر مع ان ثبت كونها عورة شرعا من الاجماع والاختيار مثل ان النساء عوريات المنة لان من الاخبار ان
قد اتفق كل ائمة على ان المنة كلها عورة يستثنى شيئا منها فلاحظ من هذا انهم اثنوا عورة الرجل بالاختيار والدالة على كون العورة
التعقيب والاشياء وانما يجب سترها من الناطق المحترم مع قطع النظر عن الصلاة لانها لا يجب سنة للصلاة فالاول ان يجازى عنها بالاختيار والدالة
على عدم الوجوب لكن الثاني في دلالتها اما المنة فلا تستعرف واما الصبيحان فلهذا معلومة كون الصبيح في زمان صلواته كغيره من المنة
بل اليدين ايضا بل في عبارة ابي الصلاح المنة كلها عورة واصل ما يخرج من الباب الخ وبيع ما في المنة العورين وخار وما يشهد به باللاحظ من قبح سترها
الاغراب وكثر العرب ما حكى من لباس النساء الزان الاول وما يدل الاخبار اجماعا مثل قوله سبعة من الصبية في الرجل يجر ثوبه قال في اكثر ان يسترها
فيخرج في الكس ستر الصبيح لها ولذا استثنى الشيخ الذي هو الوجه للصبيحين والمثول بها وكذا ابي الصلاح واجر العورة والشهر الذي استثنوا
الكفيرة القدمين لم يتدلوا بصلواتهم اشول واخرجوا ايضا من ادعاء واستدلال مثل صاحبك والخبر لانه روي عن ابن عمر عليه السلام ان كان
لاستدلال الاستثناء من هو ان عبد ابنه في العورة منها فلم يتدل بالاستثناء باسناد الحاجة للاخذ بالاطاء طمأنينة ذلك روي عن ابن عمر
صبيحة علي بن جعفر من اخيه من سنة عن المنة فيحيط بها الا لمنفعة واحدة كيف فصل في ان تلف بها وتلف راسها وتلف في وجوب وجعلها في
على غير ذلك فلا بأس بدلالة العيب من خفي من المنة من المنة فصل في دفع وطرفة ليرى فيها ازار ولا منفعة قال لا بأس بالانقباض بها
فان لم يكن يكتفي منها جعلها طولا لكن النكاح من بعض الروايات ^{منه} كثر شهر مثل صبيحة عبد الرحمن بن المهاج من ظم لم لا يفتي المنة ان
الا في ربيع فان انما ما يستر الجسد ما يستر الرأس والاطلاق لم يثبت كذا وموثقة يروى عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
فنهلت فامة قال لا يفتي المنة اذا كانت الا تحت العلاء تجده اذا ظهرها كناية الشوب الواحد الذي يكون الرجل اذا كان مع ظهوره ان
كناية بها ان لم يكن طار وقية ابن ابي جعفر من المنة فصل في المنة في ثوب الثوب اذا روي عن موطا ولا يضرها ان يلق قطع بالظن فان لم
فتوبيه تنزيهها وتقع بالاضمحض اذا التفتة مبنية على الاحتجاب بالاجماع والاختيار فعند الجمهور السحب يكفي الا ان ارباحا
والتمنع بالاضمحض حال الاختيار انما السحب لا الاضطرار ادعى الاضطرار لا يجب كذا بل قصور على انه حذر في الضائقة فتجوز جواز
فهم الشهر والاصول والاطلاقات والعمومات وعدم الالتزام بين المسلمين في الاعصار والامصار مع غاية عموم البلوى في هذه الحاجة

واستدل

واستدل ابن الجوزي بحجة عبد الله ابن بكير عن القصة ان قال لا بأس بالمرأة المسلمة الحرة ان تصلي وهي مكشوفة الرأس والجواب بعدم منع الصلاة
عليه عاء على الحق الذي قرب ان لا انها لا تعارض الاجازة الصالحة المعتضلة بعمل الاحباب ومع ذلك انهم اسروا بالاختصاص الشهير بين الصحابة
ونك الشاذ الثاني والخذ بردية العدل والافتقار مع ان الشيخ رداها بطريق اخر عن ابن بكير عن القصة قال لا بأس ان تصلي المرأة المسلمة
وليس على راسها فتاح فمع ذلك كيف يجوز التحويل عليها وكيف كان الشهير ان في الاحباط وانهم لم يعلم ان المراد من الوجه قبل ما بعد في
العرف وبها روى الشهيد هو واجب غسل الوضوء واستحبابه في النجاسة وانت بعد الجوزي بالادلة علمت عدم الخلاف على خصوص شيء
منها وكذا الكلام في الكفن والقلم ان قبل المراد من الكفن من مفضل ان تدفن ظاهرة بها ظاهرة بالقدوس اية كك ومنع في بيان البعض ظاهر
القدوس وبها استغنى الباطن عن الحكم ثم وجب ستر العنق والشعر كما يدل عليه ظاهر كثير من الاخبار منها رواية الفضيل بن قيس صلتها
في ريع وخمارها على راسها ليس عليها اكثر ما دانت به شعرها مولودها فانه واما الامة والصغيرة او اجمع العلوات كافة على جواز الصلوة لها
بغير مغطاة فمذهب الفاضلان والشهيد وروى عليه مضافا الى الاجماع والاصول والعمومات وعدم تحول المرأة للصبيحة الصالح التضيقة منها
محمية ابن مسلم بن قيس قال سمعت يقول ليس الا فتاح في الصلوة ولا على المديرة ولا على الكتانية اذا شربت عليها فتاح في الصلوة وهي مذكورة حتى
تؤدى جميع محتاجاتها شيئا دام الى احيا كان الولد او يتايل في الفقيه وقال في الصغيرة المذكورة تمت وهي هذه قال وسئل عن الامة ان اؤتت
عليها اقمار قال لو كان عليها كان عليها اذا هي حاضت وليس عليها التفتيح في الصلوة وفيها اشعار بعدم الوجوب على الصبيحة اية مع ان
الاجماع المذكور من غير مقتضى الايجاز فانه محجة ابن مسلم عن القصة من الامة تغفل راسها قال لا ولا على ام الولد ان تغفل راسها ان لم يكن لها
ولد لا تعارض فضلا ان تغلب الاطلاقات الاخبار المذكورة سيما ما منها هذا الاجماع فانه اية مطلقا صاحب كمال الحنف ام الولد مع
حيوة الولد بالحرمة هذه الصيغة فيه ما فيه شذوذها والرافقة على ظاهرها لعدم انتفاء احدى بل مخالفة لقوى الكل بل الاجماع والاشكال
ايضا وقوى بها للتجسس وعدم ضمانه ولا يقبل التوقيف منه ما يكون توجيهه ابعده من حمل هذه على الاستحباب مع كون المعارض هنا كقوله واكثر
عدد او دلالة بالنظر في مع قطع النظر عن الصريح مع ان تقديم الناس انما هو مجاز والا فالعلم اية دليل شرعي واين الرجل لهذا الصيغة
وما ذكرناه في قوله يمكن حملها على الاستحباب الا ان يتوقف على وجه المعارض ثم لا يفي ان الحق بعضها كالحرة تغلبا للحرة كما صرح به غيره
واضح انصافا لعدم صدق الامة عليها ومعه سبب استحبابها فلا يدخل في معنوها والصيغة ابن مسلم اية اية حيث شرط فيها كون
الكتانية مشرطة ومعلوم الشرطية فيدل على ان المصلحة ليست كذلك فاعلم القناع قبل ان تؤدي جميع محتاجاتها ولو اعتقت الامة في الاشياء
الصلوة كلها ان بعضها فان علمت وجب عليها الاستئذان واستيفائها والا استمرت كما مر في بحث التيمم فلا خلاف ليس ستر راسها اشدها
من ستر راسها حاصلا من جهتها اذ مع عدم التمكن من ستره تصلي عليها ولا يقطع عنها الصلوة اذ والاحوط الامارة اية وان لم يعلم فلا
تأخر من صلواتها وان كان الامارة لا يخرج من احتياط اذ ايجت الصبيحة في الاشياء فلا بد ان تستأنف الطهارة والصلوة اذا اجتمع في وقت
متداراد انها لعدم اجزاء النقل عن الفرض هذا بالنسبة الى الصلوة ولما اظهرنا في قولنا ان مبادتها بغيرية فكذلك لعدم كونها لها
خصيصة وامانة قد يركبها شيئا فبها الطهارة المستحبة بغير العجلة الفريضة كسرة بيت الرضوان في شرط كونها رافعة للحث وتحت
غير ظاهرها بجله هذا يعلق بمجمل الطهارات وما التحقيق فيها وكيف كان الاحوط اعادةها بل الحمد والطهارة بعد هذا اذا اتفق
والا فالاستئذان الاشياء ان لم يستلزم المناء والا انت صلواتها لكن الاحوط اية الامارة هي عند حكم الحق كحكم الله في الاستئذان الاحوط
الاستئذان ان ثبت في حق المرأة لامة الا ان يتي البراءة اليقينية لا تحصل الا بستر المرأة واليسا شارة التيقن بقوله لان الشرط بعد منعه
لا يتيقن حصوله بغيره في الذكاء ان مقتضى الاخبار عدم وجوب ستر الاجل المرأة وان غير المرأة يكفي ستر مقبل العينين المبتدئين من المرأة يجب
عليها الستر ليس الاثم وهو يجب لامة سترها عن الراس الاظهر نعم كذا عرفت دلالة الاخبار والقوانين بل ادعى التيقن على الاجماع والاطلاق



الزمان كما يتفقون ويستخرجون بالاجزاء نحوها الى وقت الوصول فكذا يستخرجون بالماضي في ذلك الوقت فذلك الماضي من الاخبار هو
الاستصحاب. واما بعد جماع بين الاخبار فكم مع ان هذه الاخبار لا تعارض الاخبار الدالة على الامارة مطلقا ولا على المنقول فضلا عن يغلب عليها تلك
التقادم بين هذه الاخبار وبينها اكثر مما عند هاتين اكثر وكذا سند اكثر مما هو حاصل فيها معتبرا ولا اعتقادها بالشبهة بين الامارات
الاجماع ولا بناء على بعض ما مثل للفرق واما ان لا يعلل باخبار الامارات الا ان كانت محفوفة بالقرينة القطعية فيعلم انها كانت متداخلة
في القرينة فتح جميع هذا كيف يخرج تلك العلل بآراء العقل بخلافها مع انها لو كانت صريحة لا تقاوم اية كونهما بخبر يعمل الامارات وحقوق ان لا ينفك
المخبر ان في الصحيح من حيث هو فاما تلك بما اذا كانت صحيحة بل من صحتها معتبرة مع انه قد امر في الاخذ بالشبهة بين الامارات والاشك في
ان التقادم منه فيشكل الامر بما يجب ان كاد ان الهجمات كلها معها فكيف يمكن التمسك بخلافها وترجيح خلاها من هذا واضح ومحفوف بمخبر فيشكل
ان يصوب وقال بعد نقله عندي ان هذه حسنة والاصول تطابقها لانه صلى الله عليه وسلم عنده ما يورث بها فيسقط الغرض بها في ذلك قوله في
استي الخطاء والعيان انهم يدعي ان سقوط الغرض من تحقق الاشكال العرفي الذي هو الايمان بالطول بعد ان العلم كونه مستأجلا
في الفقه لما امر به وان كانت نادرة في امثلة غاية الغلظة فيه ما فيه سماع ما عرفت من الاخبار المتقدمة يعمل الامارات بخبر من المرجحات فكيف
الصريحة غاية الصراحة فكون الاصول تطابقها اليقين على ما لا يستلزمه العقل اليقيني البراءة اليقينية ولا صلا تقدم الخرج من الصلة بما
اصلا فكم كونه صلة ما يورث بها عدم كونهما العبادة المطلوبة وبغيرها هذا ايضا انما الى ان العبادة اسم للصيغة لا اسم مع ان شيخنا في
الرواية الى الشك في التأييد اية نظرية لانه لا يربط للذي امة ان الذي هو كونه صلة الناحية المذكور صيغة لرباطها والذي يظهر في
انه هو كونه الناحية في محال في هذا نوع الخطا منه وهو غير محقق على الاصح الا ان تلك الصلة او اجزائها ان شملتها بنسبنا معلوم
ان نسيان الامارات لا مخالفة فيه لا ان صلاته صحيحة وهذا واضح لا يخفى في الاستصحاب لما ذكره الاخبار الدالة على الامارة مطلقا والصحة
المذكورة الدالة على عدم الامارة كذلك جمع بينهما يعمل الاولى على كون الذكر الفات والثانية على كونه خارجا واستدل هذا التفصيل بزيادة على
اي من هذا قال كذا في سلبه بن زيد بن جبر انما بال في ظلمة الليل وان اصاب كذبة فخط من القول لم يكن ان اصاب ولم يره وان سجد فخط
ان يفسد ويمسح به من مسح بكيفية صحيحة ومما ثم ترضا وهو الصلة فاجاب بجواب وقراءة بخط الامارات ان اصاب بك فليس في
الا تحقق فان تحقق ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلوات التي كنت صليتها بذلك الوضوء بعينه ما كان من في وقتها وانما في وقتها
الامارة عليك لها ان قبل ان الرجل اذا كان في سجدة لم يعد الصلوة الا اذا كان في وقت واذا كان جنبا لم يمسح على راسه فخطا في العبادة محتملا
المكتوبات الدورات فانه ان الشوب خلا في جسد فاعمل في ذلك انتم وانا اقول انه من غير جدا ان السك ان الجمع في التقادم فذلك
انه لا تقادم بينهما فكلما كيف يجمع بينهما مع ان الاخبار الدالة على الامارة مطلقا لا يعمل عليها على كونه في ذلك الوقت ان من حلقها حسنة
ابن مسلم حيث قال وان كنت قد دابة وهو اكثر من مقدار درهم فضيقت عليه وصليت فيه صلوة كثيرة فاعلم ان صليت هذه كان كما هي في
الظهور في كون التذكرة خارجا عن الوقت كذا اصحبه على جعفر السابعة للربعة في قرب الاسناد واما هذا في الخبرين وان كان مطلقا لا
ان لا يمكن تعينه بزيادة على من يورث لعدم التقادم هذا مع ان الاستدلال بهذه الرواية ليس بالتي كونه صيغة سند الحجج التي يكون
ان يقر ان مثل هذه الكتابة لا ضعف فيها لان على من يورث الامارات لا تامل في ثباته والحقيقة ابرئ من كذا من غير العصبية كذا لا يخفى
انها مصطنعة متنا وكالا لها ذلك فكيف يمكن التمسك به واخراج الاخبار والاصح والمعتبر من ظاهرها هذا ايضا لا ان في الآية لا يخفى
الاجاز في قوله بذلك الوضوء سببية والجموع متعلقا بقوة تعيد الصلوة فيكون صحيحا فيكون معنى ان اذا تحققت ذلك يجب عليك العبادة
الصلوات جميعا في كونها على خارجها سببية ذلك الوضوء فبما ينسب من دون مصطنعة فانه في ذلك الخبرين في الجمع بالهوى وكذا ان في
البدن لعدم الفرق بين حكم الشوب والبدن في هذا ان كونه التقادم لا يذكر في الاثبات وان كان لا يذكر في غاية خصوصية اية والفرق

والاخبار والاشياء في هذه

الكتابة

فجاءه

ان اشكال الردي ليس الامم جهة التوب الخوف الوضوء يعني الحدث ونحوه واجاب بان عليك اعادة جميع ما كان في الوقت وفخارجه من جهة الحدث لا
الحدث فلا اعادة عليك من قبل ان توبك بحسب لانه لا تارة الصلاة من قبل الايمان في الوقت واما في خارج فلا محل هذا يكون قروا وانما فيها عظاما
استغفار كلام ويكون قروا فلا اعادة عليك تنوعا على انتم والقلم من الرواية كون التقط بالصفة بعد خروج وقت الصلاة فهو الامانة عليه من جهة
الوضوء ومقتل اية ان يكون الملاء من قوله بذلك الوضوء يعني هذا الوضوء يعني اياه او كان من الصلوات بهذا الضوء الوضوء يجب
اعادة لا غير هذا الضوء كما اذا طهر جنبا فاعتقل او انه غسل اعضائه اتفاقا من جهة غسل اعضاء اخرى او غير فالوضوء الذي يتوضأ بعده جميع لا يعاد
الصلاة من جهة واما التوب فليس حاله كذلك اذ هو مع عدم التغيير لا يجب عليه الامانة الا ما كان في الوقت لانه خارجا بانه ومقتل اية ان يكون
الملاء ان الامانة من جهة ذلك الوضوء يعني الصلوات التي عليه من هذا الوضوء يجب عليه اعادة اذ القلم ان الراوي بعد التقط غير توب بل
الطهارة لكن اشكاله من جهة الصلوات الخاتمة فاجاب عنه بايجاب ومقتل اية ما يمكن قوله من قبل طهارة عن ذلك الامانة او قبل تحقيقه فثبت
ان ما قلناه ليس بشيء الا ان يتحقق فثبت فلا يجب عليك الامانة بل اية وبعد يجب عليك الامانة ما كان بذلك الوضوء الذي يتحقق بان وضوءه في
الوضوء الذي يتحقق كون وضوءه بحسب فعل هذا يكون قوله يعني لعل قروا الوضوء ويكون قوله ان الرجل اعادة تليلا للكم التمسك والابتداء
الفرق بين التوب والتجديد حيث بان في الرواية حذرة ولا يمكن ملاها الا باحتمال هذه الاحتمالات المذكورة فالتمسك بها واجاز الاجاز
الصحيح والحقبة من ظاهرها مع ما عرفت فيها من عدم تقاضها لها فيه ما فيه مع ان هذه الرواية لا تقابلها سوى شيخي وبعض تلامذتي ولكني قد عرفت
المشهور اقول في حق وعلا اعلم ان حكم الناس في مقتضى في شأنا الصلوة حكم التاميم المقتضى جعلها لعدم تامة اياها من جهة وضوءه ونسأله
لما في عدم موافقة المطلوب الى حسب ما عرفت وهو ما دل على وجوب الصلاة في التوب الطاهر لا يمتنع بين وضوءه في كل ذكره عرفت ولو
انه لم يستف من الضلالة قال يفرق ويستفي بعد الصلاة الحديث ولا تقابل الفصل في وثيقة تامة من جهة وفقدت المصلحة المنصرفة وانما
التامل بالتمسك لكون النجاسة في التوب او التبدل وصلنا سابقا لانه ان ادري انه لا يبطل صلوة لان الاصل براءة الله ولم يثبت خلافه
الا ما علم وان لم يثبت الاصل لما بقيام الظن هنا موضع العلم فيسأله ايضا لاصل طهارة الاشياء حتى يحصل العلم بالنجاسة ولا يخفى البتة
الا باليقين ويقتضي جميع ما ذكره عدم التكليف بالفضل بمرحلة الفقه وان لم يتحقق السنيان فتح تحققت بطريق اول وقبله ان يبطل جهرة الاصطلاح
العلمي فقل كما علم بان جنابات الاحكام الشرعية اكثرها عينية وهو ان قوله قلني لا يعتبر في مقام ما عرفت من التمسك بصلة العلم في مقتضى قوله
ان لم يكن عليها انما اهلها بالنجاسة اما ان جعلها بعد خروج وقت فذلك عرفت حاله وان لم يكن عليه اعادة تمام الاجماع والادلة وان علم بما قبل خروج وقت قبل
الغراغ من الصلوة فقد عرفت حكمه اية مفصلا وان علم بما بعد الغراغ من الصلوة وقبل خروج الوقت وضوءه عرفت من اعادة تمام بان لم يبدل حكمه
الوقت بحكم الحكم ما بعد خروج الوقت لما ظهر دليل من التامل في الاقوال والادلة وان علم بما قبل خروج الوقت وان كان اعادة تمام
اعادتها بالشهر وعدم وجوب اعادة تمام قبل وجوب الامانة وهو مقتضى مقتضى في طهارة في باب بياضة في عدم دليل على البتة مضاعفا الى
الاصول السابقة الثانية اخبار الصحاح ومختارة الكليات مثل صحيفة عبد الله وصحيفة اسمعيل المحقق وصحيفة ابن مسلم المتفلسان وصحيفة
ابن مسكان مما ابيحير الثقة على ان عليه من عدم من قبل على ان اية جنابة اعدم مقتضى من صلوة ثم علم ان مقتضى صلوة طهارة عليه
الى غير ذلك من الصحاح والعترة واستدل بان صلوة ما بعد بها فتكون حيزية واجبا بها ثانيا لا دليل عليه فثبت ان كونها مأمورا بها اولى
الكلام واعتقاد كونها مأمورا لا يكفي حصول الاشتغال لعدم كونه بينا ولا مسلما مع ان الاخير لا يوجب دليل في لفظه مطابقة ذلك للواقع
ان كان هناك دليل على كفايته للاشتغال مع والظاهر ثبات الحكم غير خاضع الا ان ما قبل مطابق للمطلوب مع ان العبادة
التعريفية توقف الاشتغال فيها على البراءة اليقينية اذ الاشتغال الذي يبايقينا وحصول اليقين موافق على حقيقة حصول البتة واختلاف
الاخبار وان كان الراجح عدم العبادة لكونها اكثر مراتب واشهر مكان واضمحلال الالان في لفظ الصلوة اسم لمراد الا ان كان العبرة و

وهو من جمله

الجهر متحقق ولم يثبت الشرط الظاهر من الخبث بالنسبة الى المباحل العوض لان الخطأ بغير تعصب الى المباحل لم يوجب خطا بغيره
 الاجاب ان المباحل بالانضيل كما مر في المباحل بغيره لم يوجب خطا بغيره لان الخطأ بغير تعصب الى المباحل لم يوجب خطا بغيره
 الصلة لما على القول بازاء اسم للصيغة ان التوقف فيها فلا بل انما على تقضي الامارة وكذا غير القاعدة من الاصول السابقة مع ان
 الجمل بالانجاسة انما كان في مجموع اجزاء الصلوة واما ما ذكرنا من انها بغيرها كما كان معناه في حق من ساءل عن بعض اجزائها بطريق
 اول وقد عرفت ان العالم في الاشياء بعيد النية فكذلك العالم بعد ما بطريق اول لان الجمل انما كان معناه بالنسبة الى الصلوة بالنسبة الى
 الكل ومجموع اجزاء بطريق اول وهذا واضح ولذا استدلل الشيخ في وقته على وجوب الامارة على العالم بالانجاسة في الاشياء كما مر في الاصحاح
 الامارة على العالم بعد النزاع المذكورة في القياس بطريق اول لم يوجب كراهة وما ذكرناه من انها اختاره من بعض المحققين من كون حكم
 الجمل بالانجاسة في بعض اجزاء الصلوة متفرعا عن حكم الجمل بباقي الصلوة ومجموع اجزائها فانما ذالم يجب للامارة في الثانيين يكون متفرعا عن
 النجاسة المجهولة بغير ضرورة لعدم الوجوب في الاول بطريق اول وكذا ان ذلك البعض من النجاسة المجهولة بغير ضرورة لكن على هذا لا يوجب
 الامارة في الاول على تقدير انما هو في الثانية من حكم بهذا الوجه فان نظره الى ان الجمل بباقي كان عذرا بغير ضرورة في هذه المسئلة بين
 الحكمين اولان الاصل في الشرط الظاهر في صورة ثبت من العالم في هذا لم يثبت في صورة الجمل بباقي وفيه ما مر من التفتي
 المقام في مسألة العالم بباقي انما الصلوة استدلل الشيخ في وقته على اختاره من وجوب الامارة في الوقت بازاء اسم بالانجاسة في الاشياء بغير
 الامارة وكذا بعد ما في الوقت في الاصل في وجوب الامارة بغير ضرورة من العالم في النجاسة بغير ضرورة لا جرم بانما لم يعلم بعد ما لا يجد
 اذا لم يكن علمه بانه لا يصح جعل مع وقفه بل اجتنابه فقال لم يوجب عليه امانة الصلوة اذا علم وهو انما في الاول من مصلحتين
 الاحتياط يعني الحاجي وهو توقف حصول البراءة اليقينية عليه ان الدليل الاجتهادي يحصل في البراءة اليقينية وقد عرفت من كتابين انما
 الاخبار الكثيرة الصحيحة المشتملة على المعاصرة مع ان ظاهرها وجوب الامارة في خارج الوقت بغيره وهو من انما كان الاجماع والاجاب لا يوجب
 الشيخ اية في قوله بعد نقل صحيحين من مسلم التمسك بغير ضرورة وان انت نظرت في تلك آية لا قبل الامارة على من اجتنب الصلوة انكر
 المنكر وقول الله في التي فعلت الجارية ثم يوجب له صلوته اما لكت عسلت انت لم يكن عليك طبع ان لم يكن احداث قولك انت
 انفي وقوله ثم بعد نقل القول بالامارة في الوقت ومحلنا في الذكر على من لم يستبذ بدونه عند المظنة للبراءة انفي وانما ان هذا
 القول لا يوجب الامارة بل انما من المصنف اية القول حيث تك من طبع في الثوب وقل ان ظاهره من بعد ذلك انما كان في صلوته بغير ضرورة
 اعادة الصلوة في الشيخ استدلل به براءة منقول فيقول في العتق وجلا ما يستحب بالليل فافضل من ذلك انما كان في صلوته بغير ضرورة
 الجمل في الثوب لم يقع شيئا الا قد جعله هذا انما كان حين قام نظره في شيئا فلا امانة عليه وان كان حين لم ينظر عليه الامارة وتبطل الامانة من
 الشيخ موافقة مع المصنف من جهة استدلاله وجه تامل في بعض المحققين ان ما ذهب اليه لا يظهر في كتابه نعم روى في الفقيه بغيره في حق
 انه انما كان الرجل حين قام نظره في ثوبه لا يوجب عليه ان ينظر في ثوبه وان كان لم ينظر في ثوبه وانما كان في صلوته بغير ضرورة
 المصنف فظهر من كونه فلا محالة فيمكن التصديق به لكن الاخبار الكثيرة غاية الكثرة الوصية بالصفات المذكورة تمنع من الاحتجاج بالاسم بغير ضرورة
 الظن بالانجاسة وعدم الاجتناب نعم بل عليه موافقة بما ذكر في نيل في علم استدلل طاهر من قولهم لا تقضي اليقين الا باليقين وكذا ما مر من
 المظنة التهمة يمكن ثبوتها بطلانها فلا يمكن تقييدها بالافتقار الى شرط من التمام والتمام وبالحجة الاولى المذهب المشهور والاحتياط مع
 الشهيد وموافقة بل الاصول مع الشيخ في بعض الخلافات العترة هي حقيقة ابي مسلم من المذهب في الرجل يخرج من مخدع قال صلى

في حكمة جلاله
 تصنيفه

في جمع فيه

في بيان ما مضى

فلا تزل في كونه



في التمسك

وتجاء فقال بطلان ثبانه لا يغلبها ولا ينج عليه ومخبره ابو بصير على الاصح قال قلت على ان جعفر بن محمد يقول قال اليه فانك ان فعلته وانما
انفردت قلت ان فانك اخبرته ان يقول ان يريه وما قيل واستعملوا في تزيين رواية ساعد بن محمد عن محمد بن العلاء انه قال اذا كان
بالرجل جرح سائلنا صاحب ثوب من دمه فلا يغسل حتى يبرأ ويقتطع الدم ويؤتق ما روي عن النضر بن الربيع عن عبد الله بن محمد بن
بشر بن ربيع بن باحانط ولا يقطع الصلوة واداه ابن ابي ربيح في مستطابا اسرته فلامن كتابا بالبرقي من عبد الله بن محمد بن محمد بن
الرجل به الفرج لا يزال بدني كيف يصنع قال رجل ان كانت الكفا تسيل المبريد لك من الاخيلا ولا يخفى ان هذا كونه معنوا عن في الثوب
البدن اثنائي ولا تعرف في خلافا بين الاصحاب لكن في تعيين الحد خلافا بينهم منهم من ذهب الى العفونة الى ان يبرأ من اعم من ان
يكون في إزالة الشقة ام لا فان يكون له فترة تسع بقدر الصلوة ام لا وهذا هو اختيار الشافعي ومالك ومحمد بن علي ومجاهد بن جابر
بل كل من استثنى هذا العلم او حكم بالعفونة مع من غير تيدنا لعم ان جمهور بين الاصحاب ومنهم من صدقت ايضا كبريتا قال وان كان با
جرح سائلنا صاحب ثوب من دمه فلا يغسل حتى يبرأ ويقتطع الدم وانما بعد غسله بالمرحى حتى يغسل الثوب الا ان يكون ملة فيقتصر
بالمرحى كما قال صاحب كمال الفقيه ومنهم من اعتبر بالدم وانما وهو المنقول من رواية في بعض كتب الشافعية فيها عدم التكرار في كل شيء
في الخلاف ومنهم من اعتبر السيلان في جميع الوقت او في الجرحان على وجه لا ينع نراهما لا ما في الفقيه وهو جرح الحق في محبرة شديدة
في التكرار ومنهم من اعتبر حصول الشقة في الاثنية وهو منقول من كتاب زرارة والحق في جرح ودم في ثوب ومنهم من جمع بينه وبين عدم
وقوت جرحا ثانيا وهو المنقول من ابن ابي ربيح ومحمد بن ابي ربيح واستشكل في جرح ثوب ان إزالة البعض اذا لم يثنى جعل فيها في
الشق ابدال الشق في جميع الامكان مستحلا باستقاء الشقة فيبقى اثر جرح لا يتفاء المعطى عند منعه وهو مخالف للاجماع الذي نقله الشيخ
في الخلافات والطلاقات الاخبار والمفكره في قوله في محبرة ثوب يغسل في ثوبه ولا يغسلها ولا ينج عليه وان كان صغيرا فبها قلنا وان دمه عليه في حال
بانه مع وجوب إزالة البعض اذا لم يثنى وجوب ابدال الثوب اذا امكن لا يبقى لهذا الخصوص فيه فان ايجاب إزالة البعض مع عدم شقة
فيقتصر وجوب القسط من كثرة التقديرات في الامكان كما لا يخفى واعتقد ما روي في ذلك ثابت في مطلق الثياب وانما جاء من الاصحاب في
الخصوصية هنا ثابتة مستحالة كل وان اختلفوا في مقدارها انتهى وهو جيد بل لا بأس في ثبوت الخصوصية بالاجماع فلم نقل بالفتوى قاله ان ما
صلح منه هنا محرم غلظة من شيء في تغييرها الحكم بعدم وجوب إزالة دم الفرج العائنه بالفرج الا ان كان في او كثر وان لم يمتدح
مع المظهر فقد اختلف العلاني في الاشياء البقية هنا بمباقة الشيخ حيث قال في ثوب وابعد من دم الفرج ويجرح الاثر
وجعل التمسيد في ثوبه كراه على ان المراد بالوصف بالالوان استمرار الخدم يعطى عليهم اظهاره بالاطلاق العفونة في كل مكانها
له بل في بعضه اشتراط حصول الشقة وفي بعضه سيلان الدم وفي بعضه جمع بينهما فيحقق شيء على غير كلامه بالاقول تزيين واخره في ارض
بانه ليس بذهبها للثوب حتى يفسد كلامه وفيه ان عدم اظهاره في غير الكتاب المذكور لا يجب ان لا يكون هذا منها في هذا الكتاب
بل ان كان من الوصف بالالوان كونه الجرح باقيا غير منديل يكون هو باق في الكتاب المذكور فافق المشهور فتجربا وغيره في ان الا
المذكورة تدل على المشهور بالجلالها وسرورها وانما شاذة حتى يفسد لباسا مع ان ترك الاستحمام في مقام خواتم الغسل مع قيام الا
بقيد الغمر فضلا عن التكرار فضلا عن الصلوة في بعضها مثل رواية ساعد بن محمد بن باحانط بن قول فلا تزال تدي ان الحكم
بالعفونة مع ان استمرار الجرحان لكن لا يخفى ان القيد في كلامنا كل مع ذلك لا يمتنع ان معنا قوله لا تزال تدي ان جرحا ثانيا
متصل لا انقطاع فيساقم بل حناه تكرب المخرج وان كان وفيه بعدد دفعه انما هو الثوب من صبغة البضائع لانها بقيد الاستمرار
لغة وقرنا بالثوب الى قوله فان كان الثوب تسيلت هذا ايضا فاما ان الحق على نقل من شيء انما في الاجماع على عدم وجوب
الجرح وتغسل الدم بل يغسل كيف كان وان شئنا ان يبرأ قال وهذا بخلاف مستحالة غسل الثوب بالبطون انما يجب تعليم

في منع انجاسه وتعليقها بحسب الاحكام انتهى فظهر ان الاقوال الاخرا ليست الخرج من غير دليل وانما
 هذا الدم ما يحل طاهر كما عرف واشاله فاستقر في انتهى عدم العوض نقصا وعلى من يدعي ان الدم يترك الاخرى من العوض عليه
 لا خلاف انتهى لان الخلاف ينصرف الى الغالب وهو قوله لا في غير معلوم لانا نقول كونه هذا الدم مع احد العوضين الخارجين
 في بلاد الحان في اغلب الاوقات والاحوال مثل الحركات المرجحة للعرف سيما في الاسفار ومن الكد والتعب والحر والبرد
 في البلاد الباردة واشغال النار والاستدانة ما يدعى واشاله ذلك مثل الوقوف في الشمس وغير ذلك واما ان يطرح
 المطر والظلمة والظلمة او غيره ذلك او التبع والصيد ونحوها او في الخ واما انه ليس بدم لو لم يكن غالبا بل انما لا يكاد يخلو
 من شيء غالبا بمادة من المخلو من جميع ما يمتزج استدار في طينة الى غاية بعيدة وهو حصول البزك في الاجزاء مع انه لم ينقص
 في مقام السؤال فترك الاستقصاء في مقام الاحتمال فينبغي العزم خصوصا اذا كان الاحتمال اكثر في الوقوع ويدل عليه الاستصحاب
 انه اذا طهر عليه المائع الطاهر هو بل غير الطاهر اية كان لعدم وجدان قائل بالنقل لا شك ان الاحتمال هو الاول ما لم يتبين
 المخرج ولو لا نجاسة اخرى فلا مضايقا في ما ولا في جسد بطلان ثم لا في الجسم ثبوت حاجب الدم او بغيره فاستقر في انتهى
 عدم العوض نقصا وعلى من يدعي ان الدم هو حسن ولو تعدى عن محل الضرورة في الثوب واليد بان من غسل من بغيره ان
 من ثوبه فاستقر في انتهى بعدم التزج من ثوبه في الذخيرة وهو في غلبه بل انما من الاجزاء مثل قوله وان كانت اليد ليس
 وقوله يصل في ثوبه ولا شيء عليه جوابا لما يستدل من ان جلد و ثياب ملوثة وما من ذلك استغسال بل هو ملوث مما راسا بغيره
 ولا كانت صفة ذلك وجعلها مع خروج النجس من الدم في ما فيه لا في ما يستغسل به بل هو ملوث مما راسا بغيره
 خرج اظهر افراد من هذا السؤال انما هو اختصاصها بالغالب عدم الاس من خروج شيء من الدم بل الغالب هو الخروج من ان يترك
 قطعا ولا يخفى ان المراد بالبر هو الانحلال او الاس من خروج الدم والاول اذ في معنى اللفظ واما في خصوصية مقام وجوه
 البنية بل الاول لا يخفى على الكمال بلا خط فانه في رواية سادة المتقدمة من قوله صريحة في قطع الدم للغير هو رواية سادة في
 به التخرج اما يخرج فلا يتطهر ان يربط ولا يسلو به قال يصل ولا يصل في كل يوم الا مرة فانه لا يتطهر ان يسلو به سادة وهي
 وان كانت ضعيفة الا انه لا يضر فيها للتسليم في اولى النسخ هذا ايضا فالام لا يشهد بين الفقهاء وابن ابي عمير في منظرنا السرائر
 من البنية في جامعنا انه روي عن الامام محمد بن مسلم قال قال ان صاحب الفرجة التي لا يتطهر عليها ولا يجلس عليها ولا يصل ولا
 يسلو في اليوم اكثر من مرة وهذا هو الصحيح الصحيح فاستدل عليه اية بان فيه تعليل غير مشق فكان مطلوبا وهو منصف
 للاجتماع والصحيح ان الدم المخرج لما ان ركب مجتمعا او غرقا في الاول اما ان يكون قد دهم او ازيد او انقص والاول حكمه يخي
 والثاني لا يملك كونه غير مضمون بل هو اجابي فتدبر من الاصحاب منهم المنصف في الانتصار والاضحى في انتهى وكذا وان
 ويدل عليه اية الاخبار والادلة على نجاسة الدم والاضحى في الدلالة على نجاسة الثوب في الصلوة وبعض الاخبار والاية ايضا واما
 لا تأمل اية كونه مضمونا الا انما استثنى ويخي وهو اية اجابي فتدبر من الاصحاب ويدل عليه مضاننا الى الاجماع الاخبار
 وشذوذ بعضها وانما يمكن قلده الدم فاضلت الاصحاب فيه فالمشهور منهم الصدوقان وشيخان والفاضلان والشيدان
 وجب ان لا يترك وهو الاقوى ومن المرفوض في الانتصار وسلا عدم الوجوب كونه مضمونا كما لا يوليد على الاول هو قوله
 اية في بعض النسخ من الصحة قال قلت له ما تغتسل به من ابراهيم قال ليس بيأس قال قلت له ان يغتسل به من ابراهيم قال قلت
 قال لا يغتسل به في ثوبه فظن الدم لا يغتسل به ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل
 الا ان يكون مقدار الدم بمقدار يغتسل به في ثوبه فظن الدم لا يغتسل به ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل

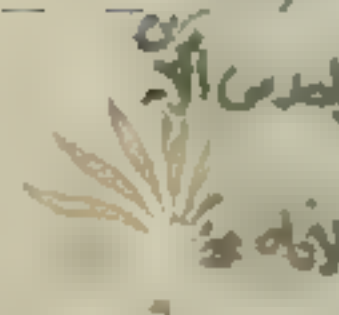
المعتبر

لا بأس بأن يصل الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقا شبه الفصح وان كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً فذلك الدم لا
 يضر فيها الا ما لم يجد الاخبار بالشهر بين الاصحاب فكون جعل من اجعت اصحابه رواية اسمعيل المجبني عن قرة قال الله يكون والتمس
 ان كان اقل من قدر الدرهم فلا يعبد الصلوة وان كان اكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتى صلى بعد صلوة وان لم يكن رآه حتى صلى
 بعد الصلوة ويدل عليه اجماع الفقيه الرضوي حيث قال ان اصحاب ثوبك هم فلا بأس بالصلوة فيه ما لم يكن قدر درهم وان والوا ان يكون
 وزنه درهمان وكان ذلك الدرهم الرائي فلا يجب عليك غسل ولا بأس فيه وان كان الدم حصه فلا بأس بان لا تغسل الحديث هذا مضافا
 الى ما بعد المجبني عن النبي قال قدر الصلوة من قدر الدرهم في الدم ويدل عليه ايضاً ان الثابت من الاول واجب ان الاله الخاتمة قليل كان اكثر
 كقولهم واما بل يظهر كقولهم انما يغسل الثوب من البول والغائط ويغسل الدم ويغسلها حتى يخرج بالاجلح ويقي بياضه هذا مضافا الى
 ان غسل الله القيني بالعبادة التوقيفية يقتضي البراءة القينية على معرفت مكرها واستدل الثالث بالاصل بالاطلاقات الامم بالصلوة فلا
 يتقيد الا بالدليل عبر رواية اسمعيل المجبني عن النبي حيث شرط فيها وجوب الامانة على كونه اكثر من الدرهم فماتت مقتضى وجوبه من
 العهود بحسب ابن مسلم قال قلت له الدم يكون في الثوب مع رداء الصلوة قال ان رايته عليك موثقة فاطمعه وصل وان لم يكن منها
 ثا من في صلوتك ولا احاطة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم وكان اقل من ذلك فليس بشيء رايته او لم تراه فاد ائت قدر رايته وهو اكثر
 من مقدار الدرهم فضيقت غسل وصليت فيه صلوة كثيرة فاعاد ما صليت فيه وهو ارب من الاول بان الاصل لا يباح ومن الدليل فضلا من الاله
 فضلا من هذه الاله العترة العترة بالشرع اعطيت المعاملة بالاصل فيكون من الذي بان الاطلاق يقتضي بذكره في الاله من حيث
 بان فيها مندرج من متعارفين فكيف ليتم لاحد ما مع ان الشهر والاصول والاخبار المعتبرة والصحيح وسبق الذكر بتقديم يرجح المهور
 الاول هذا مع ان منعم البطل ليس بجزء عند الرضا كيف قيل في النقام مع ان الشوطيقا خرج من خارج الغالب فلا بد من مقتضى انفا
 فان وقع الدم في الثوب مثلا بحيث لا يبرأ منه ولا ينقص من القرض اقل من الدرهم مع ان قدر الدرهم ليس فيه من مقتضى واقفا لا عا ان كان
 سعة والتعارفة وقع الثابت فيلزم عند الصواب البتة وان كان ثباتا فيسبب الا هو معلوم من الرابع بانها حنة ولا تخارفا للصحيح فضلا
 ان قلب عليه فضلا من هذا الصحيح المعتبر بذكره في القائل بالحسنة مع انها مرفوعة في ريب والاستبعاد والمصرح ارجح من المعتبر في
 الله ان يلقا ابن مسلم لا يبرأ من مقتضى الله في الفقيه قال المجبني مسلم لا يجوز ان الدم يكون في الحديث مضاعفا لما عرفت من اختلاف
 الفصح في نقل هذا الحديث ومعلوم ان وجوب الاستطراب مع ما في من الحرافة فمتى لم كيف يبقى مقتضى الاستطراب بما يجب يرجح معارضة
 وحمل الاله العترة العترة الثالثة بالاصحاب بثلث الاله العترة محال فظهر جواب ما ذكر من ان يمكن حل العدة في مقدار
 الدرهم مع الاستحباب بالحد الثابت بهذا الاستدلال مع ما عرفت فلا بد من الاله العترة بالصفات المذكورة من نقله فلا يجوز من قول
 المهور فلا يقتضي الا ان مقتضى عدم الخلف هذا النزاع لعدم الضيق بذكر الدرهم وعدم دفع الدرهم كل في الثوب والبدن ولذلك في بعض الاخبار
 لم يذكر فيه الاقل والاكثر وكذا الحنة كقولهم في ذلك والله المتفق فاضل الاصحاب في ذهب سلك ابن حنيفة فاكثرا انما احتج
 على وجوب الزكاة ان كان بحيث لا يكون قدر الدرهم في المهور وان يدعى قول من قال بجهنم قدر الدرهم بل انتم الاكثرون في ان شيئا لا
 ما شقوه لا يجب ان الله ساء كان في موضع واحد الثوب او في موضع كثيرة بعد ان يكون كل موضع اقل من مقدار الدرهم وان قلنا او كان
 مجبى لرجح كان مقدار الدرهم وجب ان الله كان اسهل للمعاقبة فوجب من عبارة ابن ادريس وهو اختيار الحق في وجب والنازع في ذلك في
 به لا يجب ان الله ما لم يتجاوز حتى وهو جزاء المعيرة وهو الاقل لنا فيها نقرأ على المذكورة الاله الاله في وجهه بان الله انما انما كقولهم
 واما ثانياً يظهر من مخرج ما خرج بالدليل في رواية ما قيل من ان الخطا في النبي هو تواتر الاله يتوقف على الاله فلا بد من الدليل
 هو الاجماع والاخبار الكثيرة مع اشتهار ان الله لا يفتي بثلث الاضطرار من طريق مظهر بشرة لم نقل بثلث من مظهر بشرة بل انما نقل

لا أحد من الفقهاء فيه حتى المثالية في غير المقام مع انه لم يرد احد من ضائعي النبوة عند ما صرحوا بل بالان هذا الخطاب متوجها الى
 لتزهد من فحاشة النبوة ويدل عليه اية رواية الجعفي السابقة وفي الفقه الصنعة المذكور حيث ان الحكم فيها معلق وهو كما ان تناول الجميع
 تناول للتفريق اية وحشة محمد سلم السابقة بالمقرب الذي مرهوان الدم الساقى للدرهم لما كان من الغرض النادرة بل للعلم
 انه لم يتوجه المعصية الا لاول والاكثر خاصة فندبر واستدل لعدم وجوب الازالة به بالاصل بعبارة اب اي يفسر رواية جليل معتدلين
 وبان كل واحد من المتفريق معفو عنه لغرض من سعة الدرهم وتجرب ما من الاول بما عرفت ان الاصل لا يعارض الدليل فلا من الادلة
 المستندة باذكري ما من الروايتين فاجاب عنهما في ذلك بان كما يحتمل ان يكون المراد اشتراط الاجتماع يحتمل ان يكون المراد الا ان يكون
 الدرهم لو كان مجتمعاً كما حصل ان كما يحتمل في المجتمع ان يكون خبر المكان احتمال ان يكون حاله انتم وقد بان تقدير الاجماع ما لا يدل على
 اللفظ ولا يخفى فساد ان صدر الحديث مغرض في نطق الله والغرض ان الصغيرة قوله الا ان يكون ما اذا اللفظ ما المحضاة لا المادة عليها
 يكون نطق الدم مقدار الدرهم لو كان مجتمعاً والعينه الراجح المنة لهم في الرعاية من اولها الى اخرها في سبيل التذكير فلا معنى لتكرار
 في اية بان كان حاله مقدرة وكان الحديث مخصوصاً بتقديرية الاجتماع لا ما مضى لما مضى وليل الاجتماع حقيقة مع استدلال الاصحاب به
 قد يارو شيئا على ذلك ولا يخفى فساد اية ان لم نقل نظر الاصحاب لعدم القول بالفصل او القياس بطريق الاولوية او غيرها واد اية بان كان
 حال الاجزاء قائم ان حال محضه وصير محضه الا ان يكون الله وقد اراد الله هو ما لكه مجتمعاً فيه ما عرفت من ان الصغيرة راجع الى نطق الله
 ومعلوم ان لا يصير مجتمعاً الا في سبيل الغرض والتقديرية اية بان حال المقدرة كما ذكره هي التي راجعاً عن زمان عامها ما مضى في ليس
 الله كونه الدم قدر الدرهم انما هو حال اجتماع زماناً واحد وفيه ان العمل هو يكون والعينه راجع الى نطق الله ومعلوم ان زمان كون
 النطق نظراً متوقفاً على زمان كون مقدار الدرهم مجتمعاً كما لا يخفى وبما مضى جليل فظاهاها البعض ان الصغيرة يكن راجع الى الله او الى
 الله متوقفاً على التقديرين لا سابقة في الظهور بعد قوله مجتمعا قوله قدر الدرهم وقوله الله ما قوله متوقفاً فتدبر كما لا يتقارر العينه
 سند اولاد ولا يحسب مبرجات على ما عرفت وما من الدليل الاجزئها نافع من كونه معفو عنه مع وجود غيره فم يكون معفو عنه مع خلو
 العمل من غيره وما قوله في شرح نلم نجد ليلاعليه من احاديث الخاصة والقلم ان دليله من احاديث العامة كما يظهر منهم وهذا اية من مضغ
 القول بالعفو ومقومات ما اخبرناه وانما ان قال الحق في الخبر ليس للتقاضي تقدير شرعي وقد اختلفوا في القضية فيه بعض قدر باليه
 وبعض ما يفسر في الغلب وقوله ابو حنيفة يرجع السؤب والوجه ان المرجع الى العادة لانها كالاته الدلالة على المراد باللفظ ان لم يكن له
 تقدير شرعي عليه انضما انتهى في ك وهو جدي لو كان لفظ التقاضي وارجا في النصوص انتهى قوله قد عرفت ان هذا القول ليس الا من نفس
 بلا شبهة وان من نصوص العامة من القول
 المتعلقة او بنهاية البدن اية الاظهره لك دفاقا للشيء مشيرة من ذلك ان شرح المحقق في شرح على لفظ الله يتبين بالعبارة
 التعريفية المستدلينة لليلة اليقينية لا بما اذا كانت اسما للصيغة كما هو متعارفا في العبارات الدالة على وجوب الازالة خرج منها ما خرج بالان
 وبقي البقاء وهو ان وردت بلفظ السؤب الا انه لا تناقض بالنقل بينه وبين البلى فيمكن حل السؤب في الروايتين مع ما هو اعم من القول
 الواحد بزيادة معنى فيسب هو القلم مع انه لا تناقض بالنقل اية ثم
 ابن الصغرى في شرح مع انه قد مضى من جانب المخرجين في عدم واحد لا فنان من الشيعة في كونه والبيان اعز بين الفريقين واصف بان
 في الاول واحدة الثانية اثنان وصرح في منتهى ما عرفت ان القصة وجب للاتحاد في الصنفين وقال صاحب كفاية التحقيق في حكمهم في
 في ذلك ان ليس له ضابط شرعي ولا سبيل الى استعادة حكم اللفظ في مثل ما يرجع الى ما يتبينه كونه انتهى واستفاد صاحب منتهى ما عرفت
 ان المعنى من القول على ما مضى بان لا يخفى شيئا من رتب كمال ان يله بالملاقات من ذلك هو ان فيه محسوسا في جميع

وما غير معقولة بناء على ان العضو هو عضو الدم لا النفس فكيف لا اطلاق الاخبار ان دم يجمع الدم بقدر ارتفاع النفس اقل من الدم
فهو عضو لان النفس لا يزيد على اصله ولا ينقص من قوته ولا احتياطه الا ان كان اذا غسل النفس لم ينقل الدم وجمع غسله من ذلك النفس
ولكن شرعا يكون الدم بائنا على عضو ^١ قاله في لو كان الدم المير في ثوب غير طيبس اذ يتعاقب اذ اية او ال فاضله لك بعد موصل
وهو حاصله احتل الجواز لعدم الترخيص في منع الانتفاء منقصة وقريب منه قاله في المنتهى ولا يخفى ضعف الثاني لقطع بعد منقصة الشبهة في
هذا العضو ولم يقل بها هو اية وان كان ينكر هذا مقام التعليل في بعض المقالات واما الاول فيصح لان العضو لو اورد في الاجابات
كان بالنسبة المخصوصة الثوب لكن عزت ثوبه للبدن من جهة عدم تعلقه بالعضو وهذا اية ^٢ لان المجهود من الثوب كان العضو
بالنسبة الى ما يمنع من الصلوة فيجب ان نجاسة كل اية فيه الصلوة فالعضو اية كذلك مع ان اذا كان مع لبس في الصلوة معقولة في ذلك
اللبس لعل بطريق اخرى ولذا حكم غير واحد من المحققين بعدم ناقضية نجاسة غير اتياب اللبس في اية نجاسة كانت بالصلوة الا الاخبار ^٣
والاصل وانما ^٤ وبالنسبة الاصحاب كالم يستقوا البدن لم يستقوا غير ثوب ما يمنع من الصلوة نجاسة واما ما لا يتم فيه فيجب العضو كالأية
فيه مع ان لو كان الحكم سوطا بالمشقة لم يكن فرق بين الثوب والبدن وبينها ولا بين هذه النجاسة وبين غيرها فيه فانه وان كان مراده من المشقة
مشقة الازالة بالصلوة فمردان كان سوطا فيمنع خصوص هذا القول القليل من الثوب ومرددة افعال ان يكون مراده فمرددة
هذا القول من الثوب للازالة لان الكلف يعني مع هذا الدم بان يتنازعه مع هذه الصلوة بحيث لا يكون ثوبه لللبس بل يتم اذا كان لبسه
عينا لغيره حكم بغير اللبس ^٥ قاله في في مشقة النفس الطاهر بالدم لم اصاب الثوب لم يضر فيه الدم بل وجب ازالته ^٦
لان غير ليس بعدم فوجب ازالته بالاصل السلام من المعارض ثم اعترض على من قال بان النجاسة مستفادة من الصلوة كان الحكم واحدا بان
قد لا يثبت في النجس ما يثبت في الاصل بان الاعتبار في المشقة المستندة الى المشقة وقع وذلك غير موجود في صورة النزاع فلهذا هو غير مستند
في البياض اية يقتل بالعضو لا بالبدن ^٧ من وجوب ازالته لان النفس بالية لا يجرى حكمه بل بانيه ان يباو به اذ الفرج لا يجرى
الاصل بل يقتل انه اضعف مكانه واذ اثبت العضو في الثوب فالصغير اول وهو اختيار جماعة منهم الشهيد كروي وصاحب كوفي وعالم
والقول الاول لا يخفى من قبحه للقائل وهو ان شغل الالة التي هي ليست في البراءة التي هي في العبادات الحقيقية مع افعال العضو لا بد
منه من العبادات والاحكامات بعد الاشارة ان حجة معقولة في نجاسة اناهي من طائفة ذلك ان العضو بائنا فكيف يتحقق فيه
معقولة من ذلك الملاصق مع غيره مع ان التماس بطريق اخرى الاولى اية اية تحقق ولا اقل من حصول اشارة في الاشارة
الاشارات في العبادات والاحتياط في ذلك منهم جدا ولو ان اناهي الدم بالية يظهر ما نقالة فيمنع في جواز الصلوة لغيره نظر اية الجواز
لانح العلية يجوز وبند الالبس فيجب النجاسة فكان الفعل بائنا وهو من يد له الاستصحاب ^٨ ان الروايات
المتقدمة للعضو من البدر وان وردت في الثوب الا ان لا فرق بينه وبين البدر بل في المنطق استدلوا بالاصحاب واستدلوا به بائنا كما
في المشقة فوق ويشهد له رواية من شفي بن عبد السلام عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له اني كنت طليبي فخرجت من دم فقال ان
ان اجتمع من قدر حصة فافسده ولا فلا قال فافهم ان المراد بقدر الحصة قدرها وزنا لا حصة وهو قريب من سعة الدم انفق
لعل مراده ان بسبب سعة الدم يخرج اذا شغل ما في يمين سعة الدم فيجعل النجاسة بالية البقرة اي اخص الراحة فيصير جازة عن سعة
الدم وسيجيء يا بئرا بسبب هذا ايل من ظهورها في طهارة اقل من النجاسة في بيان الصلوة فلم يظهر منه عاقلة الثوب في طهارة
كانت بائنا البس في ذلك وغيره ^٩ ان دم الحية لا يغفر من قليله وكثيره بل هو من جنس الاغذية لا فرق فيه مخالفا وفي الاعتبار ^{١٠}
هذا الحكم الى الاصحاب ويدل عليه هذا في الاقضية ما روي في النجاسة ان قال الا ان يكون ^{١١} الحية في غسل الثوب
منه مع البعد فيمنع قل اكثر مما راء ابو سعيد من ابيه قال لا تعاد الصلوة من دم لا تعاد الا دم الحية فان قليله وكثيره

في الثوب ان رآه وان لم يره سوا ولا يضر الضعف ولا ضار ولا يجبر على الاصول بل الاثنان وللاعتقاد باقي الفقه ان يوجب في كل
وهذه الروايتان كانت سهلة الا انها من الشاهير انتهى مع ان في في هكذا من باب جبره ما يوجب الله تعالى الاقصاد المصلحة او رآه
في العقيدة مضمنا مضمونا مضمونا الى انها قالوا ان كتابها مالا لا يكتفى به ان الكتابي احبط بل يشيخ اجماع وان كان قد رآها في موضع
من كتابه مضمنا لكن رومها في موضع اخر موافقا للكتابي فلا حظ هذا مضمنا الى روى الاخبار من ان الحائض تصلح ثيابها ما لم يصبها
وبها قوله لا بأس حيث ثم انصبه بالماء بل روى عنه بن سريج في قوله من الحائض ان يغسل ما اصاب ثيابها من الدم ان
الاستفاد من الاخبار وجوب ان النجاسة قليل لا كان الكثير اخرج منها مخرج بالاجماع وبقي الباقي بها بلا حظ القاعدة المسئلة على عرفت
مكرها وبها اذا كانت العبادات مباحة للصحة مع ان الله والاولى في الاخبار والدلالة على العفو من مطلق ليرى عن العفو بل يصرح الى
القالب الثاني في شموله لما نحن فيه غير معلوم في ان النصوص تتناول بالطلاق للمحضر وغيره متبعه مضمنا مضمونا وفيه
وعلى تقدير القول بانها تقول انها مضمونة بالادلة المذكورة المعقضة بالذكر لا دم الاستحاضة والنفس فقد احتجها الشيخ بعدم كونه
ونجس غير من الاصول بل لا خلاف فيه انه وبدل مضمنا الى ان الاطلاق في الاخبار والدلالة على العفو من الاطلاق يوجب اليها كراهية
القاعدة المسئلة المذكورة المعقضة بالاصول وبعضها ما سفيحت الاستحاضة من وجوب تغيير النجاسة والنجاسة في جميع الناس من الاجماع
وغیره في ان حكم دم الحيض بل يكون حضا في النجاسة الا يخرج بالليل وان الحيض مع كونه اغلب تحققها بمراتب لم يكن ولا خلاف الاطلاق
فيها بطريق اول ثم فاستدل بعض المعاصرين في الاطلاق واختياره حله مستدلا به بغير اخبار العفو بل يشيخ والحق ان العفو لا يوجب حرجا
وم يجرى العفو بالعلم بالنجاسة وهو حجة الفاضلين والشمهيين بل يفرقهم اية روى عن ابن عباس بل ادعى ان خلافا لاجماع الامامية والافق
الاول للقاعدة المسئلة المذكورة المعقضة بالاصول وبعضها روى عن النعم في قوله مع العفو حيث يشمل لما نحن فيه لا يفرق الاطلاق الى
الثاني القالب بل هذا الذي في الدلالة المسئلة كما هو معلوم من اجماع ان دم نجس العين بلا قات اياه يتنجس النجاسة العينية وهو في حله
شك وان الظاهر ان ما دل على العفو من الدم الذي لم يلاق نجسا في ذلك والنجاسة من ان شموله بالدم نجس العين يجري مجرى النطق بعمل
نظر ظاهر واما الاجماع الذي قلنا ان ابن عباس قد عرفت مرارا ان اجابته ربا لا يخرج من دهن ما يها هذا او قبله من دم الحيض وجب ازاله
تقليد كثير من الفقه المصنف البرقي في النجاسة قاله من انظف من دم غيرك اذا كان في ثوبك شبه النجس من ذلك فلا بأس وان كان دم
غيرك او قليل لا كان الكثير افاضل وفيه نظر لاجماع القطوع على عدم اختصاص العفو بدم الكلف منه مع ان هذا هو ليس الا دم قروح
والجرح وعرفت حالها وانها غير متدين بالدم ولا شبه النجس اجماعا من مخرج ان هذه الرواية تقارض جميع النصوص الواردة
في اعتبار اقلية الدم واكثرية وكذا اجماع الفقهاء في ذلك والجملة هذا القول من الاقوال المأثورة في باب النجاسة لاجماع بل
الاجابات البنيوية في مسائل متعلقة والنجاسة للنصوص المشتهرة بين الشيعة المعول بها عندهم باجماع ولم نقل بخلافه هذا القول
للصحة من مذهب الشيعة بل فيهم في الاصول والاصار ولم نقل بخلافه السليم لولا ان كان نعم يكن حل الرواية على الاحتياط
لما ذكره مضمنا الى ضعفها من اخبار فيها انه قال الشهيد في لو اشبه الدم العفو عنه غيره كدم العفص بل لم يصفه بالنجس
العفو ولو اشبه الدم الطاهر غيره فالاصل الطهارة وان لم يره هو انه لا يوجب للنجس الا ما من الثاني بارائه اوجبا به ولا
للظاهر الا لا تكليف باحد الامرين فاذا حصل الاشتباه كان مقتضى الاصل الطهارة بخلافه برائا النجاسة من التكليف ولو لم يكن ذلك
كذا وجه صاحب العالم ونقل عن بعض من عاصره من مشايخه انه وجه بان اصل الطهارة لم يرد في نفس الدم بل فيها لافه
ان طهارة اذ لم قبلها قات الدم المشبه فالاصل بقاها الى ان يعلم حقيقة نجاسة وهو مع الاشتباه لا علم ولا يجرى ان اصل الطهارة
واصل الاستصحاب الطهارة السابقة كلاما صحيحا انما الثاني فتم واما الاول فلما عرفت من انه لا يوجب للنجاسة شيئا الا وجبا للاختلاف



الراوي الذي لا يتم الصلوة به حنة فقلنسوة والنكة والجرير يوجبون ذلك ان كانت فيه غشاة جازت الصلوة
فيما عدا ذلك من الملابس من كان فيه غشاة لا يجزى الصلوة فيه الا بعد ان انتهى ويدل على الشهر الاجماع القبح فقد الرغبت
في الانتصا حيث قال في التزيت الامانة يجوز صلوة من صل في قلنسوة غشاة لو نكة او اجزى بحر بها ما لا يتم الصلوة به على الاطلاق
فانه يدل على عدم الاختصاص في حنة من الظاهر من قول ما لا يتم انه بعد ذلك واجزى بحر بها بناء على ان لا يتم الصلوة منفردة كما هو مستفاد
من الاخبار لا كونه مفسدا لا كونه في حلة غير جارية في الروايات المذكورة اذ لا تأمل ان كون لفظ الكل وكلمة ماس اوصاف
العموم ولفظ الخبيث المقيدهم حوز الصلوة فيها لم يستصافا لا يرواه الشيخ من عبد الله بن سنان من اجاز من العمدة انه قال
كل ما كان على الانسان من غير ما يجزى الصلوة فيه وجوه فلا بأس ان يصل فيه وان كان قد مثل الفلنسوة والنكة والكثرة والقلنسوة
والاشبه ذلك في الغرض الصوري حيث قال في اصحاب قلنسوة او ماسك او النكة اظهر من اوضح من اوضح او غلب فلا
بالصلوة به وذلك ان الصلوة لا يتم في شيء من هذه هذه لان هذه المنصرفة حنة كما هو في حلة داخل مستندة لعمدة الاجماع وان
على حكمه اللبس وكونه في حلة لم يثبت اربعة ومثلا استدلوا به في ذلك ان في وجوبه باننا نعلم ان البعث في حلة
في الجاهل زوات بعد معرفت من الاول ان ذلك جواب اجاب ثم اعلم ان ما لا يتم ان كان على ما بالنسبة الى الجاهل المرة الا ان العرف عام في ذلك
ايه ان تعني ما لا يتم الصلوة فيه الجاهل ان كان يجزى على اصطاف الفنا في الاخبار واعلم ايها ان الغشاة اجبة عام شامل جميع الغشيات
الاعم لا تحل في حلة من غير ما هو متفق الفنا في الخبر وفيه التوبة لاصح الحق الصديقان بحكم ما لا يتم الصلوة
وهذا هو المخلص بانها لا يتم الصلوة فيها بانظر اهل العلم ان مستند رواية الفقه الصوري المنعقدة داخل ما بها الهامة الصغيرة كما
فعل من ان يوجب من انتقال الجدل على ما تنصير كالعصاة مستد لا بانها لا يمكن ستر العورة بها وانما على ان سترها ان لا يمكن ستر العورة بها
اذ كانت على تلك الكيفية المذكورة النسخة فيصير الان الكلام فيما يتاقي فيه ستر العورة كما صرح به المنصفي في الانتصا ومعية في غير ذلك
في ان الهامة كل من شغل الاجزاء والاختلاف في العادة على وجوب طهارة اساسا شراط صفة الصلوة بها كما لا يخفى ثم جدد في الغرض ان
على اكمال الشئ في صفة الثوب على الهامة عرفا واد الهيمدق عليها الثوب كان العقل لا يخاف بغيرها لان الدليل الدال على وجوب طهارة
الصلوة يخفى بالثوب بغيره على اصل انتهى في اية شديدة ان استثناء مثل النكة والكثرة والقلنسوة والاشبهها في مقام الصلوة فيه
منها من حيث لا يتم فيه الصلوة من قريب كما هو دلل الاخبار في الاصل فيكون ما جاز كما هو في كفاي كلام الاجل ولا دليل على ذلك
بالثوب بل هي خصوص على جواز الصلوة فيه فيما يتم فيه اذ كان نجسا وان العبرة باتام الصلوة فيه من حيث هو كونه ثوبا لا
فان ما لا يتم به ايها شاهد على ذلك ولو كان العبرة بخصيص الثوب كما ذكر لم يبق الجمع ما ذكره مع ان كلام الصديقين ايتهم كالغرض
الشمول واستثناء الهامة خلاصة ما يستلزم فيها شاهد اخر في كفاي على ارادة الهامة التي لا يتم فيها منفردة مع ان الثوب
نعم يصيد في عليه انه ثوب نعم مع ان الحديث الثالث في هذا في الصحاح من العيص بن القاسم عن الهامة ان الرجل يصل في ثوب المزني ثم
يغاريها اذ كانت اسوة فانه هو الفسخ لو علم فيما سافر مع ان من جاز دلل على وجوب الطهارة في الصلوة والاجماع وكلام الصنفين باجماعهم
بعدم الاختصاص بل بها صوابا بعد الفرق بين الثوب وغيره استحيى ثمان راي في هذه ازالة الغشاة ما لا يتم الصلوة فيه بانظر مد
باس الهامة طهارة في بعض الاخبار من اشتراط رجاء الصلوة بطهارة مثل الصنفين عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد قال فاصليت
صلوة فليل اذ كانت طاهرة فان ذلك من انتهى فادان الحكم في الغسل فكذا لا يجد ان يكون غيره من الملابس في حلة اذ لم لا يقال
بالفرق بل يحتمل ان يكون اولى في الفسخ والصلوة انما هي في ثوب البهيمية دم فيها يظهر ان الصلوة لا يتم فيها ثم لو حمل على
صحتها طهارة فيكون اولى في الفسخ لان ثوبه على طهارة وهو على ثوبه من غير ما جاز في الثوبين في
في غير ذلك من غير ذلك في ذكر الرواية في الصلوة بنودا كذا

وهذه الحكمة كلها المتألفات كافة والبرهان ايقن وان لو كان من خارج عن العلم قال لا بأس حله لم يرد ان تحمل المناجيب او هي على اوزن صحتها
تتشهد وفي صيغة مسجع من علمه ان قاله اكون اصلي بمرور الحاجة من بابها صحتها اليه قال لا بأس مع انه لم يرد في مقامات النوع من موانع الصلوة من شئ
من اشكالها ذكره ان مع ان النجاسة في السوائل لم يثبت كذا نجاسة ما لم تظهر كاهيها بل في المائل والاصل طهارة الاشياء وعنده ذهب الاجتهاد على ما
يثبت من دليل والله ان اجماع طاهر كذا ^{لو حمل القادة مشدود قال لا بأس فيها نجاسة فقال لا يخرج الخلاف ليس لاحكامنا فيه فهو الذي يقتضيه}
الذهب ان لا يفيض الصلوة به قال ابن ابي هريرة عن اصحابك في غير ان قاله على صواب ظاهر في نجاسة ثم نسب الغرض من العبادة القول بالبراءة
في الجلاء ولينا ان قرأ الصلوة وليها المشرق ولا دليل في الشرع على ان ذلك يبطل الصلوة ثم قال يبطل الصلوة لما قيل الاحتياط كان في كذا
وان مع السند اجله فان خلاف ابن ابي هريرة لا يعتد به انتهى فلو كانت الحقيقة في الخبر ان لم يرد لا بأس صاحبنا وعلى هذا التعدي يكون ما
استدل به من الاجماع هو قول جماعة من فقهاء الجمهور لا يعرف ذلك جهة من جهة ولا عندهم اية واستوجبوا كمالهم وهو جدي به بعد ذكره من كونه
الذي يقتضيه المذهب ومن البسوط وان ادريس في كذا كذا احتياطاً من البطلان واستدلة بالاحتياط وبما حاصله فانه يبطل من كذا
ان كانت النجاسة على هيئة او شبهه وان اجماعهم في طهره وثوب والبدن لاجل الصلوة ووجب تحريم الساجد التماسي في الصلوة من النجاسة
يناب البطلان وضعف الثاني ثم لا على الله قياس وكذا المثالان ووجب التحريم فيها انما هو مع التعدي والامع منه فلا كراهة في زيارته
ثم لا الاحتياط في زيارته من جهة القواعد السليمة من استبعاد شغل الله اليقيني البراءة الحقيقية فآووه بعض محققين من ان الاحتياط ليس
بدليل شرعي على اصابة البراءة فاستبعدوا لكن يكن الجواب عنها بان اقل الاحتياط يحصل وهو في مقام العلم للاخبار الدالة على
جواز الصلوة فيها لا يتم فيه على الاثر او ربما مع ما عرفت فيها من ترك الاستعصاء بالصلوة المقصودة وان الامر به ووجب الاحتياط بما لم يثبت
من الشك وجوبه وان ذلك على اجماع وان الامر بالصلوة مطلق حتى يثبت الصلوة في ذلك على طريقة الشيعة لاجابة الى شدة احتياطهم
مع ان تلك النجاسة منها كاصح به الشهيد في التكملة نعم العبادة لما قالوا ذلك بالكلية المأمور فيها ^{لو شرب من ماء او اكل من ثيابها}
في المنع وجوب فيه نظراً لوجه العيب لا شدة حرمة واستدراكه في كذا في كذا البراءة وحيث كان لا وقت وان
وجب التحريم من جهة حرمة ما هو بها بالروح وعلى القول بوجوب بطلان الصلوة في وقت الوقت في التحريم لم يبعد بطلانها لكون الامر بالتحريم
يفضي اليه من جهة رتبة العبادة يقتضي الفساد وفيه نظر لما حقق في محله من عدم الاقتصار وبما استدلل البطلان بانه حامل نجاسة كافي
حل القادة التي فيها نجاسة مخرجة في محل القادة وحل الجلاء ^{لو ادخل رجل ما تحت جلده فقال في كذا وجب عليه اخراجه}
ذلك الام مع عدم الضرر وامان كل صلوة صلحها مع ذلك الامر واستشكل في القضية بجزء من هذا الظاهر في ضرورة كبره من وجوب الجلاء
القدر الثابت وجوب ظهوره في البدن وانما الباطن فليس في الاول ما يقتضيه وجوب عليه ما بل فيها ما يدلل على سقوطها فيكون حملها
على حاله والطلاق الصلوة غير متبدل بل لا بد عليه من دليل يخص الاشكال انتهى عرفت في محل الجلاء وفيه ما دلل على عدم تمامه ثم رابعه
القاعدة السليمة من استبعاد شغل الله اليقيني البراءة الحقيقية وكيف كان الاصل ما قاله في مواضعه من مقتضى البراءة
معتق لان وجوب الغسل فيه على وجهه على الجلاء في حكم محل الجلاء والشهادة بوجوب الاخراج فانه قد في التباين في شدة نجاستها
وجوب استفراده ان امكن وكذا لو اخطى في جلده دم ونحوه من شرب من ماء او اكل من ثيابها او اخطى تحت جلده دم من غسله وجوب
الازالة وان قلت القادة بانها لا يكتفى من احتمال ضيق الملاء هنا ولان الحق بالباطن انه في الحقيقة باطنه هذا اعراض عن حقيقة
لان المعصية ان كانت ثم يكون عنوانها ذلك بالباطن فيقول ان يكون له التعميم اي ثم من ان يكون دم يذره او غيره اذا كانت هي اية نجاسة
فندبر ^{لو جرحه بظلمة بغيره من غير ان يقطع مع عدم الضرر بذلك} نسب الى الاصحاب ذلك في اية الاجماع عليه واحتمل الشهيد وكذا
عدم العيب مع اكتمال العلم لاقتضائه بالباطن وهو كذا والمقتضى القطع ما لا يلا باس منه كلياً وعلى بطلان الصلوة بالاختلاف في بعض كذا

ورق طهارة

تجيب

البطلان
الصلوة

[illegible]

فحينئذ يفرغ ان كان الادلة السابقة اقتضت وجوب الصلوة عاريا من دون ثوبين في هذه الروايات لم يقل بها احد ومضامينها تختلف باختلاف
الروايات الادلة السابقة فلو ان الاجماع الذي نقله المتن لانه نقل الاجماع على جواز الصلوة عاريا ولا جواز كسها في الثوبين ان المراد
صلوة اليث واذ لم يتمكن من نزع ثوبان الدم دم السمك وهو لم يفرج بحال ان ادعى جعل الثوبين جلة الحائل لانه يوجب تحريم الادلة السابقة
وتحريم هذه الروايات جميعا لان ما بين الجوازين ظاهر هذه الاخبار سيما الاخبار بين صحيح لان الرواية لا يثبت حكمها ولذا يستلزم اجابة
الحكم هو الثوبين الغني بل يصرح بالنهي عن الصلوة عاريا فعل هذا الثوبين العمل بالادلة السابقة والثواب في خصوص هذه الروايات كاصولها
الشيخ فيكون اكثر الاجاب لا تحريم الكل كما صدر من هؤلاء ومنهم من انهم لا يخذلوا بالثوبين المشهورين الاصحاب من ذلك العمل بالثوبين دون
استتجابه وثانيل في هذه خبرين الاخبار لا شك ولا شبهة في كونها شاذة مع قطع النظر من التوجيه مع ان هذا العمل ليس بامور من عملها
على صورة عدم تيسر النزاع لانه ليس من الصور النادرة ولم يأت أكثر الاوقات كل لعدم العمل من البدء وهو اننا نأخذ الخبرين من المتن
مطلع منه او السقم او ضعف حجة ارجحت شدة ان يكون من كثرة علاج الغيرة لك من الامور التي تليها فيكون منها في البلاد ومحل اجتماع اكثر
ولا الروايات فقد مر في الفلاة من الارض ولذا امة امة امة بالصلوة جالس ومراة ذلك عند الامن من المطمع ومثانية وان كانت في
صورة الامن لا امة في صورة تيسر النزاع فطحا ويظهر في ذلك الثالثة اية مع ان محل الطلق على التقيد والعام على انما امر بسبب خبرين الاخبار
بكل ما مر منها ان المشهور يتفق بالقبول عند جميع الفحول انما من عام الاوفاق ومعلوم ان الطلق في مثل المقام يرجع الى الحق
مع انه لو لم يرجع لم يحقق قضا في وكيف كان ليس بامور من محل الوجوب بحيث على التوجيه سيما مع التصرح بالنهي عن اختيار الصلوة عاريا
وخصوص ما بعد استلزامه تحريم الادلة السابقة اية فان قلنا هذه الروايات صحاح على ما نقل عليه في وجهها من الخبرين وغير الصحيح لا جاز
الجميع على ان منهم من قلنا ان الصلوة يصح حديث الذي في طريقه محمد بن عبد الحميد المذكور في صحيحه طريق الصلوة لا منصور بن حازم
في حديثه اية فقد عليه صحيحا بل في حاله بجملة حكم بتوثيق صحيحا وكذا التحقق بشيخ محمد بن ابي اسحاق مع الاستصحاب ان قولهم لم يثبت في الخبرين
عندهم ودارهم من الظهور بان قالوا بان التعديلين باري الشهادة والجهلان تبيين المشترك وترجع التعديلين الصلوة بالظنون مع ان
الاصول التي عدم السخط في السند وكذا عدم التوثيق والاشباه وغيره لان من جهة مع ان عهد المذكورين برون في قوله فيكون لا يثبت
التعيين ورواياته من هذا دليل على صحة اخباره عند عدم بل هو انما يثبت على ما ذكرت في واحد من الحقيقين وحقق في حاشية على حال الحديث
ولا روايت عبد الرحمن في طريقها بان ابن عثمن الناصب في التقييم برونه احد عند هؤلاء المتدينين بما بل بها حكما بضعه بل بل يكون ايقن بكونه
من اجبت الصلوة على نقله من شايخ اكثره وان لم يعتبر بشيخ جبري وغيرهما من التعديلين مع ان صحيح الضياء لا يتقدم التوثيق كما صرح
مع ان في طريقها اية على الحكم المشترك منهم وان روينا اهلين مع جميع ذلك حكم في الكتب الثلثة بحسب ما فكيف يكون صحيح رواية
محمد بن عبد الحميد في صحيحه واية التوثيق في السور عند المتدينين لا جاز لاجل اضراره لانه من جهة وحسن في الرجال الصالحين من هذه
كلها عدم صحة الروايات السابقة لكن الخبرين على الاحصاء عدم بل غير الخبرين وان صح باصطلاح المتأخرين بل التقييم على الاحصاء لا يكون صحة
فضلا ان يقام الحق ويطلب على ما هو مسلم عند انفسها ودارهم في الثقة عليه وحققنا في الغوا ان هذا قد الصدوق لم يذكره الفقيه
وفي الروايات المذكورة في نقل القول فيتم الصلوة في الغنى كما مال اليه في المعالم وكذلك الخبرين فلم تكن شاذة حتى يجب طردها لولا انها كانت
لا ينسب احد الى الصدوق هذا القول بل لم ينسب الى احد من انفسها والمتأخرين في الكتب المذكورة لم يروا او علمه الاجماع على جواز
الصلوة عاريا مضافا الى ما عرفت من اجماع شيخنا في هذا كان ثانيا لا بد لك في صورة تيسر النزاع الخالب والاصدوق وبما كان قوله من خبرين
الرواية دون اظهار التوجيه بالخصيص والتعيين غيرهما مع حصول العلم بان عدل ذلك وان لم يظهر كاهول في كثير من السجيات فان من جهة
بلفظ طاعة الوجوب من دون ذكر دليل او اتيان حاشية كاهول في مستحبات الادلة في الايام الشرعية بغيرها ويظهر ذلك في المطلقا

الصلوة في

كما هو الحال في سائر الأجزاء الخادمة في النوب النفس والقلب كونه من هذه النعمان في ثنائياتهم ذلك من أجله لا تامل فيه وان الفرقان في هذا جميع
أخر من بين ما دل على وجوب النزاع وما دل على الصلوة في الثوب من دون غيره النزاع بل دفع التصريح بالمنع عنه على الأول على وجه آخر ما
البدن بخاتمة الثوب والخط على خاتمة هذا وجه آخر حسن فليدبر ولما شئت فقل أنه هذا من شهور بين الأصحاب والموافق للقول
الشرعية والعلم كالصحيح من صفوان عن أبي الحسن أنه كتب إليه يشكر من جعل كان من ثوبان فأصاب أحداهما بول لم يدر ما هو وحزنت
الصلوة وخاف من نأه ليس عند كيف يمنع من يصلي فيها جوار فيها شهادة على ذكرنا سابقا من عدم الإتيان بالصلوة حال خاتمة الثوب
الآن إذا الوقت لتقريب العدة معتقدا أن الطبع كونه من أجل فقها سابقا وهذا الحسن صحتها على اسمي الجليل من مكمل أصناف
أعظمهم على ما ذكره في الرجال على أنها ماها الصدق في شيخ وفي الغرير أنه دفع جميع كتب صفوان وما يات من جهات من الصدق في
الصحيح من صفوان فيلزم صحتها مضافا إلى ما ذكره الصدق في الفقيه وأما القواعد فهي أصول البراءة الحقيقية على ما هو عليه في ظاهر
العلم يمكن التكلف من الصلوة في الثوب الظاهر بغير الموشاة فكيف من الركوع والسجود والقيام الواجبة بغيرها للمعربات الزانية في قوله
منها وان الصلوة في الثوب جهات جازة في الجملة مع الشك بطريق الأولى أي أن ما ليس بوجوب الصلوة وبإتباعه في أصله رواية وفي خلاف
فقد من بعض آخيه ابن أبي إسحاق وجوباً فتران وجوباً لا محال بما ذكره الصلوة واجبة بغيره عليه الصلوة فلا يؤثر فيه ما يأتى من وجوب الصلوة
بطهارة الثوب عند اتباع كل فدية وبه على الأول ان الصلوة بما رآه في قوله تعالى في قصده وجوب وهو قول الكلام إلا أن
انقطع بعدم الوجوب في الأول بين الثاني للدران الأمر فيها لما عرفت من عدم احتمال جواز الصلوة في المعنى عندنا من الوجوب هذا
أي لا يزيد الإجماع على وجوب الصلوة بما رآه من المسند السابقة تكن انقطع بعدم الوجوب في الأول على وجوب الصلوة بالامتناع والأمر
المصلحة ومصلحة الواجب واجبة شرها على المشهور وعلى غير المشهور لأنه البتة والآن وجوب قصد الزينة ذلك ان لما وجب قصد وجوب
الكلام فيه في بحث الرضا مع ان التكلف بقصد فعل الواجب عند كل واحد منهما لا بقصد فدية النظر لا تافله والآن وجوب قصد الزينة هذا
بعد تسليم الوجوب مع اننا نقول الواجب في ليس له ما بل متعلقا بظاهر شرع الحسنه بل الصلوة للوافقة لعل الاصل والتصور على ما ينبغي وجوب
انقطع عند كل واحد بل يكون ما ذكرناه آجابه الشئ بكنا في هذا انقطع واه الشئ يرجب الاكتفاء بالصلوة في ثوب واحد من عدم الظاهر
وجوبه اي وهو خلاف الرضا والاولى معلوم الفساد بما عند وجوب الثوب الظاهر صرف بحث الانا في المشبهين يظهره اي فساد هذا
من الشئ لو كان مع ثوب نيق الظاهر تعيين الصلوة ولم يجز ان يصل في الثوبين كما ان التكلف في صلوة بغيره لا يمكن
يصل من اننا ثانياً بقعة واحدة في الاشارة في الصلوة في الثوبين في كل واحد من وجوب تلك البنية ولو كان اطلاقاً هو الاول
مفراً في الصلوة في ابها كان الاول ان يصل في الظاهر كذا كان احد من اثنين المعصومين انزل كان له ثابته وظاهرة
وصل الاشتباه على بعد ما عرفت فزاد الصلوة ليعلم رفع احد هان الله واكتفاء ثابته ببحث ذلك يحصل الوجوب بقدر اكنة ويجوز تخير
راية الاثر واحد من الثانية في الزيادة بقدر العلة لـ لو كان الوقت من الصلوة في جميع صلى في ما قبل الوقت وان كانت واحدة ولا حجة
في الصلوة في اي الاطراف شاء الا ان نقل طهارة احدى في لم يجد تعيينه فيلزم على ما في الفقيه لو كان عليه صلوات مرتبة وجوباً لكانت
فيها لكان ظهره صلى الظاهر فيها وان صلها في احد من اثنين على الترتيب ثم في الاخر كان لم يجد جواز كافي في ذلك وقد عرفت
صلى بما في ثم صلى ما رآه كفاف اليقينة عليها فاف الفقيه يوجب ذلك من الاكتفاء بالصلوة في جميعاً لان الصلوة في ثوبين جازة فمن
الشكوك بطريق الأولى في ثوبين لا وثق ثم أعلم ان هذا حصل على يكون احد من اثنين الظاهر انزل يجوز الاكتفاء بالصلوة فيه اشكال لعدم حصول
البقين بالبراءة وعدم دليل على اعتبار هذا الظاهر في ثوبين وهو عدم وجوب الصلوة في كل منهما لو كان ثوبين بغيره لكانت الصلوة
في كل منهما مع التمكن من التطهر لا يجزأه هنا انكم اجابوا بنقل الأصل عليه جازة والاجابة مستقيمة منها يجوز وجوب مسلم من سلف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بصورة الحرم في الكائنة المبروم بما في ذلك الشافعية ولم يعمل بهما لم يكن بعيدا أقربا لغيره من الأضلاع من الفاضلين من وجب الصدق أياها و
 رضاء الشيخ على ما هو عليه وكون هذه فائدين بغير الصلوة في الحرمة كونها نبات كثيرا لا يخرج من ثمة من جهة التقية والحرف وفوقه القز
 غالباً وظهر الحشر من الزينة والنفقة وقد لا يبعد التوجيه ويمنع من الإجماع بالفتوى بظاهرها وإن وافقها ما ذكره الفقيه إن كتب إبراهيم
 بن مهزيار إلى الإمامة الرجل يحمل في حجة بدل الفلن قز أهل بصرى فيه فكتب نعم لا بأس وأمره بصيغة الحرم ينص على ما كتبه في جوابه عن الفلن
 في الاستعمال الحقيقية مع عدم ما فيه الفلن للقيمة والمحل من النفقة إذ المراد من الفلن لا كان الذي لم يفسد بحيث لا يتفقد منه الأمثال هذه
 الانقضاءات كذا كثيرا في هذا الذي بعد أخذ الفلن لم يجد منه الصالح ليجعل إبراهيم ما يتفق به طامع الأبريم المعروف وإن أراد في الباقي لا
 يصلح لذلك من جهة حساوارشاد مع ما فيه من الشدة الخفية الموجبة لاشددة العفوية فتم جدا ذلك الخلط أو لا تنفع في حلية
 الصلوة سواء كان الخلط أقل أو أكثر فإنه لا يعتبر ولو كان مثرا لم يكن مستهلكا حيث يصدق على الثوب أنه إبراهيم وإن حصر هذا في
 طائفة أجمع وبديل عليه مضافا إلى الأصل فيعيد ما لا يخلو من الحرمان بالمعنى كما عرفت ما رواه ابن أبي خضرة الصنيع قال مثل ما بين من ثيابا أجمع
 من الثوب العلم من القز والطن والقر أكثر من النصف انصفيه قال لا بأس قد كان لا بد من ثمة من جباب وصيغة صفوان الباقية من
 ابن إبراهيم وصيغة الصنيع من من ضمن إبراهيم السابقة وفيه زيادة فذكرت أيا حصة بقي من لباس الحر للرجل بالنسبة إلى ما كان من
 حصر مخلوط بغير ثمة لغيره من ثياب أو كان أقل وأنا بكسر الحرف المص للرجل والنسبة في ثيابها وبالمجوز العبرة بصدق الحرمان
 المقتضى لا يتفق إذ جعله خصصها شيء في ثمة من الخلط بعد أن يكون الأصل حصر أعضاء وكذا لا يتفق إذ كان الخلط باللبس لا يخلو من ثيابا
 أو ذهب كما تنوب بل الصفة أجمع إذا صدقت عليه الحصر المص أو الحرمان المص وكذا أن كان الخلط في ثمة لا يخرج من النصف المذكور

وكان حال الصلوة لا ينافي ذلك لأن الصلوات تنجز المفردات ولما التفت نظرنا في الشهر الحرام للاستحسان وبقاها في بعض
 بعد من عبد الجبار السبعين من جهة السؤال عن فلتنة الحريم وفلتنة الصباغ واختصاص صيغة اسميل بحد الأشهر بخصوص الجوار
 فذكرت بل فيها السحاب للاختصاص بالرجل إذ كان في الأصل الإجماع كما كانت على السؤال من حالها الحالية ليسها عليها في هذا الصلوة بغير شرط
 صحيح اسميل المفكره رواية الإمامية من الرضاء والمير في النسخ عن الصلوة بغير ذكره بغير تفهيم رواية الجليلي السابقة فيها ما يشهد بالكون
 المراد الرجال القول وعلى فيه ثم مع ذكره فلتنة ومثله أن يكون من بعض أصحابنا من العدة قال النساء تبس الحرمان الصباغ إلا في الأحوال ما بين
 من اجبت الصلوة مع ذلك بغيره بالشبهة التي تكون اجبا عارضا رواية اسميل بن الفضل عن العدة قال لا يصلح للرجل أن يلبس الحرمان إلا في
 الحريم وصيغة صفوان من يوسف إبراهيم السابقة لقوله تأييد الحرمان بهم للرجال منهم المص الذي يربطها كان أفق من النطق وشيها صيغة
 من أبو داود يرفق السابقة ووجه الصلوة قوة زيادة السابقة والاختلاف في صيغة حرم عبد الجبار في الأشكال فوفت وعرفت أن صيغة
 اسميل بغيرها أوجه لشعران بالاختصاص في الأول أن في ثيابها من صلب بغير الرافعة المقتضى مع سائر ثيابها للاجتماع في جود
 جهة الاشتباه بزيادة اعتبار السند وقدرها أكثر مما هو في ثيابها للأصول والعمرات تغيب عليها على كراهة لو كانت ظاهرة في الحرمان مع أنها ظاهرا
 في الكراهة على أي تفكير كما عرفت مرارا والاحتياط واضح بعد الله هذا هو مصلح وأما نفس اللبس في مندرجا التي حلية لها

ما رت

على حرمان من الحرمان قبل نعم الاحتياط وقيل للاختصاص من الحرمان بالرجال والاشك في كونها بجلا ولعل أوب
 على ما إذا تكون بعد التفتك منه ولعل بعد الحصر في الحرمان باضطراب اللبس اختار البعض ما عرفت من حلية في مع عدم الاضطراب على ما إذا
 على الأوب كما في محله " ينكر حرمان على المولى فكيف الصبياس ليه لعدو حرام على ذكره أي وقولها بكنائس من الصبياس في ذلك
 على الحرمان وقيل لا لأن الصبياس بكنائس ولا دليل على تكليف الرب وفعل جابر على تقدير الصلوة لعل كان مبدئا للحرمان أو الاستحباب
 فصار الحق من تأخره على في محله " يجوز التمسك عليه والانتزاع له عند من ينفق في نفسه في العفوية على أن من بعض

فيكون في بيان شدته على الخلق من دون استفعال وزيف بين ان يكون ورام او نانية مع كون الدنيا ما عطف في ذلك من
ثم انما استرخت اسنان فشد بها بالذهب في كلام الاخلاق او هو دنانير من الفضة في جوار هذا الشد بالذهب بل اصنافا طوعا
مع القرآن المتشربا بالذهب او الكعوب بها والذين يوكنا نعيم من الكتب والقرطيس والاجسام النفوسية بالذهب واسألة ذلك والآ
حسن ما يقع منها وعنف منبهة تلف وتويع واطلاع الناس عليها ان كان ما عطف به مع ان جوارها الاستصحابين بتبيينها الذين لم
من الاجار وهو مستخرج من حيث خلافه الصلة فيعلم بثبت مع انه لو كان منها الشك وذاع بميل لا ينفي احد عن ان يكون البولي
بشدة الحاجة وهو في بيان الاثار بصورة كمال النسبة الى صناعة مثل الصراف والمعلم باخذ وضبط مثل الجار وغيرهم في وجه
بشدة من وجهين سوان من جهة قال ليس بجدية صاحب فيكون بالذهب والفضة باس من مبداه في سنان منه قال ليس في
السيف باس بالذهب والفضة ثم اعلم ان نفع من الذهب يشمل الذهب باس كما ان نفع الفضة لا في ذهب خلط او لصق بغيره واسلم ان كان
الفرع التي ذكرت في الوجهانية في الذهب اية ودر في غير واحد من الاجل ان الاذا كما ان يكون الصبي هذا ابيدا محرابا
ويكون في اختلاف بين الاصحاب في بيان هذا الاجتناب لصحة هذا السبيل ان يقع من الثوب المعلم حكم فيه التماثل ومعرفة من
ابن الحسن في الصلوة في العراج فقال لم يكن فيه تماثل فلا باس بغيره ان سنان من الجهة ان كان يصل عليه ثوبا في تماثل الى
فيه ان ذلك من بعض صور غير صورة من غيرها صورة تارة ان سنان من الجهة من الثوب يكون في هذه مثال الطير وغيره ذلك اصيل في حال
لا يصح ان يلبس بها في مثل الطير وغيره ذلك قال لا يجوز صلوة فيه واما في سنان من الجهة ان كان يصل عليه ثوبا فيه
تماثل الى غيره من الثوب كراهة ذلك في عدم جواز الصلوة في ثوب فيه تماثل وصورة وكذا حكم من يده وكذا من وضع اخرى ولا يصح
ثوب فيه تماثل ولا في عام ذلك ومن ابن البراءة من قال في الثوب صورة وجهه في ثوب الطائر الطائر الطائر الطائر الطائر
موجب اختلاف علم ثبت من العراج ان يلبس الكراهة بل ظاهرها الكراهة لما عرفت من ظهور نية الكراهة فيها وان قلت عدم ثبت الحقيقة
الشبهة فيها فلا يجازيها العطف فيما مع اعتقادها بغير جميع من الاجناس فمما يكره في الدوام السود التي فيها التماثل من لفظ الاستحباب
وذلك على الصحيح بان يصل الرجل في ثوبه لرام حله وفيها تماثل في جميع اجزائها بان يصل الرجل في ثوبه طائر خلع الذهب عليه
مطلقا كثره والعمات والشعر العظيمة القوادر تكون مجلا واما في حيث المكان من مصادره بالنسبة الى الواجبة الى الحيوان وصورة و
اشابهها ان الموضة تقتضيه من التعميم بالعمد في الصلوة ودر في حله لا تماثل كون هذا في حله على سبيل الكراهة فيقول في الصلوة
كون ما ذكره في هذا السبيل فاعلم ان التماثل في الثوب كراهة لا تماثل في الثوب كراهة لفظ الطيرين يكون المراد من قوله
غيره ذلك مثال الطير مع ان التماثل في الصورة من الثوب من مطلق صورة الحيوان كراهة في حيث المكان من مصادره بان ادر في الصورة
الما يكون في الثوب اذا كان عليه تماثل في الصورة فاما صورة غير الحيوان فلا باس ويبدل في ذلك قوله في قوله في حيث المكان من مصادره
فمن اهل البيت انما كراهة الاجار وليس في ثوبه ان في جميع من اهل البيت انما كراهة في الثوب في الباطل لها بيان ان
تصل فقال ان كان لها من واحدة فلا باس وان كان له بيان فلا في جميع اية ان قوله فلا باس ان يكون التماثل في الثوب في حيث المكان من مصادره
الصورة في اية انهم ان الله يوجب كراهة في حقيقة بالفتح في الصورة وهو لا يوجب عليه شل في الفقيه من الحديث الطويل في ثوبه
التي من محض كراهة في جميع اية كراهة لا باس ان يكون التماثل في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره
موجب بان يقع فيه وليس بنافع في غير من الاجار مثل رواية الحسين بن سعيد في قوله في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره
ينفع فيها وليس بنافع في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره
لا باس بتماثل الشجرة في جميع اية كراهة لا باس ان يكون التماثل في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره في حيث المكان من مصادره

مع ان المتبادر من لفظ الصورة مطلق صورة ذي الدج

[illegible]

[illegible]

بينك وبينها معنى تقدير كراهة ما هو خلاف المعروف ويظهر بها كون الوضع على البسار أشد كراهة من السد فاما الثاني من الكراهة هو
الوضع على التكبير وهو ما على الآية على الإيم بل هذه المسئلة من بعض الأصحاب فالاولى ان لا يتبعها والاوسط وان كان العقل يفتقر
التعجبين المذكورين لا بأس به **والصاحبة الثانية** هذا مذهب الأصحاب من اختلاف واستدلال الحنفية لما تواتر في الشريعة بها التي لها
اجمع ولما أجازوا فقد ذهب في غير ما الثاني من الشبهة ان قال من صلب بغير ذلك ناصب **والثالثة** لا يلزم الاثبات رداء في اول هذا
الكتاب في كتاب الصلوة من حديث ^{الصادق} من صلب قطعاً ناصب **والرابعة** لا يلزم الاثبات وسند الحديث بغيره بالكتاب في
عرفت من الإجماع المنقولين بل انما انه واقعي لا ظاهري **والخامسة** في المنع من التعميم بل انما لا يحد له ما عرفت في حكم الذهب
الفاضل المصونة كونه ذلك ما من الصلوة فيها ايم مضافاً لما قال الصدوق في الفقيه وسجدت شائناً بقولنا لا يجوز الصلوة في
الطابقية ولا يجوز المعتم ان يصل الا وهو نكاح والطابقية هي ان لا يصل تحت صكك شيئاً من العانة وهو الانتصاب لان النبي صلى
العانة تحت الحمل كان ثابته ابن الاثير وافق لما هو معروف وعرفت من ان الصدوق في كتابه بلجاءه في كتابه زياد بن مهران
فادرسه البعير ان الله قاله رجل من قوم من بني حنيفة من خراسان صفدياً ناداهم بعبودية بالصلوة ان ليس عليهم اعادة من بعض
جاءه من مشائخنا يقولون ليس عليهم اعادة شيء ما جهر فيه وعلينهم اعادة بالمعنى وحده محل العمل انتهى فمحل ما سمع من جماعة من مشائخنا
حديثاً فكيف اذا انال حجت شائناً مع انهم يكتفون في مقام الاستصحاب بفتوى فقيه واحد مع جميع ما ذكره بل فيقول الاشكال في كون حلياً اذ لم
الى الفقيه القول بانماه لكن مقتضى الإجماع المنقولين والتحريم المذكورين وفناء في نكاح وعنده ذلك الكراهة مضافاً الى الاصول والفتاوى
وطائفة المسلمين في الاضمار والاعتصار وعدم صلاة كل لا يجوز في كلام القضاة لعدم ثبوت إجماع تمام بل مجرد شهر من مشائخ الذين اوردتهم
مع ظنهم مستندهم والاحتياط امرأه ولا يكون مجرد العلامة كما اشتهر الآن من جماعة بل لابد من الادارة تحت الحمل ولذا سميت الحمل وقت
ان الفرق بين المسلمين ومتركبي الكفر بالعلم **والسادسة** ان من لم يدر بالفتاوى حكمه يكون كذا المبنية لك وما اشتهر تمام بعد فهمهم
ما ورد ان الملكة السعيدة اصحاب العلم امم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه ومن خلفه وارثهم عليهم السلام هكذا قال هكذا ايجاز يمكنه
اذ حمل شيئاً منها كان دارة تحت الحمل ما روى ذلك في خبرين بالحرب وانه ادبره اولاً ثم سئل كاهن كنعان في الان بان يحسب يكون على الحمل
ثم جدا ومما ذكرنا فلهذا لابد من كون الكفر بدار تحت الحمل شيئاً من عانة لا شيئاً من الخارج فتدبر **الاشارة** رداء في الاحكام
منع ليل في سورة فتن مع ان الله قد بيّن في سورة اللباس ومنه ايم كفي بالمخزي ان يلبس شيئاً يشبهه او يركب دابة تشبهه ومنه
الشئ خبرها في شراة النار الى عزة لك لكن ما ذكرنا لا لئلا المقام من استنادهما من الشبهة الوقتية وهجت محل ما ذكرنا في الكلام
ثم **الاشارة** هذا هو مشهور بعد استئذان ما ذهب من صاحب السيلة حوزة الصلوة في مقابلة الشكك الا في الحرب ومن حيلة
لا يجوز ان يصل وعليه ثياب ملوثة الا ان يكون في الحرب فلا يمتحن من حله فيجوز في الاضطرار وقال الشهيد بصفه ما ذكرناه ذكرنا ذلك
على بن الحسين بن بابويه وسماه من مشايخه في ذكره **والاشارة** في ذكره بعد نقل هذا الكلام من حيث قد روي عنه ان
قال لا يصل احدكم وهو حرز وهو كناية عن شد الطهارة في طهارة شديدة في ذكره في الحديث جعله ولا يلا على كراهة القيد
وهو بعيد لكونه لا يقتضي تسليم خبره بغيره في البياض في كراهة شد الطهارة في جميع من صفوا من ابن بكير
ابراهيم الاحمدي في المذهب رجل صلى وازاره محلاً قال لا ينبغي في ذلك رداء آخر من ميثاق ابن ابراهيم من لا يصل الى العمل بحلول الا اذا
ان لم يكن عليه ازار لكن رضاء الصحيح من زياد بن سودة عن الباقر لا بأس ان يصل احدكم في ثوب الواحد وازدات محمولة ان
معه حنيفة ورواه اخرى ايم من كراهة ان قال لا بأس في جوابه قال ان الناس يقولون ان الرجل اذا صلى وازاره محلوله يلبس
داخلة في القيس انما يصح بلباسه **والاشارة** الكراهة اشهر عندنا من غيرها فاقاب زنا شاذ من خلاف مع اصالة

ومن احسن من لبس ثيابا
كساه الله جيم القينة ثيابا

الاشارة

[illegible]

الآية المذكورة والاحبار المتعاقبون ومنعوا عنها فقلت في محبة رزاق لا صلوة الا الى القبلة الحديث والاعتناء بالدين لا والاسقوط الوهم
 الاضطراب لتلقيك لا ضرر ولا فساد في الصلاة في السجدة وعلى الدابة ومنعوا من الاحبار الحديث وكذا الاجابة خلف الامامية بعد ان سئل
 الناذل والشارح انهم انما عتقوا وجهه فيها كالزينة الاحمال الحرب من كان على ايها ترجعت بل علمت من تلحق مداهنة الاشرار من مضاعفة
 الركبتين مما لم يجرى وان كان في خفضه وهذا من شمس من بعض المتأخرين والحمد لمحقق من وجه الاستقبال فيها فجزى الله السعد حاصله والركب
 الماتجة اية محققا بقوله وقد علمت في محبة ما ينالوا فثم بعد ما علمت قد استغفار من القبل من الائمة من هذا الابه في هذا القول في
 البيان قاله في ذلك من قوله والضم لكن قبله ان هذه الآية نزلت في القائل في السجدة قال في هذا نقل هذا الآية وفي وجهه ان هذا
 النوازل خاصة في حال السجدة في الطريق نزلت في الطريق على الراس حيث لو حجت حال السجدة في الراس اية بعد ان نقل من الغيب في هذا
 الآية في هذه السجدة ولما كان هذا السلام من الله قاله قد علم في اخبار ابن ابي نازلة في هذا في السجدة ما اصابه وعلقت
 ابراهيم في غير هذا الحديث في بيان الغيب مع ان الطريق في نقل من الغيب من ان اية السجدة في الراس اية في هذا في هذا في هذا
 الصنيع الى اخبار الدالة على ان السجدة في الراس بالقبلة ٢ اذ في ذلك من قوله لا صلوة الا بطريق القبلة لا صلوة الا الى القبلة ولم يثبت
 الاشارة على ان الناذل بل نقله ثابت هو حال الركبتين في حال السجدة وان كانا في خفض مثل صبيحة حاد من حق من علم في العمل في حق
 الناذل في دابة في الامتداد قال لا بأس به من هذا خبر من ذكر من قوله ان لم يكن بهما كان يصل الى اية وهو يشهد لكن لا يثبت
 الا بغير محبة هل يثبت من صلاة الناذل في البعيد والادب فقال لهم حيث كان متوجها فقلت مستقبل القبلة اذا اردت
 التكبير قال لا يمكن تكبير حيث ما يكون متوجها فكل نقل في قوله لا غير ذلك من اخبار كثيرة مع ان العبادة في الرعية ولم يثبت صحة
 النوازل الى غير القبلة اختيارا ل حال الاستمرار بل انقول من الرسول والائمة والاصحابهم لا يثبت في الامتداد والاصحاب
 الا ببيان بهما مستقبل القبلة مثل الرعية ولم يثبت من رضى من رضى ولا غير من ذكر اتيانها الى القبلة من رضى من رضى ولا غير من رضى من رضى
 الشرع والوصف في الشرع في قوله العبادي في كل الصلوة من المكلفين مع انه لم يظهر من طريق الحديث بل في حديث كل الماتين
 القبلة لبيان ما يثبتون الى الامتداد عليه كما وردتهم في الامتداد على من مكنت فلا في الضميمة فتجدا ١٥ وهي الكعبة كما ذكره هو
 السهم بين المتأخرين وفاقا للرعية والابن الجني والابن الصلاح وابن ابي عمير من القضاة كما استفاد من الاخبار المتواترة ان القبلة
 الكعبة قبله منها ما سئل في استجاب الاغراب في استجابها منها ما سئل في استجابها منها ما سئل في استجابها منها ما سئل في استجابها
 الى غير ذلك من الاخبار حتى ان يظهر منها ان كون السجدة وهم قبله من جهة الكعبة بل ما روي في نظر الاقوال في رضى الله تعالى عنها
 اامة الائمة في التلقين واستقادات الاحياء مع ان الحق ادعى الاجماع على كون رضى القريب هو استقبال بين الكعبة والقبلة
 المنقول بوجه بل انهم في هذا حقا فان من خرج من المسجد اذ اراد بين الكعبة من ابناء من قبل رضى من ذلك لا يصل
 اليها بل يجعلها في البيت او الشا ل يصل الى المسجد منها اخر من مسجد مع فقيهه بان لا يصل الى الكعبة فالله اعلم لا يتايل احد من
 المسلمين في فساد من الصلاة يعني ان البقير وكل ذلك بالنسبة الى من صلى خارجهم مع فقيهه بان لا يتقبل المسجد الكعبة بل
 الى جهة اخرى بل انكفا في المحرم يكون الكعبة هي القبلة فضلا عن محرمين فكيف يرضون بالصلاة المذكورة وما اظهر ان الضم
 اية يرضى لجهة الصلاة كما تعرف من ان هذا كيف يصنع بالاية الواضحة الدلالة والاحبار المتواترة في كون الكعبة هي القبلة جديت
 المقدس وانما قبله من محرم الا ان اثنان السجدة في الدلالة ان جهتها قبله البعيدة فلو لم شرط في النظر الى جهة
 الناصية في الضميمة وان كان واجبا الى المسجد الا ان الله سبحانه الكعبة لانه ليس قبله كما عرفت بل يصدق قبله من جهة الكعبة في ذلك
 الاخبار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الكعبة بعد نزول الآية المذكورة في قوله من بيت كعبين وفي قوله من بيت كعبين

مطابق مع واقع

للمعبرين الصفة ان شئت من كان يضل هو لا يضل الى بيت المقدس الى ان قال فحق جعل الى الكعبة وراية المبعوثين لاهلها ان يني
 عبد الاسفل تدصلوا ركضين الى بيت المقدس فيقبل لهم بيكم من الى الكعبة الى ان قال جعل الركضين ايا قسيتين الى الكعبة الى ان قال
 وقيل ان القائل الختان و سلا و ابن ابراهيم و ابن حمزة و المحقق في بيع مكة الصلح باقية ذلك بل لانه في كونه الى الاكثر في الحج
 ابلغ من ذلك باجماع القوم و راية الحج من حلقه و جاز من الصفة ان الله جعل الكعبة قبله لاهل الحجر و جعل المسجد قبله لاهل
 الحجر و جعل الحجر قبله لاهل الدنيا و شكك في احوالهم و شكك في احوالهم في العلة فلهذا بان الكعبة لا تكون في الجهات كلها مع
 ان لكل وجه من جهات الحرم فانه طويل يمكن ان يكون طولها من جهتها الى جهتها و لا بد من الطول في بعض الجهات و لا بد من
 ارادة ما يخرج من المسجد كما حال ارادة الكعبة من وضع الاجاميين المتقولين مع احوال ائمة في الاخبار الاولين لموافقة الصفة
 في كون الكعبة قبله في الاخبار الاولين متواترة الى ان صار كون الكعبة قبله داخل في الحقيقة لاهل الامان معباني
 تلقين الامارات و التضرع و غير مسجد و ارادة المسجد انه على هذا يتعين كون القبلة عند هم شطركم و وجهه لا هو
 خلاف ما يظهر من كلامهم مع ذلك ربما ترجح الى ترجيح الشيخ فيرفع النزاع فتم مع ان استعمال لفظ الحجر في كل شرط بان يكون كل
 ينوي بانفسه مثل القبلة الانسان مع انك ستعرف في استجابا ليقاسكون الحرم قبله من جهة الكعبة لا المسجد بل كونه
 قبله اتم من جهة الكعبة فضلا من الحرم مع انه غير لازم فوجه المسجد الى الكعبة بل يتبعه ظاهره كونه من جهة احدى جهتي الحرم
 الكعبة للمعبد اجمالا لا يمكنه النظر بالكعبة و مناسبة المقام لذلك هو اوسع ذكر المسجد ان اعتبرنا جهة المسجد جهة الحرم
 فينبغي ان يكون بعيدا بالنسبة الى جهة من المكلفين و ابقنا رادوا ما وجهه الشهيد كما ستعرف فلا نزاع اتم غير ان اياه في عبارات
 هؤلاء و اذا رادوا ظاهرها فانهم فيه ان خلاف الاجماع و ادلة اليقينية فان اهل المدينة و اطرافها باجمعهم من اهل مكة
 و الصحابة و غيرهم كما فاضلوه بجلا من و اصدوا مكة بجعل التطيب بين المكثفين على النهج اسهل و ان كل اربعة فاسخ منهم
 يصلون الى قبله غير الاطراف فكيف يصير قبله جميعهم صحيحة مع كونهم متوجهين الى غير الحرم و من توجه الى الحرم اجمالا لا يصلح
 معظمتهم بكونهم باعيانهم توجهوا الى الحرم بكونهم اجمالا بالنسبة الى اهل الكوفة و البصرة بل غيرهما اجمالا لانها في كون الدعا في
 التلوات بالنسبة الى الحرم فيكونان قلت لعلمهم فيكون من الحرم جهة بل لا يحصى لهم من ذلك لما ذكره هذا و باقوا من
 فمروا بعد ان يصلي تيبا الحرم الفصل بطور مقارب له الى جهة المباشرة بجهة المسجد الكعبة قلت على هذا ما و النزاع
 مع من اذلة العبارة فان الشهيد عليها استدله هؤلاء من الاخبار على ان المراد من المسجد الحرم جهتها و انما ذكرها على سبيل التوضيح
 الا انها المكلفين اجمالا و السعة اجمالا فان قلت لعلمهم من الحرم جهة و كذا المسجد بكون جهة المسجد بكونها خارجا
 بجهة الحرم فيكون ثمة النزاع ان المقام ليس لها يجوز ان يصلي الى غير الكعبة بل يصلي الكعبة على يمينه او يساره و يصل الى
 على سبيل القطع بكون صلوة صحيحه قلت فيلزم من هذا ان شغل الله اليقين فيصير فيصير في البراءة اليقينية و مجرد
 احتمال ارادة الحرم من المسجد و ورود الاخبار الضعيفة الظاهرة في ذلك كيف يجب اليقين مع كون احتمال ارادة الكعبة
 منها اقوى ضرورة اعتبارهم النصوص متواترة بل الاصل بقاء المسجد على معناه الحقيقي على تقدير فساده الا احتمال لا يجعل
 الظن بالبراءة فضلا من اليقين فضلا من موجهية الاحتمال لو لم تدعى القطع بفساده والله يعلم من معناه انزل
 فيكون من نزل على الى الجانب لغيره الذي كما ان الاول اجمالا فيضرب في الدين و ادعى عليها الاجماع اجمالا وفي النقص من الصفة
 اساس البيت من الاصل سابقه الفظ الى الاصل السابقة عليها و كان لو زال البنية البنية بالله من يصلي اليها
 كما هو ظاهر لانه هو دليل على كل ادم في قوله في سورة ابراهيم من الصفة انه سئل من رجل قال اجعلني

فوق البيت من العصر هذا يعني والكعبة حتى قال نعم انها قبله من موضعها الى اسنان السماء العجوة ابن سكان من خالدين ابا اسعيل انما
العلم الرجل يصلح ابا قبيل مستقبل القبلة قال لا بأس والوثقة المذكورة بعينها صديقه وكعب الكعبة قبله الخارج من المسجد والاضلاع
المشهور بهم صرح بان المصلح بكنهه عليه مشاهد الكعبة لحدوثه على البقيع ولو نصب محرابا او علاة بعد المشاهدة فيقول عليه بعد جأ
كما ان كل من يقضي جازله العمل بقية ولو عرشته الشك وجب عليه تحصيل البقيع لان الظن انها يعتبر ويخرج بعد العجز عن البقيع فلو ان
موضع تكن من تحصيل البقيع يصعدوا الجبل يجب عليه الا ان يلزم منه الخروج النفي فلو صلى هذا هو المشهور بغيره بل ان على وجب
القيام بداره على وجب الركوع وداره على وجب السجود وداره على وجب القعود ومن اخلافه يستلحق على ظهره ويصلح على البيت
ومن الصديق انهم مثل ذلكنا من ابن ابراهيم هذا ان لم يكن من النزول والاضلاع النزول واجتنب في الخلاف باجماع الفقيه كما رواه من
السلم من الرضا قال في الدنيا تلك الصلوة وهو فوق الكعبة فقال ان قام لم يكن له قبله يستلحقه قفاً ويقع عليه والسجود على من لا
يقضي في اواخر كتاب الحج من احاديث الحديث من علي بن سنان من حديث عبد الله بن مهران قال لمايت يونس بن عيسى ابا الحسن عن الربيع
ان احضره الصلوة الغرضية وهو في الكعبة ولم يكن الخروج من الكعبة استلحقه قفاً وعلى اياه وكما هو قول الله تعالى انما اول ما وعظكم
نعم وجه الله ثم نبيه وما الكلام في مثل المقام . للجمع هو حقيقة صخرة من حجار راند مثل الصخرة من الحجر من البيت هو اربعة اشهر من البيت
قال ولا تلاته ظفر ولكن اسجد من اية به ينكره ان يو طاء الحجر عليه وفيه قبر الانبياء وفي الوقت كالصوم من زيارته من الله قال من
من الحجر عليه في البيت قال لا ولا تلاته ظفر في الوقت كالصوم من يونس بن يعقوب انه قال الصخرة كت اسنود الحجر فقال له رجل لا يصلح
في هذا الموضع فان في الحجر من البيت فقال كذب صلي حيث شئت فكن في النخيل المنقوش من ظاهر كلام الاصحاب ان الحجر من الكعبة دستقا
من النصوص العجوة خلاف ذلك الا ان قال من الكعبة قد بدل النقل انه كان هناك من ابراهيم واسعيل الى ان بقت قرابت الكعبة
فاحسنهم الآلات فاضد ما عمنه وكل كان له عهد النبوة ونقل منه الاهتمام باذنه وبذلك اصبح ابن ابي بصير اخطأ فيناهم اضرجه
الاجماع ورواه الا ان انتهى القول انهم من احاد الطوائف وكونه بالبيت وانه طاف بطول البيت مثل جبراب سلم قال منتهى حديث
بالبيت الذي من خرج منه يمكن طافا بالبيت قال كان الناس على عهد رسول الله طافوا بالبيت وحمام وام ثم البصر تطعن من
المقام والبيت فكان احاديث موضع المقام اليوم من جازره فليس بطائف واحد قبل اليوم واحد فله ما بين المقام والبيت من زواجر
كلها من طاف فباعد من ترجمه اكثر من غيره ذلك كان طافا بغير البيت بمنزلة من طاف بالمسجد لانه طاف في غير طوافه الا ان
ذلك من الاخبار فنفينا هذه الدلائل والاحبار متواترة في كون الطواف بالبيت وضارة البيت وطاف البيت وامثال ذلك ما يثبت على ذلك
ومبارات الاصحاب متظافرة فيه فلا حظ وكيف كان بكل الحكم بالمدخل فله بل انهم عدم تحقق احكام القبلة واداب داخل البيت
واحكامه فيه نعم جدا يعرف صحتها قد ثبت ان القبلة بين الكعبة للممكن من العلم او الظن باوجهتها للمجيد الغير المتكسر لقوله
شطره والطر هو البيت وبهتة وهذا مع اعقاب رمي وتاييده العرف جهتها يكنى لله الصلوة ويكون داخلها يجب استقباله في الصلوة
ومنها وهي خلفه بالنسبة الى الاطراف من البلدان والقرب والواضع في حصل البقيع بالجهة المذكورة كما هو حال القريين المكة ومكة
تقدمه اليها وقربه وتخطه بها من القريين وقارب القريين في تفاوت المقاربة بحسب تفاوت مراتب المارسة والتفطن والتدقيق
اتباعه لعله وان لم يحصل العلم يجب في التحري واحدا هو امره ان يكون جهة وجه قبله لما روي عنهم في تحري القري ابدال الميعلم ابن حجر القبلة
فالاصل هو العلم باوجهه فيتحقق وبعبارة العلم بالاقرب في النظر كونه قبله اي جهتها واسباب الظن والقري اية غير متصفة بل هي دون ذلك الا ان
الاقرب والاقرب هو المتبع وهذا كما انه مدلول ما روي من ان تطلقا عدة في موضعها الاحكام في الموضع الذي يجب التحفة في السجدة
والمقام من قطع الموضع من هذه الدليل ان الصلوة الغرضية وغيرها من منتهى من الذي لا يحصل لهم البقيع بالقبلة والجهة وكيفية



كان بعدم تحريم سكانهم في تلك الموضع وتوطئهم فيها والقطع كان بان وجوب الاستقبال ليهافه معصية منهم البتة كغيرهم واليقين كان بان صلاحهم
 ونحوها ليست بخالية عن مزايا القبلية وجوب المواجبة وبعد سد باب العلم بتعيين العمل والاجتهاد في القول والالتزام تكليف الاطلاق ومثل
 وبطلان بغيره عند الشبهة والعزلة بل الاشاعة معارض جلة ما يراعى في معرفة الجهة علم الهيئة وقولها كما ذكره مما نأخذ من اليقين بها
 بالهيئة الماخية بالهيئة الكثيرة العلماء والعارفين بحال هذا العلم وحصول الحق باصبع بالهيئة الماخية فليعلم ما عرفت وما بالهيئة الماخية
 التقليدي في عينه لا يلقى الخائب والاطمئنان الا في موضع ما يتجلى في الفطارة والادراك بل بما قرئت لبعضهم اليقين وكيف كان يكون مقتضى
 على ما يراعى في الحق لتقدمها عليها عند انقضائها كما عرفت وهم متقدمون للفتنة وما ذكرناه من ذلك ومنه ان استفاد من الادلة الاكثية
 بالوجه لا يبعد فانه جهة المسجد كقولهم قولوا وجوهكم شطره وقولهم ما بين كسوف تكسوف نبتة وضع على وجهه فمقتضى ذلك من مقتضى الاجزاء
 ما زاد على ذلك شدة الحاجة الى معرفة العلقات لربكاته ووجهها لاجل العلم بالهيئة مستبعد جدا لانه دقيق كثيرا لاعتقاد التكليف ^{فان} لانه
 بعيد من قوانين الشرع وتقليد اهل غير جاز لان لا يعلم اسلامهم فضلا عن عدالتهم وبما يجوز التكليف لا يعلم انفاقه ضرورة انه لا يجوز
 الاعتقاد بغير موقوفة على الحق من جهة العبادة ولذا اجمع هو كغيره في قول القوي في كونه في الصفة وقول اهل الفقه في القيمة والارث في
 مثل قول الطبيب في زهر الرضوخ الفصل الصوم ونحوها من هذه الاغنياء لك ما لا يحصى كثر مع ان اهل الفقه كفار بالكفر الاية وكذا في
 بالهيئة الاشكال من العارفين بالحق والصدق والطب وغيره لك بل ما كان في بالكفر الايدي وعرفته القائم ان القوي في ما يري في حق
 نصرا واعتبارا في الاصح هو وما عرفت هو ان التعويل على القول كما في الواحد في معرفة القبلة تكون بخاصة القوي في ما يري في ما اذا قيل هذا
 لوتيسر علم الهيئة او تقليدا اصل ان تقليد الفقهاء فيه عرفت ان مقتضى العقل والنقل كون كفاية القوي في صورة لم يعلم اين وجه القبلة في مقتضى
 القاعدة كون العمل بالحق بعد العزم من العلم لانه اذا اراد من المكلف استقبال جهته لوجهه ليس عنده الا ما هو جاز واقعا ولا بد من استقبال
 ما يقرب وبعد الجواب يكون في جهة والقائمة حلقة مثلا ومثلا مثلا من الفقهاء مع ان المعروف من الفقهاء ان هذا الوجه من العمل
 يعمل بالحق لانهم قالوا بعد فقد الحق يعمل في الاربع جهات كما قالوا بعد فقد العلم يعمل بالحق وفي ان الاصل بعد العزم من الحق فكل الشايع ان
 ظاهر العقل ذلك وهو الموافق لقاعدتهم والتمس قولهم في جزي القوي ان لم يعلم وان كان مجرد هذا علم كائنا لاجزاء وان تيسر تحصيل العلم
 من دون حرج اتم الا ان الاطلاق ينصرف الى الارادة ان بقية والصورة المذكورة من الارادة النادرة ولذا في مقام تيسر الحق الاقوى لا يكون الا
 مثل الاعتناء بما كان قاصدا مع تيسر السبلين المؤمنين الثقات اياه في الكثيرين وانشاء ولذا اصبح هو كغيره بان من اجتهد فاجزه غيره فليعلم
 اجتهدا وحل في قوله اذا كان اقره الكثيرين منه لتعيين التعويل على الاقوى في قوله لا يجزى لم يوجد دليل تمام كماله كفاية العمل بالحق مع تيسر العلم
 من دون حرج اتم وراى وبعثت نسبة ذلك الدليل فانما يتم عند الاجتهاد لا العمل بل العمل لا يتأتى الاكتفاء بالحق مع العزم من اليقين لا
 بلا حجة ما اشترطها الله من المتكاملات الصغرى اذا انقضت بها وبكونها صغرية ان يبين في الاقلية واما استدلاله بقوله قولوا وجوهكم شطره فليعلم
 ان ظاهر العلم بالشر لا يقتضي كاعتزيت وبعد العلم لا تا ملأه مزايا الامارات المتفاوتة ليست الا لتفصيل ذلك العلم او الحق لجوارهم بل
 احد طريق الحق هو فيها بل في كفايتها من الطنق لا بد من اعتبار ما حتم على الحق من دون حصول الحق اية كيف يحصل على الجهة مع انها اقوى
 الطنق من اكل الاشياء ونحوها من مزايا الاقوى بالامري والاقوى ملاقي كما هو عند كيف يتبدل بالاية على وجهه من مزايا التعويل على العلم
 ولا صغرية لا تخطئ بل كيف يمكن الاستدلال بها كفاية او في مقتضى تيسر العلم واولئك كلون وكذا استدلال بالاجزاء يجب ان لا يسهل كيف ان
 يقع احدى خلف فناء بل بما يصير كطرف الوضع متبدل للقبلة بالبدلية فلا بد من معرفة الخائب بالخطاب كذا ذكره في هذا من اجل الجدة
 في عينك مع ان المجزى غير صحيح مع انه قد يمنع من الاجتهاد في القبلة وانه يصح لا يجمع في معرفة ذلك استدلالا بما بين كسوف
 وكسوف او كثيرا ما يليها وبرا القبلة مع ان النسخة الى هذا القول خلاف الاجماع واعتبار بل خلاف مقتضى من اللوح كما لا يخفى نعم ذلك كله

فليعلم

قبل التامس والمحامل كما تعرف على ان لفظ الشدة معناه ضيق في اللفظ لا يرجع فيه الى اللفظ وهو كما لا يخفى من الخطا يتفق
وعرف طريقة استدلال الفقهاء وان فرق بينه وبين الرجوع الى ملاقات العينة لعرفة الشدة بان الاحكام اخلاصا كثيرا معونة الجهة بالعلم
واحد منها ان الخلل مع ان الصل انفقوا على ان فرض البعيدة بالاعلان المفقودة والتوجه الى الميت الذي عينته تلك الاعلان تاذن معونة الجهة
بتلك الاعلان اوله انما هي تعرف من قبله باستعمال القوانين العينية ثم اعلم ان طريق استعلام الجهة القبلية من الدائرة العينية بعد ذلك
الارض وتبينها لافرة واستخراج الخطتين القاسيتين لها انما ان يقسم كل ربع تعيين تقاسمية لاهل اليمن والاهل
الاصحاب قبله اليمن في مقابلة قبله الشام والاشهاد على ان مدون واولاها يناسبون قبله الشمال اي كما ذكر
الجهة والاضاعا وناسبا في مقابلة قبله الشام والاشهاد والعيون اي عند ظهورها وارادوا بحسب نجم معونة طريق الجهة بتلك الاشياء
ويجدها الجهة الشمالية الفصل الثاني في تعيين من ليسار معناه ان يتوجه من سطحا ويستقبل ويكون الاشياء مقابلة مقادير اليمن
والعيون مقابلة مقادير اليسار لاهل السنة او السند المصد ممكنان وسعنا في غاية السعة فكيف ينبغي لها ما ذكره ولم يذكر
في المعرف من كتب اصحابنا فالأول ما مات طوط البلد وعرضه وجعل القبلة على ما اقتضاه ان العلم طوط وعرضه وان لم يعلم
ولم يذكر في مظان فيجري يحصل من ملها ما ذكره طوط وعرضه وما سنده او غيره لك وجعل مجدي على هذا الايمن ان لا يخفى ان قوم
وفند او على هذا يصير القبلة ما بين مغرب الشمال على شمال الاشمال او يدعى قبله صنعا واولاها من اليمن وهي في مقابلة اهل الشام
على ما عرفت فكيف تناسب ان يكون قبله اهل الشام مشرق ضلوا ان يكون قبله اهل العراق التي هي بين مشرق ومغرب واهل الشام
قبلهم مغرب الاستدال يحصلون الجدي على بينهم ومغرب على بلادهم ومشرق ظلمهم ما بين الكنتين واهل العراق ان كانوا من اطراف كثيرة
ليسوا من اهل المشرق قطعا ولا يكتفون ملها علامات اهل المشرق جونا فاذ انما من الاجمير عليهم استقبال المغرب الاستدال فكيف يستقبلون
ما بين مغرب الشمال وبينهم وبينهم الى ان يدركون قوسهم الى ان يدركون قوسهم الى ان يدركون قوسهم الى ان يدركون قوسهم الى ان يدركون قوسهم
تحتاج في قبلهم الى زيادة اعراض الطرف مغرب فكلهم صريح في كون قبلهم ما بين مشرق ومغرب وشمال يهوان يكون اهل الشمال
ملهم ان اول اهل العراق قبلهم نقطة المغرب فيجلبون المشرق فكلهم على اليسار واليمن والشمال عند الزوال في طرفها على اليمن ما بين
الافق والقرية الساج من كل شهر عند غروب الشمس بين خمسين وكذا الليلة احدى وعشرين عند طلوع الفجر اما واسطى العراق الذين هم اهل
الاول من الاداء فيعلمهم ان يحصلوا الجدي خلف كنفهم واما الاساطيف فكلهم ما بين الكنتين ومغرب ولها اطراف المشرق كجبر من اولها خلف
المنكب اليمن وجعل الشولة وهي بجانب صغيران مضيان في شهور من مغرب حال في دولها لاجل العيب بين العيينين والسر الطائر عند طلوع
بين الكنتين فان ما ذكر قبلهم الى ان يقرب قبله اهل المشرق فان اول اهل العراق كبرية عبادان وهي شهور من العراق طولا واولاها ضيقهم
ما بين خلف المنكب وقبله اهل المشرق الى ان كان الجدي على اليمن فتعلمهم يحصلون المنكب على هذا ليس ملهم بل لا بد من تأويله بان
المنكب اهل البصرة وعرة عبادان واولاها لان ما ذكرناه هو المعافق للقواعد يقينا سيما علم السنة وهم صرحوا بان ذلك مقتضى قلن العينة
المستفاد منها فراجع ولا فرق في انهم القامرون او غيرهم بل في جعل قبله العراق قبله اليمن التي هي ضد الطريق وما بين تلك القامرون
بما لا يشاء ان بر جبريل التي المعرفة المشهورة مع ما فيها من التداخ والتخالف الشديد وذكره خال في بيان واورده عليه ايرادا راجحة
الا ان في تأويله وجه بنو حنينا هو ان بعض اهل القبلة ان سجد افرة ما ذكر الفقهاء فلم يبق لما ذكر من الاعلان تاذن مضافا
ما فيه من التداخ ولم تذكر تلك الاعلان والارادة ان لا يكون ذلك من القطر بل ان كثيرا من اية مع غيره فاذن عند هذا والعامة كلف
فوقه بل ان سأل او وجد في كلام التاخرين ذكر الوضع على هذا ثم اعلم ان الجدي هو نجم المشهور معروف بذكره مصفرا مع انه يكون مصفرا
عن البرج يدور حول القطب كشاه وينقل من مكانه شرقا وغربا ولنا في هذا مشهد كشاه لم يكن ملاحظة الا ان تارة ان تارة بان يكون الجهة كشاه

والفرق ان الى الارض اذ غاية انخاضه عكس الارض فجعل العبرة بالبحر الخفي الذي هو في وسط الارض التي هي صورة السهك ^{من} لا يحد بحد الاضيق
وسمي قطبا لكونه اقرب الى القطب فلذا لا حول الا حركه لطيفه فيكون ملائمة وانما كالمجيب حال استقامته وتقلد ذلك من الحقوقه والشهد به
كتب الصلوة لكن المصدق المقدس الارديس يعل من بعض الماهرين في فن الهيئة ان ذلك خطأ بل الجدي اقرب الى القطب منه وان ليس المجيب على استقامته
على القطب وانما رآه اعتبره ذلك فوجد ان المجيب اقرب منه ستمائة سنة فاختار من هذه العاين لما عرفت من جهة الشك وسنة ولذا انتم المشهور بما عرفت
انهم انتم المجيبون بالقرآن بكل واحد ما ذكره من العلامات من دون تفصيل وتبيين لكل كلمة الى بعض معين كما فعل بعض المفسرين في موافقة ابن مسلم ^{ما}
ان شدة من القبلة قال ضيع المجيب في تلك وجهه ومخاطب كان ساكنة في الكوفة لكن لم يظهر كون شوال من حاله في الكوفة بل ربما يقرب من ذلك
كما ان يعتقدون على قبلة مسجد الكوفة بنهرها من المساجد معروفه في زمان امير المؤمنين ^ع وعلى اطلاله شواها من طريقتين وطريقه الحسينية ^ع ومما
ويجانب شوال من حاله في الشرف بها سفر مدينة فكذلك وحلوه كون القبلة مع نقطة الجنوب وانما او تقريبا لما عرفت من جهة عنان القبلة
لكن الظاهر من عدم استقصاء في مقام شوال كون اسفار الكوفة كلها كما ذكرها ما نقلنا من القصة من لا يصح في مرده في التفسير مثل من ^{ان}
في الشرف والاعتدال الى الكعبة فامر بجعل المجيب على بينة وان اذا كانت في طريق الحج يجعل بين كتيبه من اجل يحتاج الى التفسير لما نقل من بعض الفضلاء
من ان قبلة مسجد الكوفة زنا عدا ما ذكره الشهيد ^ع وموافقه فيه فانه في ان ما ذكرها من جهة اية ليس في الضيق في حركة المجيب ^{انما}
نابذة ما يجد خطا في جنوب لا يصل في شرف بل انخفض كثيرا ما نقلت في ^{ان} لاهل المشرق كرات ^{ان} ليس من جهة من المشرق صوابه كصالح عليه السلام
او على بلد واقع في شرف الارض بالنسبة الى بلد اهل المشرق بالاضافة اليه وانما اهل المشرق على الاطلاق فهم الذين يكونون في مقابل اهل ^ع
مثل اهل الجوريم واليهان والهمز واراها وماناسهم مثل اهل بناهم ^ع ونحوهم قبلتهم مغربا لاعتدال الاشنة يصنعون الجدي على انك
الامين كما اشتهر في ذلك ناسا من اهل العراق كاهل الشام ليقولوا اهل المشرق كما انهم ليقولوا اهل المغرب ان اهل اليمن اية ^ع في ذلك
والشام في مقابل اليمن كما عرفت ولا اهل العراق قبلتهم نقطة الجنوب وقبلة اهلهم ذلك وقبلة السابقين قبة اليباع حسب طرقت عند جماعة
من المتأخرين وكيف كان لا ينبغي جعل العراق اهل المشرق وما بعد النهر جعل المشرق والمغرب على اليمن وايسر في شمس من ان ذلك كان
الامين والارضية الساج عند المغرب شمس بين كاهنين وليدة اهل المشرق عند طلوعها راحة في منطوق الجولان القوي في حوله الفلك
ابتداء الشهر الى انتهاء مدة واحدة فان كان الشهر ثلثين يوما فكل سنة ليل باليا مائة اثنى عشر سنة فيكون يقع الازنة في ابتداء بيلها من
المغربين ما كان قمتها ومقاساتها الى انقضاء يوم ونصف تقريبا فيحقق حوزها من شعاعها ويجوز بحيث يرمي في الليلة السابقة يكون
محاذيا للمغرب وقس على ذلك ليلة احدى وعشرين فان لم الى ان يصيرت الشمس سبعة ليال باليا مائة اثنى عشر سنة كما ان ليلة المقابلة اية
بهذا القياس فانها وان كانت الاربع عشرة بالنسبة الى رتبة الايام بالنسبة الى المخرج من المقارنة خمسة وعشرين بيليا بيلها مثل هذه الليلة
احد وعشرين بيليا محاذيا للمغرب جدا ان يضيئ اثنى عشر ساعة من اياما ليل تقريبا هذا هو الصبط الرابع في التقريب في اعتبار مدة طلوع الجدي
بالنسبة الى اهل المشرق الا انهم اذا ذكره ان تقريبا لان الشهر يدور فيكون ناقصا فينقص اربع وعشرين ساعة من مجموع مدة شهرها ويجعلها
ان يعتبروا كثيرا من كون القليلة احدى وعشرين محاذيا للمغرب بالنسبة الى طلوع الشمس تقريبا فتم جدا ^ع ومعلوم ان ذلك لا ينبغي
في ذلك وقت هو موجب محض باجماع الغزاة في قسرية راية المفضلين وراى مثل الصلة من القربى لاهلها ذات اليسار من القبلة ومن كسب
فيه فقال ان الجولان انقلب من جهة وضعه جعل ارضه الحرم من حيث يلحقه المشرق في الجور في بين الكعبة اربعة ايام الى ^ع
ثم اية ايام اثنى عشر بيل فاذ العرف الانسان ذات اليدين خرج من حوز القبلة فقله ارضه الحرم واذ العرف ذات اليسار في كل خط
منه راء في الفقه وهذا الحل اية دراهم في شمس اية ومعرفة بيل عهده فيل الحقة لم يدر ارجل يخرج الى اليسار في لان الكعبة شمس حوز
اربعة منها على يمينك واثنان منها على يسارك في اهل ذلك يقع القربى ذات اليسار وذاها في ذلك في شمس اية فظهر ان الجديين المشرق ^ع

كلهم متفقون على العمل بمضمون الروايات المذكورة فيحصل قوة ثلثة لها ذكرنا وجهها مرارا بل المتفق من العقيديات هذا ككثير من روايات مضمون
من الصحاح والنج عند الصدوق في شيخنا مضافا الى مضمون الاصحاح وثبتت شهرتها عظيمة وعلم طينتها في زمانهم حتى ان الحق الملقن المصنف
المعروف بالدين في عندنا حضر مجلسه في التحقيق في هذه المسئلة فانه بان الاخرات الى القبلة او من القبلة بمعنى ان كانت القبلة في احد جان
كان من القبلة فحرام فاجاب الحق في الحال ان من القبلة الى القبلة ثم كتب رسالة في ذلك وعندها اليه فاستحسنها فحصل الجواب انما استظهاره
المصنف بعد ما راى الصلايات المعلة لها بسحب ان يتبين سرها فينبغي شبهة قبليل بناء القبلة لا يخرج من حد القبلة في مكانة في الصلوة بخلاف
لم يثبت ان القبلة من بين الكعبة قليل ومن يسهلها كثير بسبب مضمون الروايات فيخرج من الروايات ظاهرة في كون ذلك من جهة
الاستظهار للناس للاستحباب لا الوجوب بما بعد اعرفت من القطع بكون القبلة هي الجهة وهي ما سئل عنه ليست باليقين للتوهم وفي الترجمة ان
هذا الحكم يوجب كون القبلة هي الجهة كما صرح به المصنف انتهى في الروايات المذكورة مثل كلام الاصحاح في هذه المسئلة فيكون القبلة في
يكون التماسه مطلوباً فلو كان القبلة هو الوجه لم يكن بين احرازه مخالفة في كونها قبلة فانه القبلة التي يكون التماسه مطلوباً بها وان
يكون مستحباً والبناء على كون القبلة الاستحباب فاستظهاره انما يجب الاخرات عما توهم العامة كون قبلة وانهم خاطئون جزاً وانه نسبة
ذلك قبلة تبعاً للعامة فخطيب غاصد في الفقه ما دل عليه ويطلب بل مخالفة لظاهر كلام كل الفقهاء اية مضافاً الى مخالفة للاولاد البغية في
القبلة في الامم المجيدة وكون بين الكعبة قبلة للتقريب على حسب ما توهمت وبأجل الروايات واضحة في كون القبلة في الحقيقة هي الكعبة
وان من الروايات التي لا يجل الاستظهار والاستحباب ليس الا من حيث كونه الوجه متواتر من الكعبة والوجه المنسوب في هذا قوله في التفسير فيها
فناصب ذلك مراداً في الجهة التي يصفى من اهل العراق من المجيد من الكعبة فيقول ان يكون الكعبة غير ذلك او يكون املا بغيره فيكون
فكيف كان العمل في مراداً في الجهة جزاً وانه عند التماسه لا يخرج المصنف من استظهاره جهة قطعا بل يجب واصلها في الاشياء ثم لو كان قبل ذلك
يقبل كونه متبائلا للكعبة او قبل فلا مانع من الحكم باستحبابه بعد عدم الخرج من جهة اية وراسا بقول القطع والجزم فاذا احتل الخرج من
الجهة يكون حراما جزاً لان شغل الفقه يوجب في اية البغية بلا شبهة واشياء الاول في مضمون في محل بل الاخرات بالغير التي ذكرنا
وهي انما لا تأمل في رجاءه واستحبابه فانه في ذلك احوط اية من جها من خلاف من يقتضي في الاجماع القول باحتمال كون ما مرده
الروايات استظهارا في جهة شهادان كما في صلات الله ولا يزيدها استحباب وقع في جهة والظاهر في هذا فافق الجواب وهو هو
تحت شبهة يبرهنه واما بغيره في جهة فانه في اخرات بناء على الظاهر من نطق الجواب الى المشركين فانه من القول في جهة فافق الجواب وهو هو
في الخرج في مراداً في موضع البيت الذي فيه مكانة فيه وانها كانت في موضعين مثل طيبة والظاهر في ان مثل هذين في قوله ان كان بل يتطرق
بعد العلم في وجه ظاهر من جهة الكعبة او الفقه اية لان المخرج في توجيه القبلة الى جهة واحدة لا الفاسقة العباد بالدمعة وان قلنا بان
جميع الشرف في وجه قبلة مع ما سئل من بطلان ذلك بانه ما ذكرنا حال مسجد الكوفة اية وجهها الاجتهاد في ذلك فله شرح ذلك في
نصنا انما ان قوله في جهة الوجه في الوجه لان الاجزاء في جهة اول الواجب في توجيه سائمة من شغل من الصلوة بالليل والليل اذا لم
ولا قوله في جهة الوجه في جهة القبلة حدك في موضع اية في ذلك في موضع اية يصيرون الفقه من قول الله عز وجل فانتم
للدين صنفنا امر ان يقيم وجه القبلة ليعرفه عبادة في من الاوثان خالصا فلهذا الاستدانة من قول الله عز وجل في وجهكم عند
مسجد قال في القبلة اية في رواية الجيلة في قوله النبي اوجهكم عند كل مسجد قال ما وجدته فامروا ان يقيموا وجههم عند
الوجه الحرام ووجهه في ذلك من الاجزاء متعده في الموضع والاجزاء التي عرفت في النصوص والاجزاء التي عرفت في الروايات انما في
الحاجة الى الحجة في جهة في المقام ومن كثر ان القاصد في معرفة القبلة لا يجهز الاجزاء عند علماء قائم العلم في هذا ان قال فان غلبت
ظنة جهة الاثرات في جهة باجمع الصلوة في جهة فانه في جهة القبلة لا اثرات في جهة وهو خاف اصل العلم في جهة

تأمل

عن بطلان هذه الفاعلة مستلزم لا ينافي مع كونه ان جاز ان يعزل عن قبحه السلبين اجابى وقد المذكور بعدا فلا بد من
 وفية الاصحاب ان الجلال كلامهم يقتضيه علم الفرق في ذلك بين ما وجد العلم والحق بالجهة ولا بين ان يكون محصل فكيف من معرفة البطلان
 بايجاد العلم بالحق او بغيره لا بد من قبحه فان جعلنا عمل على الامارات الحقيقة للعلم عدم جواز ان يعزل عنها الحق من العلم الا
 اذا امارات اليقين ممكن لان الاستقبال في اليقين ممكن فخطا اعتبار الكون انتهى وقد اوردنا هذه الاعتراف باذكاره بيان ذلك
 المأهولة من ان الحق من العلم لا يجوز ان يعل بالحق فكيف انما الإتيان بالجهة مع ما عرفت من حصول العلم بالجهة عند هذا حاله فلو كان
 كما من راد في معرفة وتفضل مع انهاء المقام بالا لعدم جواز الاضمار في جهة لا قال به ولا بالعلم به من ان خطه فيها مع استلزام الحق
 فتبين وان لا يبعد الا انها وانما الكثرة في ذلك لا تمنع من جواز ان يعل بالحق والحق في الحقيقة في البطلان البطلان
 عن محراب الحقيقة وعينه من موجبات العلم عند هذا حاله لا من فقهها شأنا وفقهها العادة في التعويل على الحقيقة وكون البناء عليه بطلان فلو كان
 على ما هو المشهور من كمال اعتداله وهو علم انما فاقا في علم الحقيقة علمهم للشيء وانما في علمها واقع فلو كان العلم من كماله
 به جيدا فلا يمنع من الاجتهاد فكيف لا يبعد شفاة فلا ان يكون مأهولة اشعارها بطلان العلم بها وكيف علم بكون الاجتهاد بخلافها
 انما هو اذا حصل العلم بالاشناع المذكور انما في كون الحقيقة من العلم بها جازا فكيف مع اعتراف بكون الحقيقة مشروطة العلم بها او على البطلان
 واستلزام السلبين بغير الحقيقة او انهم اصطفاة الهيئة الا انه مستبعدا وانما اصل ان حصل العلم لا يمنع للاجتهاد وكذا ان العلم التام
 الذي لا يمكن رجوع اقرى به لكن هذا لا يمنع من الاجتهاد من اول الامر بل لا يجوز الاكتفاء به اذ العلم بعد الاجتهاد ويجوز اليقين اذ انما من الاول
 وان كان في علمه نظر اقرى به بعد الاجتهاد واشتراط الجمع ان حصل اقرى به في جهة اخرى فيكون العلم في جهة اخرى كما اذا حصل العلم الا
 فان سلب الاول بغيره والاثنيين الاول كان ذلك الا فاعاد بغيره العلم لا هو العلم عند هذا حاله ولا لا يورث كاهلها
 عند العلم فلا لا يورث انما الاقرى لشخص اخر فلا مانع من العمل باجتهاد اذا اتفق كونه اقرى به الا ان يورث ان مثل هذا الشخص غير قابل
 للاجتهاد فامر به كونه من جهة ما لا يجوز في الحقيقة ان يكون به البطلان العلم الحقيقة وانما ان كان فاستقام ما انفق عليه من علم تجريدها
 في جهة ثم العلم انما ذكرنا ما هو الهيئة الا البطلان العظمة والمقنونة ونحوها وانما الفقه الصغيرة الثانية من البطلان ونحوها فغير محلي حصول
 العلم الا ان يكون هناك قرين معرفة لدلائلها في منها فلا بد العلم فوجهان في وجه ما ظهر استبعاد اتفاق السلبين بعد
 المابين للصحة وتبين مع كونه في العلم وان هذا الكثرة شخص واحد لا يبرهنه شار الا انهم فكيف يكون هذا الا انما في
 من هذا الشخص اقرى بالحق من ادراكات لا يخفى بل بعد منهم مثل هذا الشخص فلو كان بالمتفكر فكيف علم العلم فلو كان مع كونه محلي
 لا يحصل عند ما كان كل واحد منهم استفاد من استفاد فعمل حال استفاد حال استفاد شخص منهم فضلا عن حال استفاد الجميع في جهة العلم
 فلو كان شخص واحد علم اصابته اقرى من افعال الخطا الجميع عند الاضمار ورفع اليد عن النفس اذ هو جاز انما من كونه محلي
 العلم وبعد العينة اقرى بالحق وهكذا فاذا اتفق باجتهاد حصل اليقين في اليقين ان التماسه فلا شبهة في كونه محلي فلو كان اذا اتفق
 حصل بل اقرى فاذا كان في تفكر ان الاقرى فكيف يبرهن ذلك الاقرى بالمرجع اليقين مناه اذ جيدا ان يكون فلو كان انما ان لم يبرهن
 وهذا ليس محالا من السمع بل من الاجتهاد التي منها الحقيقة واستقامة السيرة والاضمار مع المعرفة والمعرفة في الامارات وانما ان
 شكل يكون جهاد النفس فيحصل المراتب العالية للجهنمين من التحقير والتهذيب والاضمار في الباطن واستقامة السيرة في الممارسة والتمسك
 التام كالاتقاء وجه الجواز اذ وجدنا الابتداء والاعتماد في الاجتهادات فلو كان لا يكون بغيره العلم الا انما في العلم فلو كان
 النصف ثم انما انما ظهر ما ذكرنا من الاقرى والاجتهاد بغير العلم بغير الاجتهاد والبناء على الاجتهاد بغير العلم فلو كان
 الهيئة من ان من فقد هذه العلامات عليه ان يحصل الصورة الواحدة لا يمنع من الاجتهاد مع انما في الاستعداد من الاستعداد

تجربة

سيرة

لا انا عن اولاد ويا يهيه

ظاهرنا من علم جواز الاجتهاد مع التمكن من اية الايمان التام ان النسخ واجب كونه من جهة ان العاصي من اصحابنا قد اذعن
 بانكم تعلمون علينا في توجيهنا الاجتهاد مع انكم تأيرون في الاستقبال للصحة المذكورة ان العاصي كان يفرق بين نفسه وبين
 من هو من اهل البيت ما ينبغي الامن الاجتهاد في الحكم الشيء لا موضوعا لكن من جهة تصور وانهم قد اذعن اجابة حقنا بانكم
 الراد على قاصدا غير قابل للجراب الرابع لكن كيف كان ينفع الوثوق بالاستدلال بانهم من اهل البيت كالمصنف كما يكفيان للاسقاط بعد
 الاجتهاد بالجراب المذكور مع ان كان ان يثبت ان الرواية تنفعها ما لم يبق على حال لا يوجبها من جهة بل بالحققة بعد ان كيف كان فيكون
 المشهور ان في اوله من كان يثبت عند الجميع كما اذعن في الكثرة وفيه لكن لا يوجب حرجا والله استثنائنا من صحة الحرج وادخالنا في
 بنا لا يمكن من الاربع صلوات ثم مع ان الاحتياط في كون ما بين الشرف والتعريف باجماع قبله حال الاختيار بعد ما كانا نعلم
 عند النسخا كما عرفت من كون القبلة عندكم جهة الكعبة البعيدة انهم قد عجبوا من العلامات المفردة والارادات انما يتصور حرجا
 التعميم منها وان هذا كما ذكرنا ان الجهة لم تكن تعرف شفاقة يتفاوت القرب والبعد في التلاقي فيكون من طاعة العباد في
 العراق ومن ناسهم غاية ما يكون فابقيتها للفرقة بين الدائر ولذا يخصها اربع صلوات بالانفاق كل النسخا من ما لا يوجب الاستقبال هذا
 مع حصول القطع للعراقيين الكعبة ليست غلبة الغرب عند قرب الشرف وما كانا ايضا باخدين في جهة جازا بل كل ما كانا نعلم
 فضلا من الاجتهاد مع ان الصلوة هكذا اختيارا بعد اطلاق طريقة المسلمين في المصارف والاصحاب لم يعدوا عندهم مثل ما كانا نعلم من الذين
 كونه مع الاثر لا كما طاهر من صريح السلام فيمنه لانهم قد اذعن بانهم لا يوجبون ان يكونوا في خلاف ذلك وانما الصحيح فاعلموا انهم قد
 الجميع في تلك الجهة لا كما هو لا يصيرها اذا جئنا من القبول روي ايضا ان ظاهر الكتاب والطائفة المعروفة من السوء والائمة والاصحاب في
 الصلوات والذبح والنفث وغيرها لا يخالفون في الاخبار والدالة على ما يلاحظها في كونها هي من اهل البيت عند الاصحاب في جهة ما عندكم
 ما دل على صحة الصلوة الى اربع جهات والاهتمام المنفردة في ذلك فان الجميع اية من جهة جهة كالحق في الحقيقة فيكون مثل
 مباحث من الميزة انما يصح من اناس من الوليد لا يخفى كونه عن قبا روي ان ابن المغيرة من اهل البيت قال قلت من روي
 تبين وهو الصلوة لا غير القبلة قال لا يتقبلها اذا ثبت ذلك وان كان قد دفع منها فلا يصحك فيجب ان اذ افعي الصلوة فيما بين شرف
 والغرب لم امره باستقبال القبلة فوجدنا مثل قوله ما راى باطرا من الله في وجهه في غير القبلة ويعلم وهو في الصلوة قبل ان يفرغ من
 صلوة قال ان كان توجهها فيما بين الشرف والغرب فيقبل وجهه الى القبلة ساقط يعلم وان كان توجهها الى غير القبلة فليقطع الصلوة
 ثم يحل وجهه الى القبلة ثم يفتح الصلوة والاصحاب اختلفوا في هذه الروايات فلهي الاجماع عليها ما تعرف مع كونها من جهة
 سيما رواية ما لا يجمع الشجة مع العلل كما مر سابقا قد عرفت ان الاخبار متواترة في كون الكعبة قبله للعالمين واعتبار جهة القبلة
 الامن جهة الكعبة لا ان بعدا قطع بان صلواتنا ليست الى الكعبة بل الى جهة اخرى لغرضنا يكون تلك الصلوة اية معينة من جهة كون
 الكعبة قبلها وكونها المفضلنا بالاعتقاد بان من الجهة الغربية في حال الخطا في الاجتهاد في دليل اخر كما سيأتي وبما يلاحظ في قوله
 ما بين الشرف والغرب في جهة معينة مقام صحيح صلوة فاطم الاجتهاد في حال ان يكون الملاح ان ذلك قبله ^{لذلك} فاطم في الاشياء لا ان
 قبله كل احد في كل حال كيف هو ليس قبله من امكن العلم ان الذين بالبين وكذا لا يتقبل القريبين القاطنين يكون الكعبة في جهة
 معينة معرفة مع هذا المسمى للتم المذكور في بقا هذه الامور المذكورة وفيها ما تعرف فضلا ان يخطب عليها حيث جعلنا سابقا
 يتبين في البناء والتعريف في ان السوء قال صلواتا كما روي في اصلي وانقطع حاصل يارثه كان يصل الى جهة الكعبة بان كان يصل
 القطب بين الكنتين كما هو قبله اصل المذنية وسجد السوء ومرايانه وان عليها فاما الائمة فيجب ان ياتي بها في الاستقبال
 المذني ان الرائي خاصة فاما ان يصلون في غير هذه الصورة والآية والاصناف المتواترة صريحة في وجوب متابعتهم وكذا ما بينه وبين

من الله

عن الخليل بن ابي داود في ان الصلاة كانت على البيت المقدس في ليلة اخرى نزل الله تعالى فليقبلوا لله طائفة
فاجزى به من النبوة صلوات الله على من كان من كونه القدر بجميع ما بين المشرق والمغرب فليقبلوا
ذلك الاجاز والمارة في حال الصلوة في السنة على الدابة مع الاضطراب في حال ذلك مثل ان يكون النار والحر في القبل
امثال ذلك واجاز والمارة في استجابة الاستجابة الفاسدة كثيرة وكراهة في امرها كان المخاطبون يفهمون منها الا ما هو معروف
بينهم والمعلوم في الارض من قبلهم لا يجمع ما بين المشرق والمغرب واجاز الاجاز التي هي في استجابة التماسا ب هذا القول من
المتبعة ثم جدا وادب الامر بوضع اليد خلف القفا للعرف في طريقه لا يلائم لان الاستجابة في العجب والرواية صفة لا يجمع
وغيره على الاصل بانه في شأنا الصلاة ان منها الالتفات اذا كان فاحشا فان كان عند بطلان الصلوة وان كان سهوا فان
لم يبلغ اليقين واليسا وان بلغ رافة شيء من الاضغاث فلك الحال اما في الوقت دون فاحشه كما سلف باحثا قبله انتهى
قال في صحيح انه هناك ما يظهر من الحال وان الامر ليس كما قال هناك بعد ملاحظة جميع ما استدلوا اليه وامثاله كيف يمكن التمسك
بظاهر النص في ان لا يرفع يديه في الصلاة في الكلام في المقام والمعلم من صلاة او صلى اجتهاد او صنف الوقت من اربع صلوات
او اجتهاد واجتهاد من صلاة الواحدة من التيمم ثم انكشف كون صلاته تلك الاخرى قبله فاما ان يكون مستديرا الى البيت
واليسا وان يركبها بان يكون صلاته المرافعة او اوائل العرف او اليقين بين المشرق والمغرب فيجب الاجابة في الوقت
فاحشه عند الشك في ابطال الصلوة وسلاسلها من الباطل وان زهره من السعدان كان الوقت باقيا اما في الانذار اذ كان ابن ادريس
والحق في وقتها والسيد بجاء من التاخير في وقت ذلك الى الظاهر ابن الجبير والصدق اياه وهو الاقرب لان القضاء في جبهه
ينصرف على العليل والاداء يظهر بطلانها كما في قول القضاء القوم اذ لا يمكن ان من فاته الصلوة فليقضها وصحبه عبد الرحمن بن
عبد الله بن العلاء ان قال اذا صليت ثلاثا قبلت فاستبان لك انك صليت على غير القبلة فانت في وقت فاعلم فان كانك تلاحظ
في وقتها من الصلاة بطلت آخر صحيفه وفيه صحيفه اية عنه من رجل امي من بني ابي القبله فقال ان كان في وقت فليعد
وان كان قد مضى فلا يعدنا المسئلة من رجل من بني خزيمة ثم تجلت ففهم انه لا يغير القبلة فقال ان كان في وقت فليعد والافلا بعد
وصحبه سليمان بن خالد انه ان كان في وقت فليعد وان كان في وقت فليعد من اجتهاده من ربيعة اية بطريقين احدهما صحفه
يعقوب بن قطين وصحفه زاهر في ذلك من الاصل اخذ الشيخ عبارة عما راسا به فانه لا تدل على محل النزاع واستدل بآية
معرب يجرى عن الله من رجل من بني خزيمة لم تبين القبلة وتدخل وقت صلاة اخرى قال يعلوها قبل ان يصلي هذا الذي يدل
وقتها وتقدم باسمه الى الطائفة من محمد بن زياد والكم انه ابن ابي عبد الله من حماد بن مرثد بن يحيى بن عبد الله الا ان كان
وعلمها في الاستحسان من رجل من بني خزيمة مستد لا يوثق ما روى عنه وفيه ان ظاهر الوثقة الامانة في الوقت كبار الاجاز
متخذه اجماع بينهما بين الرايتين ما ذكره والكم ان هذا كله وفيه ان الوثقة من جهة التصريح بغير القبلة يكون وجوب الاستئذان
ام من ان يكون مع سنة الوقت او صحتها في وجه خارج الوقت وفيه بعد ظاهر واما اجماع فتخرج الفتاوى والرايات وان كان
لا تدارك لثبوتها فيكون لفظ اليم سائما منها من الفسخ في الثانية فكون حاد سائما في الاطلاق يكون الراية من ذلك
في شأنا غيره ذلك لا يوجب تعدد هذه الراية في تغيرها لا يطاق للثبوت المذكور من الصحاح وغيرها كيف اذ لم يكن في
ولا خالية من وجه اضطراب الاصل كونها من وجهي الشك بين مجاهيلين ان وجهي مجاهيلين من الاشتراك مع ذلك
فثبت وجوب القضاء لاس من صل على غير القبلة فان لم يكن مستديرا ولم يقل احد فكون شاذة لا عمل عليها فانما الى الاستصحاب
العمومات الدالة على كفاية التحريم مع ان اجماع غير محصور بنا ذكره انما هو من على صحت التفسير في الاجتهاد بانه لم يثبت ان

والاجماع المنقول والعرف في رواية القاسم وجهه
 في طريق انشاء الصلوة يرجح لا القبلة لو كان العمل بها ولو كان
 المشرق او المغرب اعدا لمكانها استعملت الان
 بغيره يتمكن من ان تارة مع احواله لا المساجد والقربى لعدم تاق قصد القربة بها ان لم يكن جاهلا بالحكم ولا ناسيا واما الجاهل في فقد
 انه غير مدغم وعرف ان الاستقبال شرط واما التاخير فلهذا لم يتاخر بالشرط في وقت العبادة فيجب ان التاخير كالتجهيد للصلوة
 لغو قوله رفع عن احواله انما هو ان الله منه دفع مواخذة الامانة المشروطة بالشرط المنجى لان اكثر الاخبار الدالة على ذلك
 معرب الامارة مطلقة لا ما يقول الله تعالى ان الشروع في الصلوة على الوجه المشرع الا انه ظهر بعد الصلوة وقصده على غير القبلة وان
 لم يظهر ذلك لم يكن فيه ضرر واصل انكم غير داخلين في ذلك استبان ذلك انك صليت المغرب القبلة ان قلت ذلك علم يقولوا عرفت
 الحكم والشرط ان ذكرت مضانا لان الاصل جعل افعال المسلم على الصلوة وشبهه عليه ان يكون مضافا الى المصلح المأمور به على ما يظهر منها ان
 يطوع الشمس وغيره يظهر اخللا لا يخرجه الحكم ولا التذكير في قوله في حيزه سليمان في اجتهاده مضانا لان بيان المراهقة
 اسرع من تذكير المصنف بالاعمال المقتضية عليه
 ان الله ان الله من المشرق والمغرب هو الاستدلال الى اتيانهم والقرايب الماتعة من غير ذلك
 يحصل القطع منها ان هذا صرح بعض الفقهاء بذلك والبناء على كون الرابح جميع جهتها جعل القبلة منجزة وفي جهة ما تكون الجهات
 اربعة هي يربد الشمال والمغرب والمشرق فيصير قبلة المصلي على حسب ما
 وقع احداهما على الاخر بحيث يثبت رعايا قرايم لانه التباين لان حصول العلم بالقبلة مضمونه على حسب ما قيل من الاجتهاد بالاربع كيف
 ما اتفق طاهر المناد
 فنقول من السديد من طائفة اهل العلم في صفة الخير وهو خلاف الاجماع البسيط او المركب ان خلاف
 المتناهي وخلاف مفسر الفاتحة لما عرفت من حصول العلم بالقبلة بالصلوة اربعا ولم يحصلنا انما هو ان الكواكب للشمس والقمر وغيره
 معجزة في الختام مع ان الحكم الشرعي والوضوح ان الذي يربد بها الحكم لم يعبه في عرفنا استعمال الفقه الموقوف من السبب في انشاء
 وتفسير في انشاء الصلوة الاستعداد والبيان او اليسار وقد خرج الوقت بالاقرب ان يخرج من غير اعادة كما اخذوا السديد ان
 وغيرهما لان الاعانة يجب القضاء وتقدمه في حيث التيمم ان مراهقة الوقت فتدعى على مراهقة القبلة واسما لها ولا يجب على المصلي
 بعد العزمين الاربع قبل خروجه الوقت ان يصلي بغير قبلة وكذا من لم يتمكن من الاستقبال مثل الصلوة في السفينة ومن العادة ان
 وصلته للمكاتب وغيرها بان يكون في الصلاة بين وقتها ومراهقة القبلة يقدم من الصلوة على مراهقة القبلة لها ان القضاء في
 جدي متاخر لو كان ناجها فلا يكون الا في خلافها فضلا من كونه فضا جديا ولو الاستصحاب
 لا ينعقد الاجتهاد بتعدد
 الصلوات الا ان يتجدد ذلك لان الله من الطويل عن البسوط اذ وجب التوحيد دائما لكل صلاة ما لم تحفظ الاوقات للحيث اصابت
 وان الاجتهاد والتاخير ان خالفوا لوجوب التغيير اليه لان لا يكون الاشارة الى من العمل وان وافق تارك وهو جدي ان اقبل التغيير
 اذا تغير الاجتهاد في انشاء الصلوة ثم الامتناع ان لم يطلع موضع الامانة والاطاعة الله ولو تغير بعد الفراغ لم يعد لم يتغير
 الحكم للوجوب للامانة وفي التفسير لا يتم بطلانها
 فثبت اجتهاده في صلاته في القبلة لم ينعكس لعدم تاق قصد القربة لذلك
 اتيان بالاصح وقت الاتيان الى الفراغ ومن ما احرز لا يبان بالتوجه الماحض وفيما فيه ما ذكره حاله في حاله فينبغي نصا ومن
 المواقفة للوائح بل هو انما لفاد وكذا من صحت مراهقة القبلة بعد الصلاة لجهل بالحكم مع تغييره في ذلك ان
 لو تكرر جهته افاضه بها على ما احرز اليها اذ كان توجهه الى طين المشرق والمغرب والاستاخر ولو صلى قبل ذلك جهته ان
 غيره بخلافه من قبل ان يهاطى ان تاتى في غير ذلك والاعمال ياتى في ذلك وان تاتى في حصول الفل في غير ذلك ان كان
 حال الصلوة رجع الى الاقوال لم يظهر عليه انما للوجوب للامانة في اجتهاد المصلي على حسب ما هو في توجيه القاري لم ينعكس

السابقة وما ذكره حال الاجتهاد فافهم غيره بخلاف اجتهاده من ان يعمل بما هو الاقوى منه ومع التاخير في غير هذا
 لراشدة المجتهدين في القبول لم ياتهم بعضهم بخلاف ما ذكره اموايل لان كل منهم يقتضيه خطأ الاخرين كذا افعال الله ان لا يكون
 ثم بعد ذلك نلاحظ انما كانا في حيل الكثرة وما فرق بينهما بتعدد جهة في الصلوات حولها بخلاف التمام ودفع بان خطأ الآخر في
 مصادرهما جهة الكثرة لا جهة التي يجب استقامتها لا قطع بان نفس كل منهم استبالي ادى اليه اجتهاده لكن الاعتقاد عليه في عدم تحصيل
 اليقين في العبادة التوقيفية بشكل مباشر بلاطة قول الاكثر فان الفقه الرضوي من قوله لا يصلح قبلان في ارض واحدة فاذ اختلف
 شخصين لم يكن قبل كل واحد منهما حيوة ثم قد عرفت ان ما بين الشرق والغرب قبل للناطق في الاجتهاد والناظر اليه
 الكذب باجماع الحكم اية وفيه اشكال في الحاق الغير حكم اية بل عرفت ان الاقوى في الصلوة اربع مآخذها الى القبول اليه نعم
 بعد صنف الوقت منها لوقتها بكفاية الواحدة تكون مائة بها ولو قلنا بوجوب الصلاة الذي يفي الوقت به كاهتمام النوازل لان يمس
 لا يقطع بالمصور ولا في اخرى الا الصواب لان المفروض في ان الصلوات لا يقطع الترجيح لم يكن بجهة ثم على الاقوى علامتين انما
 الصلوة في العظماء يجب العبادة في الوقت خاصة مع ان الله امتد الصلوة اربع مرات للملك النبوة فاذ لم يتيسر يتركها بغير ضرورة
 عدم سقوط الميسر بالمصور في الطلب بالامانة لانه باب القدر ثم يستحب الاذانة الاذان عبادة خاصة وهي لا كاستحسان
 وضعت وطلب للاطلاع بأوقات الصلوة ويسمى بالامانة والاجماع والخبار شق قول العمدة التوذن بغيره بوصف ويشهد كل شيء
 ومن قوة شدة الذبح بزيادة مد بصره من كل من يصلح به في سجده ستم من كل من يصلح بصلوة حسنة من الصلوة من اذان
 في صوم احسان مسلمين سنة وجبت له الجنة لا غير ذلك من الاخبار منها الحديث الطويل من بلال ومن الاذان مطلوب اية الادارة
 وذلك الاذانة مطلوبة لها فاعلموا منهم ان الصلوة الاذانة واقامة وان من صلح باذان واقامة صلح بخلعة من الملك صفان لا يروى
 من صلح باذان صلح بخلعة تلك نفس الصلوة من العدة ان اذنت وقت صلح بخلع صفان من الملك وان اقتضت بغير اذان صلح بخلع
 واحصوا ان هذا الصواب في الشرق والغرب المعتبر للامانة والخبار ويستحبان للولادة اية بان ياذن في اذنه اليمنى خطا
 من الخلق بل الخلق المخطئ وان ياذن قبل الصبح على ما تنصون ثم اعلم ان الاذان هيئة متقدمة من الشروع وكذا الاقامة والاعانة
 على انهم في اخذها قد اتفق عليه الشيعة لانه اخذ من عباده الذين يريدون ان يذنبوا كالتنبيه عليه اهله بل من ابن ابي عمير ان
 النبي اجتمع على ان العدة لمن قرأها فقرأ ان النبوة اخذ منه واعلم ان الاذان والاقامة مستحبان في الزايف ايضاً اذ اذنت
 راجحة على سائر الرجال فانما اذا استجابا عليهم فخصوا في الجاه فاشد واشد فتأكد ان جهة خصوص الصلوة في الغرب في كل
 وجه فاذ الجاه الا ان الصلوة ما فيه من كراهية يجب الاقامة على الرجال في كل جهة وفيه والاذان على الرجال والنساء في جميع
 والغرب واجد على الرجال ما فيه في جهات من ابن ابي عمير وجب الاذان في الصبح والمغرب والاقامة في جميع الجهات من ابن
 الجهمي يوجب على الرجال جهات في ارض بغير اعضاء في الصبح والمغرب واجد والاقامة في البطون على النساء والكبير والشباب
 فقط من الرضى اجاب ان الاقامة واجبة على الرجال دون الاذان اذا صلوا في ارض يجازي عليهم في المغرب والمساء من غير
 غير اعضاء جازا لصلحهم في جهات الصلوة فطاعوا في القول بالاشارة لانه في القول بكون لفظ العبادة اسما
 مخصوص للصلاة وفيه في الفقيه اشد لا بان الله حين ما علم طراد الصلوة تمام مستقبل الصلوة وقال مجتهد الله اكبر من
 اذان طاعة وفيه انه لم يكن في صلاة خصوص تعليم الراغبين لو لم نقل انه كان في صلاة تعليم خصوص النساء كما لا يخفى على
 اذ التمكن في صوم بيان الاداء والسجرات خاصة وان لا حد كان يعلم الواجبات وكان الذبح والاقامة بامانة صلوة بل ولم يذبح
 فيم تارك الواجب بل قال لا اتبع بالرجالكم باق في يستحق ان يسمع سنة فلا يقيم صلوة واحدة بعدد طائفة بعد ما قال لا اتبع بالرجال

[illegible]

والأمانة من السنن الثلاثة وليست بصفة وليس على الناس إذا كان وأمانة في معنى لمن إذا استقبل القبلة أن يعلن الشهادتين لا إذا
وان محمد رسول الله أنه يدل على ما ذكره في الفاء مع قوله من قوله أن قال الله عليه السلام إذا قال إذا شهد الشهادتين
فحسبها من معنى من شأن من الله من المنة يؤذن للصلاة فقال حسن أن فعلت وإن لم تفعل اعتكافاً أن تكبرين تشهدان لا إله إلا الله
وان محمد رسول الله وصيغة جمل مبنية من المنة عليها إذا كان وأمانة فقال لا يظهر عدم تأكيد استحبابها وكذا الأمانة أحق من شئ
وجعلها في الصلاة القسم بن محمد بن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أصحابه أنه سئل أي شيء إذا كان صليت جماعة
لم يخرج إلا إذا كان وأمانة وإن كنت وحدك يتبادر ما إذا كانت أن يقول بحزبك أمانة إلا أن يخرج بحزبك فإنه ينبغي أن يؤذن بينهما ويقيم من
أجل أن لا يفتن بها كما يتصرف سائر صكوك وأما ما ذهبوا إليه من أن الأمانة مقتضية بعبادة الله التي هي حجة كما عرفت وكذا
وليت بعد ذلك بل إن سئل من الرجل يقرأ في الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
قال لا يمكن يؤذن ويقيم وهي أقوى دلالة على صحة ما ذهبوا إليه من أن الأمانة مقتضية بعبادة الله التي هي حجة كما عرفت وكذا
قال الجوزي إذا قلنا لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
وأما ما ذهبوا إليه من أن الأمانة مقتضية بعبادة الله التي هي حجة كما عرفت وكذا
الصالح على عدم وجوبه في الصلاة كما عرفت مع أن مقتضى رواية فيهم الأضحية أن أمانة أم قولاً بلا إذا كان وأمانة مقتضية بعبادة الله التي هي حجة كما عرفت وكذا
يجوز وهو يؤذن ويقيم ثم الحكم فإما إذا كان في الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
والأمانة قالوا فيكم إذا كان في الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
يتبع الجواب عن جميع الاستفسارات من حيث معنى الحديث أو أكثر من الله لا يوجد في كل من لا يقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
وأما ما ذهبوا إليه من أن الأمانة مقتضية بعبادة الله التي هي حجة كما عرفت وكذا
وهو لا ينبغي قوله من أجل أنه قد ورد في الحديث أن الأمانة مقتضية بعبادة الله التي هي حجة كما عرفت وكذا
أنما أخر الحديث لم يأت به في السؤال الواحد فلو كان الأمانة في السؤال لكان مقتضى قوله لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
أولئك من قوله أن رسول الله إذا كان في الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
أنه قد ثبت أنها من شأن من الله وصيغة جمل مبنية من المنة عليها إذا كان وأمانة فقال لا يظهر عدم تأكيد استحبابها وكذا الأمانة أحق من شئ
من الله أن قال إذا كان في الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
في معنى الجمل مبنية من المنة عليها إذا كان وأمانة فقال لا يظهر عدم تأكيد استحبابها وكذا الأمانة أحق من شئ
الأمانة بالنام في معنى واحدة كان يصح أن يكون مقتضى قوله لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
فإن مقتضى قوله لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
منه لا دليل ثم اتفقوا على أن مقتضى قوله لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة
فإن مقتضى قوله لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة فيقول لا تفعل ما فعل هؤلاء من الصلاة

بالتصديق الاذان ثلاثة اقسام: اقسام لا يثبت الاجماع الكسبيط بطلان الكلف من عدم الناقيل بالفعل بالجملة اقسامه من
الاقامة اية ويجعل له البرائة اليقينية عند تلك القرائة الواجبة ان يتكلم بالكلية الزائد او السجود الزائد او التسليم الزائد او القنوت الزائد
او يرفع في اثناء الصلوة على حسب ما يجزى بالآتي عن اشكاله بل اكتفاء بالجملة اقسامه من الاذان مع ما هو الذي ذكره لا يخفى عن اشكال
الاقامة لعدم صحة التسليم وان كان في غاية القوة ومعتبراً وصحيح السند وان كان مضموناً واخلاقاً في سقوط خصوص الاذان في صورة الجمع بين ^{بعضه} ^{بعضه}
ان كان خلاف ما يظهر من بعض الاخبار من ان الايمان بالنافذة بين الفريقين يخرجها عن الجمع بينها وبين صحتها في القرب وخلافه
ذلك من اخبار من المحدثين على حسب ما ينبغي ان لا يجلد العقل لعدم وجهها وعدم اشتراطها اية في الجملة فري كان الاحوال فيها
تفصيل البرائة اليقينية على حسب ما عرفت عدم تركها في الجملة مع جهة القول بوجوبها في المغرب والصبح خاصة حقيقة ابن شاذان في
جربك في الصلوة اقامته واحدة الا اذا اختلف في وجهه من رتبة قال او في ما يجزى من الاذان ان تفتي الليل باذان واحدة و
تفتي النهار باذان واحدة ويجزى في مزار الصلوات اثنان بغير اذان في غير ذلك من الاخبار منها رواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
وقد التفتة المذكورة اية الاشارة الى اطلاق الاذان على الاذان والاقامة جميعاً كذا في الاخبار ومنها ما ينافي لما دل على استحباب
الاذان صريحاً ما مر من صحيحه عن عمر بن زيد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في استحباب الاقامة اية وغير ذلك مما مر فيقول من الاستحباب بعد ما يقتضيه عليه فاما هذه الجواب فوجوب هذه المسئلة
السابقة وهي جوبها بالجملة مع الاخبار الصحيحة الدالة على سقوط الاذان في السفر منها صحيح ابن مسلم والفصلين يابن احمد
قال يربك اقامة في السفر والغالب في صلواتها الجملة كالا يخفى على المطالع ما لها وصحة ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في السفر اقامة بغير اذان وصحة ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
تدلل على سقوط في السفر اية مع وجوبها في غير المغرب والصبح والجملة مع فيه ما يزيل ان ترك الاستفعال في امثال المقام ينافي
والترجيح بذلك بعيد غاية البعد اجد من ترجيح ما ظهر من العجب على الاستحباب ما ظهر لك في ان التساوي لا ينافي في ذلك
على العجب ويبقى الاصول والاطلاقات سالمة مع انه على تقدير رجحان ما اية لا يكتفى كالاحتياط في المتأمل ^{فيها} ويستطمان ان لا يخلو
ما ذكر في كلام المصنف في الاخبار بل القدر الذي ظهر من كلام بعضهم جواز الاجزاء في الجملة باذان مفرد من الامام وان كان
ذلك المقتضى من غير انما هو مضمون رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
من العمدة قال اذا اذنت فاذن فافى الاذان وانت زيد ان تصلي باذان فانما انقص هو من اذانه وهذا اية لا ينفك ذكره
المعنى سقوطها عن السماع مع بل مقتضاه التحية خصوصاً الاذان بين اجزاء السماع مع اية بالمتروك وبين عدم اعتداله
بعضاً الى عدم عدلها في مقتضى كونه شهاداً فافى لك من ان اذنت اجزاء الامام بسلام الاذان فالقول
اول ما عرفت ان الغرض في عبارات الاصحاب اجزاء الامام خاصة فيه ما فيه لان الجملة يمكن فيها اذان واحد واقامة واحد
قطعا من غير حاجة الى ان يكون كل واحد منهم رقيباً على الآخر فان تكليف كل واحد منهم الاذان لنفسه والاقامة على كليفه يثبت
الاولوية بخلافه بعد ما ظهر من ان النقص الذي هو دليل هذا الحكم فهو بصورة الجملة واجزاء الامام وانما ان مقتضى رواية
ابن بصير ان الاجزاء لا ينافي في كمال الامام بعد سماعه وقطعه رواية عمرو بن العاص عن اجزاء بعد التكلم اية والاول اولى سندا
وهو اقوى لما مر من ان من تكلم بعد الاقامة بعيد ما وان بعد الاقامة هو الكلام على اهل المسجد فاقامة اولادهم حقيقة الغرض
الفاظية جواز الاجزاء باذان اية لا سقوطها راساً كذا ذكره المصنف في استحباب تكرارها في السماع وعدم لزوم الاجزاء من القول
الاولى على استحبابها من غير مقتضى عبارات سابقة من الغيبة وغيره المقتضى للاسرها ما دلتها من ان بها سفرها وان يصليها

ومع التفرقة نصيبا من المسابقة ولعل الله وانما بداية ابي بصير الائمة ثم تلى في الامم. يستحب لكن لا يرفع بها الصوت فيها ولا ينادي بها
فثبت الجاهل منه يكتم تكلم الجاهل من السجد الواحد فاذا صلى امام ابي في سجده حضره لغزير صلوا الى نال الشيخ وبه قال الشهيد النجاشي
واما ما روي عن ابي بصير في الامم ان قال راجح في الشيخ بالاجابة لان فيه اختلاف القلوب والعدالة والتعاون بالصالحين مع امامه
والنصيحة ابر على احوال كراهة تاذير الجاهل الثانية ان اختلف اهل العلم في ذلك فزيد من الجاهل قاله فلجلان السجدة قد صلى على
بالناس فقال ان شئنا لنزيدنك ما احبب ولا ينقصنا ما يعيب ا. وقاله في تحرير الجاهل الثانية في السجدة يجزئ بان اذا ان الاطراف اذنت
لم تفرق ذلك قال المحقق في العتبة. والناظر في احتمال كون صلاة في الجاهل ذلك لان تال في الصلاة الامم جازية وجازية في آه ملاحظة في ذلك
قاله في قطع الجاهل الثانية ما لم تفرق الاول لم يقيد بكون في السجدة وكذا ان عدو كان المحقق في رفع الشهيد في الله وبيان من قال
يسقط ثانيا لا يصح باخره بالجاهل الثانية من حيث سقوط والسيد الثالث قال فاذا سقطت الجاهل الثانية فمن المفرد بطلت الصلاة
فيما ان السابغ في الم يسقط من الثانية في رتال الشيخ بن المفلح في شهر على رفع الاذان مسح الاذان اما ان لم يمسحها الا ان قال الخامس
الجاهل الثانية اذا لم تفرق الاول لانهم يسمون بالاذان الاول وقد جازوا بالخصر ايضا واما لما ضرب في الجاهل الاول بعد الاذان فاذا
كان ذلك سجدة بغير اذان ولا اقامة وصلوات ناحية المسجد لا يحرم ولا يبرأ من امام الله لا يمكنه الصلوة الواحدة ولا بد ان يكون الصلوة واحدة
فلو كانت حاضرة ما لصلوة اخرى اذا زاد اقاموا وان لم يفرق الاول بل كان في الصلاة ثم شرط في سقوط السجدة الباقي من الصلوة بالصلوة
وان تعيب فلو بقي الكل مستقلين بالحيطة مثلا ما ليس بدعا ولا يوجب فلفظها ثم قال وصلت الجاهل الثانية من غير تاذير فثبت ثانيا
فان كان قبل تفرق الاول لم يفرق الا ان كان لم يفرق ثانيا لان الصلوة حاضرة جازية بعد جازية اذا تاذير في رتالها من غير
ان السجدة اذا كان الجاهل الثانية جازيا مريدين الاقتداء بالجاهل الاول ضايق فان لم يكونا مريدين ذلك لم يسقط عنهم ما يستدل به
المذكور بصيغة احدى على انهم من ايمان من قبل بصير الائمة قال قلت الرجل يدخل المسجد وقد صلى الفجر في يمينه فيقيم قال ان كان
وخلد لم يفرق الصلوة صلى بانهم واقامتهم وان كان تفرق الصلوة اذن واقام وتفرق ابي بصير صالح بن سعيد هكذا وسئل
عن الرجل ينتهي الى الامم حين يسلم قال ليس عليه ان يعيد الاذان بل يدخل معهم في اذانهم فان رجعهم فلفظوا اعادة الاذان ولم
يقادوا العائنين يظهر منها ان من اراد ان يركب الجاهل ثانيا فيهم وقد استخرجوا اذانهم واقامتهم ان لم يفرقوا وليس فيها اشارة الى
كون الثانية جازية بل ظاهرها كونه راجح في احتمال ان يكون المراد انه ادرك الجاهل حين كان الامم مشغولا بالنسب فيكون ذلك الجاهل
فيكون ذلك الجاهل اذانهم واقامتهم ولا قاله ليس عليه ان يعيد الاذان وقد عرفت سابقا ان اطلاق الاذان على الاذان والاقامة ثانيا
ويشير اليه هذه الامة ايضا في هذا حيث منها ما هو من باب الصلوة كما ستعرف ويكون اما في الراتبين مثله الى عدم حفظه المسجد
في ذلك لا لا احترام الامم بل لا احترام الجاهل كما ستعرف واستدل به بداية السكوني من الائمة عن ابيه ان كان يقول اذا دخل اول
المسجد فقل على اهل لا يؤذن ولا يقيم ولا يطبخ حتى يبيد بصلوة الرعية فلا يخرج منه الا غير حتى يعمل فيه فليدعها الى ما عرفت
انما تضمن النع من النطق والمخرج ولم يظهر في مع اذن منهم ان الرجل اذا الى المسجد قد صلى اهل بيده بالنطق قبل الرعية
انما لم يخرج في الوقت منها رعاية في الفقيه واستدل به بداية الجاهل السابقة وقوله اعتبارا وسندها وبعضها ايمان
الحسين بن سعيد انهم في بعضه لكن ظاهرها من جملة بين جاعين في سجدة من دون تفرق لكن جميع من الاذان ثم نزع فيها
الاذان المفرد بعد الجاهل كان رعاية ابي بصير ايضا كانت كل نيل يكونا دليل مشهور على اخطائهم من ان مشهور هو سقوط الاذان والاقامة
في الجاهل الثانية للصلوة الواحدة في المسجد اذ يجمع منه كل صلاة الذبابة ان حلة عزمكم في سقوطها بالنسبة الى التفرق الجاهل خلافا
لما حقه فيه كآية ثم قيل منهم علم الحكم في المنفرد اية فدل على مشهور في رواية زائدة السابقة بابقاء النطق على ظاهره اذ كان ثانيا

ان لا ينفرد ولا يقيم فتكبر كمن لم ينفذ احكامه التوفيقية ام ودليل العلم اجمع بينها وبين روايات بصيرتها على رواية السكوني وازاد استيفاء
الجماعة سقط في الانفراد بطريق اولي ثم ولكن لا ينافي الكل معقولة عار التوفيقية واما في التوفيقية من التوفيقية من جعل ادراك الامام حين يعلم ما عليه
ان ينفذ وبقية التوفيقية والصدق على الجملة لا ينفرد مع ان الوثوق بجمعة من التوفيقية على الصلوات والاطاعات واستحقاقها
استحقاقا بغير علم نفوذ ذلك البابيين على ان ينفذ التوفيقية من شيوخ من التوفيقية ان قالوا اذا جاء الرجل بامور والامام ركنه اجاز
اجازته فكيف ينفذ الصلوة والركعة من ادراك الامام وهو ما جدد كبره وجهه ولم يعتد بها ومن ادرك في الكثرة الاخرى فقد ادرك فضل
الجماعة ومن ادرك قد ينفذ راسه من السجدة الثانية وهو ما تشبهه فقد ادرك الجماعة وليس عليه ان ينفذ ولا ان ينفذ ومن ادرك قد علم فليعلم انما
الامانة انتهى مع ان الاخبار السابقة عرفت ما فيها مضافا الى ما فيها من الاختلاف حتى ان رواية السكوني كدفعه التاكيد فيمنع من قوله
التوفيقية في الصدوق ذلك في ان ينفذ بذهب العامة واليق بالجملة لا يتفق لعدم وجود الامام ركنه في سجود الشيعة في ذلك الزمان وقد
احمد على الجماعة الثانية في السجدة لانهم التوفيقية فيكون السقوط اذ ينعى من خصا به السجدة او الجماعة في السجدة صفة خارجة عن صفة الجماعة
المذكورة وكيف كان التاكيدات والتشديدات في الامانة ربما ترجح الاحتياط فيها مضافا الى ان قوله في السجدة كدفعه التاكيد فيمنع من قوله
اذ عرفت ان نفوذ جماعة جمعة الجماعة الثانية فظاهرهم عدم السقوط في التوفيقية بتعليم الامام ولا ينفذ واستثنائهم خصوصاً
الثانية ثم فليعلم انهم انهم المنفرد بذهبهم ما نال الشيخ من كون السجدة السقوط المذكور ثم انهم اذا اذن المنفرد وانما لها الجماعة في
الاول واستأنف رفاقا للشيخ في تفسيرها بل انما سأل هذا من شيوخه ليعرفوا في بعض مائة كما راسا في صدقهم في ذلك كما في رواية
الجمعة منصفة السجدة فيقال في ذلك ان ينفذ على الكل مع ان بعضها الذي ينفذ بغيره هو ينفذ ويقيم او لو كان ينفذ فيم ينفذ
انه من قبله ينفذ الانفراد فيحقق الجماعة ركنه صاحب شئ من الاصحاب هو غير ما عرفت في التوفيقية من طريقتي الاولى في قوله كما نقل من معتدنا
المصل ينفذ باذان غيره وان كان منفردا كما يجب فكيف لا يعتد باذان نفسه ولجيب بان الاجزاء باذان الغير يكون صادرة عنه خارجة عن الجماعة
اذ ان الجماعة بخلاف انما يعتد باذان الانفراد بل انما ينفذ اذ ان الغير الذي ينفذ ان ينفذ ما ينفذ بالاذن او في الجماعة حتى لا يصح كلامه في قوله
اصطلاح في كونه ينفذ ذلك من معتدنا وهو ما ينفذ انهم بان سقوط ما لم ينفذ كصنفنا للشيخ في خاصين فكيف ينفذ فيهم من قبله
ابو بصير لكن عرفت ما في الاستدلال بما لهم في ذلك قال فيحقق هم التوفيقية ببقاء واحدا من الجماعة حقيقته ان عدم التوفيقية انما ينفذ ببقاء الجمع
ارتقاء الاكثر بحيث لا ينفذ التوفيقية واما ان الله ان حقيقة في الاول مما ذكرنا في قوله في الاصل هو الحقيقة ولعل ارادوا بذكر الجمع بين
الروايات لان معتدنا لا ينفذ في كل مكان بقاء البعض في النسخ منها حيث قال انفسه ببقاء وطبق بغيره في التوفيقية مضافا الى ما عرفت
ان مثل هذه الرواية ليس بحجة عندنا على ذلك لم يظهر منها ان شاء البعض في التوفيقية شرط في جميع دفعه في ذلك الظاهر قوله
الراي نلاحظ فيها قوله فنفذاه ودفناه ان اطلاق كان ان ينفذ واحد البته ومع ذلك مخالفة هذه الرواية على ما في الاطلاقات والامور
الاصحاب وارتقيتها لا يتفق ازيد وازيد اصحاب الادلة على تفرق الرواية الى بصيرة اعتناء عليها وبني على قوله في باذانهم ما كان
استدلال في مقام دفع نرم احضارها ينفذ مع ان رواية زيد التي هي الاصل في هذا الحكم ظاهرها النسخ والارادة السكوني في رواية ابو بصير في قوله
التوفيقية في النسخ ولما انما ينفذ في حاله كما في حال الاصول والامور ومائة مما ذكرنا في الجملة بلا طاعة الادلة ومقتضى التوفيقية
الصدق كما عرفت ومقتضى قوله اكثر ومقتضى جميع في الجماعة وكون السقوط غريبة كما هو مقتضى اكثر الاخبار في هذا الحكم ويستفاد
الاذان خاصة قد عرفت بعض العبرة بالاذان ينفذ فيمنع من قوله قال اكثر اهل العلم راسد عليه بصيرة محمد بن ابي عبد الله قال في قوله
الاذان في الغير لا ينفذ فيمنع من قوله امانة راسد في قوله لا ينفذ فيمنع من قوله قال اكثر اهل العلم راسد عليه بصيرة محمد بن ابي عبد الله قال في قوله
المسقة قال في قوله الجماعة ان ينفذ كان له ان ينفذ فيمنع من قوله قال اكثر اهل العلم راسد عليه بصيرة محمد بن ابي عبد الله قال في قوله

فصلا الجبلية عن طريق ضائله بينما دلت ان الانديز لا علم من الاصل
مبني لهم الحاجة لم اعلم ان بعض الاصل رقيقة الاندلسانية

المستوفى

فِيهِ ثَلَاثَةٌ

22

32

مذکورہ فیہا مبینہ و محکمہ کہ در الذخیرۃ و فی الفیوض عند کبر صول الاذان یا نحو الذکر، تا لہذا ہوا الشہادۃ کل من خلاف ہذا

بأنه يجمع ما لم يذكره حتى يتم الاذان على ترتيبه المعروف وسبق جث الرضوخ باله وخلق للقيام فلاحظنا من قوله في الاذان والائاتة قال ابو بكرة
 قال فان قلت جرت على الصلوة قبل الشهادتين تشهدت ثم قلت جرت على الصلوة وفي الفقه من عارضه من قوله عن رجل نسي من الاذان حركة فذكره
 حين فرغ من الاذان والائاتة قال يرجع الى الحرف الذي نسيه فيقبل من ذلك الحرف الى آخره ولا يصيد الاذان كله ولا الاائاتة في مرتبة
 اية عند ان ينجز من الاذان حتى يأتى في الاائاتة فليس عليه شيء وان نسي حرفا من الاائاتة على الحرف الذي نسيه ثم يقبل من ذلك
 الموضع الى الاائاتة ثم ولو نسي آية الاية كما ذكره لصحيفة من الشرائع قال الله تعالى وجعل في الاذان فذكره في الاائاتة قال في حقه قلت في
 الاذان والائاتة وقد كثر ما يفتى في ان قال ابن زارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره شكك ليس بشيء ومفتى ابن بكير بن مسلم بن قتيبة انه
 كلما شكك فيه ما تدفعه فامض كما هو منقطع عما ان شكك اذا وقع في شيء من الاذان والائاتة وغيرهما من اجزاء الصلوة وغيره ما قد خرج
 الشك من ذلك اليه الشكوك اي محله ودخل غير اي شيء في صلاة ام لا شك ليس بشيء ولا بد من البناء على وقوع ذلك الشك وانما
 ومنه ما اذا وقع الشك في شيء لم يجز منه اي شيء محله ولم يدخل غير شكك معية لا بد من الايمان بذلك الشك مع ان الاصل في شكك
 من الشك فلا بد من الايمان بالشك حتى يثبت ذلك المكلف ويظهر ما ذكرناه لو وقع الشك في اجزاها يكون حكمك مثالا في التكرار اجزاها
 وتدخل في الشهادة او تخرج منها او تدخل اجزاها وتخرج منها الى غير ذلك فشكل ليس بشيء ليعرف وان شكك في بعض التكرار او في بعض اجزائها
 محله ذلك الشكوك ياتي بدفع من ذلك سائر اجزاء الاذان ونسي الاائاتة ويجوز ازاؤه في هذا التحقيق في ذلك عند شرح قول الله ويقط
 الاذان ويحب فيها الطهارة آية لما روي عن جبير بن نفير عن ابن عباس ان لا يؤذن احد الا وهو طاهر ومن ابي هريرة عن عائشة قال لا يؤذن الا بشي
 وفي التعبير التبرع على اجزائها عليه واما انك في الاائاتة فليست من سنن من العدة لاباس بان تؤذن وانت على غير طهر ولا تقم وانت
 وضوء وشكها رواية الجليلي من العدة ومنها شهادة على اولوية الطهارة للاذان اية وشكها صحبة ابن مسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن
 ابي ظهير بن ابي عمير عن ابي الحسن ان كان التمسك مستقبل القبلة فلا بأس بركعة او ركعتين من العدة ان عليه كان يقول لا بأس بان
 يؤذن الغلام قبل ان يتعلم ولا بأس بان يؤذن الموفن وهو جنب ولا يتم حتى يقبل الى غير ذلك ما ذكره في بيان الطهارة فيها وان كان لا
 في الاائاتة كبره في الدلالة على جهان الطهارة من جهة ان التمسك في الاذان وضوء وان يترك لا بأس بركعة الوضوء والركعة
 نامة ينادي بان في الوضوء كبره في الاائاتة ليعرفه وضوء ام واما استقبال القبلة فيظهر من انتهى بجاءه عند السجدة في الاذان وكذا
 الاائاتة في اثباته بينا ولا انقل من الشافعي استحباب الاستقاء من المصنعة استحباب ان يدل على العادة واجتنب بارؤه بجميع ان مؤذنه في الوضوء
 كما يؤذنون مستقبل واجتنب على استحبابه في بعضه وفي ان رجاء الاستقبال في الاذان والائاتة يجمع عليه بين الصحابة بدل في قوله
 جزاها الى استقبال القبلة واما انك في الاائاتة فليست من سنن من العدة لاباس بان تؤذن وانت على غير طهر ولا تقم وانت
 قول اصل العلم لا ان النبوة قال بلال لم ينادي وكان مؤذنه يؤذنه فيما كان من طهر في الاائاتة ما رواه الشيخ عن حمران بن عثمان عن الاذان
 قال لا يؤذن ما لا ركب او ركبت قلت وفي صحيفة ابن سنان عن العدة لاباس بان تؤذن وهو على الارض وضوء اية وضوء
 ان قال لا بأس بان يؤذن ركبا لا شيئا ان على غير وضوء ولا تقم وانت ركبت او جالس الا ان كان في ارض ملصقا الى غير ذلك ما ذكره في
 في الاائاتة ويؤدى الى جهان فيه في الاذان وقيل في قوله ان قال السيد المصنف في الصلوة واجتنب لا يجوز الاائاتة الا على وضوء واستقبال القبلة قال
 المصنف لا يجوز الاائاتة الا وضوءا مستويا في القبلة مع الاحتياط وقال بلال لا بأس بان يؤذن وهو على غير وضوء ولا بأس بان يفتي من انفسه كذا الصلوة كما
 الكعبة في الجمل لا يجوز على المثل وقيل في قوله من سجد استكمل سجدة ابن سنان المنقولة في المصنف اجتمع في قوله اية في المصنف واجاب بالمثل
 الاستحباب محققا بان استحبابه في الكيفية مع وجوب الكيفية ما لا يجوز ان يكون في الاائاتة فلا يكون في الاائاتة العجب
 الشريفة السابعة من لفظ العجب لا العجب الشريفي وهو الشريفة التي شرعها عدم تحققة ما يعلم ان يكون في كل قولك الصلوة لم يكن اجزاها



المذكور لوضوح دلالة المنع على النجاسة لا يجوز شراؤها غير طاهرة واستقبال القبلة وهو الالة العرفية فانها شرط شرعي لا يمتنع ان يكون
الوقت غير ذلك ولم يظهر من السيد والمعيد غيرهما القول بجوازها شرعا حتى يبين دليلهم بايجاب بل قالوا الا ان لا يقيم الاستقبال
القبلة طاهرا وقائما ريدا الى ذلك صحيح من سلم ان قال الالة يؤذن الرجل وهو قاعد قال نعم ولا يقيم الا وهو قائم وصحيح اجماع
عن عبد صالح بن عبيد بن رافع عن قيس ان قال يؤذن واخبرني عن غيرهم ان يثبت لحد قاعا او قاعا او ياتوا وجهت وكان اذا
اقتت فعل وضوء شتميا للصلاة ومعتبرة البزطرين اية الحسنه قال يؤذن الرجل وهو جالس يؤذن وهو راكب ولا يقيم الا وانت على الارض
وهذه الالة الفقيه عندهم الى غير ذلك مما مر يعني بزيادة مثل عاية اية هرون المكفوفين الالة ان الالة من الصلاة فاذ الف لا شك
ولا تقوم بيدك بزيادة سليمان بن صالح عنده ان قال لا يقيم احدكم الصلاة وهو راكب ولا يركب ولا يصلي الا ان يكون مقيما ويمكن
في الالة كما يمكن في الصلاة فانه اذا احق في الالة نفوذ صلاة العينة لك فان هذه الاخبار مع كثرتها لم تقع في بعضها الاشارة الى
الترك اختيارا وقاية الذخيرة من ان غاية ما يستفاد من الاخبار رجحان الطهارة فكذلك ما في الالة فيه ما فيه وكذا ان قوله ان استحباب
القيام في الالة كد للصالح في بعضه التردد كما هو مع غاية شدة المنع النظم من كثرة المناهي المتفاوتة المتفاوتة وكذا ان قوله ان يكون
ذلك على جهة الاستحباب ما اذا ما الشيخ من السكون من جعفر بن ابي من بان من عليه ان ان يقيم كان اذا دخل المسجد ولا يقيم الصلاة على
اذ لا شك ان الامام والامويين كلامهم جالس عند اتيان يقيمهم بالالالة ويقعرون عند ما قال بقايت الصلاة كما ينبغي بها الحمد لله
من الاخبار والكثيرة الموجب للالة كالفقه اجماعا انه يكون فانه شريعا الالة من ان الطهارة ليست شرطا فيها عندنا فكان ملزمه اجماعا
او كراهية ما فيه من كراهية لو اقام ما شيا الى الصلاة فلا بأس مستند رواية بنو شيبة عن ابيهم ان قال قلت لابي عبد الله ان كان راكبا فقام ثم
انهم وانما لم يبق لهم ما شى الى الصلاة ثم قال ان قلت للصلاة فقام ثم سلا فقام في الصلاة قال قلت فقامت الصلاة وانما لم يبق لهم
التيه ان اشي في الصلاة فقال نعم اذا دخلت من باب المسجد تكبعت مع امام عاد لم يثبت لك الصلاة اجماعا في ذلك الفقيه مع ضعفها بانها
المراد حاله الخططار بل هذا هو الحكم فندبر والاستقبال في الشهادتين لله والله من الصدوق والكليني وغيرهما قال في المتن في المتن
يجوز الا اذا ان ينفذ من غير استقبال القبلة الا في الشهادتين والالالة لا يجوز الا على وضوء واستقبال القبلة انتهى مستندهم صحيح اجماع
من اظهروا من الرجل يؤذن وهو راكب او على ظهر دابة وعلى غير طهر فقال نعم اذا كان الشاهد مستقبل القبلة فلا بأس به وبما الصلوات
منه ان ابا قرة بارز فقامت وحسنه الكليني بارهم بن هاشم بن ابي عن ابيهم ان قال يؤذن الرجل وهو راكب على غير استقبال قال اذا كان الشاهد
مستقبل القبلة فلا بأس اذا عرف هذا اظهر ان في بيان الالة ما يحسنه الا على وضوء واستقبال القبلة انتهى مستندهم صحيح اجماع
الالة طالا لان لم يترك الا استحبابه وقد ذكرنا كيف بلطاهرها الخلو من التاكيد وجعل ملزمه ان الشهادتين في الالالة استقبالهما
أكد استقبال الالة على عدم ظهوره لك من دليل لا قول لم نقل بغير خلاف هذا مع ضرورة نسبة القول بالوجوب الى واحد
والوقوف آية الشهادتين في وضوء الاية او اخرها الايجاب عليه فهو ملزم لنا سواء اجماعا في النبي ان اذنت فتمسكوا اذا
اقتت فاصول الى ان قال في طريق القاعه حسن فلاله من قيس ان قال يؤذن من باصاح الالة والهاء وهذه الالة ملزمه وهو
خالف مع من الالة انتهى اولئك هذا الصنف من خالف مع من الالة الاذان من باصاح الالة والهاء وهذه الالة ملزمه وهو
الاخبار والفنايب المزمع من غير اشتراط السكون بانه الالة التي هو على وجهه لزم الالالة مع الجرم بقايت طلع الشمس كما اشتراط الالة
وفي شرح الله في شرح قوله ولقد فيها قال في تفسيره انما لا يترك كراهية اعلم بها حتى لو ترك الالة فالتكليف اولى من الايجاب فانه
لغرضه والايجاب هو في شهادتها ولا يوجب ترك الاصل ولم يطل الى الذي تفرق بطلانها وجهان ويجوز بطلان وغيره في فلا طائل
والثاني آية الشهادتين فلا بأس بالالالة السابقة من اجماعهم في رواية الحسن بن السري عن ابيهم قال الاذان زينة ولا الالة حرة

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسرعوا في قولكم شيئا من قولكم الا بعد ان تسمعوا من الله عز وجل
 ان المذنب من الذنوب انما هو الذي لا يسمع من الله عز وجل في قولكم شيئا من قولكم الا بعد ان تسمعوا من الله عز وجل
 قد عرفت ان معنى الكلام هو الاسراع فافق من ان الراه فقصر الوقت لانه معافكا لما ذكرتم جله في حق من اعزفت من سماعه ما ذكرتم القراء لكن
 قال جله لوتلك الوقت لم قاله التكون الى آه والظن من الاسراع لعله ان الله الا ان بق ما ذكرتم القراء هو طرية لغبة العرب فلهذا لم يصير بقصر
 الوقت لكن لا بد من شئ في ذلك وكونه من لوازم لغة العرب والله يعلم **رفع الصوت** المستند في ذلك محبة معونة ذهب ان سئل ان
 من الاذان فقال اجهر في صوتك فانما اذنت فقلت ذلك الحديث ورواية من سنان مائة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول الملال اذا دخل
 الوقت امل في صوت الجدار وارتفع صوتك بالاذان فان الله عز وجل ركب بالاذان يخبره الى السماء وان المستند اذا سمعوا الاذان فاما
 هذه اصوات انه محبة بتوحيد الله ويستغفرون لانه محبة حق في عرفان تلك الصلوة وصحة صد الرحمة من الله عز وجل
 صد الله قال اذا اذنت فلا تخفي صوتك فان الله عز وجل يسمع صوتك من الاجابة من هاشم بن ابراهيم بن علي
 الرضا سلمه وانه لا يطلع فامر بان يرفع صوته بالاذان في منزله قال ففعلت فاذهب الله من منزله وكثر ولقي قال له من رآه
 ركت يام احمد ما انتك هناك فخير رجاء قد برهنا سمعت ذلك من هاشم بن علي فاذهب الله عز وجل يسمع صوتك من هاشم بن علي
 استحباب رفع الصوت في الاقامة ايتم لكن وقت رفع الاذان ويظهر كلام الصلاة استحباب الرفع في الاقامة من الضيق فيها كذا
 ان الاستحباب أكد لانهم اجمعوا في ان الرفع في الاقامة غير مستحب بل نظر واستحباب الرفع يخص بالرجال والصبيان لان الله
 صوتهما عز ولا يناسب هذا الحكم مضانا الى عدم من يميل صوتهما في وقت يشترط وكثرة الموزن اذا اذن الاجابة فيجوز ان المدة للسا
 وتمام الرجال انتهى ولا لا يخفى ما ذكره اخرا من الاشكال لعدم من يميل بها اذا اجرت بحيث يسمع معها الاجابة **والاضحية**
 المستند من رواية السابقة بظاهر كلامه من ان الله عز وجل يسمع صوتك من هاشم بن علي فاذهب الله عز وجل يسمع صوتك من هاشم بن علي
 رآه اذ غلبت الناس ولذا اذيعت النبوة لا يفتنكم من يدغمها **رفع الصوت** المستند في ذلك محبة معونة ذهب ان سئل ان ترفع
 اصوتك فاذ ينك الاذان فيقول بان ذلك في الاذان الاملا في خاصة **والصلوة** لما ورد في الخبر من ان الله عز وجل يسمع صوتك من هاشم بن علي
 كلاما ذكره كما ذكره في اكثر ما مشهور استحباب الصلوة عند الفكر في السلام مع كون ظاهر الاجابة والعجب لا وما **الاضحية** المستند في ذلك محبة معونة ذهب ان سئل ان ترفع
 قال العلامة الجليل في ذلك في الفكر القائل بالوجوب بداهة تحتها البهاذ وهو الاضطراب في تكلم الضيق وفي ذلك في بحث الاجابات المستند في ذلك
 صلى على النبوة لا بد من ان يصلي على الامة لما ورد من الامثلة عند النبوة خلافة **والفصل** في الشهادة يستحب الفصل بين الاذان
 والاقامة بركعتين او سجدة او طلبة او طلبة الا المغرب فانه يفصل بينهما بخطوة او سبعة ذهب اليها جماعة وفي بعضها
 بعلمه على ثمانية حكم باستحباب الكل ثم قال داخل لان السجدة والاربعاء خاصة فانه لا يسجد بينهما ويكفي الفصل بينهما بخطوة او طلبة
 حقيقة من ابن ادریس بن علي في ذلك في صورة الانفراد في الجملة الفصل بين من توافد الا المغرب فانه لا يجزى لك فيها في منجزية واما المذهب
 نفي اعتبار الخطوة ولا اعتبار السجدة وقال الله تعالى في الحديث الجهر لا فما جهر في زيادة وفيه ما في انهم اقول استحباب
 الخطوة يظهر من اللغة الصوفية مع ان قال العلامة في قوله في زيادة واما السجدة فابن طاهر في كتابه لا في ان الله عز وجل يسمع صوتك من هاشم بن علي
 انها يستحب بينهما مع بعضها مع ضمنية وما مثل ربك لا سجلت خاضعا فاشعرا ليل ولا الا ان الله عز وجل يسمع صوتك من هاشم بن علي
 واما الفصل بالصلوة او الجهر في طلبة سبعة يقولون ان بين الاذان والاقامة يجزى اركعتين بغير ذلك من صلاة
 ويظهر من بعضها الفصل بركعتين من التوافد الزائدة واما استثناء المغرب فمن الجاهلين والثاني في رواية سيف بن عميرة عن جعفر الصادق
 قال قال بن علي فقلت لا المغربان بينهما فمكروا بن طاهر في رواية ان الاضحية ان لا يجلس بين الاذان والمغرب واما المستند في ذلك



[illegible]

في باب الاستصحاب ارجاعهم عليه لانه بعد ذكر الاخبار الدالة على كونه سنة قال فانفس ذكر هذه الاقوال فانها محمولة على النية
لاطلاع الطائفة على ترك العمل بها الى اخرها فان لاطلاعه يشهد عليه ايضا فتروا به بالحجة فانه كتاب الله بعد التهذيب وقبل الاستصحاب
على طريقة ما فهمه من اخبار التهذيب والاستصحاب ايضا وذكرنا ان كذا في بعض النسخ في غير موضع عند ذكر اصحابنا الى ان
ادعى على اصحابنا على عدم المشروعية فلاحظ بل طاهر السيد الانتصار وايضا وعلى الاجماع على النسخ حيث قال الدليل على صحة هذا
اليه من الكراهة والنسخ الاجماع الذي تقدم وايضا لو كان مشروعا لوجب ان يقوم عليه دليل شرعي ولا دليل فيه الى اخرها ذكرنا ملاحظ
بل الظاهر عندهم انه بطلان بدعي من قاضي الجديرة فذكرنا العامة في صاحبنا انه بدعي حتى ذكرنا ان ابن عمر دخل مسجدا سمع نحوذات
بذكره يخرج من المسجد ولم يصل فيقول لا يصل في مسجد يتبع فيه بدعة ويدل عليه ايضا صحيفة حمزة بن وهب انه سئل عن كتوب
الذي بين الازان والاقامة فقال لا نرى سائلا من ان المشهور ان الصلوة حين النوم مع انه على تقدير كونه اعم منه من قول مجاهد
الصلوة هي على اطلاق مرتين بينهما يظهر وجه الطائفة ايضا فانما النسخ بعد هذه الصحيفة قال كان الشوب الاول الصلوة حين
النوم ثم احدث الناس بالكراهة حين بعد الصلوة حينما الفلاح مرتين بينهما فتيم وكيف كان لا اولى كونه بدعة كما ذكرنا وقيل هو
جمع بين ابيته ولعلم كانوا المرجحين له فلا تأمل في الحجة وان نسب الخط والانتصار والتعليق بالكراهة مع التام في هذه النسبة لما ذكرنا
من الانتصار في ظهور كونه الكراهة بالغ في الضيق في استعمال لفظ العام في العام وهو حقيقة متعارفة فلهذا ايضا كان لما ظهر من نسخ
وطريقه مستندة نعم المحقق قائل بالكراهة لان النسخ لما جعل رواه من جهة من ان البناء وكشوب في الاقوال من السنن
فان كان ابن ينادي بوجوب بالصلوة حين النوم ولو روي في ذلك لم يكن باس على النية قاله العبد في كتاب ابن بابويه في
قال العبد في ابن سنان قال قال الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
مرة ثم قال اذا كنت في اذان العبد قبل الصلوة حين النوم بعد في معنى العمل قبل بعد الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
حين النوم فانها في الاذان ثم نقل عن شيخنا في حله ذلك من النية وقال استار هذا التعليل فينا فان في هذا الاذان في
حين العمل وهو انفراد الاحكام فلو كان للنية لما ذكره لكن الاجابة ان يتبين معانيها من اهل البيت اشهرها ان في النية في
ان في الرواية المذكورة امر بذكر الصلوة حين النوم في الاذان لم يقل ذلك هو لا غير من الشيعة بل ما كان من غير وجه
طريقة الشيعة عدم الامر في الاذان في العمل بها البتة في الفها طريقة الشيعة من وجه متعللة الاول ما ذكره شيخنا في التمهيد
في اذان الاذان مرة وهو ان خلاف طريقة الشيعة وموافق لطريقة العامة فانهم اتفقوا على ذلك على ما ظهر من النسخ وغيره
كان استكبر في اول الاذان مرتين وهو ان خلاف لاجماع الشيعة بل طريقةهم اذ ذكرنا في حقه قوله قال النكبة في اول الاذان اربع وجوب
البيها سنا اجمع ثم قال فقال لك اذ مرتان وهو قول ابو يوسف الى اخرها قال قلنا ان مذهبنا ان في ذلك كان هو المشهور عندنا
فيهم الرابع ان ابن سنان روى عن النبي الاذان بالنية التي ذكرناها في كيفية الاذان والرواية المروية والحكاية واحدة
فظهر انه الاختلاف في الرواية المذكورة والاصحاب فكلها كما مر في هذا فنقل هذه الكيفية فلو كانت الرواية واحدة لم يكن
بذلك الكيفية غير البناء على كفاية اثنين بعيدا عنها مكررا على تقدير التسليم فغير طريقتهم الوجه المذكور مضانا
الى الاخبار المتواترة في ذلك ما وافق العامة في بطلانها ويجب القول بانهم مضانا الى الاعتبار وطريقة الشيعة في جميع المسائل الفقهية
في الانتصار والاصحاب بل اصلا خلافا لاجماع الاخبار في ذلك فالبالغ بل يكون الموافقة لهم في كل واحد واحد ومما في جميع ما كان على ذلك
ذلك الموافقة لهم في احكام متعلقة بشكوك بل في كل واحد خلاف لما في طائفة وضوح ما في رواية الشافعية العامة في ملاحظة
جميع ذلك كيف يتبين حاله في الطرح معجب ترك العمل وان لم يكن العمل على النية من جهة اخرى مع ذلك لا يمكن ان لا يكون

وقد

في الصلاة انه يجب في كل حال العمل بحسب ما في الشريعة كيف في الاصل والاصار في اوقات هذا العمل في بلاد النية ولم يعم الاجتهاد بالصلوة حينئذ النوم في اذان المير ومير واذ وقع بحضرة الخالقين او بنحو يطوع عليه الخالق كان الحال يفسر في رتبة صلواته الاجابة بالنسبة الى بلادها وحيث كانت رتبها مع ان يحتل ان يكون بقوة ذكره في كل حال لما ظهر اشتها شتيا والشمس ان غدت على حدة مشرقات الله عليهم وهو ان ساج كان يقول في اذان جهار في كل حال وكان اذا نال جهار بالقائلين على ان لا يعلق من جهار سبلا هذا مع ان ما ذكره من رتبة رتائين من اهل البيت اشهرها ترك فيه ان الترك لا يعارض الاموال العقل او غاية استحباب العقل وفيه ما عرفت وان اراد ان ترك وجوبه فانه انما هو الاشهر فمهم يتعين العمل بالقياس المرجع على المرجع في ذلك ما دل على ان الرجحان الاجتهادي والظن الحاصل المجتهد يتعين عمله وقواه به وهو حكم الله الظاهر في حق كيف ومما لم يثبت فينا ويلم يكن الا على المرجح الظني فلا وجه لحكم بالكلية وان اراد ان هذه الشبهة ليست موجهة للرجحان وموجهة للظن فسادها في دفع اذ في حجة اننا لا نفيد اليقين نال على حجة لا الاله منه لا يمكن انكار هذا في المدرك والذين يترتب ان الجنياد لا يباس من يحق ان يعلقه لك من في اذان يصح بعد في حق العقل ليست ان اصل الاذان انتهى ولا يخفى ان العبادة لا تخفى في الرجحان لا يباس ان يفعل او لا يمانع من ان يقول كما هو حكمه على التماثل والمعاد لما ذكرنا انما يتكلمها الصلاة في المقامه بشرط خلافها انما فعل بنا انما مع ان ذكرها في حيث كفاية الاذان ووظيفة الشرع لا يباس بقاء عدم مانع لان المانع هو التشريع والبلية وهو اذ كان لا يفسر في العين في شياها فاذ لم يفعل فلا ضرر ان ذكرها اثناء الاذان وحل الاستدراك الا ان الاصل التمسك بالركن لا بدخل في عموم من نية بقصر من منهم سيما عرفت انه شعار حقا وشعار خاصة تركه وكذا ان ذلك من الكلام في سبج الحقيقة في ذلك في حق البحث والباقر انتم فيه لا يشبهه وغيره مما لا يتقدم في غير هذه الصورة تكون الامور بفعل الحق مضافا الى الاجماع بل الصفة واما التقديم في هذه الصورة فالشهر جازع استحبابها بل لا يظهر من هذه الصورة وجها اذ في مثل صورة ابن سنان من القصة من انما قبل طلوع الفجر لا يباس في السنة فيع الجوزان في ذلك لا ينفذ الجوزان في قبل الفجر وصورة الاضحية اذ قال له ان لنا في هذا في ذلك بليل فقال اما ان ذلك لا ينفذ الجوزان لقيامهم الى واما السنة فانها شايك مع طلوع الفجر في الحقيقة كان لول الله في ذلك اصدائها بل لا الفجر ان لم يكن كان في ذلك في قولنا قبل الصبح وبل لا ينفذ بعد الصبح فقال ان ابن مكرم ينفذ بالليل فكلوا واشبهوا حتى تسعروا اذان بلال انتهى والظاهر في هذا ذلك لكن بالحق بعضهم بل لا يباس في عدم بيعة الاول عليه الله من ابن جندب ادريس والاصلاح في بعض عدم الجوزان وكتب الى السيد اخبرناهم في ما ذكرنا من كون الاذان للفرقة موضع للاعلام بفعلها مع عدم حجة ايضا في القاد وان ما ذكرنا كما اما عندكم وان ادعى ان لا عقل توافقه هذا مضافا الى انك ان تنصير امر بل لا ان يميل الاذان الذي اذن قبل الفجر في السنة في الشهر بل بعضهم يعلم باستحباب الامارة والاعم حجة ايضا في الاجادنا في السنة في الاصول واما الاستدلال عليهم بالاصل وانما الاذان ان فيها خصوص في الاعلام فليس شيء اذ لا شك في الاخبار الا بما ثبت في الاذن في تقديم اذ في الفجر ما ذكرنا من التمسك ان كفاية الحقيقة كما تكون حقيقتها كذا رجحانها ان شرعيها بل لا تامل في ان حوزا تقديم انها هو مضاف الى الفجر وان لم يكن في بعض من يظهره ذلك في هذه التقديم في ولا فرق عندنا بين شهر رمضان وغيره ولا بين وقت فريضة وغيرها من التمسك في ذلك فانما كان فيهم شيء في بعض في بعض هو صورة الجمل في قصة قال اذا انتحى مصرة في بيت ان قد في وقته ثم ذكرت في بيان ترك ناس في ذلك وانتم راى في الصلوة وان كنت قد كنت فانه لا يصدقك والاصح على استحباب لما عرفت من عدم وجهها وانما تعرف في ذلك انما استحباب الامارة ان تعد انزل بعد دليل عليها مع ان ابطال العمل في امر ان محض ما يجوز في كمال الامانة وهي في كون ذلك في

لم يخل منها الامارة الا ان ينقل اجزائهم على صلواته فيكون المراء من قوله فيصلي انه بعيد الصلوة وكيف كان كيف يكن التهم على ابطال
 العمل الخاتم بغير الجذب الشاذين واما الرواية الضعيفة وان كانت اية في بيان الاقامة خاصة الا انك عرفت احوال هذا العمل من ذلك
 الا ان فقط لعدم رغبته في ذلك من غير ان نفي التحقيق ارجى الاجماع مع عدم الامارة وان كان المنقول لا يستلزم الحق
 الامارة في بيان اية في الشهادتين جواز الامارة لاستدراك الاذان وحل اقامة وحدها بل هو بناء على الفضة الاولى
 الا ان كاختار جهات منهم الشهادتين لمصلحة تعارض الله من الاذان هل يجوز ان يكون من غير ما رت قال لا يقيم الاذان ولا يجوز ان
 الاذان على ما رت فان علم الاذان فان لم يكن عارفا لم يجز اذ لا اقامة ولا بعدد وتوحيده في الجمل فيجوز ان يقيم الاذان على ما
 ابن كثير في الله قال اذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأت بصاحبه وقد نوى على الامام اية او ايتان فليحس ان هو اذن وانما ان يركع فليقل
 تدقات الحديث وقدمه في بيان الاقامة وكذا الاعتبار في المراء من العارف هو المؤمن كما يظهر من الاخبار وطريقة الاخبار وادعي
 العلماء لا عدم الاعتبار بان كان له له لمصلحة وما يصح النبي من علي في الامام ضامن والمؤمن مؤتمن وما مثل هذه الامور
 اعرف للمؤمنين اقول هذه الاخبار على شرط الا ان لا ينفى ثم لا يحل ان يصير يجوز تلفظ بالشهادتين مع كمال اختار في
 لان الشهادة صريح في الاسلام من النبي است ان اتاى الناس من يقولوا لا اله الا الله محمد ربي ثم اختار عدم كمال اختار جهات منهم
 الشهادتين ان كمال اختار من الاذان لم يرفع للاخبار من الاعتقاد ولا يجوز ان يزل من صلاه ولم يعرفه الى ان قال على التقديرين
 لا بعدد بان وضع اوله على النكاح الثاني هو جيد ولعل نظير اكتفى بالاسلام المصير مثل ونرجع عن الله ان قال الله من اجل هذه ما اذا
 هو لا فانهم انما في مواظبة على الوقت وصحة طاهر فالدعوى عند ان قال له اخاف ان تصلي بهم اجمة قبل ان تقول
 النبي قال انما ذلك على المؤمنين وفيها نظر لان الاول يدل على حصول العلم بالوقت من ملاحظة طريقتهم اذا كانوا لا يؤمنون الا بقرينة
 اية من جهة الدائرة الهندية كما كان عانتهم فذلك الزمان ومثله اية في ذلك الا ان كان خالدا حكم الخليفة على المدينة قال
 له كذا ثم جدا يظهر الاخبار مثل بعض النبي يؤمن لكم خياركم رتبة من علي في المؤمنين مؤتمن من الله في المؤمنين انهم
 الامناء وفيما يلا الطويلة المؤمنون انما المؤمنين على صلواتهم وصومهم وحرمهم وما انما الى اخواننا فينا فلاحظوا ولا تكن على
 استراط العدالة لصحة اذان الفلق لنفسه جواز قبول الخبر عليه لما في بحث جوازنا استقيل من كون المصير كذا اذ ان صحاحنا
 وكما في ذلك مع انه لم يظهر من تلك الاخبار استراط العدالة بل ظهر من الاذان الاخبار بقدره وهم اعم من العدالة من
 الثانية والثالثة كون المؤمنين بل المؤمنين انما وظاهرها جوازنا استقيل على اذان المؤمنين خرج غير مؤمن بامر بتوجيه في غير
 وعدم اشتراط العدالة نعم باظهارها من كونهم محل تليد الى العذار بل مع اربعة العادل المؤمنين بانضاله شرعا مع المؤمنين
 على الفاسق لنفسه الا ان يكون هناك يظهر منها من كنهم قربة على كونه محل اعتبار في مهلة معقول الوقت اية كاهر الحال في غالب المؤمنين
 من المؤمنين ومن لا يثق به في مهلة من جهة نفسه وهو صلا لا يظلم معرفة الوقت بخبر ظاهر في ذلك الظاهر المذكور لو لم نقل بطريق
 الخروج بل انما المخرج وانما انهم لا يأمروا بالاستعداد بان انهم مكثوم من جهة كونه اعم لا يشعرون في صحيح كما هو كماله جفا لاصحاب
 ثلث من صحت وقيل باشتراط العدالة الفاضل ان الجيد فقط الامانة في الفاسق وهو اية ما ذكر مع ان الاوطى ما ذكر في
 صورة حصول ذلك من اذ ان مع الرجحان يكون اذ ان في الوقت او العلم بان مادة كان بحيث لا يحصل الوقت في كل اذان منه والله يعلم
 صحتها اي بان الصوت يكون النفع اعم والمؤمن مختص به الا ان اكل ومع ذلك يحصل السخا الظاهر من الاخبار منها ما
 فليس قولهم دفع الصوت للمرجل حسن الصوت ذكره في جماعة من اصحاب فانما منافع الما القيام فقدموا كونه على
 فاما في شرح قوله دفع الصوت من ان الصوت قال لا لا اعلف فهدى مع انه ابلغ في دفع الصوت وتخصيل اهرام واجل ايام وانما



عدم استحباب الصلوة على المنارة لعدم النية في رفع اليدين على جدران منارة من الأذان في المنارة سنة هو فقالنا فيكون للنية
 في الأذان ولم يكن يرشد منارة فانه قد من ان الوجه استحباب المنارة لا من وضعها موضعاً في غير موضعها بل ولا استحباب الأذان فيها
 فكان وضعها مستحباً فيه لعدم معلومية الا موضع المنارة وما استدرك من ان عليه من منارة طويلة فامر بجلدها ثم قال لا تنفع
 المنارة الا مع سطح المسجد فيه منع الغالة ومع التسليم لان كون المنارة هو الاذان فيها ولو كان يستدل عليه بان الأذان في المنارة يمنع
 في الأذان الصوت وتحصيل الأمانة والأمانة تكونها اربع من جميع الجهات في البلدان فكان له وجه بل ربما كان هذا كله ما ذكره في ظاهره من الاستدلال
 عليه ثانياً بالكتاب والسنن بل لا ان يقع الحاشية وما ذكره في المتن الا ان كان فيه مخالفة لطريقة الرواية كما في رواية علي بن جعفر
 المذكورة ومما يثبت سنة الثانية ما قيل ان اول من رفع المنارة هو عثمان بن عفان رضي الله عنه ومن ذلك يصير في ذلك من رفعها مع صوت
 كثير من الناس ^{بصليها} الا ان اول من اشتهر به في اذانه واعتدله من عليه الا ان يكون له المنة فانه كالمنارة ثم
 ويصح من الصبي لانه في عدم صحة من غير المنيعة ووجهه ثم مضى الى المعنى مع كونه عبارة عن تعبيرها بالمعنى فيرفع
 اي يرتفع عليه المنارة من الاجرة في الصلوة ويقام الشعائر في البلد للاجل الذي قلنا في الاصلان وتسميته وتلاوته اثنان من جهة
 قال الاباء في نون الظلام الذي لم يحتمل وتلاوتها رواية اخرى بغيره من ان عليه كان يقول ذلك والتمسها من الاجل المنيعة الذي
 يعرفونها كونه بمنزلة من الشهدا الثانية من يعرف الاجرة من الضاد والافتح من انما من اذالم يحصل بينهما الناس بحيث يتفرق عن غاب
 رتبة ما فيه وكل من كان من الكلام في ذلك ويحكم اخذ الاجرة اخذت في فتح قالوا بالحق منهم من يفتح في وقت وجع بالكرامة
 منهم المرتضى حجة المير رواية السكوني من جعفر ابيه من اباؤه من عليه قال اخذت عليه جميع قلبي ان قال يا معي اذا صليت فصل
 صلوة اضعف من خلفك ولا تتخذ من خلفك ياخذ بها اذا نهى اجرا والرواية ضعيفة من دون جابر فلا يثبت منها ازيد من الكراهة ومنها
 من الاجر ما هو عام من الاجرة التي تكون في الاجارة وغيرها بل كما يطلبه المذهب على اذانه اجرا وان كان من بقتل المانم ولم يطلب له ^{يكون}
 فلا بأس بان يعطى وان كان غير الارثان من بيت المال قاله في بعد ذكر الاثر والرواية المذكورة هذا هو في الاجرة واما الاتفاق من بيت
 المال لا ريب في جواز اذانه في الصلوة لانه حد للصالح والذان من ^{الصلوة} اهلها واما ما ذكره من قوله وينفذ او تعدد الكلام في
 لا يؤذن ولا يقيم لغرض الفرائض البعوية فليس مشربين للذوات والفرائض البعوية بهذا احاطي مضاناً الى ان العبارات
 توقيفية بل في الاعتبار لا يؤذن لغرض من هذا هو على ما في الاسلام في الشرايع اذ يقول المؤذن للفرائض الاخر الصلوة ثلثا
 وبطلانها في اسمعيل الجعفي من القم قال له ارايت صلوة العيدين هل فيها اذان واقامة قال ليس فيها اذان واقامة وكذا ينادي
 الصلوة ثلث مرات وهي تحت بالعيدين بل ظاهرها جلالة العيدين في مكان الامامة وفي الكسبي في ترجمة يونس بن يعقوب انه
 صلى على معوية بن وهب باذان واقامة وهذا ما في العرب في الغوالي وفي ان النية كان يؤذن له ويقام هو نفسه ثم قال في بعض اصحابنا
 من القم انه قال المأمور بالاذان والامام اول بالاقامة فيكون في الصلوة المنيعة فلم يفرق بينهما ولعله يظهر من علل الفضل من انما
 من ان الامر بالمعجزة فيها لوقوعها في اوقات غفلة ليعلم المآذان هناك جماعة تضع فان اذانه يصلي صياحهم فظهورنا اوضح الاستدلال
 جانتها وفي علل الفضل في اية انما جعل بعد الشاربي الله الى الصلوة في وسط الاذان ودعاء الاطلاق والخير العمل على ما ذكرنا من
 المحقق في المعبر ^{من} اذا احدث في اذان الاقامة لا اعادها من الاجابة في استحباب الطهارة فيها واما الاذان فلا مانع اصلاً
 من اتمامه خيرة طهارة من التطهير في اثنائه ومجاءه مع ما في مع الطهارة مع بقاء الواو المعبرة الظاهرة من الاجارة الاولى ويحتمل استحباب
 الاستيناف اية لان التودد النبوي من في استحباب الطهارة فيه هو الذي يكون من اوله الى اخره على الطهارة في سبيل الاتصال بهما
 فلهذا المأمور بالاقامة في خلاها في توج استحباب الاستيناف بعد البناء وذلك انما هو البناء مع علل الاذان كقوله لان الموالاة

فلا يقيم احد منهم الا اذانه قال في رتبة الاذان والاقامة
 اهلنا في نون الظلام لم يجدوا في بعض الروايات ان الرواية في
 في النية

شرطها كونه اجابة تلقاء من الشئ لم ينقل الفصل بين وصولها وفيه ان يصح الفصل بالقوم والاعادة للذين لا يأتون المرات
 اية ولو لم يأت بالقوم او الانما عن الشيخ واتباعه انه يحذر في ذلك المؤذن البناء البناء لا يجوز الصلوة ما ليس في الاذان اذ في
 ما في قلعت كيفية الاذان والاقامة وهيئتها وان لم يسمع منها الشهادتين عليه ولي الله ولا يجوز الحمد جزئية وغيره في
 ذكره شيئا من ذلك بتصد كونه من الاذان فلا شك في حرمته لكنه بدعي وانما من ذكره بالتصد المذكور بل يقصد التيقن والتبنيك كان
 المؤذنين يقولون بعد الله اكبر وبعد الله اكبر لا اله الا الله جل جلاله ثم يركعوا وعظم شأنه راشداً لان تجيلا له ثم وكما يقولون
 صل الله عليه وآله بعد الشهادتين ان يقولوا صل الله عليه وآله في كل ركعة فليصل على غيره ذلك ما سرفه شرح قول الله وعلوه
 على النبي ثم ان لا شك في ان شيئا من ذلك ليس من الاذان فان قلت الصلوة على النبي والرسول والى ذلك لا يجوز بل لا يصح في ذلك
 غيره قلت وروى في الاخبار مطلقاً عندهم ذكر اسم الله في الاذان فلو قالوا بانه من الاذان فلا شك في حرمته وكونه بدعي
 وان قالوا بان ذلك اسم الله فهو مطلق وروى في الاحتجاج خبر من فضيل بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في كل وقت يذكر محمد رسول الله مضافاً
 الى صلاته ظاهرة في ذلك مع ان الشيخ صرح في غير هذا خبر من فضيل بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الاذان والصلوة اية من
 به الاذان قالوا قال وروى في بحث كيفية الاذان نافي مانع من التحليل الاستحباب موافقاً لما في الاحتجاج وظاهر العبارات لا اذ الاذان
 وان ذكر فيه الاذان المانع من زيادة الفصول وحلوه على الاستحباب والمطوية في مقام الاشارة وفيه غير ذلك ما سرفه
 الا انما يحوز اذلة السنن رواية طعن الشيخ في الاخبار المتقدمة لما في فيها من اشادة والشد في الاشارة الى البناء على الاستحباب وهذا
 وانما نقل الشيخ هذا الخبر في الاحتجاج فيها صيغة ابن بطيخ الا انه مع استحباب اعادة الصلوة على من كان في الاذان
 الاقامة ورواية ذكرها ابن ادم السابقة مع تضمنها ما لم يقل احد بل هو من قول قلعت الصلوة في اثناء الصلوة وغيره من
 الاخبار التي فيها وعندها بالجملة كم من حديث شاذ ارجح عليه بالشفقة او غيره مع ذلك على في مقام السنن والارباب بها
 يكون حديث مطعون عليه عند بعض الفقهاء والمحدثين ينظر مطعون عند آخرين فضلاً عن الاضحية في المقام المذكور ومصدق ان طعن
 عليها بالوضع من الموضوعة لكن لا يجعل كل طعن منه حجة بحيث يرفع اليد من جهة من الحديث وان كان في المقام المذكور من هذا قوله
 الشيخ لم يطعن عليها بذلك انما على اننا نقول المذكور من جهة التيقن والتبنيك لا مانع من اعادة ولا يتوقف على صلوة حديث لان التكليف
 فلا لها جان كما عرفت فاذا كان الكلام اللغو الباطل غير فاطك بما يفيد التيقن والتبنيك لا يات بياستهم اجهل كونه من الاذان
 اذا سمع الاذان كان في غير فيقول على سبيل الجزئية لا انما نقول كقول الله عليه وآله في الاذان والاقامة والالتزام به اية بما يصير في
 لقوم اجهل الجزئية بل كثير من المستحج والادب في الصلوة وغيرها من العبادات يستعمل اجهل كونه من الاذان وكان المتعارف في ذلك
 الصلوة الا ان تركب في المصادر الاصل من دون بيان انهم اجهل فان التفسير انما هو من اجهل حيث تعلم
 في غير عبارات ويتبين على جملة مفسدات تخص منها استحلال كثير من المحرمات من جهة عدم فرق بين الحرام من شيء والمباح منه وبما ليس
 الامر الى غيره لك من الاحكام هذان انه يمكن تغييره بغير رفع قوله المقوم بل يذكر من انك مررت او يجعل من تحت صل الله
 وآله وغيره لك من صل خلف من لا يقتضيه اذن لنفسه وقام لا يقتضيه اذانه واقامته كما ان لا يقتضيه جرائته ويقف خلفه فيكون
 صلوة خلفه بحسب خصوص الادعاء والهيل مع ما ذكرنا رواية محمد بن اذ ان خلف من قرأت خلفه وسرايق عدم الامتداد باذان
 فان فاقهم الحق في انفسهم في رواية معاذ بن كثير من القم من ان يقول في ثلثات الصلوة فقامت الصلوة الله اكبر الله اكبر
 اذا احدث في اثناء الصلوة نظراً عادها ويحب اعادة الاذان والاقامة اية بل يستحب اعادة الصلوة في كل وقت
 من الله ان قال بعد الاذان والاقامة كما تقدم الصلوة فقامت الصلوة في كل وقت من الله ان قال بعد الاذان والاقامة
 من الله ان قال بعد الاذان والاقامة كما تقدم الصلوة فقامت الصلوة في كل وقت من الله ان قال بعد الاذان والاقامة



[illegible]

سائر للصلاة كاعتق فلا وجه تعرض المذاهب في المقام انه يبايع علماء النجاشية ببيان مقاصد والاكثارية والعامل عليه جميع ما ذكرنا
 ولولا الاستقرار من البناء والتتابعه ويصل عليه حقيقة ان سائر من العلم كمال لا تستند بجزل وانت تصل ولا تستند الى جدار الا ان يكون
 مريضاً الخراجاء المهره واليم المتوجين ما نراهم من مشجرون وابقه شغل الذمة البقي يفيض البهائم اليقينية وهي بوقفة على
 الاستقلال للفتنة اقول ان حقيقة على بن جعفر ان سئل عنه من من الرجل هل يصلح ان يستند الى حائط المسجد وهو على ان يفتح
 يدا على الحائط وهو قائم من غير من ولا مله قال لا بأس ومن الرجل يكون في الغزوة يقوم في الركعتين الاولى هل يصلح ان يستند
 ما سئل المسجد من غير يتعين مع القيام من غير ضعف ولا مله قال لا بأس وعقبة ابن بكير من الغزوة من الرجل يصلح يتوكأ على حائط
 على حائط فقال لا بأس اقول لا يخفى شدة هذه الاخبار بل الظاهر من كلام القاضيين منها انه في الاجماع في الاستدلال به في وقت ذلك
 القاضى المحقق الشيخ محمد طاهر من عدم الاجماع فيها على كل لا يخفى الا ان انهما اقول وكذا الله من كتب شيخ والسيد وغيرهم من طاعت
 عليه او في مقام السكون لذكر الخالف ما اشاروا الى مخالفته من احد ولا تأمل احد بل غاية ما صدر من بعضهم ذكر حقيقة على بن جعفر في
 نعم الاشكال من جهة خاصة نعم فكيف ذلك لربنا الامير القوي الكرامة فلهذا نعم من كلامه في غير ما كان الكرامة في كلامهم في
 الغزوة يدين منها الحق كافر من مضام ذلك وكيف كان لا شبهة في شدة ما روي عنهم في الامتيازات العملياً ذوالاخذة
 بين الاصحاب في مواضع الكتاب ومخالفة بل في الاخبار المتواترة الاسراخ من وقت ترك مخالفة وقد ظهر لك ان ظاهره وجوب
 حيث قال في حواشي ما قالوا حافظوا على الصلوات ايام القيام الى الله في موضع انه مضانا الى ان الفتنة لغة هو الاطاعة والالتزام
 بل يصل من جهة معاربه القيام في الصلوة مضانا الى تفسير اهل البيت وقد عرفت عرفت اية تفسير قوله الذي بتكليف الله تعالى
 وقوله او على جنودهم ومن اهل البيت وابقوه الاسراخ ما واثق السنة وترك ما ظاهراً وعرفت قوله وهو الاكاد يتوقى اصلي وقوله
 اجعلوا كثرة في معجب القيام منها ما سئل في بحث العاجز من الصلوة ولا شبهة في ذلك الله والبناء من هذا القيام على الاستقلال
 لا يعتمد على غيره وهو كما عليه بل البناء من القيام المطلق الخالي عن القرينة هو ذلك بل لا يطلق على التوك والتعهد المذكور في هذا
 الله بل يبايع عليه من التوك المستند المذكور اي الذي لو رفع سنده وما عليه اعتماد له لقط جرح او اضرار لم يكن مما نأج انه مع ان حقيقة
 يكن حملها على غير القرينة بقرينة قوله اجزاد من الرجل يكون في الغزوة او ان يظهر منه ان العرض الاكثان في غير الغزوة وبغير حله
 من غير مجرد الاستعانة في النجوش فقط مع عدم توك واعتماد في حال القيام بها الاعتماد المذكور بما لا يجزى الصلوة وانما من العجز يمكن
 الصحاح المعينة والايام من القرآن وبغيره ان ما سر والعجز والعجز انما البتة وان لم يكن شافاً فاطنك بالاذع عنه ظهوره
 منه بل لمجرد عدمه مع ان على ظاهره العارضة فلهذا تخفى المقابلة لاسلك فيكون ما ذكرناه هو اقرب جمع بل متعين بحسب الالاء والحق
 الخارجية بل في طعنه انظر الى ذلك في ان يجب الالاء البتة لولم يتل بطرح التلحيز منه بل في مقام التعارض يتعين ذلك الظاهر
 بلا شبهة مع انه معلوم ان القيام ما حوز فيه الاستناد الى الرجل والاعتماد عليه الا انه الى ان يكون له ان كان قفاً ظهره جميعاً
 ويكون رجلاً موصوفين مع شيء لكن اعتماد على السرج واستناد ولا يتغير انما ان كان جميع صفات الثامن من حوزة فيه
 حوز الاعتماد على الرجل وان كان له اعتماداً اجماعاً عليه الا ان الاعتماد الحقيقي على مثل السرج ما لا يخرج من حوزة من حوزة حوزة
 انما انما هذا الركاب بان جعل اعتماداً الحقيقي على رجله فقط بقوله قام فركبتم لم يقام رجلاً في كذا والسرج تحت الميزان لا
 هذا الركاب من خلق بشيء بان كان جميع قفاً ظهره متصباً رجلاً على شيء من الاعتماد او اعتماداً من حوزة حوزة حوزة حوزة حوزة
 يتحقق حقيقة وبما لا يعتمد الاعتماد الحقيقي على الرجل واسفل الاعضاء وبما لا يجزى واقف به نفس القيام في سائر القيام والقيام
 يستند الى حائط المسجد هو قائماً ان يكون ماله من القيام هيته القيام لا الحقيقي منه يكون اعتماداً الحقيقي على الحائط ولم يفتد

احد ولم يثبت الى احد او يكون مراده من القيام معناه الحقيقي لا مجرد هيئته وشكله يمكن مراده من الاستناد عبر محل النزاع ولهذا قال
 في من يثبت الاطلاق بحيث لا يستند الى ما يثبت عليه صريحا بل بان جعفر بن احمد لا يثبت الا بانه انتهى الى ان هذا الاستناد لا يقتضي الاثبات عليه
 او انه اهم منه الا انه طال عن الاعتماد واللام وهو الذي اذ ارفع الشك ورفع الباف من التحقيق كالتاثير في الردية بحسب الاستناد
 الذي لا يثبت مع لزوم الاستناد اليه جميعا بينها وبين المعارض وبغيره من ان يثبت وجوب هذا الاثبات بها وذكرنا من احتمال التاثير
 في ذكرناه من ان القيام الواقع غير مضمون القيام بغيره من ان يثبت عدم المعارض اما من حيث احتمال التاثير في لزوم نقل بطلان
 عدم اجتماع الاستناد الذي لو رفع الاستناد اليه منع مع القيام الحقيقي المتبادر وايضا قول الرازي من غير من لا يثبت قبل لقوله ان يثبت
 على امانته وهو قائم كما هو في الحق من ان القيد يرجع الى خصوصية الجملة الاخرى وطريقة الاثبات في كلام امير المؤمنين عليه السلام
 في انكم الاية يظهر ان ليس بقيد الاطلاق بل يظهر ان استناده الى صانعة المسجد ليس من غير من ومنه في هذا الوجه ايقن بان
 في سببها يصدق ذلك لئلا يثبت انما يثبت الاثبات لا يثبت في معلوم ان عند المعارض يثبت وفيه محل المطلق على المبدأ ما مع في كل
 من الاشعار بالحل على المبدأ ما عرفت في خصوصية مع اختلاف ذلك الاشعار بتعيينها راوي في ازالة الاختراقة بقوله من غير ضعف
 ولا مد وهذا اشراف بان القيد في المقام لا يرجع الى جهة الاخرى فتدبر على اننا نقول قوله وهو قائم قبل وضع اليد على المائدة كقول
 فلم يظهر كون الاستناد حال القيام فلا يضر المقام ان يثبت التاثير في حال القيام بل لا يثبت بان الاستناد لم يكن حال القيام بل ان
 الاطلاق لا يثبت وحده على المبدأ معين مع ما عرفت بل في من بعد ما ادعى الاجماع في وجوب الاستقلال بالحق واداة على من
 بان الاستناد غير مضمون لا يثبت وكذا الاستناد في القيام فانما يثبتها الى ان يستقل منه بانه عرفت ما ذكرنا ظاهره ان ما اتفق
 غير واحد من علماء من بعد حمل المشهور في العمل على الكراهة يكون مذاهب على الزيادة في مضافا الى ما صح ما ذكرنا قوله
 لا يثبت في حق جميع احواد الناس والكراهة بالنسبة بلا شبهة فكل الصحيح في الكراهة الزيادة وهو لا يقول في تخرين جميع المعارضين
 يكون ان يثبت من تأييد احد هاتين ان يثبت ما هو الحق بالسير في مقتضى الاخبار في القواعد المتشابهة ويرفع اليه جميع طرائق
 وما ذكرنا حال العتقة والصيغة اية مع عدم كفايتها عند امه فضلا ان يعارضها في احوال الرضا في خصوصية ان تعديها
 مع ان الوثيقة في سندها احد الخوفا والبر الوفا اية واحد كان لا بد من نصب في العتقة مع احتمال حملها على التاثير في الاشياء
 الرصعة العجز والحق في الجملة فلا يلزم على المبدأ ان لا يتبادر ان كان حصة تلك الرصعة الا ان لم يثبت على ما ذكرنا من ان الاشياء
 يجرى مع الضعف كما تنبأ خصوصا بلا خط ان الصلي لا يعمل متوكفا مع غيره في مالها الا ان داع وعلة في الاطلاق يعرف الى
 وآية تتبع الاخبار يكشف عن انما مثال هذه الاستدلال بالنسبة الى غير الغرض وان كانوا يذكرون بلفظ الصلوة وطاعة الله تعالى
 الاخبار المتواترة وطريقة المسلمين في جميع الاعصار والامصار بحيث ظهر ان من الذين كون الغرضية من قيام اختيارا يعني القيام
 والمتبادر لا ان يثبت شكل القيام خصوصا عند اجتهاد العلماء الصالحين على يد جعفر بن محمد بن يسار وابن بكير ولذا ايقن على جعفر
 في الثالث يكون الرجل في صلوة في جهة وفيه اية بقوله من جهة مع تقييد قوله الثاني اية به فظهر ان بانه على هذا جاء القيد
 في غير الاخرى كما قلنا وهو من المشهور في الشيعة ثم اعلم ان الواجب في القيام كون الاعتماد على الرجل بل عرفت ان ما عرفت فيه وهو
 القادر كون الاعتماد على الرجلين معان يمكن الواحدة في حق والنجزة ان يجب كون الاعتماد على الرجلين واجتياز النجزة بالانحصار
 من الامر بالقيام وكذا منعهما انتهى اقول ولا نقننا البراهنة البيهقية في ذلك ولا يصح ان يكون في الوجود والاثبات فيجب لنا في



في الجواهر ان التعيين في العلم بيان وان قولنا في هذا ذكرنا عدم جواز تباعد الرجلين ما يخرج عن حد القيام المتبادر انما من الاخبار
 والصادر من المسلمين في الامصار والاصار بعد الركون والاثبات فيكون ان الشك في الامتداد على احد ما اريد بل على غير مضمون ثبوت

المضرة وعدم نفي من الشارع او لو كان حراما لصدره في احوال البلوى وشدة الحاجة وعدم حلول المكلفين من شدة عدم الالتزام و
الالتزام بالساعة من الفقهاء ولا المسلمين ولا اعضاء ولا اصحاب عطفة من هذه الحقيقة في شيوخ الساجدة في مخالفة ما روي
الايراد النادرة في تلك كانت واجبة للزم على الشارع فيهم ولم ينعزل الشارع وذاع وصدره في الفقه من احد الا انك لا تلي الاوهام انك
المساواة بها ليس في نظر لانها حقيقة جوهرية للذمة فطحا ولا بد انما شائبة من هذا ما روي في الفقه انما البناء من
القيام والمتعارف في الشارع الذي ينصرف الاطلاق اليه ويلازم ان يكون في هذه الحقيقة والله يعلم ان يدعى في حقيقة
ايمان رابن ذهب من الله اذا تمت الصلاة نقل الامم الى اقدم اليك عهدا ومسلم يدعي حاجتي وانوجه اليك في حقيقة
البناء والافق ومن المرفوعين واجعل صلوة به مقبولة في بني خضراء عما يستجاب اليك انت مقصود الرجم صراحة في ذلك
الكلمة بتفاهت في الصلوة في هذا لا يثبت انك كانه صحيح هو حقيقة ما روي على ان الله قال له يا ابا عبد الرحمن
ان تصلي فقال له انا حفظ صريفة الصلوة قال عليك يا ابا عبد الرحمن فاعلم ان تصلي بالانبياء بالصلوة
او سبعون فلا يتم صلوة واحدة بحدود هاتان فقال جعلت علي صلوة فقام مستقبل القبلة متصليا فادخل يده جيحا على
اصابعه وقرب بين يديه حتى كان بينهما قدر ثلث اصابع شفرجات واستقبل اصابعه وعلية القبلة لم يفرحها من القبلة فقال في
الله اكبر الحديث بآية تمام البقية وظاهرها ان الله في تمام تعليم الارباب واستجابات وان صلوة حاد كانت صحيحة ولذا لم يأت
الاعادة وروى بالقرآن الذي روي حيث قال لا يتم صلوة واحدة بحدود هاتان وقد روي في حديثه ان يقول سنة ثنتين ان
وان جعل يا نعم الصبح او هو حقيقة روضة من قوله قال اذا تمت في الصلوة فلا تلتصق بذلك الا في ذكر الله وهي
ايضا لم يزل يات في بعضها في تضاعيف اجزاء الصلوة وفي ان جميع ما ذكرتها من حقيقة ما روي في ركعة متواتر وذلك
اصابع شفرجات وسط اخطار من بين اقل الفصل المستحب وهو اصبع واكثر هو شريك في هذه الحقيقة وهو له و
ان يكون قيامه المرفوع في الحقيقة من الفقيه اما كلام الصنف الماخوذ من حديث ان كلام الله في هذا ما ذكرنا وعلم
انك بين يديك بران ولا تراه وصل صلوة موع كانك لا تصلي بعدها ابد ولا تقيت بالحيث ولا براسك ولا يدك ولا ترفع
اصابعك ولا تقدم رجلا على رجل متزوج بين يديك واجعل فيها قدر ثلث اصابع المشر ولا تخطي ولا تلتصق ولا تلتصق فان
الحقيقة تنقطع الصلوة والشك ان الله قد نزل في الصلاة كان احدهم يرفع يديه في ركعة من صلاة الصلوة فيقول ان الله
الوضع على سبيل الامتداد فيها ثم قال ولا تكف ثانيا يصنع ذلك المحدثين في الصلاة فيقولون بآية ركعتيك ثمانية
اخرى ان نعم بصلواتك ولا تخط منها نفسك فانك اذا ركعتها كان ذلك يوجبك ولا تستند المعبود الا ان تكون من غير
لا تلتفت من يديك ولا من يارك فان التفت من يديك من خلفك فقد جيب عليك امانة الصلوة وان العبد اذا التفت في
الله عز وجل قال بديك الامن تلتفت الامن صبرك من فانما تفت ثلث مرات بعد من نظرة ثم انظر اليه بعد ذلك ابدأ
الحديث فيظهر ما ذكرنا ان الصلوة لهم ان الاستناد في صفة صفة المرفوع وان كان ما ذكره شيئا فيدل مضانا الى فهم الصلوة كون
الاستناد الى في بعض الاجزاء يكون في حال المرفوع كالاشياء اليسيرة والصلوة لا يقولون بتلفه بل يكون ما ذكره ما روي في
الاجزاء بعد ما ذكره حقيقة في كل من جعفر امانة في بحث صعب الاستقلال في قيام الصلوة ومن هذا يظهر ان الحمل على
الكلية لا وجه له كيف يكون اقرب الاحمال كما فهم من فهم فيها ذكر الصلوة قبل ما نقله في الله ارباب اية من جعلها في نفسها
فان لعل الله قال في لم يتم صلوة فلا صلوة له واخشى بصلوة لان في الماسا لم يكن نظرك الى موضع سجودك الى اخرها
وفي رواية يثبت بن ابراهيم من الله في مرفوع اذا لم تجز بصلوة في الصلوة موضع سجودك ونقل ان الى صلاة جعل نظره موضع سجود

يا ابا عبد الرحمن سنة

لان قولهم والذين هم في صلواتهم خاشعون ثم اعلم انهم انه قد في صحيفته رواية عن تميم اذا قلت في الصلوة فاعلمك بالاقبال على
 صلواتك فانما حسب لك فيها اقبلت عليه ولا تتبع فيها بيدك ولا باسلك ولا تحرك ولا تحرك نفسك ولا تشا بد ولا تشا بد ولا تشا بد
 يفعل لك المجرى الى ان قال لا يتيم الا الصلوة شكلا ولا متاعا ولا تشا فلا تافان خلال الشافى الحديث وفيه كمال الصلوة من الصلوة
 اذا دخلت في صلواتك فاعلمك بالتخشع والاقبال على صلواتك يقولون الذين هم في صلواتهم خاشعون ومنه المنع من الصلوة حال كسر
 النوم وغير النوم كما قال ثم لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او في غلة ولا تعلمون ما تقولون الا اقبلت بها الا اقبلت عليها
 وان الله يتم بالوفاء حتى انه قال الردي بعد ما جمع ذلك ما ارى الغافل يغفل ان يترك على حال فقال له اجل لا تقبل بغير ان يغفل
 ان الاقبال اقلية في الغرض يتدارك بتجسس في الغافلة ان يتدارك بفعل الغافلة وان لم يكن فيها الاقبال ولا شك في كونه اقلية كان
 الاظهر من الاجابة حصل التدارك بنفس الفعل لكن ليس مثل التدارك بالاقبال ايضا فانه اكمل بالمشيئة كما ان الاقبال في جميع الغرض
 اكمل منه ان الاله كان اذا قاموا الى الصلوة غير الزمان واقبلوا على الصلوة وانهم كان شجرة لا يتحرك منهم شيء
 احسن الرجح العيزد الذي نقى الله شايبتهم وجعلنا من شيعتهم آيين بمحمد وآله واليايين وان عساه قاله من يكره التراجع
 بين القديين اقول هذه الامور التي ذكرنا اذ بالي وقدرة المنع من الاله ولعل ذلك مله المعوق الفقيه كرفقهم ولا شك من على
 جعلك مرة على اخرى واعلم ان الامور التي ذكرنا اذ بالي وقدرة المنع من الاله ولعل ذلك مله المعوق الفقيه كرفقهم ولا شك من على
 على الواحدة وعدم المنع الا ان صورة كونه مع واحد واخرى على اخرى وهو محتمل بعد وضوحها على الارض فصدق القيام العرفي الاله
 يخالف ما مر قوله كذا قيل انما لا ابعثي ومستند الفقه الرضوي ان فيه لا نظام موضع سجودك ولا تقدم مرة ولا تأخر اخرى
 ولعل مراده ان بعد النبوت مع القديين لا يتقدم ولا يتأخر مرة بعد اخرى ان تقدم نقتك كمال الامام الصلوة وان تأخر نقتك لان
 التقدم الخاضع لا ينافي الاستقرار الثابت وليس بفعل كثير لكن اذ لا الاستقرار تنافي ذلك ايضا الا ما ثبت ما استوفى في بعض
 الصلوة ويحتمل ان يكون مله بان تنافي الاستقرار مع حيث نسب اليه قوله بالكرهية واستحباب التارك وكيف كان رفع احدى الرطب
 ثم وضعا من جهة الوجه او من غير ذلك كان مجرد الغفلة لم يضر ويكره التكفير اخلف الاصحاب فيه فالتشديد اوجه وبطلان
 به بل الشيخ والسيد نفلا الاجماع على ذلك وكذا الصلوة في آياله من دين الامامية الاقرار بان لا يجوز التكفير في الصلوة ومن ابي
 السلام انكره وكذا من المعبر ومن ابن الجبلة ان تركه من جهة المشهور لم يخل بالاجماع الاجماع المنقولة والكثير والاجماع
 المنقولة كما هو المحقق في محله يدعون ان افعال العبادات التي هي في العبادات والفاظ العبادات اما في العبادات منها كالحققة محلا ولا قبل
 من التوقف فيكون كونه اساسي للاجم فلم يثبت كون ما يقع فيها ذلك صلوة شرعا وبذلك عليه انهم صبيحة وزارة السابقة افعال وصيحة
 ابن مسلم عن ابيه قال قلت الرجل يضع يده في الصلوة ويكفي النسيء اليسرى فقال ذلك التكفير لا يفعل الله فيها حقيقة في
 الحقبة العينية لان من الاجابة مثل ما في اتصال البسطة من يكره جعفر بن احمد عن يارب الحسين وضع الرجل احد يديه في صلوة
 قائم بين يدي الله ثم يقبض باهل الكفر بين الجهرى وفي قب الاسناد بسند صحيح جعفر بن احمد عن يارب الحسين وضع الرجل
 يديه على الارض على الصلوة وليس بها محلا ولا يكره من يكره جعفر بن احمد عن يارب الحسين وضع الرجل احد يديه في صلوة
 كالشيخ كلام الناس في هذا ولذا استدلل جمع من الفقهاء بكونه فعلا كثيرا او اجاب بحقق بانه وان لم يكن مشركا في الصلوة لم يثبت ايضا
 حرمه لان الاطلاق الامر بالصلوة يقتضي جواز وضع اليدين كيف كان وفيه ما عرفت من انه يثبت على كلف الصلوة اسكالا للاجم من الصحيح
 ما في مع ان الاطلاق لا يعم فيه بملاحظة زوايا صلواته كما رايتم في ما قيل وان التعريف مقتضى على النقل طريقة الشيعة في الصلوة من الاله
 حقيقة وعينه لان كيف ينبغي على العرف الذي ذكره لان بين ان يكون التكفير من غير فوق السرة او تحتها والاصح الاجتناب عن وضع

فان الله شمر

التم ان امير المؤمنين قال لا يصح التكفير



ايقاع العجز عن التكليف والاضراب والتمكن من الاغناء وتوقد على الاخذة من غير استناد والاستناد من غير اخذة فبعض الاشكال
 ويمكن فيما القيل بتقديم الانتصاب لقوله لا صلوة الا بالاجابات مع عدم معارف ولا نقل بخالف ولا ان قرب الى الهيئة التي
 من الشروع لانها به التفات حصه من القيام الواجب فلا بد من تحصيلها معها لكي ولو بالاستناد فبعض ما عرفت من الاول انه
 يمكن العجز من ثلثة اقسام كثيرة وتقدم القليل بها اذا كان بحيث يشبه المنتصب كذا الحال في ثلثة اقسام كثيرة من زيادة مثل
 تقديم التساوي في التحصيل للجمع ويمكن التخيير للجمع من اول الشرايع لخطها ليس بالعجز من القيام بخلافه الا بان يستند
 على الجوارح لان ثلثة اقسام ان قلنا من اياها نسبة الى اشد خاصية وان عجزنا للركوع فانما ان السجود لم يقطع من القيام بقوله
 ويروي لا ركوع ثم يجلس ويسجد ان كونه السجود والابزيم السجود نال في المتن عليه علمنا هذا هو المرجح للتحقق الدالة على
 على العبارات الدالة على الركوع والسجود وبقي ان القيام مع التعقيب معروف بضمود بخلاف الركوع والسجود فانها في
 الشروع من غير كونهما هيئة مستقلة من الشروع فكما ثبت من الشروع كونه الاخذة كذا ثبت من كونه الاخذة كذا
 الحالة السجود فلا يظهر ويعارض العموم الظاهر للعلم عند كل احد انه اذا عجز عن القيام بالركوع فلم يقدر عليه لا يسجد
 ولا يخينا لا يستند ولا يحس بالنسبة الى القدر الذي عجز ان كمالا وان عجزنا ان نفي ذلك العجز وهذا الجواب
 بين العلماء نقل الاصحاب جلية منهم الفاضلان بل القم كونه من غير ما يريد له عليه محيطة ابدية ومحيطة جلية الا بقتان في عجز
 القيام ورواية الكليني بسند من القوة قال في صحيحنا فان لم يقدر على قاعدا فان لم يقدر على تسليم يركع ثم يركع فانما
 الركوع غرض منه ثم يسجد ثم يفتح بغيره فيكون نفي بغيره منع راسه من الركوع فانما السجود ان يسجد غرضه بغيره ثم يسجد ثم يفتح
 نفي بغيره منع راسه ثم يسجد ويغترف ويترك الشئ بسند منه فله وكذا الصلوة لله تعالى في اية من ايات الرسل
 انه قال المهيض على ما كان ان لم يستطع على ما كان لم يستطع مع عجزه الا بقتان لم يستطع
 ولو انما وجب وجهه نحو القبلة وجعل سجودا خضع من كونه وفي كماله جميع من القوة المرض ان لم يستطع القيام والسجود
 في راسه وان يضع وجهه على الارض احب الي وفي صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على الدابة الا بغير ركعة
 ثم جدد اريد له جميع ما دل على المنع من الصلوة على الدابة الا بغير ركعة الاضطراب في الغيبة عن ابراهيم الكرخي انه قال لا يصلي
 بغير ركعة لا يستطيع القيام الا بغير ركعة ولا يمكن الركعة اية والسجود فقل للركوع براسه وان كان له من رفع المجلس الى ان يسجد ويدل
 اية ما هي ان الميسر لا يقطع بالمسور عجزه ذلك لم اعلم انما ان القيل على القيام بالسجود عجزه مستوفى في ترجيح من الجوارح خلافه
 والشبهة الثانية ترجيح القيام لرواية سليمان بن خلف الاربعة وبيان القيام ما شايخون في صفة القيام بخلاف الجوارح وتفتي من
 فان الاول اولى ما هي ان الميسر لا يقطع بالمسور بغيره ذلك وعن الشهيد في تحقيق الشيخ في جميع الجوارح بان الاستقار يمكن
 في القيام لكونه المصروف من صاحب الشروع ان الظاهر ان اقرب الحال الصلوة من الاضطراب من راسه على المنوع سروح معبرة
 والبرهان من الطرفين لا يخلو من الثالث والدافعة في الذخيرة انه يمكن تقوية الاول بالبرهان ان المريض على ما كان لم يقدر
 على جالك اترك لما كان المفروض من العجز عن ثلثة العجز عجزا من العلاقات الاخبار على كل التوجه من جهتها ولا يمكن التوجه
 من غيرها التوقيفية معبرة فيتحيز التخيير ويخصر جهات اليقينية في الجمع بينهما ان يفسر والا فلا شبهة في التخيير يمكن ان يكون لا صلوة
 لمن لم يقم عليه يفيد العموم للتعقيب لكون صلوة كثر في بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صور العجز في بيان مضامنا للاجتماع الصريح
 لعدم ظهور مخالفته فكيف كان الا حط الجميع منها بغيره من ذلك الحال من يمكنه الاستقار من كبره والاستقلال بالاشياء من ذلك
 التوجه على الجمع اخطأ ثم جدد او اعلم ان العجز يفتقر حصوله لا يقدر على القيام الذي لا يمكنه

استقل الادون حال القراءة يفر مستقلا اذ كلما تيسر منه في الاملي يكون واجبا كما كان الاملي بعد الاملي لمعرفت من ان الميسر لا
يسقط بالمعصية وانما اذا استقل من الادون الى الاملي حال القراءة فاللازم ترك ذلك حال الاستقلال للمعنى من ايقاع ذلك التعلل
في الاملي فكيف يجوز مع ايقاعه في الادون والفقهاء اقول بما ذكرنا وقول بلا خلاف في شيء من ذلك فظهر ان الحالة الاستقلال في الفع
الى الاصطلاح وعلى المص لم يطعن على اشتراط اوله يقين بطلانها اشتراطا نعم قد عرفت انما ان الفاضل ارجى الاصطلاح على الاستقلال
من الفعوى الى الاصطلاح في الجواب الاين واذا تفرع عنه فكل في فرع دفع وكذا والارشاد انه اذا تجزى من الفعوى اصطلاحا وجب وان تجزى
عنه استقل من غير ايجاب تقديم الاين على الايسر في الاصطلاح وفي التخييل تقديم الاين على الايسر وجب كما ان في ابن الهيثم والسيدي
كتبه الا انه في رافق الارشاد والسيدي في ايه حكم بتقديم الاين على الايسر في القواعد ان لو تجزى من الفعوى على اصطلاحا على الاين
كالمرسوم في المجلد ان تجزى على استقلا وهذا امر ان لمذهب ابن البراج ومشيخ في رافق على انكم في الفعوى لا ناسب بغيره في
عامر في فقه الاصطلاح المنقول في التفرع وانقل لا يخفى من موافقة ما استدلل على في فرع والارشاد بموافقة سواء السابقة ويمكن
ابقه بالملف قوله ان من جنوبيهم في حجة الضمة له وطرا في حجة من كتب العامة لكن في حجة في الاطلاقات في الكل في غاية
الضعف يترتب ان يكون في تمام الاجمال الاين الى انتم في الاية لم يذكر الاستقلا وكذا الحالة الصحيحة المستقلة له وعلته سواء في
العامة المنقولة في حجة قلنا انما في تمام دعوى الاصطلاح على تقديم الاين وقال بعد ذلك ولو تجزى من الاصطلاح استقل من محقق
ابقه ذلك وان افق في فرع موافقا للارشاد والمعة وبالجمله ولانه ما ذكر من الاطلاقات ليست في تقارن الاصطلاح المنقول في التفرع
من المرسوم وعلته عامر وموافقة اقتضاه الشغل المنة التي في البرائة الحقيقية بها بلا خفا كون فقه الاين بالمرسوم المذكور
الحقيقة بل الشهادة اذ لم يقدم الجنب الاين في الجملة هو حجة في الاطلاقات بل ما ذكرنا من الاين في فرع تقديم الاين في فرع وانما بعد
التجزى من الفعوى يتجلى الاصطلاح على الاين مستقبل القبلة كالمسح والاقدم الايسر على الاستقلا بعد التجزى الاين كما اختار
جما من فاضل الاين الميسر والاستقلال المخصص الاستقلا من دون اعتبار الايسر اتم وانما كما اختار في فرع وهو لا يخفى
في رافق وارجى البراج كما في ان الاستقلا سواء الايسر بعد التجزى من الاين كما هو حكم من الموقفة في شكل ذلك انما
انما لصراحة المرسلة القوية رد بانها في الفقه وهو اقتضاه القرآن والعقيدة المستقلة له لان الجنب الاين حقيقة وكل من قال
باعتبار قال بالترتيب وتقديم على الاستقلا وبطلانها وان بعد التجزى من الفعوى يكون التكليف الجنب في الخارج من حال التجزى
من الجنب بل لم يكن ما فلا من اول الامر ان التكليف في الفعوى فظا هو ان مع الفعوى على الجنب يكون الاين هو جميع الجنب في
الجنب الايسر انما لا الفعوى والما استقبالي للقبلة من الاستقلا بله انما الاين على الاستقلا وعلى الايسر انما او فقه في
الوارد من الشرع يكون مثل المسح لكن بما رخصها الاصطلاح المنقول لانه قال بعد وان تجزى من الاصطلاح استقل من المرسوم الاصل
التي ذكرها في الادون في فرع فكل في فرع وفيه القواعد عدم اعتبار الايسر ولقد استقلا بعد التجزى من الاين في عبارة شيخ
بعضها عبارة منتهى لكن غير ذلك وحلقه فان تجزى من الاصطلاح استقلا في الاصطلاح بله عبارة علم الفحل وانه كلام متاخر
مع اذرة اختاره في الفهرست وانما اختار بله الارشاد وانما اختار في عبارة كما سعت على ان بله الارشاد اتم وانما
الاية في غاية الاختصاص لم يفتل من كره به لانه قال في الاصطلاح على الايسر في الوجه انما انما نقله لكن ليس عندنا فقه
ان بله حال التجزى من الفعوى او حال التجزى من الاين فيكون فتواه على بله في الفقه وكذا ذكرنا من الوجه في اصطلاحا في الاصطلاح
معتبر اتم فتواه في غير بالتجيزا هو اتم ان يكون بله في الشيء بله من مطلق الاصطلاح على استقلا فيكون في غاية
تقديم الايسر على الاستقلا موافقا للتخييل في ذلك كلام شيخ اتم الا ان اول الترتيب وكيف كان لا يظهر من الاصطلاح المنقول



الادلة المذكورة فضلا ان يغلب عليها واما الموقفة فلم يقل بعد قائل بظاهرها بعدنا ايضا فلا مانع من جهة انه بل يمكن ان يكون
 المراد خصوص لا يبرر بالخط فوله يستقبل بوجه كقبلة ثبات ظاهرة كونه من جهة ثبات القبلة واستقلاليه عليه ثباتها حقيقة
 اما الوجه فهو ان السبب كاصح في النوع جوابا احتياج سبب وموافقة مع ان الفهم انما هو في استقبال استقباله لوجه
 القبلة واما قوله فكيف بالذلة لا يبرر عنه كونه شرطيا باستقبال الوجه الى القبلة فظاهر هذا القول بغيره فيجب ان يكون اية ثم علم ان
 اذا تبين الجميع واما اذا لم تبين الاستقفا فالأيسر تبين كانه اذا لم تبين الايسر يكون مستقفا مستقيلا ان المصور لا يخط با
 المصور الصلوة لا يخط كيف ان يخط في ذلك من تضاعيفا لاجبارها الموقفة ثم راعى ان الحالة الانتقال من الايمن الى الايسر
 الى استقفا كما ذكر في الانتقالات السابقة من ان كان الجزء كلاهما من الجزء وان الجزء تكفي في شدة الشدة التي لا يمكن
 الا ان كان والالتزام حجة في الدين شافيا لليس كانه في قوله ثم بيده الله بكم اليسر في ذلك العالم ان تحصل الحالة الاولى كان واجبا
 المطلق فلا بد من تحصيلها بها ان كان ولولا الاجرة ويحتمل ان يكون لازم الحصول به بان يكون اجرة المثل الم يلزم الاجتهاد والاحتياط
 لم يدكر كذا صورة العجز عما يكلو في الفلح على النوم على الوجه والاحتياط مع امكان الاستقبال بالوجه او مع امكانه مع كون الاراد
 الكففي واما ما لها الى القبلة ومرتبة وجوب استقبال القبلة انه ساطع مع عدم التمكن من فتح الدولة الثالثة مع ان التمكن لا يخط بالصور
 الصلوة الواردة في الاخبار السابقة ويزيدها وجوب الصلوة كما يظهر من تتبع تضاعيفا للثالث الواردة في تمام جميعها من اجزائها
 الصلوة وكل شرط شرط ركنه الاحكام وغيرها من الادلة في محققات المذكورة والاحتياط واضح والله يعلم قوله فلهذا كونه
 ان يدجونا واظهر وجودها كمن في الخبر مع فضل الايمن واكثر واشهر ما عرف منه بل لم اجد الا بالفضل المذكور في قوله في محقق
 احواله كونه الاول احوط وانه ليس كمن لا عرفت من ان لا الشيخ وابن الباج وصرح القول بالانتقال من الايمن الى الاستقفا
 اعتبار الايسر انه راعى الظاهر من الاجماع الذي نقله في المسند معتبر مع الاخرى هو الاول وراى من الحديث المرسلة ومثله مما
 السابقان لكن عرفت احواله في الموقفة وان كان الغلبة كونه مثل المرسلة كانه مع احتمال كون فهم من اقتضا عدم العقل
 العبارة بالايسر كما هو مقتضا صاحب الفقيه وان تأمل بعد ذلك وعرفت ما فيه ثم ومعرفة من جهة لا تأمل ان الامر كما ذكره في
 الى معرفة الاية فان القيام مثلا ان كان يثبت عليه بحيث لا يفعله عادة عرفت انه عاجزة فكيف يعرف غيره انه لا يتحمل ولا ان لا يتحمل
 انه يزبداء على كمال استطاعة ومعهما بل في حقيقة ابن عمر من ابن ابي شيخي اجزاء من الباقي ان سئل عن حد من في الصلاة
 الصلوة قائما قال لا بل الانسان على نفسه بصيرة قاله الى وهو اعلم بنفسه في حقيقة جيل السابقة من الفقه سئل ما حد من في
 الذي يعمل فلما قال ان الرجل لو كان الى اجزاء كذا في هذا هو مشهور بين الاصحاب الا ان نقل من الفقيه في بعض كتبه
 ان صلا ان لا يتمكن من تحيية فقام وان الصلوة وفيه الشيخ حد ما يعلم من نفسه انه لا يتمكن منها قائما ان لا يقدر على تحيية فان
 انه جعل الاجزاء رتبة ومستند هار دية سليمان بن جعفر الخليلي عن الفقيه انه قال للذي انا يصل على قائما اذا صار بالمال الى القبلة
 ان يثني بعد الصلوة الى ان يفرغ قائما وهي حقيقة بل كانت صحيحة لم يوافق الادلة السابقة فكيف هي حقيقة شاذة مخالفة
 للبعد ان كان بها ان كان في القيام بذلك القدر ولا تكلف في الاوسعها فكيف اذا لم تقف ولا يكون الامر باليسر فكيف
 القيام الواجب القوام في غيرهما بالضرورة مع استطاعة له وعدم مانع من انه ويكون صلواته في كل صلاة على ما لا بد من حاجته
 انه ينفذ في انفس من الضم بالقيام مقدار الصلوة او يرفع اهل القوام الذين قسط عليهم ما ينعهم من الوضوءات في بعض
 الاجيان ويجوز ان يرفع في هذا من جهة الخوف من الضم او يمنع الضم الواجب والباقي من جهة ان يحرم الصلوة مستقيا مع
 القدر على القيام لاجل اخراج الماء فانفس العين ويبقى بالقدح كامة الاجزاء السابقة ومنها حقيقة بان مسلم من جهة رتبها

مفني لا بد منه

سرقة سامة مضافا الى الادلة العقلية والنقلية المتواترة منها قوله لا ضرر ولا ضرار وما ذكر من اسباب مجز كل ما حق مع زيادة
 مثل علاج المرض مع احواله خلة في بطون البركة كدخول طول المرفق في الصلاة وكذا خوف تلف عضو او اكل بحرفه او مضم
 على حساب ما في التيمم وقس على ذلك ثم
 سران الصلي يقرب عند انتقاله الى الاعلى لك ولانه مشهور بانهم الشهيد عليه السلام
 انه استكمل في كفاية الاستقرار شرط مع القدرة ولم تحصل يذنب عليه رواية السكوني من القوة في المعلى يريد انفسه قال كيف
 القراءة في مسيه حتى يتقنه ثم يقر وقد عمل الاحباب فيمنعها انفسه وفيه انما لم يجد ما يدل على الاستقرار في خصوص القراءة دون
 والرواية على تقدير مجتنبها ووجب بانك فيها خاصة بغيرها مع ذلك انما هو في شخص ثبت وجب تركه في الصلوة وكذا شرط احتيا
 واما الاستقرار في عدم الحركة من حالة الى حالة في الصلوة فلم يثبت وجبه فيها من فيه كيف وان فرض ان الانتقال واجب في الصلوة
 وشرط لصحتها فكيف يكون خلافها شرط في خصوص القراءة والشرط في حال اختيار ليت من خصايصها انه اذا في غير القراءة
 شرط كذا في القراءة من دون ذلك فهو شرط للصلاة من حيث هو في مقتضى الدليل لا يلزم لا يلزم تكون العبارة توقيفية ومقتضى
 والركوع والسجود والقعود نعم القراءة لكان الواجب كذا من قيام وقعود تبارك الاستقرار في كل جهتها وما ذكره من ان
 اعتبار الاستقرار مع القيام مثلا بان الاستقرار في الصلوة والغرض القعود منها ان عرفت ان الانتقال واجب في
 الصلوة فكيف يكون منافيا لها من اجاب بالنسبة الى القيام الذي وجبه وشرطية للصلاة اوجب واجبا مطلقا وجوبا بالنظر
 الى الادلة في ذلك عرفت ان الاستقرار المذكور حال من احوال القيام فكيف يلبس على القيام بها بحجة الادلة على وجوب
 بجميع اجزاء الصلوة ولو كان بعنوان عدم الاستقرار بها الاستقرار المذكور فقد عرفت ان كذا الحال فيها هو اقرب اليه من انواع
 لان الميسر لا يخط بالصور وغيره من الادلة واهله قائل بالفصل في ان من لم يثبت في الاوقات لو كان ميسرا يجزى بغيره
 فلا تأمل في وجوب صلوة الفرائض في رسم من لم يثبت في الاوقات في الادلة المذكورة لو نقل بعد ذلك
 من القراءة قبل الركوع لعدم كونه من الركوع في قيام اي غير يكون من انهاء القيام بركوع جاك ولو كان التعلل انما الركوع
 فان كان بعد ثمانية ذكر وعدم كونه من رفع الارساء تأما انه باي غير يكون من انهاء القيام من الركوع ولا شيء من اجزاء الركوع
 اراد محلي استقراره حتى يصير فلا بد من وجوب السجود وان رفع الارساء من الركوع كان واجبا عليه قيام لم يمكنه
 تحصيله من جلوس الادلة المذكورة بل لا بد من تحصيل الرفع والقيام في وقتها بغيره ما ينبغي وان كان الانتقال قبل الشروع في الركوع
 فكيف من الذكر في نافلة ان يجزى عليه الجلوس مخيا بقليل الا انما الواجب في الركوع وسجتي ثم الشروع في الذكر كما لا يمتنع في الواجب
 وان تكن من الذكر كذا او بعضا في حال الجلوس المذكور وجب عليه وقته على الذكر جاك فعين مائة القراءة حال الجلوس فيجب
 اي قد تمكن منه على سبيل الاقرب فالاقرب الى الركوع قائما في مجلس فاذ ان لم يكن في المجلس مستقرا في الركوع مستقرا في الركوع
 وان لم يتم اتم ما ينبغي حال الركوع الجالس ثم يرفع راسه مع احتمال كفاية ذلك اقل الذكر كما في حال الضربة فكيف يثبت البراءة في
 على انما ذكر المختار ثم جد ان ينبغي على القول بتقديم الاستقرار في الذكر على الجملة العليا وجوب التعلل في كل من غير ذلك ثم الذكر
 الركوع جاك وان لم يكن الجلوس مخيا انما الركوع قبل بكنه الجلوس مستقرا بان يكون الركوع تحقق منه والقيام لم يتحقق
 راجب من واجبات خارج من منتهى حال الاختيار في الركوع جاك لعله تحقق الركوع الشري من التحقيق في ذلك
 ينبغي في بحث الركوع واما اذا كان الانتقال بعد الشروع في الذكر مثل ان قال سبحان بغيره بحيث تحقق على الذكر في حال الضربة
 فحكمه فانع عن الذكر في جسد كذا في حال عدم التمكن من الجلوس مخيا بالرفع كذا ما مع التمكن منه فيجوز وجهه وانما بقية
 الذكر الواجب في حال الاختيار فيه في الركوع جاك ان لم يتم الذكر وان لم يتم الاحتياط الى الركوع جاك وجب عليه الجلوس اليه

الى الادلة وصوب اولها
 يقرب عند الانتقال

١١١

تتلى الآية بتقوى من غير ان يصل ركوعه الى ان يصل ركوعه القائم فلا تشكل الطائفة وليس له الانتصاب فلا يندرك الركوع فانه كلام به والشاهد
من انه كفاه ان يقوم راكعا قول لما عرفت من الوجوب بعدم جواز الانتصاب ومما هو - تحقق ركوعه وليس عليه ركوعه عن قيامه و
معلوم ان على تقدير الكفاية تحقق الركوع يجب الانتصاب عليه بحسب قوله الركوع جزء من صلاة الصلوة واما الركوع فيجب ان يكون
الى ان يصل حد الركوع الى الحالة العليا لما عرفت في القراءة فبعد ما يتم الذكر يرفع راسه من الركوع على الثاني يفعل به كما فعل في الاول من
دون تغافل او لا يندم الطائفة حال الذكر على الثالث يترك الذكر برفع يديه على صلبه ارتفاعه في الاول في ثانياً وترك الذكر لما عرفت
في القرآن والآيات ما بقي من الذكر حال ارتفاعه بعد استقراره ويقتضي على سابق ان لم يخل النظام ولم يخرج من العزيمة والاعتدال
بمصلحة العزيمة ولا يبعد العادة على ما يحصل به الذكر المتبادر وان قلنا بوجوب التسبيح ثلثاً او ذكر التسبيح الصغرى واختيارها و
قلنا بوجوبها ثلثاً كما هو مشهور باني ما بقي منها حال الاستقرار ان تم منها تسبيحة او تسبيحتان في الصلاة الدنيا والاخرة كما ذكره
على الرابع بقوله عند لا مطلقاً لا محذور لان ركعة تدرج فلا بد ان يقوم بعد الركوع تسبيحاً للوجود ويظهر بعد القيام ما يقتضي
من وجوب ايها والظاهر انه ان يرتفع من الركوع الى ان يصل حد الركوع للقيام ثم يرفع راسه من الركوع فانه بان
يقوم تسبيحاً من اول الامر كما قلنا لعله فدية وجب دفعه الى ان بعد تامة الفكر الواجب بل يجب التطويل بجملة زيادة يمكن
بل لا كان تحصيل هنية ركوع المختار ما يقتضي على ما عرفت ثم جدا ولو كانت بعد دفع راسه من ركعة في الحالة الدنيا يجب القيام فلا
يكون سجدة من قيام الطائفة في هذا القيام كما في الطائفة في القيام للركوع من فوق ولو كانت بعد الاعتدال انما الطائفة في ذلك
بعد الطائفة تمام للهوى الى السجود وما عرفت الشيخ ابن المطهر واستشكل في القيام للسجود لو كان الخفة بعد الطائفة في ذلك
راسه في الحالة الدائمة للسك في ذلك الهوى للسجود فانه اذا جاز راسه الى باب المقلة بسقوط راسه ان سقوطه السك على وجه
الاكتفاء بعدم القيام اتم لما عرفت من فساد البراءة الاحتمالية وحمل القيام ثم السجود اقرب الى الهبة الثابتة في الشرع المنقولة
الى السجود بعد الهوى الى السجود استمر جميع ما ذكره العجز عن القيام والتمسك من انقوده وانه في سائر الانظمة كما في الفقه
الاسان عرفت ان المحل هو كيف يتصور مع الا ان يكون من الزيادة الغير المتبادرة والغرض من الهبة فيشكل اختياره
اختياراً واما انظاره فلا بأس بالادلة السابقة منه لكن يجب التمسك بالاساس الذي يكون بدلالة القيام وتعلق العبد
راكعاً والتحرك منه عند الزيادة من التمسك هنا ان ينصب فدية وساقية واستجابة لكونه ارباب القيام من غير ان يكون محلاً على
ورد منهم فيما ذكرنا ان رفع الايدي على الارض وكون الايدي على القدمين وكذا ارفع الكف من اليدين على الارض كما ذكره ولا يكون
الاتقاء المذكور في بعض الاخبار كما شئت ثم والمراد من التمسك ان يكون كالمضغ جالساً بين يديه ظهره على الارض وارتفاعه على
غيره اذا ذكره ويرفع يديه من عتبة راسه الى عتبة راسه ويخفي قدميه بياض وجهه ويضع سجوده ولو انصرف على ما ذكره
وجه بانما ركعته من الاصل والاول افضل كذا قالوا في المصنوعة وقيل ان يخفي يديه بصير بالهبة الى القاعدة المستنبط
القائم بالنسبة الى القائم المنصب والتمسك كونه الكلي مصلاً للبراءة التقييدية الا ان الاوطان لا يقتصر من الخير بل يشكل لتقصيره والاول
اعتبار الاول لعدم يعتد يعتبر الاوسط بل الاوطان لان عدم الاكتفاء بالخير ما علم واما القول في بيان تسبحة الشهادتين
وكيفية التمسك مستجاب كونه ارباب الا القيام للاجماع والعبارة التي بعضها من التسبيح برفع اليد عن الاصل والركوع
لكونه راجحاً حال القيام الركوعي فدية ان الشارع ما بينه عليه ولا احد من الفقهاء يوجب ذلك فرب بين الرضوخ نداء الرفع المتعارفين مما
غير ما عرفت في حقيبي لان العزيمة هو الاخذ من قيام لغرض القيام الامن اخفائه الا ان يكون ملزم بغيره من ايماني اي المعافاة في
القيام الصحيح اقله على اخفاء الارغاف والامانة وانما ترتب شذوذه الى ان يصل حد الركوع على ركعة عرفت بعد وجوبها



والمشايخ كاهلهم انما كان في بيعه فيكون ذلك كذا في هذا النوع لقاعدة لا يكون مع هذا الجزئي في الركوع في الركعتين للشيخين
الشيخ والشيخ وغير ذلك وان كان في البيع والفتاوى حينة في ان على ذكره الشهيد ليس هو واجب فخر في بيع الفخذ بل لا بد من
الحاصل في قيام اليه ولم يعبر عنه ^{انها} ولا منطوي لم يكن الاصل في الفخذين البطلان او حرجا وحينا وجب يكون مقلدا على الاستلقاء
في ان كان استقبال القبلة في الاصل على الايسر لابدان يكون الرأس فيه سمت المشرق والجلان سمت المغرب بالنسبة الى اهل البيت
وتنبيه حال غيرهم ولو تيسر الانطواء غير مستقبل لهما وتيسر الاستلقاء مستقبل لا يجتمع تقديم الاستلقاء بلا خطا بل لا بد من وجوب
معه وان كان كون الانطواء لابدان يكون مستقبل القبلة كالمسجد ويجتمع تقديم الانطواء بلا خطا المصلحة والاية والعقود ويجتمع
التخير في التيسر الجمع والافعال في التخيير اختيار الاستلقاء ^{الوقت} الاستلقاء باعتراف تيسر جميع ما راجع القبلة وان لم يكن
الاستقبال سقط وجوبه لما فيه من جهة والادنى الاستقبال ان يوضع تحت الرأس شيئا يصير وجه المستلقي الى القبلة والجلان مقلدا
بحسب يصير بالكلية القديمين مواجعا للقبلة مع امتناع عدم الوجوب لاطلاق لفظ الاستلقاء لكن فيه تأمل لان وجوب الاستقبال على
حده في العيون باشارة من الرضا ع اذا لم ينطق الرجل ان يصلي فاما صلى جازا ان لم يقدر على متلفعا تاما
رجليه مجزاء القبلة ويؤى اياها لكن عزت ما في تقديم الاستلقاء على الانطواء وان لم يتيسر غير هذا لانه في حكمة معينا
الصلوة الوجهة الى حينة الحالة الدنيا لا يجوز الا مع الانطواء ولا يحقق الانطواء الا اذا لم يكن العلاج ويشرى مع فلو وجب العلاج
بها جدد يكون الوقت متسكنا ثم يصدق من غير ان عدم الاستطاعة في الاضمار على فرض الصدق يمكن التباين بها بجلد
القيام مثلا من الواجبات يجب ارتكابها الا ان لا يمكن ولا يمكن وسع رجا يكون قادرا بوجاهة فكيف ينزل الواجب بطريق من ليد
ثابت الجنب ان احباب الامانة لا يصدقون الا في اخر الوقت ذلك الحال الذي في ذوال العدة قبل منه وذلك لوجوب حصول الاستاء
لقوله مثلا لا رماد كرههم جواز الصلوة قاعدة اشلاخ رجا القيام بعد ذلك في حنة الوقت فاذا كان مع الرجا كان نوع على الصلاة
انما في الصلاة بطريق السك والبيع اعلم واليقين بها اول هذا مع ان اكثر المكلفين في ساعة اذان يدينون بمكيلي من ايات
الصلوة بجميع واجباتها مثل انهم راكعون في الاسفار وفي البلاد يذهبون الى صلاتهم ان يكونوا في اعيان في موضع قصر السقف
او حنة لك من اشكال ذكر ما يكون المكلف عليه في وقت صلوة صلواتهم بها اذا ان يصلوا او كل وقت من اوقات صلواتهم
ان صحت رجاها مع الشك من التمسك بها في كونه تحت السقف القصير وغيره لان ما لا بد في جلال صلواتهم في فناء ملجأ
يجوز اجلس في هذه الاجابة في الاجابة الفاضلان وان قيل من ابن ادراس الموع من غير كونه في وقت ان خرج صلوة ^{النسب}
غيره مع ان في المنع في الاشراف في مخالفة في غير التمسك باعد اجاب في الفتاوى مع القدرة على القيام على جميعها وطباق
السلام فالتام انما انصفا بقله ما لم يقلد لك بل قال لا بد منه والظاهر ان صريح الخلاف في هذا في صريح مخالفة وبالجمل لا حجة
به للاجتماع والاضمار الكثيرة متلفعة سبيل في البيع من ظم من الرجل على النافذة قاعدة وليس على من لم يرضها الا بالسر وغيرها
لكن في رواية من مسلم من الامم ومجوز ابن سنان من الحسن الصبيح في الامم بالضعيف وان كان الامم بالضعيف كمال الضعف
مملها في بيت مع الانضلة وهو كذلك وان قيل في رتبة الفقهاء في ابد يصير من ثم انه قال لما ناطق في قول من ضلي هو جالس في
بله كانت صلوة ركعتين بركعة وسجدة في سجدة فمالي من هو هكذا هي تارة لكم والظاهر ان الماد انما تارة لانما في اذ كان في
الضعف ركنه الذي يمكن ان يكون ابد يصير من الامم بالضعيف وان لم يرضها بل يكون ناطقة فاجابة
بالاجاب لكن قوله لكم يا ايها الذين آمنوا ان النافذة الصادرة من الشيعة جازا مثل الصلوة من المستطعة بين قائلان وان يتم بضعف
الشيعة ايضا اذ في بابها في وقت الصلاة بالشيعة المثل في بهير من الاجلة لكن التام استجاب بضعف بالشيعة اليهم ابد في حجة

معرفة من علمه من علم ابيه بل في مائة من الاجماع ومن طه والمعرفة بان باقية علم الكراهة وان استحب القول ولعله مكره
عنه في التمسك به وفي الصدوق علم جواز فيه حيث قال لا بأس بالاقفا. ينهين السجدة بين ولا بأس بين الاولى الثانية
والثالثة والرابعة ولا يجوز الاقفا. في موضع التمسك لان المعنى ليس بما ليس انما يكون بوضعه قد جلس على بعض فلا يصير للقاء
والتمسك انتهى فيتم ان يكون مله من لا يجوز شدة الكراهة بلا حصة تليده فقط في الآخرة في حقيقة زكاة من قو
من قوله انك العتق مع قد يترك في اذني بذلك ولا يكون قاعدة على الارض فتكون انما قد بعضك فلا بعض فلا يصير للتمسك
والقاء هذا الكون في ان جليخ ابيه قال بعد الجواز واجتنب في التمسك بالتمسك من بداية العامة من يعلم قال قال بعد الجواز
لا تقع بين السجدة بين ومن السجدة من قال اذا رقت راسك من السجدة فلا تقع كما يقع الكلب وفي طريق الخاصة من راه
الشيخ في الصحيح من معرفة من قال جليخ مسلم والمجيب قالوا قال لا تقع بين السجدة بين كافيها. الكلب في الحق من ابي بصير
من الله ان قال لا تقع بين السجدة بين اقفا. في الصحيح من زكاة من قوله ونقل الصحيح المذكور في سند كرامتها بها
في بحث التمسك وسائر اجزاء الصلوة في قضية جاز من صير من يعلمه قاله فصل ليل في اخره في بحث القيام
الى ان قال لا تقع على فديك ولا فخر في فديك ثم احتج في التمسك في قضية معرفة عبد الله الجليخ من الله قال لا بأس
بالاقفا. بين السجدة بين ثم اجاب بعدم شأنا عدم اليأس والكراهة ثم قال الاقفا. عبارة من ان يعتمد على بعضه قد
في الاقفا. على عتبه وقال بعض اهل اللغة هو ان يجلس على ابيه ناصبا فخذه مثل اقفا. الكلب والاول الى لا تفسد
الفتاوى ويحكم به والمحقق ابيه صرح في الكراهة وان الملائكة من الاقفا. هو الجليخ على عتبه والافتاء بعد في الله
ان باطن صديقه على الاقفا. لا يجازيها وان اعلمها واضحا اليه عليها في ما صرح بعض الفقهاء وبشارة العتاقين ظاهره
به مع ذلك استدلوا بان لا يقع من اقفا. الكلب وهو لا يلازم فكل الكلب يجلس بك ابيه ويجوز ذلك باقفا. الكلب
بل في ذلك فكل تامل المعنى الاول في ذلك وهم بان الكراهة هو ما قد من بعض اهل اللغة وانما ان ذكره في العتاقين
اخذه ويترقى ان الظن من عبارة الصدوق ابيه ما قاله الفاضلان بل الله موافقة غيره من الفقهاء ابيه عازر ان يلزم
بقوله حتى قال الحق الشيخ على شرح القواعد عندنا هو ان يعتمد بعضه قد على الاقفا. يجلس على عتبه وهذا في قوله
يجوز عليه بين الشيخ بل الظاهر ان عندنا هذه السنة ابيه في ذلك من الصماخ ومخرجه في ما لا يكت فقها لنا مثل كراهة
ومعرفة زكاة من علمه حينئذ وان بذلك فضل تقدير العلم بان اقفا. الكلب هو ليس الا ما ذكره بعض اهل اللغة يكون
الاقفا. بطلا معنية مكرها وان لم يعلم حينئذ ما قاله الفقهاء من ان اقفا. الكلب ابيه هذا الذي اعتبره مع ان اقفا. الكلب
لا شك في خلاف التمسك وخلاف الهيئة المطلوبة في الجليخ الثابتة من الاقفا. وما استوفى بل هو بعد منها ثم ابعد برائت ثم
لا يكون انب الى الرابع السجدة بل كان في انه لا عرف من ان العتق من الفقهاء. فترى الرابع بنصب التمسك
والسائق خاصة من دون قيد ولا شرط وان قلنا الاول الاختلاف من الاقفا. الذي ذكره بعض اهل اللغة لا يقال كونه
كما ذكره الاضاح من النع من الاقفا. الكلب خاصة ان ذلك لا يقع كونه اعرف من الصماخ كونه واسبق الى الله اذ لو لم يكن
علم ان استجاب في جميع المذكور في القراءات ما كان بعد هذا الا ان يتركه وكذا قبلها ان كان الجليخ في موضع جليخ
فيما كان في التمسك او النائلة في التمسك التي يكون اعرف من الجليخ كونه الاختصاص جازا في مقام الركعة فاما لا يجب
الترجيح فيها اتم كونه في ضوابط الجليخ في ان النائلة التمسك جاز لا شأنا ولا تامة في العتق من القيام ولا تامة
ومن في العتق على القول بفضيلة الجليخ وبما في الاقفا. يظهر من كلام بعض الفقهاء اختصاصا بالبين السجدة بين

[illegible]

شامل

كل واحد من المفقودين

ولما كان من الغرض بالتحصيل الذي هو الغرض في المحل بالبال كما هو الغرض بين الغرضين المقتضية لما عرفت ههنا سابقا بحث الرضا
 ولأن قوله كما خلاصه من ذلك بين الغرضين ههنا الفاعل ولأن الغرض هنا جزء من كل شيء فلا يجوز أن يكون من الغرضين ههنا كما هو الحال في الشرط والعلامة
 اعتبارهم المقارنة في كل جزء من جزء من مجموع الغرضين كذا هو الغرض بالبال لا يختص بالبال كما هو الغرض في الغرض فادعوا لا يستلزم تحقق الغرض
 من دون الغرض القائي شبه بالبال فيكون من دون الغرض القائي والمادة والصفة من اليد حتى أن الغرض القائي لا يوجد في الغرض
 بين الغرضين القائيين لسانا واجزا الصلة لأن كل جزء من جزء من الغرضين القائيين بالبال كما أن كل واحد من الغرضين
 قد كان من الغرضين القائيين مع خلقه عادة وقالوا عن المحل بالبال في الصلة لا يربطها بالصفة كذا أظن فكيف يمكن عدم الغرض
 في وجود الغرض فان الغرض لا ينفك عن اليد فكيف يمكن أن يكون الغرض موجودا سابقا على وجود الغرض في الغرض من الغرضين القائيين
 انظر بالبال لأن الغرض السابق الغرض في حال الإيجاد والمعلوم والمعدوم حال أن لا يكون في حال عدمه بالبال فيكون الغرض في الغرض
 في جميع جانب الغرض على الغرض في الإيجاد دائما يكون مقارنا مع الحكيما لا يادونه من الغرضين القائيين مع الغرضين القائيين
 الصلة في الغرضين القائيين لا يجوز من الغرضين القائيين في الغرضين القائيين من الغرضين القائيين بالبال
 وإن كان ذلك اشترط المقارنة واعتبر الاستدلال منه الحكيم والجواب عن ذلك الوجه لكن بملاحظة الإجماع المستفيض في المقام وانظر
 لم يخالفا أحدهما في العبادات في حقيقة من الغرضين القائيين بالبال لا يجوز أن يحصل اليقين في البراءة إلا بمرأاة الاخطار بالبال حال المقارنة
 المذكور في سبيل ملاحظة ما لا يوافق في كتابه العلل من الغرضين القائيين بن شافان عن الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 رفع اليد من الغرضين القائيين والبال الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 جهة الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 اليقينية عندكم الا فتاح كان من الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 عن جهة ما لا يوافق في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 يرفع اليد عن الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 وفتح القراع بين الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 بدعوى من العامة والبدع من الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 من الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 الاثامة والصفة وان ذلك من جهة الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 لها في بنية الصلة الاحباط الرجعية عند الشك بين الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 في الصلة عندنا كما عبد الشك في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 وكذا الحال في بنية الصلة الاحباط الرجعية عند الشك بين الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 فيكون فيكون الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 والغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 بجها اسم الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 لما كان الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 مثلا وكذا في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين

المقول

الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين
 الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين في الغرضين القائيين

مثلاً في النية وهو طه كانه منفرداً في مناخه مغلقاً لان الاستحضار القلي للفعل يصير المنظم من اللفظ والمناخ في منتهى
 ثم نقل من الشهيد الفرج بما ذكره في قوله في سن وكذا لما كان للفرد شرطاً لعلم المقصود وجب احضارها في الصلوة ومناخها الجوا
 من التعيين والدعاء والقبض والرجوع ثم قصد الى هذا المعلوم لوجوبه من باب الله تعالى ثم شرع في الاعتراض على عبث الشارح بالجملة
 طلقه وليس فيه امرتهم ولا في كون النية امرًا بسيطاً او مركباً اذ لا مشأ حتمية لا أثر في الفرق الا ان الحكم بكونها مركبة كذا هو
 حصل النية في المحظ بالبال ان النية عن م واداة وقصد وكون ذلك شرطاً لعلم المقصود احضاره بالبال وقد مر ذلك
 في محبت الرضى والقبض ايضاً كلامها اعتباراً لوجوب النية التي هي في وجوب التعليل معاً فان النية وعدم جواز نقلها من
 منها وفي الذكي ما يسلج بينهما الى المتكلمين وقال هذا بطريق في جميع نبات العبادات لكن معظم الاعمال لم يقترن له الا بالصلوة
 انه غير متحقق ان الدليل لا يقتضي وجوب الجمع بل يقتضي كفاية احدهما وما ذكره المتكلمين لا يعلم حقيقته ولا يظهر من كلام
 الفاضل في كنهها ما يشي الى الجمع المذكور بل ظاهر خلافه بل صريحه والمنفرد من كلامهم خال من وجه النية مطلقاً
 الا ان اثرها اليه لا يشك في عدم استغناء ما ذكره من ذلك ولم يظهر من الايات ولا من الاخبار شيئاً من ذلك ولم يظهر من جملتها
 شيئاً من اثرها اليه وهو ما طلب منه وفعل امثالاً لا امر تعالى في قصد ما طلب منه امره بل لا يكاد ينفك ان كان مريد
 الاطاعة عنه ولذا لم يقترن له في الآية ولا في الاخبار وفي مقام الشرع في التكبير وما ذكره المصنف من قوله ليعلم الغرض لم يفهمه معنى ولا اراد
 الباعث في الغرض ويظهر من ذلك ما لا يحسن احضار عند الشرع في التكبير وما ذكره المصنف من قوله ليعلم الغرض لم يفهمه معنى ولا اراد
 المقام ولو قيل يجب احضارها في من حكم بوجوب استحضارها فضلاً الى ان التكبير يحكم الى اخر الصلوة وعن الذكي
 ايضاً كذا استأنفاً الى ان الصلوة لا تقتضي ايضاً التكبير وكذا في رعا المقيم الماء قبل تمام التكبير بطلان يمينه منتهى فيه
 ان الدليل لم يقتض ازيد من المقارن لاول التكبير على سبيل وجه واسم طريق بل عرفت من الاجتماع انه باقى بحال
 النية قبل التكبير ثم بيته في الذكر في الاجتماع وافق على الاكتفاء بالاستدلال على كونه من غير استثناء مما ذكره
 كما سنذكر في الجدل لا يشك في ساقه بعد ملاحظتها ذكرنا ونقل الشهيد عن بعض الامامية في جملتها ان النية
 بين الالف والراء قال وهو معكم مقتضى حصول ذلك التكبير يعني به اقول بل مقتضى حصول التكبير من فلك النية
 ولا شك في مقتضى هذا القبلة لاجتماع المنقول في الذكر وغيره ولا بد من تعادله في كل الشك في منتهى فيه
 ابتداء التكبير لاشان ثم فرغ منها ودفعنا الى جملتها ان النية قبل التكبير وجب استثناءه من حكمها آه وقد مر في بحث الموضوع
 في ذلك وفي بطلان الصلوة اما في المخرج فمن الشك في وجوبه من الاجتماع بينه وبين الشك في عدمه بطلان من
 كثر من المناظرين البطلان منهم العلامة في بحثه من كونه في كفاية البطلان ان كونه القطع والمخرج وقد ما اذا في انه
 سيجز في القواعد في المخرج وفي وجهه كالمشاك بطلت وله في في الاول المخرج الثانية فالوجه على البطلان
 ان رفض الفصد قبل البلوغ الى الثانية ومن المذكور الرد في ذلك وفي الفصد وجب البطلان على تقدير
 الصلوة استمالة المخرج منها او كونه النية خيراً لها والحق على التقدير كونه شرطاً خارجاً عن حقيقة الصلوة
 الشك في ان حصل في صلوة ثم في انه سيجز منها قبل ان يسميها او شك هل يخرج او يتم فان صلى لم يطل واستدل
 عليه بان صلوة في انقضائه بطلانها يحتاج الى الدليل وليس في ان في الصلوة من قوله ولم ينقض
 فيها ذلك ثم اخبر البطلان بان استثناءه من الحكم شرط في الاخبار والدلالة على النية استثناءه عن الاعمال
 يمنع حجية الاستصحاب ومنع انحصار الحكم في الاعمال والادلة في الاعمال والادلة في الاعمال

في كل ما يشي الى الجمع المذكور بل ظاهر خلافه بل صريحه والمنفرد من كلامهم خال من وجه النية مطلقاً
 ولا يظهر من الايات ولا من الاخبار شيئاً من ذلك ولم يظهر من جملتها شيئاً من اثرها اليه وهو ما طلب منه وفعل امثالاً لا امر تعالى في قصد ما طلب منه امره بل لا يكاد ينفك ان كان مريد
 الاطاعة عنه ولذا لم يقترن له في الآية ولا في الاخبار وفي مقام الشرع في التكبير وما ذكره المصنف من قوله ليعلم الغرض لم يفهمه معنى ولا اراد
 الباعث في الغرض ويظهر من ذلك ما لا يحسن احضار عند الشرع في التكبير وما ذكره المصنف من قوله ليعلم الغرض لم يفهمه معنى ولا اراد
 المقام ولو قيل يجب احضارها في من حكم بوجوب استحضارها فضلاً الى ان التكبير يحكم الى اخر الصلوة وعن الذكي
 ايضاً كذا استأنفاً الى ان الصلوة لا تقتضي ايضاً التكبير وكذا في رعا المقيم الماء قبل تمام التكبير بطلان يمينه منتهى فيه
 ان الدليل لم يقتض ازيد من المقارن لاول التكبير على سبيل وجه واسم طريق بل عرفت من الاجتماع انه باقى بحال
 النية قبل التكبير ثم بيته في الذكر في الاجتماع وافق على الاكتفاء بالاستدلال على كونه من غير استثناء مما ذكره
 كما سنذكر في الجدل لا يشك في ساقه بعد ملاحظتها ذكرنا ونقل الشهيد عن بعض الامامية في جملتها ان النية
 بين الالف والراء قال وهو معكم مقتضى حصول ذلك التكبير يعني به اقول بل مقتضى حصول التكبير من فلك النية
 ولا شك في مقتضى هذا القبلة لاجتماع المنقول في الذكر وغيره ولا بد من تعادله في كل الشك في منتهى فيه
 ابتداء التكبير لاشان ثم فرغ منها ودفعنا الى جملتها ان النية قبل التكبير وجب استثناءه من حكمها آه وقد مر في بحث الموضوع
 في ذلك وفي بطلان الصلوة اما في المخرج فمن الشك في وجوبه من الاجتماع بينه وبين الشك في عدمه بطلان من
 كثر من المناظرين البطلان منهم العلامة في بحثه من كونه في كفاية البطلان ان كونه القطع والمخرج وقد ما اذا في انه
 سيجز في القواعد في المخرج وفي وجهه كالمشاك بطلت وله في في الاول المخرج الثانية فالوجه على البطلان
 ان رفض الفصد قبل البلوغ الى الثانية ومن المذكور الرد في ذلك وفي الفصد وجب البطلان على تقدير
 الصلوة استمالة المخرج منها او كونه النية خيراً لها والحق على التقدير كونه شرطاً خارجاً عن حقيقة الصلوة
 الشك في ان حصل في صلوة ثم في انه سيجز منها قبل ان يسميها او شك هل يخرج او يتم فان صلى لم يطل واستدل
 عليه بان صلوة في انقضائه بطلانها يحتاج الى الدليل وليس في ان في الصلوة من قوله ولم ينقض
 فيها ذلك ثم اخبر البطلان بان استثناءه من الحكم شرط في الاخبار والدلالة على النية استثناءه عن الاعمال
 يمنع حجية الاستصحاب ومنع انحصار الحكم في الاعمال والادلة في الاعمال والادلة في الاعمال

في كل ما يشي الى الجمع المذكور بل ظاهر خلافه بل صريحه والمنفرد من كلامهم خال من وجه النية مطلقاً

يمنع اشتراط الاستدلال بحقيقة الحكم بالبرهان والاختلاف في قوله الا على حصول البينة المطلقة ولا يخفى ان الاستدلال
 البينية ومن الاجماع والاستصحاب ومقتضى الاشكال الذي بل حقق بطلان عدم جريان الاستصحاب في القبايات التي هي في حد ذاتها
 اشتراط الاستدلال من جهة ظاهر الفاد لما عرفت مما لا ريب فيه كون البينة شرطا لغيره من بين من الصلوة لكونه فضلا اعتبارا بالاصح من المطلق البينة وواجب
 وطائرا لظاهر مختصا عندهم وعند المود وانهم في المأثرة الذين من هنا يجادوا الفعل ولا يتبين في محل نزاع بين الاجماع القطعي بالاستدلال في الحقيقة
 وهي ان لا ينفى فيها ما يثبت في البينة الاولى وفعله في التذكرة الاجماع عليه سلم عند المود ايضا مع انه لا معنى لتفادله في الثاني في موضع
 ما يبعد بغيره البينة هناك عند المود حاشا وكذا في المأثرة على ما ذكره وعلى الاجماع على جبره بالاستدلال في مقتضى الاجماع الا انهم يرون ان
 ومقتضى الاولى البطلان في موضع ما يبعد بغيره في موضع الجمع الى البينة الاولى ايضا فبما ان ملاحظة كل من المجموعتين يكشف عن كون راد من البينة
 الشبهة في حاله التي تكون في نفس البينة لا لئلا تستلزم من غير تقيده واجبا لا دخل لها في امر البينة والجواب ما ذكره من ان مقتضى الاول ان
 في مسئلة اللبس في اشتراط الصلوة معناه ان المطلق بعد ما في الخروج يكون عارفا على ما هو منه قبل لا يكون جوا للصلوة بل يكون لفظة
 فاستدلوا وبعيد الجمع الى البينة الاولى كيف يرجع للغير العاقد الجواب الى القوة وجوبه من الصلوة في حقه منها وبعد رفع اليد من
 به لعله لانه ليس ما يثبت به وبطريقه ثم كيف لا يصح في كل موضع به ذلك في الاثر والمباينة في البينة التي ثبتت اشتراطها من الاول في كل ما قبل
 سيما والمشتط عبادته في مقتضى مقتضى غير ان الاثر في البطلان في موضع من القوة ما يبعد سواء كان الخروج الان فيها شيئا واما مقتضى
 من الثاني في مثل الحديث والتكليم وفيها اذ لم ينفى في موضع ان حكمه حكم بنية الخروج وفيما لا ينفى فيه كذا الا انه حكم بكونها بطلان جميعا
 وواقعة في ذلك وشرح اللمعة وواقعتها غيرها ايضا من جملة المناظرين وفي الخبر يفرق بين ما يجعل الاول مطلقا عن الثاني في
 القرائن ايضا كذا الا انه اشكل في عدم ابطاله مع ان بنية المناظرين في قوة بنية الخروج بعد العلم بالمناظرة وعدم الفصل فيها الا ان مقتضى
 كلا من يعنى في ذلك من المناظرة والافهم ما ذكره من بطلان بنية الخروج شامل للمقام بلا شبهة لم يكن عقله ومقتضى ان بان
 المناظرين بطلان بنية الخروج
 وبين بنية انه خارج عن حكم البطلان فيه مطلقا ثم قطع حكم البينة وغيره في شمول المقام ايضا لم يكن عقله ومقتضى المناظرين في
 وفي نفس الثاني لانه اول الكلام وقصد المناظرين مناظرته باليد بنية ومناظرات الصلوة لقابلية ظهورها في مناظرها وضررها في
 الاذ فان كان لا يثبت فيها فلا يختص بفعل الا ما شئت فقل في الحكم وكون المراد المقصود الثاني على خلافه ومع ذلك لو ثبتت المناظرة
 وعدم مقتضى بنية كونها اسما للام لا يجب عدم اليقين بالبرائة ثم اعلم ان جميع ما ذكره في اوله او في اتماله على الخروج بان
 مقتضى البينة عند في الثاني الحال فالمراد ان مقتضى الخروج فيه وكل حال الزود ومع هذا مشروطا بما اذا علم الخروج بان
 الواقع منه فلا يترتب فيه اصل ذلك من كون البينة جارية بها واما الزود في نفس التعليق فلا يترتب فيه ايضا واما الزود في التعليق
 على الحال والممكن في حكم الزود في التعليق على الممكن كالمزود في التعليق على الحال او المقتضى البينة واما كون مقتضى على
 يمكن عند كذا في ذلك في البينة كذا في البطلان في الحال كما في مقتضى ذلك الاستدلال عند فانه يكتفي في الحال عند لا يترتب فيه
 يقتضي مقتضى البينة فان كل احتمال البطلان في مقتضى التعليق وبعده لا ينافي بطلان حاله التعليق لم يكن للزود وان يقال في النهاية
 وعلى مقتضى البطلان في مقتضى الخروج الذي يثبت البطلان في وقت التعليق لان وجود الصفة يعلم ان المطلق خالي من مقتضى البينة الصفة
 من وقت الصفة وفي قوله اعد على مقتضى الخروج بان يمكن كذا في شخص فالمراد عدم البطلان فان دخل فالمراد عدم البطلان انما لا يخفى
 ان يمكن الخروج على تعيين احدهما ما يمكن وقوعه عدم وقوعه على حد سواء فكذا حاشا لان مقتضى الصفة من مقتضى بنية الخروج
 البعد والمقتضى بغيره ان كان على احد يجوز صدورهما بسبب لا ينافي منه التعلق في موضع من مقتضى لم يطل صليته ويخرج مقتضى

والثاني

فصل في بيان ما قطعنا وما جازنا من الصلوات فيكون الامر بالشيء يقتضي النهي عن صحتها فلم يبق من شرائعها شيء منوع للحكم
بطلان صلواته ويجوز من الصلوات اصلها كما في علي على دخول زيد عند ان يبعد غايته البعد فالتقيد في حاله الاول مع احتمال ان يبعد
الحال على عدمه ووثيقه به على غايته فيبصر من قبل التعليق على الحال او قربها منه على تفاوت مرتبة وثيقه مع احتمال ان يكون التعليق
العدم يكفي في عدم الضرر فان المكلف يجوز موثقه حال الصلوة قطعاً الا انه يفاته عند استحبابه بغير هذا استدلاله للشيء كونه اداة
مع بقاءه لكن الظاهر الفرق بين هذا الاستحباب والاستحباب في عدم دخول زيد للقطع به وان كان كماله في غاية بل مع علمه في ذلك
المكلف فلا يضر هذا الاستحباب استمرارية بل لا يكره في شدة بخلاف استحباب عدم دخوله او عنده ان الصلوة انما لا يدخل وان دخل فادركه
مع صحتها ويمكن منها ردون لغايتها على ذلك الصلوة من دون راع على ذلك اصله غايته ما في الباب ان لا يتركها طارئة او لا مثل
بغير الاشتغال العرفي ثم لو كان علمه عزوماً مستبعداً ودخله بعد ذلك يكون باقياً على عزومه فلا يضر البنية فتم جاز في دفع هذا القول
عنده ايضاً فالعلم عدم تاتي الاشتغال العرفي لعدم العلم به الاطلاع وانه يعلم وعاد في ظهور حكمه ما في بيان الظاهر منه ودخله بعد ذلك
وهذا في ظهور حكمه فسد الميثاق في ايضاً اذا امتنع على الصلوة المذكورة ثم اعلم ايضاً انه عن جماعة من الشيوخ والعلماء من قصد من الصلوة غير
الصلوة بطلان صلواته وكذا لو قصد ببعضها غير الصلوة من غير قصد بطلان صلواته فان ذلك بطريق الاستحباب لا ضمان ولا يبين ان يكون في
التعبد بالشيء ولا يبين ان يكون الفعل مما يقع في حقه الصلوة ام لا كذا في التفسير مستشكلاً فيها لقوله يمكن وكذا يجوز الاستحباب
به ثانياً من دون قصد فاسد وفيه علة كذا كيف يجوز ان زيادة او نقصه مما لا ان يكون استشكلاً في صحتها انتهى خلاصة ما كان
بعد ذلك بان في حقه فسد حيث قال والى هذا نظر بعض المتأخرين فاخترنا ان قصد الاضحية بما بعد فينا بغيره واسلبيه لا يطل
الصلوة وان لم يبعد به فيها وكذا الكلام في الذي ويدل على الجواز مضاف الى الاصل وجايات صحيح الجليل عن الامام احمد عن ابي عبد الله
الحاجب وهو يصر فقال لري بيده ويشتر بياضه وليسع ثم نقل عن المرتضى الشيرازي على انه وجه كلامهم بان المراد قصد القتل المتعمد
الصلوة غير الصلوة والبطالة لعدم تحققة القرينة وعدم جواز الاثبات بفعل اخر لا يستلزم امسالة زيادة غرضه افعال الصلوة عند الضرر
ان الاصل مقصود بالصلوة ايضاً وحكي عن غير المحققين انه نقل الاجماع على ذلك ثم اورد عليه بانه انما يثبت ان ثبت كون التكرار اصطلاحاً
طاهراً ومنعوا ان لا يثبت اجماع وهذا ايضاً غير واضح انتهى ولا يخفى ان ثاوية زيادة البعض غير الصلوة ان دفع اليه من الصلوة فساداً لا يخرج
ومع ذلك حاله سبباً مع الاضحية بما في المقام وان لم يرفع اليه منها بل عزومه ونيتة منتهى الى اخر الصلوة وبنائه على ان هذا الجرح
يصلح في اطماع الصلوة هذا لا يبعد من صلواته الا اذا اكتفى به بعد ذلك بجرحه على انه مثل ان قرأ سورة او بيتاً في ركعة او سجدة
على ذلك بقصد غير الصلوة ثم جاز حسباً منها واكتفى به في صلواته
والشك في عدم حقه هذا الصلوة وان كان كان الجرح مثل الركوع فقصده غير الصلوة فلا يلزم من صلواته سبباً مجله بحسب ثبوتها ام
الا ان يكون التعمد لاخذ عصى كسيف الدخيل لئلا يتركه ولا يتركه من هذا ايضاً بغيره بغيره وكذا في الاضحية ايضاً
ولا في الاضحية شكل واماً انه يجوز ان يجرى بفعل كونه جرحاً صلواته وعدم كونه جرحاً صلواته فبها اظهرنا مشاجران او مضامين
يجب ان في نية واحد وعزم واحد وعرف ان الله ليس في الاضحية على الفعل الجرح لئلا يتركه الا ان يكون الاضحية في الصلوة ثم يجمع
منها على ان لا يكون الاضحية بغير الصلوة ثم قصد بطلان الصلوة لا يكون جرحاً صلواته ولا يجوز ان الثاني لا يتركها جرحاً
ومع ذلك في كل الحكم بغير هذا الصلوة بل لا يكون جرحاً صلواته بل لا يكون جرحاً صلواته بل لا يكون جرحاً صلواته بل لا يكون جرحاً صلواته
كما في الكتابين السابقين بعد ما على بل على القول بكونها تكملة ايضاً لا يمكن الحكم الا على القول بعدم وجوبها في غير
من المقام وتبين في المنجيات وعلى فرض امكان اجتماع المشاجرة او المشاجرة في نية لا جرح يكون ذلك الفعل باطلاً عن المنجيات
فكره من الصلوة خلاصة ولا سيما في الجمع من غير مرجع وفيها اجابته قال اخيراً بالقصد الصحيح للصلوة بغيره من دخوله في جملتهم

خلاصة ذلك لا يمكن الحكم بغير تلك الصلوة وان كان الجز غير كذا لان الواجب احدها منفرد والاخر في نفسه ولا يجوز ان يكون
 كيف الحكم بغير هذا الصلوة وجعل احدها خاصة محال واجب ولا يجوز مجتبا او مباحا او مكي وها لا يمكن في مثل الحد بل ولا في الموضع
 بعد حرمته ان لا يتحقق فريضة بغيرها سواء كانت مكررة بقصد الوجوب بان يجعل اولها لاحد منها ثم يتبع ويعلق بالاخر فريضة
 او ليس سواء بالفضل من المتسافين مع جواز اجتماعهما ثم يفرق باحد القصد بنزولها واعلم ان العلاقة وغيره حكمي بالنسبة
 حكم الابطال في الذكر المتخلف ولعل واحد من ان ينفذ الصلوة ثم يفرق فلا يكون لها فريضة بالاستدانة المحكية مع ان الصلوة
 التي جازها يكون صلي وغير صلي متاخرين وهو في افكان مفسا منها من الشرح ولم ينقل منه في جنس الصلوة وان مفسا بوجوبه فلم
 التعليل فافهم الموقن المتبحر على ما بان من قولي بالذكر المنفرد والصلوة وغير الصلوة متاكان ففهم انهما العنيت بغير الوكيل او غيره
 لا يبطال الصلوة ان لا يخرج به لك عن كونه ذكي الله ويصير من كلام الاربعين وعدم الاعتداد به في الصلوة لا يتحقق لم يفتح في
 صحة الصلوة لعدم لزوم صحة الصلوة عليه اما في نفس الانعام تجزعا عن كونه ذكي فانه يطلع ح انتهى ولا يخفى ان ما ذكره في الترتيب
 هنا وما ذكره من بعض المتأخرين لا يخلو له بالمقام لانه عبارة عن جواز الفهم في الشك بغيرها وتمر الخلق في ذلك في بحثنا في هذا
 فله ورد في صحة الجلي فلا يبطؤها بالمقام احد يجب ان لا يبيح البيع الذي يرد فيها غير ظاهر كذا المراد منه جنس الصلوة لا واجبه ولا
 بل غرضه عند منافاة البيع لا علم كهيئة للصلوة فلا شك في ذكي الله غير مفرغ الصلوة وان لم يكن خيرا منها واعلم ان الترتيب
 في البناء بوجوب بطلانها وكذا في جزها المتأخره للاختلاف من المكان المفصلي هو الله فغيره جازا باليكن المجموع واعلم ان هذا اذا
 كان المفصلي غير الله فلا يثبت انما انشاها ولا عبادة لله احد وكذا لو كان المفصلي الاصل غير الله ثم واما لو كان المفصلي
 الاصل هو الله لغرض خاصه وغير مفصلي بالبيع فالتبع لا يباين غير من انهم بلا شبهة وانه غير الصلوة بل وبيان من كان لها
 رجع من باطنه خفي مغرلة وانه اذا عمل شرا يكتسب كل فاذ ذكي فبمجي ذلك ويكتب على يده فاذ ذكي مع اخو فبمجي ويكتب باه
 الى غير ذلك نعم وعد ان الرجل يعمل لله ثم لکن اذا طلع عليه غير يستد ذلك فقال نعم لا بأس ما من احد الا رجلا يظهر الله
 له في الناس الخير اذ لم يكن صنع ذلك لذلك وفعل من السبادة يقول بالحرمة وصحة العبادة ولعل كلامه من كلام الرضا
 عليه السلام وغيره فان حال الرباني الاجزاء المتخلفة للصلوة حال قصد غير الصلوة وقد عرفت بل هنا اشد بل الموقوف حكم الاطلاق
 مناع حكم لعدم البطلان هنا فالحكم بغيره فاذ كان الحال في الاجزاء المتخلفة كذا في الواجبة اشد واشد حفظنا الله عن
 رضاه وهذا انما للقيام واخذ بنواحيه اليه وهي حسنة ونعم الرجل في الموضع الذي لا يخفى ان الجواز هنا بمعناه الا ان
 الصلوة نفسها واجبا جماعا كما عدول من الفريضة للاعفة الى السابقة الموقنين مثل من دخل في الصلاة فانه لم يصل الظهر بعد
 والوقت باق وكل من دخل في الصلاة فذكر انتم الصلوة المغرب او العصر يمكن من فريضة من الجنس فذكر انتم لم يصل الفريضة
 السابقة عليها فانها يجب المعدل فحصل لا فاضه واجبه الرئيس حسب ما سبق واما كون المعدل عنها خاصة وانها انما كانت
 كون وجوبه المعدل خفيف واما الكس فيفضل من الربان غني بغيره جي ساذ لو جاز بطلان الكثرة موقوف على بل عليه من الجماع
 او غيره لم يجد واحدا منها ولو تفرقة على الذكي واخرج بعد ما عرفت سابقا من اسطره بنية التعيين مضافا الى ان السادة في تحقيقه
 وجب الاضمار فيها على من صنع العقل ويدل على ما ذكرنا من العدل كصحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام من قبل في
 صلي حتى دخل وقت صلي اخره فقال اذ انجى وانام عنها حتى يذكيها وان ذكيها وهو في صلي بداء بالتي هي اولها وان ذكيها
 مع اتمام في صلي المغرب بركعتين ثم سلة المغرب ان كان من المغرب وحدها فخطتها وكعتين ثم ذكي ان من المغرب بركعتين فذكر
 صلي المغرب بركعتين كعتين ثم بعد العزيمة بعد ذلك وصحبه زواره من الباقي قال اذ انب صلي الى ان قال وان نسب الظهر في حلق العزيمة

خلافه بعضنا، ويخلفه بعضه، فاعلموا أن السيرة التي تتبعونها في الحياة، فكل من البصير على الله وحده

في كل من المشا والمحب والظن والاصح مثله بل ما ذكر هو العلم من الصحيح لا يكون العلم المذكور في العلم في كونه للعلم أصلاً ومما ذكر في العلم ما في
 قوله وهو حسن قوله تكبير الامور ما لا يخفى في وجوبها وكيفيةها ايضاً بل ما اجابنا عندنا لا يخفى على علماء الاسلام كما صرح به في الدار وفي الزينة
 ان ما في هذا الاجماع من انما لا يخفى بل لا يخفى في كونه اجزاء من الصلاة بالضرورة في الدين وعلى جزء من اجزاء ما ذكره يكون الاصل وكيفيةها بالضرورة من
 الشئ وعدم الكيفية لان الكيفية المستقلة عن الشئ لا يجوز ان يكون لها فعلها ولو ثبت في الفقه بان بعض جزء من اجزائها او ثلثها من ثلثه فصل او عدم الفصل من المصداق المضم
 لم يكن الكيفية المستقلة فعلها من غير كونها اجزائاً بالضرورة وان كان العلم المذكور من اجزاء ما ذكره لا يمكن ان يكون من اجزاء ما ذكره لان الكيفية بالضرورة لا يمكن ان يكون
 بها وان لم يكن المستقلة فغير فان علم النفس لا يستلزم الا مثلاً في جزء ما ذكره ما في الباب ان لا يكون من اجزاء ما ذكره لان الكيفية بالضرورة لا يمكن ان يكون
 في كونه غير الا ان ثبت من الشئ انما يثبت في الزيادة او النقصان والتبديل فيستلزم ان يكون في ذلك شاعداً في الاصل لا يعرفه المراد وبني الحكم في شئ ما
 في القرب ان اصله على كونه في شئ ما ذكره في الشئ وعمل انما مبطل في فعل من هذا الشئ على الفقهاء بانهم لم يحكموا بان الاصل كان خمسة
 وان زيادة الركن اضعف مبطله مع انه لم يرد حديث في ذلك والحكمة لا يفتقر بان عدم كونه جزء من شئ من شئ ما ذكره من اجزاء ما ذكره من اجزاء ما ذكره
 بان مع كونه جزء من العلم لا يفتقر معناه او لا يفتقر في الشئ وان كان سوراً كغيره خرج عن الجوزية وعما في الشئ ما ذكره من اجزاء ما ذكره من اجزاء ما ذكره
 المعجب في قولنا في هذا المقام بعد ما نسب الى المشهور من ان زيادة تكبير الاحرام مبطله كنفسه عدلاً وسهلاً وفي سنة نظر في ذلك العلم في كل كونه
 اذا لم يستند بكونه اقوى دليل مما ذكرنا بل هو ليس من الطبقات التي لا يفتقر بالبداهة والجعل من اجزاء ما ذكره من اجزاء ما ذكره من اجزاء ما ذكره
 عن الفعل بجعل ذلك وبذلك يكون في كونه اجزائاً مبطله للصلى محجج ذلك عن الباقي من الرجل ينسج بكسرة الافتتاح قال العبد والمحقق
 ابن مسلم عن احمد في النسيء انه لم يكن في اول صلى فقال اذا استيقن انه لم يكن عليه فليجهد ولكن كيف يستيقن في محجج الفضل بعد
 الملك وابن الجبلي عن احمد في الرجل يصلي فلم يفتح بالكبير هل يجزئ به تكبير الركن قال لا بل لا يصح صلياً اذ لخصنا انما تكبير الركن
 ذلك في التمام والمعنى واعلم ان التكبير في الافتتاح كما يكون وكما كان في سنة من الضام والفقهاء قلنا في كل جزء من الاجماع ومما عدا من
 الصلوة عن رجل يصلي خلف الامام ولم يفتح الصلوة فلا يصح الصلوة ولا يصح في الافتتاح وعن رجل يصلي خلف الامام ولم يفتح الصلوة من فوقه حتى لم يفتح
 الصلوة وهو قائم ثم روي قال يفتح ويصلي الصلوة وكذا وما في شواهدنا من محجج البطلان في الصلوة من رجل يصلي ان يكبر حتى دخل في
 الصلوة فقال فليس من ينشأ ان يكبر فقال نعم قال فليس من ينشأ ان يكبر فقال نعم قال فليس من ينشأ ان يكبر فقال نعم قال فليس من ينشأ ان يكبر فقال نعم
 اجزئ محجج ذلك عن رجل يصلي عن تكبير الافتتاح فقال هو ذكر ما قبل الركن كبر ثم راء ثم رجع وان ذكر ما في الصلوة كبرها في مقامه
 من التكبير وعمل الصلوة ان الانسان لا ينسج التكبير الاحرام (انشاء) ولا شئت في ان لا يصح غايه البعد ان يكون الانسان ينسج اول تكبيره
 فالظن حاصل بان كبر ما قاله والظن يكون كما استغنى في جمع اجزاء الصلوة مصفاً الى انه بعد ما دخل في الصلاة او غيرها فلا يجوز بالشك
 فيها فما ظنك بالظن وكذا قال في محجج ابن مسلم اذا استيقن قلبه لكن كيف يستيقن في محجج الفضل فاخفظ انه لم يكن عليه
 ان مع طهه بعلم التكبير صلياً محجج ولا حاجة الى الاعادة ومنشأ ما ذكره من كونه بآية غايه البعد في العلم المراد من الشان
 في هذه الاخبار وظن في كونه لا يفتقر اذا كان من ادق اليقين بما لم يكن يقينه يقيناً اخر من جملة من الراسوا بين او يكون المراد من
 التكبير انه ذهب عن اليقين كبراً لا يفتقر الى الجمل على التقيد لكن في ما يقتضيه بعض العامة والاحكام في سورة حصى الظن في التكبير
 امانة الصلوة وان كان بعد الدخول في مثل الفراش اذا لاحظ استبعاد ذلك التكبير في الافتتاح وانه مرجح للظن بغيره البتة او مع هذا
 لو اطلق الركن يكون الاحوط ما ذكرنا في الاحتياط ذلك وبملا حظ في كل الشك يكون حكم الشك بل هو شك في حقيقته فلا يصح ان
 ذلك بعد الدخول في مثل الفراش كما هو الظاهر في الشك في اجزاء وكذا في بعض اجزاء الصلوة لما ذكرنا في الاخبار منها التجمع في الصلاة
 عن العلم من رجل يصلي في الاذان وقد دخل في الاذان من قال يعني قلت شئت الاذان والافان وقد تجرأ في معنى قلت شئت في التكبير



والاخرين

فراء قال يخي ذلك شك في الترائي وقد كان قال يخي ذلك شك في الركوع وقد سجد قال يخي على صلاته ثم قال بانك اذا اجزيت من شيء ثم
دخلت في غير ذلك شكك للبرائة وكثير ابن مسلم عن الباقر قال كل ما منكك فيه ما قد مضى فامضه كما هو وكثير ابن مسلم عن الباقر
ان شك في الركوع بينا يسجد فليض وان شك في السجود بعد ما قام فليض كل يخي شك فيهما فاجزاه وفضل في غير ذلك يخي عليه وقوله
الي يصر عن الصادق عليه السلام **قوله** ومع الشك آه قد عرفنا ان حكم الشك في العكبة وغيره اجزاء في الصلوة وذكرنا الصلوة في
غيرها الاولين على ذلك وسجني فبحث باق اجزاء الصلوة اجزاء اصحاح ومبصرة واثمة على الحكم المذكور من غير فرق بين الركعتين
الاوليتين سواء كان في نفس الركعة او اجزاءها وكثيرا ^{استنبطها} للفضل بن عبد الملك قال قال في المخطوط الركعتين الاولتين قاعدة
صلواتك وصححه ابن مسلم عن الباقر عن عبد الله بن عبد الله قال قال في المخطوط الركعتين الاولتين قاعدة
الاوليتين والسر في الركعتين الاولتين وصححه ابن مسلم وصححه ابن حنبل عن عيسى بن عيسى عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله قال له اذا شكك
في الركعتين الاولتين فاعلم انهما في الفضل وما كان في العكبة عن عامر بن جراح عن ابي عبد الله قال اذا سلمت الركعتين الاولتين
سلمت الصلوة الى غير ذلك من الاخبار والادلة على وجوب سجدة الشك والبرائة فيها انه يحل اعادة حفظ الركعة من الشك
فيها في اجزائها بخلاف ما مضى فافهم في هذه الصلوة ما في وضع الشك فاجزاء ركعتي الاولى والثانية مثل سجدة
قراءة السابقة في المقام والصحاح التي تلي ذلك تكبير الافتتاح فكذلك في الثانية في تكبير الافتتاح ليس بخلاف عن
موضع التكبير غير محققا في العكبة المذكورة في غاية الظهور في ذلك وفي رواية الملق بن خنيس عن ابي عبد الله الصريح بان بيان
السجدة في الركعتين الاولتين والاخرتين سواء في الحكم التبع وهو الجمع ان ذكر قبل الركوع وان ذكر بعد الركوع اعادة تلك الصلوة
وحملت على كون الارض من السجدة الجديت والاقم من الواحد والشرين كما هو مقتضى العبارة ويكون الاعادة من السنة الى السنة
الواحدة سجدة كما صح في رواية محمد بن فضال قال سالت عن الذي ينسب اليه السجدة الثانية من الركعة الثانية فاذا خضعت لركعة
وضعت وجهك الاثر واحدة فاذا سلمت سجدة واحدة ونفع وجهك مرة وليس عليك سجدة واحدة في ركعتيها من السنة
وسجتي في الكلام من مواضعها وسجتي في عدم مزد من الحمد والثناء وفي الركوع والسجدة مطلقا مع ان الحمد والثناء انما يكون في ركعتي
الاولتين ومن مودة اجزاءها مع كون ذلك من السنة في الحمد والثناء او مطلقا وسجتي في ركعتيها من السنة في الحمد والثناء انما يكون في ركعتي
ما اشهر في التذكير من بطلان في الصلوة ينسب اليه انك في فعلها على وجه العكبة والبطلان **قوله** في سجدة الشك فيهما على ان
المنقول آه في الشيخ اذ هو الاجماع على ذلك قد مضى في المتن في الانتظار وانما كانت العبادات انما استفاد من قوله
الشك وجب شيع النفل الوارد بيها حتى لو خالف ذلك كان شيا عارضا لم يخرج عن عمومها الى خصوصية بشبهة في ان
المنقول من السنة هو انه كبر اللفظ المخصوص وكذا عن الامامة فيجب الاقتصار عليه والحكم بعدم الغفاد الصلوة في غير
شخص الخالفة في الزيادة عن اللفظ المخصوص وبالاختلاف لم يرد منه وليس احد الهندين اما في ذلك فظاهر لا خلاف في ذلك
ولما الله فانها وان كانت هرة وصل عند المحققين الا ان النفل في صاحب الشك في
فطهرها حيث انما ابتداء الكلام لما تقدم تركت السجدة اذ امة فليلا فضل للسان فيها ومن حيث
يجزى السلف لهما مع التبع لاسيما في ما خالفه من الصلوة مخالفة الشيخ وما قيل ان الابي بالكلية السبق بما لم يثبت
به فلا يجزى عنها من القطع فغير بعيد به اذا لم يضر للسقوط كونها في التبع سواء كان ذلك الكلام معتمد عند الشيخ ام لا
كما هو واضح في الكلام ما ذكر من انهم الاقتصار على المنفل من فعل ان تبع حتى ينجف في البرائة **قوله** في العبادات التي تقضى
حتى لا تتركها لما يقول مكررا من عدم وجوب الاقتصار عليه فيها ما لم يعلم وقوله عند علي بن الرجب في الاحكام ص 10

لازمه یادگیری و یاد داری

بارك اذا اوصى للصلى ان يضع يده على اذنيه وانما ركنه واسكن من الركوع واذا اجتمع فان صلى لنا وصلته اللانكة والبركات
فان لكل شيء رتبة الصلوة عند كل تكبير الحركات مضافا الى الاجماع بين المنفرد بين فصلا هذا كقوله تعالى انما يصلي
بالتكبير بل هو صحيح بعد ما استغنى ما استغنى والاسكان واما الخبر الذي يظهر منه ما ذكره المصنف من صحة من غير
رايت المصنف يرفع يده اذا ركع وانما ركنه واسكن من الركوع واذا اجتمع وانما ركنه واسكن من الركوع وانما ركنه واسكن من الركوع
بما نقله المصنف للركوع والسجود على الارض واسكن من الركوع او سجد قال هو المصنف في ذلك فليس المصنف في بيان ما في المتن
لكن في الخبر ان منه بطا فاعلم ان الاستغناء بركته وفقا لذلك استغناء لا استغناء بوضع ذلك قال وعليه جملته من العامة فظهر
كلامه مضافا الى الاخبار مثل صحة ذلك وصحة جاد وروى هذين الصحيحين على التوبة وروى من صحاح جاد على الصحيحين للشهر
المستجمع للادوية لما لم ينعى ذلك في صحيحه عند رفع الرأس من الركوع مع ذكره عند تكبير الركوع وتكبير السجود وجعلوا من صحاحه
هي صحة المصنف المستجمع للادوية وصحة الاخرى عن الباقر قال اذا وقعت ان ركع فقل وانت متصلي الله اليك قال ثم
تضع يديك بالتكبير وتختلجها في ركنها رفع اليد به لرفع الرأس من الركوع اصله ان الحال في المصنف المستجمع المستجمع
جاء في غايه الظهور في عدم استحباب الرفع للقيام من الركوع وصحاحه اذ مرارة فيهما ظهر ما ابلغه في قوى الظهور في العمل
بما نقله الاجماع بين المنفردين وفنا در الفقهاء وان القابل باستحبابه جماعة من العامة مع احتمال القول بان عدم الذكر
في الصحاح لا يدل على عدم الاستحباب بل احتمال كون استحبابه ضعيفا ليس به شبه استحباب الرفع لتكبير الاستحباب وتكبير السجود
الى السجود والركوع وكذا الحال في الفناوى والاجماع المنقول لكن لا بد من ما دلل في ذلك وكون الرفع من الركوع وما يستحب التكبير
خلاف من الاخبار الدالة على التكبير في السجدة ورواها الا ان يقر بعدم منافاة الوجود مع ضعف استحبابه فيكون
لرفع الرأس من الركوع مستحبا ايضا ويكون رفع اليد لاجل ذلك التكبير الرفع لرفع الرأس كما دل عليه رواية الامام في المذاهب
في غايه الظهور ما في كون الرفع عند كل تكبير سواء كانت الرفع الرأس من الركوع والسجود او غيرها مستحبا بل لا خلاف في ذلك
لانه مع الرفع التوبة بل سجد في بعض المصنفين وعليه عن القائم صحة في استحبابه لتكبيره انتقالهم حال الحال فلا خلاف في
هذا لا ينافي في الصحاح ان ما دل على ان الرفع مطلوب للتكبير في الاخبار والاجماع فيجوز ما ذكره المصنف من عدم استحبابه
على تقدير العمل بالصحيحين ايضا اذ يكفي في الاثبات ما ذكره المصنف من عدم تعلقها بالمناضة الصحيحين مع ما دل على كون
الرفع لتكبيره وجوبه ما في الصحاح لا بد باعبارها في الاخبار والكثرة وموافقتها لجماعة من العامة ومخالفتها للشبه
لحامنه والاجماع بين المنفردين فالامر ظاهر مع عدم الطرح لا بد من جميع وهو غير مخصص فيما ذكره المصنف من عدم الاستحباب
بما نقله المصنف من صحاحه ان يكون دليلا على ما نقله في الاخبار المشتهرين من الاحتفاء جدا **قوله** وبما كما عرفت من حال في ذلك
وان يجازيها ما اقول في بعض المصنفين الدالة على ذكره واما الاحتفاء فقال الشيخ يجازيها بغيره اذ يسهل اذ يسهل
يجازي منكبها او جازي خذ بغيره لهما اذ يسهل و ابن بابويه يرضى بها الغنى ولا يجازيها الا الذين الى غير ذلك والحال متفق
وجازي صحيح الا ان الاول ان يكون ركنها الى ان يجازي الوجه يكون ما يلى الزيد بن عازيا الكبير وروى في الصحاح
عازي فلا يذنب لان ما دل على الرفع الى حال الوجه في غايه الكثرة صحاح ومعتبر وجميع بينهما وبين غيرها جازي
ويجوز ان يكون الكفاية بسوطين يستقبل بينهما القبلة بل لعل ذلك هو المراد في الاخبار بما نقله المصنف في الروايات
من ابن الزينين من جازي مثل ما في رفع اليد من في التكبير الاولى فقال مضاه الله اكبر الى اصل الذي ليس

[illegible]

فقط من سادة النصارى وفضل الانبياء وفضل الفاضل من علمائهم
والمختصين بعلومهم الاصناف الاعلى والاعلى من الكرام
من المفسرين وابن التبريز وابن ابي

ملخصاً أقول هذه العبارة وهي مستفيضة
من أئمة السابقين ولفظها عبارة صحيحة
أيها السالك السابق وكذا العبارة صحيحة
من أئمة السابقين وهي عبارة صحيحة
فكذلك التبيين م



انست

و احصاء ثلث سبب سببها الاختصاص في ملكها لا في ملك غيره من المؤمنين و كبرية المؤمنات في حوزة غير المؤمنين مستعدا لاجاب ملكية الامتياز حصه و ملكية سببها

ان شك وظنون شك غشاً وان شك سبعا الى غير ذلك من الاخبار مع احتمال ان يكون الاولى افتتاحتها بالنسبة الى مطلبها في الصلوة ووجهها
لان التكليفات مطلوبات في الصلوة والاخيرة افتتاحتها بالنسبة الى واجباتها لان تكبير الاحرام تخفف قطعاً فوضع الدخول في الفريضة جزءاً من ذلك
وجه وجه الذي نقل امور عن مجتهدي وزارة عن الباقر ع من ذلك في الصلوة من الكلام في التوجه الى الله سبحانه الحديث فمنهم من يراه من جهة
فمنه منع الدين في التكبير او الاول شيئاً على كون الاطراف خاصة بتكبير الاحرام مضافاً الى ما ذكرنا من القاعدة الاساسية من ضعف تكبير الاحرام في الصلاة
بالاولى ان لم يبين عدم كونها بتكبير الافتتاح ويمكن ان يكونا من يد بهيات الدين ان الفريضة لم يكن الواحدة واحدة وما زاد من ليس بفريضة فكيف يتأخر
المكلف نفسه وجوب ما زاد بل لو قصد كل ليطل صلى الله وان لم يفعل يكون الفريضة من التكبير وكما علم انك عرفت كونها وكما علم انك عرفت كونها
فتتاح ثم كبر بفريضة الافتتاح بطلت صلى الله كما اتفق بها الفقهاء ووافق القاعدة وتكبير فريضة الافتتاح ثالثاً حيث صلى الله ليطل صلى الله
بالاوليين وتكبير فريضة الافتتاح رابعة بطلت صلى الله وتكبير كل خامسة ومع ذلك اثم اعلم ان الدخول في الصلوة كما يكون بتكبير الافتتاح كما
لها يحرم ما تخوم في الصلوة وكذا سمعت فاحياء في تكبير الافتتاح وتكبير الاحرام فاعلم من بعض الاخبار ان المكلف بالاقامة يدخل في الصلوة
ويجوز في الصلوة ليس على حقيقته قطعاً كما مر في قوله **قوله** وهل يشمل ذلك كراهة العلامة في الارشاد وغيره قوله بجمع الصلوة فربما كانت
او فلكاً وعن ابن زياد عن الحنف وغيرهما النسخ بذلك وعن المصنفين في الجنب بالمتقدمة وعن المصنفين في الفريضة ان كان
التوجه في سبع صلوات قاله في ذلك عن ابن المصنف في رسالته ولم اجد به خبراً مستنداً او تفصيلاً اعلى مما ذكره اول من نقله
ركعة من الليل وفي المتقدمة من الروايات ما يدل على ذلك من رواية طاول ركعة من ليل في الفريضة وفي اول ركعة من ليل في الاحرام فربما كانت
ذكرها على الكون وقدر المصنف الى غيره والاجابة كما مر من ضعفها مطلقاً الا انه يمكن وعلى بناء الفريضة الا ان الظاهر من مجموع الحديث
المرسوم حيث قال سالت جندباً وشركتها جنداً وهذا الرواية ورواية ابن جندب السابقة وقوله في ابن الجندب **قوله** ثم وفي رواية ابن
اصدق في ملاح السائل عن التكبير بطريقين ضعيفين وذلك عن الباقر ع قال استمع في ثلثة مواضع بالتوجه والتكبير الى غير ما ذكره
زيد ثلثة مواضع الى غير ما ذكره الباقر ع **قوله** فائدة في الصحيح انه من صحيح زيادة من الباقر ع اخبر عن الكون لرفع الرأس منه كما مر استمع
الدين والظاهر انما في كتابنا صحيحين فباستصحاب ضعف خبر مشهور لا ينعرف الاطلاق اليها **بجوابه** القاعدة اجمع على ان
على وجوب قرائتها على الحق الذي ذكره المصنف عليه السلام انما مثل محجة ابن مسلم من الباقر ع من الذي لا يقرأه الكفا في صلى الله
قال لا صلى الله الا ان يقرأ بها في سجدة واحدة وعطية من المصنف عن الرجل يقرأ الفزان قال ان كان لم يركع فليبدأ بالفزان وعطية ثم
قال سالت عن الرجل يقرأ في الصلوة فنبش فغشا الكتاب قال فليقل استغنى بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو البصير العليم لم يقرأها ابداً
لم يركع فانه لا فائدة من بيئتها في جهراً طاعتاً فانه اذا ركع اجزاء وصلها بعبادة ابن مسلم الا تحمله فانه اذا ركع اجزاء وصلها بعبادة ابن مسلم
انه لان من وجوبه تسوية ايها من عدم كراهة الحمد لعلمه لا قراءة حتى يفتحق البداية بالحمد **قوله** المصنف منها محجة ابن مسلم من اجزاء
قال ان قرئ من الكون في الركعة والحمد والقرآن سنة في ذلك القرآنية سورة اعداد الصلوة ومن نوى القاءه فقد تمت صلى الله وثلاثاً
فانها الصلوة في الصحيح من زيادة من احد جهات المعنى ذلك ويمكن ان يكون بعض اصحابنا قد لا يركبها الا كما مر محجة ابن مسلم من الباقر
وبعد اخطأ المصنف في كون المراء حاله العدم خاصة كما هو الحال في رواية سماعة بن مهران **بجوابه** لا يخفى انه مقتضى القاعدة التثنية
بوجوب القرآنية بعد التكرار في الدخول في الركعة والحمد والقرآن سنة في ذلك القرآنية سورة اعداد الصلوة ومن نوى القاءه فقد تمت صلى الله وثلاثاً
والاجابة والتاسع مع ان ذلك هو الصحيح عليه بين الاصحاب فلا وجه لذلك القول بل الا ان يكون قبل بالقرآن والياء الموحدة في
قراءة الحمد كتنبيه كما لا يخفى **قوله** ولما كان هذا اي بعد الدخول في السجدة فظهر منه ان قبل الدخول في السجدة لم يركبها الا كما مر محجة ابن مسلم
كما اجاباً في قوله في الاحكام اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكل ليس بشيء بل من ان لم يخرج منه لم يدخل فيه فانه باق في سجدته

الذي من انصف ما يكون في التكليف القسوة قبل انك تسكن في قارب
فلا تتركه فان فعل ما تساهل وذل بالحق الكافر
اما ما ملته من ذنوبك ان يكون احد من جنس

ودخل فيها بشكه ليس بشيء ولا شك فان الرفع مغايرة للحد بل مقتضى ما ذكرنا من ان لا يشك في ان الرفع والحد والرفع في الرفع
 بشئ وهو جمع نحو السند ووضع اللالة وعدم شذوذ الرفع **قوله** قبل اه لا يخفى ضاؤا فليكنه لان كونه على القراءة يقتضي ان الرفع
 الك في نفس القراءة ان باقيا الرفع الشك وهو فيها ولا يخفى ذلك الشك في خصوص جزء من القراءة ان مقتضى الرفع ان لا يخرج
 من موضع خصوص ذلك الجزء ووقع الشك لم يكن ذلك الشك بشئ الا ترى ان مجموع اجزاء الركعة يطلق عليها اسم الركعة فلو وقع الشك في جزء منها
 صدق انه على الركعة ولكن لم يصدق في عليه كونه على ذلك الجزء وذلك هو اضع لا سند فيه وما ذكرنا من ان مقتضى الرفع ان لا يخرج
 ايضا لا منشأ له اصله عند **قوله** يجب ان لا يخرج في جميع ما ذكرنا من هذا المصباح في جميع صلوات الابات وان يثبت
قوله يجب ان لا يخرج اجمع عربية اما جمع الاطراف بالكثر العامة على عدم جواز الترجمة مع القدرة على الترجمة سوى الترجمة ضميمة لبيان
 البناء من لغة فاني في الكتاب بقاء القرآن ونحوها بل يصح سلب المصاحف ونحوها عن الترجمة وانما يقال في ترجمة القرآن ونحوها عن ترجمته
 ناسخ هذه مضاعفا الى الاجماع القسرية فانه مما لم يلبس به بل هو في الحقيقة والكثرة وبغير الترجمة من امة التي لم يترجم اليها من غير الترجمة
 والافرنج والترك وغيرهما مما لا يجوز ضمهم فضاة عن ضمهم وهم ما كان يعرفون العربية فضاة من خصوص القرآن فضاة عن القرآن والقرآن وما كان يصح
 العلم في كل امة كما يقال برخصة لا شواهدا بل السمع شبيه برخصة الخلف فضاة عن ضمهم مع ان الامم حارة بالكلية ولا في كل امة من امة
 اللغة جعلت من شتات ابي خنيفة ومفسدات وابسودت من سخط من من هذا الحالك في سلب اللغة العربية وهو انشائه من سخط
 عند اجزاء الترجمة والرفع هذا هو الرفع مع ان الثاني بالثمة والائمة لا يقتضي ذلك كل واحد يخص الترجمة العربية ومن هذا يظهر
 الاقتصار على المنقول المتواتر في ما كان متصلا بالمعنى في زمان الائمة من كان يعرفون سلب ولا يمكن بطلانه بل يظهر ان لان القرآن
 من ناسخ واحد من عند واحد بل الله والاختلاف حياء من قبل الائمة بل ربما كانا في جميع الامم من قبل الائمة بل في كل امة ما هو في
 في الرفع ويقولون ان في كل امة خصوصية في زمان ظهورها ثم وايضا ليس على ارب مائة فاني في العربية صحيحا بل لا بد من كونه من
 المتواتر في التاجع مما انشأ على وجه القسرية بها وحكي من جماعة من الاطحاب وعرفوا ان قراءة السبع واما الثلثة الباقية وهي عام العربية
 في اللغة عن بعض الاصطلاح المنع منه ثم حجج الجواز فثبت ان ما كان في اللغة من المدقق النسخ على ان هذا الاخير من بين شتات الاجماع بخلاف ما لا يخفى
 القبر باجماع فنهائنا على وجه قراءة ونبهت على خلاف في زمان الائمة كما قلنا وما وجه لبعض الاصطلاح بان المتواتر يخرج عن قراءة السبعة الى التسعة
 لان كل واحد منها متواتر في النسخ ولا يرفع أشكال ان لم يرد في الطبرية في تفسير الكبير المصنف ان مقتضى ما صيدناهم اجماعا على ان القراءة بما يشك
 القراء بينهم من القراءة ان الاثمة اختاروا القراءة بما جاز بين القراء وكذا هو الجواب فضاة منفردة انتهى ولا يخفى بل اولئك القراء الثلثة
 التي تمام التسعة واختاروا السبعة بل اختاروا المتداول بينها الاثمة فبعضهم ان يكون اجماع ان يرضى به او من جهة وقد نقل الاجماع على
 البصير مع ذلك الذي اختاروا المتداول بها فثبت ان ما كان في اللغة من المدقق النسخ على ان هذا الاخير من بين شتات الاجماع بخلاف ما لا يخفى
 فالحال ان من قرأ التسعة والكسائي لما فيها من الكفاية والاعمال في زيادة المدقق ذلك كله بخلاف ما ذكرنا به من جهة بل لا خلاف في **قوله** في كل امة
 من تخارجها وجوب هذا واخرج تسعة العربية المعروفة المتعارفة عليه لان الاولاد في بعض اللهجات والتعريف بالبرائة في بعض اللهجات
 في اللغات العربية بان لا يقرأ من غيرها في خلاها ولا يمكن بحيث يخرج من البناء بل قال في التفسير من قطع القراءة بسكون دعاء ثمانية
 به من اسم الظل ولا يرفع فيه خلافا بين علماءنا انتهى ومن الرفع ومن يفسد لا يفسد في اللغات والقاء بالبناء وشمال الوجه والالفة
 من التفرقة عندنا معصا وقد سلم والحمد لله العظمى وذلك لم يخرج ذلك في خلاها قبل بطلان الصلوة في من الله تعالى بطلان القراءة
 في النسيان وقيل باستنباط في القراءة والبناء على ما مضى في النسيان وقيل بعيد فثبت ما لا خلاف في القواعد وقال في النسيان
 الكثرة الزائدة العامة ان كان لا يخرج عليه فليكن الشك لم يقرأ الا ان يخرج مكرهه متعلبا وان سكنت عمدا لا الحاجة من خرج من كونه

فأما استأنف القراءة معهم منه أنه لو لم يكن من عهد النبي عليه السلام في فيه ناسل كما أن في الاستئناف بالاسم في وقت القراءة
ناسل اسم البنية بالزوج من العهد وأما سائر قواعد القراءة فمما كانت الشريعة والأطراف بحيث لا ينفك العربية المعروفة ولا يتجملها حكمها حكم الأثر
عن غيرها واشتد بها أو مثلها حكم الجنم وأما غير ما ذكر من قواعدهم فإن كان مثل ما ذكر في كتابه لا فالحكم بوجوب ما كان منقطعاً وليس أن
قال القراءة لا بد وأما ما كان في علم القراءة كان مثلاً في زمان الأئمة حتى إن بعض أعظم أصحابهم وثقاتهم والمقرئين عندهم كان
عائدين ما هم من جهة العلم مثل عمران بن حسان فإنه كان في غاية الجلال لشدة علمه وطهارة الأخلاق والأطاعة لهم وكان ما هو في علم القراءة
فأما عليه حمزة الثمالى والقاسم بن سليمان في علم القراءة وإن كان من هذا الناحية فثبت عليه ومثل عمران في الجلال عندهم والأطاعة
لهم بأن بن العتب في ذكره في زجستان له وثرائه من جهة القراءة ومثلها أشبه بن ميمون ومحمد بن سعد بن جابر وكان
وسبها في أصحابنا فأما بقية ما نرى في القراءة من العمل بكثرة العبادة والزمه فاملاً منقلاً عما مضى في العلم والفقه والأدب
سبعة من الرشد بدعوة الرضا عليه السلام إلى غير ذلك من الأئمة الذين كان أهلهم في هذا العلم وفي غاية الطاعة له موطأة للناس
لهم فلو لم يكن مشرعاً لكان لهم بأمرهم بعض العزيم بما يجيبه وعدم تضييع عمرهم مع أن الأمر قال لهم أمر لا يرفع اليد عنه الفلاح
فضلاً عن أمثال هؤلاء خصالاً مع تكميلهم من غير ما هو في النبأ والأوصياء وبصرهم في الله على العبادة والأدب مع ما كان عليه علمهم
وذكرنا سابقاً مع أنهم كان ينبغي أن يكونوا من غير العلم الذي لا يضر ولا ينفع فضلاً عن هؤلاء العبداء هذا يمكن أن يكون من شأن القراءة عند
أهلها تكون محبة عند الأئمة ما ينفع فضلاً عن يكون ما يلزم أن يكتب عند القراءة مثل من لا لصال وأمثاله ما أمر به والأمر بل
الأمر عدم الفتوى بالوجوب شرعاً وما كان في القراءة كذا ما منع القراءة ولم يكن ممنوعاً جهته في العرب ولا في الفرس ولا في
في عينا القراءة عندهم لا ينفذ به من شأنه كقولهم في مقام العمل وفقاً لطلبها السبب حكم الله بوجوب عمل عامة الخلق
خاصة قوله أيها الساجدين لا خلاف في كون السجدة جزء السورة الحمد بل جزء كل سورة ستة وسبعون الركعة فالأمر بالاعتناء
بالسجدة فإما أن يكون جزءاً منها هذا الخبر وكثير من العامة وانفقوا في الحمد خاصة وأما القصاص في محبة ابن مسلم من الله ومن
البيع الثاني والقرآن العظيم في الفاتحة قال نعم قلت بسم الله الرحمن الرحيم من السبع قال نعم هي أفضلهن وصحبة معونة من قارائه
العلم إذا تمت إلى الصلوة أما بسم الله الرحمن الرحيم إلى ثلاث نعم قلت فإذا كانت فالحمد لك يا الله بسم الله الرحمن الرحيم مع السورة قال نعم إلى
غير ذلك فلا ينافيها محبة ابن مسلم من الصادق عليه السلام يكون أمماً ما ينفع بالحمد ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال للفقهاء لا بأس
لكنها محبة على التقية على ما يقتضيه فاعدهم التي أمر بها مضافاً إلى حكم العقل به وإلى غاية ذي ابن أبي العزيم التي أمر بها من الخلفاء
من الرجل يصح يقوم بكونه أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال لا يجوز من ابن الجنيب أنها ابتداء من الحمد خاصة وأما سائر السور
انتاح لها ذلك وقد كان مستند محبة ابن مسلم عن الباقر أن الرجل إذا انتح الصلوة فليقلها في طالع ما ينفع ثم يكسبه ما بعد ذلك
ومحبة من عبد الله الجليلي عن الصادق عليه السلام من يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يركع يقرأ فاتحة الكتاب فقال نعم إن شاء الله تعالى
فقال فقال مع السورة الأخرى فقال لا وفي رواية مستند ناسل لأنهم يقرأون بها مع السورة ولا يقرأون بها مع السورة بل قالوا انتح
وإذا كان السورة واجبة لزم منه وجوب السجدة أيضاً لأن انتحها مع أن الأول منها لا ينفذ عدم من ينشأ من القرآن وهذا
من غير أن على التقية كما سترق وكيف كان لا بد من العبادة والسورة كما ينبغي وتمازى ظهر عدم اجزاء الفاتحة مع اختلاف من ينشأ أو
أو غير لو يند بل وكذا ذلك الاختلاف في الأعراب المضر وغير الأعراب كما مر في المتن من عدم جواز الاختلاف في الأعراب طالما كان في
لا يغير المعنى ومن السبب جواز تغير مثل هذا الأمر ابجدة المتن أن وجوب ثرائه الفاتحة لا شك فيه للفقهاء من وجهين
بالصلوة والفاتحة اسم للجمع من الحروف والترتيب للأعراب قبل الاختلاف بتحقيق الجمع وإلى واجبة هو الجمع لكن اللفظ اسمها للجمع

في العلم الجازي شبه على العلم بالشيء
 من الغدور من التفسير لا يخرج عن
 له شبهة خاصة له فاعل
 الجازي فأي فائدة فيه
 في تفسير الأعراب المعنى
 من المصنف
 قال قلت له ما تقول في
 الفرضية لعدم بناء
 منها من الفاضل
 فنهجاً فم
 في العلم الجازي

والذي يطلق منه ضابطه والبرائة البينة يتوقف فيها عليه والناس كما ينبغي فيجب على المؤمن ولا بد له ان يكون العبد بالحق الجازم في الحال لا
انهم بما هو من جنسها او بما هو اولى من ذلك اولا ولو كان حيا او لو كان حقيقته واعدت وفي الذخيرة بانها هذه القدر من النفس لا يخرج عن
كنهه مما هو قالوا فيهم على الساحة فاما مثاله وفيه ان المجرى من معرفة العبادات التي في هذه كلام خاص من الله بحيث له خاصته ثم فاعل
المرامع مع حقهم برفع اليقين من اليقين الصادقة منه ثم كيف يمكنهم الفعل بانها هي حقيقة واما الصدق بالجاذي فاقى فائدة فيه
مع انه لو كان مضيقا لكان مضيقا في تبدل الحرف الى احد بل طرأ في بل والحكايات بل والابايات كما قلنا بل وفي نفس الامر لا يربط المعنى
سواء اذا كان التغير قبله **ولو** من لا يحسنها فاعلم للاختلاف في العلم خصلة للواجب المطلق وان امكنه القراءة من الصحيح جليلا في
بل لا يبعد جليا القراءة من الصحيح مع التمكن منها من طرأ القلب للاطلاقات ودقائه الحسن الصقل على الصغر قال ذلك في ما نقل في
بعض وهو يتخذ في الصحيح بغيره ويضع العلم في بيانه منه قال باس الا ان الاصل والاولى الاجتناب عن صحة الفرض لعدم بناء
ما نحن فيه وبغيره ويصح قال لا بد من العقل الصلح مع اذعية الصقل غير محبة ومع ذلك وبما كان العلم منها غير القاطع لان
في زمان العلم كان اعرافين بالقاعدة يعرفون في الحفظ والعاية الى عداية ومع الصلح والقراءة من الصحيح فبما قد بينا في بعض
ظلم العتب على الامم ويجوز من الصحيح عند من الوقت انتهى ولو تفقدهم في الصحيح في وقت على شدة واستحبابا او غيرهما **ولو**
فان تعد له لا يخفى انه لو امكنه الا يتم تغيره وبين العلم وتبع القارئ وقراءة الصحيح ان امكان الكل والاعتقاد ان كان
والاخير بين ما امكنه من الامور التي في لان الواجب في ان واحد منها انتم يتبعين وجوب التعليم على ارجح حال اذ علة لا يحصل
للمتأخر احد الامور المذكورة في بعض الاوقات بل وفي كثير من الاوقات اذ بما لا يحصل القارئ او يحصل لكن لا يمكن من جهة
ومع ذلك لا يجزم ما ساء بانهم به ولا يفر القارئ من بين القارئ ولا الامام الصحيح مع انه لو لم يفرها في فعل لكن من العلم من العلم
القلب فربما لا يمكن من الصحيح الذي يمكن من القراءة منه كما ذكرنا في القراء لم يذكي طبع القارئ ولا الامام بل ولا القراءة من الصحيح لا
في ارجح مع التمكن والتسليم مع عدم التبعين فخير اقل رجحان القارئ من قراءة القارئ لا يتبين الا يتم غالباً التي تقع على
مسائل الاجرام للقارئ اذ هو من قوله في المادة وكذا الحال في تتبع القارئ اذ يصيب عليه يتبعه حاله الصلح بحيث لا يجمع عدم
بما القارئ الذي لا يصيل قوله ويخرج في بعض ما اورد وكذا لم يذكي القارئ وطما القارئ من الصحيح في داخل فبما يعلم بالجمل لا خفاء في المسئلة
منه بقراءة القارئ في محج تجب اليه لكون وجوبها مطلقا مع التمكن والقراءة على يحصل التمكن فان لم يكن بوجه من الوجوه فاما يتبين للقارئ
اجاماً وقوله اذا لم يكن في ثبوت فان منه ما استظهرتم قوله على ما يستدل لا يسلط بالمتسا وقوله ما لا بد من كل لا يترك كل وقوله
بما ما يحصل منها اذا يستحق ثبوتنا انتهى وفي الذخيرة نفس ولان كان ما يحصل بعض القارئ فان كان ما يفر اية بلا خلاف وان كان لا يفر الاية
ففي قولنا ان الاول الوجوب لما هو من التمر فان كان معك فان ما يفر بالثاني عدمه ان الامر ان محمد الله ويكره وتلك
وقوله المجرى بعضه بانهم ان يابكيها ولا يفر عليها ولا يحسن في العبادات وجوب قرائته ان كان قارئاً وهو الشئ عالم بخلافه
بل ومقتضى الحق كل من هو لا يفر وهو ايضا مقتضى الاجاز التي ذكرها طاماً انقل مرادنا من الامر ان يكره ان يترك في بعض ما حصل
ان يقال المجرى بعضه فغير ظاهر في كونه جزءا من جهة البنية مثله وهو يجب ان يفرها ويحقق من القارئ منها بقراءة غيرها من السائل ان يسألها
خذ ما ان يكتفي بالقراءة الذي يعلم من غيرها من غيرها الى القارئ الذي يعلم منها ويجوز ويدرأه الناض بالذك وفكره في وجوب التفرغ من
القارئ فلان اجتمعا لعدم الاصل السالم عن المعايير انتهى وفي الذخيرة وهو يقتضي العلم التي تعلم من القارئ او بعض من القارئ
يتكرر قرائتها او يفرها من القرآن ان كان كحفظ القارئ ورجحان انتهى نسب الشهود الثاني وجوب التفرغ من القارئ الى
الكتاب الاخيرين وظاهر المحقق عدم الوجوب والعلامة اختار كلامها في كتابه عنه وفيه من قال بعد ما قلنا عدمه فاعلم

۱. ۱۳۰۰
 ۲. ۱۳۰۰
 ۳. ۱۳۰۰
 ۴. ۱۳۰۰
 ۵. ۱۳۰۰
 ۶. ۱۳۰۰
 ۷. ۱۳۰۰
 ۸. ۱۳۰۰
 ۹. ۱۳۰۰
 ۱۰. ۱۳۰۰

ان علم من هذا العلم

حجة نزلت بحكم آية قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اجتنبوا ما لم يحد الله بكم فيه ولا تتقوا مما خافوا
 من عبادهما ولا تتقوا من عبادهما ولا تتقوا من عبادهما

معه غير من القرآن عن غير ما فيها من الرب بين الفرض والاصل في حفظ النصف الاول او العرض والعكس يقدم الفرض ولم
 يحسن شيئا منها وضاف الوقت قراء ما يحسن من غيرها بقدرها فزادها مثالا فان ثبت الثاني جاز متفرقا فان احسن ما ينقص من غير
 اجتنابا فاسمى قرأنا فوجب كقراء ما يحسن منها او من غير ما حتى يوجب بقدرها وجها فثبت عدمه ولم يحسن شيئا عن البيع انتهى
 اعلم ان مقتضى الاختيار والقدار ان وجبات الصلوة القرآنية وجبت مع قطع النظر عن الخصوصية وانما يجب كتحققها في ضمن القاعة
 والوقت ايضا من القابل بوجوبها فلما يقولون ولا من وجبات الصلوة القرآنية بعد تحقق الاجماع العلماء كافة على ذلك مطلقا او
 مشاذا من العامة ثم بان ان الاخبار الدالة على وجوب القرآنية واثبتون هذا وبعد ذلك يذكرون وجوب الحمد بانون بالاخبار الدالة
 عليه وبعد ذلك يذكرون وجوب الوقت بانون باخبار الدالة عليه او استحبابها بانون بما دل عليه انظر كتب الفاضل في كل من ظهر لك
 بل وكتب غير الفاضل ايضا يظهر منها ما ذكر في بعد التكميل استنبط اليها ما لا يخاد في غاية الكثرة بل لا يخاد بحجة منها انما
 وابن مسلم السافيان ومنها صحيح ابن سنان عن المعمر ان الله فرض في الصلوة الركوع والسجود الاخرى وان جلا في الاسلام للعسر
 بقراء القرآن اجزاء ان يكسب ربح ويصير ذلك بالمفهوم على ان من يحس بقراءة القرآن لا يجزئه التكبير والبيع المرفعة لك ما هو اظهر من ذلك
 منها ما ذكره القاض بن شاذان من الرضاء انه قال امر الناس بالقرآنية في الصلوة لئلا يكون القرآن مجهولا مضيقا ولا يكون
 ملزما متناحلا لا يجهل ثم قال ما وانما ابتدأ بالحمد دون سائر السجود لانه ليس شيء من القرآن والكلام جمع فيه من جماع للغير والحكمة
 ما جمع في الحمد وذلك لان قوله نعم الحمد لله انما هو الاخر ما ذكر من الخير والحكمة بالسبب المعطاة اية منها بل وعلى كل الاورد له والحمد
 خلا الصالحين فلا حظ الفقيه وغيره وهذا نص في ما ذكرنا عن الصلوة وسجودها من الفقهاء وسجود زيادة في التحقيق ذلك في بحث وجوب
 الوقت فلا يخط فظهر ان نفس القرآنية مطلوبة وجوبا وكذا في خمس الحمد مطلوب اخذ الكراهة في السجدة مع الشهادة كما سطر في
 مطلقا لا يسقط الا من كان ان اذا اخذ فرض ومن اجزاء مطلوبة لا يسقط باء الاجزاء ان كانت ولا يسقط الجزء الاخر ان لم يقرأها الا من
 من الاخبار الكثيرة التي هي عند الفقهاء ينسحب بها والمقام الذي يتقيد او يتقيد جزء بان الميسر لا يسقط بالمسح وغيره ذلك من هذا
 القدر قرآنية الحمد دون قرآنية غيرها من القرآن بحيث يات في هذا اختيار المحقق وغيره واختاروا المعاريهم واذا اخذوا بعض الحمد
 ولم يسقط غيرها المتعلقين بها لما عرفت واما على بعض النسخ فيمكن ان يقر بملحظة مطلوبة اقباع القرآنية بالحمد يظهر كون القرآنية مطلوبة
 هذا المقادير وكذا ما اذا انقسم بعض الاخير لم يسقط الاول كما انه اذا انقسم الحمد مطلقا لم يسقط وجوب القرآنية وكما انه لم يسقط
 القرآنية وكما انه لم يسقط المقدار الذي يوازي الحمد الظاهر بان هذا المقادير مطلوبة نظرا في كون الحمد مع الممكن منها في عدم
 من خمس الحمد الممكن من القرآنية من غيرها بحيث ارها يكون ذلك المقدار مطلوبا كما يكون نفس القرآنية مطلوبة التمسك بالحكمة
 وينبغي ان لا يذهب من مطلق بين القرآنية وعلى فرض عدم الظهور في الاحتمال لا اقل من فلا بد من انما يحصل للقرآنية البقية في البناء
 الشريعة واما احمل وجان عام للجهل في عدم المطلق في اصله حتى يتحقق معنى القرآنية فبقية ما فيه مع انك عرفت عدم اشتراط كذا ما
 الحمد من الاجزاء قرآنية الحمد لا لا مع عدم وجوبه في بان الممكن لو كان قرآنية لا يجب لبعض النسخ فلو لم يكن قرآنية يجب التمسك بها في
 لا اذن وكذا الحال ان لم يمكن من القرآنية اصلا ويكتفى من ذلك او يمكن من بعض القرآنية عامة وممكن من ذلك كقوله تعالى ومنه ان
 المذكور وبما يظهر منها كذا الذي في بعض القرآنية المتعينة لما ذكرنا من ان البناء من البديل والغير مساو للبديل والغير مما يشترط
 بالقرآنية النظم وغيره من مباحث الفقه ووجهه من معاريف باسما صمدية النظم بقاء عن الفصل وعلى القول بعدم البناء لا
 لا يحسن عنه وفي البرائة الاجمالية ظاهر من ان الاصل في امثال ما ذكرنا لا يترك ويجوز ان اصل البرائة في مباحث البناء فيه
 وفرض انظرها ايضا من القول يكون لفقد البناء اسما لخصوصية الحقيقة والله يعلم واعلم انه خير في الشرايع بين ما ينسب من القرآنية من الحمد

一

المفرد

فله

[illegible]

تفهم ان القصة المشهورة في كتاب جبر في حق السرايا والمنتهى في هذا وقت خلف الامام فلا تفران شيئا فالاولين والآخرين في هذا
في الاخيرين فان الله عز وجل يقول واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون مع الاولين وفي القصة
الثانية من هذا في حق زكاة من الباقر عليه السلام في القصة الثانية مع ذلك ويحمل ان يكون للامام البيهقي الاية ثلث في هذا
بان يكون الماد ما ذكره في البيهقي في قوله الله اكبر مساجد كما ينبغي في ذكر الركوع والنجوى او يكون ذلك من الكتاب فان قوله
على نية البيهقي من بعض الرواية على مسجده مع انه قوله فان الله شاهدا على طاعة الجبهة خاتمة مع ان النهي عن القرائن مطلق فيها وهذا
ايضا رواية اخرى في رواية هذه البيهقي في جميع ما عرفت فانه فيها كيف يكون حتى يحصل معاوضة لاولئك كونه وصالح في عهده من سبلان
تدبر عليها كما اختار بعض المتأخرين وجعلها اجمع ما وجدوا من هذا في هذا في الاثر في خلاف الاحكام وفيه ما عرفت في هذا
حمل ان النبي صلى الله عليه وآله والصدوق في القصة طها كما رواه في رواية في هذا في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
مع انه في كتابه المثل ايضا في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
ما رواه البيهقي في هذا في مقام الدمشقي في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
بل الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
بعض هذا رواية في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
ينادي بان النسخ لم يكن منه في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
مشقة الاظهر مطلق الذكر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
الصدوق كان بالان في مشقة استدلاله في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
ما فيه وان في مشقة الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
عشر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
خلافه ان على ما رواه ابن ابي عمير في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
في الجمل الاول من هذا الشرح وفيه مع ان الاربع كيف مضى الى قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
ايضا لما في حجة عيسى في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
وان يدرك البيهقي في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
قبل وهو مشهور في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
ابن المصنف بعد ما ذكره في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
وفي ما فيه والقوله المشهور عدم الغرض بين ناسي الغرائز في الاولين وفيه في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
وعلى خلاف ان نسي الغرائز في الاولين فراء في الاخيرين وفيما يظهر منه الحرج الا انك عرفت في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
منه في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
قال في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
ومن الثاني باسناد اذاعة قراءة الحمد والثناء معها وفيها نقل ان القرائن اشترطها في حال العداوة كما سبق في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
منه فلا صلوة له في المقام في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر
بينها وبين الركوع والقرآن وغيرها سئل ان يكون فيها قراءة بحيث يكون ثابتهما فيها ايضا في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر في قوله الله اكبر

فعلية عامة الصلوة مع قايمة ظهور عدم الخطأ لا تنافي بين التخييل الثابت من الاجماع والاختيار وبين كون ذلك التخييل متفهما من حيث البطلان
لكن ينبغي لم خلاف هذا الظاهر بقوله الناصر من بالبحر من وجه على منها يصلح ان يكون مع ما للاختلاف الاصل وفناء للاختلاف وهو من الاختلاف
مخرج حال الاختلاف فيها في الاكثر ثم ضل عليها يرجع المشهور بل عرفت عدم ظهوره قابل بالوجوب بان قلت استدل الله بغيره لاصول الاصلية
الكتاب دليل على قوله بالوجوب تلك ليس كذلك لان في الجسود قال ان نفي القراءة في الاولين لم يطل غير طاعة الله لما افترضه بغير الصلوة من القراءة
واما جوابه عن ان محسنة طاعة الله من تمام الركوع والجمود انما يكون لاجل الحكم بغيره صلى الله عليه وآله مواظبا لما ظهر من الاختيار اذ هو من ان الركوع والجمود
الالهية انما هو الركوع والجمود طاعة الله فنته بنونه تركها عند امضائها وهذا الرجل تركها سموا فلا يفرق بعد تمام الركوع والجمود انما اذا يكون
لجل الحكم بغيره صلى الله عليه وآله مواظبا لما ظهر من اخبار اخر من ان الركوع والجمود والقرآن فيجمع على ذلك فيجب عليه الصلاة
في الاخر من الذين هم استلجوا ليس فيها قرآنه واي ان اجعل البنية النبوية التوالية قرآنه فيها اصلا هو القرآن الحق بانها القراءة
فيها مع انه كان وقت القراءة باثباتها وتلك كما ينبغي ان كان التوالية من تمام الركوع والجمود لتماستدركا والسائل لم يكن يدري ماذا يصنع فلو
سأل فلو كان الركوع بغيره صلى الله عليه وآله لا يسوغ اللزوم في مقام الجواب بل يجب ان لا ان يسأل انتم الركوع والجمود لا يتم بغيره صلى الله عليه وآله ما عديم
القرآن فيها بقوله ان الاخر من الطلوع انه لم يترتب عليها وجوب القراءة في الحمد وعدم الوجوب في السجدة مع اذا اخر الصلوة كما لم يوجب في غيرها
كما عرفت من اخبار كثيرة ان قول النبي ليس فيه قرآنه اصله للقرآن ببنه وبين القرآن الا انما يجب فيه الركوع والجمود
بل المعنى في الاختيار مطلق القراءة كما ان التوراة في الصلوة والاجماع وجوب مطلق القراءة على المؤمنين وصلح ان على الناحي لغيره صلى الله عليه وآله
لا ينبغي ان كان قرآن مع ان الذي كلف منه العجوة لفظ القرآن في حيث هو واجمع ايها ليجرب بالقرآن في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال
من القرآن في الركعة الاولى قال اقرأ في الثانية سبعة الاية قال اقرأ في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
والجمود تمت صلوة هذه الرواية ضعيفة غير معتبرة لعدم ظهورها بل بها فضل عن الشهرة كما قال في ان الظاهر منها ان ذلك في القراءة للسنن
يفضل له احدها والحيث لم يثبت في الرواية في الثاني لفظ القرآن في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
جمود فتمت ان يفاد الركعة بغيره صلى الله عليه وآله في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
نوع اسباط يخرج من حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
من الثقات الاجل عند مع ان المشهور غير المستدل بان ضيقا قال اذا نسي ان يقرأ في الاولى والثالثة اجزا في الركعة والجمود ان
كانت القراءة منى ان يقرأ فيها فله من في صلوة وقدر يستمع ما قال سأل عن الرجل يقرأ في الصلوة فأنسى الركعة الاولى فليقل استنبه
بالله في الشيطان اليوم انه اجمع العلم ثم يقرأها ما دام لم يركع فانه لا قرآن حتى يبدأ بها في جميع ركعاتها فان كان اجزا ان الله
وطبها ان يصير من الصلوة من صلواتهم ان كان لم يركع فليبدأ بالقرآن في الركعة الثانية فما خلفها من ركعاتها فليبدأ بها في ركعاتها
استنبه الشيخ مطلقا كونه منسوبا الى ابن ابي عمير وعن ظاهر الشيخ في اكثر كتبه الساقاة وعن ظاهر الاستنباط استنبه
القراءة للعام والجمود للقرآن عن ابن الجبلة انه ينبغي ان لا يركع في الركعة الاولى من الصلوة في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
الصلوة للاصل بغيره صلى الله عليه وآله فيها والمنفعة في بغيرها فضل والمنفعة للفضل الا انما القراءة والظاهر ان الصلوة في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
بافضل منه الشيخ مطلقا الاخبار الدالة على ان الاخيرين ليس فيها قرآنه في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
مخبرين انما اجماع ومعتبر الى بل انما الشيخ وعنده وقرأه وما قل على ان لا يقرأ فيها بغيره صلى الله عليه وآله انما انما يقرأ في الركعة الاولى وفي
الاخيرين لا يقرأ فيها انما هو الشيخ وعنده وقرأه وما قل على ان لا يقرأ فيها بغيره صلى الله عليه وآله انما انما يقرأ في الركعة الاولى وفي
هذا الشيخ افضل عند من تركها في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
والتمهل من القراءة ولا اقل من الحمد على طبعه في الركعة الاولى في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة
من الظاهر انما يركع في الاخيرين منها على غير من صلوة العشاء بل يظهر من الاخبار افضل الشيخ بالبنية الى الركعة الاولى وانما انما

لا ينبغي ان كان قرآن مع ان الذي كلف منه العجوة لفظ القرآن في حيث هو واجمع ايها ليجرب بالقرآن في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال من القرآن في الركعة الاولى قال اقرأ في الثانية سبعة الاية قال اقرأ في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة والجمود تمت صلوة هذه الرواية ضعيفة غير معتبرة لعدم ظهورها بل بها فضل عن الشهرة كما قال في ان الظاهر منها ان ذلك في القراءة للسنن يفضل له احدها والحيث لم يثبت في الرواية في الثاني لفظ القرآن في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة جمود فتمت ان يفاد الركعة بغيره صلى الله عليه وآله في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة نوع اسباط يخرج من حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة من الثقات الاجل عند مع ان المشهور غير المستدل بان ضيقا قال اذا نسي ان يقرأ في الاولى والثالثة اجزا في الركعة والجمود ان كانت القراءة منى ان يقرأ فيها فله من في صلوة وقدر يستمع ما قال سأل عن الرجل يقرأ في الصلوة فأنسى الركعة الاولى فليقل استنبه بالله في الشيطان اليوم انه اجمع العلم ثم يقرأها ما دام لم يركع فانه لا قرآن حتى يبدأ بها في جميع ركعاتها فان كان اجزا ان الله وطبها ان يصير من الصلوة من صلواتهم ان كان لم يركع فليبدأ بالقرآن في الركعة الثانية فما خلفها من ركعاتها فليبدأ بها في ركعاتها استنبه الشيخ مطلقا كونه منسوبا الى ابن ابي عمير وعن ظاهر الشيخ في اكثر كتبه الساقاة وعن ظاهر الاستنباط استنبه القراءة للعام والجمود للقرآن عن ابن الجبلة انه ينبغي ان لا يركع في الركعة الاولى من الصلوة في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة الصلوة للاصل بغيره صلى الله عليه وآله فيها والمنفعة في بغيرها فضل والمنفعة للفضل الا انما القراءة والظاهر ان الصلوة في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة بافضل منه الشيخ مطلقا الاخبار الدالة على ان الاخيرين ليس فيها قرآنه في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة مخبرين انما اجماع ومعتبر الى بل انما الشيخ وعنده وقرأه وما قل على ان لا يقرأ فيها بغيره صلى الله عليه وآله انما انما يقرأ في الركعة الاولى وفي الاخيرين لا يقرأ فيها انما هو الشيخ وعنده وقرأه وما قل على ان لا يقرأ فيها بغيره صلى الله عليه وآله انما انما يقرأ في الركعة الاولى وفي هذا الشيخ افضل عند من تركها في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة والتمهل من القراءة ولا اقل من الحمد على طبعه في الركعة الاولى في حيث هو من قوله صلى الله عليه وآله ان قال في الثالثة ثلثا سورة في صلوة في كل ركعة قال اذا حفظت الركعة من الظاهر انما يركع في الاخيرين منها على غير من صلوة العشاء بل يظهر من الاخبار افضل الشيخ بالبنية الى الركعة الاولى وانما انما

وما وجد من ان القراءة فاعلم ان البيع في الاخير بين الفرق بين الفريقين من الله تعالى وقوله تعالى وما وجد من ان القراءة فاعلم ان البيع في الاخير بين الفرق بين الفريقين من الله تعالى وقوله تعالى وما وجد من ان القراءة فاعلم ان البيع في الاخير بين الفرق بين الفريقين من الله تعالى وقوله تعالى

في الفريضة ومن اراد ان يقرأ فيها قبلها الايتين في ركعة والاخرتين في ركعة مثل ذلك في الفريضة فقال المرنغي في الانتصار بما
به الامامية القول بوجوب قراءة سورة في كل ركعة الكنا بعد الفريضة خاصة على من لم يكن عليه ولا يجزئ لتفعل او غيره ولا يجوز
بعض سورة في الفريضة ولا سورة من مضاهين الى الحمد في الفريضة وان يقرأ ذلك في السجدة او في كل واحد من سورة والفريضة والمترج في الانتصار بما
وكذا الفريضة من الايات في الفريضة وكثيرا في الفريضة وقال وعندنا ان لا يجوز قراءة هاتين السورتين في الفريضة والمترج في الانتصار بما
بقرع بان الله من طيات الاحكام ومنهم من يوجب بالسورة العامة بعد الحمد في سائر كتبه حتى بالوجوب في كل ركعة في الفريضة
لحاجة على طيات الاحكام في كتابه ثم قال المنع في كل ركعة بالسورة مع القول بوجوب قراءة بعضها والمترج في الانتصار بما
في النهاية لم يحكم اطلاق القول في الفريضة لان ما يجوز في الحمد وسورة معها لا يجوز الزيادة ولا نقصان في كل ركعة من غير ان يوجب عليه
الحاجة الصلوة غير ان ذلك لا يفضل وان اشترط الحمد في سائر احوال الفريضة لم يكن به بأس وكذا في صلاة نافلة ان قال لا يجوز ان يقرأ
بين سورتين مع الحمد في الفريضة من كل ذلك مشعلا كانت حلية فاصد وكذا لا يجوز ان ينقص بعض سورة وهو يوجب على ما في الفريضة كانت
حلية نافلة ولم يوجب عليه اما قال ان قال ومن ثم لم يسم الله تعالى في كل ركعة من الفريضة فلا صلوة بعد سجدة عليه علما
ان قال ومن اراد ان يقرأ سورة الفريضة في كل ركعة بين الايات لا سيما سورة واحدة وكذا الفريضة والمترج في الانتصار بما
من بركت السورة عليه لثباته في بعض السورة وتجب على الصلوة وان كان معانها انتقص فلا مانع من ان يقرأ ذلك بوجوب السورة في نهاية
ايها كما خرج ادراك ان الفريضة الواجبة في الحمد والسورة والزيادة ولا نقصان لكن مع ذلك لم يكن يكون حلية في كل ركعة
مالا يجوز الا ذلك كما صرح به في اخر كلامه ما يوجب عليه الاعادة بركت السورة من السورة ومقتضى كلام المتقدم في الاستحسان العلم
بعد الوجوب بخبره في الفريضة ولعن من قال في كل ركعة من الفريضة بالسورة باسحابها مع ان كل من طاهر في قوله بوجوب بعض السورة
حيث قاله في الفريضة والحمد وبعض السورة اجزاء ولذا فيه في المنع المذكور ومن ان الشئ في كل ركعة الواجبة في الفريضة
السورة في كل ركعة وفي كل ركعة في المنع المذكور في الفريضة مع ان الفريضة استدلوا بقدمها وجوب القراءة في الصلوة وهذا كما في
وجوب الحمد كذا في الفريضة وجوب السورة من دون تفاوت املا هذا كله بالاستحسان مع ان كل لغة في غاية التشديد في الوجوب كما ان
به في سائر كتبه لانه قال فاذا قرع من الحمد فقرأ سورة اخرى ثم وجب ان يقرأ على اثباته ذلك بالقليل والنقص والابرام الى ان قال لا يجوز الا
على بعض السورة خلقا للشيخ في النجاة وللجهنم في الشئ في اثبات ذلك ثم نقل عن الشيخ في ما وجدته في اجاز الانتصار وقال في الباب
وان كانت مكتوبة الا انها بسورة ولا يقرأ بان يقرأ بها الجواز والاضيق كان وجبها ويجوز الشئ في كل ركعة في الفريضة
وهذا على ما في الفريضة في مدله وميله لا يكون ما يلا الا لا سحابة قطعا بل في اجاز الانتصار الاشبهه مع اننا في كل ركعة في الفريضة
فيما سبق ومنها نقل الاجماع ظاهر وكذا في ذلك من جهة الجمهور فيجوز ان يكون في لغة الوجبة في الفريضة بين الفريضة ولا في قوله في كل ركعة
عن المير في الفريضة بالاستحسان مع ان سلكه وليس عندنا كتابها والافقه موثقة ان هو لا يقرأ في كل ركعة من الفريضة بالاستحسان عاين ما ظهر ان
قال يجوز الانتصار ولو لم يقرأ الحمد ولما اذلة فقد عرفت ان العبادة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة
الفريضة ولا يقرأ تحت العهد في قراءة السورة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة
يكون الفاظ العبادة اسما للعبادة والاشبهه في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة
واسمها في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة
وقد حقق في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة في كل ركعة في الفريضة

اصول والآيات والاختيار والدلالة على وجوبها بعد الامتناع من هذا مضافا الى انها من التمام بها بحيث تصد عنهم قط بغير سوء ولا قصد
وقاع لعمري بالبرهان وشدة الحاجة ونزولها لغيرها الاجابات المتفرقة المذكورة مضافا الى التزام المسلمين في الاعصار والامتناع والاحتياط
مختصا بالتمسك بالبرهان لما هو معلوم ان الفريضة اعم الامور بحسب الجلي واهمها بحسب الحاجة فلما كانت السورة مستحبة لا تقتضي العادة
شيوع استحبابها في الرخصة في تركها بحيث لم يخف على احد لان بعض الناس بالعكس في العمل بل كما وان يكون في الفريضة ايضا كذا في اللغة
ومن الاقوال ايضا الاختيار والدلالة على وجوب القراءة وهو شامل في الحمد والسورة دون تفاوت أصلا بينها لان لفظ القراءة يشملها
نظرا ولو كان الواجب خصوصا الحمد لا غيرها ناسبا للحمد بالقرآن ثم حيث هو وبغض تلك الاختيار في كتابه في بحث نسيان القراءة والحق
عن القراءة بل هي من اربع كما لا يخفى على المطلع مطابقة لظاهر القرآن فمنه وبالحكمة كان المناسب ان يذكر بدل القراءة لفظ الحمد
الواجب هو فقط لا نه احضره لظهوره ولا يورث خلاف المطلوب كما فهم للفقهاء وادبره في منها ويرى بما اذا كان هو الحمد ثم حيث هو والحق
لم يكن المناسب في القراءة من جهة الامور لان التعليق بالقراءة ليس ببيانها بلا شك في ظنهم كون الواجب هو القراءة حيث
هو من المسلم عند المجتهدين اذا لفظه كلاما في امثال القيام ان كان للعهود فالعهود من المراسل والامتناع والاحتياط
والمسلمين فرائضها معا وان كان الاستغفار او الجسوس فالاستئذان ثم وظهر مما يشهد على مشغول القراءة في السؤال للسورة فحذف
ابن مسلم انه سأل الصم القرطبي في الصلوة فيها شيء مرفق فلا الا الجملة الحديث ثم وبذلك عليه ايضا وقاية العمل في الصلوة او كمالها
عن الفضل بن شاذان عن الرضا ع انما امر الناس بالقراءة في الصلوة لئلا يكون القرآن مبعوثا مضيقا وانما يذكر بالحمد وحده
السورة لان ليس شيء مما في القرآن الحديث كما شرنا الى التمهيد في الجملة فيما سبق ولا خط العمل ومعاها في الجمعية ايضا مضافا الى ذلك
فراوها اعتبارا اخر مضافا الى ان التمهيد بين الاحتياط بآية السند لو كان منقحاً انه من غير حقيق فيجوزها الاجامات وغيرها ايضا مبيحة مما
قال سألته عن الرجل يقرأ في الصلوة فينسى فاتحة الكتاب والحمدان قال المعتبر فيهما ما اولم لم يترك فانه لا قراءة حتى يبدأ بالحمد فيهما
او اخذت جليل الدلالة انه يظهر منها ان القراءة لا بد منها ولقد بل كان المناسب ان يفتل الا قراءة حتى يبدأ بالحمد ولا يبدأ بالحمد لغيره
منه ولا يخفى الاندفاع مع عدم وجوب الحمد فلم يكن للسورة من خطية لما حسن الذي حتى يبدأ بالحمد بل كان المناسب ان يقول في قوله
فانه لا قراءة حتى يبدأ بها فانه لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ومثل وقاية معاهدة وقاية محمد بن مسلم وقاها الشيخ عنه قال
من الذي لا يقرأ بفاتحة الكتاب في الصلوة قال لا صلوة له الا ان يبدأ بها في جهرا وخفيا وبذلك عليه ايضا الصحيح الرابع في
من لا يقرأ في الصلوة وقاها في الثاني وفي العمل ايضا بطريق صحيح مشعرة لان الله لهم لما علم بنبيه في المبرج الصلوة وكيفية
امر بالسورة بعد فرائضها الحمد كما امر بالحمد في دون تفاوت أصلا حيث قال بعد من بعد من الحمد وقراغ الرسول من فرائضها فادعوا الله
اليه فطعن فيهم باسميهم الله عز وجل ثم ادعى الله اليه اقره نسبة ذلك فلما ادعى الله الصلوة
الى اخر السورة الى ان يقرأ الحمد الثانية مثل الاول في امره من مثل ذلك يحصل بالحمد ثم بعد هذا امر بالسورة سورة انا انزل في ليلة
القدر وقال الله انبئك ونسنا هل يتكلم الحديث وقاها البرقي في عاصنة ايضا ومجيز ذلك الادة في الفقه وبغيره الباقي
انه قال اذا ادرك الرجل بعض الصلوة وفاته بعض خلف امام بحيث يالصلي خلفه جعل ما ادرك اول صلوة ان ادرك في الغالب
المصلين الكساء وكنتين وفاتنه وكسان فراه في كل ركعة ما ادرك خلف الامام في خمس بام الكتاب وصورة فان لم يدرك السورة
لأمر اخر انه ام الكتاب فافا سلم الامام فام ففهم وكنتين وما اخره

ركعة فراء فيها خلف الامام فاسلم الامام قام ففراء بام الكتاب وسورة ثم فعد وشهد ثم قام فصبر ركعتين ليس فيها فراء وفيها لا
ايضا على افضلية البيع مطلقا وكون البيع بمقدار الحد او ما يفار به وفيه ففراء وجب في الفرائض على السبب في الاولين اذا لم يكن خالف
الامام كما ينبغي في صحة فرائضه من الباقين من اجل صحتها في الفرائض فيما لا ينبغي الاخذ فيه وفيه الفرائض فيما
ينبغي الفرائض فيه فقال ان ذلك فعل ناسيا او ساهيا فلا شيء عليه وسبغ في جرح الجرح والاختلاف ان من فعل شيئا فقد نقص
وان هذا يدل على البطلان سيما بملاحظة قوله وان فعل ناسيا فقد ثبت صحة فرائضه في هذه المصحة

سابع بين الجرح والاختلاف والفرائض وفيها ينبغي وما لا ينبغي وفيه الاختلاف هو المطلق منه ومن المبدأ في ذلك
مطلق منه مع ذلك سأل عن الفرائض المطلقة لا من غير الحد ومع ذلك ذكر في المقابل انه فراء فيما لا ينبغي الفرائض فيه وفيه
المراد ما لم يطلب فيه فرائضه لانه امر غير معهود من البيع فلهذا وجب في المصحة في مقام الجرح ايضا استفضل وحكم بان اذا كان ناسيا فلا
شيء عليه وان كان عمدًا ففرائضه شيء وفيه موثاقا في هذا النص والبطلان سيما بملاحظة ان ترك الحد كذا جعل قطعاً وفراء
الحد اهم واشد واعظم فيكون مطلقاً في الجواب قطعاً من غير ذلك كونه السري في غير ذلك لما عرفت من ان السؤال لم يكن الا عن ترك
المطلق الفرائض لا في الحد لانه لا وجه للتخصيص بالحد لان الاختلاف كما يفتقر من جهة الحد كتاب في هذه السورة بان فراء السورة فيما
لا ينبغي فرائضه فانه ان هذا المقتضى لا ينافي فيه بين الحد والسورة قطعاً وفاقاً وكذا ان كان فيما ينبغي فرائضه بل السورة او في
من حكم تركها لان وجوب تركها لا يكون الا في الجرح بخلافه في مثل فداء والبناء وان كان مالم لا يعدم وجوب السورة وانما اشكاله في غير الحد
بناء على مقتضى قوله لا ما يكون كلامه في فرائضه ما فيه مع انه يجب سد باب الاستدلال في غير ما عرفت من ان فراء السورة في غير الحد
فلفراء قل هو الله احد ثم لم يرد في الاصل حقيقة في الجرح كما حقق وسلم في الكلام ان المراد فراء السورة في غير ما عرفت من ان فراء السورة في غير الحد
شيئاً فيها مع انه على تقدير عدم وجوب السورة في غير الحد انما السورة التي قلنا فيها اولاً كلفاً وبالفقد الذي فراء كما ورد في الاختلاف
في السورة التي هي مستند المقابل بالاستحباب حقيقة ويظهر من عدم كراهة النص في غير الحد ان فراء السورة في غير الحد انما هو في غير
في مسئلة النسخ على القران في هذا لا يناسب الا ان فراء السورة في غير الحد لو لم يكن فرائض السورة واجبة وعلى القول باستحباب السورة في غير الحد
من المتأخرين في مقام المقام وما ينبغي في جرح القران بحيث لا يكاد يفرق الشافعي بل يكون ترك فرائض السورة او ما لا ينبغي
فلا تناقض خلاف الاصل والفقهاء في القول بان الجرح في فرائضه لا ينافي صحة وجوبه من غير ما عرفت من ان فراء السورة في غير الحد
من سوره ولا يكثر والسند بجرحه بالشبهة كما استغنى والاجماع وغير ما عرفت من ان فراء السورة في غير الحد من غير ما عرفت من ان فراء السورة في غير الحد
انه لا يفرق من البيع فعد وعرفت ان القابل بالاستحباب غير قابل بالمنع من الاول املاً وان قال بكرهه من جهة عليه منع فرائضه او انما عرفت
كما استغنى في ان هذا لا ينافي من منعه من الجرح الا اننا نقول الكلام في ذلك سبغ في صحة المطلق من الصوم قال لا بأس بان فراء الرجل في
بقا الكتاب في الركعتين الاولتين اذا ما اجبت به حاجة او نحو ذلك وليس المراد من لباس هذا الكراهة اذا لم يكن له الاشتك
فيها ترك السيرة اختياراً بل الكراهة بملاحظة الاحتياط فيها على من يخدم الدلالة في الجرح كما ادعاه المصنف في
من لباس هذا الحجة مضاعفاً الى ملاحظة الاجماع الذي اوامه الشبهة الا تضاروه في وجوب مقام الكلام فيها
على ذلك سبغ في ان سبغ في الصوم قال يجوز للمريض ان يفراء فاعث الكتاب بصددها ويجوز للبعث قضاء صل الصلاة بالليل والنهار
وغيره من المكلف المريض من غير الفيد كما لا يخفى ويشهد ايضاً في ذلك ابن مسكان عن الصنف من الصوم انه قال لا بأس بان فراء الرجل في الصلاة
فاخذ الكتاب بصددها اذا كانت منجلاً او اجل في شيء فقال لا بأس والمشاورة من المرض والقرينة على جعل مثل المقام سيما في الصلاة

[illegible]

[illegible]

في النص القديم الكواهد أصلاً يعارض ذلك النص أيضاً الطوان المجوزين لأن يظهر من الكواهد في نسخة ^{النسخة} وفيها الصحيح
بالكلية عندهم وكان ينبغي في لفظة السجدة وليلا لهم تكون السجدة شاذة فلا يقال بظاهرها فيصير الطوع وجب في ذلك العمل بها ونحو ذلك
قال التتبع الثاني ويحذف القرآن لقرآنه أريد من السجدة وأن لم يكن الثاني بل يكرر السجدة الواحدة أو بعضها وكان تكرار الحمد في القرآن كما
ذكره لكان ما قرأه ما يداقره مما انجزه في هذه الصلوة لما عرفت مما لا بد من سجدتين جواز السلام للرسول إلى الخوف ما لم يخاف أن تصفاهم بملئفه ذلك
أما خروج جمع بالنص والوفاء على استيفاء مكانة لا يفرق الفرض ببعض الآيات لا خلاف في عموم ما دونه الفرض كما استوفى بعض المصنفين والشيخ في المتن من
عبد بن زودة أنما إلى العلم من ذكر السجدة من الكتاب بتعريض الصلوة مثل قولها الله أحد فقال إذا كنت قد جازها في الصلوة بأسرها
المنع إذا كان من غير هذه الجهة فيكون وليلاً آخر لما في النص لأن الباس في جواب السؤال المذكور ظاهرة المنع لأن الظاهر أن سؤالهم أنه فيصير أم لا
ولا يفرق فيه كونه اجاباً لمسلم والآفة للمناداة أن مثل أدخلها في بسلام وبإحدى هذا الكتاب ونحو ذلك لعدم ما في الإجماع على عدم فزول السجدة بال
في الصلوة كما استوفى ومن ذلك ما صدر من طام مع ابن المراءى في ما صدر منه مع علي مع عدم إرمه بأداة صلواته وإما عدم ذلك في الأصل
المطلقة فلا يخار المنددة المعمل بها عند المحاب مثل مغير ابن أبي يعقوب من الصوم قال لا بأس أن يجمع في التأخر من السجدة ما استوفى
عمر بن يزيد السابفة لكن في بعض الأخبار ويحتمل ذلك القرآن في التأخر في النهاية فاما إذا ادور في جهة خاصة من الفرائد فالظاهر
جواز تفسير تلك الهيئة لا بزيادة ولا بتقصير من تلك الفرائد أو غيرها على أنها جزء القرآن فلا المصير الآخر الذي ذكرها **وله** إلا أن الفرائد
بين الأصحاب كمن النفي والم تشريح سورة واحدة وكذا ألم تركيبه لا يلف وأنه لا يجوز الاقتصار على أحدها في الفريضة بل مرفوع من عبادة
فأما إليه كذا ذلك من دين الإمامية يجب لأفاريه وبعد من جهة واحدة المذكورة في دين الإمامية قال فلا يجوز الفرض بواحدة منها في ركعة
من الفريضة الآخر ما ذكرنا في بعض بحث وجوب السجدة وكذا قال في الفريضة أيضاً وذكرنا أنهم من المتن في جواب الإجماع على وجوب السجدة في كل
بعد الحمد في الفريضة فلا خلاف أن قال ولا يجوز قراءة بعض سورة في الفريضة ولا سورتين ومضافتين إلى الحمد في الفريضة ولا أفراد كل واحد
من القرآن والم تشريح من طاجرها وكذا الفصل من لا يلازم إلى أن قال ولا يجوز قراءة بعض سورة في ركعة واحدة من أفراد السجدة التي ذكرها
أنهم في الإمامية يذهبون إلى أن النفي والم تشريح سورة واحدة وكذا الفصل ولا يلازم إذا اقتصر على واحد كان قابلاً لبعض السجدة انتهى وقال
قال لا يثبتها بين السورتين يعني النفي والم تشريح سورة واحدة عندنا لم يثبت في بعض أن يقرأها من مضافاً واحد ولا يفصل بينهما بسجدة
الفرائض في النهاية بين النفي والم تشريح سورة واحدة وكذا ألم تركيبه لا يلف أنه لا يجوز قراءة طائفتين السجدة في الركعة
واحدة وفي الجزئية والنهاية وقال علماءنا أن النفي والم تشريح سورة واحدة وكذا الألف والم تركيبه قال في النهاية والنفي والم تشريح
سورة واحدة عند علماءنا وكذا قال في التذكرة ابنه والمحقق أيضاً في هذه الآيات وكذا في الأحكام التي رتبها إلى طائفة الأصحاب في كتاب
الغاية لأحمد بن محمد بن سادته صدق البرغ عن القاسم بن عروة عن أبي العباس من الصوم ومحمد بن محمد بن محمد بن أبي جليل عن الصوم
النفي والم تشريح سورة واحدة التي من القسم بمرور عن شجرة أخو بشر البلال عن القاسم أن الم تركيبه لا يلف سورة واحدة ومحمد بن علي بن محمد
أبي جليل عنه مثله انتهى وفي الفقه الرضا ولا يقرأ في الفريضة والنفي والم تشريح والم تركيبه ولا يلازم في المعرفة بين فائدة في النفي والم تشريح
في الفرائض لأنه قد أن النفي والم تشريح سورة واحدة وكذا ألم تركيبه لا يلف سورة واحدة وطول المعرفة بين من الرضا إلى النفي ما قال وفي جمع
البيان في المنع من القرآن بين سورتين إلا النفي والم تشريح والم تركيبه لا يلف كل ذلك من الصوم قال عن أبي العباس من أحد ما قال ألم تشريح
ولما في سورة واحدة وقد أن ابن أبي جليل لم يفصل بينهما في صفة انتهى وفيه من أن الرتبة الضعيفة في الشبهة فيصير جسدًا طينياً
نجسها بائناً في الحل والإجماع في الفرائض والتشريح بأن الحاق كل واحدة من اللطيفين والآخرين من طائفة الأصحاب وبما لا يلازم على جمع
ما ذكرنا كيف يقع في حال الفقه كاحد من غير طمأنينة من المتأخرين ويشهد على ذلك إجماع الأصحاب على منع الفقرة واحدة منها ولا يخار

[illegible]

ببطلان السعة انه يرفع البعض السعة التي قرأها ويتركها انما يثبت بقراءة صلوة الى المثلثة لانه يجعلها جزء السعة التي قرأها لانه
يجعلها جزء الاولى من اوقات السعة الاولى وسبب انشاءه تمام التحقيق في تعيين السعة واذا قرأ السعة على اوقات السعة الى ان يقرأها
وفي قراءة السعة انما لا يثبتها اذا عدل الى ما اذا قرأها مئة مرة السعة نفسها على السعة ثم يرفع في قراءة غيرها على ان
صلوة ثم عدل الى ما عدل لا يثبت السعة ان مع هذه الصلوة كلفها على خلاف الهيئة المقتضية من الترفع وعدم قراءة السعة في الصلوة
انما هو اذا قصد كل ما غير قراءة صلوة ومع ذلك لا يكون مبررة الهيئة الصلوة الترفعية فتوجب الاستدلال بغيره على عدم جواز العدول بغيره
بما ثبت في القرآن لان هذا السعة ايضاً وهو ما عدل على الترفع على ما عرفت من المقام وعلى جواز العدول قبل النقصان قبل الجواز بما عدل
الكل في السعة في السعة من حيث هو فلو قال سالت العموم من اجل ان يقرأ في سورة واحدة اخرى قال فيرجع الى السعة الاولى لان يقرأ في
سورة واحدة وما عدل في السعة من حيث هو ايضاً في السعة من العموم من اجل ان يقرأ في سورة واحدة اخرى قال فيرجع الى السعة الاولى لان يقرأ في
وقال بالجملة الكافرون فقال يرجع الى السعة الاولى من حيث هو ايضاً في السعة من العموم من اجل ان يقرأ في سورة واحدة اخرى قال فيرجع الى السعة الاولى لان يقرأ في
ثم هو ما عدل قال لا بأس به انما هو في سورة واحدة اخرى قال فيرجع الى السعة الاولى لان يقرأ في سورة واحدة اخرى قال فيرجع الى السعة الاولى لان يقرأ في
بالجملة الكافرون ويظهر منها جواز العدول الى ما عدل اليها ولذا انما لا يحاط بها ايضاً لكن الزيادة ضعيفة من حيث
لما ذكر على عدم جواز امثال ذلك كما ترى في بحث القرآن وضعفها لان في طريفها احد بن عبد الله بن مسعود ولا يخفى ان فيها واسطة الا ان
باختبارها بفتاوى المحققين ان القرآن حران بينه من ان السورة وما زاد منها مما قرأه الصلوة المثلثة لانه بعد ما فصله
مرفق ما يظهر منه منع سورة العدول الى غيرها خربت بدليل والضعف في الخبر كان لكن لا بد من ملاحظة تحقيق الشبهة للبارء
ولا يبعد تخفيفها الا كسب من كتب الفقه حتى استعمل واستدل ايضاً بان العدول ابطال العمل المنهي لا يخرج ما عدل من اداء
الصلوة بغيره من وجوبه وقصد في ذلك عزاء الله سبحانه من ما خرج وبما الباقى وهذا على فرض ان لا يكون دليلاً مستقلاً فلا شك
في كونه شاهداً ومقتضى لما ذكرنا ومقتضى هذا وسأبدي عدم جواز العدول اذا بلغ النصف من كتابان ولينين لا بد او ليس والشبهة الا ان
وطالبه الى التماس من غير بعض الاكثر بل الشبهة كما اقامه في الخبرين وكتاب الجس في الجواز الاقل احده ولما مات في السعة
من ابن بكير بن جبير بن زائدة من العموم في الرجل يريد ان يقرأ سورة فقرأ غيرها فقال له ان يرجع ما بينه وبين ان يقرأ
تحتها فيما خلا من ايام الفناء وسند ما يكون هذه شافعة فكيف يثنى للفقهاء فيحصل البرائة البينة لها او
بالسنة وكما الحال في صحة الجيد والكثافي وايضاً من العموم في الرجل يقرأ في المكتبة نصف السورة ثم يثني ضاخذ في اخرى حتى
يقرأ منها ثم يذكر قبل ان يركع قال فيرجع ولا يضر مع انه يثني ان يكون شراً من حيث هو من حيث هو ان يقرأ في
نصف سورة فيسبب البينة منها فلا حل هذا باسنة في غيرها وهذا لا تمام ذكر البينة التامة قال فيرجع ولا يضر لان الحكم بها
سأله هو الذي فعله لان ناسب بعض السورة يرجع الى اخرى وبها ولا يضر تلك الزيادة على ما اوردت على جواز التفرغ بكون حكمها
حكم سابقاً وما قد عليه وقد كان كلام فيه وبما الجمل على القول بوجوب السورة عن ما هو المشهور المعروف بما يقرأ بعد ذلك واجباً مثل الذي
اشترط اليه ومن جهة اخرى مما دلالة عليه في بحث وجوب السورة ومثل ان يقرأ في وقت يقرأ في السورة التي شرع فيها فيجب عليه
العدول الى سورة فيقرأ في وقت لها ان امكن ومثل منقضى الوقت الاخذ بالآخر والعدول الى اجب غير محذور بالضعف وفيه
بل كما يرجع الثاني والمختار بالحق الصريح بل على القول بعدم وجوب السورة ايضاً يرجع ما ذكر في العدول بل ينبغي ايضاً من حيث هو لان
السورة كذا هذا القول ثم اعلم ان السعة لما كانت جزء السورة يراه في ذلك في حساب النصف وهو لم يرجع الى السورة التي يقرأ
تأخر انه يرفع اليه مما قرأه ويجعل عند ما يريه ورفع اليد والعدول فلهذا فلهذا معناه انه ينبغي ان لا يقرأ في سورة واحدة



۲۰۰۰

[illegible]

انتهى فقل من المبدأ القوي بكون هذه العمل منها ومن المنشئ والله كذا الشوق حجة المشهور مجرى عن ابن عمر ودعوى الجلي السابقتان وجه الدلالة ان الله
 عن يمينه فرائد سورة فيشيع فآخر فقال مبرج من كل سورة الاس السجدة والطارق ومنه لم ان قوله مبرج من شاء جواز الرجوع لكونه لمرارة مقام
 للخطر والملاجم ما عدم وجوب الرجوع بل جوازها كما مر من بعد الفناء في قوله الا السجدة والطارق ومنه عدم جواز الرجوع فيها وعلى ذلك الاستدلال
 برؤية الجلي الا انه قال ان جازله فرائد اخرى مبرج والتفسير واحد بلا شبهة ومجوز الجلي عن الصوم قال انما انقضت صلواتك بقل هو الله احد اني شري ان
 بقراءتها فافهم فيها ولا ترجع الا ان يكون في يوم الجمعة فانك ترجع الى الجمعة ^{في المشافعة} ومجوز ابن بكر من عيسى في قوله انه سأل الله
 من يري ان اراد ان يقرأ سورة فافهم فآخر قال فليرجع الى الاولى ان يقرأ بقل الله هو الله احد فقلت وجعل صلي الجمعة فافهم فآخر سورة الجمعة فقرأ
 على هو الله احد قال بعد الى السجدة المجدل الله انه غفل عما اراد ولا تشيع في فرائده فيها بقصد وادارة لا من جحد قصد لانه فعل اختياريا
 صدقته فلا يمكن بغير اذنه قال كذا في الرجوع في فهم الخطر على من ان يكون بغير اذنه ويشعر من غير اختيار مع غايته بعد صدق ذلك لا يضر
 ان يقرأه من امر الرجوع الى الاولى بقله م فليرجع ولم يقرأه من مبرج واما قوله الا ان يقرأه فافهم فآخر عدم الامر بمرجوع بناء على كون فرائد الاطلاعي ما
 الحق من غالب المكلفين لا يشارهم بقل الله احد فافهم فآخر ما اراد طلي الا خلاص من بناء على ما فهم بقرائته بقصد طويلا كما قلنا في المشافعة
 بان ما اعتاد بقرائته سورة لم يمتح الى بغير السجدة لانه يسهل على ما اعتاد فيكون السجدة بقصد علم ان لم يجر في احد كذا الفرائد من غير
 طاعة ومن الانشا الفرائد اختيارا بنسبة من رآه الصلوة التي هي فعل اختياريا قطعاً وقادراً على عدم التبادر على حجة المشهور اصطلاحاً
 وامتناعه قطعاً مع وضع الدلالة وكما في الشرح التي طرأت بكونها اجزاء مما مرع بها السجدة مع كون الاجماع المتفق ان يقرأها في المبدأ بقرائته
 فافهم فآخر من الفرائد التي لا يسهل منها ما يعتاد جواز الفعل كما يسهل ما يسهل اشارة فيها والاطلاق لا يرد فيه لاجتماعه في المبدأ
 الى المتفرع منها مستطاع فمن يقرأه من المبدأ جواز الفعل من كل ما يسهل الى كل ما يسهل هذا مع قطع النظر عن المناقشات في ذلك على
 فرائد صلوة الفريضة مع ان اقرافه المبرج فيشيع فآخر ^{في المشافعة} وان مناسبتة للرجوع في حجة المشهور بكونه فليقرأ على جواز الفعل الذي ليس
 مدلول البناء لا مطابقة ولا تضاداً الى الزمان اما الاولان فظاهر ولما لا التزام فلا بد فيه من لزوم العطف او الحذف او الفرضية المنفية للمجا
 وما ذكرنا في فرائد ما فاعلة الذخيرة وقا على المشهور من ان الاصل في هذا الباب على مشهور ابن عمر ودعوى الجلي السابقتان لكن طالعها على التفرع
 ليس بواجب ان يقرأها ما عرفت من عدم الاغتصاب فيها ووضع طالعها من انقضاء السجدة وعند مثل هذا التباين وكذا كون العبادة ان يقرأ في مثل
 الذخيرة البقية فيها ليست على البنية البنية بقصد من الحجب مع ذلك ينفق الرائدة البنية في عدم الفعل من الاخلاص والطارق بل من
 مما ذكرنا في بحث الزمان وغيره ان القول خلاف الاسل سوا الحق في ظاهر ابن الجنيب ايم والوقوف ببيت هذا ما اعتاد منقولا لانتفاء
 وغيره من فرائد البنية الا ان يثبت من الشيع جواز مع ان استدلاله بقرائته لكن في طالعها اه فيه حرارة لا تخفى قوله الا في الجنتين هذا
 هو المشهور بين الامامية بل لم يظهر مخالف في الذخيرة ان طالعها كما مر من الاجماع على مثل الرجوع من الاخلاص والطارق من المبرج ثم قال في الاصل
 اذ لم يأت ما رواه وذكر مجوز الجلي وكثير من السجدة من المذاهب السلفية ومجوز ابن مسلم من احد جماعة الرجل يريد ان يقرأ سورة الجمعة للجمعة فيقرأ
 مثل هو الله احد قال يرجع الى سورة الجمعة وقلها الجلي في الجمع ثم قال وعدواهم فتمتها بركعتين ثم يسنان ثم فعل من الدعوى التي هي
 والسجدة الثانية في جواز القول اشتراط كون الشيع فيها شيئاً استناداً الى دعوى ابن مسلم ثم منع ذلك وقال وعمل بقدر التمكن
 ان يكون للخصم كلام الشائل فلا يفيق في الحكم فيها معناه وقال في الجمعة ودعوى الجلي ما مر ذكره لا يوجب فيها ان يصح اطلاق
 وغيره حتى ان يقرأ من اراء المحققين المذكورين بغير تخصيص الحكم بصورة اذاعة فرائد الجمعة ونسباً ان تلك الاذاعة حال الشيع في السجدة
 والشيع في السجدة بغير اذاعة من غير اذاعة وبناء على ما انه لم يقرأ في الاختيار ان يقرأ بها بغير اذاعة من غير اذاعة ابن مسلم في
 الدلالة حيث قال انما انقضت الصلوة بقل هو الله احد فافهم فآخر الا ان يكون في يوم الجمعة فافهم فآخر فان المستحق

[illegible]

في فارقا مطلقا فربما لا يجزئها التعليل الماديان هناك جماعة الحديث صا دواء في الفقهانية من العلم على الوجه من الفقه والفتاوى والقرآن
انما الله لم يثبت بالاجتهاد فيها الحديث فلا يحد وعرفت ان الارضية في الرقيب والخط وجب اليهم كاهن المذبح من القابل بالاستنباط انهم مع ان
الفتنة انهم ظاهر ارجو بالمشي لان الشبهة محتملة الاستقرار وعدم جوان الترتيب ستابع انضمام ما عرفت من فهم المعظم وغير ذلك من الامور الكثيرة ابلغ
القابل بالاستنباط بالاصل ويحتمل ما ينفرد من اخيه من معنى على ان يجل ويصل من الفرائض والجهل منه بالقرآن من مله بان لا يجزئ ان ان شالهم وان شال
لم يجهل ما ينفرد ما فيها فان الاصل لا يوجب لثان لمن مع من يقول بوجاهة ما يكون في كبرية الانتفاع كما مر مع ان الاصل لا يوجب له عند التامل فكيف الاصل
الكثرة انما انما الوارد ان لا يقول فظاهر ما عدم وجان في الجهر المذكر من خلاف ما يقول به القول لان المثل في قابل بشدة الاستنباط وعند
ومن دافعه فاقبل ان الاستنباط بالاستدلال بها ان الوارد ان لا يقول به يظهر ما استدلالها يمكن الاستدلال بها لجهلهم كاهن شاة ذلك
الاختصاص حمل ما على الشبهة لما عرفت من انفاق العامة على عدم الرقيب مضاعفا الى شهادة بين الخاصة ومن هذا الاعتبار الى حد يقبل من شاة التوافق
وكذا ان يقبل مراعاة للمعيار والمشاورة بالبيان بين الشبهة ان ما اتفق العامة عليه يجب ان يكون برهنة بل هي في باطل وامثال هذه من الشبهة
من زمان المتأخرين الملائك على ذلك وانه من جمل ما يتفق هذا مع ما عرفت من الاصل باخذ بما استشهد به الخاصة وانما الرشد بلا شبهة مع ان
في زمان العاظم كانت في غاية الشدة بخلاف ما عرفت من الباقر من العلمين وغيرهما فان الشبهة نفاة كاد ان تكون من فروع من هذه
بجانبه بينه وبين الكسوف من ان جابر ابلغ اليه سلام الرسول وانه قال انه سقر علم الدين بعد ان كان جابرا في اكثر الارواح كان يصل
خمس والعامة كان يقولون بحجة قول الباقر فيهم انه اخذ من جابر القياس التي ٢ والائمة ٣ ومن ذلك مما مر في جابر القياس مضاعفا الى العامة
التحاشا الظاهرة في الرقيب والمروية له بل بلا حيلة جميع ما ذكر في نظر الاجماع الواقعة وان حال ابن البنية هذا هو المثل في استعمال مع انفا
ومثلا لا يثبت لطيفا العامة كما لا يخفى من المطلق وما ذكرنا هنا يمكن ومن لوازمه ان يثبت على العامة شيئا على المداوك والنفق مضاعفا
الى ما عرفت من ان كان يقبل بالحق سماع كون التذمة نفاة وبعدها يكون احدا صديق بلحق من ان هذا ذلك ما عرفت من مضاعفا الى الاجماع
المستقل في المقام وفيما ينبغي في الجهر بالبسطة وفي التي ٢ وفي الجائزة مع ان والنفقة محبة على من جمل التحاشا المذكورة وغيرها يوضح الدلالة على
شاهدنا والموافقة لظاهر القرآن لانه لم قال وللجهر بنبوة الاله اذ ليس الى الله من جهة الاجتهاد والاختلاف اذ لا واسطة بينهما فانما الى
التع من التهديب منها والار بالوسط وهو شامل للجهر والاختلاف بالحق الذي هو محل التراجع انهم اذ عرفت الحل وثوب وقول ظاهرا للتحاشا
بالجهر والاختلاف مطلقا كما يشبه التكلف هذا خلاف العرض والاختلاف المتواتر وفي التي ٣ والائمة وغير ذلك ما عرفت في هذا كبري وادفع دالة
معانته بالنبوة كما لا ينبغي تامله كون ذلك على ما في الشبهة وبالله فيها ذكرنا في باب تامل في وقوع طلاق العاشر ولما دالة الاله فينبغي انهم
يحقق في التفرع من نفس الجهر والاختلاف بل الجهر صلتك والاختلاف صلتك والاختلاف بعد التفرع لعدم سبق محبة ولا مع تفرع منها فانما الاله
يبلغ لا يجزئ من قبل فروع من صلتك والاختلاف كذا او لا يخلل بين ذلك انهم الصلة اسم لجميع افعالها وانما كاد يمكن ان يكون في الجهر
لنفسه بجميع فرائضها واذ كادها ولا غنا في الجهر انهم كذا فيمكن المراءى في الجهر بجميع فرائضها على مرز من ومنها وكل المال في الاختلاف وهذا هو
الاله والمراءى في الدلالة الكثيرة من الخارج من قول التي ٣ والائمة فصل وغيرهما فالاية انهم دليل من لطة المعظم لان من الجهر في كل واحد واحد
الاختلاف كان وكان الاجيب بين ذلك حتى ما عليه المعظم وعدم الطائفة من بين الذين غير مفرقة المطلوب وهو كبري الجهر والاختلاف ببسبب الرقيب
لغيرين الذين من البدلها لاننا مل لاصد فيظاهر من الاخبار وفي التي ٣ والائمة والمسلمين في الاصطاد والامتنان بل في التفرع
وسلط النهار وانما الاختلاف في الجملة والتم من اننا در غاية الندوة من الشبهة خفي كبري الجهر والاختلاف ذلك الذين المعظم بسبب الجهر
لشبهة من حيث مع انه يمكن انما الدليل بضميمة عدم القابل بالفصل لان كل من قال بعد لول الاله قال بالتب التفرع من الجهر في الجهر
اولا انه هب عالم يتامل احد فيه من القابل بالاستنباط بحيث كان الاله لا ينفذ الدلالة على الاختلاف من العامة مضاعفا الى جميع فروعها

[illegible]

۱۰۰

الذكورة وكيفية
مقام خفيته في ال
من اجل حصول
في الفضاة والاعمال
بل في الاصنام

فيه ان نظن الجهر واستلزامه له لا يوجب كونه لاظهارا حتى يلزم ما ذكره مسلما كون ذلك من حيث حقيقة الشيء لا من جهة اللفظ كما ان
لكن كون اللفظ مفتاحا للعرضة فهم الاخبار والاصحاح من ابن بل لعل الاثر في العكس وهو الظاهر من طرفهم هذا مع استلزام ذلك للرجوع
في الدين والعصا الشديدة وابن هذه من الدين فضلا عن الصلح العامة البلي واشدهم مع عدم صحتها ما يشهد ما ذكره مع مخالفة
المسلمين في الاعصار والامصار وادته يعلم على ما نقول اللفظانية وافق العرض في الصالح جهر العقل بغير العرض به والمنفاد من الاختلاف
كما في مذهب سماعه سألته عن قول الله عز وجل ولا تجعل يديك الاية فقال الخافض لما دون سمك الجهر ان يرفع صوتك شيئا في
الرواية ان اطلاق هذه الاية من غير اللفظ الكاسر وهو الذي هو الله منه لا من نفس الجهر والاختلاف لا معنى له لعدم خلق العرض من واحد منها الكاسر
الجهر منه دفع الصوت وظاهرها ان الجهر الذي في الصلح لا يخرج وكذا الاختلاف لا بد من معنى جهر كما انهم لم يروا ظهوره ولو سلمنا عدمه في الجهر
في عدمه من ابن وهنج بالاضافة المستغرقة مثل هل التبريد دعابة ابن سنان عن العزم قال له على الامام ان يسمع من خلفه وان كان فقال الجهر وكذا
وسطا يقول الله سبحانه وتعالى ولا تجعل يديك الاية ولا يخفى على الاصل قبلنا منه في قوله الجهر فيما بعد في قوله الجهر والاختلاف والادراك في منع
البرائة بسم الله الرحمن الرحيم
ومثلها ان الجهر ليس بالعرض الذي في جهره بالعرض كما هو صفة واحدة ومعها ان كان لم يكن والاية فالتبليغ اقل منه واصحاح الروايات
الكثير مما ذكرناه بوجوب القطع وقال المرفوع الشيخ عبيد بن عبد الله بن زياد بن عبد الله بن ابي الاختار والاختلاف يعني ان يراود فيها عرضة لغيرها واستند
العرض جهره وكذا الاختلاف في ان الاختلاف لم يبق في نفس الجهر والاختلاف في جناح الى العبد المذكور بل عرفوا اقل ما يخفى منها كما هو مرجح كلامنا في
نفسهم ان ليس في الجهر ان يسمع القريب باليد وكذا الحارة لغيره الاختلاف بالنسبة الى من يسمع ان اورد به اما قولها يراود فيه مضائقنا
الى ما ذكره في بعضها خلافا لما ذكره وهذا في المتن الثاني والتمس الاية في قوله لا يرفع يدا من الغفلة قال ولا يخفى
انظروا من لاء الفضل الشك في المتن وشاك في الفلما قلنا هو الفاضل ولين ادريس مع اداء الفاضل من الاجماع عليهم في بعضنا
العرض هو الحكم بانفسنا الى العرض القبرانية لم يجهل منهم المتضادة في امثاله ثم قال الا انك اذ قد سمعت في الاجماع كان التقيد عندنا في
استغنى ولا يخفى ان الفاضل ما اودى بالاجماع الا على كون اقل كذا داخل الاختلاف لان نفس الجهر والاختلاف كنا حيث قالوا انما ان الاختلاف
من ان يسمع هو واجب يسمع لو كان مستمرا على ما ينقص من هذا الجهر لا يسمع كذا ما ولا امراته ومعلوم ان المرأة لا يسمع العرض كذا ما
ولا يخفى من هذا الجهر على عدم عدل الشرح ذلك فرائد مع فائدة بعد مضادة عرضة باليد فظهر انما اعبر العرض بيقينا عليه وكذا الحال في
فما من الجهر مع ان الاجماع المنقول بجهر واحد ليس بمتضمنه فكيف انما لا يسمع الا الى الجهة المدة بوجوب رتبة القطع بالحدة لا يستغنى فاما
من النص بان اورد يسمي له ان يسمع على ما ذكره القضاة كونه فذا من الجانب ثم انه قال لا يسمع من المرأة والاداء الا ما سمع نفسه فاما في
من النص من الرجل على يده في سلمه فربما على جانبه قال لا بأس بذلك او اسع اذ من الجهر محدود على سماع المرأة ليعتقن الرأى في
الرأى انه واقعا محجة على ابن جعفر من اجبه من الرجل يعلم ان يقرأ في سلمه ويحرك لسانه بالقرآن في طرأته من غير ان يسمع نفسه قال لا بأس
بحرك لسانه فهوهم انهما تجوز على التقيد لما عرفت سابقا رآه كان زمانه في شدة من التقيد بالاداء فلو انما خلفت عالف لشيء عليه
الكلية والشيخ في التبع من محمد بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة قال يحرر بك من القرأة منهم من حدث النفس في بيت من اداء الشيخ في التبع من علي بن
قال سلمنا بالحسن من الرجل يسمع خلفه لا يسمع بصلية والامام يحرر بالقرأة قال اما في نفسه وان لم يسمع نفسه فلا بأس قوله ويجوز
لنفسه لم يذكره الفاضل في فيما عرفت عليه من كنهها المتداولة من المنهج والقرأة كونه الرأى بان الشيخ اذ في الاجماع على من يسمع
ولمعة الجهرية كما ذكر في المصنفين استنبأ به من غير واحد من الاخبار كما استغنى مضائقنا الى الاية وهو في المصنفين واذا في المصنفين فان استغنى الله الشيطان
الجهنم قال في المنهج تحت الصفة انه كونه من الصلح خاصة ثم لا يخفى في باقى الكلام وهو من جهة ما نشأ ثم نقل عن ابن جعفر وابن السبكي

[illegible]

من اجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف كان له ان يكون له شك في ان افاد من القرآن
وان افاد من القرآن وفي حديث طراد الشهداء في الصوم لما افاد من قرأته في صلاة واحدة احد عشر مائة بقدر ما تقسم ثم بعد الركوع والركعة الثانية
التي ذكرها الله تعالى من السابعة ثم اعلم انه وعد الامام باعاب القرآن عن الصوم في كعبه ابن ابي عمير عن سليمان الفراء عنه قال اعربوا القرآن
فانه مريب وعد ايضا منه ان افاد من قرأه من سبعة مائة في صلاة واحدة وعد من سبعة مائة في صلاة واحدة قال ما رايته احد اشبه
خفا على نفسه من موسى بن جعفر وكان قرأته في صلاة واحدة فكانه يحاطب انسانا وروى عن ابن سنان عن الصوم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخالفان العرب واصحابنا واما من لم يزل يهل القس والصل الكبار فانه ينجى بعد اتمام رجوع القرآن وتجميع النساء والنجع والتهيبات والنجع
واجمهم فليهم مغلبة وفلربما ينجى شانه معدودة الفرائض بالصوت الحسن وروى عنها بالفتاوى وروى عنها بالدين والرفق واللين
والرجل وعد ايضا كراهة ان يصلي المصلي خمس صلوات لم يقرأ فيها من قرأ الله احد بل وعد به ان افاد من كذا قبل يا مريد الله لك من المصليين
وعد ايضا مديح عظيم لمن صلي جميع صلواته بقل من الله احد بعد الجمعة او الاثنين وان عليه من كل ذلك وعد ايضا مديح من قرأ الله ولتأني
ان لسانه ما شغف **قوله** وان يقرأه في المصلي ليعرف ان الجهر من الصوم وسئل من اجله يصلي الجمعة اربع ركعات الجهر فيها ^{بها}
قال نعم والفتوى في الثانية وصحبه ابن مسلم عن الصوم قال لنا صل في السفر صلوة الجمعة جماعة بغير خطبة واجهرها بالقرآن فقال نعم
معي محمد بن مهران عن الصوم من صل في الجهر يوم الجمعة في السفر فقال اجهرها وقر في جحر الجهر والاختلاف ما قل على ذلك ايضا فلا خلاف ^{بقل}
في التيسر من بعض الاحتياطات التي من الجهر الظاهر مطلقا وقال ان ذلك اشبه بالتهيب ما سئل به بغير جهر ان سأل الصوم من الجماعة لم الجمعة ^{السفر}
قال يصحون كما يصحون في غير يوم الجمعة في الظاهر ولا يجر الا اماما اتمها بغير اذا كان خطبة وصحبه ابن مسلم قال سألته الحديث وحده في التفتت وحده
بل الاختلاف بالنسبة الى الاختلاف وعدم التاك اصلا لما روي بحت الجهر التمسك وعدم ثبوت الجماع في المقام على عدم الرجوع بحت بطنه ^{النفوس}
بما يلا خطبة ما قرأه في صلاة الجهر ما وعد فيها وعن ابن ابي عمير ان الجهر في الظاهر اذا صليت جماعة لا الافراد وفيه ما روي **قوله** والاحتياط
بغيرها في بحت الفرائض وسبغ الله بعض اخر **قوله** وان يقرأه امره ذلك ايضا **قوله** وفي التمسك من ذلك ايضا **قوله** واجهرها
من هذا ايضا وعد في التيسر من الجماعة عن الصوم من الرجل هل يجر في الظاهر **قوله** وان يقرأه امره ذلك ايضا **قوله** واجهرها
في الفرائض وظهر من النص في جوازها في النافذة ورواه عن الحسن حسنة الجليل عن الصوم من الرجل يقرأ بالجمعة في آخر الصلاة قال يجره ثم
يفرأ فاعنه الكتاب ثم يركع وفي حديث سماعه قال من قرأه باسم ربك فاذا ختمها فليجهد في تمام خطبتها فاعنه الكتاب فليركع الى
قال ولا يقرأ في الفريضة اذ في السطوع وفي رواية ذهب بن وهيب عن الصوم عن عطاء قال اذا كان آخر السورة الحمد اجزأك ان يركع بها
الركعة في ما به الضعف في سبب التفتت **قوله** للجمع هو جمع ابن مسلم عن الصوم واد الفريضة ايضا يجمع من غير واحد من المتأخرين او التيسر
طاعة من يؤمن به الا ابا ان وهو فقهه عندهم وهو الاظهر بل لعل المصلي يقول بذلك وفي هذا ما كان يصح المغرب التوسعة والفتح واذا
فلو **قوله** ثم اخذناه عن الشهداء الثاني انه من سورة محمد الى آخر القرآن لكثرة الفصول بين سورة وقال انه المصريح والقرآن
ذكره هو الشهور ونقل احوال اخر وكلها من العامة ولا فائدة في ذكرها **قوله** وعد في المسألة من كعبه ابن ابي عمير عن الربيع الثاني
عن الصوم من يد الاذان وعلوه على طرأته وفيها ان افاد لما او خالي التي بعد صلاة الجمعة في كل ركعة طرأته في الصلاة في كل ركعة
او في الصلاة بعد اداء ركعة في كل صلاة واحدة الى آخر السورة ان قال او في الصلاة بالجمعة فله خطبها مثل ما قرأه في الركعة الاولى ثم
احد الباء اراء انا ان شاء في صلاة الفجر فله خطبها في صلاة الفجر وخطبها في صلاة الفجر وخطبها في صلاة الفجر وخطبها في صلاة الفجر
من الصائبة اذا ترك سورة فيها الشرب وقراء التوسعة والفتن لفضلها اعطى في اجها وقاب السورة الى ترك ذكرنا من الصائبة شرب
علا من الحسن الثاني ان الرضاء من المدينة الى مراكش كان يقرأ في الركعة الاولى الحمد وانا ان شاء في صلاة الفجر



الثانية الحق وظل هذا احد وكذا روي عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 بما ذكره المع وهو رواية مرفوعة مطلقا فيها غير ابن ابي عمير والحديث صحيح في القصة باسنادها وبجرحها كونه قال ذلك اخرا لها من بين السند الذي
 في هذه الكثرة فظهر وجه نزاهة بالعكس كما ذكره المع مضاعفا الى رواية الطائفة عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت لابي الحسن جعلت فداك انك وكنت الى عهد
 الفرج تعلم ان افضل ما يقرأ في القراءات انا انزلناه وظل هذا احد وانما البصير يقرأ فيها في الفرج قال لا يصح في صحتها فان الفضل فيها
 مع انه قال في القصة بعد ذلك وتجب ثمانية الف مرة الاولى والثانية الثانية لان القدر من النبي واهل بيته عليهم السلام وسبيله الى الله
 لهم وصل الى صوته واما النسخ فالله اعلم بما فيها من القدر والنفوذ في القدر انما هو صاحب الحق ان العالم موافق لما في القدر من سبيله
 انا انزلناه في ليلة القدر وكيف يقبل سبيله وما ذكره سورة لم يقرأ فيها من هذا احد ومنه ايضا اشارة الى تقديم القدر في ما سابقا مع
 الصلة بغير هراقة وهذا بل قد ان الصلة الاولى بين الحسن عليهما السلام بغير هراقة احد **قوله** وان يقرأه هذه هي المشهور ونقل المحقق في
 في المتن من بعض الاخبار ووجهها فيها والظاهر ان مرادها من البعض هو الصلة لانه من اعظم القدر الذي يروى عنه النبي صلى الله عليه وآله كالشخص
 كذا ذلك وجعلهم الثمن المذكور بل من الغيرة فيهم بذلك لانه في المختلف قال كلامه صحيح في خبر الظاهر كما نقله المع ووافقه الذخيرة
 ولك انما يثبت النقل ما به البعدان يكون ما لا بد لك في الظاهر وفي سورة الجمعة بملاحظة ذلك ولذا قال في الباقين مراد من القدر
 بمثل سورة الجمعة وسورة الجمعة اخره في اواخر من يصلي الجمعة يتبع بملاحظة ما تقدم عليه وما اخره من غير ما فلا خلاف مع انه يثبت ذلك
 جواز العمل من التوحيد الى سائر الجعة والمنافقين ولم ينقل اهله من الصلة لانه خصص جواز الصلة منها اليها بصلة الظاهر ولم يثبت ذلك
 الجمعة ولا شك في عدم تخصيصها بالاجتناب امثالها ليس في عبادة ما يروى من الادعية الا قوله وان قرأت نصف القرآن فممن السجدة واجلها انما لم
 فيها واحد من ذلك بسبب الجعة والمنافقين وظاهر مراده من قوله اجلها وكثيرين نازل انك تقسم اليها وكثيرين في موضع لان بعضنا في الجعة
 التبعة ولا يضر الله وسلم فيها كذا في سورة سجدة ولعمري جوازها بطلانها واحد من ذلك اه وبما ذكرنا من الحق من انما يروى في سورة عليه مع اننا
 كونه من حكم سورة الجمعة بملاحظة ما ذكر في باب سورة الفريضة من الحسن وبالجعة التي ما فيها القائلان لا ما فيها في المختلف ما فيه مشاركة
 واما الجعة فذكره ملف انه قال بذلك في خبر من الظاهر وفي الذخيرة ايضا قال كذا واما التي تنسب الى المفسر بالاسناد بطريقه في العلم
 يشهد انه قال في المشهور راسد بل الظاهر من نفسه لم يطلعنا عليه المشرك الاطلاقات والعقوبات والاصل في صحة ما يروى من الظاهر من
 يقرأ في سورة الجمعة في سورة الجمعة من ذلك قال لا بأس بذلك وفي الاشارة من اجل الحسن مثل ذلك وكثيرين في باب سورة الفريضة
 فقرأ سبع اسم ربك وظل هذا احد فذكره في باب سورة الفريضة من الظاهر من الحسن وبالجعة التي ما فيها القائلان لا ما فيها في المختلف ما فيه مشاركة
 مجوز الشهادة التي كاد يكون اجماعا وفي ذلك ما ذكرنا هذا مضاعفا الى الاخبار الكثيرة الواردة على جوازها فيها بل يظهر من الاشارة والنتيجة
 منافقة فلا خلاف في صحة ما وقع في الحسن الصحيح من الثاني ان احده اكرم الجمعة المؤمنين فستقام صلاة الله في صلاة المؤمنين
 الزينة الثانية ولا يثبت تركها من تركها مستقلا فلا صلوة له ومجوزة من تركها قال المع من جهة الجمعة فيها الجمعة والمنافقين اما في الصلة مع
 هذه سفر او سفر وما وعد من الاسرار ما بها وكثيرين في باب سورة الفريضة من الظاهر من الحسن وبالجعة التي ما فيها القائلان لا ما فيها في المختلف ما فيه مشاركة
 الا في الامور التي فيها فيها من رواية الاسود عن المع قال لم يقرأ في الجمعة بالجمعة والمنافقين فلا جمعة له ولما روي عن الصادق عليه السلام
 المشهور لانه اقوى مما ثبت فلا بد من تأويل الاضغاض بما يوافق الاقوال بالحق على مشقة ناكدا الاستحباب جمعها كما هو المشهور في المصنف وطرحها
 وكثيرين كان مقام الاستحباب يعني للجمعة المذكورة مع انه قال في الاصل من دين الامامية انه ان يقرأ في سورة الفريضة يوم الجمعة من الجمعة
 او المنافقين بذلك جزاء السنة والظاهر ان الامامية لم يكن في قائلين بالرجوع الى المصنف الاسطلاح ولا الاكثر فيهم اشهر الشئ شيئا في
 واما ان الصدوق يكون الفريضة اتم شئ لهم بها ليل، فكيف ينفق على مقامه مثل المصنف وغيره ومما يروى عن مثل الشئ وغيره من الفقهاء في

وهذا من الحق الذي لا يخفى على عاقل

النظام الى ان اتفقوا على الاستحباب بل كان صدق من لا يثبت وجوبها كان الشك في وجوبها او يلزم من حفظها في كل وقت
الكتاب وغيره من تراجم من المصنف يعرفون بها ان لم يحفظوا او غفلوا القرائة بها في كل وقت فثبت ذلك وكان على ذلك المصنف
والاصحار فكيف صار بالاراء العكس مع ان القول بالوجوب ربما يوزن على العدم والجمع وهذا لا يناسب المصلحة السهلة التي قد وردت في ما الله
بكم اليسيرا بالنسبة الى الناس بل النظام فيه **قوله** وان يقرأه هذا على ما ناله بعض الاصحاب موافقا لرواية ابي الصباح عن العمري انه قال اذا
كان ليلة الجمعة فاختار في المغرب يوم الجمعة وقبل من الله احد من العشاء بالجمعة وسبح اسم ربك الاعلى وصلى صلاة الغداة سنة الجمعة وقبل من الله
احد من صلاة الجمعة بالجمعة والمناضين وصلى العشاء بالجمعة وقبل من الله احد من صلاة الجمعة بالجمعة وسبح اسم ربك الاعلى وصلى صلاة الغداة سنة الجمعة وقبل من الله
المغرب بالجمعة وسبح اسم ربك الاعلى وسندهم صحيح ابن جرير عن العمري انه قال ليلة الجمعة بالجمعة وسبح اسم ربك الاعلى وفي الخبر بالجمعة والجمعة
وفي الجمعة بالجمعة والمناضين وصلاة في الاثناء بالجمعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقرأ ليلة بالجمعة وسبح اسم ربك الاعلى وفي الخبر بالجمعة
وقيل هو الله احد من ابن ابي مفضل ان العشاء ليلة الجمعة بسورة الجمعة والمناضين كالطه من فضل مسند من فوعة حوزة من ابوابه
للجمعة والمناضين ان يقرأ في المصنعة بالجمعة والمناضين وحده في غداة يوم الجمعة وصلاة العصر من ابن ابي عمير في المصنعة
ان يجمع يوم بالجمعة والمناضين كظهره ومن ابن ابي مفضل ان الكوفة الاولى منه بالجمعة والثانية بالمناضين او التوحيد وسندهم التوحيد
السابقة والمصنف بالجمعة ابنه بالجمعة رواية ابي بصير وطاية الى الصباح وروى الاسناد والسابقا وصححه الحسين بن ابي حمزة انه قال
المصنف بما اراه في صلاة الفجر يوم الجمعة فقال اقرأ في الاولى بالجمعة وفي الثانية بالتوحيد ثم ائتت رواية اخرى في ثلث اسراره والغمام
الاستحباب اعني ذلك فعل يكون حشا **قوله** وفي غداة هذا قول الشيخ وابناءه وذا العدة وما قال المصنف وسند وطاية وذا ابن
مخاك وقد مر منها **قوله** وان يقرأ التفسير من الكلام في ذلك في مقامه **قوله** كما في المسح من حاشية معاذ بن مسلم باب
بن هاشم من الصم قال لا بد ان يقرأ من الله وقل يا ايها الكافرون في سبع مواضع الى غير ما ذكر المصنف واقفه عنه من سلكه مغل
وفي الكافي بسندنا ذكرها قال وفي رواية اخرى ما يشبه في هذه كلة بقل هو الله وقال الثانية بقل يا ايها الكافرون الا في الفجر قبل الفجر
بقل يا ايها الكافرون وفي الثانية بقل هو الله واحد وعاشق الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن العمري قال اقرأ في ركعتي الفجر ما يوسم اجبت
اما انا واجبت ان اقرأ من الله احد وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية بقل هو الله احد وفي الشيخ الى وقت عن محمد بن ابي طاعة عنه قال
ولدت في ركعتي الفجر بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون وذكرنا في محبت تكبير الاحرام ان اخونا يكن من المراء بقل هو الله وقل يا ايها الكافرون
وفي الصحيح من الصادق ع قال كان ابي يقرأ من الله تلك القران وقل يا ايها الكافرون **قوله** كما في التفسير لعل مراده من قوله ابن عمر
انما هو ركعتي الفجر ما يوسم اجبت وقال اما انا فاجبت ان اقرأ من الله فان العمري يقرأ في الركعتين بعد الحمد الا في صلاة الفجر بقل هو الله احد
العلم ان ابن ابي عمير لم يرد الصم ولم يجهل منه رواية عنه الا ان يكون مراده ان صلاة سجدة حكم المسند ولم يجهل هذا من المصنف
رواية اخرى بسند صحيح عن عبد الله بن عيسى عن الصادق ع قال يجمع من صلاة الليل من الجبال غير الصم ان كان يصوم وكنه بعد العشاء فقل
بانه آية ولا يثبت لها الحديث وطاية ابنه في الاضافة والمقيد لكن الحال انهم يثبت الصم بل هو راعيا الرضاء كما في الحال لكن
للغير وفيه للشام فلا يجزأ بغير الفقهاء وبعضه انما استجاب قرأه الواحدة بعد صلاة العشاء وانه يوسع الزيادة ويجمع الحاجة الى التمسك
فيه فاجتمع في الواقعة ثلثة وجوه من الرضوان **قوله** والعرض بن ابي عمير الا في قراءة التوحيد ثلثة في صحيح ابن سنان عن العمري ومحمد بن
مسح عنه سليمان بن خالد عنه ومحمد بن مريم بن قار عنه وفي ذلك مثل صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عنه وفيها انه اذا فرغ من
قال كذا الله او كذا الله وصلى ما قبل على ذلك عموما وصححه المحدث بن المغيرة عنه قال كان ابي يقول بقل هو الله ثم قرأ القرآن وما يجزأ
وفي الحديث يكون القرآن كله لكن في الصحيح من علق بن يقطين عن سائر الكاظم ع عن القرادة في الروي حقه في بعض من الله في التلخيص في بعض النسخ

عنه السلام وان لم يستثن الا وجهه الا اني قد علمت اني اذا ركعتي فاستنيت ولا شيء عليه من العيص الا اني لم اكن اراه
عند جيل في ركعتي من صلاتي

عزائم وان لم يستغنوا لا
عزيم في كل مصل

[illegible]

[illegible]

على مثال ذلك كما اشترط اليه مكي واكد النسبة المستحق لها اجابنا واليه الذي بل وبما يظهر من بعض الاخبار عنه ان كتابه في علم الالهي
يتكون من الواجب خلقه من اربعة كيف يوضع بركوه من العلامه والمحق في وجوب غنايه بسرا ومن السقوط في الغنى استحياء به ذلك من الاول
ان القيام واجبة العقل والوحي واجبة فلا بد من الايمان بها ويكون ذلك بالغنى كما ان لم يمكن الوحي بان ما يمكنه الانقضاء ولا بال
بالراس ان امكنه والمناصب المنيع لان الوحي الواجب هو الاغناء من دون حقيقه وجوبها في الغنى عليه ان يخفى للامكان والعرض او يكون
الحدا الواجب على الكون او اضافيه الى المركبه معلوم انه بالنسبة الى ما يمكنه لان البرائة الغنية توقف عليه قطعاً لان الحق المذكور يستلزم قطعاً
تختلف فيه اذ لا يطلع على امثاله وكذا لا يطلع على امثاله فيتم له القطع الى استحبابه فيقول الرسول اذا امرتكم بنسب فامروا منه ما اسقطكم ذلك
على ما ليس في الا سقطا منكم وما لا يدركه لا يترك كله وجبة الثاني الاسل وفيه ما فيه لما عرفت من انه لا يجوز في ما ههنا ان يستأ
يسود بالامانة المتضمنة للوجوب كما عرفت واعلم ايضاً ان من خرج من الامثال في قوله يد به او قهره او ان يقطع بهاء بركه المستحق والعقوبات
للممكنه العلم بان في الوحي مقدار الدكر الواجب بانها ما يمكنه ولا يترك الدكر الواجب اصلاً ولا شيئاً منه وكل المال لم يمكنه العلم
اصلاً لم يترك الدكر الواجب يمكن ان يكون الواجب من الدكر لكن الامر بان ياتي من ذلك الاضطرار هو سبحانه الله من وفي محبة فهو من غار من العلم
انه يجوز للوحي شيئاً واحداً مضافاً الى دفع الحج والعمران المبسر لا يسقط بالمسرح وغير ذلك ولكن بان بالدين الاخرين في حال
الحق والرفع من صلة بجان مكته مما ينبغي والامان الا ان لم يسبق له ما ينبغي اسداً بان بالدكر الواجب كما ذكره وعلم يمكنه الدكر بانها
الواجب العلم بانته بمقدار جعل الدكر من الاخر من حيث ما عرفت وان لم يسبق العلم بانته بمقدار بانها ما يمكنه ويكون حاله بانها
الدكر من العتق وان لم يسبق العلم بانته اسداً اكثر بالانقضاء الى اجب المال في بدل الدكر كما ذكرنا في الدكر ومن الشك في ذلك ان العلم بان
الدكر دكر وليس شيئاً لما سطر فلو لم يمكن من العلم بانته للدكر الا بان تجاوزه في الانقضاء من كل الواجب بشدته بالدكر عند الرصد الى انزل الراجح
به ثم يرد في الانقضاء وهو مشغول بالدين الى ان يرجع الى اقل الواجب يتم الدكر الواجب عند الانقضاء في الرجوع الى اقل الواجب حتى ذلك لما
عرفت من الاول ولو امكنه العلم بانته في الانقضاء الذي لا يفرج عنه بمقدار الواجب منها للدكر مع عدم مانع منه ليس يحسم بل يمكن ان
الاولى اولى امكنه هذا والسابق عليه ايضاً قد علم هذا على لانه اوقف المنقول منه بل موضع العتق السابق ان لا يخفى ان في قوله
واعلم ايضاً انه نقل عن الميسر الحكم بكون الدين تحت شيا به في الوحي وانه لا يجب ان يكون باذنه او في حقه انتم وعمران الجنة
الباسا وكان عليه من هذا وسيل قبل المرتبة عما ذكره من العلم في الرجل يصير بد من بد تحت شوية فقال ان كان عليه في الحق فلا بأس من
ومن ان الصلاح كراهه او خالفها في الحكم او تحت الشيا به برفعه من علم في الباسا من الرجل يصير بد من بد تحت شوية فقال ان كان عليه في الحق فلا بأس من
وان لم يخرج فلا بأس فيظهر منها استحباباً بالانقضاء او الميسر كراهه التخليق وهو جسد اخى الكفن في الاخرى ولا خالفها بين كسبه
ومن ظاهر الخلاف وابن الجوزي في ذلك ومن الكلام في محنت حقه الوحي ويجب الصلوة على محنة والحمد في الوحي والحمد والقيام
فاما الكلفين بسند من الباسا انه قال من قال في كونه وجوبه وقيامه مع الله على حمد والحمد كسب الله له بمثل الوحي والحمد والقيام
وفي صحيح ابن شهاب عن عبد الله بن سليمان عن العزم ان الصلوة على شيا به كسب الله في حق من شيا به برفعه من علم في الباسا من الرجل يصير بد من بد تحت شوية فقال ان كان عليه في الحق فلا بأس من
اباه وفي صحيح الجليل ان قال في كونه وجوبه وقيامه مع الله على حمد والحمد كسب الله له بمثل الوحي والحمد والقيام
فادعه اكبر ثم اعلم ايضاً ان من واجبات الصلوة رفع اليدين عن الوحي الى ان ينصب قائماً والقيام بانته في هذه الانقضاء كما ذكره المصنف
اجماعاً وبما يدل عليها الاضمار والكشف منها رواية ابن جبر عن العزم قال اذا وضعت يديك من الوحي فاعلم صليتك فانه لا يملك
منه في الشك وفي ان هذا الرفع دكر العلم بانته فيه والظاهر ان منقصة هذه الرواية لكنها ضعيفاً لانك عرفت ان الاصل في الرفع
الوكنية حتى يثبت خلافه ولما ان نقل ثبت الخلاف من جهة نقاد الانقضاء الصلوة الامن خمسة الظهور والرفق والغلبة والوحي والحمد

[illegible]

وان سأل عن حكم التمسك فالأول بعد البناء من أجل أن المعصم أجاب سؤاله بما هو اعم وهو مشتمل على رتبة الاجزاء فبما ذلك ابراهم
بانه ان شك في الزيادة الاولى لم يثبت عليه الا عادة حتى يصح الثالثان في البقيين بالترك في الاول الذي سالت عنه بطريق اول وهو
متبهما بلا حيلة قوله حتى يصح على انه قال في الجواب اذا ترك البعد فلم يرد ظهور من التمسك ان مراده من الترك والتأمل المذكور يعني اذا تحقق
الترك اعم من ان يكون ذلك البقي او الكشي فمما يخلو يكون المراد من التمسك من غير اظهار اعادة الغل وهو الحكم بالترك مع تردد
رطابه في انه كذا ام لا فالأول المأخذ اذا غل الترك فعليه الاعادة حتى يحصل البقيين بالبقيين فيكون الحكم في صورة البقيين بالترك ايضا مع ما
كلامه صافيا الى التمسك بطريق اول والواضح غايه الوجه في قولهم اما حكم الثالث والثاني فليس كما بل ان حصل البقيين بالترك على
الاول وان ذكر ذلك المذكور اى ما هو بمنزلة الغل بحسب قوله فضاء تلك البقية المذكورة ان كان الذكر بعد قبا فعمل التمسك في
اولا عادة فيها ان لم يكن كذا فعليه واذ كان في الثالث اياه بناء على ما ذكرنا من ان المعصم في الجواب لم يقرر بيان حكم التسؤل عنه بل
مراده بيان حكم شقوف التسؤل فبما سأل عنه حتى يصح البقيين الجليل يعني التمسك بالجميع ولا يثبت الجواب احدا الاخر وهو ان المعصم
عليه ان يرد الثاني من قوله ثم ذكر في الثانية انه ترك ان غل الترك بالترك الذي ذكرنا فاعلنا الجواب بانه ان ذكرنا ترك البعد فلم يرد
انه كذا في الواقع ام لا بعد الغل حتى يصح اياه وكثيرا ما في الاجزاء يظهر من الثاني ان الجواب بالمعصم لكن ينبغي الاستدلال في انهم من الجواب
في اجزاء اولي والثانية مثل الشك في اجزاء الثالث والاربعه وان عدم البعد لهما ترك وصعب الاعادة في جواز الثانيان
بالنسبة الى نفس الركعة وبما اورد بذلك عدم ضربا للتمسك في الفرائض وان كان الركعة والتجويد والتفقه لهما ما فافقا من الشيخ ومن ينفق
المشهور كالمظهر عليه ويمكن الجواب بالجمل على الاستحباب جميعا بين الاختيار وان هذه القصة داوية مودة فبما وصفا وهذا السند
الى سبب ولا شبهة كون ذلك موانع واضطرار فلا ينافي مثل هذا جميع ما مر في السهو والخرافة من الجهد والسوء او ترك الركعة او تركها
مثل ذلك كما مر في شقوف الفتح الراضية في المقام من ان بيان البعد في الركعة من حيث هو مطلقا فافقا في غاية الوضع في
الاوليين واما الجواب عن الاخرين مع شقوف القابل بل غير ظاهر ان ذلك من حيث الشيخ ولذا لم يفت به في كتابه فلو لم يرد مع المحققين ان
الشيخ قد يظهر من كتابه الحديث مع انه على تقدير كونه شبهة فيه فلا يثبت وجوبه من ظهور الخطا على نفسه فلا يبقى معه في الركعة قوله
وقبله قد عرفت ان القابل ابن ابي عمير وعرفنا ان ذلك منه غير معلوم بل قيل لظاهر ابن ابي عمير كذا وعرفت السند في الجواب
وقبل من ذلك ان القابل هو المصنف وابن ابي عمير ما نسب اليها وعرفت الحال في ذلك وقد مضى ان ذلك ساد في المقام ايضا
نظرا في ذلك وغاية وضع فساد بحيث لا يخفى على من له اول نظر في قوله وقبله قد عرفت الحال في شبهة سنن فواء وقد حكم
وهذا من شك في شي وخرج منه دخلة غير فاشك ليس بشي فافنا شك في صحة او السجدة من معا وقد عرفت في الشبهة في الفكا
فشك ليس بشي وصلاته محجة وان شك فيها وهو حال النهر من فقد عرفت حاله مما ذكرنا في الركعة في حال الطهر وانه جاز
الى الجود ويقال على جميع ما ذكره محجة عبد الرحمن ابن ابي عبد الله انه قال العموم جمل دفع راسه من الجود فاشك في ان ليس بجبالا علم
بهذا وسجد ام لم يسجد قال يسجد قال فجل طعن من جوده فشك في ان ليس بشي فافنا فلم يرد ما يسجد ام لم يسجد قال يسجد وعرفت
بصريح العموم انه قال ان الشك في الركعة بعد ما يسجد فليجوز وان شك في الجود بعد ما قام فليجوز على شئ شك فيه مما ذكره في قوله
في غير فليجوز عليه وليس في سند هذه الرواية من يروى فيه سوى محمد بن سنان وهو عندنا ثقة فافنا للعلامة في المختلف في حقه
اعتبارها بالفتاوى وهي ظاهرة في عدم الخروج من الجمل بالحيث والنهي وكثيرا ما في الامتثال التكرار في الشك في كماله الفكا كما
الامارة اليه في محبة الركعة واما الشك في واجبا الجود من الذكر ووضع الاعضاء السبعة وغيرها فبعد في الركعة الجود يخرج منه في
وقبل دفع الراس ياتي بما شك فيه اليه واما الشك في دفع الراس في سجدة من ياتي الى الشك في كون ما يسجد هل هو واحد لها شتان

عن أبي هريرة

عن أبي هريرة

بن سواد بخاری علیہ السلام

والفعل وامثاله وجب ان يعتمد عليه حتى يثبت الاعضاء وان لم يثبت لم يحصل عليه ولا يلحق بالثابت في الامتداد بحيث يثبت في كل واحد من الاعضاء حصول الاستمرار والظمان بل لا يحصل في كل واحد من الاعضاء في بطنه على الاصح وعدم جواز الاكتفاء على وجهه ووجهه ووجهه وموضع جبهته لعدم كونه بجهد ولو قطع بعض السطح أصلاً ودراساً سقط وجوبه ولو بقيا بقا لم يعرف كونه من قول الرسول ٢ اذا ارتكبت شيئاً فانواته مما استطعتم وقال في المسبوق لا يسقط المسبوق المشاحداً أصلاً ودراساً سقط وجوبه وان كان لا يثبت بطله ولا يستحقه **المعبر** ١٠ من محجة نقادة عن احمد بن محمد قال قلت له الرجل يعبد وعليه فلس أو غنائه قال اذا مشى شيء من ميهن الارض فيما بين حاجبه ونظام شعره فغدا جزاء عنه ومثلها ايضاً عن الربيع ومحنة نقادة عن العم قال ما بين نظام الشعر الى طرف اللانف موار ذلك احب بالارض جزاءك ومثلها موثقة بوابن مسلم وعمار الساباطي عن عتبة منحصرا واثبت بريد بن النضر وهي معبودة وفي محجة ذواته عن الباقر ٢ يجوز الجود على سواك وعلى نحو ولا يخفى ان المراد بالمسبوق المعبر اي متى لم يمتد وعندها ومنتدبه في الجملة فلا يكون مقدار جبهته من طول من الزاوية مثلاً يكون على العرائش من العنق مثلاً ويضع الجبهة على العرائش المذكورة وعلى ذلك الجبهة التي عليه بل لابد ان يكون الزاوية عليه شيئاً معتد به بحيث يكون ذراعاً مثلاً من المعبر المذكورة **قوله** وايضاً لا يسقط في اهل اجدان هذه الآية في كتاب المعاد منه ولا في المذرك والذخيرة وغيرها فان المراد من المحجة محجة علي بن جعفر عن اخيه من مائة قال سالت عن المراد من طول فسطها فاذا وجدته وضع بعض جبهتها على الارض وبعض بقية الشعر على بوز ذلك قال لا حتى تضع جبهتها على الارض وحملت على الاستحباباً جمعاً فان كان الرجل يعبد او يطرح لشد فذاها ويمكن القول على ان طول القصة بما يمنع من وضع الجبهة في التهج المتعارفة في الجود على الارض لان القصة شعر الرأس مشتمل ومثل هو الصدق في العنق والمضغ وابن اديس بالشهادة المذكورة بعد ما اشار السقي قال لا في بيان التخصيص للجبهة عن عدم لغير الجبهة من الاضحاب انفق فظهر منه كثرة القابل واردة من الخبر حسنة ذواته بابراهيم عن الباقر ٣ قال الجبهة كلها من فضاء شعر الرأس الى اللهاجين موضع الجود فانما سقط من ذلك للارض اجزاء مقدار الدم ومقدار طول الاغلة وفيه ان هذا القصة مثل المعبر الشاذفة قال على كتاب التخصيص المعتد به مرقاً على حسب ما عرفت لغيره ومقدار طول الاغلة يتابعه قوله فانما سقط الارض اجزاء **قوله** ويشترط اجماع الاضحاب على اشتراط طولها موضع الجبهة فقل الاجماع عليه المحقق في العنق والمذكورة والشعر والمختلف وابن زهره فالقصة والشهادة المذكورة والباقر ان اشتهر كذا كما ان باقر كتب هؤلاء اربعة بركة العيان كل من اعبر المارة في الصلوة احب ذلك وفيه ان ذلك هو الماد في الاعضاء والامطار ومنه الملبين وفيها تكلم وصار في بحث مطهرة الشمس من ان الراوندى وطاحيل لرسول ذهبوا الى ان الشمس الظاهر بل لا يجب على الجبهة خاصة من غير اشتراط كون الجفاف بالشمس ولم يجوز ابقائه لك بل ولا يمد خطية العنق واشترطها طهارة موضع الجبهة وعدم نجاسة وانه لو كان نجساً بطل الصلوة بالشمس وعليه نعم ادعيان الشاذفة جعل تحقيق الشمس بحكم الظهور للجود عليه وباقي الاضحاب كذا في ذلك وفيه ان في كل موضع الثانيين وباقي الجمل لا ناسل الاحد فاشترط طهارة موضع الجبهة ولو جعل الشارع في حكم الطاهر لخصه في الجود وان يثبت ان لم يثبت فلا بد من الطهارة الواضحة اليه ولم يكف الطهارة الحكيمة فنقد الفهم لما لم يثبت كون التخصيص المذكور في حكم الظهور شرناً فافضل الاجماع على التخصيص **المعبر** ١١ وها واتفقوا على انه مع عدم التوثيق يكون الشرط هو الظهور الحقيق الا انما اعتقدنا بثبوت التخصيص فاشترط الحقيق او الحكيمة فالحكيمة في التخصيص في غير سورة تحققت الشمس كذا اشترط الحكيمة في سورة التخصيص حيث اشترط كونه يخص من الشمس وفي غير موضع غيرها كما ان البنية شرط في الصلوة طمأنينة ان اكثرهم الكفا بالاسناد من الحكيمة في باقي اجزاء الصلوة مع اعراض الكل بان قصد الغربة والتعبد شرط في كل جزء كذا في الاضحاب فاصدق البعض من انكار الاجماع من جهة خروجها منه ما فيه شجاع كرها معلى في البنية فكيف يخرج جزؤها وجميع تحققة بجزء من كل جزء وترى ذلك المحب ما دل على الشرط المذكور مضاعفاً الا الاجماع في المنعولة التي على واحد منها خبر واحد جازي بل على محجة طاحيل على جرح العباد في قبضته ولقطة اسما للجهنم والصادق من الرسول ٤ والائمة ٥ والسلم في الاعضاء والامطار مع طهارة موضع الجبهة في غير ذلك كما هو وجوب السورة وفيه مع انه مستند بها انه يدل على الشرط المذكور كما عرفت ونظام الكلام في بحيث مطهرة الشمس وهذا نقل على ابي الصديق انه اعبر طمأنينة

طمان المراضع السبعة ومن الرضعا انه احسن طمانه مكان المص فلا شك فيها فان كان الجاسه تزوج في ذلك المص او وجد من مال غير المحقق في شئ من
منا فاض على شرط طهر المكان من الجاسه منعته وان كانت معفاه عنها الشرب والبدن واما اذا اكلت بابسه فلا تزوج احد من قبل من قبل شرط
الطمانه مضافا الى ان الاكل لا يقتضي عدمه وكذا احسن بعض الاخبار مثل كعبه من الجاسه من انك ذكره يكون عليه الجنايه ابيض على الحمل
لا بأس بمعاينه ابن ابي جبر من العلم انه قال ابيض على الشاذ كره وفيها ما ينهها الجنايه قال لا بأس والمراوم وموضع الجنيه عليه الا انما النسب لا ان
وبدل على ما ذكره ابن ابي جبر من عدم اشراط طمانه موضع الجنيه بينه الا ان خربا ولدته من الاجامه والاشجار والذالك على اشراط طمانه وكذا
الأدلة **أخر قوله** وان يكون أرضا ابيض الامتناع عن عدم جواز الجود على ما ليس بارض ولا بناها وسكن الاجامه والامتناع والاشجار طمانه عليه
وانفق الشبهة الامتناع والامتناع عليه عملا وقولا بل طمانه كونه من ماله ثبات مذبحه وشعارهم من مجوزة الجود على طهر المكان على كونه
واسخنة المصير ان فعل من التمتع ذهبه الجمل والامتناع والمصباح والمسائل المصير الثالثة الثالث ونقل فيه اجماع الطائفة
عليه فقال واختارهم في ذلك مشقة ومشتق بعضها والمعرفه منهم عدم جواز الجود على ما اكل وليس مأواه وان كان ما انبثه الارض الامتناع
من المصير المسائل المصير الثانية الثالث في ما قاله من جبر الامانة الاقرار بان لا يجوز البحر والايام الارض وما الاقرار
الامتناع وليس فعل الاجماع ملامه في المختلف والظاهر كون الاجامه المتفرقة حقا وادخال الثاني الشبهة الامتناع والامتناع على الا
من الجود عليه ما مع عدم البؤر وشدة الحاجة الى الجود وما يصح عليه فنبذة تحقوا للباصين مع التمتع ونبذة كونه الغرض التي لا يجوز
ملكها غير الغرض ما هو مثله في كون المصباح ولا يصح الجود عليه ولذا جلت قالوا الى يحصل ما يقع ان يجد عليه وقت مملو من مثل الحرم
او الزينة الحسينية او الزاوية او الجوز الحشبي والحرم او غيره ذلك بان يفرم عليه ويجعل عليه ويعلم على غيره ويضد من ذلك القبر ثم يجعل عليه كانه
الطمانه عند الشبهة والشاهد المحسن من طهر يفرم ولو جاز البحر على الفطن او الكنان مندم مع غلبة وجودها سميت بالفتن لما اكل
الاثنان في الاقرار من التمتع عليها في جميع الاوقات والامتناع وطمانه البدان والامتناع مع الغالب فيضمم ما يصح البحر او الفطن
اليه والوفور ولما اقررنا في جميع الاحوال والامتناع على ما ذكرنا لا نقصار ولما اقررنا في تمام الاعطاس مع انه ربما يشق الحصول في بعض
فيما يحصل وجوب من جهة النية او غيرها او غيرها الى غيره ذلك مع انه معلوم عدم صدور الفطن عن التمسك ولا احد ما لا يثبت ولا يثبت
على الاشياء وشاع وقاع لغيره الذي اليه كما بيناه من قبل ان العبادة لا ينفقه والتمسك قال سلا كما يثبتون ابي الفطن ذلك
ما ذكرناه بحث وجوب السرقة وغيره وما يتركه ويحق الاجماع المذكور انما لست بنبذة من بالاجماع وان في المنع سائر نصائفه وان
بالجواز كان في المسائل المصير الثانية وعلمه بالبيع كان في سائر نصائفه ومنها المسائل المصير الثانية فظهر من الفطن انه قد اكل
بالجوز وطمانه نفسه مناد ما اقر به او لا فالفطن الذي ثابته بنفسه على فظهر عليه ما ذكره لا يبره وقال ولعلنا انه قد اكل ما اكل
فلا الرضا مع فتوى بالمخافة لان للعدان الصاروم ان وقع ثبيل من نية اعين ما نفسه لانه يكون فذا انفعدا للاجماع فليكن طمانه
بعض المصير ثبته بعبادة صدره لاجماع وقوله على ما شجرة لانه اجماع لا يجوز في الفطن انفسه فظهر ان بعد الاجماع وفصل النبي
قما اشنا اليه مجيئه هشام بن الحكم انه قال للعلم اجزى مما يجوز البحر وعليه وما لا يجوز قال البحر والبحر الى الارض او ما انبث الاكل
الامتناع اكل وليس فقال له جعلت فداك ما العلوة في ذلك قال لان البحر خضع لله عز وجل فلا يفتي ان يكون مما يترك من طهر
القبائل عبيد ما باكلون ويلبسون والشايعون في سيرة في عبادة الله عز وجل فلا يفتي ان يضع على غيره على عبيد ابناء الدنيا الذين
اخذوا بغيرها والبحر على الارض افضل لانه ابلغ في الشرايع والمضيق لله ثم ويحبه عاصم بن عثمان من العلم قال البحر على ابناء الارض
ما اكل وليس هذا معنى ما في الفطن لكن الشئ يظهر بطلان فيه جملة وحسنه تطاوله بايديهم **سابع** قال قلت لشيخنا عمار
يعني الغفران لا ولا في الثوب الكرسف الحديث وفيه الفضل بن عبد الملك بالقاسم بن عرفة قال لا تشارك العلم لا يملك الارض وما انبث

على كم فيصير من اذ من الحزن والبره او على دعائه اذ كان تحت مسح او غير ما لا يجزى عليه فقال لا باس به الرخصة ذلك وضعا دعائه الى جسر من الباقين قال
قلت له اكون فالسفر فخر الصلوة والظاهر ان ضاع وجوه كيف صنع قال اجعل على بعض ثوبك قال ليس على ثوب يمكن ان لا يجزى على منضوء
وبله قال لا يجزى على ثوبك فلهذا احد المأجدين **الكلام الثاني** وجوز السيد في ذلك مفسدا **المطالع** ولا يجوز في العادة ان هذا
للإجماع على عدم جواز السجود الا على الارض او ما انبت وما انبتت والمعادن ليست بارض ولا ما انبتت اذ لا يطلقان عليها حقيقة ولا يتبادر منها غير
فرضية ستمائة بعد لا حطنا القلة المذكورة في عدم جواز السجود على الماكن والملبوس فلا حظوا بل ويقتل عليها الاخبار ايضا مثل دعائه لوس
بن يعقوب عن الثمهم قال لا يجزى على الذهب ولا على الفضة وصححه يحيى الحسين ان بعض اصحابنا كتب الى الطائفة بال عدم الصلوة من الزجاج قال
قال ان قد كتب اليه فكيف وفلت هو ما انبت الارض وما كان في ان اسأل عنه مكثت الى الاصل مع الزجاج وان حدثت نفسك انما
انبتت الارض ولكن من المسح والرمل وما من سخا ومنه محمد بن مريم سعيده عن الرضاء قال لا يجزى على الفضة ولا على الفبر ولا على الصابغ
والمداد من الغفر فخر البهجة وسمي بالفارس به مرم بان دعائه مشهور يعرف بالجمع والكثرة مثل الماء من حصة فقلده بابا ابيهم من ابناء ابيهم
للنهي عن السجود على الفبر وما عدى من جواز السجود على البزاج عدم صحته ها وما وضعا للاخبار المستفيضين المتواترة والاطماع
فيها ما مر مواضع اخرى في العلم فنعين حلها على الفضة او الفروقة مع ان اليهود التي في الشافعي في العراف كون الصلوة على الفبر والسجود
عليه في الفرائض كاشفة الفرائض والدجل وغيرهما من موضع الفضة والفروقة فلابا على ما هو المعلوم مبركون الشيعة فان كان صوابا
في غاية المزج والاختلاط مع التمام في الحرف فعلا عن السفر سيما في السفن بل الان كما وان يكون الفضة مرفعة في العراف من حيث شدة
من لغة حاكمهم لسلطان الشيعة بل وشدة ملهم لسلطان الشيعة بل وحكامهم واطباهم ومع ذلك فلا يثبت السفر تلك
الصنف خالبا عن التفتيد فنه على ما ذكر محمد بن مريم بن عمار عن العزم عن الصلوة في السفينة فقال لتقبل القبلة وجهك ثم تقف
كيف اذنت فان لم تستطع فجالس الجميع الصلوة فيها ان ارادوا وضعا على الفبر والغفر ويجزى عليه والمداد من قوله من حج الصلوة ان ارادوا
والظاهر العبارة فلا يظهرون في الاخبار الواردة في هذا الباب فمن حجب الشافعية وقرب منها دعائه ابراهيم بن مهزيب عنه **المطالع**
العزم ينجح الى الايراد في السفر فنجح الصلوة فيها قال نعم ليس به باس فقلت وسجد على ما فيها وعلى الفبر قال لا باس وبلا حطة قوله ويحجب
من ما فيها يظهر ظهره انما كون المقام مقام فقه لان غالبها فيها لا يجزى السجود عليه مع ان العزم اجاب بعدم الباس من دعائه فنفضا
والغيبه لا ذكر في هذا من الخبرين المتباينين في الكراهة كراهية كراهية كراهية لان حسن احمد بن ابي بن اسمعيل الميموني وحسن الاخر ابراهيم بن
ويجزيه بالشافعية بل الاجماع والاخبار وغيرها على ما عرفت **قوله** وفي الاذان في اهل الشافعية في التقاية ولا باس بالسجود على الفبر
لحق ذلك ان قال ولا يجزى السجود على الصبرج خلافة الجهادان منع من التمسك على الحق فخرجه بالجمع من اسم الارض ولا يبارى جواز
السجود لانه قد يجزى السجود على ما ليس بارض كالقاع وفيه اذا اخرج من اسم الارض فلا يقع السجود عليه ولا يجزى لما مر من عدم جواز
السجود على غير الارض التاب من الاجماع المنقولة بل الاجماع في الواقع لم نقل من هذا الذي ذهب للاخبار الصبرج والمبصر الى اناس لا يسه
في جملتها في الحق فلتا مبتدع في شأبه وجوز السجود على القاع في الاذنة التي سطر فيها ولو لم يجره خبر قال من جواز السجود على الحق
ولا يلحق الاخرى في ذلك فتدفع الامور بجواز السجود على الحق من حثان القلة من هذه الفكرة استدلك على عدم خوجه بالجمع من اسم الارض بجواز
السجود عليه لان قال والاولى اجتنابه لما ذكره المعمر من خوجه بالجمع من اسم الارض وانما يمكن وجه المنع اليه فان الارض الحرة فنفضا
عليها اسم الارض من فاد يمكن ان يستدل على الجواز ايضا باعدام التبع والصدق في الجمع من الحسن بن مجيب عن ابي الحسن ان سأل عن السجود
عليه النار والعذو وعظام الموتى ثم يحضر به المجد المجزى عليه فكيف يجزى ان الماء والنار قد طهر به **المطالع** ان هذا الحثان لا يظهر على غير
السجود على بعض الخوف في معناه ويزن الاخبار المستقيمة لجواز السجود على الفبر من صححه مويه بن عمار في جواز السجود على الفبر انما كان

من قطع الأرض على نخل أو لم يظلمها إلا من بعضهم في بعض كتبهم وبما يظنوا ما ذكر في الفقه والفتاوى كونه مسئلاً في نخلها في الجبلية ومن كتبها
ما ذكر في هذا لا يقتضي المسئلة في الواقع من هذا الحكم فضلاً عن قطعهم ولذا انبأ الحق بظهور من المنع في الشرايع والنافع والشيخ جليله الاستحسان للظن
صحة التراب جراً وهذا صحيح في عدم صدق الأرض عليه فإما كتبهم لم يثبت الحق فيه يكون ما كان بالمنع بل العلامة أيضاً لا يظن منه بخلافه في
غيره للفتوى حتى الشبهة بل ربما يظن من منافع عدم جواز ما كان كونه إلا أن انبأ لما كان اعتقاده عدم الخروج من اسم الأرض لهذا لم يثبت ذلك
أيضاً لا يخرج من أشكال إلا من واحد من مقامات كونه يقتضي الشبهة على عدم الخروج وأنه لذلك جاز فلاخذ المقامات وما مل جدياً مع ذلك على كونه ذلك
مقتضياً للحكم بغيره مسلماً كيف اقتضى ذلك الحكم بقطع الظواهر أن الله ما من جواهم جواز السجود للأرض أو ما ابتدأ أو على الأجماع
وكونه من من الأمانة على حسب ما اشترى إلى بعض بلادهم بل المتأخر من ابتداءها وأما الأجماع على ذلك ومع ذلك لا يخفى أن خروج الحق
عن اسم الأرض عليه حقيقة أو ثبوتاً من دون فريضة أصلاً وللخفاء في مقيم البناء والمال الذي من الخالي من الفريضة والغافل عن هذا النزاع التزم
بل من سماع جواز قطع الأرض لا يصدق عليه ما لحالي من الفريضة بالمرء لا يثبت ما رآه من الأجزاء المنفصلة من الأرض مثل العربة من
المدى أو الحجر أو الكف من التربة والخشب فما خلت بالحق من بل من هذه الأخيرة بأنه يجوز الفصل على المنفصلة المذكورة ولما لم يصدق عليها اسم
وخرج في الفريضة بأنه محبيل من الأرض وإن اسم الأرض لا يصدق عليه وفي ذلك أيضاً اعترف بذلك كما ذكر في ما ذكر في جميع ما ذكر في فريضة الفريضة
نصر جواز السجود على الفريضة إلا من تأمل منهم في قليل من كتبهم فظاهر من لم يصرح بعدم الجواز بل لا تأمل على أنه غاية ما يمكن التأمل
اسم الأرض عليه بالحق الذي ذكر مع أنه لا تأمل في عدم الصدق وعدم البناء على ما ذكر في دفع عدم نصرهم بالجواز كيف يمكن الحكم بقطعهم
بالجواز لم يحكم بقطعهم باسم الجواز على أنه على من أنهم بجواز عدم الخروج من الاسم وجواز السجود وكيف يمكن أن يكون بعدم جواز السجود على
الأرض وجواز السجود عليها ويكتفون بجواز هذا البيان حكم جواز السجود على الحق ولا يفتن مع كونه على الأشكال طائفة من قولهم على ذلك
جهه في التجميع وإجهاً في الحكم وموافقاً على ما قيل لا يثبت من البديهة والتقليد يحتاج إلى دليل فكيف كانوا لا يظن من أنهم
الجوزي وأنهم بسبب يكون بالحق أن جمع انهم أول يظنوا هذا فلا اخل ما ظنوا هم نفس الجوزي وافتانهم به فأنشأ من سائر مسائلهم
وفتانهم التي صرحوا بها وأنهم الغائبين لاجل الظاهرهم ما افتوا في المسائل النظرية والأحكام الفريضة ولم يفتوا في مسائلهم
فالفقه الأمارة كيف كانوا في اشكال ما هراشه اشكالاً لم يظنوا أصلاً لأنفسهم فتابهم ولا منشأها روج من الجوزي ومع ذلك لا يفتن
فأطعن بالجواز وعدم الخروج من البناء من عند الأرض الحالي من الفريضة مع كون اشكال النظرية ولو سلمنا قطعهم بالاشكال يكون
ذلك أجماعاً كاملاً يخفى مع أنه في كثير من المسائل كيف يقطع الاحتجاب وجعله حجة حكمة مثل ما فعل في نجاسة النبي من قبل الحق لا يفتن
سأله وغيره لك ما لا يخفى كثرة ما كان وكيف حكم أولاً بالخروج من اسم الأرض وجعله حجة حكمة بأولوية الاحتجاب ففتن فيه بل لا
مع أن صدق اسم الأرض على نفس الأرض من قبل لو سلم لا يفتن صدق على الأجزاء المنفصلة التي تجزئ تحت ما ذكره وهو إلا أن
بالقبول والفتوى الثالثة على ذلك فضلاً عن الخاص مع أن صدق اسم الأرض الحرة منها لا يتم كونه على سبيل الحصة والبناء من لفظ الأرض
الحالي من الفريضة بالمرء إذا الظاهر عدم بناءها من جهة سماع لفظ الأرض مع كون الدهن خالداً عن الثابت بما لا يخفى من أن
على الحرة التي صارت وما دام ابتداءهم الفريضة بعضها في الصدق الذين لا شك في استحالة الرماء وأما دلالة التجه ضد الكلام فيها وجب الظن
ومع ذلك لا تنافي بينهما على عدم مطلق ما بالحق المتأكد فيها واتفق المعظم على عدم مطلق الطبع المذكور ومع ذلك فله والفتوى في معناه أيضاً فيه ما فيه
ومع ذلك لا ينافي جواز السجود على تأمل أن عدل من الجواز السجود إلى الحكم بالظن بما لا يخفى من قطاع من جهة نفسه فالقائمة بجواز السجود
على كل شيء وهم ما كانوا يثبتون الآباء السجود على الأرض الحرة فكيف لم يثبت بجواز السجود عليه لكان حجة بعض الناس لا الله من جهة الجواب بأن
لما والتأخر من طرأه أخيراً من ذلك الحكم نزلنا عندهم السجود على الأرض لا يثبت ما سألوا من دون مدرك إلى غير ما في الفريضة من الغائبات

والعروة

والصدق ربه ونحو ذلك كانت بخط بناء على دقة الخسنة والطائفة والهاية وحاشية ولذا سميت بخبر لان خبرها مستقر في الصدق
 ما يصح على ما صح به في اللغة مثل التثنية بخلاف الخبر والمخبر من الخبر وان شاهد محسوب عدم شرفها في الصدق ونحو الظاهر في الصدق
 في الجملة والحق من الاختيار الدالة على برز السجدة والظن وحملها للخط على ما يصح الخبر عليه مثل ما يروى من الخبر ويحتمل ان يكون اللفظ
 بالاضافة الى الخبر المعاني على ما علمه ما هو قوله بالخطوط التي من فخر نفس الخبر فان الخبر يتجاوز صفة وكبره منسوبة من الصدق كان الناس
 يصلون عليها او يحدون وكانت منه اوله في زمان الرسول والائمة انهم يحدون عليها من جهة كنهان نبات الارض في الماكن
 والبسوس على ما اشتهر سيرة فليس لها من باب الشاكلة ونحو هذا فلا يكون في اشكال في الاثبات بان الناس لم يحدوا بها في الصدق
 الى الجواب بان ثبات ثبوت من لغة العرب كما فصل الراوي ويمكن ان يكون نصا لا شك في الراوي قوله بسيرة منه وليس ان المنع ما كان
 بسيرة من جهة ان عالمها كان لا يخرج من من المسنة او يحدون ان ربا عنها ظهر لها وبنات ان المنع من جهة كونه نقاشا بالية وفقد
 في الاختيار المنع من الانتفاع بها مطلقا كما مرة بحث الجاسات **قوله** لم يكن اذ من الجمع الظاهر بها هذا اذا وقع السعي العرفي للجهة على
 الفراغ والام يكن جرمات الفراغ بل يكون جرمات الارض ولم يظهر جهة الجود عليه لعدم صدق الفراغ ولا الارض فلما ثبت عليه ما وجب
 الجود الى ارضه من جهة جرمات الجود على الفراغ فاسد والجمع المذكور من الاختيار **قوله** كفاية المستوفى وضع الجهة على سبيل من الظاهر من الفرق
 الفادى والارض الكثر هذه المذكورة لاطلاق النص والقضاء ولكن قل من طاعة لا يكون في حوالا ولا الفادى اذا كان هناك مانع من الجود
 نقل من ابن ابي نضر عن ابي ابي ان الكواهد من جهة شغل الميت بالفراغ والزم ان الكواهد من جهة عدم ملاقات الفراغ من جهة ما سئل في
 فصل الجود على المخبر السهل في الاستدلال بالستور من هذا الماكن اذ كان الكتاب ما يصح الجود عليه مثل ما التزم وغيره ما يخفى بالكتاب كونه من
 الارض في الماكن والبسوس الفادى من الرول لا يصح الجود عليه بل لا يمكن لما عرفت من جهة الوضع على الشيء فالظن اذا كان بحيث لا يفرق للجهة
 فيه وثبت عليه يقع الجود عليه فاذا ظن للجهة بالجود عليه ازيل الظن منها للجود ثابا وهكذا حتى يخفى وضع الجهة على الارض وعلى ما يقع
 الجود عليه منها واذا عرفت ولم ثبت فلا شك في عدم التحريم والامكان وقاد كونه الشاملة في جهة حصوله من يربط الزية للجهته او غيرها
 او غيرها الا ان يكون ملاصقا بالجهة حال الربط وبغير ملاصقا حال الجود فيحقق وضع الجهة عليه وفي محجة الجود انه سال الله اجمع الجود
 في صدق اذا الصق بها الزاب فقال نعم قد كان ابر جعفر في موضع القتل اذا الصق بها الزاب فقال الصدوق وبكى ان يسمع الرجل الجود
 في الصدق وبكى ان يترك بعد ما يصح وبكى ايضا ان الله كان كلما وضع واسمه للجود اخذ المصنف في جهة فوضعه على الارض فوجدا **قوله** يجب
 فيه امة في الكرم ما يظهر منه الحالة الجود **قوله** والصدق اوجب في المستفاد مع الاجماع فلا مانع من الاستحباب ونقل القائل
 بالوجوب من غير طاعة العامة خاصة وقعه بوايتين من العامة وظن ان من الخاصة والمرجوع من العامة وقعه عن النجوم معقول الموقر الائمة
 والعلم انه يجوز احكامه الارض بالحصول من الانفة انا اعتبار السيد احكامه الطرف الذي على الحاجبين لاطلاق الاختيار والظن ان قوله يعني معقول
 الموقر وهو من لغة عمار على المعنى من بانه عن خطام انه قال لا يجوز في الاخر ما ذكرنا في المصنف ان الظن ايضا وقعه في الصحيح من جهة هذه من المصنفين
 سمع الله يقول لا صلوة لمن لا يصب بغيره مع ان الصدوق قال ايضا انه سئل الا مقام هو وضع الانفة على العام وهو الزاب فيكون قوله
 عن الدليل لان يكون يخفى فيه اصطلاح في وضعه على ما يقع الجود عليه ويكون مرادهم منه ذلك كما مرع بالشهد الثاني وان كان في المنع
 مع بانه الصافي الاكف بالعام حين امانة الاجماع عليه وكيف كان الظاهر كون وضع الانفة الزاب مستحبا كما ان وضع للجهة الى مفاد القائل
 فمن ذكره من ذلك فلا صلوة له وقوله من صدق من صدق محجة مما ذكرها الله ومحجة فواضة من المباحرة انه قال الجود على سبيل
 اعظم للجهة والبدن لكيف والاهل ما بين ودم بانك حاشا فاما القرض في السيرة واما الارغام فستخرج الجود فيجوز ان لا يكون في القضا
 للشهر وعلى تقدير الحاشية فلا بد في صدق لواءه محمد بن مصنف قال سمعت الله يقول انما الجود على الجهة وليس على الانفة الجود وهو محجة



العظمى بل الإجماع وما مر في قول المعجب بفتح سبعة اعظم مع ان ظاهر محجة فذات صاحب الارحام كالأفع المشيع ان الارحام الى على جوارحها
 مسخت او فضل ما يقع الجود عليه من غير الثواب بل على الارض انما افضل الزيادة احيى من الفضل انه سال الصم عن التجرد على الجوارح فقال لا بأس ان يجل
 الارض احب اليه من رسول الله كان يحب ان يكون جبهة على الارض فانا احب لك ما كان رسول الله محبداً لعمل افضل من خسران الزاوية والخضوع من غير ما
 تأمل فيه كونه ابلغ في التذلل والتواضع والتضوع ولا تكساراً يظهر انهم من الاختيار والفضل في العمل التجرد على الرأفة الحسنة لما تضمنه التواضع
 بعد كون الانفس مثل الجبهة فيما ذكره سوا وجوب الرضع على ما يقع التجرد عليه مع ان ارقام الانفس الصافية بالارضية في التواضع لله والتضوع
 والتذلل والاكسار ما لا يكون في غير موضع على ما يقع التجرد عليه كذا الى ان وعد فيه ما وعدكم من **الاول** ايدياً بيدك اه قال الصنف في بيان
 من يربى الاطفال الاذرا بان لا يجوز وضع الركبتين على الارض في التجرد قبل البدين ويظهر من الشيخ انه في التمهيد ينبغي لك ويشهد له ما وعد من
 التبع فيهم فهو منهم ومسلم ان وضع الركبتين على الارض قبل البدين من شغل العامة كما ان عكسه صار من شغل الخاصة والطرف من غيرهما
 ذلك لما ذكره بلاد في المتن اجماع على ان لا يجل عليه ويقل على عدم الرجوع محبة عبد الرحمن بن ابي سبيد الله عن الصم عن الرجل اذا كان في
 رضع واسه ايدياً فيضع يديه على الارض ام ويكبته قال لا يضر باي ذلك بقاء به فهو مقبول منه وهو في بيان بعض من قال لا بأس اذا جلس الرجل ان
 ويكبته الى الارض قبل يديه وحملها اليه على الفخذة ولعل مراده التزود من جهة العامة لانهم منى لما احتاج اليه يديه معرضة كونه من الخاصة
 يكون منهم لكن هذه القضية امرهم بما هو شغل العامة لا يجوز من هم من ذلك فصل كما هو مخرج الصحيح وظاهر المرفوع ويقل على تجارة انما محجة
 ابن مسلم قال ثابت الصم يضع يديه قبل ويكبته اذا جدد والاول اذا كان يقيم دفع ويكبته قبل يديه وقاية للرجلين من ابي العلاء قال سالت
 طاهر من الرجل يضع يديه قبل ويكبته في الصلوة فقال نعم الا غير ذلك من الاختيار فظهر استحباب وضع الركبتين قبل اليدين انما اذا اراد ان يقرب
 انه قال في الذكر وبجوابه ان يكون ناساً وقد سبق بالنظر في قول في محجة فذات عن الباقر الامام منها ما وعد وذكره المعرف في القضية انما هكذا
 واقام وعد فقدم التمهيد ثم اعرض عليه في حال الركوع والتهجد **الثاني** ان يشاءوا من الكلام فيه **الثالث** ان ينجسوا من الكلام فيه
 مفصلاً **انفاق** لروان يمكن جهته الاختيار في ذلك كثر منها محبة طاهر بن جعفر عن اخيه موحية عن الرجل يجهد على العمل ولا يمكن جهته
 من الاض قال يجوز له جهته حتى يمكن للعبث وفي التواضع الى الله انه قال لم يزل على الصلوة ثم اجهدتكم انما جهنم من اللذات ثم ارفع راسك
 من الصلوة وطهرت باليسا ونباهة عنه اقال اذا جئت فكن جهتك من الاض ولا تنصرف الى غير ذلك **الرابع** وان يدعى الموقوف اه
 المشي هو المقيم لك سجدة وبتك انتك تلك اسلمت وعليك توكلت وانت بوجوه للذي خلفه وشق سمع بعض المتقيين من النبي
 ثباتك انما من الثاني ثم قل سجداً الى الله ثباتك هكذا في الصحيح في الثاني والثالثة بعد ان كان من النبي بار في نفسه وفي القضية
 ذكره بنقاروت وقاية في الثاني انما في الصحيح عن ابي حنيفة عن الباقر رعاوا اخرى الاربعة وكذا نقلت عنه منها رعاوا فما مضى له ماء الاخرى
سورة كما في الصحيح تعدد مراده منه محبة ايان من عبد الرحمن بن سبابه وهو مجهول قال قلت للصم انما رعاوا وانا ساجد فقال نعم فادع الله
 والافرة فانه رعاوا الدنيا والاخرة ثم يدعى محبة ظاهره عدم بطلان الصلوة بدعاء رعاوا وقاله **الحكم** وان يخطئ دعاء الفضل ما ذكره
 معية التجدة الاطراف ورفع الرأس منها والتجدة الثانية تدفع الرأس منها **الثاني** كما في الصحيح هر جمع ذوات المرفوع في الثاني والقضية وفي صحت ما ذكر
 المم منانه قال ما فاجلت في البها ليس كما يفهم الرجل في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله قال اذا سجد الماء بسطت يدي
 وفي رواية ابن بكير في الصحيح عن بعض اصحابنا قال الماء اذا سجد مضتهت والرجل اذا سجد **الثاني** ولان لا يستند في سجود اليدين من المرفوع
 قال اذا سجد الرجل ثم اراد ان ينهض فلا يجلس بديه في الارض ولكن يسطك فيه من غير ان يضع قعداً على الارض ثم اعلم انه وضع في الصحيح التبع
 من نفع من سجدة في الصلوة وعدو في السجدة من الناس به ما لم يؤد احداً وعدو ذلك في روايه اخرى من سجد وسجد اية اخرى من
 الناس من عدو فيه وعدو فيه في الروايات **الدالة** على الجواز بما اذا لم يظهر منه حرمان فادع الله في سجدة النظم في الصلوة وسجد التحق في سجدة

ودود لغيره كراهة تنظيم الحصى في الصلوة مع انه وقع في واحد من الاجناس وخلافه مثل محبة صفوان بن يحيى بن عمار عن عبد الملك بن حمزة
قال رايث العم من الحصى حين اراد التجرد فمثلها موقفه بولس بن يعقوب ورواه علي بن نجيد انه قال رايث العم كراهة الصلوة مع الحصى
اخذ الحصى من جيبه فوضعه على الارض وعلل الكراهة الصلوة مع الحصى في تنظيم من غير حاجة وطاع اصلا وهذا كراهة ظاهرة مما انما الى
والثابت عدم الكراهة داخل الداعي في حق الرضع المرفوع مع الحصى في نزع جميع الجيفة لما عرفت من استحبابه في نزع بالاجناس اقليم المعنى نعم الاطباء
مكروه بين الجيدتين على المشهور وهو ان يرفع بصدده من حصى الارض ويجلس على عتبة كما عرفت سابقا سيما في المقام فان الاطباء يمتنعون
الاخر ما لم يهدأ ان كتابه من احد ولا يركب ويحقق لغاية صوابه وعلل الظاهر كلام الامام في هذا وغاوي الاجناس كون المنع من هذا ركاكة
والسجدة من وهو المرفوع والشيخ في عدم كراهة الاطباء هذا المصنف الجليل من العم انه قال لا بأس بالاجناس بل الجيدتين وتمام الكلام
بقا **قوله** كما في المصنف مع موقفه ابي جعفر عن العم انه اذا وضعت لاسنة من السجدة الثانية من الركعة الاولى حين يريد ان يقوم فاستوى
ثم ثم وجوه عبد الحميد بن عمار عنده قال رايث انه اذا رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الاولى جلس على بطون ثم يقوم ويصلي الا يصح
بن بناءه قال كان امير المؤمنين اذا رفع راسه من السجدة وضعت بطون ثم يقوم ففضل له بالامير المؤمنين ثم كان من ذلك ان يركب ويصلي
وقد اذسمهم من السجدة فوضوا على صدورهم كما ينصرفون لابل فقال امير المؤمنين انما يفعل اهل الجاهل من الناس هذا من غير العمل
وهذا القول عن النبي انه قال لمن صلى الصلوة ثم اجهد مكانا جبهتك من الارض ثم ارفع راسك حتى ترجع مفاسلك وتطمئن جالساً هذا
شامل للسجدة من كما صرح فيه وفيه ايضاً من ابي فلان قال جالساً مالك بن الحورث فقال والله اني لو يدان ان يحكم كيف رايث رسول الله
قال وكان مالك اذا رفع راسه من السجدة الاخرى استوى جالساً ثم قام وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم استوى جالساً ثم قام وقال
ان رسول الله كان يصلي **قوله** **الاول** واجبها السجدة فقل منه في لفظة وفيه انما يصح على الوجه بالاجماع وبالاستحالة انما يقع المصلحة
من الركعة فيقفين ويأخذون الجهر من النبي انه كان يجعلها ويحججه عبد الحميد وموقفه ابي عبد الله في السجدة الاولى والسجدة الثانية فمما احتج
من الامام في مقام القباذات التوفيقية الثانية من النقص الا في بيان ما هيها وفي الثانية بان الامر حقيقته الوجوب والجلالة المحلقة
الاجماع دل على الرجحان لاخص من الرجوع الى الاحكام معار من باسالة البرائة وان رواية عبد الحميد ومما اضطررنا لان في الفصل
الفصل لا ينع وجهاً الوثيقة ضعيفة ومنع كونها للمرجوب خصوصاً على مذهبنا في ما قبله لان ما قبل الاجماع اذا اوجب به الاشتك في
كون مراده ما نقله الاجماع على الوجوب لانه اذا كان يمنع الاجماع المنقول بان كيف لم يطالع عليه سوى السجدة او لا يطالع عليه فمما
وفيما ان الاجماع المنقول بجبر الواحد هو الذي نقله واحد ومما لا ينع من المشهور على كونه حجة ومما ذكر منع مجمل الجمع الا ان يوجب
لم يثبت احد من محاصره والمنفرد بين عليه بالوجوب وفيه ان لو لم يثبت احد من ذكر بالوجوب فلا شك في بطلان هذا الاجماع
من ابن خلدون لك ان ليس عندنا تركيزهم في ظهور ذلك علينا مع ان الكلام الصحيح لمكة ظاهرة الوجوب حيث قال ثم ارفع راسك من السجدة
الثانية ويكفي من الارض ما دفع به ذلك وكبر ثم ثم الى الثانية الى ان قال وانما يجزى او غير ما ظهر منه ان ما قاله الى هنا ليس من حيث مضاقاً
الان غالبه من الاجناس ظاهراً واعمالاً اذ ما لا يطع به ولا يظهر فلهذا عند الصنف من الاجناس ولا ينع فيه اصلاً مع ان ابن القيم قال
اذا دفع راسه من السجدة الثانية فالركعة الاولى والثالثة حتى تناس السجدة الارض والسجدة السادسة ثم يقوم فباز ذلك وقال علي بن
الابن انما ينع في السجدة الثانية كراهة عدم للبر سر في السجدة لانه لا ينع في السجدة الاولى والاصح انما يجزى من العمل وقال ابن القيم
اذا اراد النهوض من السجدة الثانية الى السجدة الثالثة فليجلس في السجدة الثانية فليجلس في السجدة الثانية فليجلس في السجدة الثانية فليجلس في السجدة الثانية
ولم يكن ظاهرة الوجوب لم يكن ظاهرة في الاستحباب بلا شبهة وكيف يمكن الطعن في السجدة بعد مشاورة لاصلة في الفرض وبان يمكن الطعن
ليس منه تاحق بعدم الرافق مع ان الملامنة وغيره بان يوجب الاجماع ولم نجد نحن من افاضلة في الفرض الا ان يوجبهم مجمل مشاهير الا

وان لم يتوجه علم على انهما اصله وفيه ايهما له لعله خلة في فهمهم الا ان لوقا او طاهر من الاجماع فلا اقل من تحقق شيء في زمانا السابق عليه
شهر فابله كقولنا اجماعا عند نفسه فلحق ذلك لما خفى على جميع فاشا المشاخرين الى ان اتفق عليهم على نسبة القول بالوجوب الى نفسه
ومن دون اشارة الى غير اسلاكها من ظاهر عباراتهم لكن نسبة الاستدعاء عند تحقق الاجماع مع عدم تحقق ما يوجب ذلك لوجوه اخرى
وتحقق ما يوجب ذلك لوجوه اخرى وعدم تحقق علمي بعبارة من نفسه الوجوب طلقا فاسد قطعاً بل لا يجوز نسبة الحق في غرضه بطاوع النسيان
الاستدعاء من مثل السبب البالغ افعه وجب التحقيق والتحقيق كما لا يخفى على المطع بخلافه مع ان نسبة الاستدعاء من باب ادعاء الاجماع على حكمه لا ينقل الاستدعاء
له في الفرض به مثل الشيخ وغيره فالتبناه على انهم رضوان الله عليهم مع عدم وجوب ظاهر عبارة من نفسه في حكم كانوا يمكن بالاجماع وغاية
ظهوره القابل ما لا يجوز ان يتفقوا به بالتبني الى واحد منهم فتنزه عن جميعهم مع جبر ظاهر عبارة من نفسه لا شك ولا ريب في صحة نسب ذلك الحكم
الى كل عليه المذاهب عند الجميع فظهر ان عدم النقل من واحد لا يستلزم عدم النقل باسالة بل حصل القطع بفساد هذا وبنا يدعي الفاضل في هذا
عدم الخلاف من احد في حكم وجود الخلاف من غير واحد ويتناول تحقق هذا الخلاف البينة ولو من ظاهر عبارة من مخالفة من ذلك المذاهب وكما ان
وظهر من شرحنا ما لا يخفى كثرة بل ببناء اتفق على المشاخرين على عدم الخلاف والخصاصة في نقد واحد مع ذلك فلهذا الف كثر من تقدم مدعى من
التحقيق الطرح الادعية الى غير ذلك مما قد فلاحظ والافاضة ان الاجماع الذي نقله السيد عن امثال يحصل فيه وهو ما يمنع من الاجماع
به واما ما ذكر من ان الاحكام من ارض باسالة البرائة فبينا ان اصل البرائة لا يمارى من عليه فطلاق مقتضاها انه لو لم يكن له بدل يختلف
اسلة فالأصل البرائة ومعلوم ان اشتغال الذمة ببيان اذا كان شيئاً من محتج به يحصل البرائة البينة لغوهم لا يتحقق الا بالبين
وغيره مما لا قلنا الى مرتبة في بحث وجوب السيرة وغيره فاذالم يمارى الاصل عليه واحداً فكيف يمارى الاصل الفاضل والعلل وغيره وذلك
مباحث الفقه كما عرفت في ذلك البحث وغيره وان كان يصدق منهم ما ذكرنا من انهم اعلم وما ذكر من ان رواية عبد الحميد بن عيسى النقل
وجهه فيلزم من ذلك على جهة فعل ان مع في معرفة نسبة العبادة التي في نسبة كما اشترانا اليه في البحث المذكور وغيره وهو ان يمارى من عليه
فصل الرتبة في بيان ما لا يحل قوله من اصل الكا دابن من ائمة واما حكمه بضعف الرتبة فبينا ان شيئاً من الرتبة في الرجال شأنه طالع لا يسوق تأمل
في جهة خبره وبطلان الكلام في الرجال وكون الرتبة في وجه كثير ما يخفى بالبروق شيئاً من ما ذكرنا وما لمعنه من كون الامر للوجوب كون
مذاهب ومذاهب من الفقهاء على كونه للوجوب في الفقه وادعوا وكسب الاستدلال بحيث لا يخفى على احد وقوله حضوراً من جهة ما فيه
لانهم مع يكون حقيقته في الوجوب شرعاً واجماعاً واستدل عليه بما لا من عليه واجبه من هذا الاستدلال واستدلال غير على الآراء
استحباً بوثقة في ان قال رابن البارز والقاضي اذا روي عن شيخنا في الحق الثانية فبينا ان شيئاً من الرتبة في الرجال شأنه طالع لا يسوق تأمل
جسد فذاك اذا كان احصيت فرقت راسك من التجرد في الوجود والاك والاك والثالثة نسق جالسا ثم نفهم فتنفع كما نفع فالاستدلال
اضع اصغر ما روي في وجه التجرب ان الاولى رتبة والثانية ضعيفة وطعنوا على رتبة المصنفين بكونها موثقة ومع ذلك ظاهرها كما
منك للجلسة لا اقل الحكم نقل بطريق وجوب اما الثانية في غاية الوضع حيث لم من ان يضع الرتبة في هذه الجلسة وبعد ذلك امر بخلافه
كما هو ظاهر اما الاول فلا نفي العلم به اذالم يعلم وجهه فالمشهور استحباً من ائمة وعلى ذلك مذاهم حقيقته على واذا وقع في
معا العبادة التي في نسبة التي لم يقر ما فيها من نفس يمارى في الوجوب من باب مقتضى وجب لان تحصيل اليقين بالبرائة والامتنان
العرف في مقام الاطاعة واجبه عندهم كما اشتراف في ذلك كفضائله لا سيما على استدلالهم لها على الوجوب والافاضة
فالرجحان اجماعي لا نافي القول الجوز هو ظاهر الخبر في الوجوب فيها غير موجود بل الموجود اولية الثالثة اقل منها قطعاً فظاهرها لم يفر
به احد فيكون ان مشافين يوجب لها كما هو من الائمة وما لا خلاف فيه عليه مع ذلك ظاهرها ما يوافق للعامة في ترك العمل
لجما بالاجماع والاختيار ولا اختيار وعلى ذلك كان مدار الشيعة في الاعطارد والامطار وكان في اية اعطارد في النور والامطار

ذلك وكل المال عند القضاء المتفقين والآخرين مع ان الثانية تضمنت النقص من الثاني بالشايع ومنع جهة فعله بالحب
فما لفته وهذا خلاف لما عليه الاصحاب ولعلنا تضمنت كون الصادقين ماعلى الجفارة الناس ومن لا يقر من الصلوة ومن الذين
يقرون فالافضل ومن يقر من الناس بالبر ويضمن القسم الى غير ذلك من المذموم الواردة من صاحب خط فقلنا من غير هذا
عامة القرآن العباد بآية عن المؤمنين شيئا ذكر فنفى حملها على المنفعة والافشاء وودعهم الصرع بذلك واجتاز من وافق من قوله لا
وغيره ما حمل على ما هو ظاهره من ذلك مارجوع الى ما ذكرنا وان هذا الاطلاق يتحقق بالقرن فلا راي الى ما ذكرنا مع احتمال كون المراد
بفعله بالصلوة شيئا من التوبة من الذنوب والامم ذلك في انفسهم فتكون عموما عفا عن جميع ما كان من قبل في البناء في العمل على عدم التوبة
خطه ما ذكرنا مضافا الى ان السبيل يجوز العمل بخبر الواحد من قوله اي يصلوا الصلوة بلا يوم تكون من التوبة مع ان سائر ما ذكرنا
فقد له كتاب يروي عنه جماعة كشيء فقل من ابن القضاة انه ما شئت جوف العزم هذه امته بآية بانه كان هذه اما بآية فقه
وان كتابه في غاية الاضمار كما لا يخفى على المطلع بطريقه جبري وجبري اضبط واعلم ان الشيخ وفيه مع ان الشيخ القدر صرح بان العباد
يملك بما رواه شمس العلماء في مسائله في الرد على الصدوق ذكر انه من الاعلام الرضا والاشارة الى اخذ عنهم الحلال والحرام القضا
والاحكام واحكام الاموال المروية والمنقولة المشهورة الذين لا مطلق عليهم ولا طرائف المذموم واحد منهم وذكر ان بعض الرعايا انه يمكن
واقبوا وان كان يروي عنه ابن ابي عمير ابن ابي نصر عبد الله بن المغيرة وعبد الله بن مسكان وروى عن الحسن واثان بن عثمان وعبد بن علي
وغيرهم من الجماعة الذين اجبت القضايا عليهم ما روي عنهم من غاية جلالهم وقائهم ويروي عنه ابي جعفر بن بشير وغيره من لا يروي الا عن القدر
المرتبك ما ذكرنا فيه هذا كله مضافا الى ما ذكرنا من شعار الخليفة الاول والثاني ومن يصرنا ذكره كما ان شمس ابي الموثقين ومن يصر
فعله وروى عن من يشبه يفر من منهم واما الحكم والقضاة بعد جواز ذلك فقلنا لا يخفى من اشكال بلا حكمة قول ابي الموثق انه من يصر
الصلوة وان يجره حاد ومجته ذواته وظواهرها خالية عن كره والامر الربوبي مع انه لو كان واجبا فقلنا لم يناسب تركه للاختلاف في
اضااله واحكامهم وفي طريقتهم المسلمين من مضافا الى ان جميع من اخبر عن السيد لم يوافق احد منهم بل انفقوا على عدم الرجوع ما اهل الظن
اطلاهم ما روي السيد الاجماع ويروى بطريق ابي بصير المغيرة عندهم الامن شدة وغير ذلك مما اشترى اليه وغيره مما يستلزم به لوحيث
من مثل ضل النبي ووجه الثاني في مقام تحصيل البرائة البهينة في العبادات التوفيقية وغير ذلك ويظهر ان الدواعي عدم القول بان
عندهم كان امر عظيما فهو **قوله** كذا في الصحيح من جميع ابن شمس العزم **قوله** وقاخواه هو جميع ابن شمس منه وكن منه ابي بكر المغيرة منه انه قال
ادانت من الركنه فاعتمد على كعبين وفعل بحول الله وقوته اقوم واصبح فان ملابا كان يفعل ذلك ولعل هذا الحسنة وما ذكرنا في العمل بها
من الشهد انهم سيجي حكيم بحث الشهد **قوله** وفي الاقد من الكلام **قوله** وفي الثالثة الرواية بظاهره يدل على عدم الفتن في النفع
كما هو المشهور في رواية بن ابي عمير ان ابا القضاة كاشفة الشبهة في الثانية قبل الركوع وبعد القراءة **قوله** للنفوس من يجر
مفان قال صلب خلف العزم اياها فكانت في صفة صلوته يجر فيها ولا يجر فيها ومجته الحارث بن المغيرة عنده انه قال اشدت كل وكثير
من يصرنا وان كان ومثلي امرين مسلم كالتجربة من الباطن وكذا في رواية الاخرى عنده وكيفية ذواته عنده قال الضم في كل صلوته في الركعة
الثانية قبل الركوع الى غير ذلك من الاستدلال ومنها فاكهة الرضاء للامور من يجر الاسلام والضم من وجبة في العادة والظهور والعزم **قوله**
قوله ومثل اه المتع هو الاستدلال كما اطلق في الفقه الضم منه واجبة من تركه عمدا في كل صلوته فلا صلوته له وظاهر ان تركه جميع
الصلوة فلا صلوته له فلو فعل في صلوته واحد لم يخلو به ذلك الوعيد فلا يظهر منه قوله ليجوز الفتن في كل صلوته كان كائنه الله في الشهاد
وقال انه قال من ترك عمدا العادة وبهينة الذخيرة وجره في تركه عمدا على الكل الا فرادى وادواته انه في تركه فلا صلوته له ولا يكون ذلك
بغير صلوته له بغير الظاهر بآية مع ما ذكرنا في العلامه في شرحه بل قال ولله عبارة على الاستدلال في الشهاد **قوله**

ومع ذلك قيل انه كان يكفي بابي محمد بن يعقوب لم يثبت عند اهل الرجال كونه يمكن به واما ابو بصير الرازي فلا تأمل لهم فكم يمكن بابي محمد فلو ان
بصره في سند هذه الصحبة هو الرازي لم يتأمل احد في كونه ثقة حليل القدر من الاولاد لا طبعه الذين لم يوجه مستلهم في الرواية من جهة انه
قال فلما دار غفلة من الناس فقال يا اعمداه اذ يظهر انه رايهم انه لما دار غفلة من الناس لوجه اليه فقال يا اعمداه ولا يفي الكفاية
بدك ان المصنف ما يغفل من الناس ومن هذه الجهة لوجه اليه وقال ما قال مع انه قال يا ابا محمد ومعلم ان الرازي كان يمكن به وانه ابو
نجوم واشبهه فلذا ذكر في نوجي الرازي كثيرا من الاخبار ثبت الواقعة في شأن الاستيلاء شك من حيث كونه اعمى معروفا ووجه
ذكر كونه اسدا باخرة ذلك كما اظهرنا ذلك في الرجال ولا يخفى على الطمع من دون حاجة الى الاظهار له هذا مع انجبارهما بالشهرة
الغضبية مع المتابعة في اول السنين ثم مع ان الصدوق في الغيبة نقل حديثا صحيحا عن حريز عن نفاذ عن البارقي ان على الاماني
للجنة فتوثان فتوث في الركعة الاولى قبل الركوع وفي الركعة الثانية بعد الركوع ومن صلها وحده فمصلحة فتوث واحدة الركعة الاولى
قبل الركوع وفي الخصال وفي هذه الصحبة من الرازي بطريق صحيح وعنه عن نفاذ عن البارقي وفيها احكام اخرها مثل كون صلاة
للجنة جهرية مبسوطة الفصل الحادى عشر قال في الغيبة بعد ما نقل الصحبة ونقل جده حريز عن نفاذ والذي يصح العمل واخفى به معنى حديثنا
صداقة عليهم هو ان الفتوى في جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية قبل الركوع فظاهر القول بان الجمعة كسائر الصلوات في
الفتوى موافقا لفعل ابن ابي عمير يعلل عدم نقله حريز من رواية بل هو المشهور المعروف عند العامة فذلك من المناهج بينهم فيها
ظاهرة وهي كون الفتوى طال الفرائض في الاولى ولعلهم من الرازي وكيف كان لا يضر الاستدلال لما عرفت مكررا وانما قلنا في الفتوى
عن العامة لانه قول الشيخ وابن ابي عمير والى الصلاح وسلاور وابن حمزة وفيه التحقيق الى الميضية الغيبة انهم يعلل هو قول الصدوق انهم
في المنع وان اصل كون ابن عمير والى الصلاح فالتدليل يكون الفتوى قبل الركوع لاخذ ذكر في صلاة الجمعة ان لها فتوى من غير تعيين
الموضع وفي باب الفتوى ان كل الفتوى قبل الركوع وفيه ان ذلك لا يفي البيان الموضع في الكل فظهر انها حال المعرفة الى المتابع ولين
كون الكل قبل الركوع مد على البعض كما يفعل من جماع اداة فتوى غير الجمعة ولهذا نسب للشمس الى ابن ابي عمير قبل القول المشهور كما
قلنا اولاد نسب الى ابن البراج وسلاور والشيخ في اكثر كتبنا وفيه وعلى ابي نعيم فظهر ان الفتوى بين لا تأمل فيه وسندنا وروايتنا
التابعة في فتوى غير الجمعة بل وبما يظهر من رواية ابي بصير ان اشهرها ركن الفتوى في خصوص الثانية قبل الركوع عند الشيعة كان بمقتضى
خلاصة موضع من الواضح بانهم كانوا يشقون على اهل السنة في جعلهم الفتوى على خلاف ذلك وبعد ذلك خطأ وفيما ذكرنا في
يخلو فتكون الفتوى في الجمعة على خلاف ذلك لانه يتحقق حجة من جهة العامة عندهم او عدم فساده ولاجل ذلك الجواب السائل عن شيخ
فتوى الجمعة بانه في الركعة الثانية ولما كان السائل سمع من بعض الامامية انه قد علم انه في الاولى سال ذلك فانتقام بان في الثانية
تأكيد الحكم الاول بعد الماسال منه فلما راي الناس غفلة قال ما قال فظهر ان هذا الاشهر كان بحيث اثر في مشايخه فيه
ايضا في الغيبة ما اثر ثم انه بعد ما ظهر عليه بانه من جملة الاشهر ذات التي اتصل لها اولم يكن من الواضعا بل رز التي صارت بحسب المصالح
اثر الى غيره خارج صفات الشهرة وظهر علينا انهم كون الشهرة اظهر من سائرهم وفي لف نسب اليه الغيبة القليلة يكون في الركعة الاولى خاصة
الركوع واختاره واجمع عليه بان الجمعة صلاة كسائر الصلاة فلا يبعد فيها الفتوى واما كونه في الاولى فلو ثبت مسلما ان بن خالد من المصنف قال
للغنى في يوم الجمعة في الركعة الاولى من عمر بن حنظلة انه قال المصنف الفتوى يوم الجمعة فقال اذا سلمت في جماعة في الركعة الاولى ولما
سلمت وصلنا في الثانية وموثقة الى بصير قال الفتوى في الركعة الاولى قبل الركوع وصححه معوية بن عمار انه سمع المصنف يقول في فتوى الجمعة
اذا كان اماما كانت في الركعة الاولى وان كان يخطا اربعاً في الثانية والجواب عن الاول ان العبادة على ما ورد في الشيخ فان ورد
فيه فتوى واحدا كما هو الحال في الاكثر فهو وان ورد ان ليس فيه فتوى اولم يرد فيه فتوى فهو كما قال في الشيخ وبني الحال في كماله

هـ وان صدق فيه فتبين هو كما قيل في الوتر وسجدة كد عرفت الاولة الواحدة ان من في المقام بل يسامحون في مقام الاستحباب وان هذا ما عرفت
 واما الروايات فلا تارض تلك الاولة فالفتوى الاولى بل يوكدها فيه واما المناقضة بالنسبة الى الفتوى الاخرى فمنه يكون المذاق في
 ذلك الجمع بين الكل بالمد على تفاوت مرتبة الاستحباب وعلاوة هذه بالبناء الى فتوى الفتوى الاخرى الفاسية مطلقا ظاهر غير خالص وهو الغلابة
 ودلالة المناقض فاقا صريحة واثبات مطلوبة ما في الفتوى الاخرى مضاعفا الى مخالفة المذهب العامة قطعاً ولذا ان العوام من زمان على حسب
 وما لم لا يتراض الصريح فيها لا يسامح فيه من الاحكام فضلا عما يسامح فيه وخصوصاً بالمجتهدين الذين ركنت وسما بمكة الشريعة العظيمة ووافقه
 في الظاهر من جهة عدم مطلوبة الفتوى في سائر الصلوات في الركعة الاولى اصلاً فربما كان المطلق اشياء مطلوبة فيها في الجملة لا سيما
 راساً انهم من غير ما وان كان لها ظاهري فيها ينفذ ولا يحمل ما وجد في غير واحد من المجتهدين فاعل على غير الفتوى راساً على عدم وجوب سجدة
 في التخي وكون الفتوى من اكيد السخيات وابن هذا مظهر ما في مقام اثبات استحباب ثمانين ثم اعلم انه قال بعض الفقهاء ان في الوتر اربعة
 في الفتوتين احكاماً قبل الركوع والاخر بعد في ودفقه باو ولا ودم من ان ابا الحسن كان اذا رفع راسه مضاعف وكذا في الروايات في مقام
 من شأنه نعم وشك في الوتر ضعيف وذنبه عظيم وليس لذلك الاوهنك وعصاك فانك تملك كتابك المنزل على شائيتك المرسلة
 تليد لا لبيل ما لم يجز بالاشجارهم يستغفرونك طال هجوي وقيل يتباني وهذا البحر اذا استغفرت لذنوبك استغفار من لا يجده لقطعة
 لغنا ولا موتاً ولا جنوناً ولا نشوراً ثم غرسا جاداً وفصل من المصنفين انه ساء فتوى وفيه ما فيه وربما اعتد بعض العلماء بان الفتوى
 ليس الا الدعاء وفيه انه على هذا لا وجه للاختصاص على الفتوتين في المقام فان الدعاء في الجود وبعد السجدين وفيه لك موجب من القول
 على النبي وواله جفاء مستحب فكل ركوع وجود وقام كما روي ان الفتوى له اذ اربع مستحبات من رفع اليد بعد السجدة مستقبل القبلة
 بطلها الى السماء والنية وفي المتن بعد ذلك فتوى الركوع وبعد الركعة ثمانية عشر ركعة من الركعتين في الفتوى في الوتر اربعة
 قال عليه شئ وقال وان ذكرى وخاضع الى الركوع قبل ان يضيء الى الركعتين فليجس قائماً فليفتن ثم ركع وان وضع يده على كعبته
 فليجس في سجدة وليس عليه شئ ثم قال فمذه الرواية بطل على ان الفتوى قبل الركوع وقفاً في بعض اصحابنا عن ابي الحسن في ذلك على ان
 ويحدها حسن انتهى وفيه ما فيه لان ما صدر من ابي الحسن لم يظهر كونه فتوى بل الظاهر خلافه كما فهم المعظم من ان المعصوم لم يخرجه في ذلك
 فذا ان الفتوى فيه بعد الركوع فيه سورة نشأ فذكر مقال الركوع بل منع عن التدارك على ما رواه الصدوق من غير بن عمار في الحديث
 سألته عن الفتوى في الركعتين فقال فان ثبت فاشت اذا فعلت واسمى فقال لا قال صدقته حكم من في الفتوى من ركع
 لمن يفتن اذا رفع راسه من الركوع وانما منع من ذلك في الركن والغداة خلافاً للعامة فانهم يقولون فيها بعد الركوع انما اطلق في بناء
 الصلوات لانهم لا يرون الفتوى فيها وابن منهم من التدارك بعد من الجوز مطلقاً في قوله تعالى الطهارة وفان قال في المشهور لا خلاف عندنا في
 استحباب الاثنان بالفتوى بعد الركوع مع ثبانه قبل واما انه هل اداء او فضا فبعضه فودع ثم قرب كونه فضا ويدل على الاستحباب المذكور بعد
 الاجماع صححة فدارق وابن مسلم عن الباقر من الرجل يفتي الفتوى في ركع قال يفتن بعد ركوعه فادله ان يكون يفتي عليه فمثلها عجز ابن مسلم
 عن المعصوم وموقفه مبين فدارق انه قال المعصوم الرجل ذكر انه لم يفتن حتى ركع فقال يفتن اذا رفع راسه في سجدة يفتن عمار انه سألته
 عن الرجل يفتي الفتوى حتى يركع ايفتن قال لا لعلمها محمول على خلافه الوجهين وفيه حال الركوع او كون المراد فتوى الركن بان هذه الصححة
 الصححة السابقة وقع لفظ الوتر سهواً او كونه كان عرفت لئلا في فتوى الركعة مثنى مثنى من هذه الكلية عندنا الصلوات بل فتوى الغداة اشياء
 وفي الخبرين بكون ما ذكرنا من الصدوق قال وكل من يفتي في مقام الغداة الى الركعة السابعة فليعلل عدم ذكره سهواً في السابقين
 الظاهر ان الحاشية الغداة من جهة ما فهمه من العلة لعدم الغداة كما يظهر من عبارة غيره من الخارج فتم جذا وهو المفضل لهم في ذكر الفتوى حتى
 ركع في الثالثة فضاء بغير ان ومثله كلامه في الشئ وفي الدعاء وفي فضيلة التماسي بعد الركوع ثم في الصلاة وهو السال في فضيلة



في الطريق مستقبل القبلة والفاصلان اختلا على الفضا بعد الركوع وفي المنع من عدم الخلاف في الفضا بعد الركوع من ذلك الركوع ثم
 عرفت عدم الفضا ان فانه بعد ذلك الركوع وهو التمام والمقيد ما ذكرنا منها وانما يدل الطريقين واختار ما قلنا وقال بعض
 العلماء من ينجى حتى يركع فلا شيء عليه لكنه يستعمل الفسوق بعد وان لم يذكره حتى يركع استعمله فضاؤه بعد المقلد ولو في الطريق
 يستقبل القبلة ويجوز جالسا انتهى واقا الاخبار في صحيح ابن مسلم عن العجم وفدارة اخرا سالا الباقين من الرجل في سنة الفسوق
 حتى يركع قال يفت بعد الركوع فان لم يذكر فلا شيء عليه ومثلها صحيح ابن مسلم عن العجم الا ان فيها وان لم يذكر حتى ينصرف فلا شيء
 عليه وفي صحيحه عبيد بن نضر انه قال للعجم الرجل ذكر انه لم يفت حتى يركع فقال يفت اذا رجع فاسه وفي صحيحه ابن عمر قال سمعته يقول
 عند العجم قال في الرجل اذا استخرج الفسوق ففت بعد ما ينصرف وهو بالسوء ومحمد فذرا انه قال الباقين من رجل في سنة الفسوق وهو يفت
 الطريق فقال يستقبل القبلة ثم يفت ثم قال ان لا اكون للرجل ان يركع من سنة رسول الله وبيد عفا وخرق ان الاخبار في صحيحه
 ومع ذلك من يفتان في الفضا بعد الركوع ايه وليس في الروايات السابقة ظهر في مقام فيها بخلافها فضاؤه ان يقار بها وفضلا ان يفت
 شيئا مع الشارع فاطلة السنن واما اشراط الشيخ بالدخول في ركوع الثالثة فلم يظهر وجهه والتعميم الاخر وان كان ظاهر كون الذكر
 الفراغ في اثناء الطريق بعد ما شئ فيها الا ان مقتضى الملة المذكورة التدارك مطلقا او وقت تحقق الذكر وصحبه ابن عمر ظاهرها التدارك
 اذ استخرج الفسوق وكون التدارك بعد الانصراف وهو بالسوء وقت تحقق الذكر ولما قال العجم ما قال ولعل قوله صاحب الفقه
 ايه ذلك في تحصيل التعميم بما اذ لم يذكر حتى يركع كمال بعض العلماء لم اجد وجهه غير الجمع بينها وبين الشارع السابقة والجمع في غيرها
 ذكر مع ان الجمع المذكور يقتضي حملها على ما دفع الذكر حال الطريق الى الجرد واما بعده وكيف كان الاول ان يخشار خسر التدارك
 بطل الركوع من ذلك الركوع سواء وقع الذكر في اثناء الركوع او بعد الركوع والرس من ذلك فادفع بعد ذلك بخشار التدارك لغيره
 الصلوة وهو بالسوء وان من شئ في الطريق وذكر بعد في الطريق مستقبل القبلة وان ذكر بعد ما قام وقبل الدخول في الشئ في الطريق
 فلعل الاول الجلب في موضع صلوة والتدارك كما سيما اذا قام ولم يمس بصلوة ثم واصل انه قد ورد في غير واحد من الاخبار ان ناس
 الفسوق ليس عليه شئ وظاهره انه ليس عليه لان كلمة على تعيد للركوع نعم في صحيحه بن عمر قال سالت عن الرجل ينسى الفسوق حتى
 يركع ايفت قال لا وعرفت الجواب عنها **قوله** وهو وجهه هذا هو المشهور في الجرد فادفع عن الباقي انه قال الفسوق كلمة جارية
 السيد والجحفة انه تابع للفراثة فيه لم تعرف ما خذته سوى عموم ما ورد من ان صلوة النهار خفاء وصلوة الليل جهر فبطل
 والا خفا فيه كما يكونان في الفراثة خاصة كما هو المعروف بين المسلمين فضلا عن العلماء مع ان التحقيق باصلاح النصف لا يبرهن الحقيقة
 ويقتضي الدليل فضلا عن التحسين ان يكتفه ثم ان يد بل لا يبقى اختيار من فنه سلمنا لكن العام يخص بالتحسين وبقائه **قوله**
 يستحب اما التكبير فقد مر ما دفع اليه تلقاء وجهه مبسوطا فلما ادعاه ابن يويه عن الحجة الثمالي عن عمار بن الحارث
 في الحديث الذي وصف فيه ولم يثبت كذا في المتن وفي الذخيرة بعد ذكر استحبابه قال قاله الامحوا وفي الفقه عن
 ابن حزمه السالي قال كان علي بن الحسين يقول فاحذروا رب اسلمت وضللت نفسي وبس ما صنعت فهدد بدأ باصنافا
 ثم يبسط بد به جمعا فدام وجه الحديث وروى عبد الله بن سنان عن العجم وفيه يدك حبال وجهك وان شئت تحت
 ثوبك وشك في بياضها السماء وفق محمد بن سليمان قال كتب الى الفقيه سالا عن الفسوق فقال اذا فرغت منه
 فلا ترفع اليدين ومسوفة الاستجاب اليه عند عدم الفروقة وقال المقيد وفيه يد به خيال صدره في المعية فلا يجعل باطنها الى الارض
 انتهى في المتن من هذا ايه وعمر ابن اديس انه يفت في الامام من الامام وبما قيل في غير الكفين حتى يقع النفل الى موضع التمسك
 القيام وفي الذخيرة ذكر الامحوا انه يستحب كيف نظره الى بطنها حال الفسوق وقال المراجع على رواية ذلك عليه بنظرها قال في المعية ذلك



وهو بناء على ان الفناء يجعل باطن كنهه الى السماء والنظر الى السماء والقلة مكره وذوارة عن الباطن قال اجمع بينك ولا رفر الى
السماء ولنفس المين كنه فنفوس شغلها بما يمنعها من النظر الى ما يشغل ولا يابى من به انفس ففطر القابل المذكور الى الاخبار الصحاح
دلالة كون النظر الى الباطن قاطعا بطلانها باطل يشمل المقام ويبقى ذكر ذلك الصحاح **قوله** وان به مواضع كالجمع عن العزم قال يجوز في
في الفتوى اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا في الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير بيا بديع الرزاقية بان العزم كان يفسد
بعض الفتوى وسمى هو ابي بكر بن ابي سفيان قال سلبت خلف العزم لغيري فاعلم من تراث في الثالثة جهر بسيرة نحو ما كان وقال اللهم اغفر
الدعاء الى اخر قوله والاخرة وفي حسنه معونة بن عمار عنه العزم انما لا يخرج من ثالثة فالثالثة جهر بسيرة قال في فتوى العزم اللهم اغفر
الى قوله والاخرة قال ونحو من الفتوى تلك ليجبات وفي رواية رجاء بن ابي عتيق ان الرضا عليه السلام قال في جميع قوله وفي رواية اخرى
قال نعم انك انت الامير الامل الاكرم وليس في الفتوى دعاء موقوف بسيرة لا يخرج من ثالثة ولا يفسد بل يحذف بطلان اذا المصلحة من دعاء الله
او دعاء نفسه او غيره على سبيل المودة والوصى للموتى ونحو من سمع من الفضل بن العزم عن الفتوى وصايقا فيه فاما ما
على لسانك ولا اعلم له شيئا موقفا وجهه العلية منه من الفتوى فيه فقول في معلوم فقال انك على طاعتك وصل على بيتك واستغفر لبيتك
الى عتيق وهو اجماع ابي الا ان يكون ما ذكرنا افضل والصدق جمل ما نقلنا من فضل الرضا من جملة ادرك ما يجوز وكذا قول عتيق
من قطع له السجود والارض بالعبودية وكذا البيع ثلث مرات وطاعة في الاخرة وفي رواية اخرى ان العزم من ادنى الفتوى
فقال حسن ليجبات وكذا رسالة حريز مع النبي في قوله في توسل وفي رواية اخرى عتيق بن ابي عبد الله عن العزم ان الفتوى الغرض في الدعاء
وفي رواية الاستغفار ومن الشئ واكثر الاحتمال ان افضل ما نقلنا فيه على ما سمع وفيه ابن اديب الى الرضا في دعوى فتوى الحنفية
وفي رواية اخرى انك انما علمت الفرج واصل الدعاء معقبها مستحبا سيما بعد لا حظ في قوله علم ثلث عتيق قالنا سبب ان يصل على النبي ثم طاعة ثم دعاء
ثم يقول اللهم اغفر لنا الى اخره وبقا غفر وادعاه او غيرهما رجاء او ان لكلهما كلام المعصوم وكون فتوى المعصوم بها وصدق من البيع انما
بجدا لله ثم يصح على ثم بعد ذلك بما شاء والاول ان يصل عليه والله اعلم في اخر دعائه لما دعاه في انما يستجيب العزم عليه السلام فيقول
بينها لانه اكرم من ان يدع ما بينها ويستجيبها وفي الغوالي وفي رواية اخرى ان قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اعلمك على الله فلهذا غفر الله لك على الا
الحمد الكريم لا اله الا الله القابض العظيم سبحانه الله رب السموات والارضين السميع وما بينهن وما بينهما رب العرش العظيم والحمد
لجميع العالمين وادعاه في كماله من الباطن بالصورة المذكورة وفي المشقة بين الفقر ما والمبدأ وله بين المسلمين وادعاه في اخره
ما كلف من الغنى وجمع من الاتقان منهم الشهد على ما هو بباله انه يقول قبل الحمد سلام على المسلمين وفي المشقة بحث المسلمين في
دعوى العزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من بني هاشم وهو التبع فقال لا فضل لاله الا الله العظيم الكريم الى اخره في البيع على
الذي نقل من المعنى وجمع من الاتقان في رواية قول وسلام على المسلمين قبل الحمد فقال في الحديث الذي استشهد من النار
وحقنه الحق وانما بلقط القرآن وفيه ما فيه **قوله** ويجوز انما هو المسمى ابا سفيان ثم وعلى الكافرين باسما ثم بغير اسمهم
او بغيره وسمى ادعاه ان النبي صلى الله عليه وسلم في فتوى العزم باعيا لهم وعلى اخيرين باعيا لهم وكذا الامير المؤمنين في الغوالي وفي البيع في
البيع وسمى على جماعة وسمى اهلهم وان عليا افضل في البيع وسمى عبيد الله بن سنان عن العزم قال في فتوى ثبوت الرضا على العزم
شئت منهم واستغفر ونزع يدك حيال وجهك وان شئت تحت لثامك واعلم ان ابن الجبدي جونا الناصر فيه للمؤمنين
الكل في فيه وبالله الصلوة لغا رتبة اهل اجازة الصغار والصدق والشح في الثغابة والفاصل والشح في سعيه
مبدأ الله الاشهر جده هلاله الاعظم الاصل وسمى على بن مهران من الجواد من الرجل يتكلم في صلاة الغرضية بكل شئ يباح به به قبل
لعمري وفي العزم كل شئ مطلق حتى يرد فيه حتى يرد سعد كون القباوة في ثقبته موقوفة على النقص ويحرم الناس في ذلك ما

انما يفتقر فيه

في سنين

[illegible]

الاخير فقال ثبت صلواته فاما الشاهد سنة فليكن وضوءا ويجلس مكانه او مكانا تطبيقا فيشهد وامثال هذه الاخبار لان كثير من الروايات
 كانوا ثلثين بعد وجوب الشاهد الاول ومنهم الشافعي والاذلي ومالك وكثيرا منهم كانوا ثلثين بعد وجوب الشاهد الثاني انهم
 منهم مالك ابو حنيفة والاذلي والشافعي والزهري وغيرهم هذا مضافا الى الثلثين بعد الشهادة بالرسالة وفيما في غير واحد من الروايات
 من ان اذا جلس الرجل للشهادة فحدثه اجزاء تحمل الثقة كما احتمل في بيانها معتمدا بانه عند العامة ويجوز ادراكه ان الشاهد
 رقا على العامة الذين اطالوا في العتبات والزموا الجاهل انما ثبت نفس الثمانية يكون متعلقا عندهم انهم والمغرب لهذا الجمل
 اذا جلس الرجل للشهادة ومعلوم من فعله من الشهادة وعرفا من الشهادة بالنسبة او الرسالة ايضا بل ربما انما يحمل الصلوة
 على النبي واله ايضا كما يخفى على المتبحر وقد روي عنهم ايضا ان الشاهد لو كان كما يقولون واجبا على الناس هل كان انما كان للصلوة
 يقولون ايضا ليعلمون اذا حدث الله اجزاء عندك فعد ايضا انه مثل الضيق ليس فيه موظف بل فني الله على اسانك وقد روي
 الجماع الصدوق وغيره على وجوب الشهادة بين والصلوة على عهده فليلا حظ **في** وليس ككتاب الطاهر عدم الخلاف في وجوب
 عليه مضافا الى ما روي من الباقي في الصحيح انه لا تقرأ الصلوة الا من خمسة الطلوع والوقت والمغرب والجمع والتراويح قال طبراني
 سنة والشهادة سنة ولا يتغير السنة الفريضة وما روي من امثاله منهم صححة الفضيل عن الباقر في الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة ثم
 ينسى فيقوم قبل ان يجلس بينهما قال فلجلوس المالم يركع وقد ثبت صلواته وان لم يذكر حتى يركع فليحضر في صلواته فاذا سلم نسي الثانية
 وهما ليس بمثلها حسنة الحسين بن ابي العلاء من العموم وكيفية الجلي من العموم قال ابا حنيفة في الركعتين من الظهر او غيرها ولم يثبت فيها
 فذكرت ذلك في الركعة الثالثة قبل ان يركع فاجلس وشهد وفيه قائم صلواتك وان انت لم تذكر حتى يركع فامسح في صلواتك
 تفرغ فاذا نمت فاجهد سجدة السهو بعد التسليم قبل ان يتكلم ومثلها سجدة سليمان بن خالد عنه ومحمد بن ابي بصير انه سأل
 عن الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيها حتى يركع قال بسم صلواتك ثم يسلم وسجدة السهو وهو يجلس قبل ان يتكلم ومثلها
 سجدة الحسين بن ابي العلاء عنه وسجدة الحسين بن عثمان من سماعه عن ابي بصير عنه كذا انما انفق
 قال سألته عن الرجل يصلي ركعتين في تشهد قال يجهد في تشهدهما بعدا على بن ابي حزم قال قال العموم اذا نمت في الركعتين الاولى
 ولم يمشهد فذكرت قبل ان يركع فامسح وشهد وان لم تذكر حتى يركع فامسح في صلواتك كما انت فاذا انصرفت فاجهد سجدة السهو لا يركع فيها ثم
 تشهد الشاهد الذي فانتك ومثل رواية في كسح الحس الفضيل من العموم في الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة فيقوم ويتبين الشاهد من سجدة
 قال هو من كسح الشاهد ثم تشهد الشاهد الذي فانتك ومثل رواية في كسح الحس الفضيل من العموم في الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة فيقوم ويتبين الشاهد من سجدة
 في الفريضة اذا ذكر بعد الركوع مسح في سجدة عجمية بين يديه لا يضر في تشهد فيها قال ليس لنا فله مثل الفريضة وسجدة ابن مسلم من احد روايات
 الرجل يفرغ من صلواته وقد نسي الشاهد في بعضه فقال اذا كان قريبا يرجع الى مكانه فيشهد ولا يطلب مكانا تطبيقا فيشهد فيصوت
 انما الشاهد سنة الصلوة ودعا به محمد بن عيسى الحلبي انه سأل العموم عن الرجل يصلي الصلوة فيسجد للشاهد قال يرجع فيشهد ذلك يسجد
 السهو فقال لا يفرغ هنا سجدة السهو فظن انك تطابق الاخبار في عدم الركبة وانه قبل ما يدخل في الركعة يرجع فيسجد ذلك كان
 بينهما اختلاف في بيان ذلك بعد ما دخل في الركعة او بعد ما روي الفراع من الصلوة في اكثر الاخبار الامر بسجدة السهو في
 الشاهد بعد حتى يدخل في الركعة من دعوتك في قضاء الشاهد في بعضها ان تشهد سجدة السهو فضاوة ولعله لم يضر من ذلك
 الشاهد في الاخبار والاول لان سجدة السهو يكون فيها الشاهد البتة وانما كان الشاهد الذي فيها يتناول مع قضاء الشاهد لم يرجع الى
 ذكر قضاء الشاهد وهذا اختيار الصدوقين والبيهقي وفي سجدة ابن مسلم نرى ان ذكرنا ان الشاهد خاصة في الركعة الاخيرة
 في سجدة السهو وحلت على التارك قبل الركوع والتجويد حملها المصنفين شاكرا على بيان الشاهد الثاني خاصة بل في ذلك
 الغرض منها ذلك وفيه نظر ظاهر لا ملاقاة لفظ الشاهد من دون خفض ظاهر بل وظن عدم التخصيص فلا حظ في ذلك ولما الشاهد

التبديل لان المراد ان الشاهد مثل الفرائض سنة لا تنقص الغرض منه كما مر به في محجة نقارة وظهر من غيرها انه سماع كون العلة النقص
بحكمها من المحقق والمسلم عند الخصم فعلى من ظهر المقام في الاخره يكفي العلة النقص منه بل لفظ حق في قوله حتى ينصرف وبما كان له ظهور
ايضا لان الظاهر منه وقوع امثال ذلك في نسيان الشاهد الى ان سلم قال انه من الاعتراف هو التسليم على ما استوفى مع انه على تقدير كون المراد الاصل
من المكان على ما يشبهه قوله ان كان ضربا اه فالظهور بان مبالغة نسيان الاستدراك في قابل الخففة في الاول ايضا ولم نقل بان
سيما مبالغة كون نسيان الثاني مع ارتكاب التسليم لعل العلة خفيفة نسيان الاول والمعصم لم يستفصل في مقام الجواب بل لا
ستفصال مع قيام الاحتمال الثاني بعينه المسمى بل مع قيام الاحتمال المرجح ايضا اذا كان مرجحة ضعيفة ليس بذلك الغرض في
لا يكون المتبادر من الاطلاق الاحتمال الاخر متبادرا ظاهرة الدية ان بقى بان التخصيص الثاني مرجحة الجمع بين الاحتمالين وانه اقر بين
كل الطرفين بالاحتمال كما فصل الاكثر ولعل ذلك مراد الصدوق وجماعة حيث قالوا الاكثر لكن يحصل التيقن بالبرائة بلفظه ما انما
الاكثر واعلم انه ذكر في المختلف اختلاف الامامية في الجريان والتقدير بعبارة التهمة في نسيان الشاهد ضمن المفيد في المصنف
والرسالة الغريبة والشيخ في طه والاختلاف والمصنف في الجمل وابن البراج وابن حمزة مختصرون بعبارة التهمة في عدم كون
ترك الشاهد الا بعد الدخول في ذكر الوكعة الثالثة فهم خصصوا بنسيان الشاهد الاول وعدم ذكره الاجابة الوكعة ولم يفتوا في نسيان
الثاني مطلقا وعن الصدوقين وجوبها نسيان مطلق الشاهد وكذا عن سداد وعن ابن ابي اديس بل نقل عن ابن ابي اديس ان ما اخذ
هنا هو قول الاكثر من المصنفين وغير الشيخ في الجمل ان ما يوجب الجريان بعبارة التهمة اربعة مواضع وعد ما تقدم ذكره من المصنفين
الشاهد لا يترك عن طه ان ما يوجب الجريان لهما خمسة الحكم في الصلوة سابقا والتسليم في الاولين كله ونسيان الشاهد الاول حتى يركع
وفيه طائفة من الجهد بين حتى يركع والشك بين الاربع والخمس وقال طائفة الاقتصار مثل الجمل وعن ابي الصلاح ايضا عدم اعتبارها
ونسيان الشاهد مطلقا ثم اخذوا من وجوبها ترك مطلق الشاهد ناسبا واجمع عليه بعبارة سليمان بن خالد ومحمد بن ابي يعقوب
وقال اجمع المانعي من لغة محمد بن علي بن الحسين يعني طائفة السابغة المصنفين لتفي بعبارة التهمة نسيان الشاهد والامر بالجمع وذكر ذلك السابغ
وعن الشيخ انه اجاب عنها بان المراد اذا ذكر قبل الركوع كما ذكرنا ثم قال وهو على خلافه لا ينافي طائفة ما اخذوا من وجوب الجهد بين
مع الرجوع قبل الركوع بل يحمل على ما اذا ذكر قبل النهوض او قبل استقامته بحيث لا يصدق عليه اسم الفارس بل انتهى ونظر الى ان هذا
القيام وقع ذلك سهوا وانه قيام في موضع الغرض سيما فيجب سجدة التوبة كما سياتي في البحث عنها والحق عدم الرجوع في المقام
للتطابق الاخبار الصحاح والمعتبرة الكثيرة غايه الكثرة المتفق لها عندهم على ترك كل ما في مقام نسيان وذكر قبل الركوع في
الرجوع الى الشبهة وهذا كما مر من ذلك اعتبار امرين بل هو كما لا يخفى بل مرجحة فيما ذكر في الشبهة ذكر ان في وجوب سجدة التوبة
هنا خلافا واختار عدم الرجوع لاصل ما ذكرنا في الاخبار **قوله** وخلافا للجمهور لا يخفى ان ما نسب اليه هو الموقوف المشهور حتى
الاخبار بالافضاء بعد التسليم بدون وقوع ما يقصد الصلوة كما هو ظاهر ما تقدم ذكره وانه هو مقتضى التسليم لانه هو المتبادر من محجة
ابن مسلم السابغة فلا حظ في ما مل وسجى عالم التحقيق واما شمول اختلاف البصير المذكور للمقام فحملنا على عدم نسيان منه
ونسيان الذهن المصوغ عن الحديث مضافا الى ان كون الاطلاق ينصرف الى الفاء والسابع لا الفرض النادرة في المسئلة عند
المطهر بعبارة ما ينافي فيه مقام بل مع ان ظاهرا البصير المذكور عالم بطل به احد خلاف ما ثبت من الاخبار فان نسيان الركوع
وامتاله من اجزاء الصلوة لا يكفي فيها القضاء بل يبطل الصلوة كما مر في الحاشية ان الذي يظهر من الاخبار والفتاوى في ذلك
الجمع التبعي بعد التسليم ان الذي يثبت به بعد هو بعينه ذلك الجزء الغائب قصد القربة والتقصير وغيرها من النية وسر العباد
للعبادة والطاعة من الحديث والبحث وغير ذلك فالحكم بالانتيان بعد الحديث من دون طهارة من الحديث فيه طائفة لعدم الفرق بين

كجوابه لم يرد عليه للمتلوق وكل ما دل على ان الترخيع من المتلوق لا يخفى الامر المسلم او من الشاهد وسبب الكل فلا يكاد يحصى ولهم
 على معبر الحسين هم من الكاظم من اجل صلا الظهار والعرف فاحش بين جلس في الرابعة فقال ان كان قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
 محمداً رسول الله فلا يبعد وان كان لم يشهد قبل ان يجد قلبه والردية مع انجبارها بكونها مستنداً للشهادة وليس كل بغيرها من يوثق
 فيه سوى مبادي سبيلنا وهو من يوثق منه محمد بن احمد بن يحيى ولم يشهد القبول وهذا مبادي يرضاه بل ووثاقه الى غير ذلك ما ذكرنا
 من شأنه في الرجال فلما حظوا ما دل على كونه للشهادة في أثناء الصلوة بصلاتها من العامة والخاصة فكثير من **قوله** للمعتمد ما دل على اجابتهما
 محجة ذراعه من البشارة في الرجل يحدث بعد ان يرفع راسه من التوجه الاخره وقبل ان يشهد قال يفتي بنحوه وان شاء وجع الى الجهد
 وان شاء حبش شاء بغيره ويشهد ويسلم وان كان الحديث بعد التهادين فقد مضت صلته وكثير من ذراعه من الصلوة في رجل يحدث
 التهادين فقد مضت صلته وكثير من جديد من ذراعه من الصلوة في الرجل يحدث بعد ما يرفع راسه من التوجه الاخره فقال من صلته ولما الشاهد
 سنة في الصلوة فينبوذا ويجلس مكانه او مكاناً نظيفاً يشهد وكثير من جديد من ذراعه من الصلوة في الرجل يحدث بعد ما يرفع راسه من التوجه الاخره فقال من صلته ولما الشاهد
 التسليم وفيها ما سخره ولما الاخران فظاهران في عدم كون الشاهد من الاجزاء الواجبة للصلوة حيث قال في اولها من صلته
 وانما الشاهد سنة وفي الصلوة الثانية ولما صلته فقد مضت بكون الشاهد وانما الشاهد سنة فلينبوذا ويجلس بعد ان كان نظيف
 يشهد بكونه موافقاً لهذه العامة وقد عرفت انهم كانوا يقولون باستحباب الشاهد فينبط في الاحتمال الى الصلوة ان يضع مع ان ظاهرها
 انهم عدم وجوب التسليم كما لا يخفى فيجب في العمل بالكل للاختصاص بالسنة في الامر بترك العمل بما وافق العامة بل ربما وافق بهام مضاعفاً
 الاعتبار وطريق الشبهة في الامتداد والاعتناء وهذا مع الارادة ما اشهر بين الخاصة الى غير ذلك من الشواهد الاعتبارية عليه انهم وكثير من
 المتابعين ونقطة لا طريق في الرسي وطلاقة عليه اللوم وقلم وارحم بمنابهم عموماً وفي الصلوة خصوصاً واستنداء شغل الزينة في غير الزينة
 البقية وغير ذلك مع ان ان حمل السنة على ما هو من الاجابات النبوية فيها مع كونه خلاف الصلوة والخبر من العلم لا يستقيم اصلاً لما انه لم يجمع الركعة
 الاخرتين والثالثة من الترتيب في الاجابات النبوية مع ان الشاهد اولاً من الاجابات اللاحقة وكذا لو حمل قولهم مضت صلته على معنى الاكثر بغير
 عدم من الحديث في معنى الاكثر من الصلوة وفيه اية ما **قوله** فان الحديث هذا انما هو قتل وكلهم كما سخر في مسئلة التسليم **قوله** يعلم وان
 اذا أتت جزء من الصلوة اذا شك فيه فان كان فيه وهو في عدم جيبه بالاثبات بان لم يكن كذا شك وان تجاوز عنه وفضل في غير شك
 لم يضر بجمع صلته من دون طاعة المجلد اسوة حتى يجد السهو لما ينظر من الاخبار والقناوب بل لا يخفى ان ذلك قد سخر في العلم من الصلوة
 بوجوب جيبه السهو بها اذا لم يدركنا فقص فلما عند ونبطل والظن ان الدخول والغيرها يخفى بالدخول في القيام او بعد ما قام فقول
 التفتي بجمع ويشهد بملحظة عنهم قولهم اذا خرجت من شئ ثم دخلت في غير شكك ليس بشئ وان المعنى من الاخبار والصلوة ان
 الصلوة التكبيرة والقراءة والركوع والجمود القيام والوقوف والشهادة والتسليم التمام لا اله الا الله والحمد لله ويشهد عليه فوبه الى بعض العلماء ان شك
 في الركوع بعد ما سجد بغيره وان شك في الجود بعد ما قام بغيره من شئ شك فيه مما قد جازفه من دخل في غير فليمن عليه **قوله** في
 بن ابي مبيدة انه قال المصوم يصل لغيره من سجدة فشكل قبل ان يسجد قائماً فلم يدرك سجدة لم يجز قال يجزى ما الشاهد الثاني
 في التسليم علينا ونلتنا في غير على ما هو المتعارف من ثمة على التسليم عليكم ولو اقتصرت التسليم عليكم او قدم على التسليم علينا في الدخول
 فيه واما شك في اجزاء الشاهد فبالدخول في الجزء والشاهد الثاني ونلتنا في غير على المظاهر كما في القراءة **قوله** كما في الاخبار
 وقاية الصلوة السابقة في بحث قضاء الشاهد ومنها حصة الجليل قال سالت عن رجل سهر في ركعتين في النافلة فلم يجلس فيهما قام
 في الثالثة قال بغير حكمه ويجلس ويشهد ويسلم ثم يشأ في الصلوة **قوله** المشهور يدل على اطلاق الاخبار الواردة في جيب
 الشاهد وفي حكم نسيان الشاهد وغيره لك وخصي مبني الحسن بن الجهم السابقة في بحث الحديث بعد التسليم حال نسيان الشاهد ومبني



سواء بن كليب بن حجة فذاته الشافعية في بحث وجوب الشهادتين لا يوجب فذاته فثبت كذا الشهادتين كذا أدون ما يوجب فيه هو الشهادتان لا
نقل كل من اجتزأ به بالشهادتين اجتزأه الأول ايضاً قطعاً وكل من لم يجتزأه الأول بالشهادتين لم يجتزأ بالشهادتين قطعاً بل يطرأ على
لان المشقة من الاجتزأ كون الشاهد الأول ولا اقل من الشاهد ونقصها الاجتزأ فالأول بفائدة ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له غير شريك الاستدلال لان الظاهر من سوال فذاته ان الشاهد الأول هل يوجب ما الزام العامة به من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع من حضر
ومع نفسه لم ياه على الشهادتين ونسابة افعالهم به من جعل المعنى للاسلام عندهم ولا يجوزون بالشهادتين الى ما في ذلك اسأل على ما يوجب
منه فاجاب بالاجتزأ بالشهادة لان الشاهد لم يفعل من الشهادة من دون مدخله الشهادتين بل هو ما يظهر من نصائيف الاجتزأ بغير
المرد فوجب بالشهادة بالشهادة بل نفى وجوبها او جوبها في قوله اللهم فالمراد ان يقول اشهد ان لا اله الا الله على المعنى بالشهادة
على انه على تقدير كونه نفسه لا يوجب بالاستدلال ايضاً لما عرفت مكرراً ان كون بعض الحديث مبرراً لا يوجب بالبيان **قوله** اللهم صل على النبي وآله
الصلوة على محمد في الشهادتين بل نقل من التبع في الصلاة اذ كان فيها والشهادتين ايضاً وجوباً للصلوة على محمد والرواية المشهورة على عمل واحد من الحديث
اجماع علماء الحديث في المنبر من الاجماع على وجوب الصلوة على محمد وآله وقال الصوفي فاما اليه من الامامة الاقرار به بحجة في
الشهادتين والصلوة على النبي وآله فاذاد تنقيداً لغيره وادعى غيرهم ايضاً الاجماع مثل التمسك في الذكر والدليل على الوجوب من بعض
التفسير لوجوب الشهادتين بالتي والائمة وكذا العبادة لا يفتيه وان استغنى الدائمة اليه يستدعي البرائة البقية وصاروا في التمسك في
انه قال لا يفسل الله صلواته الا بطريق والصلوة على من يطرأ في اخر من صلوة ولم يصل فيها على وعلى اهل بيتي لم يفعل ولعل في المشقة الاجماع
انما يصل على من ابي جعفر وغيره من الصوم انه قال رحمه الله ولم يصل على النبي وآله وذكره مستدلاً فلا سلة له وقع جابر بن الباري ومن ابن مسعود
انما قال رسول الله من صلى ولم يصل فيها على وعلى ابي لم يفعل منه تلك الصلوة انتقمنا عنه الصدق والنج من ابي جعفر فذاته على الصوم انه
من تمام الصلوة الصلوة اعطاء التكملة كالصلوة على النبي وآله من تمام الصلوة ومن تمام ولم يوقها فلا سلة لها فان كانا متعدياً ومن صلى لم
يصل على النبي وآله وذلك مستدلاً فلا سلة له ان الله بدأ بها قبل الصلوة وقال فداخ من تركها وذكر اسم الله ففعلها واذ اتيته في
في الصلوة ثبتا المطلق لما عرفت من الاجماع وعدم قابلية الجواب عنها في غير المقام ولا انفراط الاطلاق الى المعنى من النبي وآله والاشهاد
المسلمين من افعالهم والرضا وغيرهم فلا اعتبار بالاعتبار ومنع كون الركعة والقطعة شرط في قبول الصلوة مع كونه خلاصة من حيث كانت
فيه ما فيه لغيره ثبوت الاجماع على خلافه ولا تضاعف بشيء مما جهل في صحابته ابن اذينة الطبري في الرواية في الثاني يد واما الاذان والاقامة
ان الرسول بعد ما جلس للشهادة او جعلته اليه يا محمد صل على نفسك وعلى اهل بيتك فقال صل الله على اهل بيتي وفعل
فالتفت واذا بصفتي الملائكة والنبيين والمرسلين فقبل يا محمد سلم عليهم فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله الذي
مبنيك عن محمد بن هرون عن الصوم قال اذا صلى احكم ولم يصل على نفسك بصلوة غير جيبيل الجنة فبعد منه الشهادتين في ذلك الصلوة
على الله عند الصلوة عليه وياتي التفسير بعرضه ويزيد ايضاً ما عرفت في كثير من الاخبار من ان الدعاء بخير عن السماء لا يرفع الى الله
لما ابقا حتى يصل على محمد وآله الحمد وايضاً التمسك من غير واحد من الاجتزأ بوجوب الصلوة على نبينا وعلى آله ايضاً عند ذكره وفي الشهادتين
فوجب الصلوة عليه وعلى آله مثل حجة فذاته من النبوة انه قال وصل على النبي وآله كما ذكرته او كره ذلك عندك الى غير ذلك لكن الفاضل لا يثبت
الاجماع على عدم الوجوب وان كان لبعض الاخبار كذا وان يكون مرجحاً في وجوب الصلوة عليه من غير ذلك عند قوله في الصلوة على
على به طريق الجنة وامثال ما ذكره بل ربما كان اشد تذكيراً لكن فامثال هذه الاخبار غير صحيح السند وجميع السند ليس بها الوجوب
بل ينطعن الامر على ذكره وذكره والكلام في الامر ظاهر في الوجوب بل في بعضه ملاحظة كثير من الاتقياء الصلوة التمسك على الائمة اذ
منها انه لكان لا يقال لذكره في غير وجهه ايضاً من كثير مما عرفت ذكره من غير ذلك صلوته كما انه في كثير من المواضع ذكره
ذكره ويظهر ايضاً من عدم ذكرها في اذان وامثاله وعدم انصافها لغيرها المرفوعين فاضالهم فان ذكره في بعض المواضع وذكره في بعض المواضع

لها به الكثرة فلو كانت الصلوة عليه واجبة في كل ذكر لم يخفى لكان الرسول والائمة الزموا به والزموا بها القوا وشهدوا بالصدق
 مدة زيد من ثلث سنة بل في ثلثها سنة **فان** في العادة عادة ظهور الوجوب وطهارة الاشهاد بحيث لا يقبل الانتشار
 على الجاهل ومع ذلك كيف صار الامر بالعكس ان العلماء اتوا بغير الوجوب وادعوا بغير ايمانهم الاجماع قالوا في الخبر لم يطلع على من
 من الاتحاف الا ان صاحب كتاب العرفان ذهب الى ذلك وفعله عن ابن بابويه واليه ذهب شيخنا البهاينة في مفتاح الصلوة ولما مضى هذا القول
 فخلقه ثم نقل منهم القول بالوجوب كما ذكره فيهم القول بغير العرفان ومنهم القول به في كل مجلس ومنه وان لم يرد ذكره نقل القول عن الكتاب ثم
 نقل عنه ان قال الذي ينفقه الاحتياط الصلوة عند كل ذكر كما هو في الاختيار انتهى ولا شك في كون الاحتياط فيه ولما مضى هذا القول
 ان لم يمنع مانع وكيف كان لا يفي النصف مما مل في الحكم بوجوب الصلوة عليه وعلى ال في الشاهد لما عرفت من الاصل او بلا حجة بالجموع
 من حيث الجموع يظهر ظهورا معتد به للجهل في مقام اجتهاده وجعل الاظهر والاغرب كما هو حال في ما بيننا وبينه بل ما يراه من الحكم
 الشيخ بالحقا كان في ظاهر بعض الاخبار ذكرنا مثل قوله لا يقبل الله صلوة الا بطهر والصلوة على من ظهر له من الاخبار والكثير
 غايه الكثرة عدم الركبة مثل الاخبار التي ذكرنا في حكم الترك الشبهة شيانا الى الله والاختيار التي ذكرنا فان الصلوة لا تقاد الا بالامر الكثر
 والجمود وغيرها ما ذكر في **فانما** في الصحيح اقول هو صحيح ابن مسلم السابق حيث قاله فيه الشبهة في الصلوة مرتين فلك وكيف
 مرتين قال اذا استنوبت جالساً فقل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم تنص فقال فلك بعد
 الخيانت لله والصلوات الطيبات قال هذا للطف من الله به حيث امره بقوله ما ذكر في هذه الظاهرة الوجوبية بها بعد ملاحظة
 ما قال الطيبات لطف الى غيره لكن بملاحظة ما عرفت من الاخبار والذلة على كفاية القادرين كيف كاننا المنع لها عند العظم يمكن
 مد نظر المعبر بيان كيف ان المراتب من حيث كونهما مرتين وذكر الجنتين على سبيل التعريف لانه لا يجوز لغيرهما اصلاً ويشترط
 ذكرنا عدم ذكر الصلوة على محمد وآله اصله او كون الطيبات لطفاً من الله الخاف من خوفه في تخلف المراتب والله يعلم لكن الامر
 الترك كما ذكره المصنف **قوله** وظاهر الصلوة ان نقل عنه انه اقتصر المنع على القادرين ولم يذكر الصلوة على الجنتين والله ثم قال ولما مضى
 من الشبهة ان يقول الشهادتين او يقول بسم الله وبالله ثم يسلم مع انه في الفضايلة ما ذكر في الشبهة من نعم في باب الفطرة وتعدا
 ابي بصير وذرية الشافعية المنع لكونها من تمام الصلوة والتارك مستعداً لاصلة له وفي باب الاذان يحج ذرارة الشافعية للشبهة
 للامر بالصلوة على محمد وآله كما ذكره وفي الخبر قال ولم يذكرها والد ابي في الشبهة الاول وحكمه الذي بان ما في المنع
 معارضه بالجماع الامام اقول قد ذكرت كلامه في ما قبله فاذ يتبادر بان الشبهة بلصحة حمل امره بينهم الاذلة بان اقل الوجوب
 الشبهة من المشاهدات مع الصلوة على محمد وآله وان ما زاد على ذلك فبعد ولا شك فان ذلك عند كان من ذرارة الشافعية كما
 في الواقع كان كذا واشترط ان ما في الفضايلة فظهر ان عدم الكتابة اختلافاً على ظهر لوقوم الصلوة عليه كما ذكر في قوله ان الشبهة
 البعض من غيرهم شيئاً بملاحظة قوله بوجوب الصلوة عليه وآله كما ذكرنا مع ان عادة في المنع نقل منون الاختيار في بعض
 اصلاً فلم يدر نقل مضمون الصحيح المذكور او غيره بعد ملاحظة اجماع على وجوبها في الشبهة وعادتهم ان الصلوة على كذا القادرين
 لما يرون الاجماع شيئاً اذا شاع كذا في بعض **قوله** لكن في القصة كلامه يتبادر بوجهين يظهر منه الوجوب من الاجماع المتعارفين
 وان الاصل على الوجوب كثر واعلم ان من واجبات الشهادتين التوسيد على الشهادتين بالرسالة وفي بعض ما على الصلوة
 على النبي وفي بعضها على الصلوة على آله كون العبادة توقيفية والصادق من الرتبة والائمة هكذا فيجب الى شاع لما عرفت
 ولان المتبادر من حق الله ان بعض هذه الاجماع او بعضها وكذا الحال لربول لفظ الشهادتين بلفظ اعلم واكثر من علم وانما
 واما هذا لا يقع صلوة لمن ما ذكر من الاصل وكذا الحال في الصلوة على محمد وآله واصل ما يجوز من الصلوة عليهم هو الله



الخلق في السم والحرارة
جمع الأخبار في العلم والخبر
وغيره من ذلك وان كان

منه من السيرة فاقدمت كرامتنا وعلينا وادخلنا هذا الميراث
تقارن في عتبة عبادتنا الجاهل من اننا من عتبة من عتبة هذا
الذي هو من عتبة من

الاحياء الذين كرموا القنفذ للوقت الطويل الصريح
فكونوا انتساب السلام عليكم ومع ذلك من
مربع فكونوا سلام طابا ارجو اول القنفذ

ع
فقط في هذه القصة وحدها
والأخبار التي في القصة وحدها
التي هي عبارة عن الأخبار
والتي هي عبارة عن الأخبار
والتي هي عبارة عن الأخبار

لا ابي بصير فاذا انصرف فقاموا واستوفوا
 بقى الاثر فندس به صوته الحسين بن ابي
 لا ابي بصير فاذا انصرف فقاموا واستوفوا

باب في بيان ما لا يشك في صحة

موضع والقعود سهواً وبالعكس في حجة مؤيد بن عمار بعد حجة السهو بعد التسليم هذا أو بعده قال بعد ذلك وفي الشك بين الأربع والحق
عبد الرحمن بن الحجاج ثم صلى الله عليه وسلم بعد ذلك التسليم هذا أو بعده قال بعد ذلك وفي الشك بين الأربع والحق
في حجة ابن سنان فاجد حجة بعد التسليم ثم سلم بعد ما وصلها حجة أبي بصير في حجة الليل فتشهد وسلم واجد حجة بين الحديث والقرآن
ثم ذكر الاختار والادوية في الشك بين الركعتين والأبواب بالاحتياط مثل حجة أبي بصير في الشك بين الركعتين والأبواب قال في تشهد وسلم
ثم يقول فتشهد وكنتين الحديث ومثلها حجة زوارة ومثلها حجة الجدي وفي الشك بين الشئين والشك والأربع في حجة زوارة وكنتين
من قيام وسلم ثم ركعتين من جلوس وسلم وفاخون يصل ركعة من قيام وسلم ثم يصل ركعتين من جلوس وفي الشك بين الشك والأربع وفي
اختار حجة ومبني في الأربعة وسلم وبأن يركعتين بالسواء أو يختر بينهما وبين الركعة فاما في غير ذلك وسبب العمل مقتضى
العمل ومنها ما ورد في فضاء القوايت مثل حجة زوارة الطويلة إذ فيها وإن كنت صلياً من الغيب وكنتين ثم ذكرت العشرة في
العشرة بركعتين ثم سلم ثم صلى المغرب إلى أن قال فأنوها المغرب وسلم ثم في فصل العشاء وفي صلاة الخائفة وحجة الليل ثم سلم
على بعض إلى أن قال ثم سلم عليهم فيصرون بالسلمة إلى آخر الحديث فلاحظ ومثلها حجة عبد الرحمن بن أبي عبد الله وغيره فلا خلاف
وجعل جميع هذه الاختار القويح والمغيرة التي لا شك في صحة كل ما مضى على أن ما فيها إنما هو إذا انفردوا باختار والمختلف للمسلمين وإن
القول لم يكن سلم الاختار والمغيرة التي لا شك في صحة كل ما مضى على أن ما فيها إنما هو إذا انفردوا باختار والمختلف للمسلمين وإن
البيان لم يخفى في واحد مما لا يخفى في ذلك أشارة بل كل واحد منها عليه صفة من الظاهر ففصل عن الجميع واجتماعاً على البعد في الصلاة
كل ما ورد فيها بل ولأن كيد في بعضها مضاعفاً إلى استبان والفرق بين الآخر كما سنذكر إليه والله يعلم وما ذكر في آخرنا من أن
من كل ما ذكر في باب الأوامر في اختار الأمانة لم يشكوا حجة في الوجوب

هذا أيضا مع أن القائلين بالاحتياط يملكون الأمر حجة في الوجوب ومدايرهم ومدايرهم في الغيبة على ذلك مع أن الاختار بالرافعة في الغيبة
وبما وعدت مكاناً أو لست فافهم كذا أصلاً في منة فتشع وقابل على من جهة الاختار والمنفعة للأمر بالسلم حجة في الوجوب
والاختار في غاية الكثرة الآن أذكر بعضها والكثيرة على الجواز مضاعفاً إلى الاختار والتأنيف المنفعة للأمر به فلا تنهاهم وجهين كما
بل ليس بجبر الأمر إلى شيء من ذلك بل لا طاعة من وجه كثر والاختار أيضا في غاية الكثرة أذكرنا إنما هو بعض تلك الاختار وإنما
البعض الذي أذكره الآن من حجة ابن أوفيه المرقية في الطائفي والعلل لكن في العلل بطرق منصفة إلى ابن أوفيه والمؤمنين الطائفيين
القيصر والصبا إلى التسليم من غيرهم والطريق إليهم حجة ومبني والرقابة تضمن التسليم الله يتبين في عرشه هيئة الصلوة وفيها بعد من
على نفسه والله كما ذكرنا فقال يا محمد سلم فقلت السلم عليكم ومختلفة وبخانة إلى أن قال ومن ذلك كان السلم من واحد فاما
الفضل ويدل عليه أيضا حديث أبي بصير عن الصادق عليه السلام في الصلاة ركعتين قبل أن تشهد ومختلفة فليخرج وليشهد الله ثم ليحج
صلوة فإن آخر الصلوة التسليم وفي الخبرية اجابة بانه بعد لا يخاف من السند كون آخر الصلوة هو التسليم لا يفسد وجه مع أن الثاني يكون
خارجاً ولا يخفى أن السند لا يفسد عليه الأمر من مشيئة من يفسد من حيث السبابة وغير ذلك ما ذكرنا في جميع ما يختار ما يفتقر إلى
وفي ذلك مما مر وسبغ في التسليم بالاشهاد بكون آخر الصلوة التسليم ظاهرة كون المراد أن آخر الأمر به هو التسليم لا هو المستحب
الناسية بل هو لأن المتحج حجة تركه فيلزم منه كون الشاهد أيضا كذلك وأنه ليس من بعد الشاهد هنا ما هو مقابل التسليم بل ما هو
التسليم فطما كما هو حاله فانه وهو الذي من قوله فيهم سلمة لأن التسليم من جهة الصلوة فطما وسلم عندك وبيان
به قوله من آخر الصلوة التسليم فالله على الظاهر في هذه المعبودات وجه لحد ما ذكرنا والثاني لا يجمع إلا بالتمام حجة
في الوجوب على ما هو المحقق التسليم عند المحققين والثالث أن الشاهد والصلوة على وجهه وعلى الله والحمد لله تسلم الوجوب عندنا

هذا هو الصحيح في الاختار
ابن حبان في كتابه في فضائل
هذا التسليم في الصلاة
هو التسليم في الصلاة
والاخر غير

التسليم
وكما يخاف من

القول

السلام مشتق الشافعي بل الصيغة واحدة متخضة والرابع قوله اجزاء الصلوة السلام فانه ظاهر الوجوب لظهوره في كونه اخرها في احوال
 واحدة ثبت من الاوثان انه لا يخفى القسوة بغير هذا الاخر مع ان الصلوة واجبة قطعاً بل اوجب الواجبات فافان قيل اخر الواجب
 واخر الشيء الذي يعلم بالبداهة وجوبه كذا يكون ظاهراً في وجوبه وان كان فيها مستحبات ايضاً لان الاصل واجب التحصيل لا غير
 والمشتق من لفظ الاخر مثل هذا اخر ما هو الاصل الا ما يفرقه بخلاف اجزاء الانسان كذا لا يفرق منه العارفين ومالك
 باصل سبها ذكره مقام الاجتناب بالانعام فان لفظ الاخراج في غاية الظهور فاحر واجبها لظاهرها فظاهر مما ذكر من العامة قد
 تكون خارجة فيلان اخر الشيء ليس غايته قطعاً بل جزؤه جزءاً فان البطل لا يعلل اخر النفاذ وحقيقة قطعاً بخلاف البطل وبطل عليه
 ايضاً بخلافه الى بصره من الصوم من اجل صلح البيع فلما جلس في الركعتين قبل ان يشهد وعرف ان يخرج وتغسل انفسه ثم يرجع فليس عليه
 فان اخر الصلوة السلام وفي الذخيرة اجاب بانه بعد الاما من السند كون اجزاء الصلوة هو السلام لا يقتضي وجوبه مع ان العامة
 تكون خارجة ولا يخفى ان السند لا يغير عليه الا من عثمان بن عيسى وهو من اجبت الصلوة وخرجه لك مما ذكرنا في مجموع
 اجتنابها بقوله الاكثر وخرجه لك ما روينا في تحليل الامر بالشهادتين يكون اخر الصلوة السلام فانه في كون المداين اخر
 المأموم وبه هو السلام لا اخر المستحبات لعدم المناسبة بل مضى لان الخبيخ يوجب تركه فيلزم منه كون الشهادتين الى
 هنا فالدلالة فيها ايضاً ليس بمرجوح الامر بل الشافعي والمقام ايضاً قريبان على الوجوب والاختيار النسخة لا ما ذكر في هذا
 حجة البعض ايضاً **عندهم** ولذا عتقوا بالاختيار الدالة على ان الصلوة مع تركها بان لا يخرج
 عن ذلك عندنا قطعاً وقس عليها اخبار اخر وهي من الكثرة بمكان بل ملازم عليها سبها على الخصم في النسخة ثم في مقام
 التعارض السالم من ذلك انما لم ينعاه اوله في اخره وبطل عليه ايضاً بحجة فداءه وابن مسلم قال لا ملنا للبيان في
 صل في السفر ارباباً البعد قال ان فريقت عليه اية الفقير فقوله في ارباباً اعاد ومثلها الاخبار الدالة على ان الناس
 ليسوا بغيره في محضها يعني ايضاً اخبار دالة على ان فريقت صلى له فليلا الا فاداه وانه لا يشترط في الارض فيحتمل سفره في الزمان
 وجلس في الشهادتين او تشهدا ايضاً في ذلك سلم عند القائلين باستحباب السلام وحجة الدلالة انه لو كان المخرج عن الصلوة يخرج
 الفراغ عن التشهد كما هو صحيح كلامه فلا وجب الاعادة لان حاله حال من اتم الصلوة وسلم جميع تسليماته وقام على ركعتين
 اخر او من سبها وما اجاب به بعضهم بان الامر عليه باختياره ان يجمع فيكون اثباتاً لفعل على غيره فظهر فاداه فان الشف
 لم يفرغ ففرض المأمور به بل وقع زيادة خارجته بعد اتمام المأمور به واثباته تاماً فليس في تركه يكون النقص في الحكم
 مع ان القابل قال ما ذكرنا ولم يشترط عدم وقوع زيادة ولم يقل بان مع الزيادة لا يكون المكلف بالفراغ من التشهد خارجاً من
 الصلوة واذا فعل الخطأ على الصلوة ان يترك يكون فيه بالنسبة الى نفس الصلوة سبها في حال الشيطان فظهر فاداه ما اجاب
 في الذخيرة بان الصلوة لا يتم كون ما ذكره اذ لا يفرغ منها فافادها الى ما عرفت ان امثال الامر يقتضي الاجزاء اجزاء
 عن الختم ومبرهن عليه ولو كانت الصلوة ما ذكره لزم ختم القاعدة البينة الشبهة المسلمة مع ان مداره ومداره غير على ان القائل
 الاعادة وليس على عدم الصحة شرعاً وهم يوجبون الاعادة هنا على انه سبها استدلال القائلين بالاستحباب بغيره صلى من تركه
 لغير التشهد فاعرفوا بان عدم البطلان ليس منشأه الاستحباب السلام مع انه ظاهر ان ذلك لا يقتضي الاستحباب كما استدل
 وبطل ايضاً بحجة الفضلة الواردة في صلاة الخوف حيث قال فطالما لا يفرغ الكعبة وانشاح الصلوة ولا انتمين السلام ففعل
 السلام معاً ولا تكفي في الاضطلاع ومقابلها لها ولو كان صحيحاً لما صار حكمه مع انه على الاستحباب وبما كان يحصل انما كان
 لم يحصل الشك والاشاع ولا يصح بينهما عدالة وقد بان ان الفرق من هذا الجزء من مشاهد حديثه مقتضاها التكليف

هذا من حجة ذلك الاخبار مع ان خروج ظاهر
 الركعة من حجة ذلك الاخبار مع ان خروج ظاهر
 بالاطلاع بغيره

فهو قد دل عليه بغيره موثقة عارضا عن التعبد من التسليم ما هو فقال اذا كان الاذان معناه الرخصة ولو كان الرخصة سائفة على التسليم حاصلة
 من الفراغ من التشهد لما اجاب به كذا لا سيما انه يحصل الحاصل فظهر ان ما اجاب عنه في الفقرة بان ظاهرها انما اثنى الاذان
 في التسليم لا يحسن فيه انفسه فضاغا الى ان التسليم ليس واجبا بالوجوب التحسيني عند ابيه الا ان يقول بان الاذان مستحب فيه
 على هذا الاثر ان يكون المراد من الاذان الاعلام استغفار ليس في ذلك الا لثبته وصحة كون الفعل الاذان للتحسين المعرب هو الرخصة
 وكما حقيقته في رفع المنع والحركة سيما المقام للقطع بوفاء الموانع على سبيل الحرمة والاعتبار الطاهر في ذلك كبره من مائة
 الجبل ورواية ابي كعب ومروية ابي بصير المشايخ الدالة على انحصار الاذنان عن الصلوة والتسليم عليها آه وهذا الاعتقاد
 القائلان الغالب المتعارف قد تم التسليم علينا وهذه الروايات وامثالها صريحة في عدم تحقق الاذنان عن الصلوة من الفراغ
 من الشحاضتين كما قاله المسجوني ويؤيده بل يقول ان البصري او قال اما ما بعد من يسلم بالما من صلاته او بان يسلم كما سجد
 يؤيده بل يقول ما وجدته المرفوع من انفس التسليم بين ركعة والثالثة ويدل عليه ايضا من ثبوت ما وجدته من ان من شك فلم يدرك ركعة ام
 ثنتين يجزيه الا عادة فاقطع شاملة لصحة وضع الشك بعد التشهد ايضا والاجماع والاحتياط اخصان على عدم الاعتناء
 بالشك اذا وقع بعد الفراغ فلو كان الفراغ من التشهد فيكون قراعا من الصلوة فيلزم عدم الاعتناء ولهذا الشك في مثل صلوات
 والفرج مودة وفي التشهد والتسليم جميعا بالاجماع والاختار وروى الثاني بل في محجة نادرة من احد علماء ان من لا يدرك ركعة صلى او
 ثلثين يجزيه ان قال ذلك فانه لم يدرك اثنى هوام فارجع قال يسلم وهو مفصل وكثير ثم يسلم ولا شيء عليه قوله يسلم وهو مفصل
 بان الشك المذكور وان وقع بعد الفراغ من التشهد حكمه كحكمه بانها انما هي الصلوة المذكورة وفي محجة الحسن بن ابي الملك عن الصادق
 قال اذا استوي وهم في الثلث والادب سلم وصلى ركعتين بفاعلة الكتاب وهو بالسوق في محجة ابن مسلم عن الصادق من اجل من صلى ركعتين بفاعلة
 بجزء ركعتان هي اربع قال يسلم ثم يقوم مفصل ركعتين للعبث الى غير ذلك مع ما عرفت من الدلالة بوجوه اخرى ايضا مثل الامر بالتسليم ثم يركع
 الى الصلوة ركعتين ثم لا يثنان لهما اذ ظاهرا واجبة والامر بصفة في الوجوه ايضا ومع جميع ذلك عتق الشارع موضع القيام الى الركعتين
 بعد التسليم في جميع الاخبار وهكذا في الروايات والفتاوى والاشياء غير شاملة الصلوة وفي التشهد والتسليم جميعا بالاجماع والاختار ويدل عليه
 ايضا استصحاب اعتبار الشك واستصحاب كون المكلف واجبا للصلوة واستصحابا غير مثنى الصلوة واستصحابا الاجزاء لتمام الصلوة
 عليه ايضا الاعتناء الدالة على وجوب الصلوة ركعتين على السائر بغيره مما يكون فريضة الركعتين والتجديز يكون فريضة الركعتين فريضة الركعتين
 للرفع من التشهد بغيره من الصلوة يكون مشكلا مطبعا اثنى بالورد ركعتين صلى اذ اذن ولا منعه للتحسين بغيره من صلى ان يدرك ركعتين على
 معية يكون فريضة لا مائة عامدا يكون عامدا فاعلة للحرام للنازع من الصلوة وقد فصل كذا جاهلا مناسبا اضطرارا وخروقا وما يدل عليه
 القول به ان كتابه خلاف ظاهره احتيازا وكثرة فلا حظ قائل ويشهد عليه ايضا في مقامات الحاجة والاستحباب والامر بالتسليم
 ايضا كبره فليست الا بقرينة برفع اليد عن هذه ايضا من مؤيدات بقاء الآثار الكثيرة على معانها وظلالها وبالجملة مع ما ذكرنا
 منها واشادات وليس الا انواع والاصناف مخففة فيه فضلا عن الاشخاص والاشخاص الامارات في محل النوع كبره بل وبما كانت
 في غاية الكثرة بل وبما كانت متواترة فليست جميع الابواب المتطابقة بالصلوة بوجه القول بالاستحباب ووجه الاول اصل وقد عرفت انه
 لا يجوز في ما هذه العبادات سواء قلنا باللفظ اسم للجمعة او للاسم الثاني محجة ابن مسلم عن الصادق من التشهد في الصلوة فقال في رواية
 حجة وجوبه والتشهد حيث قال بعد ذكر الشحاضتين ثم تنص صريحا على عدم ثبوت الحصة الشرعية في الاذنان ولما لا نفر من اللغز
 عن مقتضى التسليم بل ولا حظ ولا بد به ووجه ان استدلاله لو لم يدل على عدم وجوبه في الصلوة على ان يسلم فانه لا يوجبها في غيرها
 فيه ايضا بل والدلالة على عدم وجوبها المراد اعم من الدلالة على عدم وجوبه وشرف السنة بل هي دالة على عدم وجوبه دالة ظاهرة كما ستر فيكون



من أدلة الوجوب والمدان الأول لم ينال إلا من قبضة الشهد وبنات على ما كان يرى من المسلمين القلائد بها ومنهم من اكتفى بالشهاد على
 كما عرفت فاجابه بان الشهادة فيها ريان قد اعلى من نفي الشهادة بالرسالة كما ورد في الروايات الاخرى منهم ومنها رواية لعقبة
 بن شبيب عن ابن الشهد في كتابه من شفع فقال ابن مسلم فقلت له كيف مررت لان الرهن كلام يحمل يحمل كون الشهادة بالنسبة
 مرهون فاجابه اذا استوفيت جالساً فقل اشهد بان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد بان محمد عبده ورسوله ثم تنقذ فرج ما بارئاً
 لشهد على الرسالة لا تنقذ قد اعلى من كونه كونه بالشهادة على التوحيد وجوز الانفراد بعد ما فظن ان نظر المعصوم الى وجهه كان الانفراد
 بعد الشهادة بالرسالة الله فلهذا لم ينقض لوجوب الصلوة على النبي واولاده اصلاً مع وجوبها عند الخضر يوماً وكان جواز الانفراد
 بعد ما فظن لجملة ما داخل في الصلوة فيها وجبة عنها جزم وان نقل من شاذ منهم ما يظهر منه القول بالخروج وبغير ظاهر ان اصحابه
 كما عرفت بحيث وجوب الصلوة على النبي واولاده على انهم من الغلبة فثبتا على ما عرفت انما لم ينقض باهين من قول وحده لا شريك له
 وقول عبده لما عرفت فكيف المعصوم وهو هذا ولم ينقض الصلوة على النبي واولاده اصلاً فظهر منه على ذلك كونه اهم منها ومن التكميل وتبع بعضها
 الاخبار والافعال يوجب القطع بخلافه وبالمجمل لا يخفى على من له أدنى فاعلم ان المعصوم لم يكن في حقه بيان الانفراد بآية نحو وان
 المراد منه ما نال كلامه بالنسبة اليه مقام الاجمال من فروع ما لم يستطع ان يبل في محجة الجدي ورواية ابي كهرش الشافعيين في ذلك
 صلى الله عليه وسلم في بيان الانفراد حيث قال في الأولى حكماً ذكره الله والنبي فهو من الصلوة وان قلت السلم علينا وعلى
 عباد الله الصالحين فهو الانفراد في محجة ابي بصير عن المعصوم اذا كنت اماماً قائماً السليم ان سلم على النبي واولاده وقول السلم علينا
 وعلى عباد الله الصالحين فاذ كانت ذلك فقد انقضت الصلوة ثم يردن القوم ويقول السلام عليكم وكذا اذا كنت جالساً وقول السلم علينا
 وعلى عباد الله الصالحين مثل ما استلكت وانت اماماً وافاكت في جماعة فقل مثل ما افادت وسلم على من يمينك وشمالك فان لم
 يكن على شمالك فلم على اليمين على يمينك وموتى الله ذكرنا ما سالفنا انما مستند التحسين في الاستحباب فلا حظ الى فذلك من
 الاخبار المبيضة الكثيرة فانما نشهد على محجة مضمونها كما لا يخفى على الشيخ فانما كان المعصوم مخرج لعدم الانفراد بالسلم عليك مع كونه
 بعد الشهادتين وبعد الصلوة على النبي واولاده ما لم يخفق السلام علينا آه ولم يتم لم يخفق الانفراد وان الانفراد من غير فذلك
 يحكم بكون الانفراد منقطعاً بالانقضاء عن الشهادتين ومن المعصوم المجزوم به السلم عند الكل ان اخبارهم يكشف بعضها عن بعض
 بوجه متشابهة اخبارهم الى المحكمات والالزام وانع عليه ولله في الفقه عليه من قوله الى اخره بل انظر من اخبارهم فيكشف
 بعضها عن بعض فامرنا بوجه الى الله عليه وسلم في الانفراد في النبي وكون المقام مقام العموم والاطلاق وانما كان
 في تحقق المراد من الانفراد منها فقلوا ان المطلق ينصرف الى الشهادتين الشيع كما هو سلم عنه ايهما ورواه عليه من البيهقي ان
 المنافاة كجاء الانفراد بالسلم ومع ذلك معلوم ان المطلق او العموم لو فرض تحققه ليس بمضاهية التعبير والتوضيح الى اورد فيهما
 اعتضادهما باخبار صحيح ومعتبر ومضونه عند الكل لا يكاد يخفى تلك الاخبار مضافاً الى موقوفات اخرى كما ترى على انما نقل ان
 فرق بين لفظ هذا الانفراد للمأدوب والفاظ التكبير المطلق الامر بطريق الاختصاص فاذا القابل باستحباب السليم بعض لا
 بالاعتداف في عزه الذي يكبر الله بل قالوا ما قالوا بنفاهم كون تلك المطلقات والاختصاصات لا يحصى عددها والمقام لم يرد
 بطريقك لتعريفها لارضي مع انه لم يرد في تكبير الاختصاص ما ورد في المقام الا لفاظ العربية وظلاله للعرض وشواهد مما الى المعنى بل
 يرد في تكبير الاختصاص ما ليس الى النهاية للعرض فضلاً عن التعريف والمصداقات التي لا يخفى على انما نقل المعنى الذي اذا كان سلم
 بوجه التعريف من الشهادتين فلا معنى للمعصوم بتجصيل بعد الفراغ فان تحصل الحاصل من المحالات بالبداهة والمعصوم لم يقل اذا
 من الشهادتين فقد انقضت كما نال ذلك في السلم علينا مكرراً بل قال قل اشهد بان لا اله الا الله الى اخره ثم قال ثم تنقذ فامر ببيان

بيان ان الله تعالى لم ينقض الصلوة على النبي واولاده اصلاً مع وجوبها عند الخضر يوماً وكان جواز الانفراد
 بعد ما فظن لجملة ما داخل في الصلوة فيها وجبة عنها جزم وان نقل من شاذ منهم ما يظهر منه القول بالخروج وبغير ظاهر ان اصحابه
 كما عرفت بحيث وجوب الصلوة على النبي واولاده على انهم من الغلبة فثبتا على ما عرفت انما لم ينقض باهين من قول وحده لا شريك له
 وقول عبده لما عرفت فكيف المعصوم وهو هذا ولم ينقض الصلوة على النبي واولاده اصلاً فظهر منه على ذلك كونه اهم منها ومن التكميل وتبع بعضها
 الاخبار والافعال يوجب القطع بخلافه وبالمجمل لا يخفى على من له أدنى فاعلم ان المعصوم لم يكن في حقه بيان الانفراد بآية نحو وان
 المراد منه ما نال كلامه بالنسبة اليه مقام الاجمال من فروع ما لم يستطع ان يبل في محجة الجدي ورواية ابي كهرش الشافعيين في ذلك
 صلى الله عليه وسلم في بيان الانفراد حيث قال في الأولى حكماً ذكره الله والنبي فهو من الصلوة وان قلت السلم علينا وعلى
 عباد الله الصالحين فهو الانفراد في محجة ابي بصير عن المعصوم اذا كنت اماماً قائماً السليم ان سلم على النبي واولاده وقول السلم علينا
 وعلى عباد الله الصالحين فاذ كانت ذلك فقد انقضت الصلوة ثم يردن القوم ويقول السلام عليكم وكذا اذا كنت جالساً وقول السلم علينا
 وعلى عباد الله الصالحين مثل ما استلكت وانت اماماً وافاكت في جماعة فقل مثل ما افادت وسلم على من يمينك وشمالك فان لم
 يكن على شمالك فلم على اليمين على يمينك وموتى الله ذكرنا ما سالفنا انما مستند التحسين في الاستحباب فلا حظ الى فذلك من
 الاخبار المبيضة الكثيرة فانما نشهد على محجة مضمونها كما لا يخفى على الشيخ فانما كان المعصوم مخرج لعدم الانفراد بالسلم عليك مع كونه
 بعد الشهادتين وبعد الصلوة على النبي واولاده ما لم يخفق السلام علينا آه ولم يتم لم يخفق الانفراد وان الانفراد من غير فذلك
 يحكم بكون الانفراد منقطعاً بالانقضاء عن الشهادتين ومن المعصوم المجزوم به السلم عند الكل ان اخبارهم يكشف بعضها عن بعض
 بوجه متشابهة اخبارهم الى المحكمات والالزام وانع عليه ولله في الفقه عليه من قوله الى اخره بل انظر من اخبارهم فيكشف
 بعضها عن بعض فامرنا بوجه الى الله عليه وسلم في الانفراد في النبي وكون المقام مقام العموم والاطلاق وانما كان
 في تحقق المراد من الانفراد منها فقلوا ان المطلق ينصرف الى الشهادتين الشيع كما هو سلم عنه ايهما ورواه عليه من البيهقي ان
 المنافاة كجاء الانفراد بالسلم ومع ذلك معلوم ان المطلق او العموم لو فرض تحققه ليس بمضاهية التعبير والتوضيح الى اورد فيهما
 اعتضادهما باخبار صحيح ومعتبر ومضونه عند الكل لا يكاد يخفى تلك الاخبار مضافاً الى موقوفات اخرى كما ترى على انما نقل ان
 فرق بين لفظ هذا الانفراد للمأدوب والفاظ التكبير المطلق الامر بطريق الاختصاص فاذا القابل باستحباب السليم بعض لا
 بالاعتداف في عزه الذي يكبر الله بل قالوا ما قالوا بنفاهم كون تلك المطلقات والاختصاصات لا يحصى عددها والمقام لم يرد
 بطريقك لتعريفها لارضي مع انه لم يرد في تكبير الاختصاص ما ورد في المقام الا لفاظ العربية وظلاله للعرض وشواهد مما الى المعنى بل
 يرد في تكبير الاختصاص ما ليس الى النهاية للعرض فضلاً عن التعريف والمصداقات التي لا يخفى على انما نقل المعنى الذي اذا كان سلم
 بوجه التعريف من الشهادتين فلا معنى للمعصوم بتجصيل بعد الفراغ فان تحصل الحاصل من المحالات بالبداهة والمعصوم لم يقل اذا
 من الشهادتين فقد انقضت كما نال ذلك في السلم علينا مكرراً بل قال قل اشهد بان لا اله الا الله الى اخره ثم قال ثم تنقذ فامر ببيان



الانطراف ونحوه وجعل قوله تنفر عطفاً على قوله قل استشهدا ومعلوم ان الامر حقيقته في الرجب والشان ايضاً يقتضي ان الرجب
 باداه ثم الدالة على التنبه على التخييل ايضاً وتعمل فيه اشارة الى كون الانطراف مطلوبة با بعد موافق مثل الصلوة من جهة
 ايضاً والدلالة بقوله وتقبل شفاعته وقوله وارفع دعوته وقوله التمس عليك وغير ذلك ان اتفقوا اشارة في الشك وان هذا من
 المشكوك بل هذا ايضاً يعطل دابة لانه يشبه فظان هذه العجبة ايضاً رجلة اوله الرجبين وان وجه الدلالة من ضعف واحد كما هو الحال في
 اركنه وان كان الكلام في هذا المقام في ما بين على النخبة من اداة فليلا حظاً على اننا نقول المأمور بما تافى التمسك كما قلنا واقتضانا
 وضرباً من التسليم وهو يدعي الفاعل او اتمتها وايضاً ظاهر الفاعل ان يكون باسم بالرجوع الشد بالرجوع
 بالرجوع الشد من الرابطة من دون تفاوت بينهما اصله ان على هذه بعد التسليم واجبا بالرجوع بالرجوع وهذا بينه من جهة
 مما لا يذهب اليه بل بكفاية الشبهة للخرج على اننا نقول لو كان الركوع من قولهم شفعوا الخرج من الصلوة الا ترى ان المعصية لما قال
 فكيف ان للشك في حال الركوع البسالة الشك او ما جابه هذا اللطف من الدعاء بلطف العبد به فافان كان منهم من كان ان الشك
 كما قيل في حصول الخرج من الصلوة من دون حاجة الى مخرج وان المعصية بعد اتمام الشكاد بين خارج من الصلوة فيكون التسليم خارجاً عنها
 لكان يقال البتة في الشك في اتمام العبد بالتسليم وان اتيه بالصلوة انما هو لا يملك فيه معاملة التعقيب الثالثة
 على ان جعفر من حيث هو لا يملك ان يكون خلف الامام بطول الامام الشهد في اخذ الرجل البول او يخرج على شيء غير ذلك او يخرج
 كيف يصنع قال الشهد وهو ينصرف ويدع الامام ويود فيه جميع ما اودعه سابقاً بعينه او ينظره ومع ذلك لا يترك هذا الزيادة على
 ما رآه في الفقه حيث هكذا قال بطل وينصرف ويدع الامام وما ذكره السند في ذكر الشك في موضع آخر من حيث هو لم يترك الفقه
 ضبط سيما اذا وافقه الشيخ ايضاً فان الثاني في كتابين ايضاً من التعمير ليس مثل الثاني في كتاب واحد سيما اذا كان احد الكتابين
 مع اننا نلاحظ ان الحق المطابقة للصحة فذاتة وصحة المصلحة في الرجبين في الكتابين ايضاً من التعمير من اجل ان خلف الامام فيطل
 الامام الشهد قال بطل ويخرج ما جاز اذا اتميع اذ اوفى بالسؤال لان الثاني من خلف الشهد في هذه من الامام ما انه يطرد ومعلوم
 ان المأمور ايضاً لا يبعد الا انه لا يثبت منه القبر الى ان يتم التمسك ويسلم فالتمسك في الجرازة بتمسك ليس الامام الشهد الطويل فطناً
 ان اكل الركب في الشهد لم يحصل بل بعد ان كان الواجب حصوله من المأمور بل قال لا يمكن الايمان بالاكث فالتمسك لا يستفصل في الجرازة
 ان لم يأت باحد الى اربعة من الشهد بن يات به فالحجاب بغيره بطل وينصرف ويدع الامام انما لا يخفى على الناس هذا كونه اذ في
 اذلة التي لا يخفى من ان دخل النظم من جميع ما ذكره فظان بوجه الاستدلال كيف يمكن الاستدلال الرابع في الفقه والحد فذاتة وروى في الباز
 قال اذا فرغ من الشكاد بين ضمة منبصلة فان كان مستحجاً في امر بخلاف ان يفرض فسلم وانصرف اجزاء وبنوا بغيره ان لا يها على عدم
 الصلوة من النبي قاله اظهر اثره ظاهر جواكم بل لا ذلك فيها على استحباب التسليم ايضاً بل دالة على بعد ذلك لا للجزاء ظاهر في الجواب
 ان منعهما الشك في الشرط هو الاستحباب في امر بخلاف في حمله على الاستحباب في وقت عدا شوق منافع من العمل على الرجب لان قوله في قوله
 فيما هو كون المأمور ما ان عدم الفرض بالنسبة الى الصلوة عليهم بل بالتسليم الى التسليم ايضاً كما هو ظاهر في جميع ان الفاعل بالاكث
 بقوله **قوله** كما خطا لانه من جملة التعقيب مع ذلك تاكداً مستحباباً عند شدة البناء على كون المأمور في حصة وجب واجبا
 ما عرفت من القطع بغير البناء خلاف ظاهره لان الصلوة مركبة من اجزاء مركبة من الاجزاء فكما يمكن تقديره في الجواب
 كذا يمكن **قوله** الشد بغير الشك ان الثاني اوله بل متعين حتى يلازم وجوب الصلوة عليهم ويوافق اخر الجمل لانه يتبادر
 مع امكان قوله من حيث هو على جواز التبادر المتعارفين في التبع بل الفرق بين المذكورين بان يجمع هذا ايضاً الى العمل على الاستحباب في
 خصوصاً اخر الجمل مع امكان قوله في ذكره من الصلوة عليهم بالتمسك مع انه لو كان المأمور عدم الرجب لكان المناسب ان يكون لا يلزم
 بتركه لان يقول اجزاء التسليم ان كان مستحجلاً مع استحباب كون المأمور من الصلوة خصوصاً الاجزاء بالاكث فيكون لغوهم او كصلوا

بغير الشك في الرجب من اجزاء التسليم
 بغير الشك في الرجب من اجزاء التسليم
 بغير الشك في الرجب من اجزاء التسليم

الركوع وامثاله وربما يؤيده ان ظاهر الحديث المتفق عند الكل مفتاح الصلوة او كون الفتح والتحريم والتحليل على نسق وان كان
كل واحد منها امورا خارجة عن الصلوة مضافا اليها ولعل هذا لا يخفى التحريم بحيز الدخول في التكبيرة منه وبالحمل لا يشك في ان
مضت صلوة ليس على ظاهره وان المراد منه امر خلاف ظاهره فما يكون المراد منه خلاف ظاهره انما كيف هو جيب فتح اليد عما يظهر من اثره
مع احتمال كون المراد من الاول ما يوافق الامر بل وتجان من جهة ما عرفت ومن جهة الاخبار الدالة على الوجوب وكما عرفت لا يخفى
فقط ان هذه التحريم ابلغ من حمل اوله المرحبين وانما لهم لا عليهم شيئا القائلين بالوجوب ومن جهة من الصلوة مثل سلب البشيرة
للجهد والمهم وغيرهم فانهما جميع ما ذكره المشرك لا يكون دليله مقرا بغيره بل غاية الامر ان من يقول بالدخول فيكون استدلاله بوجوب
جدل بالنسبة اليهم بغيره ولعل المراد في هذه التحريم حال المأمور مستغنيا لا مأمورا كما يظهر من ملاحظة اخبارنا اخرى فاحتمالهم يكشف بغيره
بعض فظهور ثلثه الشرط في قوله فان كان مستجلا آه الخامس ما ذكره عدم من المناقاة للصلوة قبل التسليم مثل صحة فذارة من الباقية
عن رجل يصلي ثم يجلس فيجده قبل ان يتم فلا تمت صلوة وحسنه للجلي من العزم قال اذا التفت في صلوة مكتوبة من غير فراغ فاعاد الصلوة اذا
كان الالتفات فاحشا وان كنت قد شهدت ولا تعد من ثمة عاليين عثمان هذه من اجل بطلان الكسوة في بعض صلوة تشهد ثم ينام
ان يسلم قال تمت صلوة وان كان وقفا فاسلم ثم رجع فسلم وقفا للسنن بن الجهم عن ابي الحسن بن رجل صلا الظهر والعصر فاحش من غير
الرابعة فقال ان كان قال استشهد لا العلاء الله وان عمدا رسول الله فلا يصح وان كان لم يتشهد قبل ان يحدث فليعد فاعاد الله
ليس الا بوجوب جدل بالنسبة الى من قال بالدخول وبعض النافيات قبل التسليم ايضا وفيه ما فيه اذا ابطال مذهبا لا يستلزم بغيره القول بالاجابة
الوجه الثاني بالتحريم كما عرفت القابل به من جميع الاحتمال ووجه القابل من غيرهم بل ظهر ما عرفت من ان التسليم كان في غير الصلوة
اطلافة منصرفا الى التسليم عليكم او خاصة وكان التسليم ملينا بحسب ما عرفت تشهد كالتسليم عليك او وكان التفارفة كرها فيه كما في
التفارفة لان فيه بل كانوا يطلون في التشهد الثاني والثالث بالتورك وان لا يكون فاعاد بعضه على بعض فلا يصح للتشهد والدعاء كما
مروا بذلك في مقامات منعه عديدها مقبولة عند الجليل وعلما مقبولة عند الكل مع ان الاكثر من الشيعة قالوا بالوجوب بالانكسار
من كلام المتقدمين في ما لا يهمل ان الشيعة كانوا قائلين بالوجوب بل وجدوا
الامامية الاخبار بان التسليم في الصلوة بخروج من واحدة مستفيض القبل ويصل بعينه الى بين القبلة ومن كان فجمع من اهل الخلاف
سلم تسليمين من بينه تسليمه وعن بيان الشيعة كما يقولون للشيعة انتهى بل عرفت حال ابن عيسى والشافعي والابن الصلاح
وغيرهم من المذاهب وظهر ان القول بالا سحباب نشاء من الشيعين بناء على ما وجدوا كون المكلف يخرج بالتسليم
عليه من الصلوة وانه من التشهد وان التسليم هو التسليم عليكم وانه بعد الخروج عن الصلوة لا ينبغي عليه وانما
تظهر من غير واحد من الاخبار عدم وجوب ثلث في التشهد سواء اشهاد بيني والصلوة على النبي وآله وعلما جميع ما ذكره في القول بالاجابة
وانت بعد خبرك بما ذكرناه ظهر عليك ان ذلك غفلة من حيفه الحال ولما قال الشبان بعدم الخروج من الصلوة الا بالتسليم لما ظهر
قاية الظاهر وان التحليل في الصلوة لا بد منه كالتحريم والمفتاح وان التسليم على احكام كثيرة فانه لكثرة مثل كون موضع سجدة التوبة
بعد وكذا الاجزاء المنسية التي تشهد بها الصلوة وكذلك صفة الاضباط الواجبة اليه فذلك مما امر الاشاعة اليه في الجملة من القراءين
بشيئا مما يوجب التسليم في ثمانية الرز بل في ثالثة وكثير من الصلوات مع نضر عظيم بان النافذة اهون من الفريضة بل ويعدون
بانه من النافذة وليس كذلك في الفريضة وامثال التحليل لعدم لزومه وغفلوا عما اشترط الله من الاحكام وكون بعد ذلك
واجبا لا يحصى وغير ذلك فانه جدا وقد منهم في مقام لتعارض الاخبار عند مخالفة القاعدة ومع ما وافقهم او ما هو اوفقهم
وقد منهم عند ما وافق السنة وهو طرأه الرسول صلى الله عليه وآله وعرفت على نعمهم وعدا الامر بغيرهم واشهد بين الشيعة
ودع الثالث انا قد وعدتهم خذوا الصلوة كما امر الرسول صلى الله عليه وآله وغير ذلك بل وعدوا الامر بخذ ما هو وافي الكتاب وكون ما لم

بواضحة في الكتاب لموانسها ولم يجيب لادام في غير الموضع وهذا وان جعل له ليلاً براسه لانه في كل ظاهر عدم تمامه فليقل
 في مقام التاميج بغيره من الرجاء في الجملة وعرفت ايضاً العرف على سائر احاديثهم وعرفنا الحال في سائر احاديثهم وظاهر ذلك ظاهرياً
 السلم علينا ايضاً يحل لها وان على ما هو العادة والتعارف من ذلك في آخر الشهد لم يكن ما قبله انفراداً مسلماً ولا خروج من الصلوة مطلقاً
 ويكون في السلام علينا هو الانفراد وان لا يجزئ في الشهد جزئاً نعم الاول ذكره جزئاً بغيره العادة في الاول في هذا الموضع المذكور فيهم
 السلام عليكم جزئاً محضاً لا لغيرها فانه هذا يكون السلام علينا استحباباً من الواجب في ظاهره في الشرح كثيره فثبت ما هو
 من كون كل من الصفتين عللاً وان الوجه بينهما محقق وانما بينهما بدءاً كان الاخر مستحباً كما ظهر من الموقوفين الطويل وقصره في الاخبار
 الجمع بينهما وعدم ترك التسليم عليكم ولهذا مع صاحب البشرى بالخروج من الصلوة قبل التسليم علينا من هذا ظهر جواباً عن محققنا
 والموقف ايضاً بل المستند ايضاً لانه من المتكلم ان المطلق ينفرد بوجوب التسليم وان حصل الحال في جميع المتعارفين انه
 لكان المانع من الشهادتين كما هو ظاهر في المتن فالدلالة على عدم وجوب الصلوة على النبي اظهر من ذلك فكم يمكن حمل ما
 الحسن ايضاً على ذلك كما هو ظاهر في ذلك مثل ما في ذكر الركوع والجمود وغير ذلك فيكون المراد ان كان قال استشهد ان لا اله الا الله
 وان محمداً رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الشهد فلا يبعد هذا وان كان خلافه في الآية الا انه لا بد من بيان لبيان
 في النبي واله عند الشهد ايضاً حتى يستقيم الادارة ويجوز التسليم هنا مع عدم صحة الرأية في جميع ما عرفت كيف يجوز التسليم
 هنا في مقابل الصحاح والمبشر التي لا صراط مع كونها جزءاً عند الختم بها وان يفتد عليها مع انه على تقدير تسليم العمل القابل
 من المناقب لا الحاصلة بعدا كمن من الصلوة مثل الصلوة في ذلك اجتماع على الضرر بل حكم في ذلك من صاحب الفناخون للحدث
 بعد الشهادتين وقبل التسليم من غير ما خذاه ابن الجوزي وايضاً مع قولها بوجوب التسليم ولم يظهر عدم القابل لعدم التبريد لعل
 غير الصلوة في مناصب الفناخون ابن الجوزي يكون قابلاً لآخر من الفقهاء بعدم التبريد وبالنسبة في الصلوة لعل القابل بعد كشاً
 لم يبعد منهم جواب عن امثال هذا الاخبار بالرة او التوجيه ويصح تمام التحقيق في بحث الحديث في الصلوة مع ان القابل بالرجوع
 والدخول والضرر يكون ما ذكره عليه عند اخراجنا من العدة وصحة السند والمؤيد من المصنفين عند الكل في الجمل وعند
 وعند الجمل في الكل وفيها ما لا يخفى السادس من محجة زيادة عن الباقر من اجل ما سبقنا قال ان كان جالس في الرابعة وعند
 فقد ثبت صحتاً في غير ذلك ثم استدل الله لزم عدم وجوب الشهد والصلوة على النبي واله وايضاً وكقولنا خارجين عن الصلوة و
 لنا كما اسلفنا في الكل ما نرى ومع ذلك جدد بالنسبة الى حضور القابل بالدخول في الصلوة وطلبا لها بالزيادة فيها مطلقاً
 مع ان المستند ايضاً قابل يكون التسليم من جملة اجزاء الصلوة ودخل فيها مع ان الورد في الاخبار ان من زاد في صلوة فعملها
 هذا كما يفرق بين المستند ايضاً كما يخرج المستند من الجملة من القاعدة في كل حال اخرجه لغيره بل خرج عنها وفان بالقبول
 بعدم صحة هذه الزيادة يكون بالرة وكذا لو كانت زيادة ولم يحقق مفهوم هذه الجملة فلو لم استدل للجنة القيمة لزم القول
 بغيره في هذه الزيادة وما زاد منها في الشائبة والثلاثية والزيادة وان لم يستشهد مع ان اكثرهم قالوا بطلان
 القيمة وهو اعتبار الجلس من مقدار الشهد لانه لا يصح تمام التحقيق في فعله وان هذه القيمة واحدة على طبق
 الجب حنفية ومن وافقه من العامة القائلين بعدم وجوب ذكر الشهد في الجملة الاستدلال هو ان السلام لكان قابلاً
 لزم دفع الزيادة في الصلوة وهو موجب البطلان اجماً فافتر على المستند جميع ما عرفت مضاعف لعدم ملائمة الرقعة
 الا على القيمة في الزيادة فالغسل لها على استحباب التسليم مطلقاً يتوقف على عدم القابل بالفصل وهو باطل لغو
 اكثرهم به ولا يخفى من الزيادة وكذا في الزيادة فكذا في سائر ما سبق وبلا حصة يظهر عدم مناصب الاستدلال بعد القيمة

كما استدل في غير هذا الموضع
 ان المستند قال بغيره من المستند
 القاعدة في كل حال
 وفيها هذه الزيادة

استحبنا بالتكليم بحيث لا يضر وقوع زيادة الصلوة قبله مطلقا مع انك عرفت ان تخصيص الاجزاء على تقدير الصلوة قبل
الاكثر مع انه يجوز في محل ان الزيادة مطلقة عند الاكثر وان القابل بالجمعة في حصر ممنون الصلوة قبلنا من التسليم
وذا في التسليم بين الشك والاولى انه يصلي ركعتين ويشتبه ولا شيء عليه خلافا للبناء على الاقل فيبانه على انه لو لم يستأن
فظهر ان عدم وجوب التسليم بلفظ العامة لان البناء على الاقل من جهة عدم كمال البناء على الاكثر قبل التسليم وشعارهم كما شو
ففي هذا ينبغي في النظر ان ما دل على الاستحباب كالماء والاروة على النية وما دل على الوجوب هو الموافق للمعنى ووجه الاختيار
الموافق الامر بترك العمل بما هو وافق للعامة ومن ابي حنيفة انه كان يقول بان التسليم ليس من الصلوة ولا يشبه الخرج منها
به بل الخرج منها لكل ما ينافيها سواء كان من فعل المصلي كالنكاح والحديث او ليس من فعله كطريق الشمس او وجه الماء للمبني
هذا امر بالمعروف نظام مكان التسليم في مجلس السلطان خلافا بين ما حكى صليح ابي حنيفة بفعله وما دنا منشاء لوجع السلطان
من جهة ابي حنيفة وما دنا من هذا ايضا في العامة يجعلون وجوبهم عن القبلة عند التسليم اليهم من القبلة وليس
وكون امام ما وجد في الوجه لهذا المعنى قوله وحمل هو امر ذكر التراجع في الوجوب والاستحباب فلهذا في الخرج والاشارة
الى ايسار الدنيا في عين في الكل وظهر منه ان الشك في الدين هما الاصل والدين في القول باستحباب التسليم كلاما لا يخرج عن
غاية الظهور في انحصار التحليل للصلوة في التسليم وهذا يتبادر بان كل ما وجد من المنايا في قبل التسليم يكون حكا
كسده ووجه في الصلوة وهذا كيف يجمع مع استحبابه وفي الخرج يجمع في الاستحباب بان الخرج من الصلوة بالكلية من غير التسليم بخلاف
الخرج من واجبا فانما بالصلوة على النبي طاهر يعني بناء على ما صرح في الاستحباب بان الصلوة هي الصلوة على النبي طاهر لكن
كلامه في المواضع الاخر طاهر كون اخرها نفس المشاهدة ومن مع ذلك كلامه في شرح كلام المفيد من عدم جواز التسليم
في ركعة الوتر ابي حنيفة في ذلك في الكلام في حقه والمحبت بل الطاهر كلام المفيد ايضا من ان مع ذلك يصح ان قوله الثالثة
كما هو في جماعة من العامة اذ لو كان الشك في الصلوة على النبي طاهر من الصلوة كيف يصح ان مؤمن بالبناء على كونه
مراد بها وجوب التسليم في حصره وكنى الرتبة فيها ومن جهة الرتبة في ذلك من جهة كون الفرض فاسدا لم يرد في الوتر
بكتان منقولان من القائلين بما يورث هذا المودى وعدا ايضا ان شئت سلمت وان شئت لم تسلم وهذا عين من جهة
في الفرضية بان الخرج من نفس الركعتين يتحقق بالشك في الصلوة عليهم فيكونان مفضلان فلا تعارض ما دل على
في التسليم بل كل من المشايعين يتحقق الاخر ولو كان يشتبه له بل يدل وفي بعض الاخبار وان صعد الامم بالتسليم في الاوقات
ذلك على النبي بكشف من كون الامر المذكور ليس على الوجوب بل على ما قاله افراس مع ان الامر الاول في بعض خرج عن هذا خلافا
مع ذلك محقق في القرائن الظاهرة في الوجوب بحيث لا ينافي استحباب الامم بالتسليم على كون المراد الخرج من الصلوة وانه كناية
عنه وفي الكلام ليس كونه مع ان الظاهر ان الشك في جميع بين الاختيار هنا يحمل ما دل على الوجوب على كون المراد من التسليم
عليها وما دل على الخرج من التسليم عليكم والقول بان عندنا ان من قال التسليم علينا يخرج عن الصلوة فان شاء قال لا تسلم
التسليم عليكم وان شاء لم يفعل فظهر انما هو الاختيار والارادة في حقوق الانظار بالتسليم علينا ومعلوم ان هذا في
القرائين بل القطع حاصل عدم وجود جزم في ذلك في حصر الرتبة بحيث يجعل من خواصه ولا فرق في رتبة كنه بالبدن بل لم
يخرج في الخرج بل مطلقا ولم يرد من الشبهة خلافا ذكره بالقرين بل للفرق خلافا ذلك بل ظاهر من التبع ايضا ان
مادة العامة في الصلوة حيث يجمع لانه في الشك ولم يفرق في الشك هذه الصلوة مضافا الى ما عرفت من ان الانظار
بالتسليم انما هو في بعض وان لم يكن احد فلا بالفضل بين الرتبة والقرائين وسائر السنن وانما اجزاء الصلوة المستحبة

من الفريضة بل الفريضة مشقة منها اشياء فما السجدة الا بساغ في الفريضة وبالجمله لا يخفى كون نفل الشئ الذي كان مع ان
ملاحظة كلامه عند ذكر ما دل عليه وجوب القطع بكونه فائدا بمضمونها وكون الفريضة من الفريضة لم يتحقق قبل السلم عليها بل يتحقق بعد
ولما ذنب في الغني اليه الفريضة بوجوب التسليم عليها وانما يخرج من الصلوة والمحل بما حمل في الذنبه من ان الفريضة من الواجبات يتحقق
وان اذا دان بان المستحبات بعد ذلك فالخروج عنها بالتسليم عليها ما قبله لان التسليم عليكم بعد التوبة كما لا يخفى على
اولى ملاحظة من قبل التسليم عليكم مثل الشئ الذي ظهر وغيره من التعقيب بلا شبهة وقال في الذنبه بعد ما ذكر في وجهه ما ذكر في
ظاهر كلام التعقيب انما يخرج من الصلوة في التسليم قال في النكاح في ظاهر كلام الباقين وبلغ من ذلك في الصلوة في الصلوة
التسليم وان طال لم يخرج عن كونها مستحبة في ذلك ولا يلزم من ذلك تحريم ما يجزئكم من الجواب
ما يجزئكم في الصلوة لمراد اختصاص ذلك بما قبل الفراغ من الواجبات نعم يفر من اثار البقاء على الصلوة لمحافظة على
الشروط واثاب المتقرب واستجاب الدعاء مع ذلك كله في الذكر انتم وفيه ما خلا من ما دل على انفسار التحليل في التسليم
في الاخبار وكلام الاخبار من ذلك في غاية الاستبعاد او لو حصل تحليل كل ما حرم فعليه قبل التسليم في التسليم لا يحصل تحليل
شئ اصلا لبعده استحالته يحصل الحاصل وكون التحليل من مستحبات الصلوة شرط الطهارة والاستحباب وغيرها وفي ذلك
الصلوة وغير ذلك اي ما يستبعد التحليل فضلا عن انفسار التحليل في التسليم مع انه اي فرق بين النكاح والتسليم
من النكاحات التي اوجب المتقرب من السابغ الكبيرة الاحرام اذا التحريم لم يتحقق الا من السابغ ولا يكون تحريم
مع ذلك النكاحات التي من مستحبات الصلوة وليس بغير الحكيم ولم يفتها احد منها فضلا عن حرمانها منها مع
انه منع من مسائل جميع اجزاء الصلوة في جميع الاحكام في اتي جهته يحكم في الفريضة المذكورة بكون التسليم جزءا من الصلوة
فقد التفتت كاهل الحال في المطابقة ذلك بالنسبة الى الاقامة والتكبيرات ثم وبالجمله ما ذكرنا من منفعنا القول بالا
وبما ذكره بحيث يرضى ان القابل به عاقل مضاعفا الى ما مر من سابقا فالتسليم الى التسليم الواجب من التسليم
بل في معنى قال وعليه المخرج من البيان ان التسليم عليها لم يجر احد من الضماء وان القابل بالوجوب يجعلها مستحبة في التسليم
والملانك غير مخرجه من الصلوة والقابل بند بالتسليم يجعلها مخرجه وذهب المحقق الى التحريم بين الضممين وان الواجب ما تقدم
منها وينبغي العلم انه وفي البيان والذكر ان ذلك قول محدث في حق ان المحقق او قبله بزمان نسبه فضل الاما الى ذلك من
شرح رسالة روفي موضع آخر انه في موضع الا انه لا قابل به من الضمماء وكيف يتحقق عليهم مثل ذلك وان حقا ومع ذلك
قال به في الالف واللامه وهو اخى تضاعفه وفيما ذكر في البيان نفل اذا لم يخل من الشئ الاجماع على الخروج بالتسليم
عليها وان لا يجزئ التسليم عليكم وكلام المتن ايضا صحيح انه لا يفر خلا في عدم الوجوب بعد التسليم المحلل الشامل للتسليم
وجعل التتابع مخرجا في تعين عبارة التسليم عليكم ونسب الى السيد ان الصلوة تعقبها وجوبا واما التسليم فيكون وجوبا في التسليم
كونه تحليل الصلوة والكلية والصدق كلاهما ظاهر في ذلك في كون التسليم عليها مخرجا وانفسار الصلوة كثرها من وجوبها
بعد ذلك في وجه ظاهر في علمها بل نظر اتفاق الشبهة على ذلك ولما ذكرنا في الشبهة الاصل وبالجمله ما خرج به التسليم
عنفسا وما ظهر منه من عدم وجوب التسليم عليكم بعد ذلك في غاية الظهور في كون الفريضة من الفريضة العاقلين بوجوب التسليم
منهم ان التسليم الواجب بالاحالة والحلل للصلوة هو التسليم عليكم مطلقا ايضا في الامام والماتم اذ المصلحة العامة بل من
بدعيات الدين لا تتابع فيها احد من المسلمين وظاهر من الاخبار المشارة ومنها المصلحة العامة لكن لا يجزئ التسليم
المصلحة التسليم للاجماع الذي قلنا من التسليم والشئ والاحكام ايضا ظاهرة في عدم الوجوب في مثل قولهم ثم يفر من

التسليم عليها في الفريضة
فان التسليم عليها في الفريضة
فان التسليم عليها في الفريضة
فان التسليم عليها في الفريضة
فان التسليم عليها في الفريضة

ثم نجد بعد المنصف وأما في الاخبار كثر وجه الدلالة ان الاطلاق ينصرف الى الفرض القابل للمناقضة والمناقضة في
 الملين فالامتناع والامتناع ففهم يقولون التسليم علينا قبل التسليم عليكم شيئا لفعل النبي ولا يمتنع كما يظهر من الاخبار انهم قد
 الاخبار الكثيرة الدالة على تحقق الامتناع بالتسليم علينا بل هذا الامتناع فافهم منهم من منصف في هذا الامتناع وهو التسليم علينا
 ولم يقولوا يجب عليكم التسليم بعد ذلك وظاهر عدم الوجوب لا تضاد المقام انه لو كان واجبا لكانوا باصراف به اليه ولا يسكنون
 سيما وان يقولوا ثم يجدون انهم من المتفاد من الاخبار ان الواجب هو الامتناع لا غيره انه اذا وقع مستحق الامتناع لم يجب
 ذلك شيئا بل يجب ان يصير السابق كالنصف في ذلك واخر في المصنف قوله ثم يستفاد من بعضها انه يجب ان يظهر من ان التسليم عليكم في الدنيا
 التسليم الامام في الماموم ووجه عليه والظاهر استحبابه للمنفرد اوله للوثوق الطويل وغيره وان كان الامام والماموم احم واشد على ما كان عليه
 من جميع الاخبار في جعل الوجوب في الامام والماموم ويصح التوفيق في ما كان مراد الفاضلين ببعضها ذلك في الان في التسليم
 عليهم على التسليم علينا وكونه مطلوبا بعد ما لم يعدم ظروفا من نص كما يظهر من نفي النقص كونه من شئ ومنه فكيف يوجب التسليم المخرج
 اعلم ان في المنفرد اخبارا واحدا في الاخبار ان قال لا يوجب التسليم علينا في بيان التسليم عليكم ولان الاجماع والفقهاء على ان
 ان المخرج مخصص فيها والفضل الثاني ومبارة التسليم علينا ليس احدهما الا ما فعله انا فنجعلنا بفعل النبي على وجوب التسليم بها انما
 علينا مستفاد من الادوات المنقولة من اهل البيت ومن قوله وخطبها التسليم وهو يصدق عليها اقول والنبي والائمة
 هذا كونه التسليم علينا ايم كما هو الظاهر بل المعلوم مع انه لم يظهر انه كان يتركها ثم قال والاجماع ممنوع فان النقص من اهل البيت
 على ما ذكرناه وقد مر مع الشرح ثم ذكره ما ذكرناه من ان من قال التسليم علينا وعلى مبارة الله الصالحين في الشهادة العظمى
 صلواته فان قال بعد ذلك التسليم عليكم ووجهه اقله وبركانه جازا فاول تسلي من اهل الاجماع ان الواجب هو التسليم عليكم لا التخليص
 التسليم علينا واتا انه بسقط وجوبه بتقدم السلام علينا فصار من هذا ان كان خلاف ظاهر مبارة الله الا انه عرفت سابقا فظهر
 بما ذكرناه وان لا ينافي في نفسه ما مر ففهم الشبهة القول بعدم كون التسليم علينا فعلا منافيا للضرورة حتى يجرى كونه في الشهادة
 والثاني قبل الشهادتين والصلوة كما هي عادة العامة مضاعفا الى ما عرفت من اخبار اهل البيت والاجماع الذي قد مر في صدر
 وبالمجمل ما ذكرنا لعدله في الاظهر فنور وان كان الاحتياط الايمان بالتسليم عليكم اضرعا واما القابل بين التسليم علينا المخرج
 ولنه واجب في الغافل بحسب بن سعيد ولعل نظره الى المحصر المظاهر من الاخبار وكون التخليص واجبا ظاهرا ما ذكرناه وقال في الذكر
 انه خرج عن الاجماع من حيث لا يشترط في ثائله في الذخيرة ان في المعنى من هذا القول الى الشرح اقول وجه الشبهة اليه هو العباد التي
 وذكر في المنفرد ايم منه لظهورها في وجوب التسليم علينا وعدم وجوب التسليم عليكم لظن ان نظره الى مضمون الروايات فليس يردوه ايم
 الروايات به فتقول التخليص منه شرط للرفع عن الصلوة لما عرفت من ان معنى التخليص ليس الا رفع تحريم المنايات والوجوب يشترط لا يمتنع
 بالواجب كالوضوء للتأني في بناء على اعتقاد وجوبه من الواجب وشيئا عند / من يسمي لا عند منكون

حالا عند الموقف وكيف كان حال الوضوء للفرقة عنه ولانه واجب للفرقة اليه ولا يجب بعد ذلك وقت وجوب الفرقة
 ذلك بسبب المغرب والفرقة بل مطلقا بعنوان التجدد على حسب ما مر في محبت الوضوء فالتخليص منه الشرح وغيره مثل اشتراط الوضوء
 وجوبه بعد وقت مجيها والتسليم علينا منهم مثل الوضوء للتأني في البناء قبل دخول وقت دخول وقت الوجوب بخصاله الاظهر في ذلك
 حصول الطهر للفرقة اذا كان صلى الله عليه والفرقة وقت بالوضوء والتجدي واستجاب التمسك بعلامة التسليم علينا مثل المخرج
 التجدد للفرقة كان فالصحة التي يقع فيها التجديد لها جميع ما ذكر في الوضوء والسجدة كما ثبت في الاصله كذلك جميع ما ذكر في
 التسليم والتخليص ما ذكر كما ثبت في الوضوء بالنسبة الى الدخول في الفرقة بالحق الذي ذكر في **الله** ثبت جميع ما ذكر في الشبهة الى



الناصب في الوقت الثاني ومن يبايعه في الوقت
 كما ورد في انفقوا الغنم عليه فلذا كان المشرك
 سقط عنه وجوب الوضوء للفرقة ومجيب

الصلوة والتم عليكم وفي الخبر اجماع علماء الاسلام على الخروج عن الصلوة بعبادة السلام عليكم وكذا ادعى في التذكرة والدركي و
عليها بغير محققا الى الاجماع المنعولة من الفضل والثالثة ما نقله من الاطاع من جامع البرزخية بن ابي جعفر عن المعصية قال لما
من تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال يقول التمس عليكم ودعا به ابي جعفر عن المعصية قال ثم يؤذن الفهم وانت مستقبل القبلة فتقول
التم عليكم هكذا اذ كنت وحيدك وحشة ابي بكر الخضرى قال قلت له ان اسلي يقوم فقال السلام واحدة ولا ينفك في السلام عليك
الحقا النبي ورواه الله وبركاته التسليم عليكم ويقل عليها ما روى صحيحه ابن اذينة المرومية في خطبة له يومئذ في التماس كنه
الصلوة وعما في رواية الفصل التي مرشاه اذ فيها سالت عن الصلاة التي من اجلها وجب التسليم في الصلوة قال لا لانه يخلل الصلوة
اقله في شيء يسلم على النبي ولا يسلم على البسار قال لان الملك الرجل الذي يكتب لثبات على البسار والصلوة سببا لا يفسد بها شيئا
اقله في شيء يسلم على النبي ولا يسلم على البسار قال لان الملك الرجل الذي يكتب لثبات على البسار والصلوة سببا لا يفسد بها شيئا
وبالانباء اليه قلت فلم يكون الامناء بالوجه كله ولكن بالانف من يصل وجهه وبالعين لمن يصيب بغيره قال لان مقعد الملكين من الامم
الشديتين فصاحب العينين على الشدة والامم على التسليم المقص عليه لثبات له صلوة في محبة ذلك فلم يسلم المأمور قال يكون واحد من
على الامام وملائكة والثانية على عينيه والملكين الموقنين به والثالثة على من في يساره والملائكة الموقنين به ولم يكن على يساره
احد لم يسلم على يساره الا ان يكون بمنه الى طائفة ويساره الى طائفة من خلفه لا امام فيسلم على يساره قلت تسليم الامام على من يقع
قال على ملائكة والمأمورين يقول الملائكة سلموا على من خلفه لما يقصد ويقول لمن خلفه سلمتم ما منتم من عقاب الله قلت فلم يزل
يخلل الصلوة التسليم قال لانه الخارج ما ذكرناه سابقا وبالجملة الاختلاف في ذلك كنه بل عرفت ان طائفة على وجوب التسليم بغيره اليه
بل قولهم ويخللها التسليم يشمل ذلك بل كل ظهور فزده بلا تأمل ثم اعلم ان المحقق الشيخ مفاد فحبة كثر العرفان الى وجوب التسليم عليه
اجبا النبي وصحابة الله وبركاته من جهة قوله نعم وسلم تسليما واللائكة محل تأمل وفي الشرح قال ولا يفسد ذلك من القابل لوجوب التسليم
ويقل عليه رواية ابي بصير وصحبه الجليلي وقد نقله مشاوي على التسليم على جوب التمس عليكم فالصديق الواجب منه هذا المذكور به ما يجب
ايضا في الاصل الى الضعيف وابن ابي عمير وابن القين والثاني الى ابي الصديق والثالث الى ابن زهره وان قال في الشرح ولو قال التمس
عليكم ورواه الله جاز وان لم يزل ويؤكده فلا خلاف ويخرج به من خلافه لانه بعض الاخبار مثل رواية البرزخية ودعا في الفصل
مع الاصل وسنة الثاني لعله محمولة على ابن جعفر قال رايث اخبرني موسى واصبغ وعبد بن جعفر يسمون في الصلوة على الصبر والاشمال
التم عليكم ورواه الله سنة الثالث بعض الاخبار مثل صحيحه ابن اذينة وعما رواه العامه من الرواية ٢ ذكرها في الشرح وفي الدرس قال ثم يجب
التسليم وصورة التسليم عليكم وعليه الرجوع وبعضهم اضاف وصحابة الله وبركاته وعما رواه الرواية ابن اذينة وعما رواه في الجواب لا يقتضيه على
المروية في التسليم عليها والقرينة الروية في التسليم عليكم من دون تغير ويقل على اسلا لتوفيقه العياض وقال في المعنى قال سلام عليكم نأب اليه
فالاشارة انه يجوز لانه يقع عليها اسم التسليم ولا فسادا في القرآن صحتها وروايتها ومن الضعيف في امثاله فصحبت هيئة بكثرة الامور
وهل يجزئ في الخروج والتسليم المخرج الا على عدم الظاهر الاخبار بل بعضها في غاية الظهور واستدلوا بوجوبها بان التسليم من حيث كونه محض
الايمان بناف ولنا بطلان الصلوة بفسادها انتافعا عما اذا لم يقرن به شيء يفسد الى التحليل كان منافضا للصلوة مطلقا كما
وبان الطابع والمغزى يجزئ في التحليل فيصالح جميع المحلة وفيها ما فيها لكن الظهور وجوب فساد امثاله والتعيق كما هو الحال في سابقا
الصلوة ويرد فيها **قوله** يجب التسليم من وجه عبد الحميد بن غزير عن المعصية قال ان كنت تقوم فاما الى غير ما ذكره المعصية
وفي الشرح مستفاد من الامام المأمور صحبه عبد الحميد السابغ لان دعا به ابي جعفر السابغ في محبة كون التسليم عليها تحليلا للصلوة
وفذلك لان مقتضى الرواية كون التسليم مستقبل القبلة وعما رواه من اخبارنا في خلاف العامة وعرفت دعابة الفضل الانباء اليه
الانباء بالوجه كلها الا ان الشكاد منها مكن الشرح وفي الفقه اثنى بعضهم رواية الفصل وفي الشرح استدل في فتوى الشرح الى ان

الشيخ وفي صحيحه من بن الجازم قال قال النعم الامام سلم واحدة ومن عدائه سلم ثنتين فان لم يكن من شماله احد سلم واحدة والجمع بين استقبال
القبلة وكون التسليم عن يمين وعن شمال التماثل فيحقق بالامام بعضه الرجل او مؤخر العنقين وتعلل اختيار العشرة فيهما من جهة ما ظهر من
الاخبار من كون كل منهما يسلم على الارض فلا بد ان يصير الالباء بالصحة التي يظهر على الارض في القبلة انه يسلم على وجه عليه طاعتا التفرقة
مكتفية مؤخر العنق لما روي في رواية الفضل منه والجمع بين الاستقبال وكونه عن شمال يجعل اول التسليم الى القبلة واخره الى
او الشمال فامد كما لا يخفى ومن ابن الجبجد ان الامام ان كان في صف سلم من يمينه وهو خلفا فظاهرهم الاطلاق الا ان جعل على
الشيخ وفي صحيحه ابن بصير قال قال النعم اذ كنت في صف فلم تسلم به من يمينك وتسلم به من يسارك من يسلم عليك فاذا كنت اماما
فلم تسلم به واحدة وانت مستقبل القبلة لا يفي المستفاد من رواية الجبجد السابقة وغيره من الروايات ان التسليم عليك اذا كان بعد التسليم
ليما هو للايمان والاذن وسلام الارض وجريه وعق فلا مانع من بقائه الارض على الوجهين وان وقع الخروج عن القبلة بالتسليم عليها اختار
المع لا نأخذ بعرض عدم الوجوب بعد التسليم عليها فان قلت لعل عدم الوجوب يتمايز بالنية الى المنفرد بجهر اليه بغير الشبهة وجوب
النية الثابت في الكتاب والحديث قلت الظاهر في عدم الوجوب لعدم مصادقه في صحة القبلة ذواته محد ومعين نحو ما
من الروايات قال سلم تسليمة واحدة اماما كان او غيره وقد علمه ايضا الرضا الطبري وغيره ما ظهر منه انما حال الكل فلا خلاف وانما
معنى الذكر ان قال بعد وتعلل المنفرد اليه والتسليم الواحد يفتقروا الخيرة على الكل وفي القصة حمل على اللغو ثلث تسليمات واحدة
نجاه القبلة دعا على الامام ثم قال وعلى يمينك واحدا وعلى يسارك واحد الا ان يفتقر الى لا يكون على يسارك انسان فلا تسلم على
يسارك الا ان يكون جنب الجانب فتسلم على يسارك ولا تسلم على يمينك كان على يمينك احدا لم يكن استغنى فقلل ما روي
الا ان يكون جنب الجانب ان يكون يمين الجانب ويسارك الصلي فتسلم على يسارك وتسلم التسليم على اليمين اذا الجانب الا يسلم
عليه واكتفى بقوله تسلم على يسارك من اظلم وكون الجانب على جهة اليمين اذا لم يقبل وتسلم على يسارك انما يمكن نظرا
في هذه الفتوى الى رواية الفضل السابقة ان غير خفي ان القائل الذي ذكرها هنا مأخوذة من تلك الرواية فلا خلاف وانما لا يسلم
ان مراد عدم التسليم على اليسار طالما يكن فيها اختلاف التسليم على اليمين فانه لا يترك الا في صورة واحدة وفي ان يكون جنب الجانب
والمقتضى واحدة كان او جماعة على يسارك في لا يترك التسليم عليهم ثم حكم بوجوب التسليم على الامام ثلثا اتماما من الرواية المذكورة فثبت
قال يكون واحدة الى اخره لا ريب فيه كونه على وجه مفسوق كما انهم وغيره ان كان ما قال بعد نقل صحيحه على وجه السابقة وبعد ان يخص
الرواية بهم ما يؤيد من لا يزيل بل العلم الاملا في وصق منهم الامام فثبت دلالة على استحباب التسليمين للامام والتفرقة بينهما في الاشياء
الاحد فيهما **قوله** ويستغنى فانه لا شك في كون هذا ذكره زجرا فاستدكم امره فاذلك وانفتح لك غايته الى نوع فثبت صحة
ك وبقي المعبر حيث لا يشتر اذ لم يرد نص بجواز الفصل والوصل اصلا بل وعدان شئت سلمت وان شئت لم تسلم وغير ان
التسليم المطلق ينصرف الى خصوص التسليم عليكم كما يظهر من النصوص والقضايا ومن الاكثر وان بالتسليم عليها يحصل الخروج عن القبلة
كما يظهر من الاخبار والقضايا وحق ان الشيخ قال عند ما كنا او كنا كما عرفت فلذا جمع بين الاخبار بان الخيرة في خصوص التسليم عليكم
وجميع المقدمات المذكورة مسلمة عنه المع وصاحبه بل عرفت ان المعادعي يحقق الانصراف بالتسليم عليها اليه وان لم يلق
من التسليم عليكم بان قال الاخبار على ذلك اولا فكيف يقول وجعلها الشيخ على البعيد مضاعفا الى ان صاحبك وللمع فلا يخرج
المختلف عن الصلة بالشهادة والصلة على النبي والائمة **قوله** هذا مضاف الى ان مذهب الشيعة الفضل ليس الى
ويجوز الوصل مذهب العامة ليس الاصل فقد بران يكون الخيرة التسليم عن الخيرة الوصل والفضل يتعين حملها على التفرقة

ولتتم الصلوة الكلام في بطلان ما ذكر من اشتغال النظر فانه مما لا يخفى ان موضع التوجه كما في محبة زيادة الطلوع في الاداء
 هو في محبة الاخرى واشتغال بغيره من غير وجه ولا توجه الى السماء ليس كذلك وجهك في موضع سجودك فلو نظر من هذا الوجه الى السماء
 وقائلاً الى باطل كفيه ومن الخشوع فيه في الضنوف وطاعة الملائكة وجلبه من الخشوع فيه ايضاً في محبة الركوع وساجدة الى طرفه
 ويشهد الى وجه قائمها الاضباب هو كقول الحكم مع كمالها الشايع في الشايع من المسلمين مع ما فيها من الاضلال على العبادة بعد التضرع والتمتع
 في جميع الصلوة لزيادة صومع عن الصلوة على باب ٢ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يركع في الصلوة ومنها شغل اليدين وهو في محبة
 قائماً على فخذه يستجاء وليس كما قاله الاصطفاة فظهر من محبة زيادة الطلوع في محبة عماد الشهوة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمعها على فخذيه
 فذكر اصابعه فظهر استجابها بضم الاصابع ايضاً ومن الخشوع في ذلك وقائلاً للقاء وجهه وفخر الخشوع فيه في الضنوف وطاعة الملائكة على
 كعبه وقرب الخشوع في الركوع ويستجيب وضع اليدين في الشايع في محبة زيادة الطلوع وساجدة الى طرفه وساجدة الى المنكبين
 الصغيرين وذكرها المع في محبة السجود مع ما فيها من اداب كثيرة ويشهد على فخذيه كما قال الاصطفاة في المطالبات لعل المسلمين
 بكل الظن مثلاً لفضل الرسول ٢ والا لله ما فيه يمكن من ابن الجند انه قد يشهد بالسباب في عظيم الله عز وجل وفعل ان ذلك من
 النامه فيشكل في العمل به فضلاً عن اولوية ومنها شغل الرجلين بان يكون بينهما تلك اصابع مفرجة الى اليسار واليمين
 مع المفاداة بينهما مع استقبالاتهما باضابها جميعاً وعدم الخشوع عنها اصلاً ومنها خضوع القلب واستشعار كونه
 قدام من وحي مع من يتكلم وضابطاً يكون احد الدنياه والاخرى بيده فانه وان التوجه اليه في الاخرى ويكون الصلوة معراج المؤمنين
 وان يكون في كل صلوة صلوة موحدة وجامعة اياها من صلوة بل آخر عبادة وانها ان قبلت قبلت جميع اعماله وان رويته
 الجميع طاعتاً لا فضل فيها خضوع القلب اصلاً وانه يرفع الشغل القليل ٢ الى الله عند استنائه او شبه استنائه الى غير ذلك مما قد
 في ذلك عند كونه في موضعه ومشيئه والاعتناء اياه بناديه به والملة كالرجل في جميع ما ذكر الا ما استثنى مما مر **قوله**
 وهو اللغزاه لا يخفى ان ما ذكر ليس من لغزاه لان اصل اللغزاه ما كانوا يرفعون الصلوة الشرعية لا لغزاه من مشغولات الشغل
 بالبداهة فيما ذكره ليس الا في شغلها كما كان طاعتهم ذكرى المعاني الشرعية لا لالفاظ فان طاعتهم ذكرى ما استعمل فيها اللفظ
 ولما اشهر بين العلماء ان غالب اللغات عبادات وتلقوا بالعبادة وتلقوا بها اياه بالجلوس لعل بالانفراد في غالب استنائه المشرفة وتلقوا
 بعض فقهاء اصح الالاف في شغلها مثل التفكير والتدبر في الدنياه والبقاء بالذم على حاج الى الله وان كانا لا يجوز شرعاً فيهما
 كما دل فيها الاضفافاً بعبادة رسول الدين او غيره نعم كل واحد منها مطلوب في التعقيب بواجب نعم قراءة الطلوع والاعراف والذم
 وتحويل الاداء لله عز وجل فاحل فيها شبهه ذلك ومع ذلك الملبوس لغيره ولا مكان من سجدته كما الاستقبال والطمأنينة
 وكل ما يعبر في الصلوة مثل ستر العورة ويخرج مع احتمال ان يكون بعد انتقال من الطلوع لا يكون الذكر والدعاء وعقبة الصلوة
 لغزاه لما ورد من ان المؤمن متعقب ما طام منظرها مع احتمال ان يكون الاداء من متعقب ما طام على طاعتها وان لم يصب ذلك ولا
 دعاء ولا ما يفر من مقامها ويكون الاداء ان البقاء على الطلوع بقدر مقام الذكر والدعاء وفيها وفي صفة هشام بن سالم
 انه قال اللهم اني اخرج واجت ان اكون معقبا فقال ان كنت على وضوء فانت معقبة وهذا ايضاً يحتملها وعلى الاحتمال الاول
 يكون ما صدر منه من الذكر ونحوه فيه الثواب الاجر الجزيل البتة الا انه لا يكتب لغزاه ولا يعلم **قوله** الى غير ذلك من قوله
 في غايه الكثرة منها محبة ابن مسلم عن احمد لما قال الدعاء خير المكتوبة افضل من الدعاء وهو النطق كفضل المكتوبة على النطق
 ومثلها وطاعة اخرى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدد غيرها ايضاً وتظهر منها استجابها بالخشوع المتأفلة كما استجاب القرينة الا انه فضل
 طاعة الله في ذلك ما تم اليه في استجابها بمثل التكرار في الثلث عقبها المتأفلة ايضاً انه روى في العمل بسنة الى الفضل بن عمر انه

قال المصنف

قال نعم لا تقبله بكبر المتعل بعد التسليم ثلثه يرفع لها يده فقال لان اليهم لما فتح مكة صل باغتيا الظلم عند البحر الاسود
 فلما سلم يرفع يده وكبر ثلثا وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له وعرس عبدا واعتر عبدا وقليل الخراب حبه فله الملك لله
 الذي يحبه ويحب وهو على كل شيء قدير ثم اقبل على اصحابه فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له فله الملك لله
 من فعل هذا بعد التسليم فقال هذا الصل كان فداوى باجبت عليه من شكى الله ثم ذكره على نفس به الاسلام في صلوة وفي
 الفقه الرضوي فاذا فرغت من صلواتك فادفع يدك وانت جالس كبر ثلثا وقل لا اله الا الله الى اخر الدعاء فظهر منها احتجاجا
 الله كما المذكور بعد الكبر ثلثا لثباتها لثباتها عنه نعم وعن كتاب فلاح السائل لابن طاووس باسناده عن زائدة عن الربيع
 قال اذا سلمت فادفع يدك بالثبته ثلثا وهذا يصلح التعقيب لثباتها ايضا واما البيع فاعلمه فلا شك في صلاحه لكل صلوة
 من فضله وانا فله بل هو ذكر الله نعم خير الاصل وذا يصلح الكل وقت لما ورد من انه من الذكر الكثير الذي قال الله تعالى
 ولا الله ذكرا كثيرا ولما ورد من انه لو كان ذكرا افضل منه لعلمه فاعلمه وصاها به الى غيره لك وفها لثباتها لا عنص منها ما ورد من
 انه في كل يوم في رجل صلواته اجب الى من لصلواته الف ركعة في كل يوم ومنها عنده انا من جيبنا ثلثا ببيع فاعلمه كما ناهى بالصل
 فالنزه فانه ما لزمه عبدا فتشقى الى غير ذلك واما صوته المشهور فوالله نعم من محمد بن عذرا قال دخلت مع ابي على الطوم فثنا
 ابي عن بيع فاعلمه سم فقال الله اكبر حتى احمر ارجعا وثلثين مرة ثم قال الحمد حتى يبلغ سبعا وسبعين ثم قال سبحان الله حتى يبلغ
 مائة ومثلها كعبه ابي بصير عنه **قوله** الجز وهو الجز المشهور في سبحة رسول الله اياه لفاطمة حيث قال وهو ان
 المثنى قال لرجل من بني سعد الا احدك عنى وعن فاعلمه الى ان قال قال ام ائلا علمنا ما هو خبركما من الخادم اذا اخذنا منكما
 كبرا اربعا وثلثين وكبيرة وسبعا وثلثين تسبيحة فاعلمه ثلثا وثلثين محبته فاعلمه فاسما فقلت قد ضيقت عن الله عن
 رسول الله وشاهها محبة داود بن فرقد واجبة ان شهاب بن عبد ربه سالهما ان يسالا الصوم ان امره ليقع في المنام فامرهما بالبيع
 اربعا وثلثين والتسبيح ثلثا وثلثين والمحبة كل واحد على وجهه فلك وجع بين المتعارفين بانه للمنام كما قال الصدوق والتعقيب
 الصلوة كما عليه المشهور وليس شيئا كمال الاباء منه ولعمري هشام بن سالم من الصوم قال يسبيح فاعلمه الزهراء اذا احتضت فحسبك
 بكبر الله اربعا وثلثين واحدة ثلثا وثلثين وصيحة ثلثا وثلثين مع ان الثخين الشيخ روى في باب فضل شهر رمضان عن الفضل
 بن عمر من الصوم في حديث طي بلالكا فاذا سلمت في الركعتين سبع تسبيح فاعلمه الزهراء وهر الله اكبرا وثلثين وسبعا
 الله ثلثا وثلثين والحمد لله ثلثا وثلثين فلي الله لو كان شيئا افضل لك عمله رسول الله اياه فاعلمه بالحق بان الرادفة
 لعنيد الذي ينبغي ان لا يترك كما ورد في صحيح محمد بن عذرا وفي كعبه ابي بصير السابطين ويحل في الصدوق على التقية وهو لا
 والاقل وصل بعضه ببعض لما رواه ما ينبغي بسند غير الصوم انه كان يسبيح تسبيحة فاعلمه ففصله ولا يقطع ولعله المشاورة من
 سابق الاخبار ويحبها عادة اذا وقع فيه الا ان لما رواه ابي عن الصوم قال اذا شككت في تسبيح فاعلمه ثم قال عده وحمله في
 بالاشيان بما شك فيه وهر ابيه لا داعي عليه ويحب كونه ليحبه من رتبة المحبين بل يسبيح بل يسبخت انما ذها لما رواه
 الشيخ بسند من الكاظم عنها قال لا يسبخت شيئا عن اربع حمزة يصل عليها وغا ثم تحبهم به وصواتك بسنا ويحب من
 غير المحبين فيها ثلثه وثلثون حبه من قبلها ذاك ككتاب الله بكل حبه اربعين حسنة واذا قبلها ساهبا يعجب لها كانت
 لها عشر بن حسنة وفي توفيق المصالح الى الخير ما من شيء من التسبيح افضل من تسبيح القبل بطيوس البصر من فضل
 التسبيح بين التسبيح ويدر العجبة فيكسبه ذلك التسبيح وسئل عن السجدة على لوح من طين الغر هل فيه فضل فاذا سجدت
 لك وفيه الفضل قال في التقية وقال الصوم ومن كانت معه سحبة من طين قبر الحسين كان مستجابا وان لم يبع التسبيح

ثلاث



بالاصناف افضل منها لغيرها لانهما مثلان لغيرهما في المصباح عن العموم من اثار النجس من ثمره الحين استغفر
مرة واحدا كتب الله له سبعين مرة وان اسكن السجدة بيده ولم يتبع لها في كل جنة منها سبع مرات **قوله** كما في الخبر وهو
الكلمة بسنة عن العموم قال من سجد لله في رتبة الفريضة تسعة فاطمة ع الماية واسبغ بها الا الا الله غفر له **قوله** ان يتبع رجلا في الصلاة الفريضة لغيره ابن سنان عن العموم من سجد لله تسعة فاطمة ع الماية واسبغ بها الا الا الله غفر له
في الصلوة من الرضا انه قال اوتي ما يجوز من الصلوة فيها شكر الله تلك مرات الى ان قال والشكر موجب للزيادة فان كان
في الصلوة تسعة لم يتم بالنوافل ثم بعد السجدة انشأ في رواية المروي عن ابي الحسن انه يقول في سجدة الشكر ما يذم من شكر
استكر وان شئت عفا وفي الصلوة ايضا هكذا وفي رواية وجاء ابن ابي عمير ان الرضا كان يقول في سجدة الشكر بعد الصلوة
ما ذكره من شكر الله وبعد صلوة العصر ما يذم من عفا واما كسرة هذا السجدة فلا شك في وجوب منع الجهر فيها بل يجوز
يجب ايضا ومع الاعضاء السنة الباقية التي يجب فيها في سجدة الفريضة على الفريضة الاولى بعد السجدة عليه وفي الثانية
المعروفة من التجرد وفيه ان التجرد هذا ليس بعناء اللغو بل بعناء الشكر والتوحي في سواء فلنا بثبوت الحقيقة الشارحة
ام لا والمغنى لشرعي عبارة له في فريضة قوله تصدق عليه فيه ما فيه وفي الغفران عند ما نقل عن ابي جعفر قوله بكفاية منع
الجهر في الفريضة واستدل به بغيره سجد وجهه لخالقك بالذكر لا بدل على نفسه مما عدا ثم قال قوله وضع الجهر في
سجدة قلنا منع انشأ من ظاهر الغناء الفقه ما والمناخين احوال هذا السجدة مع سجدة الصلوة لانهم من فريضة سجدة الصلوة
بل واما الغفران فلهذا وجوبه وحققوا ونحوه وبعد الفراغ من الصلوة حكموا باستحباب هذه السجدة من دون فرض المكن
المرد منها ما اذا استلزم مع الغناء لانه لا يذم بالبدل فيه ومع ذلك وبما استشفوا بعض ما اورد في سجدة الصلوة وانه
للاستثناء والتفاد مثل ان قال الشيخ في الخلاف ليس في سجدة الشكر الاضلاع ولا كسرة التجرد ولا شهة ولا اسم وان
كلهم اوجبهم مع باستحباب الشان الصلوة بل يطعن ايضا بالارض واقر اسرار الدرامين وفيه ذلك ما ذكره المصنف في كتابه
ويذكر في كتابه في حاله السجدة وبالله في الكل يظهر من كلامنا ان البواني حالها حاله السجدة الصلوة وانه لو كان فيهما
تفاوتا لكان لذكر الله بل كان اولي بالذكر بالنسبة الى الادب التي لغرضه وله وقدره من ذلك ان الظاهر من الاخبار انهم كانوا
وفي صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصرم ان من سجد سجدة الشكر وهو مشغول كتب الله له عشر حسنات **قوله** في سجدة الشكر
عظيم ما فيه ويكن الضرب بين ما هي في سجدة الفريضة وما هي في سجدة الشكر على القول بكون الظاهر العبادات استلزاما
لكن عرفت ضعف ذلك الاستدلال بنقص الاطلاقات التي استدلوا بها السجدة الفريضة بكون السجدة من حيث هو كون كذا من سجدة
ها مشام بن الحكم انه قال لهم اخبرني عما يجوز في سجدة الشكر وما لا يجوز في سجدة الشكر وما لا يجوز في سجدة الشكر وما لا يجوز في سجدة الشكر
فذلك ما العلة في ذلك لان التجرد خضوع لله عز وجل فلا ينبغي ان يكون على ما هو محل ويلبس الخ الحث ومنه بحيث التجرد في الفريضة التي
ذلك فعلى هذا من الممكن من شئ ما ذكر في حاله حال التجرد في الفريضة وما لا يجوز في سجدة الشكر وما لا يجوز في سجدة الشكر
ولما خلا بين الاضلاع وجوب سجدة الشكر فرائد السجدة الفريضة او سماعها عند الاستماع واما المذكور في السجدة الثاني من الاستماع
فمن الحقيقة في ذلك في بحث الجهر وكذا في ذكره للغوي عدم اشتراط الطهارة فيها وسجدة الشكر وسجدة الشكر بكونها بعد ما يذم
عنها السجدة ابن مسلم عن الباقر قال لا ينبغي سجدتين سجدة ولكن سجدة بين وضع وسجدة الشكر ان ياتي بالذكر لرواية ابي عبد الله عن
العموم فلا اذا امر احدكم بالسجدة من الغفران فليقل في سجدة سجدة لك تسجد وقال المستكمل في بيان ذلك طامنتها ولا منعها بل انما بعد
خاتمة سجدة الشكر ايضا انه يقول في الغفران لا اله الا الله حقاً لا اله الا الله ايماناً وصدقاً لا اله الا الله عسى الله وصدقاً سجدة لك يا ربنا

وقد قيل بنقدهم هذا الذكر على السابق وجعل السابق عقيب كالمسند والله أعلم وقد انزل يقول في سجدة اقرأ الحمد بما كثرنا ونسأ
منك ما افكرنا واجتهدنا الى ما دعوا الى العفو العفو وفي الخبر المشهور بين الامم انما يجيب قضاء الغزبية مع الفوات ويحب قضاء
ذكر ذلك الشيخ ومن بعده يوافقهم بحجة ابن مسلم السابقة والظاهر ان ما رواه منها حجة الزائدة في ان العلم يعلم سورة الغزبية فيما عليه
في المقصد الواحد ان عليه ان يجزئ كما سمعنا الذي يعلم ان يجزئ ان يجزئ ان يترك في نفسه فاسم قال وفيه القضاء والاداء قولان ومنه
يقصد التبع عند غل الخلود قال في الذكر في الغزبية السبب في عدم الدخول انتهى **قوله** في الغزبية كلها قد عرفت الغزبية كلها
قد عرفت الغزبية كلها البهنية والجمعة والتسبيح والاداء منها والمقصد قال في ذلك ويندرج فيها صلاة الابطال وكما
الطواف والسجدة وفيما استفاض هذه الفهم من الاخبار ونظر النظر في ما روي في مسكن من اخبار الامم الى الغزبية البهنية
والان الملك في المنهج قال في علمنا الجماعة مستحقة في الغزبية كما ثبت في المحقق وليست واجبة الى الجماعة والمقصد مع
الشروط انتهى وفيما استفاضه الثقات في الغزبية على الغزبية الذي ذكره صاحبك وفيما بينهم لا يخفى عن اشكال قال الصدوق في النهاية
مرويه الامام بين الامم ان الجماعة في غير الجمعة من تركها رغبة منها ومن جماعة المسلمين من تركها فلا صلاة له انتهى في النهاية
الاجتماع في صلاة الغزبية كلها مستحب وظاهر ان حال كلام الفقهاء حال الاخبار وفي الغزبية من تركها فلا صلاة له انتهى في النهاية
في جماعة من رغبة هي قال الصدوق في غير الجمعة وليس الاجتماع بمغفرة في الصلاة طلقا وكما سنده من قوله رغبة عنها وجماعة المؤمنين
من غير الصلاة فلا صلاة له الى غير ذلك فلم يحكم بدخول صلاة الابطال وغزبية في جميع عليه بين الاخبار وعدم استغادة الدخول
تما وصدق في الخبر ولعل المتبادر من الغزبية بالامانة الامن جهة الخير للغزبية على تقدير رغبة عنها واقفا وعلى تقدير عدم الرغبة تكون
نافذة واقفا وان لم تكن ادعى الكان حال الغزبية والنافذة جميعا في البهنية كما بين في صلاة الابطال ومنه حال الجماعة والطلاق النافذة
وكذا الحال في السنة وحقها ليست الا النافذة التي يجب بالنذر فيها نافذة واقفا لعل لها الرتبة من جهة النذر فلذا يجمع للبر سر فيها
اختيارا كما المذكور في ذلك مع احتمال مطلقا كما سبق انتم الله ولما الصلاة الاحتياط الطواف فليس الجماعة في غير هذا
لان الرسول صلى الله عليه وسلم اجتمعوا والامم اجتمعوا في غزبية الانتم في الصلاة مع جماعة من صدقت للجماعة العظيمة لا سيما
الشمس وكذا الحال في الامم وفي الجملة ولم يبعد منهم في ذلك اثنتي عشرة في الاختار والاداء في كتاب الحج وصحابة افضل الزموم
والله يعلم قوته وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وجمعة الجماعة ولم يقل به احدنا سوى الجماعة في الجمعة والتسبيح في جميع الاجماع على
ذلك في المنهج والسنة في غير ذلك والفتاوى متفقة على ذلك بل الظاهر من رغبة عنها من جهة الشعب واجتماعهم متواترة في ذلك
منها حجة فدارة والفضل ومنها الاخبار والكثرة التي كانت تبلغ النواحي ومنه فيهما بين النافذة والنافذة ان صلاة الجماعة
تفضل على صلاة الفرد بمسوح وعشرين وامثال هذه العبادة من جهة العزيمة ان صلاة الفرد مسلوحة ومحبوبة ومغفولة بالنذر للجماعة
مطلقا بل وفيها ما هو اوضح منها الى غير ذلك بل المتبادر على الامصار والامصار بل بل ان الجماعة ليس في حاله في الغزبية
من الجنت وسر العورة وغزبية ولا واجبا من واجبات الصلاة كالافتتاح او التحليل بل ان لنا في جملة ما روي عن الصادق عليه السلام
مفضل لما في مقام امثال طامع الحال كانت واجبة للصلاة ويحبها في مقام الاستئذان بالصلاة لا تنقض ذلك استغادا استغادا
الشخص واجبة النهار **قوله** في الجماعة كثر من الجماعة قال في الجنب في المحقق ان جماعة كثر منهم قالوا يا ابا جعفر الامم
بل قال بعض النساب له انما سئل عن رجل يترك الصلاة في هذا ظهر كون ما ذكره الله وامثاله واقفا مودع النية او على النية
المبالغة وان يكون ذلك رغبة عنها وعن جماعة من المسلمين كما استفاض من حجة فدارة والفضل وعقوبة ابن ابي بصير والشيخ
فيجب بحجة ابن سنان عن الصادق عليه السلام انما سئل عن رجل يترك الصلاة في المحقق قال له ليس ذلك فم يدعون الصلاة

واعلموا ان الاجماع في تافله الحديث وهو من اجل واحد بن علي المذكور هو العرف في تافله منه علي بن حاتم التميمي الجليلي فلا يخفى ان
جميعه بن سليمان وفي حديثه كتابا رواه عنه احمد بن محمد والنزاهة ابن عيسى وهو الذي اخرج من غير من يروي عن الضعفاء والجاهل والبرج
الثلاثة ابني الطعن فيه بالغلو فيه وروى في كتاب الخصال باب شرايع الدين على الاعشى من العلوم وهي احكام كثيرة عليها على بعض الاحكام
والظن عليها مجتهد عند الصدوق وفيها ولا يصل النطق في جماعة لان ذلك بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقد
في عيون الرضا بسند من الفضل بن شاذان عن الرضا في كتابه للامامون قال لا يجوز ان يصل النطق في جماعة لان ذلك بدعة
وكل بدعة ضلالة سبيلها الى النار **قوله** عند الاستفتاء اه فذكر الكلام في الكل **قوله** وقد لا يملك النجاس في محبة عبد الله
بن ابي عبد الله انه قال صل باهلك في رمضان الفريضة والتأفله ومجته هشام عن العم ان المرأة تؤثم النساء في التأفله بعد الفريضة
ومجته الجليل وسليمان بن خالد مثله وفيه ان الاولى محمولة على النفقة قطعا كون شعار العامة الجماعة في تأفله شهر رمضان وكون
ذلك من يدع الثالث اشهر من الشمس وان امير المؤمنين لما منع من ذلك في ابام خلافة في الكوفة صلح اهلها وامرهم الى اجمع
الذين في ذلك فتلا واما ذلك وكلمهم على اللهم وضع التبع عنهم ولذا عارض شعار الشيعة وكما وفي مجته الفضلاء انهم سألوا الباقر
عن تأفله ليل الى شهر رمضان جماعة فقال لان النبي خرج ليلته شهر رمضان ليلته كما كان يصلي فاصطفى الناس خلفه فزعمهم ان
وركهم فعملوا ذلك ثلث ليل الى مقام على منبر عرفة وانتم عليه فقال اجبا الناس ان الصلوة في رمضان والتأفله في جماعة يكره
الى ان قال وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار ومجته فيها العجوة الثفارة وعبيد بن ذرارة عن الطرم عن الرضا في ذلك
منها ما من عند شرح قوله ولا يجوز اه واما حكاية منع امير المؤمنين وصباح الناس في الامام فقد رواها عنه في الوثوق والجملة لان
فان العمل بما هو ظاهر مجته عبد الرحمن ويمكن ان يكون المراد من الجماعة الشريعة الصالحة التي ان فتاوى ما يظهر منها الجواز في
في التأفله في الجملة لا كل تأفله فعمل المراد الامامة في صلوة العشاء وتمام التحق بغير ان الله **قوله** وجزها الجليل
في التذكرة عن ابي الصلاح انه روى سحبا بالجماعة فيها ولم تقف على ما ذكره وفي ذلك بعد ان فعل الصالح السائفة في الصلوات
في مطلق التأفله قال ومن هنا يظهر ان ما ذهب اليه بعض اصحابنا بالجماعة في
قوله في صلوة العشاء في مسجد وان لم يكن
فيها نص على الخصوص ثم نقل من التذكرة ما نقلنا عنه ونظير الى ان القابل بالاصحاب غير مخصص بالصلوة واول الصلح قال به من
جهة الرقابة الامور العشرية غلبت غير اذ لعله قال به من جهة العمومات مع ان فعلهم جيد وان كان من غير رتبة واداء الاخصار فيه
ظاهر حتى انه نقل ان القبط رسلها جماعة بالوزن لثا في بطن بغداد في الميثاق الشهيرة العامة نقل انهم ضربوا الكرم وسبوا
عليهم فظن من ذلك ان ما رواه الجليل كان معتبرا عندهم هم من مابلين فتا الى ان اركبوا في بطن بغداد بالجماعة المذكورين بالخالد
مع انهم اتوا بالفتح حتى ادعى الحاد في اجابهم على المنع فيما استلوا الاستفتاء والعبد بن علي ما ذكره ولم يبعد عنهم في تأفله اصدا شوا
ما ذكره ولم يحكم واحد منهم بالاصحاب في مطلق التوافل من غير خصوصية الشبهة **قوله** ولجبت الدعاء الاضائة في ذلك كثيرة
في الصحيح عن العم قال من صلى معهم في الصلوة الاولى كان كن صا حلف رسول الله موافق اخر كن صلى معه في الصلوة الاولى وقا من لم يكن
مسجدا من مساجدهم فصلى معهم خرج بمسائهم وقا اخر فختلف عليهم ذنوبه ويخرج بمسائهم وفي اخر المصنف معهم في الصلوة الاولى كان هم
سبيرة في سبيل الله وقا اخر خالفوا الناس واخلافهم سلا في مساجدهم وعود وامن منهم ولا شهيد خبا واثمهم وان استظفهم ان يكون
الائمة والموت بين فاعلموا انكم اذا فعلتم ذلك قال الله جل جلاله في حقكم ما كان احسن ما يكون بالاصحاب واذ انكم

من خلفه لان اسحق بن قماره في الثقة الامامي لا القطعي على ما حقهته وغيثا بن كلوب قال التبع في عدة ان الطائفة عدلت
رواه حفص بن غياث وغيثا بن كلوب السكوني ومن ما تلهم في الشقا والصديق ابنه طاه في القضية مع انه قال في اوله ما نقله
ان يبق رواية طاه معاصدة بحسنه ابراهيم عن ابيه بن البرق عن غياث ابن ابراهيم عن ابي طهم قال لا بأس بالعدام الذي لا يحل
ان يؤم القوم وان يؤذن ورواية سماعة المروزي في القضية عن المصوم قال يجوز صدقة العدام وعنفه ولو لم ينام
اذا كان له عشر سنين لكن نقول رواية اسحق بن عمار في الشهادة العظيمة وبإسناده عدم سقوط الطائفة عن الامور
واما له عدم كونه الجماعة المطلوبة وينبغي في العبارة مع عدم بثوث كون الجماعة المفروضة العتاة المطلق
وبان شغل الذمة بالنفي يتوقف على البرائة بالنفي وبما روي في صحيح الاذان وبعد الوتر بفعل النفي في الشا
هل الامانة يعرف انه غير مكلف لا يتاخذ بما يفعله مطلقا وبالاخبار والابنة الدالة على جلاله الامام في عظم
كما روي سابقا في صحيح العتاة وسنصرف في بيع الفضل المفضول على الغا صل فيه وبالاخبار التي روي في حديث
حد البليغ من ان العبي اذا لم يبلغ لامر بافعاله فلا حظ مع ان رواية طاه عن غياث خالشان عن القوم
التي اعبرها الشيخ ورواية سماعة عن الامانة التي تقتضي عدم اعتبار صدقة العدام وعنفه مع ان فيها
بجواب الامانة اذا كان ابن مرسين والشيخ لا يرضى بذلك البشارة المرافقة هذا قلت ما حقق في محل من ان غير
الشيخ من الاخبار ولا يكون جهة الامع الاخبار والله يعلم ويمكن حمل رواية طاه على جواز امامة لشخص **قوله** وان يكون
ذلك في المعبر عنه مشفق عليه يعني العلماء كاذبة لقول النبي اخ ومن من حيث اخ هراقة ولا تقامامونة بالام
والامانة للرجال فيظن الظهور ولا شها وقلت ولما نقل من اخبارنا من لزوم تاج من الرجال في الجماعة وان
لا بد ان يقدّم ولا اقل من النساء ان جمع بيني ولما سنعرف في النسخ من امامتها للنساء **قوله** على التمهيد بل على التذكير
انه قول علمائنا اجمع لكن في التشهد يستفاد انه قول الاكثر ونقل من السند منه في المكتوبة وبجواب في القطر
ونقل ذلك عن ابن الجعيد ايضا ونق من هذا الباب من المختلف ونقل من الجعفي ايضا موافقة لها والظن من الصدق في
لهم لا نقضان على ذلك صححه هشام وصححه زرارة الاثني والظن من الكلبي ايضا موافقة لهم لا نقضان على ذلك صححه
سليمان بن خالد الابنة واجمع للمعروف في المنهاج رواية العامة ان الرسول م ارام وفيه بئ عبد الله انصارا
انه نام اهل طارها وجعل لها مؤذنا ورواية الخاصة عن سماعة عن الطرم عن المرأة نام النساء قال لا بأس
ابن بكير عن بعض اصحابنا عنه عن الرجل نام المرأة قال نعم تكون خلفه وعن المرأة نام النساء قال نعم وسما
بعض ولا نقض من اجمع المرفوع بصححه هشام بن سالم عن الصم عن امرأة هل تؤم النساء قال تؤمن في الناف
فاما في المكتوبة فلا وصححه سليمان بن خالد عنه ايضا عن امرأة تؤم النساء فقال اذا كن جميعا اضمعن في الناف
فاما المكتوبة فلا وصححه الكلبي عنهم ايضا قال نام النساء في النساء في الصلوة ونظم وسطا منهن تؤمن في
المكتوبة وصححه زرارة عن الباقر عن امرأة فذكر النساء قال لا الا على البيت او لم يكن احد اولي منها تقوم وسطا منهن
في الصلوة فيكبر ويكبر وهذه الصحيحة ورويت عن زرارة بطرف صحاح مع ان جميع الاصول والقواعد التي ذكرها في هذا
امامة الصي جازها ايضا خرج امامتها في الناف بالنسب والاجماع وبقي الباقي مع ان الصلوة اهم شئ يلزم والاف
على الجماعة فيها متوافقة على كان امامتها جائزة لشاع وطاع بمقتضى المادة كما شاع في الرجل وكان له امامة مؤتم



منهم يصلون خلفها في البيوت ومواضع السجود اليها من الجيران ولما زاد ما كان الفقد لك من الرجال مع انه لم يعصم
النساء اصله في عصره ولا بعد ولا اندبل ولا واحدة منهن في جميع الاعصار والامصار مع انه وبما كان النساء اجتمع
لجماعة من الرجال بل لم يصب صدقها من غير فاطمة ولا احد من بناتها وبنات غيرها من الامم ولا فدا جالدين
ولا مثل حكمه من نسائهم ولو جملنا فتقت الغارة صدقها من فاطمة احد اجلة النساء وعدم من جملهن الى ان ذبح الرجال
والجماعة منهم فالباقى موافقا لما خرج من مناجيات الحبا والنعى الشرع فيها او اسباب عدم النسيب مع الحق مع جميع ذلك وحقا
او ستمنا الحق يصلون جماعة معهم بل ومكانا في بعض الاعصار والامصار بما واحد وسبع ذلك كثيرا ولم يمد في
ولا معصاها من احد منهن كما لا يخفى مع التعلق من المانع وهو اسباب عدم النسب والغالب في الكتاب كنفه الاحكام المشتركة
بين الرجال والنساء اعمارها بما يجب الخفي بالنسبة الى الرجال والنساء جميعا او تفاوت بسبب تفاوت كثير لا يكون بال
بالحق الذي ذكره في الايات الصفا فلا نظام الصالح الكثرة الواحدة الدلالة المعتمدة بالاسماء المذكورة لا سند وظهر
ولا دالة لان المطلق يحمل على المفيد اجماعا لقوة دلالة ضعف دالة المطلق وان قلنا بغيره سببا مع الموهنا التي لا تحيط
كل ما بعد المفيد برهن اطلاق المطلق فكيف يثبت المفيد المذكور سببا ان يثبت عليه بحيث يحصل البرائة اليقينية سببا
الناكدة في الدلالة في كل واحد واحد من الصالح حيث لم يكن نظام يخصه بل بالناقلة بل الكدوا ذلك بعقائهم فاما الكثرة
فلا فرائهم ولا في مسكن في المكتوبة فتدبر عما ذكر ظهر فاد الاستدلال المشهور بحجة علي بن جعفر انه سئل عن رجل
المرة تقوم النساء فاحد وضع صوتها بالقرائة والتكبير قال قد والله لا تمنع الا اتفاق على امامتها في الجملة مع ان هذا الا
فه كلام الراوي ذكر لبيان حكم اخر فتدبر وجواب في المشهور عن اخبار السند والندرة وعدم ما يلجأ فيه فانه لا يش
ان الصدوق وثقة الاسلام والجعفر وابن الجبلة ايضا قالوا لا يجاب بل بان كان من هم ايضا وليس عنده من كتب الفتاوى والنا
اختاروا المختلف عدم الجواز وهو اخيرا ايضا على ما سمعت **قوله** وان يكون مؤثرا غا طاهرا الموثقا مشراطا لا من
مفطوح به في كلام الاصحاب مدعى عليه اجماع بل غير خفي بكونه اجماعا بينا وشعار هذا ذهب الشافعية اشراط الايمان والعدا
بل نقل بعض اهل السنة باجماع اهل البيت على اشراط العدالة فاختلفوا لهذا الاختيار وكون اجماعهم بحجة ثم انه يلزم
من اشراط طهارة المولود ايضا لان ولداته ما شرا الثلاثة ويلزم من ذلك اشراط العقل ايضا ومن الخفي في صدره الكثرة
وفي محبت صلى الله عليه وسلم **قوله** سالما من الجذام او من الخفي خيرا ذكر ايضا في محبت صلوة الجمعة وكذا فيما يثبت به الايمان والعدا
وبغيرها **قوله** وان لا يكون اه بقال عليه في حق الجماعة وعدم محبة يثبت العترة واساله عدم السفوط القرائة الا
عند ثبوت ثلث من القرائة الواجبة لا تسقط الامع محل الفيد وهو غير محقق هنا وعن الشيخ في المبسوط كراهة ما علمته
سواء كان في الجدا والسوة او غيرها لا نقل بالمعنى او لم ينقل اقالم بحسب صلاح لسانه فان كان محققا وفقد الحق فانه
صلواته وصلواته من خلفه ان علم بذلك لانه اذا الحق لم يكن قادرا للقرآن لانه ليس محققا واستدل في المختلف بان
اصلاح من هذا حاله محبة مجازا ان يكون اماما ولعل ما به ان العمى كجيشه حق يثبت المنع ولم يثبت كما يثبت في الا
والاخر من لكن الشان في تحصيل التحيات من محبة البرائة اليقينية مع ان الذي اخرج الاخرين لعله غير صحيح
قوله بالنسبة انك هو من صلة الصدوق من الباقر قال ان وصلا الله صيا با محابة جالسا فلما خرج لا يؤمن احد بعد جالسا

أو مثلهما ودأبنا العامة عن الرسول وبياني الحاضر الأخبار الثابتة المشهورة المعروفة المسلمة عندهم وأنه من جهة
 شدة المضام أئمتنا وهم قدام وضع فرق من الإمامة كلاً بالقول المذكور وإن المراءى عنه إمامة الجالس بالعامين
 ومن قديمهم على حسب ما في بحث وجوب القيام وإمامة الجالس مثل المصطفى والمسلط فلا
 مانع منها إجماعاً ونصاً وعتق في صلوة الصلوة منها بحجة ابن سنان عن الصادق عن توريه على إجماعهم
 عملاً قال بنقدتهم الإمام بكيدته ويصحبهم جلوساً ورجالساً وكذا يجوز إمامة المصطفى مثل وادون منه بحجة إمامة
 والمصطفى للمصطفى والمسلط مما يظهر من بعض النسخ أن بعض الفقهاء لم يذكروا ظهورهم في الصلاة ولو وجدوا في الغياب
 في الاشتغال فالجواب الاستغناء كما قال في المتن **قوله** على المشهور للإجماع والصحيح لا يخفى أنه يجمع عليه بنو الخطاب
 لا يظهر خلاف فيه أصلاً وقال في المتن في الخاتمة من المشاهدة والاستطاف أو من المشاهدة خاصة بين الإمام والمأموم شرط
 في الجماعة فلا يجوز صلوة من يمينه وبين الإمام حائط أو شبهة يمنع مشاهدته أو مشاهدته المأمومين سواء كان حيطان المسجد
 وسواء كان سداً في المسجد أو خارجه وهو قول علماءنا إجماعاً وأما من نقل عن الشافعية من بين صلوة في المسجد وخارج حيطان المسجد
 وضع دبرين المشاهدة والاستطاف معاً والمنازع عن خصوص الاستطاف كالشباك ثم قال لنا دواء الجمهور واستدل به بحجة
 روضة من البائنة قال إن صلى فوجد بينهم وبين الإمام ما لا يحيط به تلك الإمام لهم بإمام حائط كان أهل يصلون يصل
 إمام وبينهم وبين صف الذي ينفذ حوائجهم قد لا يحيط به تلك الإمام يصلون فإن كان بينهم شدة أو جدار فليس تلك لهم يصل
 الأمن كالحائض الباب قال هذه المقاميل يكن في بعض أحوال الناس ما لا يحيط بها الجوارح وليس من صلواتهم ما يصل
 من صلواتهم قال المحقق مؤلفاً في حاشيته على الفقيهان الاستثناء في قول الأمن كان بجنا الباب استثناء منقطع فلتنظر
 الأصل والظن فيمكن أن يكون متصلاً أن المصوم حكم بطلان صلوة الصف الذي بينه وبين السابق سواء كان السابق
 هو الإمام أو الصف واستثنى من ذلك صلوة بعض الصف الأول إذا لم يستثنى لكان صلوة هذا البعض إماماً بطلاً لكونه من الصف
 الذي بينه وبين الإمام والصف الأول وكن بين الصف الأول بسبب الثاني وهكذا وإن كان سائر بالسبب للبعث الصف من الصف
 صلوة الأخر خاصة وهكذا في الأئمة إجماعاً قال غرايب إذا وقف الإمام فصار حائطاً فصله من إماماً ما يشاهد وفي صلوة من يمينه إذا
 يشاهد ويحجز صلوة الصف الثاني وقاء الصف الأول لأنهم يشاهدون من يشاهد الإمام ومثلها عبارة الحويطة القار
 وغيرها في ظاهر الشيخ ولا يمكن جماعة وبين المصطفى وبين الإمام حائط أو غيره وفي صلوة المقاميل لا يمكن
 صلوة صلوة جملته وقد رخص النساء أن يصلين إذا كان بينهما وبين الإمام حائط وفي كثير من عبارات الخلاف المتع وفيما
 القابل المانع كمن قال في المتن لعققت المصطفى خارج المسجد بجزء الباب وهو موقوف يشاهد المأمومين في المسجد حيث صلوة
 ولو صلى قوم على يمينه أو شماله أو ودانته حيث صلواتهم لأنهم يرون غروب الإمام ولو وثقت بين يدي هذا الصف من بين الباب
 يشاهدوا لا يشاهدون من في المسجد لم يصح صلواتهم انتهى ووافقه في ذلك وشاع بسببه في البلاد والأصناف عدم من ماء منقول
 البقرة الواقعة للفقهاء وبما يظهر من المتن عدم جعلها بمنزلة البنية من جهة عدم إباحة حائضتها يظهر من عبارة فلا خلاف
 ما بينه فلا شك في صحته أنهم في الخلاف رجحوا بطريق حسن لكن قال في أوله أن جميع ما يذكر فيه من الأدلة والتمسك
 ومع ذلك حائضتها برهم بن هشام ولم ينسأ في غيرها في جهة حديثه عن الفقيهين الذين كانوا يخرجون من غير من كان يرون
 من غير التمسك في ذكره أول من نشر أحاديث الكوفيين وعدا العلامة حديثه بحجة لا يبعد ولا يخفى وذكرناه في الرجال
 وذكرنا من أمثلة كثيرة التي في حاشيته فلا خلاف مع جميع ذلك هذه المسئلة مشككة بالقبول عندنا مع الخلاف في الفقه بطريق

من بطلان
 سئل أن لا ينجس الصف
 بجمعهم الصف في الصلاة وكون القبض بالقبض
 لا بالبارقة فتجيبوا وأعلم أن يقطع هذا القول
 من القابل



جميع مقادير ما ذكره في قوله والتبع ايضا انتهى بعبارة الجمل لا شدة في جملتها ولا ما قبله في ولا لهما على ما ذكره من اشارة
 السائر بين الصف الاول والامام بين الصف الثاني الصف الاول وهكذا واما ان كان السائر بين بعض الصف والامام او
 الثاني في الآية وهكذا ضد صلوة ذلك البعض وهكذا فهم القضاة ايضا ولما انتهى استقروا بان الصريح هو صلوة من قبل
 الباب ثمانية ذلك بلغة خاصة في عبارة القواعد مع انه ظاهر من البناء ان الاخر حكمهم بعبارة صلوة الصفين الذين ورواه الصف الثاني
 من جهة عدم السائر بينهم وبين الصف الاول وشرحه هذه ولا يفتقر الى صلوة الصف الاول سور صلوة من جانب الباب منهم لان حاله بان
 الى الصف الثاني حال الامام بالنسبة الى الصف الاول ان كانا من جهة واحدة ان العبرة بالصفين كما كان او من جهة واحدة بالاحاد الصف كما كان الحال
 في شرط عدم البعد بعد ولا يخلو كما مر خارج ولو كان الامر على ما ذكره من ان رتبة من بعد الامام يكن للصفين الحاكم المصنف في صلوة
 من كان يحال اليها رتبة وما قال ليس لمن صلى خلف للظاهر مقتضى ما يصلو من جهة واحدة اذا التكرار في بيان التفرقة بين
 الاستغناء في مكانه وبما كان منهم من بين الذي بين الامام بل ربما كان ابرون من بين الامام واما عبارة انما اشارة قطاها من قوله
 مما في الجملة لانهم يعرفون بان الشرط هو عدم الحائل السائر لا غير فيكون على هذا الشرط محبة صلوة الصف الثاني مع الذين بان
 يشاهدون من يشاهد الامام كما على اشارة صلوة من على بين المأموم الحائل للباب ومن على بشاره بوجود الحائل السائر
 بينهم وبين الامام مع القطع بعدم السائر بينهم وبين من شاذ والباب وما اشرنا واحده منهم المشاهدة للامام والمشاورة في
 كما بناه في شاعتهم من جهة الشرط خصوص عدم الحائل السائر مع ان اشارة المشاهدة فاصدة بالبداهة لان الامر يشاهد كماله
 البعد وكفاية للبر الطوائف المظلمة ان يكون في العين وجع مع ان الشاهدة من مواضع الشرط المذكور وهو عدم الحائل السائر من
 المشاهدة فالمشاهدة عبارة من عدم الحائل السائر منها وعدمها عنان من غير ذلك للحال

لما يمكن من ادهم ما ذكرنا انهم عليهم المقاسم الى انهم متفان الى انهم المتفان بين كلامهم الواضح حيث قالوا ولا بد من على وجه
 تلك الحائل على غير الصفين الحائل للباب وبما في ذلك المقابل مع انهم بشاره وفيه البعد على ما توهم المتوهم مع قوله
 من بين الشخص المقابل وبشاره على الصف المتفان على هذا الصوفية ما بينه فانهم متفان مؤون على ذلك الشخص ومن على بينه
 بشاره لانهم من بين ذلك الشخص وبشاره وبالجمل لا شك في ان ما فهم ليس المشاهدة بالحال الذي لوهم لما عرفت من المتفان
 كما ان الحال في الحديث ايضا كذا في قوله من قولهم يشاهدون من يشاهد الامام هو عدم السائر بينهم وبين من لم يكن بينه وبين
 الامام سابقا بالفتح الذي عرفت وقد عليه الصريح وبما على كلامهم لانهم ان حركوا وجوههم من القبلة ينظر من الى بينهم وبشارهم
 لبرون من بين الامام في الجملة مع ان يحل الوجه الى خصوص العين والبيان من اين وقع ذلك لئلا يكون رتبة من بين الامام كذا
 فبقية ايضا ما فيه وبالجمل لا يظن الا ان منشأ اعتبارها رتبة من بين الامام بادارة الوجه ونحوه عن القبلة وفتح البصر في
 الواجب الصلوة واعتبار خصص العباد المذكور فضلا عما ذكر عليه يتتبع مع ان القصة العمل للصفين الجمع والقضاء مع ان شغل الزمان في
 والمعاينة عبارة وجه في رتبة والقراءة واجبة لا تنقطع الا فيما ثبت شرعا مسطرة واجبة في هذا منشأ ما ذكرناه في البعد بحيث يشار
 اسما اسما العلماء والعلماء المتناهيين كمال لا حياء في المواضع التي تنفع احتياجا الى الاستيلاء كمال الصفين مع ذلك لا يبال
 في المقام اسما ولا يعنون مطلقا بشاره ما نص عليه الجمع والتفريق فتاوى العلماء المتأخرين عليه ولذا ذكر ذلك لهم بما ينبغي
 فيستكون وان قال في النجدة ما قال وللحاصل ان الذي يشاهد بشاره من الصف والقضاء هو عدم السائر به بالسائر على غير ما
 من دون اعتبار رتبة الصلوة ولا ساطا من مواضع الرتبة من قبله بل الصفين والخطوة او غيرها من اثار النجدة ان يرد ما ذكر في ذلك

خاسفنا على كذا فان قلت بجواز التعبد في ظاهره فيما ذكرناه فقلت لو كان كذلك لم يكن له ان يترك فعله فان قلت
 عدم ذلك هو الاصل على حال الامام لبيان مشابهة الراجحة فيكون لاهل الصف الاول شاهدتهم من غير صفهم من ينادي بالباب فقلت
 على هذا لم يكن فرق بين الموقوفين الرجال والذكوان والنساء مع عدم اشتراط عدم التمايل بالصفة البغوية ولتقدم اطلاقهم على
 الامام في مشابهتهم مع انه لا يؤمن من خطا من مائة وسبعة ومغلطه مع ان كل واحد من الصفين كان وكوه بعد ملاحظة وقوع
 التوقيع من الاخر ليرى بما يورث ذلك او يقع وقوع بعض اهل الصف بعد دفع راس الامام بل يبعد بحد بل وبعد دفع راسه من الجوع
 ويحكمنا على مد طرد الصف بكثرة الصفوف فيه وبالميل في عدم التمايل المذكور من نصيب دفع بالصفة الى مضمون الذكي ان بالحق الذي
 والله يعلم بالحال **قوله** للموقوف هو موثق بما روي عن الصادق من ان يجل يصبى بغيره وخلقه اذا وجهها انشاء هل يجوز من ان يصبى
 وخلقه قال نعم اذا كان الامام اسفل منهم قلت فان يصبى ويصبى حائطا او طريقا قال لا بأس وعنه ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 وحدثه عن صفه للنساء ان يصبى ويصبى وبين الامام حائط الاول او ساطع النساء للرجال امره ان يصبى ويصبى على وعلى
 الرخصة والجواز انما يجوز اذا علمت بافعال الامام حيث يخفى منها ما يشبه المراجعة وكذا اذا لم يكن وجهها وبين الامام بين
 الصف المتقدم عليها التبع للمض الذي سيذكر وكذا اذا اجتمع الشرايط **قوله** وقال الجميع لا ايمانهم مع الجبل المروي في الثاني وا
 والفقه وبيت من العلم لا ايمان بالصفوف بين الامام وبين الامام **قوله** ان لا يكون له انفق العلماء على اشتراط عدم شاعده بين
 الامام والمأموم الا ان اتفقوا الصفوف لكن وقع الخلاف في عدم والاكثر الحان يرجع فيه الى النادرة ولعل مرادهم عادة الشريعة فيكون
 الذكي هو فقامهم او ما يشبه به الخليفة الشريفة عندهم ولا يمكن جعل عادة الناس ممكنا لان الجماعة لو فقه من محظوظات الشرع
 موقوف عليها على الشوق من الشرع خاصة بالبداهة وقيل صريح عدم اتصال الصفوف ما يمنع من شاعده والاشهاد به فقلت فيظهر
 منها المبسوط جواز البعد بثلثا به ذراع فقلت هذه الترخيص من الشافعي بالنسبة الى الخارج البعد خاصة والفعل بعد ما يمنع المتعلق فلو عطا
 العامة ولعله لم يشأ ذلك احد من الخاصة والآخرى ما اختاره الموقوف من المتأخرين مثل ما جاز في غيره من انما اختاره الامام
 وابن زهر بل السبب والعلية والتصدق انهم من عدم جواز البعد بين المأموم والامام او بينه وبين الصف الذي رافقه بالانجيل
 عنيت من كون الجماعة لو فقه والثابت من الشرع هذا القول واما ان يد فقلت وايضا وجوب القراءة لا يفسد الانباء من
 وايضا القول الثابت من فضل الرسول والائمة من ما ذكره لا يزيد ويقل عليه انهم محجوبة عن الجماعة الشائبة المروية في الثاني والفقه
 وبيت وفقا لفقه قال مقدم ما على التعبد وروى في رواية عن الباقر انه قال ينبغي الصفوف ان تكون ثامنة من اصل بعضها الى البعض
 ويمكن بين الصفين ما لا يخطى يكون ذلك من قبل الانشاء اذا اجتمع ثم ذكر التخيير ثم قال قاله قال وعلى امره من صفهم
 وبينها وبينه ما لا يخطى فليس لما ملك يصبى املك قلت وان حاله ان كان يريد ان يصبى كيف يضع وهو الى جانب اليسار قال
 بينها وبين الرجل ويخبره شيئا يسيرا ثم قال وفي رواية عن عبد الله بن سنان عن الصادق قال اقل ما يكون بينك وبين القبلة
 عنهم واكثر ما يكون بينك وبين القبلة من غير من قال جدي ووالفاضل مولا ثامر في شرحها على الفقه المار بالقبلة
 الذي قبلك والامام انتهى يدل عليه ما روي من الامر بالحق بالصف فاشاء الصلوة او غيره واجاب في لف على الاستدلال
 باسما كون المار بما لا يخطى الى اهل المساجد علماء ملك باحالة التعبد وفيه ما فيه وفي المعتبر ان امثال ذلك مستبعد
 الا فضل ولعل مراد بانه لو كان شرعا لا شتم غاية الاستشهاد والتوفر للدخول في اعتباره فخلا وعلا مع انه ليس كذلك عند
 بل العلامة انهم لا لم ينبأ الى احد في المنظر بل يظهر منه عدم التمايل به اصلا نعم في اختلاف نسبة المنظر الى الصلوة بل يظهر من

اية ذلك لكن ظهر لك ان العلم من الخافى والفقيه وغيرهما اية مواضع في الصلح وليس من كسب الاستحباب على الحق المالك فان هذه
 من الغاضلين والشعيرين هل مثل الشرف في الغيرة الاماكن الارضية واستحقاق الجهر بالبلدية الصلة وامثالها ما لم يكن لها شئ
 مؤثر في التبع او التماسه سائر الشئ الذي هو مشهور بين الفقهاء المتأخرين ومن ملاحظة الخافى والفقيه في جماع علمنا
 الغاضلين والشعيرين لهما اسئلة فاعلمنا سائر ما نرجح كنهنا في القسم الاول الا ان اتي ما ذكره الفقيه في الصلح من قولنا ان
 اه ظاهرة الاستحباب لا يخفى على المتأمل والظاهر ان من علة الصلح كما يظهر من الشئ سببا ينفصل عن غيرها كونه ما في الصلح من قولنا ان
 مع قوم طاعة الاستحباب اية لا تكون البعد مقدار ما لا يخلط وقد مر مسقط بسلا لسان اذا كان مستحبا يكون الثاني اية
 لانه بعد بين الصفتين مقدار ما لا يخلط ويقتل عليها اية ما في دعائه ابن سنان من قوله واكن ما يكون من طاعة اية ان
 محجة اية لكن اختار الفاصلة بين مقام المتأخر ومقام المتقدم ما لا يخلط وجعل المراد منه قد مر مسقط الجسد بان يكون في الصلح
 متواصلة لا يكون بينهما فاصلة اسلة ويكون مشهور واس المتأخر متصلة باسداء وجعل المتقدم لا يقتضي العرف فالظاهرة محطس لم
 ولا شك في كون الحق مع الحق لانه عبارة مدم فاصلة بين الصفتين والصفى احد وواسا من دون متصلة ما لا يخلط او
 ولا اشتراط مدم ان يناد فاصلة لان ماهية الجماعة لا يخفى الا بما ذكره مكيف يجعل شرا سببا وهذا الشئ بعد كونه العرف الذي
 يحل من الفاصلة مع كونه التواصل من وقت لتواصل ولو كان واجبا ومبذرا في صحة الصلح لا شئ غاية الاستحباب وضع الصلح
 بل المتابعة في المتابعة في الاخبار واشهر القوم به لا تلزم مع انه لم يفت به احد بحسب الظاهر لما مر في الصلح بين اجزاء شئ
 الخارج سببا ويقتضي وتبينه محسوس ما لا يخلط وجعل اقل منه فاصلة غير مفرغ ان المتبادر من مقتضى الصلح مجموع القطر الذي يقتضي
 المتصلين في التجرد وغيره لا يفسد موضع ثباتهم فضلا ان يكون المتبادر من مقتضى الصلح من اجزاء اقسامهم بل اذلة ذلك
 في غاية البعد بل ربما لا يجوز كما لا يخفى مع ان حمل ما يخلط على محسوس مقدار مسقط جسده الانسان وما لا يخلط على غير ان
 من ذلك مع ان مقتضاه ما فيه بل ومع القرينة تؤيد على علة معتبر في القرينة محقة بينهما ولم يجدها فان ما يخلط على سبيل
 التعاريف الشئ ومقتضى اقل من مقدار مسقط الجسد المتعارف وان جعل المراد ما يمكن تحطيه فترادف ما قل ما قاله ابو الصلاح من انه
 لا يجوز ان يكون بين الصفتين من المسافة ما لا يخلط وما قاله السيد من قوله ينبغي ان يكون بين محل صفتين قدر مسقط
 الجسد فان تجاوز ذلك القدر الذي لا يخلط يجوز وكذا كلامهم من واقفرا مثل الصدوق وغيره على ما ذكر فيه من انه سببا كلام
 الصدوق وكذا الصلح سببا بل ملاحظة محجة ابن سنان وان اخذ الفاصلة بين مجموع قطر الصلح فظاهر ان مراد ابو الصلاح من
 حصة ما لا يخلط منها وكذا التحية لا الخافى في غاية الظهور في فسار الجماعة وفسا صلحهم ولا ينافي ما ذكره الصدوق في
 لان لفظ ينبغي معناه من الواجب المحجب فالحمل بين نعم لم يكن المبين يكون ظاهرا في عدم الوجه بل ان الواجب لا يؤيد اجابا
 غير ظاهرة في الوجوب يكون قوله متواصل المراد منه التماس العرف او الجوارف الشئ المتعارف عنهم او الشئ او قوله لم يكن بين
 الصفتين ما لا يخلط مطلقا لغيره ان يكون الصلح متواصلة لغيره انما هو التماس العرف الذي لا يخلط وقوله قد مر مسقط
 جسدا لسان بيان لقد ربي ما بين الصفتين وهو العرف الذي لو كان انسانا يمكن ان يجتمع احدهما ان يكون المراد من
 التواصل الرافى العرف ولا شك في طرأ اجابا به كما اشترط يكون قوله ولا يكون له مطلقا على قوله ينبغي وغيره ذلك فيكون قوله
 ينبغي محسوبا كما لا يخفى ويحمل ان يكون قوله ولا يكون عطفيا على قوله ان يكون تاما فيكون ينبغي مشددا في معنى اللطيف هو
 القدر المشترك بين الوجوب والندب في التواصل الرافى والوجوبية عدم ان يند ما لا يخلط لانه بان لو كان كلاما لم يكن

ذلك لهم بصلواته فانه في غاية الظهور في الفناء ولا ينافي لفظه في ظهوره في الفناء والمشارك وكونه حقيقته فيه بلا شك ولا شبهة
لاحد ولا ينافيها ايضا بحجة ابن سنان لان الظاهر منها ملاحظة البعد بين المقام والمقام سيما اذا كان المراد بالانتماء ما لا يمكن
تخيُّله بل يمكن وعواظهم من التخيُّل وكلام الاصل لان النكوة في سببان التوقُّف العموم وفعل المضارع المتوقُّف مقام النكوة في
سببان التوقُّف مع ان نفي الحقيقة والطبيعة ظاهرة في نفسها في كلِّ جميع الافراد وفي الازمان المتعارفة من التخيُّل بل في ذاته من
المحتاج الى من تفهمه بحيث يتحقق التواضع وان كان المراد عدم وجوبه **قوله** وقبله يعني انه لم يجد له مثلاً الا من خسر نفسه ولا
من الاجتماع بل ولا من الشهرة بل ولا من فتوى فقيه غيراته في المسائل وكذا في ذلك معك ذلك وبتعبه في ولا يخفى فانه لان الله
في التوقُّف والفناء هو عدم بعد الصف عن الامام او من نفس المتقدم الذي هو ايقظ كلِّ وغير ما يجوز فيه في الدخول في الصلوة
لعمري ما خرج فيه انه يجب المامون بين باجمعهم متابعين الامام بخصوصية تكبيره الانتفاع والافعال والافعال كما ينبغي لا يجب
على الاكثر بل الى الامام ولا يخفى فانه بالنسبة الى الاخبار والقناعات فان الاخبار والقناعات هي بحجة ان المعبر هو كون تكبيره
الانتفاع من الماموم عقب تكبيره الانتفاع للامام اي ما مر كان في ذلك بين المتصل بالامام والفضل منه وان كان هو
لا يخفى والغريب في الامام والتعب منه من فقه في مراتب البعد اذ المعبر عنهم كما في الاخبار وكونه ماموماً وعلى ما ذكر
يكون الواجب على المامومين متابعت المامومين لا متابعت الامام لما استوفى من معنى المتابعة ثم استثنى المامومين
خصه بخص واحد وهو المتصل بالامام او من صنفين لا يفرق بينهما في الاخبار والقناعات خصوصاً في التخيُّل والتخيُّل
هنا مع ما يلزم ما ذكرنا من التخيُّل والتشديد في التخيُّل في التكبير ورفع الطمانينة عن المامومين وضعهم من
القلب الذي هو رفع الطمانينة الا ان يصير كل ما موم ابعد حتى يكبل الاقرب من ما لا يارب بطمانينة وطعن في وجوبه
وكثير من المامومين لهم خال في وقت تكبيره الانتفاع منهم من السابعة وتفرع عن ذلك الى القول من جهة النسبة او غيرهما
هو المشاهدة انه على ما ذكرناه لا بد من العلم بكون المامومين المنفصلين رفع تكبيرهم حتى يمكن للماموم المتأخرين
بل لا بد من العلم بان كل واحد من تكبير منهم رفع بحجة بان يكون تكبير كل واحد من الابعاد تكبيره الاقرب مع انه يخفى للظن
والتمسك على فضل كل واحد من المامومين او يمكن من لا يراى ما ذكرناه من هذه الجهة اي يلزم فادخلوا الابعاد رفع انهم
لا يرجعون على تخفى من المامومين ان يرفع يده في تكبيره الانتفاع حتى يعلمون انه كبر وفعل في الصلوة ولا يربون عليه
الجهل التكبير بل يمنعون منه واسماع المامومين الاخر كما مر يعني مع انه وبما كان الماموم اي اولهم على ما
مع انه وبما كان رفع يده او تكبيره غير تكبيره الانتفاع من التكبيرات الست المبرجة في هذه الجهة اي يلزم فادخلوا الماموم مع انهم
الاخبار والقناعات تقتضي صحة صلوة الجماعة الذين لم يراعوا ما ذكرنا من انهم على ما ذكرناه وبما لا يمكن للحرف لبعض
الابويين الاطلا وبما لا يمكن الاخر لحرف الوكي اي بل وبما لا يمكن الاخر للحرف في اربعة الشائبة اي وبما لا يمكن
الاخر للحرف في الشائبة وبما لا يمكن الاخر للحرف في الرابعة اي سيما اذا ابتوا على ان تكبيره الانتفاع نفس من المامومين
باطننا منهم وحقق القلب منهم وطعن ورافعه مع ان الغريب ثلثة كقائات والنجرة كقائات وكذا الكلام الحق السفا
هو من الغريب صلوة الجماعة والعبد بين وكقائات مع ان الظاهر من الاخبار والقناعات قول المسلمين عدم الفرق بين
التكبيرات المذكورة فيما ذكرنا وكقائات عدم الفرق بين الصف الطويل والقصير والاطول والطويل وهكذا وكقائات الغريب
والكثير الاكثر وهكذا مع انه وبما لا يمكن للعبد بين من الصف الاول والآخر من جهة طوله فاطنك بسبب الصف وقا
نفي وجوب المتابعة اذ كان الامام بان ناخبا الذي الى ان يعلم وقومه من الامام بعبد جليل وبما كان مقتضى الله

للفقدان استحقاقه في حق ان الامر فيها عن فيه اشهد واشهد بان مع انه لو كان ما ذكرناه لازما شرا لاشهاد واشهد بان الامر فيها
ليجوز الجواب وشهد الحاجة ولو في التواخي على النقل والاعتبار وحصل ذلك الاشهاد وكذا كان يشهد الفرق بين مثل
الثانية والطرف الحق من الربا منه ومنه ما ذكرنا بين المصنف الطول وفيها على حسب رتب الطول ومنه ذلك بل الثاني لا يفتق تحقق
الاخبار في الاعتبار والافتق ويحال المقامات مع انه لم يرد في خبر بل الظاهر من الاشهاد خلافه بل يحصل اليقين بفساد ومما ذكرنا
ما لو خرجنا المصنف المتخلف بين الامام والمأموم عن الاشهاد لا نشأه، مثلهم مثل ما لو كان صلى الله عليه وسلم وكثيرين والامام الاموي
صلى الله عليه وسلم وكما مثله او حصل ما في من امامهم او نوروا الانوار او ظهر خادهم صلى الله عليه وسلم او لا يضر فيه ذلك لما عرفت من كون اليقين بالمصنف
لا كونه مصلين نعم اذ قاموا في هوا او يمكن المأموم لعدم الامام تقدم اليه اليه وسبغ تمام الحقوق فيه **الفرع الاول**
لو كان الحائز لا يمنع من النقل حال القيام وينع ما للجلوس ولا يمنع من اطلاع جملة الامام في السجود ويشهد حتى ياتي الثاني
ومع ذلك لا يكون مانعا من الاستطراف والتخطي اليه فالنحو لا يمنع من قوة من جهة العزائم وعدم دخولها المتبادر من
منه في الشك والمقدار الى ايتين في جهة خدات السالبة والاحوط الاجتناب بل لا يمنع الكثرة عن اشكال لان لفظ الشك والجد
نطق الملط وكذا لفظ المقاصح ما يستفاد فالوقت يجمعوا البرائة اليقينية لتلك لا يمنع عن ثبوت الحائز المذكور اذا كان
فانما من الاستطراف والتخطي في اشكال الامور الا ان لا يعنى **الحائز** ما لا يمنع من المشاهدة اصله لكن يمنع من الاستطراف
كالشايك من الشك في الملاقاة ان لم يخط وقاء الشايك فلا يضر صلاته مستفاد بال الذي يخط داخلها وعلى انه ما
فيه الحائز وما يجوز **في الاجابة** مما يمنع من مشاهد الصنف يمنع من الصلوة والاشهاد وكذا الشايك ثم قال
والمقاصير يمنع من الاشهاد الا اذا كانت فيه كذا نقل عنه في المختلف وقال قول الى الصلوة بعض المنع خلف الشاي
فاختار هل الجواز لمصلحة المشاهدة في عدم الفرق بينهما وبين المقاصير المحمودة قال واستند لوجهين فلفه والفرق
بما ان لا يكون المقاصير بمنزلة الصلوة مع انه يدعى الى الصلوة فاستدل انه بمجديث وداه لعدم الجواز ما لا يخطى بل في الصلوة
باجمال اذ اذ في الحائز لانه الى ما قد عمل باصالة الصلوة وفي ان لا يبعد جلاله في الامور بما لا يخطى عدم التخطي لوامعة
الشايك لا يثبت الحائز بل يثبت عليه في حكم الحائز بعد ذلك انتهى اقول ذكره وذلك بعد ذلك امتا هي بكلمة فالدلالة
على التقييد والترجيح المنفرد فانهم لما منع عمالا يخط بين الصلوة وان كان فليس ذلك لهم بصلوة قال فان كان بينهم شرف
او بدار فليس ذلك لهم بصلوة فجعل جزاء الشرط هو عين الحكم الذي ومنه على لا يخطى لجدان متساوية الظهور في دخول
الحائز في جميع ما لا يخطى لو لم يكن هرهه بعينه بان يكون الشرف والجلال من جهة الحائز لعدم اختصاصه بها لان الشايك
مثلا منه كما قال العلامة الاظهر العيني كما هو مقتضى علم ما وصله لفظ لا يخطى سببا مع انضمام لفظ قد ومع كلمة الله
فتم جلا ويشهد عليه ما رواه القصة وفي مقتضى علمها من قوله يكون قد ذلك سقط للجسد اذا سجد ذكر انهم الاحتيا
على ما عرفت وبالجمله حصول البرائة اليقينية في كل واحد من صفة الحائز او الشايك بما لا يخطى مشكلا فضلا عن الوثوق به **في الاجابة**
الحائز في السفه لا مانع منها كذا في السفى بان يكون الامام في سفهه والمأموم في اخرى او المأموم في بعضهم في سفهه الام
وبعضهم في اخرى او يكون الامام مع الشك والمأموم في سفهه او العكس كل ذلك لا مانع اخرى من البناء او الجواب او غيرها في
الاستفاد كذا الى ان قال وسواء شهد بعضها الى بعض اطلاق عملا بالعموم والامر كما ذكرنا لو كان وثوق تام بعدم تحقق الشايك
المض ولا الجملان ولا نأخر الامام عن المأمومين وفيه ذلك واما مع عدم الوثوق فيشتغل الحكم بالنسبة لعدم الوثوق
بفصل الفرق مع انه ان تحقق احد ما ذكر في انشاء الصلوة خاصة وهو حمل اشكال تمام بملاحظة الامانة **في الاجابة** فقل

اولى الصلح وابن زهره ان جعلوا النهر هنا مانع عن النجس وامل فطرها الى ان المتباعد من النهر لا ينجس ولا فطرها
 مما ينجس فلا مانع الا ان يقولوا بعدم جواز الصلوة فيه فيكون خاتمة لكنهما منوها وكذا الحال في صلوة الطريق وكذلك
 الجماعة في السطوح المتعددة **قوله** ومن الشرائط اه الاصل في الاحكام التي ذكرها وراشنان من العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنشأ احدهما عن عماد وحده بغير والاخر عن ابن مسعود وموثقة عمار عن النعمان عن ابي بصير بغير موضع
 موضع اسفل من موضع النجس فيه فقال ان كان الامام على شبه الركن او على موضع ارفع عن موضعهم لم ينجس
 صلواتهم وان كان ارفع منهم بغير رافع او اقل واكثر اذا كان الارتفاع بغير سبل وفي نسخة الفقهاء اذا كان الارتفاع بقطع سبل وان كان ارتفاعا
 مبسوطة وكان في موضع منها ارتفاع فقام الامام في الموضع المرتفع وقام خلفه اسفل منه والارض مبسوطة الا انهم في موضع منقطع
 باس وفي نسخة الا هنا في موضع منقطع فلا بأس به ثم قال وبمثل فان قام الامام اسفل من موضع من يصلي خلفه فالابن يرفع
 ان كان جبل الوصل فوقه بغيره وذلك وكانا كاند فخر كان الامام يصلي على الارض اسفل منه جاز للويل ان يصلي خلفه في بعض
 بصلوة وان كان ارفع منه بشئ كثير هذه الرواية ولان كانت موثقة من جهة ما حقق في محله سبها وثبات عمار لنقل الشيخ في العدة اجماع
 الشيعة في العمل بوجوبها ثم ان هذا الموقف لها جوارب اخر منها الاستمرار بين الاستقامة ولا وسافل النجس اياها مع انه قال في
 ما قال ومنها نقل التصديق في الفقه مع انه ذكر في اوله ما ذكره من ان النجس ايقظوا منها شيئا لاجل اياها على ما فيها
 غير ومن جوارب اية الروايات المذكورة ان من المنع منها ما يقتضيه الموقف للاخر منه في بيانه سأل النعمان عن الرجل يصلي في
 وخلفه دار فيها نساء هل يجوز له ان يصلي خلفه قال نعم ان كان الامام اسفل من حيث قلت فان كان بينه وبينه حائطا او
 فقال لا بأس به فلا يضر ما في شئها من ركعة لان رفاها لا اتحاد توجد بغيرها كما دعي ذلك لا يخفى عن مولى لها ونسخة الفقه
 لا طاعة فيها لانه ذكر فيها موضع بطن سبل بغير ريش وفي نسخة الاخرى بعد ريشه عدم الركعة ان الشفاد منها كره الا ان
 فبين مبسوطة وغير مبسوطة والمبسوطة على اثنين منوبة وغيرهما والمستوية ان لا يكون فيها الحد وغيرهما ان يكون فيها الحد
 بينها وبين غير المبسوطة ان غير المبسوطة ما كان ارتفاعا منها ارضا لا من ريشه غير فخر في المبسوطة التي فيها الخطا وان الارتفاع
 فيها على سبيل الخطا والنجس الخالي عن الارتفاع من جهة نشأ بها جوارب اياها بحد النظر بعدم الخلقه بينها كذا وكان مبسوطة
 مستوية طارحها حال المبسوطة المستوية في جواز صلوة المأمومين خلف الامام مطلقا جعل الارتفاع بمنزلة عدم الارتفاع
 ولا مانع من كون الاركعة شرطا وحكم شرع لعدم جواز الصلوة المأمومين في غير المبسوطة اذا كان الامام مائتا في المرفع في
 في المنخفض اهم من ان يكون الارتفاع الذي كثيرا كذا كايها الغالبية الشعارفة او يثبت ان يكون مد رافع او اقل او اكثر فلو لم
 كان الارتفاع بغير ريشه مائة في مقابل شبه الدكان الذي القاعة غير بعيدا وكذا بغير ريشه كان ازيد ارتفاعا
 زفره ومثله لكن نسخة لبيد انبجى مضافا الى ملاحظة قوله في آخر الروايات وان كان ارفع بشئ اكثر فطره ان ما استقيم
 عن الشهادة ثم منه وظهر ايقظ عدم النجاسة في نسخة ببيتها والرقابة بدار عمار واما نسخة الخافى والفقهاء وهو الا ذكرنا
 فيمكن ايقظ المعصية جعل الارتفاع الذي حكم بعدم جواز صلوة المأمومين اذا قام امامه في غير موضعين احدهما شبه الدكان
 وهو ما كان الارتفاع الذي فيه واحد فان الدكان مرتفع واحد وثانيتها ما كان مشددا بين كل ارتفاع وفواض مبسوطة
 او غير مبسوطة بالجزء الذي هو في الارتفاعا الفجائية موان يكون بطلان اجمع او اكثر وامل كما هو الحال في بطن سبل او قطع سبيل
 سبلان ماء السبل في الارض بجعلها كما ذكر في مائة ففكره اذا كان الارتفاع بطن سبل معناه اذا كان الارتفاع شبه الارتفاع سبيل
 مبسوطة كونه وفيها مشددا بالجزء الذي ذكره ان الارتفاع المشددا المذكور في الغالبية بطن سبل او يقطع سبل



فانه موجد الغالب ويكون في نقل الوفاة محضاً في ذلك بان لا يكون منه تطلع في موجد نظر المتأخر الناس كلاً والحاصل ان لم ير المصنف
الارتفاع الذي مظهر الامام فيه وان كان يشعها بالارتفاع الغير الذي كان في البسطة التي فيها الارتفاع ولا يخلو من ان
من الضعيف يقطع بالمضارع المجهول موضع لقطع وسئل بالمضارع المجهول موضع سبيل قال لا بأس به موضع فلا بأس به فلا يخلو ايضا اصلاً
كما هو ظاهر من يكون المولد من غيرهم فان كان الامام ارفع باصبع ولعل المولد الاصبغ واكثر منه اقل اقل ان كان الارتفاع يقطع
ان لا يكون على طريقة الاعتقاد بالاركان على طريقة الاعتقاد ان يكون الارتفاع على سبيل القطع والاثبات والامتنان بان يكون قطعة
من رتبة من قطعنا جزئاً خاصة لعنوان الاثبات والاثبات والظهور وهذا بخلاف الارتفاع من جهة عدم ظن بامتنان الارتفاع
الامام مع امامته وما ذكره من ان النسخة المشهورة العريقة في قوله يقطع سنة ابيه بل ربما كانت احسن وادفع وتاكيها ابيه
على سبيل نقل من المعبد المذكور في هذا الصنف ولو كان ارفع منهم بغير اصبع الى غيره فان كان ارفعاً ميسر وطرف
موضع فيه ارتفاع مقام الامام في الموضع وقام من خلفه اسفل منه الا انهم في موضع محذور فلا بأس ثم قال في الذكر في سنة قوله
الرواية وهي مثل بمفهومها ان الزايد من البشر ممنوع واقفاً البشر فينبغي على دخول الثانية في المعيار عدم انتهي **قوله**
وان بعد ذلك في محجة متقارن من محمد بن عبد الله من الرضاء من الامام بصحة موضع والذي خلفه يسلمون في موضع اسفل من ارفع
موضع والذي يسلمون خلفه في موضع ارفع منه قال يكون مكانهم مستويًا وهي معتبرة لان صفلاً من اجمع العصابة ومما لا يخفى
من الثقة وكذا احدين محمد بن عيسى الذي روى هذه الرواية عن صفوان مع ان محمد بن عبد الله الظاهر ان بن عبد الله بن زيان
ثقة او كالثقة الا انها معاصرة للمؤقتين السابقين مع ما عرفت من جهة سنة والطريقة صنفًا والطرف لا يعارض الصحيح سيما اذا
شاذ والمعارض معمولاً به ومثلاً بما عرفت فالجواب على الاستصحابين **قوله** ان لا ينفذ لعل ما ذكر من خروجه في السنة
بغير العلم بالفرقة متأثراً الى الامة الراية من شئ بهذا القدر في العبادة التوفيق فانه المنقول من الرسول والائمة وصلى
ويؤيد كونه الامام شقيقاً للمؤمنين مناهه لغو وانهم يحتاجون الى الاستعلام حال الامام **قوله** والنفس اقول من يحتاج
مسلم من احداهما ثم قال الرجلان يوم احدهما صاحبه يقول من بيننا فان كانوا اكثر فاما خلفه وحسنه فانهم مثل الى
غير ذلك ومقتضى الاخبار المذكورة واحدة السابقة بعدم جواز استناد المأمومين حوله الكعبة كما هو المتعارف عند العامة ووضع
مقرب المأمومين خلف الامام او جارية كاهل الحال في هذا الكعبة يصح بذلك العلامة من جهة كونه لكن نقل من ابن الحسين
بشرط ان لا يكون المأموم اقرب الى الكعبة من الامام وموافقة في الذكر، مجتأ بالاجماع عملاً في الاعطاء السابقة وفيه انه ان ادا
عمل العامة فيقول من البشيرة بل بما يظهر من الاخبار كون الشيعة في خلاصهم ولقد اقدموا بالاختلاف فدان ادا منهم من الشيعة خفيهم
لم يثبت ويمكن ان يبق لو كان عملاً على العامة فاسلاً لا ينفذ شيئاً من امام او شيعته ومع ذلك معلوم ان الرسول في المسجد الحرام
ومكان معك من الكثرة بحيث لا يحصى فكيف يمتشكون في جميعهم خلفه من غير تجاوز عن هذا الحد الكعبة مع نقله مقدارها ومع ذلك
لا ينفذ وقوع الحركة وجران عامة من كان معه من الصلوة معاً شئ ذلك اشتغال الشمس لان بعض الامم كذا في الاصل من
العلامة ان بشر الجماعة النجاسة هو لها ومن البدهيات عدم الشيعة المذنبان ظنهم العام وفي ذلك الزمان بعد الحلال البقية في
الاكثر اقل بل نقل من التذكرة الاجماعية ونقل عن طاهر بن ابي ان لم يكن بالشايعين من المأموم ليس بشئ لما عرفت من
الحق من الرجل الواحد فيهم من بين الامام ويدل عليه ايضاً بعض اخبار بل بما لا يظهر من الخبيثين **قوله** الحسين بن بشير
المرثية في الحافي وبسندهما عن الرضاء عن رجل من الخياطين رجل فقام من بشير وصلى يعلم كيف يصنع اذا علم وهو في الصلوة قال
عن بينه ثم ينقل روى ابن ابي عمير وثبت الشيعة وبقيته عدم القطع بالفضل وبما روى في الحافي من قوله ان الله صلى الله عليه وسلم

وليس يسأله احد والسند جبر بالشهر وكونه في الكافي والاختلافات الاختلاف فظهر ما ذكره المصنف قوله وهو الاقوى والخير في هذا الباب
 بيننا لانه ذكر فيه بلا فصل بينه وبين ما ذكره هكذا وعما الرجلين بمسلمان جماعة قال لهم يجعل عن يمينه وهذه الزيادة ايضاً من ابن مسلم
 موافقاً للجمهور بل ربما كانت من التعميم وفي تفاوت في العبارة من جهة النقل بالخط ولا يترك التجميع والتسليم بالصنفين
 مع ما عرفت من ظنهم ان الواحد اخف من بين الامام كما اختاره وصدق الاختار الكثرة فكيف هذا عند صاحب ابن ابي عمير فظاهر
 مع ان الباقي يجره عمله على الاستصحاب كما قالوا وسنقر بخلافه باين ادرى وسند ابن ابي عمير وفي الاخبار المتواترة اظهر من كون
 صلوة المأموم خلف الامام وان الامام يتقدم عليه وقاية ابن سنان عن العموم قال اقل ما يكون بينك وبين القبلة من غير
 واكثر ما يكون من غير من قبله وهو احوط كما سيجي عن المصنف ان ما اختاره المصنف من الاستصحاب بعينه والوجه ان ما ذكره هنا
 مع كونه احكاماً انما هي مناسبة في مثاليه ثم اختاره وان كان جعله الاصل فيها سبباً في ذلك وان يوجب الامام وجوباً من جهة
 لو صلى بغير قصد لم يجز له ترك القراءة والقيام احكام الجماعة لان ترك ما يجب للمصلين الا من هو مأمور اذ يحرم عليه الا يخرج
 على المأمومين المصلين سوا المقتضى وكيف يصح صلوة مع تكراه الركوع مثلاً في الصورة القراءة مثلاً لا يجوز الا ان يكون مقتضى ما
 مؤتمراً ويكون مأموراً فكل وصف صف المأمومين المصنف في ذلك ان لم يكن مأموراً وكيف يشاء بشيء الجماعة مع عدم
 ولم يرد المأموم منه والافتداء اصله ولم يبين امره على انه مأمور بغير مجوز لترك مأمور افتداء به اصله المقتضى ذلك وبالجملة الامور
 المذكورة شرطها المأمومية والغرض بين المأموم وغير المأموم ليس الا التمسك وان وفاء في الصف بغير الامام في الافتداء الرتبة
 عليها وما ذكره من انه لا يجب على الامام قصد الا ما يخصه بجمع بل لو قصد عدم الامامية قطعاً وامته والمأمومين به من غير
 اصله بجمع عدم قضاء بجمع صلوة المأمومين بعد اعتقادهم هذا لانه عدم نفعه به نعم في استخفافه في الجماعة فثبت
 قصد الامامية والبناء اذ لم يرد من غير عليها في صورة العلم بافتداء المأمومين به ولا سيما ان يكون شياً لهما اذا وقع الافتداء
 به من غير شعور منه بعد ان يكون راضياً لهما لهما ويجعل في هذه الثوابية فيها وان فصل مما ذكر ايضاً من جهة استخفافه لهما
 واستيفها لهما بان يكون ثواب الثوابية ثم ان هذا الاستصحاب وهذا غير بعيد بل هو ظاهر الخلافات الاختلافات في افتداء
 لا بد من بينه لهما واختاره اياً لها حتى يجره الافتداء والركعتين والاثنيان بخصاً صلوة الجماعة وقد مر في حيث الجماعة ما يرد على
قوله ويعين الامام بالاسم او الصفة المختصة به او يكون هذا الحاضر وان لم يعلم اسمه ولا صفة كل ذلك اذا علم اسم الجماعة بشرط
 لا امامية ولو نزل الافتداء بهذا الحاضر انه زهد او ساء به فبان انه غير وفاء لم يكن العزم عند ما ولا فائدة للامامة في محله
 صلوة اشكال لظهور عدم الافتداء بتمامه وان ترك القراءة التي اجبها لم يقع في محله ولما وجد من محله صلوة رافعة بغيره
 بافتداء عدالة ثم ظهر عليه قساره من جهة وكيف كان لا يحسن الاحتياط في الوقت والاحتياط في القضاء سيما مع نفيهم وسماحة في
 تنصير بل بشكل الاكتفاء بما قل مع قطع النظر عن كشف الفساد والله يعلم هذا كله اذ وقع الكشف بعد الصلاة واما لو وقع فاشاً
 الصلوة فاما ان يكون بعد تكبيرة افتتاحه قبل ان يصد منه من التفرقة مثل ترك القراءة الى ان ركب او السكت او غير ذلك فتبين
 في المصنف الى الافتداء لعدم صدق ما يضر المنفرد باصلاً ويجوز قصد الافتداء حال التكبير مع عدم تحقق ما يضر لا يضر كمن افتداء
 ولم يكن من يعتد به ولنا بجمع صلوة كل واحد من عتائه امام الاخر في مثل هذا صلوة كل واحد من امرائه مأموم الاخر واجب
 على غير المأموم من المصلين كما سيجي ولا يبعد كون الاعادة بعد الافتاء احوط لكن هذا الاحتياط لا اهتمام فيه اصلاً واما كونه الافتداء
 بعد صدق ما يضر المنفرد في الافتداء او كونه خلاف الأصل والقاعدة ولم يثبت محله وانما كان محله هو ما طعن
 مناصرين للامامة فانهم صلوة لوضع الشين بالاشارة وعدم بشيئ من غير ما اعتقد خطأ فكل صلوة في الصلوة التي



بين كون اتمامه ذنبا القادر عند اوجره آخر وعين باشارة بكونه هذا هو ما كان ذنبه الى ما كان مع اشارة بكونه هذا هو ما كان
اعظمه بنحو انه ذنب فظهر كونه عموما لان المثال والمصير هو عينيه باشارة ومن في عينه الى من والصلوات ان دليل وجوب التعيين
في النية هو تحقق الامتناع في العرف فظهر ما ركناه هنا القدرتين من التعيين وعدم من خطأ الاعتقاد فاما مثال ما ذكر في المثال
لوني الاشارة بالخاضع على انه ذنب فبان من وجوبه في وجوب الاشارة على الاسم فبطل نظر انفس اقول على تقدير انما يكون
اذا لم يكن ذنب حاضر عند بحيث يمكن الاشارة به كما هو ظاهر عبارة اذ مقتضاها ان ذنبه كان حاضرا وقابل للاشارة به بتعيين الاشارة
به وكذا ما سمعنا من قوله على تقدير الثاني لكنه شكل لانه لو بني على كفاية احد التعيينين في عينه صلافة وتعين على لزوم التعيين
التعيين لم يصح الصلوة على تقديره انما التجميع لا بد ان يكون من خارج فان كان لكل واحد منهما مرجع افتقرا لشكك في صحة كونه
مقتضى عبارة لزوم من الحكم ببيان سلكه لتوفيق محققا على تعيين الامام فكون قصد التعيين واجبا شرطا لها مع عدم تحقق التعيين الذي
واجب بشرط ببيان التجميع من غير مرجع مع ان جعل التعيين الاسمي محققا ومقتضى كفاية من حوالت التعيين بالاشارة بالنية وكذا ان اتمامه
ذنبه فان وقع كان ذنبا سواء هذا الخارج لم يكن والبناء على ان التعيين الاسمي ان يكون محققا في صفة كان بالاشارة لا في الابدان بل في عين
الاسمي مقابل التعيين بالاشارة وشيئا له والقرآن بانه ان رجعا بالاشارة فكذا وان تجنبا الاسم فكذا والمعتمد ان جعل
بالاشارة لا بد منها لا يوجب عنها في محو الاشارة اليه من التعيين بالاشارة وفيه موافقا وحقا والتعيين الاسم خطأ بالامتناع في
الخطا الصواب ويوافق الباطل المحقق ومع ذلك عرفت اذ المطلق في صفة فخاصة وعرفت انما لم يرفع الكشف في الاشارة بل من
ما يقرر التفرع لا وجه الحكم بالبيان اليه بل الرجوع الى الصلوة في مقام اشكال في صفة الصلوة في صفة الكشف كما اخذنا في ذلك لم يكن
اشكال اصلا وكذا لرفع الكشف ببيان الفاعل عن الصلوة شيئا بعد مرجع الرتبة فان اشكال التحية في امر ما هو مع كالا يفتق ويؤيد ما
ما ذكرنا ويؤكد ما في الاخبار وقاوب الاخبار استثناء الامام من شرائطها من الامام شيئا وكذا ما يحصل الامام العظم
وقاية كونه المأمورين كما يظهر من الاخبار وطريق المسلمين في الاعتقاد مع ان الصلوة سبغة كشف كونه لهم ما يحتمل فكيف انما
كبره عاودا اخر مع لقاء التعيين بالاشارة الى عاودا على ما له فله جدا ولي شك بعد النية فاما ما وجدنا فله ان لم يصح منه
المعتمد او التعيين واللا يصدق وان شايه له وجوبه الشايعة للامام مع عليه بين الاحتفاء المعبر استناد الى جميع العمل او بغيره
الاعتقاد واستند عليه بغيره من الصلوة التي هي انما قال انما جعل الامام ليؤمن به فاذا ركع فاركعوا وانما سجدوا فاسجدوا والمعتمد ان جعل
لقد مر عليه انك الذي اجتمع من لفظ الشايعة ولفظ الامتناع ولفظ الامتناع واما ما في الاخبار وقاوب الاخبار استثناء
في مقام لفظ الامتناع وانه المجمع عليه من الشاخر بانه قد يكون وان كان اقل معناه وما يصح من صفة الجدة والفعل ان المنفرد ان
الجمعة من قوله تقدم من احدها بالنية الى الاخر اصلا والاشارة بوجوبه من الوجه كيف يتحقق احدها النبوة والآخر الشايعة بل لم
يتحقق الاخر بقا للقول بل هما متساويان في التحقيق وكذا ان احدها امتناء بالآخر والآخر مقتضى به وهكذا فله من كون
نايبا للاخر مع العكس في غير محو الاول معن الثاني كون ذلك متباينا في الالف الذي ذكره عمل فاعلم انما هو الذي
استند به بل هو بيان ما ذكرنا بل ظاهره انه واقع منه الركع فاركعوا بعد وتبين ان الفاء لعين التعيين بل اشبهه منقادا الى
ان الشلطة تخففه شرط في تحقيق الجزاء وانه ما لم يتحقق الشرط ولم يوجد لم يجز ان يحقق الجزاء وانما ما ذكرنا في
قوله ليؤمن به بنادي باذكي فامران الاجتهاد لا يتحقق الا بالناظر في الشايعة بالخبر الذي في التجمع والتجويد بل الشايعة من المعنا
ايضا ما ذكرنا لانه المعتمد للمساوي فلا يلزم لا يتقدم عليه كما يدل هذا الحديث فان ثبت الاجماع على صحة المقارنة المذكورة
فهو في الاخر التحية نظرنا في ما ذكره المم من ان الاصل في رفع التحية وعدم وجوبه بالناظر في الاشارة الى ما هو في عينه

وكان

فلا حظ بل العلامة افعى الامام في المنهج مما جري به في شايعة الامام من دون التقيد وقال هو قول اهل العلم وليس في الكتاب المذكور من
 من التقيد المذكور في اذوق المذكور قال ويجوز ان يتابع اما صفات الصلوة لقوله اما جعل الامام يؤتم به ولم يذكر في قوله
 وهي قوله فماذا ركي ام قال وعد عنه اما يخفى الذي يقع واسه والامام سابقا ان يجعل الله رايه واسه ما ركي قال ولانه قال
 فلا يسيء الى ان قال يبع ان يكره الامام بعد التكبير الامام وهل يقع معه في اشكال يتشأن تحقيق المناجزة مع عدم الاما لكره قبله فلا يبع
 مطلقا ولا باس بالمساواة في غير التكبير في الاضال الا ان ما قال وفيه شواهد متعددة على اذوق ما يتصل الاذوق يتابعه لا يتبعه
 في المنهج عبارة في الارشاد وفيه تركية في عبارة الظهور في العموم فلا حظ مع ان ذكر التكبير الاحرام في اذوق جميع من قال بان التكبير في الظاهر
 الصلوة طوى مع انما ذكر مع ان غير ان من اطلاق الاضال في مقابل العزلة والاذوق في غير ان من اذوق الصلوة فضلا ان يراودها
 العزلة والاذوق بل لم يبعد من احد من لم يوجد في موضع سوى ما صدر من مثل صاحب العزلة والاذوق عليه مقابل كلامه في هذا حتى يظهر ما ذكرنا
 واذ ذلك السلام وطلبت المستقيم ويتاوى ايضاً بما ذكرنا في اذوق الصلوة ما ذكرنا في اذوق الصلوة ما ذكرنا في اذوق الصلوة
 ما ذكرنا في اذوق الصلوة ما ذكرنا في اذوق الصلوة ما ذكرنا في اذوق الصلوة ما ذكرنا في اذوق الصلوة ما ذكرنا في اذوق الصلوة
 على ما تقدم لانه لا يبعد ان يكون ان يبع في غير اذوق الصلوة لان الاضال في غير اذوق الصلوة ما ذكرنا في اذوق الصلوة
 عبارة من غير ان لا يبع بالاضال طوى القامع ان الامام لم يجعل تخصي الاضال بل لجميع الصلوة وجميع اجزاها بالبيان
 للصلوة في اذوق الامام يخصها الاضال دون الاضال الالجبنة والعزلة بان الاضال لم يجعلها الامام الاضال في اذوق
 مخالفا لاختيار اذوق بل تكبير الاضال اهم من الاضال فيما ذكر من عدمهم كما استوفى في تخصي الصلوة في عدم المناجزة في الاضال وفي
 تكبير الاضال مع ان القيد الامام ايضاً في غير اذوق الصلوة لان معناه المتشبه في المقدم مطلقاً في الحديث المذكور
 وجوه من الدلالة على عدم التخصيص في الاضال وكذا اسلم العموم في ذلك مع تحصيل وجوب المناجزة بالاضال وكذا غير بل الدلالة المذكورة في
 الظهور في عدم جواز التخصيص والمساواة مع الامام كما قلنا سابقاً فضلاً عن عدم المناجزة اصلاً فان الشاهد من لفظ الامام هو المقام للشاهد
 به لا المساواة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة
 المؤتم به ويؤتم به فلا يخفى ويتاوى بذلك في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة
 للبيد المذكور قطعاً وهم بين معراج بعد جواز المساواة فيها وبين مما مل منه وكما عرفت من العلامة وعرفت ان جهة الزوال لك
 فكذلك المعية المساواة انما ما وانما ما ومن المعلوم عدم نفع الشك اصلاً وكذا كالأول في عدم الاكتفاء بالصلوة التي فيها والاراء
 الاحتمالية فيما اشغل الذم به فبما في ما اشغل الذم به فلما اضيق فيه من الشك والاحتمال فاطنك باليقين
 الذي من بدليتها التي بل اجل بدليتها ويتاوى بما ذكرنا ان قد ما شام بعضنا لذكر وجوب المناجزة اصلاً حتى يتبع اذوق
 وجوب في النهاية وفيه معلوم انهم اكتفاء بذلك الاضال والامام والامام واما المناجزة وضع اذوق المناجزة فيها وانما
 لا يفتقن لغيرها البتة لم نقل بكونها فيها فلم يحقق المناجزة لم يحقق الاضال ولا يبع بالامام والامام والامام والامام
 فلا يحقق الجماعة بالاجبة ولا المحبة فلا يجوز ترك العزلة الواجبة ولا فضل الركوع والجور من بين وفيه لك كما استوفى في معلوم ان بل
 الفقه من وجوب المناجزة هو الوجوب بالشرط لتحقيق الجماعة المحبة وان قال جميع منهم بوجوب الصلوة مع الاضال في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة
 ان الجماعة والامامة والامامة والامامة ولا يبع بالامام ونحو ذلك معبر في الصلوة لاخرى في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة
 في الجماعة ووجوب المناجزة وفي ذلك الاضال ما في حديث النبي ان الرسول في صلوة الجماعة في صلوة الجماعة في صلوة الجماعة في صلوة الجماعة
 السلام ويتاوى بذلك ايضاً في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة في اذوق الصلوة



والاذا كانا في الجاهل والاضيق وهو في ذلك ما ذكر في مثل الصفوف من المحتاجين من غير هذا الجاهل والاضيق بالاجابات
واما المتأخرين فقد عرفت دعوى جميع الامام منهم بالحق الذي لا يردون فيهم بما افترقوا عنه ذلك بل في المسالك في كلام الحق بما انشا
من غير شبهة الى احد منهم في ذلك مع ان عادتها في المواقف لها كمالها في المقام فلا خدع لها والمقام فكيف ينسب المصداق الى جعفر بن محمد
ما نسب مع نصيب غيره بعد ان جعله فاما لاكتفاء مع عدم لغز واحد منهم لذكر الغرض بل وظهر عدم التعرض بل وظهر المسالك من هذا
كله مع قطع النظر عن الاصل **قلت** ولو دفع دأسه الى اسئلة اما ان يكون من غير او نسيان او نفي حق الامير **جواب** لا عار
للمتأخرين وكنه الرغ مع الامام على الاقر او مع انفسه على الاصح كما عرفت هذا كلها فان الامارة مع جعفر بن محمد لا يخلو من الامام
لوضع شرا بحيث لم يلقه ذلك المأمور في عادته لم يجل الامارة بتدل على وجوب الاعادة المذكورة صححة مع بن بعلين عن الحاكم
عن الرجل يركع مع الامام فينسى به ثم يرفع دأسه قبل الامام فقال لعبد ركنه معه صححة ولجو الفضل بن يسار عن العمري عن رجل
صاح مع امام يأم به يرفع دأسه من الجور قال فليجئ فليؤم به محمد بن سهل عن ابيه عن الحاكم ومن ركن مع امام فينسى به ثم يرفع دأسه قبل
الامام قال لعبد ركنه معه صححة ابن فضال عن الحاكم وقال قلت لاسجد مع الامام وان رفع دأسه قبله اريد قال لا بأس به ولا بأس
بن فضال الثالثة المستغرة لوجوب الاعادة على من ركن قبل امامه فقل انه ركن فقل انه لم يركع مضاعفا الى العزائم الثالثة على وجوب الثانية
على حسب ما عرفت وجبة الدلالة على العموم وشمل صديق الحسين والفقير برك الاستغفار في مقام السؤال مع قيام الاحوال فيقول
ذلك لصحة العدا بغير سبب منفساد وما ذكره من غش بالاكث بل العمل الا انه نفل في العدا من الغشابة والندوة انما انما
استحبنا الا فان المذكورة جمعا بين الصحاح المذكورة ومنه غشبات بن ابي ابيهم قال مثل الصوم عن الرجل يرفع دأسه من الركوع فيركع
اليعرب يركع اذا ابتعد الامام ويرفع دأسه مع قال لا ينبغي ما فيه لان المرفوع يركع لغير الصبح فضلا عن الصحاح والمغيرة التي هي
لها عنه المشقة بل الحق ومع ذلك تلك الصحاح والمغيرة من هذه الغيبة وبها وغيرها ومع جميع ذلك طاهر المرفوعة من الاعادة
ولم يقد به طه ليقول المرفوع في الاستحباب بغير غشابة ما يقبل قوله والسر فيه هو الكفاية وبيان ذلك ما بين هذا من غشبات الاستحباب
وبيان الفصل مع ان الاستحباب مخالف لما دل على وجوب الثانية والافعال والابتنام وهو منارة ومنها ما هو مع عليه وهو من اقا
جعل الامام ليؤمن به او مخالف لما قد دل على كونه الركوع واحدا لا يجوز ازيد منها ومع جميع ذلك غشبات لم يسأل عن المرفوعة
ذكر انه كان طامرا فاسئل من نفل الركوع ان كان ماسقا او غير لا ونفل الشكات هو امثال ما ذكره من غشبات فضلا عن المرفوعة فضلا
عن من يمتنع من ذلك كان من العامة والمعمور اعطاء من جوب المرفوعة او كان السؤال من حال من يتخلف من لم يكن متعبا في وقت
الصحاح المتأخرة وبعض المغيرة مع يكون الصلوة خلف من اجتهاد به وياهم به وما لم يصح به لاشك في كونه الامام من جملة من يفتل
به من جهة المرفوعة الى اظهر الظاهر بخلاف المرفوعة الثالثة من النصيب وعمارة الظاهر **جواب** انهم من غشبات الصحاح والمغيرة
وغشبات المرفوعة من الركعات الاولى والمرفوعات الثانية مراحنة بعضها فمحة الصلوة المذكورة فيها وكما لظاهر فيها في السور
مع الاجماع القطع بخلاف المرفوعة لعدم الصراحة او يكون التبعي من الاعادة ودفع الى اس مع الامام من جهة بطلانها اذا سأل لم يسأل
عن التحية بل سأل عن لغة دأفع الى اس معه ولم يرد المعصوم في الجواب قوله لا وظهر التحية ايضا من غير النظر في الظاهر بالاسان
النقص والنصيب ولا ما هو مثل النصيب على القطع بالاجماع فمع هذا نقول على اخذ تسليم المتأخرين والمقاومة ولو في الجمع
منهم فيما ذكره يستماع ما فيه من مرفوعة التي عرفت ومن جملتها ان النصيب التبعي عن شيء كيف يجوزنا سفلها فاستحبابها
بمعنى الجمع بما ذكرنا من ان النصيب احد من جهة فاد صلتها فكيف يشيع القوم مع دفع الى اس معهما ان الشك حرام سيما اذا كان
طامرا ومنه غشباتها على صاحبها بغير غشابة وان كان مثل ذلك عبادة خلاف مذهب الشيعة والجملة للمرفوعة لم يكن الداد
منها ما ذكرنا بحرم العمل بها لكونها من الشك التي يحرم فيها وذلك العمل لها بالبدل من غشباتها **جواب** انها من غشباتها

وانه هذا من المعارضة فضلا عن المعارضة فضلا عن التعجيل على التمام والتعجيل على التمام عند الكل مع هذا بما عرفت واما الثاني
 ففي كلام الأكثر انه لا يجب عليها الاعادة بل لا يجوز وانه يبقى مسئلة او يجمع صلواته بل في ذلك ان ذلك من هبلا حيا بل اعلم في جواب
 صحتها ان حال المصنعة في المعارضة مع امكان ما تم به فرفع راسه قبل الامام فليعلم الى الركعة حتى يرفع راسه معه وكذا قال
 ما شئ من الجود قبل الامام ثم قال واطلاق كلامه يقتضي عدم الفرق بين الثاني والثالث في الغامد وقال اجتمع المرجحون على ثبوتها
 انما المرفقة المذكورة وانه لا يحد يكون قد فاد ما ليس في الصلوة وهو مبطل اذ لا من ويسقط مع الزيادة ما وجد عليه بان ان
 منبسطه وعدم التلازم على خصر التردد ان الترفع عمدا وقع منها كما هو المرفق من رتبة الاثم اجماعا فلا يكون منكر للزمنة
 ونحوها في العمدة من الاعادة يستلزم زيادة في الواجب من مبطل عندهم فيحمل بطلان الصلوة بذلك ويحمل وجوب الاعادة
 هنا عليه كافي الثاني ان لم يثبت البطلان بمثل هذا الزيادة كما هو ظاهر زيادة المصنعة للاطلاق التقاطع المصنعة للاعادة
 انما قول ذكره قبل هذا الكلام عن التصديق انه قال في الخارجين من لا صلوة له وهو الذي يوجب الامام في ركعة واحدة
 وتفتة ومنهم من له صلوة واحدة وهو المتعارض له في ذلك الخارج ما ذكرنا منه وهذا منه صريح في بطلان صلوة من سبق
 الامام بها مطلقا لانه في ذلك السابق سميها بحكم وجوب الاعادة كما هو متفق عليه كما لا يخفى على المطلع فكيف يقول لا اعلم
 هنا لما مر بها مع ذلك يجعل المخالف محتمل في ظاهر المصنعة مع اثباته بما ذكر على بطلان الصلاة المتفرقة عنها عند كل الشبهة
 حتى انه في بحث الصلوة في المكان المنصوب فيه من يباحث لا يخص حكم بالبطلان ومن المعلوم ان الشبهة قالوا بطلان
 اجماع الامر والتفرقة واحدة تخصي واسما لانه وان كان من جهتين مختلفتين صرحا بان لعله لجهة غير جلي وخالفوا مع الاشاعرة
 المجوزين في صحتها فعدوا لجهة وبذلك صرحا بان التفرقة في العبادة لا يقتضي ضابطا جرميا لان العبادة مطلية بمراد
 المطلق بل لا يمكن ان يكون منصوصا حين ما هو مطلق وحقق في مواضع كثيرة من الاسئلة والافعال والاستدلال في علم
 بلا شك كون الحق مع الشبهة وبرهانهم في غاية الظهور كما ذكرنا في بحث الصلوة في المكان المنصوب من هذا الكتاب فكيف يمكن
 وان كان لبعض المحققين من ان هذه الامانة وافق الاشاعرة لفقلة منه واشتباه بين الشخص الموجه في الخارج والعلامة
 من المكلف والطبيعيين الكليتين الموجهين في طرف التحليل من الفعل كما عرفت في ذلك فان قلت لعل المطلق ليس
 الركوع والمبغض وفوقه قبل الامام وكذا الحال في السجود والرفع عنها قلت هذا بعينه كلام الاشاعرة فانه يفتي المطلق
 هو الركوع والسجود والقيام والوقوف والمبغض وفوقها في المكان المنصوب مع ان التفرقة في المقام وقع هذا الركوع الرفع قبل
 الامام وكذا الحال في الرفع عنه والسجود كله والرفع عنه وفي الصلوة في المنصوب وفي التفرقة في المكان المنصوب من
 جملة التفرقة في الكون به ومن جملة الاكران الاربع من جملة الاكران المذكورة فانه قلت انتهى فمثل ذلك المشابهة وهو امر
 خارج عن الصلوة فانه الامران متساوية فاسد اما انصر صلوة فلا بخلاف الصلوة في المكان المنصوب فان الركوع والسجود مثل التفرقة
 في المنصب فكما ان حوايين فقلت الخضم ان يقول النفس الكون ليست حوايا بالبداهة بل الحرام وفعه بغيرضا صاحب المكان وهذا
 امر خارج عن الحركة والكثرة بالبداهة كما ان كثرها جزء العبادة امر خارج عنها بالبداهة والمطلوب به فقلت بما هو خارج عن الحركة
 والكثرة فمعلق الامر هو الهدف الخارج وهو جملة اجزاء الصلوة ومعلقها التفرقة هو الرفع مع عدم اذن صاحب المكان في هذا
 ليس بين جملة جز الصلوة ولا جزه بل وصف خارج لزم مصداقهما واحد وهو انصر الكون في المقام نفس الركوع ما في صفة
 للحرام والمخالفه لعله لحرمة كما ان في الصلوة في المنصب لكل واحد من الجهرين عليه احدى بما عليه الوجه بعنوان والآخر بغير
 التفرقة كل مع انه لو لم يكن محض صلي المأمور ان قدم ركعة واحدة على ركعة الامام بل محض الصلوة افا قدم اذن من



قدم مجمع صلوة عما ذكره الركعة الأولى من الإمام بان الإمام يشغل بال الصلاة والمأموم يركع من غير أن يصح من غير الإمام
 مؤخراته بل قبل الشروع الإمام في الصلاة يركع المأموم ويصلي ويستمع صلوة بال الاكتفاء داخل الواجب والإمام بعد لم يركع في
 الركعة الأولى فانهم يكتفون في صلاة المأبوع في تكبير الافتتاح وتبني الجماعة بل يكتفونهم على ما ذكره المحقق وإن قدم تكبيره أو
 على تكبيره أو الإمام بل يركعهم صلاة جميع مرة وهكذا أي مشركه الصلاة منعده من جميع أجزاء الصلاة على ما ذكره الأصول
 الإمام من غير تبني الجماعة مع ثبوت المأبوع بالثبوت من وقت الصلاة إلى آخرها بل يركعهم الصلاة وإن أخر مجمع لجزء الصلاة فيكون
 صلوة الإمام بحسب تبني الجماعة لا يلق لا بد أن يصح من الإمام الإمام فلهذا كان فناء المأموم لا يكتفون هذا من حيث
 منهم مثل الصلاة في التذكير وسجدة يصح منه بأن الصلاة بل لا يجوز ذلك بل يقولون بالتبني مطلقاً مع أن صلوة الإمام
 هذه أجزأه بالبدن والسنن من جهة الجماعة التنية سقط ومعلوم أن الجماعة شرط في صحة الصلاة الخالية عن الصلاة الواجبة
 وغير ذلك وعرفت أن الجماعة مأخوذة من الإمام والمأمومين والائتمام به والافتداء ونحو ذلك وعرفت أن من
 ما ذكره هو وقوع فعل المأموم سلباً بالإمام وبقيته بأنه لما فعل الإمام ذلك أفضل بعد فإذا انقضى ذلك ولم يركع بعد من خوف
 عذر فكيف يحقق الجماعة الشرعية المسقط للصلاة ونحو ذلك ما ذكره التصديق هو المطابق لمذهب الشيعة وقولهم أن
 عرط أيضاً أن المأموم لو فات الإمام لا تعد وبطل صلوة والشهادة فضل ذلك فالشهادة لم يرد أن كان ظاهره
 موافق الشهادة بما ذكره من أن ظاهر المصلحة الشرعية في صورة التدين ومن يقتضيه الصلوة للشيء والفقير فلهذا كان ظاهره
 من المصداق هو الظاهر من الأخبار مع أنه معلوم قطعاً أن منتهى حكم ذلك هو الأخبار المذكورة والتبع أن يجمع على صحة
 التدين ما عرف بمقتضى استواء وتخيذه الذي يعلم منه كما حمل فاطمة الغيا الأجزاء المذكورة على صحة التدين على ذلك
 وأخيراً فإن من غلبه الجماعة ليس مقتضى الاتخاذ فضلاً لا شيئاً للجماعة عند الشيعة فاطمة بل يرد من مذهبه كما عرفت كما أن من غلبه
 من غير العمل كدلت الأئتمام والافتداء بالإمام مأخوذة من الجماعة وتكون من الأئتمام والافتداء ونحوها كونه صلوة مثابة العمل
 الإمام فافقاً لمعناه فيقصد به إفتاءه وقد عرفت أنها سبق في العمل لغة وعرفاً وأنه واضح منهم معنى قولهم فلان افتداه بقلان فيقول
 فلان فكذا أو يفتد به أو امامه فلان في قول كذا أو عاظم فلان المعنى ذلك على حيث لا يعرف بل عرفت أن المساواة والمعية والمساواة
 لا يلزم معاني ما ذكره فكيف السابقية والتقدم والابتداء وأمثال ذلك انك عرفت وجوب مثابة الإمام في أفعال الصلوة على كل
 مقفه به بحيث لا يشبه في عقاب السابق على الإمام عملاً والتقدم عليه فريدون بمبالاة وعقود المسئلة ذلك وسلم عند العمل من
 ما قبله وعلى هذا كيف يتقدم على الإمام ويعلم أن يتقدم عليه يدخل النار ويصير محلاً لتبني فريضة طاهرة وأخيراً كمال الوضع والوقوف
 فإن التقدم المذكور كمالاً للجماعة وسخط الفخار سيما إذا فضل كل في كل واحد من كل ما ذكره صلى الله عليه وسلم في كل الجبابرة
 من دفع الناس كل واحد واحد منها فإن هذه الصلوة عنه هي لا من جهة كون كل واحد من أفعالها أو أفعالها ومعية ومعية
 لأن ذلك النار ولغيرها من الفخار فكيف يفتد بنفسه هذا الجهر من جملة الأجزاء ويقتصد بجملة الركعة مثلاً التزموا إلى الله ثم مع كون مبعداً عنه
 ويطلع من جهة الجماعة من النار مع كذا مرتباً للغيرها عند البنية ويطلع منه الثواب مع كذا مرتباً للغيرها بلباسه سيما إذا كان كل واحد
 واحد من أفعال صلوة الجماعة كذا ومن ذلك أنه كل واحد منها حاله جمع سحابة من الجمال كذا وأبهر من قصد في الجماعة ليس إلا الترابية
 رتبة لا يابى به دون إيجاباً بصلوة وإلزام مطلقاً بالرخصة في الترك بالبدن فلهذا كان يوجب سنن الثواب بالمقتضية وهذا من حيث طاهره
 ما ذكره كمال الوضع والظهور فإن التقدم المذكور لم يكن عيباً أو عتلاً أو نقصاً أو طلباً لدخول النار والحشر في غير الضمائر
 والفتا بل لم يصبه من الأخطاء وسبباً والبناء على وفرة حوله لعدم الجواز لا يلبى للبرابا المذكورة في الأخبار بل يشبه كما سترت



ذلك خرج عن مضمون مسئلة وما هو المسلم عند صاحب المذاهب ان ينفذ مع ان المباحل بالمحكم عند الفقهاء من عند ووجه حكم العالم
العامة في مواضع مخصوصة معروفة وحقق ذلك انهم في حجة مضاعفة الى ما ذكره قلن ان العالم باسما به الحجة وما من هذه الامام والمآ
والاخذاء والابناء وما ماله كيف يجوز ان ينفذ المذاهب مضاعفة الى ما ينفذ الامام والامام من دفع الجماعة بالحجة المحرقة من تقدم
الامام فالانفال البية فاعرف المأموم بلا شبهة بل عدم المسا وفيه انهم فضلوا عن السابفة وما ينفذ الامام من دفع الجماعة بالحجة المحرقة من تقدم
السائلين فالاجابة المذكورة مما لا ينفذ وكيف يجوز ان ينفذ ذلك على ان كان ينفذ بالحجة الثانية ولما مضى الامام يكون
من ينفذ به لا من لا ينفذ به وان ينفذ معرفة ان صلتها كل حجة ام لا لها نكاحات املا من لجانة ويخرج من على العصبان لا ينفذ بها
منع ولا ينفذ في الكلام غير الا ان يكون ثابتا لا ينفذ معرفة حال صلتها بعد شبهة ولما هل عليه القضاء ام لا ووجه لا ينفذ بالحجة
المذكورة الاخبار المذكورة بلا شبهة الا ان ينفذ في ان مراد السائل معرفة حكم من ينفذ صلتها وما لا ينفذ به على احوالهم
من ساعدت فوفقا كيف يمنع من ينفذ معرفة حكم هذه الحالة لنفسه او غيره بان ينفذ انهم ان يتم امرهم على العصبان المذكورة ثم ينفذ
فقد اعلا حكم ولا يخفى ما فيه من التكليف والتقصير واشد فاعدا ذكر حمل الرضا على كون المراد من هذه النسخة جملتها بعد جواز
ان مضاعفة على ما عرفت فقل ان كان عالمنا بمضمون الرضايات فكيف يكون جاهلا ومع ذلك عساجا الى معرفة حكم حجة وان لم يكن عالمنا
فا ينفذ في هذه الاخبار لان المذكور فيها في الجواب انه يرجح لسانا على ما ينفذ مع الامام ويوقع راسه بغيره فانه في حال الصلة
وعقبها صمد من جهة الفلاد فوفقا وما ذكرنا من انما واستفاد الاكثر بموافقة عصبان المذكورة بحملها على كون المراد من هذه النسخة جملتها
بينها وبين النسخة والمعرفة بحمل ذلك على مضمون سورة الشان والخطا او في مضاعفة الى ما عرفت سابقا ما اذنعنا مع الموقفة
وصفا وحالة وعدم مضاعفتها للجماع والمعرفة الكثرة من وجه كثره غير مدونة فضلا ان ينفذ على ان يرفع راسه قبل الامام
لو كان عالمنا بخبره ولما مضى ذلك مرارا وحمل النسخة من الفخار كيف اخذت المذهب والتعقيب في الجوابه ويحصل ومع ذلك ينفذ
ما ذكر من العصبان والطينة ومع ذلك ينفذ فوفقا على هذا العصبان حال الصلة منفصلة بنفس عصبان ولسان عصبان ينفذ من مضمون
الامام ام لا وان ذلك نكاح طهارة ام لا من غير ان يسأل ان صلتها المذكورة صحح ام لا حيث سأل اليه فرفع اذا ابطاء الامام وير
واسعه وعجب من هذا ان يقره في جوابه لا من غير ان يستفصل ان ما صدد كان خطأ او سهوا او عمدا ومن دون نفي من السائل
فالجواب بما لا يخفى من حكم حال التعبد فقل من دون انما عليه أصلا فالعصبان المذكور وكذا لم يستفصل ان ما صدد كان خطأ او سهوا
او عمدا منك بين العصبان والعصبان هل كان فيه قصد الغيبة لا لفته ثم منك في ذلك مع كونه مرادك العصبان ثم فاعلم انهم ولا ينفذ
الجماع الذي يدخلك النار ويبيدك عن الله الجبار والعهاد وكنت عسالة في ذلك محطه وغضبا الى ان يجعل الله له راسدا ليس مما يحاسب
عن الرسل المحشاهم ولما بالعدل الفقهاء الاخبار فقل فصدت الامتنان والاطاعة في عصبانك المذكور وهل ينفذ الغيبة العصبان
ببيدك عنه من المعصية والغيبة فوفقا على انما بالجمع بينها وبين ذلك من جهة الشبهة فاطمة حتى المسئلة ليس بلهم الرؤسا في ذلك والمرش
لذلك والمبالغة فيه ولا تخارط منك به وبعد فليعلم عدم الاستحالة وكذا في الاشياء عن العباد اذ يات الله من غير ذلك فقل الغائب
في العصبان واللبث والطقا انهم لا ينفذ من العصبان ولا ينفذ من العصبانهم طاعة الرحمن ولا يكون القاي هذه العصبان الماعنهم
وعصبانهم له جميعا ومعها محنة الاشياء وعلى من ان لا يكون الغالب فيهم ذلك بلا شبهة ويجوز بلا شبهة فكيف لم يستفصل المعصية في
مقام الجواب ويحكم بغير ذلك هم الذي وقع منهم عصبان فوفقا على ان يسأل من ان هل فوفقا على عصبانك ذلك فصدق طاعتك ايضا
وهل كان الذي على الصلة بجميع العصبان او على واحد منها جميعا ومعها مع ان الذي يوافق على العصبان وعدم طاعة النعم كغيرها من البهائم
عن عصبانك الحق بطهيرة من عصبانك وكيف يصح المعصية فقل مطلقا من دون انما عليه أصلا ولا اظها بانك اذ كنت تفيض ولا



ولم يجزئنا اني من جهة عيبائك وكيف يطعن في هذا ولا لم ينع في ذلك والبناء على ان المراد اذا عيبك ونقصت في كل وقت
هل امر على الركعة وادفع راسي مع الامام ام لا يخفى شدة مخالفة الظاهر على انك عرفت ان الجمع بين المرتبة والاحتياج عند ركعة
مستلزم ما فيه من المفاسد الظاهرة بل لا يلزم الجمع بما ذكرنا في الالم بغيره وان المراد من في العتق وانما يوجب العتق كما يستلزم
كلهم بعض الغنم او يثبت اليه كلاً من مع ان الجمع الذي لا يكتسبه مع قطع النظر عن مفسد الكثرة الواحدة لا شاهد له صلى ويجزئ
كيف يمكن الاستئصال سيما في مقام اثبات الحكم الشرعي وتحويل البراءة البغية عند اشتغال الذمة البغية وبالرأسل فيما ذكرنا من
كل الظاهر ان المصنف من غائب اليه في ذلك وفي صفة السهو والخطأ مراعى للقول لم نقل لكل وفي صفة العدم مراعى للصرف والبطلان
والظاهر ان من الغنم ما رايه كان فظن ان الغنم العظيمة صدق في الشئ في كتابه النفاية ولذا انقطع الجواب في كتابه الاخر منها طويلاً
الاستظهار فانه قال باب من دفع راسه عن الركعة قبل الامام ثم استدل بوجاهة محمد بن سهل من ابيه التي ذكرناها ثم نقل المرتبة لغيره
وقال وقال في هذا الخبر احد شيوخنا ان يكون مصلياً خلف من لا يقدره فانه لا يجوز ان يركع لانه يصير زيادة في الركعة والثبات
ان يكون فعل ذلك مأكلاً فانه ايضا لا يجوز ان يركع وانما ينبغي ان يركع راسه ساهاً ليكون دفع راسه مع دفع راس الامام انتهى
وهذا بناء على بان ما ذكرنا من احتمال الجمع من الاول فظن ان الاول منه اقدم ومن ذلك لم يظن من ان صلى في سجدة في حال الاضطرار
بالامام بعد ذلك بل قوله وانما ينبغي ان يركع فيه ايما الى ان في صفة العدم لا يركع منها الاضطرار بالامام وهذا يقع عندهم من الامام
يجوز في ذلك مطلقاً على ما استوفى وفي ذلك سبيلهم في باب ما قاله الاستنباط في باب الجواز في بيان ما رايه المشهور في العمل
المعروف عند الاحتياج بالمرتبة لا هنا مجزئ ليس الا كما عرفت وهذا ظاهر ايضاً لان باقى المرتبة معارضة لما جسد به ونقل فاما ما روي
ثم يؤيد هذه المرتبة خاصة بشاردين على سبيل الاحتمال ويظهر الاحتمال الاول في الثاني وان احتمال من استدل بالسماء الاحتمال
الذكر مع ما عرفت ما فيه مصلحة ان رايه فيه ليس وجوب التمسك على العام ما فيه نصريح بقوله وانما ينبغي ان يركع في سجدة في حال الاضطرار
او في الشغل الاجماع على وجوب التمسك بالمرتبة والى قوله انما جعل الامام الى آخر الحديث شاهداً عليه دفع على ذلك انه لو دفع راسه
قبل الامام ما من الركعة او التمسك وتعلقهم دفع مع الامام على ذلك بان الشبان بسقط من اعتبار الزيادة ولا تارة تابع لغيره فلا
يحصل النقص في الاصل وانما روي ما روي ثم انى بوجاهة محمد بن سهل ووجاهة ابو الفضل الشافعي لكن قال في موضع روي
محمد بن سنان وقال ولو دفع شيئاً من على حاله الى ان يلحقه الامام ثم يتابعه لانه لو لم يكن قد زاد ما ليس من الصلوة ان لا عذر
بسقط من اعتبار الزيادة ثم ذكر المرتبة ولا يخفى ما فيه لانه الشبان بسقط مع اعتبار الزيادة في الركعة لا في الركعة ايضاً بالبدن
وان الزيادة عنصراً للمقام فهو مصادف محض ثم قوله ولانه تابع لغيره ايضاً مصادف آخر لانه ليس يتبطل ما يتبطل ولا سيما
ان الاخير لا ينبغي ما لم يكن اجاباً ما ينجح الى الثاني او التمسك فيرجع الى الاول والبدن لا يحتاج الى الاستدلال الشبه والاحتمال
لا بد من ذلك مع انه سنده عندنا في الغنم من جهة فانظر مع ذلك لقول ان ثم ما ذكرنا من وجوب التمسك والتسليم في
العمل ايضاً لا تارة بل لم يرفع اليه منها بغيره هي الصلوة من الجماعة فيكون ما ذكره في العمل صحيحاً لا اعتبار عليه لانه لا اعتبار
على جلدنا الصلوة مطلقاً كما استوفى لكن قوله الى ان يلحقه الامام ثم يتابعه بما يابى عن العمل الا ان يكون من اراد ان لا يركع
ثم يرجع الى الاضطرار والمنا ليعيد ذلك وانما يجوز هذا ايضا لا اعتبار على ما ذكره بعد من في ما جرت به في صفة العمل
لكن قال بعد ذلك ان كان الامام من لا يقدره استمر على حاله سواء دفع راسه قبله عداً وسهواً وعلى ذلك بان دفع راسه في
نظر من ان الامام لم يكن من يقدره به لم يكن دفع راسه واقعاً في صفة العمل فلا اعتبار له في صفة العمل في صفة العمل
ومع ذلك هذا السبيل معارضة الشك في صورة الشبان وهذا سهل لكن قال بعد ذلك في ذلك في الامام ما سبباً في الاستدلال

وكذا لو كان عمداً واستند عليه بانه فعل ركوعاً في محله فلما زاد ثم قال لا يقي نفي عن الركوع لانا فعله هذا هو الاصل لا انما
الى ذلك للنسب انفساً وفيه انه مع وجوب المتابعة الذي فزع عليه حكم صدور الركوع من وجوب الامارة والتبديل بالمعنيين ثم
علقت عدم وجوب الامارة بل عدم جوازها في صورة كون الصلوة خلف من لا يقضي به بان الركوع وقع في موفعة كيف يحكم الان بان
الركوع وقع في محله وجعله الاصل يعني ان الركوع يقع في محله عمداً كان او سهواً وقوله الا انما الى ذلك هناك للنسب بل ذلك مقارناً
لما ذكره اولاً مع انه جعل النسب موقفاً لا دليلاً فوجب بالمتابعة كيف صار شيئاً منسباً ومع ملاحظة كيف يحكم بالركوع في محله من دون دليل بل
ذلك بل ادعى ان ذلك هو الاصل فان المتابعة اذا كانت واجبة بالاجماع البنيوي تكون المتابعة حراماً بغيرها فالركوع قبل الامارة
عمداً لا شبهة في كونه حراماً وانه لم يقع في محله باليد على ما ينبغي ان يكون عليه فكيف الركوع في محله من دون ثبوت ولا نزول ولا انشا
الى دليل او حجة الخان ادعى ان ذلك اصلاً معلوماً في مطلق افعال الصلوة الواقعة في مقام المتابعة للحرام اذ مع ذلك كيف
يكون هذا بدعيّاً والنظر في مقام رفع اعراض المعترض وبعد التبرع بوجوب المتابعة والتبرع عليه لا بد من اثباته بالبدعي
لانه يكتفي بحججه الدعوى المتأخر اجنبه بغير دليل ولم يشأ الى شيء اصلاً فصار بعد القطع بكونه حراماً لا شبهة ان النسخ العيني
يعني الغاء ومعلوم بالبدعي ان كل واحد من الركوع والوقوف والرفع منها عبادة معلوم حرام ليعتد الله فيه وكذا الحال في الجماعة
ايضا عبادة معلوم بانه مع انه استند بفعل النبي ائمة اجل الامام او فانه مع بقوله فاذكروا كما وانما سجدة فاسجدوا ورفع ذلك
على قوله ائمة اجل الامام ليعتد به وانه لا يغير الجماعة امر اخر سوى ما ذكرنا من ان يؤتم به وبين كيفية الايمان في غير ركوع عليه بانه اذا ركع
فازكراً ما اذا سجد فاسجدوا لان تركه قبل ما يركع وسجدة واحدة ما بسجدة فامة متعلقة اعتبار الامامة بالجماعة مع انه من البدعي
اعتباره واشترطه قبله فلهذا الكلام منه بخصوص مع قطع النظر عن جميع ما ذكرناه سابقاً كيف يكون وقوع الركوع قبل
ركوع الامام عمداً في محله بلا شبهة حتى يحتاج الى التمسك لدفعها ويكتفي بحججه الدعوى في المقام المذكور مع انه في المقام
الاخر يحكم بالاطلاق صريحاً او ظاهراً بحججه اجتماع امرين وكيف يكون الاجتماع بل وربما كان اخيراً من المقام بانه مناهياً
في بحث لباس المتبديل وغير ذلك فكيف يكتفي بما ذكر في المقام سبياً في المقام المذكور على انه اي فرق بين سجدة عين بظن وكيفية الخوض
بن على الشائطين ودعائه محمد بن سهل ودعائه الفضيل لو لم يكن الاكثريين ائمة من الاخيرين واوجب من ذلك انه قال لو ركع
قبل امامه واستند الى ان محلة الامام جازة انه شاك في بعض الركوع وشك في الاثراء الموافقة جزء من الركوع فصار كما لو ركع
مع مقام قبله وفيه ما فيه وقال في التذكرة بعد ما اخاط مثله الشرح لطلوع اصحابه الاستمرار مع البدع والوجوب الفضيل وهو
الماضي ان سبق الى ركوع بعد فراغ الامام من الفرائض اسعد وان كان قبل ولم يقرأ المأموم اذراء ومعناه متخا وتلك في
المندوب لا يعني من الاجب بطلت صلته والافلا وان كان الى رفع او سجد او قيام من تشبهه فان كان بعد فعل ما يجب عليه الذي
استمر وان لم يفرغ امامه منه وان كان قبله بطلت وان كان قد فرغ استمر وهذا بناء على بان الحكم المذكور ليس جاعلاً ولا
لما خالفه البتة مع انه خالفه وبالجمله هو في غير من واضح اعرف ولا انهم كلامهم مع انه ~~يلزم~~ يلزم الملازمة ان
المأموم والامام مشغولان بالصلوة واذا استوى على الصلوة باستصحابها واستصحابها وانما لها وانما فرق بين سورتين على
القول بالجواز وانه سورتان سورتي اخرى ولا يمكن لتعليقه فان المأموم في الصلوة المذكورة لو ركع بعد الفرائض الى
واثم الركعة او الركعتين او مجموع الصلوة وانما باسرع وجه وافتل واجب الامام بعد لم يركع في الركعة الثانية ان يكون
صلاته مجموع تلك الفرائض الواجبة بالمرء والاثنان لجامع المنع عنها او غيرها ذلك مما ذكره وبالجمله لو كان مستنداً للحكم
المذكور هو الموقوفة فعمل من الصلوة ولم يركعها والشيخ وان دعاها الا انه دعاها معاصرة وجهها على ما عرفت

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with entries separated by vertical lines. The text is written in a dark ink on a light background.

256, 166

كما اتفق به العلامة لا يباين الصالح مع التاكيد الواحد فيها سماع حمل الضيف على اولوية ترك القراءة جميعا كما فصل
 بعضهم فان العبارة لا يمكن خلوها عن الرجمان فاطنك بالمرجوة وانصف منه القول باختصاص ذلك بالجبهة وهذا على
 انهم لا يجهلون فيه عنه قال اذ كانت خلف امام في صليها بالقرائة فلا تسمع قرائته فافراء انت لنفسك
 وان كنت تسمع المصنف فلا تقرأ ووجد في غير واحد من الاخبار المعتبرة المنع عن القراءة خلف الامام مطلقا مثل محيى زكيا
 وابن مسلم عن الباقر قال لا يقرأ من يقرأ خلف امام بائنه فان ثبت على غير القطر وكيفية يوجب بقائه
 سائلا لهم عن الصلوة خلف من انصحه اضراء خلفه فقال من وضعت فلا تقرأ خلفه فاعين ذلك والمطلق يحمل على المقيد بحيث
 المقيد ومنه موثقة سماعه قال سألته عن الرجل يقرأ في نفسه صوت ولا يفهمون ما يقول فقال انما سمع صوت فوجب
 فاقام يجمع صوته قراء لنفسه بما حمل على الامر بالقراءة على الاستحباب بوجهين على ان يقطع عن الظاهر من غير ان يقرأ خلف
 بقائه في صليها بالقرائة فلا يسمع القرائة قال لا بأس ان يقرأ وان قرأه والسمع ان لا يسمع الا بالسمع لا
 خلفا لغيره بكنى بن محمد الا انه عن الصادق انه قال انى اكد الله ان يصلى خلف الامام بصلوة لا يجهل فيها بالقرائة ففقه
 كانه مما قال قلت جعلت فداك فيمنع ما اذا قال يجمع وفي صححه زيادة الامر بالسمع في نفسه في الجبهة ايضا فانه قد من
 احدهما انه قال اذ كنت خلف امام قائم به فانصت وسمع في نفسك الا ان يحمل على الاضافه لاختصاصه لما فات التبع
 الاضافه لقراءة الامام والاستماع لما كان في القرآن والاختصاص الا ان يقرأ بعد المنافات بين ذلك وبين التبع فانه
 يجرى الجمع بينهما وفيه ثمل ثم اعلم ان المراد من القرائة خلف الامام في الركعتين الاولىين لما عرفت في صحتها القرائة
 مشددا من ان القرائة وخليفه الاخيرين التبعين بين القرائة والتبع لانه وظاهرها القرائة فان القراء المشترك بينهما
 واحد هما واحد منهما غير خصوص القرائة لانه بدعيان التبعين بين القرائة والتبع غير القرائة وظاهرهما هو الخبر المذكور
 القرائة وفي صححه عبيد بن سنان عن الصادق انه قال ان كنت خلف الامام في صليها بالقرائة لا يجهل فيها بالقرائة حتى يرفع يديه
 ما شأنا على القرآن فلا تقرأ خلفه في الاولىين وقال يوجبك التبع في الاخيرين قلت اي شأنا قلت انت قال اضرأ
 الكتاب بخلاف المأموم والمنصرف فاقتربا بجمان في الاخيرين او يجران بين التبع والقرائة وبالمجمل عرفت الحل في
 الحسنيين خلف الامام وان حال المأموم فيها حال المنصرف بل الامام القارئ فلا يحتاج الى التطويل في المقام فثبت
 الحل في صححه فدل على البائنه انه قال ان كنت خلف امام فلا تقرأ ان شأنا في الاولىين وان نصبت لقرائة
 اما غير المصنوع لا يوجب في القرائة خلفه لانقطاع العدة وكونه منفردا في نفس الامر وانما تابع ظاهر
 ووجد في ذلك اخبار كثيرة فضيلة الصلوة بغيره وان المصنف معهم كالشاهر سبعة في سبيل الله وانه كمن صلى خلفه
 وانه لا يضره بعده فدل على غير ذلك لكن يجب مراعاة النقطة التي بان لا يجهل بالقرائة في الجبهة لما دل على صحته
 النقطة وتصحح على ابن ابي عمير قال سئل ابا الحسن عن الرجل يصلى خلف من لا يقرأ به بصلوة والامام يجهل بالقرائة
 فقال اضرأ لنفسك وان لم تسمع نفسك فلا بأس فظهر منها انه لا يجب اسماع النفس ايضا ووجه ظاهر لان بائنه
 النفس يظهر على القريب منه ان يقرأ لنفسه خلف النفس فظهر ايضا انه لو تمكن من قرائة السجدة بالمرح لا يضر
 وجوب قرائتها بل يوجب عليه ايضا وفك ادعى الاجماع على اجزاء الفاتحة في غير واحد من الاخبار الضعيفة
 وجه وفي صححه محمد بن عثاق عن الصادق قال سألته عن رجل يقرأ مع من اضرأ خلفه في الركعة الثانية فقرأ عنده في

منه الف



من فرائضهم انكشاف فقال ثراء في الاخرى يكون قد ثارت في كعبين فظهر ما ذكرناه جواز الانكشاف بالركوع معهم
من دون ذلك فرائضهم انكشاف في الركعة الاولى كما مضى به في الركعة الثانية انما قال الصوم انما هو من المسجد فاجاب الامام قد
ركع الصوم فلا يمكن ان قد واثم ما ذكره في الركعة الاولى فادخل منه الركعة واعند لها فالحق ان فضل كونك قال ان
فما سمعنا فان التزج وانا على باب بيتي فاعدت لك العلم انظر ايتها الصلوة فان فقال نعم فمضت مباركا قد خلف المسجد
فوجدت الناس قد كملوا ركعتهم مع اول صفائهم واعند طائفة من صلواتهم لا نظروا في ركوع وكفات ثم انصرفوا فافهمته
اوسنة من سبيلهم فذناهم والى من الخزيين والامويين فافهمته ثم قالوا يا اباهاشم جواز الله عز وجل انكشاف جواز
دنيا خلقنا ربك وما قبل منك فعلك واثم شئ ذلك فقالوا ايها الشك حين تمت الى الصلوة ونحن نرى انك
لا تفعل بالصلوة معنا فقد وجدناك فقد اعندت بالصلوة معنا وصليت بجلسائنا فمضت الله عنك وركعتك حين قال
فعلت لهم عجايب ان الله لم يخلق فقال هذا قال فعلت ان ابا عبد الله لم يامر به الا وهو يخاف على هذا وشبهه والربانية
واحدة المتن موافقة للائحة الكثرة الواضحة في وجوب النية ولتتم ما عاينا وبالحيلة لا شك في وجوب النية كل
اذا انقضت النية الا ان الثاني في الانكشاف بها في صيغة التمكن من اعادة في الوقت بحيث لا ينافي النية اصل
وناسا وبوجه من الوجوه اذ مع مناهة الامارة لها لا شبهة في عدم وجوب الاعادة وظاهر رواية اسحق عدم وجوب الاعادة
مطلقا وكذا رواية احمد بن عمار عن ابي الحسن قال لا انا اخل مع من لا يركع في صلوة المغرب فيجعلها الى ما ان اركع في ركعة
فلا اركع شيئا حتى اذا ركع فاركع معهم فيجزي ذلك قال نعم لكن الا حرم الاعادة لم نقل بكونها اولى بالانكشاف
الا انحرار الى خلافه في غير واحد من الاسناد الصلوة في البيت ثم الخروج اليهم واعادتها معهم وفيها
كله اسنع انا قاله الثاني في صلوة الجمعة في غير واحد منها ان من فعل كل ركعة لله له بها ثمان وعشرين درجة في اجزاء
بستة اشهر وفيها من الذي يصلي في بيته بها عفا الله له ضعف في اجزاء ثمان وعشرين درجة في اجزاء
جيرة لبا من صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة فخلع عليهم ثوبه ويخرج بمسماهم الى غير ذلك مما مضى
في الحديث اقول وان كان المستفاد من بعضها كقوله هذا لا مشاع عوارضه وانما يجزئ هذه الصلوة وان لم يبق فيها
الا انه يحل على النية والانكشاف بلا خفاء وان اللازم قراءة الحمد والسورة جميعا وان لم يمكن قراءة السورة بكيفية
الحمد كما عرفت وفيه الشارطة اشراط توافق التقرب لجملة الذهبي مع عدم امكان التتابع التي هي ما عرفت
في الجماعة على صيا عرفت ولما عدم اشراط جزء ما ذكره فقول المنهول وجملة الاجماع على جواز انكشاف المصلي بالمشرك ان
اختلف الغرضان في المذكورة قال ولا يشراط التحول الصلوة بين فرعا ولا منعها للمصلي ان يصلي خلف المنكسر ولا
من يصلي الظهر خلف من يصلي البواقي وبالعكس سواء اختلف العدد وانفق عند علمائنا انهم يبتدل عليه ايمن يمين
الصحاح عن حماد بن عثمان عن الامام قوم يصلي العصر وهم الظهر قال اجزأت عنهم حشوا الجليل من من جلال
في العصر فذكر يصلي بهم انه لم يكن صلى الاصل قال فليجئها الاولى التي كانت فاشه وبشأنه يصلي في العصر فذكر
القوم صلى بهم وصحبه ابن مسلم عن النابذة قال لا يصلي المصلي خلف قوم حضى فليسلم صلوة وكعبين ويسلم فان صلى
معهما الظهر فليجئها الاولى والظهر والاخير بين المصلي جواز اذا امتد على من المصلي والمخاض بالآخر مطلقا كما سذكر وليس
لاختصاص المخاض في الصلاة ويقتل عليه ايمن كعبه ابي بصير قال سألته عن رجل صلى مع قوم وهم يركعوا الاولى وكانت يمينه
فليجئها الاولى وليصلي العصر ثانيا في الثاني من قوله وفي حديث اخر ان علم انهم في صلوة العصر لم يكن مع الاولى ولم يجل معهم
يكون المار من الدخول المنهول عند الدخول بعينه الصراط شاذ مجيب طهر والمار من الشغل الفرض المعادة مثلا ما عرفت



جواز الجماعة في النوافل وتفضل الصدقة في باب حكم الشهادة العتقة لا بأس أن يثبت الرجل الظن خلف
العتق ولا يثبت العتق من يثبت الظن ان يثبت العتق في باب حكم الشهادة العتقة لا بأس أن يثبت الرجل الظن خلف
نظر الى ان العتق لا يثبت الا بعد الظن فافضلها خلف في بصل الظن بخلاف وقد جاز العتق مع الظن مع انها كانت الظن في
عنه
ظهر لغيره الا انما هو قول غير حقيقي انه ليس جبال لعدم منه عن اقتداء القسار بالمغرب مع جريان الخيال في ذلك بلافتاد أصلاً
مع انه لو كان ذلك خيالاً لم يثبت له منع الاقتداء في الظن بالعتق والمغرب بالشاء وغير ذلك مما قال الصدوق في نسخة أخرى استدل له بغيره
على ابن جعفر في سؤال آخر من امام كان في الظن فقامت امره بجباله نصيباً معه وهو بحسب الظن هل يثبت ذلك على الظن
ولعلنا في صحتها وهو غير جيد لان مدلول الرواية مناز لما ذكره الصدوق فكيف يكون ذلك ومع ذلك لا يمكن الاستدلال بها
على المنع في الامتناع في صحتها العتق من على الظن لعدم ظن ان مقتضاه امره باعادة المراء صلتها هي كونه اقتداءها في صحتها
العتق من على الظن ان لم يثبت له في هذا فاما المأمورين او يحاز بالامام في الجماعة او يحلها على ما يثبت اليه في بابها
بحال الامام في السؤال وان هل يثبت ذلك على الظن وهو عدم جواز وفي هذا المراء في الامام وانما للامام وفي هذا
مناخه عنه وبالحمل مطلقاً الاختار وعرضها وخبر ما ورد من ان المسافر يثبت خلف المقيم الرباعية ويثبت فيها
ويجوز الاولين الظن والآخرين العتق وله على مقتضى التفضل الذي ذكره في خلاصة الفقيه في باب الجماعة من فوق لا يخفى
حسبنا في بالطلقات والتميزات والمقصود الذي ذكرناه ومع بانه صحيح كما لا يخفى على الملاحظ فاذ اوضح ذلك مع انه صلي في
المقيم وخلف من يثبت خبره الركعتين الاخرتين اللتين لا يثبتان فيهما من الظن فاعل محضره بطريق اوليهم جدا فظلاله
لهذا ادعى الاجماع جميع علماءنا على الجواز وان المخالف منصرف لبعض المخالفين فلعن المذموم على ان ما ذكره اولاً من جملة
الاقارب والمخالفات وانما تعتبر به وكيف كان لا يثبت بخلافه أصلاً لو كان مخالفاً وكذا منع اه المشهور جواز اقتداء الثاني
بالمسافر وبالعكس بل ظاهر المحقق في العتق والعلامة في جملة من كثر انه موضع فاق ويقل عن ابن بابويه انه لا يجوز اماماً المقيم
ولا العكس ويثبت على المشهور مضافاً الى الاطلاقات والتميزات صحح ابن مسلم الشافعية عن الباقر ومحمد بن يسحاق والآخر
من الصور قال اذا دخل المسافر مع القوام طائفة في سفرهم فان كانت الاطراف فليجوز العتقة في الركعتين الاولى فاقلة
والاخرتين فربطه ويصح مما ذكره عن الصور في المسافر يصلي خلف المقيم قال يثبت ركعتين وبعضه شاذ المغير ذلك من اخبار
معتبرة كثيرة والشمس الكواكب ايضاً في نسخة البرزنجي عن داود بن القزويني عن الحسين بن البشير ان عن الصور قال لا يثبت العتق فاذا
استلحق من ذلك قام قوماً آخرين فاذا تم الركعتين سلم ثم اقتد بهم بعضهم فقدمهم فامهم فاذا صلى المسافر خلف
حضر فليسلم ركعتين ويسلم او من حال معهم الظن فليجوز ليلين الظن والاخرتين العتقة وهذه الرواية لا تفهم عن نسخة كذا في
من اجتمع العصابة ومن لا يروي الا عن الثقة وكنت داود ثقة جليل ولد له كتاباً يروي عنه من اصحابنا فلا يملكه
الشيخ وابن عصفور من كونه واقفاً لان جليل يعرف وامرهم مضافاً الى ما مر من هو يثابته ومنه انه قد عرفت في المتن
صفران بن يحيى وهو مثل البرزنجي في جميع ما ذكره ويروي عنه جعفر بن بشر وهو من يروي عن الثقات ويروي عنه مع ان هذه الرواية
مواثيق الفقيه مضياً لها وقال في اوله ما قال مع ان الذي قاله الشيخ ربما كان عن ابن عصفور وغيره بعد هذا الاصل
عنه الماهرة في الرجال وابن عصفور يثبت جابعدى ومع جميع ذلك السند صحيح القوي الا انما قلنا ان ضعفاً يكون حجة
فاظنك بمثل الرواية المذكورة من الاول المذكورة في نسخة بالجملة رجحان الجماعة المذكورة بحسب لا ينافي الكفاية



ولا يخفى في هذه المسئلة سواء كانت للاجماع المنقول او لنفس المسئلة لان كون الجماعية امر عيني في ذلك المأمور الفرائض
 الواجبة ومن يادى الوقوع والنجود وغيرهما امر عيني فان ادعت من ذلك محذور العدول للمأمور قبل بخلاف عمل الفرائض
 وبطل صدق ما يفرق المقدر فلا كلام كما عرفت سابقا وان ادعت ان الامم كما هي المبادر هو المدي ففساده اوضح من ان يخفى
 الى بينة ان لا شك في كون الجماعة شرعا كالحج صلوة المأمور بالخالف الذي ذكره الظاهر في الاخبار والمبادر منه ان يكون الجماع
 العينية الشرعية الغالبة من الضاد والاضداد شرعا مضافا الى ما ظهر لك من كون حقيقة العباد على الشبهة من الترخي
 ومضافا الى ما ظهر لك من الاخبار من عدم جواز العدول الذي ادعت دعوى ذلك من عدم وجوب الجماعة ابتداء فكذا استل
 قد عرفت فانه مع عدم ظهور الترخي الذي ادعت بالبديهة والمصلحة ذات الوقوع فخرج صلوة فانه مشهور مسلمة عند الكل
 لا تأمل لاحد فيها وقول العدول الذي فيها مع ان ذلك العدول انما هو المعدر بلا شبهة والمدي انما هو غير معدر بل
 اعتبار هذه المصلحة بتخصيصها والتعريض لها كذا والكلام في ههناها والبحث عنها كله وبما يكون شاهدا على عدم
 العدول مطلقا من غير عند وطما التمس قبل الامام فنقول بوجوب بل نقول لا تراعى فيه وانما التراجع في الجواز بالعدول في
 العدول ايضا ومع ذلك لا يلزم ذلك لفساد العدول الى الانفراد وكيف كان ههنا هو صحيح خارج عن محل ان يكون التراجع
 صحتا بعد ما التراجع وعرفت سابقا في صحت التمس انه هل هو واجب خارج او داخل او مستحب وان الامم في نفسه غير ضالصة
 التمس عليكم وان المصلحة تخرج عن الصلوة بالتسلط علينا وغير ذلك مع انه اختار المحبت التمس فكيف يستدل بها بذكر مع ان الظن
 من صحيح على بن جعفر عدم جواز العدول الذي ادعت كما عرفت بل محجة الى المرافعة بما كان فيها ايماء الى ذلك والمصمم لم يقل ان
 الى الانفراد ثم سلمنا وبطلان الانفراد بل قال سلمنا لاسباب بعضها فرق واضح وقادري ظلال محبة ففادى عن الصمم عن الجدل يكون خلاف
 الامام فبطل الشبهة قال سلمنا وبمضى الحاجة ان اجبته على ما تقدمت الاخبار التي مرت في حكم المأمور الذي سبقوا الامام سيما
 او خطا طاهر في عدم جواز العدول ما ودد من التمس من ابطال العمل فان العدول الى الانفراد ابطال الجماعة المحبة المطلبية ان
 شبهة في كونها عملا مطلقا غائبة المطلبية والعدول عنها الى الانفراد ابطال لها بلا شبهة وقيل عوط انه اخبر جندب
 انما جعل الامام اماما ليؤمنه بالي اخو الحديث ولا خفاء في دلالة كل واحد منها على مطلبيته وموافق على التمس من ابطال العمل
 واضح مسلم عندنا العمل من الآخرة وتبليغ الاخبار وعلى اننا نقول ما دل على وجوب ذلك الفرائض على المأمور ظاهر كون المأمور
 الى من الصلوة لا المأمور حين ترك الفرائض الذي يجوز دفعه عن المأمور شبهة بعد ترك الفرائض بالمرء والاثباتان يلى العمل
 منفرقا من دون نفاذ الفرائض المترتبة اصلا مع انه اذا عدل الى الانفراد خرج عن كونه مأمورا جازما وصلوة غير المأمور
 بغير الفرائض كما هو مقتضى التمس فان ذلك الحال في ذبائح الوقع او غيره وايضا المبادر من الاخبار الواردة في الجماعة
 بقاء الجماعة الى اخي الصلوة من غير عند وبالجمله تتبع الاخبار الواردة في الجماعة يظهر ما ذكرنا غائبة الظن لانهم في
 في الجماعات التي يكون مقام ذكر جواز العدول المذكور لم يتعرض له مطلقا بل ولم يشترط اصلا وقاسا وانما
 اظهر خلافا في حديث من الاحاديث لم يقع الاشارة اليه فان عم ما ادعاه الضالعة من الاجماع فهي الحق لكن عرفت
 كونه عمل ديني في الجملة لو لم نقل بنماها وان كان ذلك كما قيل اذا طالت حدام ففسد فوطها فان العمل ما نالت حدام الا ان
 في الفرائض كثيرة وقواعد ثابتة معلومة ووقع فيه ما يرفع في الهيئة مع ان الاجماع المنقول ليس للجماعة واحد حاد عني فغيره
 الى احد المذكورين وايضا في تصاظهر من الاخبار التي لا شك في غرضي والقواعد العلمية التي عرفت محل نظر واستكمال لا يمكن
 في العبارة التي هي في علم انه نقل عن الشيخ انه جرد نقل النبوة من الانفراد الى الجماعة عليه باجماع الفرة والاعتماد

استحب



وانتفاء المانع من النسخة فيبقى الاصل سالما ولا يصح النقل من الانفراد الى الامامة للحاجة بجان الى الانضمام طلبا للشواهد
وهذا من ان نقل لولم يوجب ان مطارضة هنا والظهور هنا والله يعلم وما ذكره من ان الحق مع المص وانه كان عا ذك في موضع النسخة
لا يوجب اصلا كما لا يخفى المشهور بل العلامة في المذكرة وغيره ارجح الاجماع على ذلك وادعى ايضا الاجماع ايضا على صحة
المساواة في دفعهم مع الاحكام ومن ما يدل عليه من الاخبار في شرح قول المص واما السادة الموقفة فلا حظ هذا كله في غير
المرأة واما المرأة فالمستفاد من كلام المص ان استصحابا وفيها خلف الامام هو الموقوف ايضا ويحتاج ذلك الى ملاحظة الكثرة في
القضاء وكيف كان لا شك في ان جماعة من الفقهاء قالوا بالوجوب في كل من الاخبار المتعارضة غلبة الكثرة من دون
عدد معارض لها اصلا منها محجة علي بن جعفر السابقة في شرح قول المص ولتفصيل الصدوق في وصفا قول النبي كقولك من
احسن خلق الله ثم وهو مبني عند الفقهاء بوجهين به من دون ما دهم ولا مفاصل ومنها محجة الفضيل بن يسار انه قال المص اهل البيت
وامام علي قال نعم تكون عن يمينك يكون نحوها مجزاء فذلكم وليس في طريقتها من يتوقف فيه سيما اباان وهو في غير هذا المصنفين
في امثال زماننا وحقائق الرجال انه من الاعاظم بل في غير ايضا فلا حظ وقوة ابي العباس قال سألت المص عن الرجل يقيم
المرأة في بيته قال نعم تقوم ودائه وهذه الرقابة محجة عنده ومنه من وافق في ذلك كما حفظه في الرجال ووجه عمار بن عثمان
برضا ابيهم بن ميثون وهو عند في مبشر الفدا مع ان طاردا على محضت العصابة عن المص في الرجل يقوم النساء ليس ميثون حلا
في الفرضية قال نعم وان كان معه جميع فليقم الرجلانية وقيل المرفوع كالتحقيق عن ابن فضال عن ابن بكير ولها جليلان لقائل على محضت
العصابة عن بعض اصحابنا عن المص في الرجل يام المرأة قال نعم تكون خلف الحديث ويحجب الحديث عن المص عن الرجل يقوم النساء قال
نعم وان كان معهن فلان فافهم بين ابيهم وان كانوا عبيدا وللدلالة واضحة على المناظر ومثلهما مبعث ابن مسكان قال
من اباهم عن المص قال ان صفاء المراء فان الصدوق الثالث سفته وبقوله عليا ايضا محجة بن جعفر عن اخيه من ميثون عن
سلا جماعة في صفة ان يقيم الامام وان كان معهم نساء كيف يصنعن الى ان قال قاله ويقوم الامام امامهم في النساء
خلفهم وان مناهن السفينة فعدن النساء وصلى الرجال ولا باس ان يكون النساء عبالهم والسند في هذا الحديث والدلالة
في غاية الظهور وقد يروى في نسخة من رواية عن الباقر قال اذا كان بينها وبينه فدا ما يخطى او في عظم الدجاج فصلا على كذا باس محجة
موجودها من غير ذلك ان في صورة الجواز فيه باس والظن منه الحوزة بلا خطه انه في صورة الفردى يكون بعد فاصلة ما لا
يخطى وامثاله مكرها كما في محض المكان ومثل محجة زائدة بل في غير هذا في الجملة محجة وهب عن المص والمرأة يصلان
بيته والحديث قال اذا بينهما فدا رتبة صلت بجذبه صحتها وحرصه لا باس المص في ذلك من الاخبار ولا يضا ان
في محض المكان مما ظهر منه جواز ما اذا مع الرجل في مقام الصلوة لان بعضه صريح في عدم الجواز وبعضه ظاهر في العلم
بكن ظاهر في الظهور في التمسك على تامل ظاهر وعلى من الظهور كونه بمحض لباري ما ذكرناه وقاومه في مذهبنا فيه
والنساء التوفيق لا بد من ثبوت صحتها وما هيها من التمسك ويخرج الاحتمال لا يثبت وجعل الله والقانون في المقام فاعلم
ما ترة بمحض المكان ودعا هو امه كما ظهر من غير واحد واخ الفاء وعن ابن ابي عمير انه لو قيل ان المص من المصنفين ولو قيل
ظهر ما سبق ما يروى عليه مضافا الى ما قد عرفت اذا قال الرجلان كل واحد منهما للاخر انا كنت امامك يكون صليهما محجة اذا
للمحكم على الاطلاق بناء في مذهب ابن ابي عمير ومنه يظهر ايضا ان مطلبه في مقام المام من المصنفين الامام كما يظهر
من رواية العامة عن الرسول في الخاصة عن غير واحد من الامامة ليست على سبيل الوجوه سيما ان يكون شرا للفتنة بل ادعى في
المذكرة غير اجماع على انشا عليه في العلة ما دهم عن ابن عباس قال بي عند خالتي ميثون فقام السبع يصلي فقلت

هذا الحديث لا يثبت في الرجال ولا في النساء ولا في المصنفين ولا في المصنفات ولا في المصنفين ولا في المصنفات

تأليفه
في سنة ١٢٠٠

فاختارني بهينه فخريني عن بهينه ومن طريق الخاتمة ما منهم من انه اذا ام اسما بالآخر فالعن بهينه وغير ذلك
 للتحقيق لم يجد سوى محجة الفضل السابقة وما المضمون ان الصنيع الاخر هو صحيح هشام بن سالم فظهر انه لو لم يكن
 في القضية حيث ذهب عن هشام بن سالم عن الصنيع ان صليته الالة في عند هذا افضل منها في غيرها وصليتها في غيرها
 افضل منها في الدائم قال والى اجل اذا ام المرأة كانت خلفه موعيته بجوهرها مع وكيفية ثم ذهب محجة الحيلة السابقة
 فان الصنيع يتقدم على المرأة في الجماعة وان كان عبداً وغيره خفي ان قوله والى اجل اه كلام الصنيع في ذلك لم يذكر
 المصنف في الواقع اصلاً ولم يذكر احد من الفقهاء ذلك رفاهية وعلى تقدير عدم الظهور قطعي كونه من رواية هشام بن
 ابن وكذا العادة في قوله الصحيح هو صحيح عبد الله بن سنان عن الصنيع عن قوم صلي الجماعة وهم امرأة قال يتقدم
 الاطام بركبته ويصلي بهم جل سناً وهي جالس ولا وضعا موثقاً بن عمار عن في جماعة المرأة انه قال يتقدمهم فيجلس
 خلفه فيؤتي ايما بالركوع والجلود وهم يركعون ويصليون خلفه على وجههم من جهة السند والاعتبار وغيرهما كما في محجة
 لبا من المصنف هو في المشهور لا يفي ان ادبوا الاجماع على وجوب الايام للركوع والجلود عليهم بل هو في هذه اختار
 محجة واختار في العمل العمل بالموثقة وعرفت ما فيه ومقتضى النصين وقوى اكثر الاصحاب يعني الجليل من عليهم
 امنوا المطلق ام لا وهل يوجب المقام مع امن المطلق وهو ضعيف وان تقدم استشكل فيه في الذخيرة مع انه يظهر من الايات
 والاعتبار والاعتبار كون اجتماع القلوب مطلباً تاماً كما في حاله حال كل هذه امامته من يكره المأمورين مع انه سلموا في ثلثة
 لا يقبل الله لهم صلوة احد لم يرام قوماً وهم كادهم مع ان ما دل على مطلبية اجتماع القلوب في السبق في غاية
 الكثرة خصوصاً ان كان المأمورين كثر من غايته الكثرة بان يكون الاكثر وان لم يتفق جميعهم بان يكون واحد منهم او ثلثاً
 لم يتفق مع البواقي وما ذكر في قوله الاكفاء بالاكثر به كيف لا مع انه بان كان عدد المأمورين ثلثة وانفقوا على امام كان
 تقدم تقدم مسلمة عند المشهور معهم صاحبك ابن اجتماع ثلثة من اجتماع الالف الوقت الا اذا اختلف ثم اعلم ان ما ذكر
 اذا كان المأمورين متفقين على ملامتهم وصلواتهم لكن منهم امامهم لكن يكرهون تقدم من يكرهون تقدم بل ما روي مع ذلك في
 عدم تقدم من يكرهون لما روي من انه لا يقبل امة صلوة من امة قوماً وهم كادهم ومثل اتفاقهم اختلافاً فاما اذا كان الاكثر
 واختصاصاً في التمام اختارهم لما ذكر من القلة بل في الله كونه اختاراً بالاكثراً مطلقاً وهو غير بعيد لكن اتفاق الالف
 القلوب لم يطلب شرطاً مستلزماً بالشك في المطلوب الا في راجح شرطاً لكن في كان ثلثة او ازيد فاللغو التمام المأمورين
 ان ان رتبة ابي عبيد تشبه على ان الاختلاف مطلقاً يوجب المصير الى الرجوع بالفراثة والفقه وفيه ان ظاهر الرتبة الصنيع
 مع الرتبة ايضا وسنذكرها لان الحق المحقق ان العبرة بالجمع الجواب لا خسر السؤال مع انه لم يظهر من السؤال ايضا الخضر
 بصيرة عدم الرتبة والشم في الصنيع الكراهة من جميع المأمورين حتى يتحقق الفاعل كما لا يخفى على الله وعلى
 تحقيق الفاعل فيثبت رتبة ابي عبيد على الرتبة السابقة محتاج الى دليل تام فيه والاصحاب بهذا المصير
 الى الرجوع على نشأ الاثمة وعدم وفان المأمورين فالمراد من النشأ نشأ الاثمة من ان كلامهم في فضل الفضل للعلم ولما
 للجمع في يكون لبيان في الخبرات وهم لها سابقاً لا ان يكون من جهة صحتها السابقة والامامة والتقدم وامثال ذلك
 ولما ان يكون بصيرة من النشأ المذكور ما يخالف الشرع من النشأ والبعضاء والحقبة وامثالها ما هو حرام او مناف للمصير
 لما روي منها في العدالة وبالجملة المقام خبط في النشأ من امانة بالسبح الا من ضم غناه والباطل الامور لكن من جهة
 عمل افعال المسلمين على الصفة حتى يثبت خلافه لا يحمل نشأهم على الصفة الا ان يظهر انه على وجه الفاعل بحيث يطعن به

١٠٠

بغير السد في المحققين فلما وجد في القرآن من قوله ثم هل يشعرون الذين لا يعلمون والذين لا يعلمون الآية وقوله ثم انزلنا من القرآن
 ان ينجح الآية ومنها ما ظهر منه كمال الاعتناء بشان القربة ونهاية مدحها والاختيار في متواتر جوامع لها على من شأنها
 يظهر من كثرة ما عدم المناسبة مع انه في اختيار كثيره تقديم ما وافق القرآن على ما لم يوافق مع ان ما وافق القرآن فطوى مثلاً وسد
 ان الرضاء قدّم العالم على السبأ لخاسر المجلس وقال للهاشمي انتم سادة الناس والعلماء مساكنكم مع ان اكثر المشهور انكم
 بتقديم الهاشمي كرام لرسول الله وفيه انه بعد ما وعد من العلماء انهم في سنة الانبياء وامثالهم بل اشتد ذلك يكون تقديم
 العالم ايضاً كرام لرسول الله والامامة المعصومين ولا يخفى ان قوله قدّم في قوله لا تقدمهم فيه انه دعاه غير مرة والاشارة
 وابن هذا مما وعد في حق العلماء ومن ذلك ان طريفة الشبهة في اصول دينهم وفروعها بما تقدمت الامم وان تقدمهم فيه عليه
 في جميع المرجح على الرابع البصر عطفه ومعلوم ان ما هو في غير ما تقدم من ذلك انهم في سنة الانبياء ومعهم على العلماء وهم مع الله على
 الى غير ذلك مما هو على من ذلك بل وعد في المقام ان من ام قوماً وفيهم من علم منهم لم يزل امرهم الى سفال الى يوم القيمة وعد في المقام
 القيم فادهم قد تواتر افضلكم فمن بل في حجة فذات من الباقي من الصلوة خلف العبد فقال لا بأس ان كان في حقها ولم يكن هناك
 منه ومثلها موثقة سماعه وفيها نصريح بتقديم الاقضية مع ان في الاثرية ليس الاثرية استنباطاً ولا كونه بخلافه الاثنية انما
 كان له في هذا الواجب ما هو في سبيل الواجب وايضاً القراءة التي يحتاج اليها في الصلوة محسوبة واعلم بحفظها وما يحتاج اليه
 من الغرض غير محسوبة بحيث يكون الاثر حفظه وضبطه فانه من ينوبه في الصلوة ان يحتاج الى القبة في معرفته ثم انهم تأملوا الخبر ان القرآن
 كانوا اذا تلووا في راحة القراءة فلو امكن احكامه في غير ما كان لا يتجاوز مثلاً ما كان حتى يغربوا عنها واحكامها في كل
 امراً فيهم لكن الله ومعهما باحكامه فلا يضر ثمة الحديث وهو قوله فان استودعناهم لعلهم يرجعون ان يكون المراد منها ما تقدمت
 مع ان يجمع الاثر الاقضية باحكام القرآن على الاقضية بالنسبة التي لا يكون اثار غير على الرابع لكن الظاهر من رواية ابي عبيدة ان
 الامم بالنسبة هي الائمة فالدين والظاهر من الحديث تقدم الاثر لكن كونهما بحيث يقارنهما الاثرية المذكورة
 وينبغي ان محل نقل سبأ بعد ملاحظته تقدم الامم على الاقضية بل وتقدم الاقضية على الاثرية هجرة عليه البصر مع
 عدم اعتبار الاصلية والا دعيته الاثرية بالاختفاء في رجحانه وفي حجة على الاثنية والاقضية ولما
 في المقام نصوحاً واعتباراً مع خلوها عن اعتبار الاجمعية وجهاً والاكثر اعتبارها كما ستعرف وتخلوها
 على اعتبار تقدم ما قدمه المأمورون مطلقاً وكذا غير الكل ومن السلمات عند السد الذين طمأنا الى غير ذلك
 مثل خلوها عن اشراط التشاح وغيره فتم جداً مع انه وبما كان الصلوة في زمان الرسول وتقدم الاثرية
 وكذا في فضل الصادق عليه السلام ذلك عنه في زمان مع انه وبما كان منشاء تقدم الاثرية في زمانها
 غلبة وجوب الاثرية وتذاته وجده الامم بحيث يعرف انه ما تقدمت افضيه فالدين ويسلم في جنب وجوب الاثرية
 ثم وكيف كان تقدم الاقضية الا علم بالفضل الى اقله اقوى ثم اعلم ان المراد من الاثرية الذي تراثته من
 القرآن اكثر فكان اكثر حفظاً او معرفة من الخط كما كان الثقات في زمان الرسول من ان الناس كان
 هكذا حالهم وظنوا ما فعلنا مع ابن مسعود واختاره في المشقة ويبدل عليه ما رواه الشيخ من ابن مسلم في
 الصحيح من احد علماء ان العبد يوم تقوم القوم اذا منوبه كان اكثر هم قرأنا وما رواه الصدوق عنهم ان الامم
 يوم تقوم القوم اذا منوبه وكان اكثر هم قرأنا واقتضاهم لكن في المذكورة اختار كون المراد منه الاجرة والاشارة
 بعد ان قال يجمع بكثرة القرآن فان نساهم باقى قدر ما يحفظ كلا منهما وكان احد هما اجرة قرأنا والاشارة



Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with "अथ" (Ath).

الصلوة جفته ولا يسمع للمأمور القراءة ولو سمعه وأنه لا ينجي القراءة للصحة الخلق من العهد أنه قال إذا صليت خلف الإمام تأم
 به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءة أوله بسم إلا أن تكون صلوة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع فأقرأ وصحبه عبد الرحمن بن الحجاج
 عنه عن الصلوة خلف الإمام إذا خلفه فقال أما التي لا يجهر فيها بالقراءة فإن ذلك جعل الله فلا تقرأ خلفه وأما التي يجهر
 فيها فأقرأ بها الجهر لنفسه خلفه فإن سمعت فأنصت وإن لم تسمع فأقرأ وصحبه سليمان بن خالد أنه سأل الصم البصري في الصلاة
 والعصر خلف الإمام وهو لا يعلم أنه يقرأ فقال لا يلحق له أن يقرأ بحجة لا معقوفة وتخيرها فإن الإمام إذا صلا ما دام الكل
 سباً لا يخطئ أجره إلا الله فوجد الجماعة في غاية المصلحة شرعاً للإمام والمأمور جميعاً فالإمام خلف المأمور من أمراً
 أن يبدل على منهم وحدة الجماعة أو لا يبدلها أو لا يأمم يريد الوحدة والمأمور غير الحادثة أو العكس والتلذذ الآخر لا وجه لأن
 يتغير عن الحقيقة أصلاً كما أن لا وجه لأن يتغير لصحة عدم إرادة الجماعة من الإمام والمأمور أو كليهما والصورة الأولى أن لا يتغير
 فيها فاشترى فلا وجه للتغير لذكرها لا يثبت بل يكفي فذكر وحدة الجماعة وكثرة عدد مطلق في شرعاً فاختصنا بتغير التغير
 في صورة وضع الكمع من الأئمة أو الاختلاف في المأمورين للاحتياج للعلاج صدر من الشرع ودفع الفاسد في ذلك بالحق الذي
 الشارع فلذا قالوا إذا وقع التشاح من الأئمة إلى المأمورين فذلك وجه لذكرهم صورة عدم إرادة الإمام أو المأمور لو كليهما عدم
 وحدة الجماعة كما لا يذنب كون عدم إرادة الجماعة مع هذا العلم أن يمتثل للأئمة إلا أنهم تركوا الأفضل كما أن نراهم والأئمة لم
 ذلك كما هو الحال في ترك نصيب الجماعة وهم ذكي وعلاج التشاح وقع الاختلاف في المأمورين لا ولم يذكر علاج الاختلاف في الإمام
 يقع تشاح فالأئمة ولعلمهم حال ذلك إلى ما ظهر من أدلتهم وتعليلاتهم نعم في شرح الملة قال تشاح الأئمة أو تشاح المأمورين قد أم
 أو فصرح بذلك ويحتمل أن يكون نظر غير الشهيد الثاني في التشاح الشريعي كما يمكن أن كان من أهم حقوق أو حنين وليس من حقوق
 المأمور الآخر الإمام الذي يختاره هو سبباً إذا لم يكن يختاره سبباً إذا كان المأمور مؤثراً من قبلنا لم يعبر خلافهم بالتشاح
 كما عبر في شرح الملة وهذا الاحتمال أظهر **قوله** للفرع الأول في رواية جابر بن الباقية قال ليس الذي يملكون الإمام أو الإمام
 منكم والتمس فإن النبي الإمام أو لفافوموه وأفضل التصرف أو أفضل ونها ما وجد من الإمام ومرسله الكاظم ع أن الصلوة
 في الصف الأول كالحجاء وفي سبيل الله عز وجل ودعوة سهل باستاءه قال قال أفضل بين الصفوف من سبيلها أفضل الجماعة
 على صلوة الصفوف فاستثنى روي بطريق العامة عن الرسول قال من غير صفوف الرجال أو خلفاً وشرها آخرها وحين الصفوف النساء
 آخرها وشرها أولها وعنه أنهم ليس منكم أولوا انتهى والاعلام وعنه أيضاً أنه رأى طائفة من أصحابه فقرأ فقال لقد موافقوا
 ولما تم بكم من بعدكم لا يزال ثوب من ثيابهم أن الله عز وجل **قوله** للعبادة قوله منها صحبة الفضيل بن يسار عن الصرم قال قال
 الصفوف فإذا وجدتم صفوفاً ولا يفرق أن تشاؤوا وجدتم صففاً في الصف ويمشي معاً حتى يتم الصف ومثليها صحبة الجبلية عنه
 ودعاه الكوفي عنه عن أبيه أن الرسول قال سواي من صفوفكم صفاً وابين منا كبركم لا ينجو عليكم الشيطان إلى غير ذلك
 وما ذكره في النصوص السنية **قوله** وإن لا يقوم الحاقول للحن وهو رواية السكوني عن الصرم عن أبيه أن أمير المؤمنين
 قال قال رسول الله لا تكون في المشكل قلت هذا المشكل قال إن يصلي خلف الصفوف وحده فإن لم يمكن الدخول في الصف
 قام حذاء الإمام اجزاء فإن هي غابت الصف عند علي صلوة وهذا يحتمل على الكراهة المقلدة لما ظهر من الآثار العمل بها من حذاء
 ذلك منها كصحبة الجبلية الكندي عن الصرم عن الرجل يقوم في الصف وحده فقال لا بأس أن يبدأ واحد مثلهما وقد
 مولس بن بكر عن الكاظم وعنه من المطلقات والاولى لا يصح من كل الامع صيف الصف ومع ذلك يقوم حذاء الإمام الصرم
 سفيان الأعرج عن الصرم عن الرجل يأتي الصلوة فلا يجده الصف مقاماً البصر وحده معنى يفرغ من صلوة قال نعم لا بأس بغير حذاء



الامام ينبغي ان لا يؤم الحقول وانما حملناه من عرفت الخالة اتمام السافر خلفه الحاضر بالعكس لان الاخبار ضعيفة في
 من بعد معارض اصلا حتى وقاية واود بن الحسين فان ظاهرها انهم الكواهد بل اخطئة ثم بالخبر على من ظهر في الحق فلا
 المعارضة للتحالف والمبصرة الكثرة المعنى لها عند جل الفقهاء ولولم نقل عنهم وعلى من المعارضة فالحول على الكواهد متعين لوجه الجمع
 وهو انما الوجه بل متعين كما لا يخفى واما البواقي فمزيد عن امر المؤمنين انه قال لا يؤم المذهب المطلقين ولا حلقا القائلين الا
 ولا صاحب الشيم المؤمنين ولا يؤم الا في الحق لان لوجه الى القبلة وفي الجمع عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 صاحب الشيم المؤمنين ولا صاحب القائلين الا في الحق وفي الجمع عن الحسن بن محبوب عن عمار بن محمد عن سماعة عن ابن ابي عمير
 الشيم بقوم المؤمنين وابن محبوب عن سماعة عن العصابة عن ابي العجلون وعنه كما مر به جرح وثوم الخاضع مع ان ابن ابي عمير
 فاسد كما حققه في الرضا فالحول على الكواهد ليس من جهة ضعف السند بل من جهة ضعف الخبر بل من جهة ضعف الخبر بل من جهة ضعف الخبر
 ومن معارضه التجميع والتجميع مثل صحبة جميل بن عمار انه سأل العموم عن امام يوم راجع اليه يسألهم ما يكفي للفصل معهم ما يقولون
 اثنى ثابري عليهم وياهم قال لا وليكن عليهم الامام ويؤمنهم فان الله عز وجل جعل الزاب طمى كما جعل الماء طمى وقرى بها
 موقفة ابن خضال عن ابن بكير عن العموم وكيفية ابن ابي عمير عن ابن بكير عنه وما ذكره على ان الزاب بمكة الماء وقرى بها
 للحد من نخل الاجماع على حواجز امامنا الاعنى بمكة وبالبصرة وطبعت في التذكرة انه ادعى ذلك اجماع جميع العلما وعدم خلافهم لان النبي
 استخلف ابن ام مكتوم ثم نقل عن بعض الشافعية ان البيهقي اطلق الاعنى لاسواق من النجاشات وعن بعض اخر منهم عكس ذلك لان الاعنى
 اخشى في منزله وعن الشافعي الشاور واختاره مبللا بان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم البصرة مع ذلك نقل عنه ان في خطبته بالنسبة الى الله
 فاعل عن ابيهم انه جرح امامه اذا كان من طائفة يسند له ويوجه الى القبلة وفي صحبة الجليلي عن العموم لا بأس بان يخطب الاعنى بالعموم وان كان
 من الذين يوجهون وهو الصنف من الباقر والعموم القائل لا بأس ان يؤم الاعنى اذا رتبوا به وكان اكثرهم فرائد واقفهم بعد ذلك
 ذلك الترتيبات ايضا واما العبد فقد ظهر في صحت الجملة انه لا يشترط الحبر ولا مانع من امامته اذا كان بشرا بطاعة العامة طاعة هذا
 ناديا واندوندا انصافا بالمرتبجاش للتقدم على الخبر ولذا وقع في صحبة ابن مسلم مرادهم ووجه الاختلاف عن العموم من العبد يؤم
 اذا رتبوا به وكان اكثرهم فرائد لا بأس به وهو لغة سماعة قال سالت عن المملوك يؤم الناس فقال لا الاضيق واعلمهم وقاية السكون
 عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال لا يؤم السب لاهل فان الغالب اهل اعد من اوسا وله دون غيرهم مع احتمال الحمل على القبلة ثم انه من
 جملة ما ورد في النهي عن امامته المحقق على ما قبل التوبة لان الحد لا يجبل عادة ولا عمل الاطلاقات الواقعة في الاخبار رسيته على الشئ
 ايدخ تؤم كون الحد مسلم للتدوير يخرجنا عن التوبة الى ان يصير عادلا فان السبادة من الحدود هو ما ذكرنا لانه يشمل الذين يوجب اليه
 توبة واقفهم فظهر على من يريد ان يخطب في بيع امامته النابذ المذكور لانه لا يملك بناء على معنى قوله التوبة لانه ليس اسوا من الامم الظاهر
 وبالنسبة واجتماع شرائط الامامة في حق امامته كما هو الحال في الكفار وغيرهم من اصناف الثقات فيقبل بالكواهد لاحتلال الشئ في الحق
 مكانة بنفوسه في الخرج من الخلاف على ذلك مع المعارضة فائدة السنة والكواهد وهو من **قوله** وان يقولوا هذا هو المشهور واستدل
 عليه بان هذه اللفظ اخبار عن الاقامة فيجب المباداة الى الصديق والقول العموم في رواية معوية بن شريح اذا قال المؤمن قد قامت الصلاة
 ينبغي لمن في المسجد ان يقولوا بعضهم وفي الشريعة والخلاف ان وقت القيام الى الصلاة عند قول من في الاذان ولم يفرغ من اخذ من
 لقائه في ذلك فاما ان بعض بان وقت القيام اليها عند قول من في الصلاة لانه وقاء اليها فاستحب القيام عنده واجيب بالمعارضة بالاذان
 لوجه ذلك فيه اضعاف مع عدم استحبابه عنده بان هذا اللفظ معاد للاذان الى الصلاة وقد قامت الصلاة فينبغي اخبار بعض الاعراب
 مكان القيام عند اولها انتهى والمعدة هي النفس ميتة مع اشتغالها بالعمل به وما ذكره مؤيد بن ابي لهي **قوله** للجمع وهو صحيح من يرد
 انه سأل العموم عن الرواية التي يروون انه لا ينبغي ان يطلع في وقت من يفرغ من اخذ هذا الوقت قال اخا انما المقصود الاقامة فقال له

ان الناس يختلفون في الائمة فقال المصنف الذي يصل مع غيره في البيع والشراء وان حرمه انما منع من النقل بعد الائمة وعرفه في
 يحمل كلامهما على ما لو كانت الجماعة واجبة وكان ذلك يؤدي الى قولها انهم وفيه ما فيه بل انظر على ما يظهر هذا الصحيح والحق في
 المنع من لفظة لا بدني هنا بلفظة الاختار الواحدة في منع الشروع وقت الفريضة ومنه الخفي في ذلك وان عدم التخييم او
 وان يبدل اه المشهور ان من دخل في الصلاة جماعة يصلون جماعة فان كان الوقت يسع لان يتم الصلاة ويدخل معهم فلا اشكال
 بينهم ويدخل معهم وان لم يسع الوقت لذلك فان كانت صلاة تلك جماعة فدخل وان كانت فريضة وامكنه النقل الى الناقل
 وانما هو ما ذكره في ثم الدخول معهم فلو ما استحبنا بقطع الناقل والدخول معهم مع خوف الغرامة في ذلك على بان الجماعة اهلهم نقل
 الشروع من الناقل ثم قال والظاهر ان المراد بخوف الغرامة خوف الركعة ويمكن ان يوارد فوارد الصلاة باسرها وهو يبعد ان يكون وجوبه
 في خوف الركعة وما عطل به من غير ما عطل العمل كلها كما اختاره اما على تقدير تكرار الاشارة اليه سابقا في مجتهد
 عن الجماعة بلا عذر وسواء في كل التعليل المذكور بل يبطل التمام الا ان يكون في المقام اجماع واخي او منفرد بخبر الواحد لا
 ان يوق المقام ليس ابطال العمل بل يثبت بطل العمل بغير ما هو افضل منه ولا اقل من السابق ولا ينافي ذلك للفرق بين دفع البدن
 الاوكة والتمني في ابطال العمل في المختصات لو تم تحرير شامل المقام مع ان في الشروع في ذلك لا الا الله والصلاة على محمد وآله
 او خبرهما في ظاهرهما مثل قراءة واما او سورة من القرآن وامثالهما لا يجزئ الامام بل هو من المختص لا يجزئ غيره وكله في
 او الفصل وامثال ذلك بالجملة ينبع من صافي الاقوال المجتهد يكتفي من ذلك بل كون العمل مجتهدا ليس معناه الا انه يجوز ذكره لا العمل
 هذه شامل لا لولا العمل واسطة الى اخره ثم خصص بعض المختصات بغير حرمته ابطاله بالشروع من دليل خارج وبالمجوز المقام يحتاج الى
 زيادة غفيرة وسجدة انتم الله وكيف كان الظاهر عدم تحريم تبديل العمل على الخوا الذي ذكره في الامكان المحال اليه ازيد وجبنا العمل
 الحاقه نقل وانما ذكره في ثم الدخول معهم فادعى في التذكرة اجماع على انما عليه واجبه به وبرأيه سماعه قال سألته من اجل كاشف
 الامام وقد صلى ركعة من فريضة قال ان كان اماما عدلا فليصل اخرى وليخفف وليعلم لم يطعموا ويدخل مع الامام في صلوة اقول ويدل
 عليه صحة سلطانه من الصوم عن رجل دخل المسجد فافتح الصلاة فبينما هم قائمون يصل اذ لم يزل الموقن وانما الصلاة قال فاحصل كسب
 ثم لبسنا الصلاة مع الامام ولكن الركعتان طرعا فظاهر النص والاجماع المنقول ومما يدل على ان الصلاة من الفريضة مما يترك
 الى الناقل بينهما بركعتين ويدخل معهم لبيان ما هم وكسبنا واما القول الى الناقل وادعاء المقام الى المسئلة الاولى ثم دفع البدن
 الناقل والدخول معهم من دون حاجة الى امام تلك الناقل يجوز دفع اليد عنها مطلقا بمقتضى المسئلة فلا يرضون باصلا وانما
 التمهيد الثاني جرد ذلك في ذلك في شرح المسئلة وشرح الغلبة ولذا قال في التذكرة لو جاز وفريضة الاثنين ثم احرم الامام فان
 كان امام الاصل فطعمها لما تقدم والافاق الاضربا الامام في الدخول معه معصية اليها قال سابقا من انه لو كان في فريضة واحرم
 الاصل فطعمها واستأنف الصلاة معه لما فيه من اللزوم المقتضى للافتقار بمسألة انهم وافقه فيه اي ذلك الا انه نقل عن المعتزلة
 في رد في ذلك وفصل بظاهره ان يجوز قطع الفريضة مع حدث الغائب مطلقا من غير احتياج الى النقل وعرفه الذكر انه في وقت نقل الى
 ما فيه من يحصل الجماعة الذي هو اعظم من فصل الاذان والتفان الى ان العمل الى النقل قطع للفريضة ايها او مستلزم كونه
 واستحبابه في ذلك وفي نقل يظهر من التاليف في الاجماع والجبين والقصاص على حسب ما بيناه عليه في الاجماع والاحتياج اما الاجماع
 اجماع في ذلك واما الصحاح فصححه محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبنا الى اب الحسن ع اني استخبرنا المساجد مع جيران في غيرهم شيئا
 وتبي بالصلاة لهم وقد سئلت ببل ان ائمتهم في ما سئلت خلفي في فريضة يصلون في البيت طمعا والجاهل واكره ان انعم
 سئلت لعل من يصل يصلون في من يسمي سميت لك فامر في ذلك بامر الله انتم الله واعمل به انتم الله فكبت صل



وصححه الحلي من الصوم قال اذا صليت وانت في المسجد وافهمت الصلوة فان شئت فادع وان شئت فصل معهم واجعلها تسبيحا وصححه
اخفى كذا يخبر عن الصلوة في الرجل يصلي وحده ثم يجده جماعة قال يصلي معهم ويجعلها الفريضة ونحوها صححه هشام بن سالم عن الصوم
فالمداومة ان الطوائف مع قوله ويجعلها الفريضة انه يجعلها الصلوة التي جعلها اول الايام في بيت قال ان المنع ان يصلي وحده
ليخرج بعد من صلى له وبعد جماعة فيجعلها نافلة ثم يصلي الفريضة جماعة بعد ان هشام بن سالم يقول عن سليمان بن خالد
عن الصوم ما ذكره عنه بعد ان يصلي له فقد يصلي في قوله يصلي الصلوة وحده حيث يرضى المضارع دون الماخض والافضل ان المراد
انه يصليها ثمانية طلبة من الله ثم ان يكتب الثانية فريضة لما ورد في الاخبار من ان الله لم يخشأ اقطارها وانما راد في بعض الاخبار
بجماعتها اليه ويخرج عن ان المراد بخشائها اليه في جعله فريضة والا فالنافلة له اجد ويجوز ان البنية فظاهر ان الثانية من حيث وجوبها
ومع الفضيلة التي يكون في الجماعة تكون واجبا لله عز وجل فيخشأها فلا يبدى الا من يجعلها فريضة اي يلجئ الى الله ثم ولا ينافي
ذلك عدم وجوبها بالجماعة الشرعية لجاوز ذلك الى بدل كما هو مقتضى صحة الحلي ويمكن ان يكون المراد انه يصليها وافضلها
بناء على انه لم يخشأ اجسامها اليه فيجعلها فريضة لما عرفت وفي الدرس في حال ونحو الذنوب لعل في
جاء في هشام بن سالم انه صلى في جماعة ثم وجد جماعة اخرى لا يجزئ له اعادة فذكر في الاما في حراما وهو الصلوة
المطهر وان لم يصلي في جماعة ثم وجد جماعة اخرى لا يجزئ له اعادة فذكر في الاما في حراما وهو الصلوة
ومرح به فيك سحيا بالاصل واما ذلك فضيلة الجماعة بالافضل وان قل من الذكر الحكم باستحباب الاما في ايها المولى وقال
في هذا الصلوة لان اكثر الروايات مختلفة بالمعنى وما ليس بمقتضى ذلك فلا يعم فيه ومن هنا يعلم ان الاظهر عدم رسل الاستحباب في
الشهادتين انما في صحبة واداء المروية في الكافي والفقير وغيرها انه قال للباقر عليه السلام رجل دخل مع قوم في صلواتهم وهم لا ينويها صلى
فاحدث امامهم فاخذ بيد ذلك الرجل فقدمه فضع بهم صلى ثم يصلي وحده لا ينويها صلى فقال لا ينبغي للرجل ان يدخل مع قوم
في صلواتهم وهم لا ينويها صلى بل ينبغي له ان ينويها صلى فان كان قد صلى فان له صلوة اخرى والا فلا يدخل معهم في صلواتهم
فصلوا ثم وان لم ينويها ولا يخفى على القاطنة والذوق السليم ان هذا الوجه ظاهرها العموم والتشمل لغير المنفرد لطريقه على المنع
في قوله لا ينبغي للرجل ان يدخل مع قوم في صلواتهم وهم لا ينويها صلى وكذا في قوله لا ينبغي له ان ينويها صلى فيلزمها ان يكون قوله
فان كان قد صلى امام من ان يكون صلى في جماعة مع انه في نفسه عام باطلاق اللفظ وبعض ما ذكرنا كونه في الرجل المذكور
من باخذ امام الفقه ببدل ويقدم في الصلوة اذ يشهد الى كونه امام الصلوة بقوله فيها مرفقا بذلك فتدبر في ظاهره
جواز الاما في جماعة مختصا بصلة الانفراد كما قال لكان الكرام على المعصوم تضيق فقام فان كان قد صلى بغير الفرائض
فان كان قد صلى فرائض فان له صلوة اخرى مع هذا لا بد ان يترك المراجعة الى حال ما اذا كان صلوة او لا شيئا وانه ما اذا مضى حاله
ان يدخل في صلواتهم وهم لا ينويها صلى او ليس له وانما كيف يضع مع انه يخرج عن على الفطن ان الرجل معهم من غير ان ينويها
صلوة ممنوع ويظهر المنوع من غير هذا الوجه من الاخبار ايضا هذا في العموم قال بعد ان امرنا بما جاء الى وقد فرغ النبي من صلواته
من الصلوة فقال لا اجل يستحق على هذا فصلا مع مقام شخص ما اذا صلى او صلى فيفطن ويؤيد بها الاطلاق الا في
مثل صححه ابن بزيع السابعة لا اية قال وقد حلت والمعصوم في الجواب لم يستفصل ان الصلوة التي صلواتها جماعة كما في الفرائض
متا وابن بزيع كان اماما في الفرائض كما يظهر من الخارج ونفس هذه الصحبة وذلك الاستفصال في مقام السؤال وقام الكد
بغير الصلوة ولا نافلة في مقام الاستئصال الى غير ذلك مع ان المتن يشاع في انما بل يكفي فيها فتوى الفقهاء الا اذا غلبت
بأنه منتهى جهل **قوله** وان يراه التبع من الحلي عن الصوم قال اذا كنت اماما فانه يجزئك عندك غيرك اذا كنت اماما
مجريا الى تكبيره واحد في القيون عن الرضا حين ما قال له بعض انه دعاه ان النبي كان يكبر واحد فقال كان النبي يكبر واحد

بهم لها ولهم منها ورفعت بحوث التكبير انه كان يكبر واخذ ليس الا واعلمكم ان كان يفعل كل واحدنا جميعا على حدة انشأ الله
قوله للموتى اقول هو الذي اياه ابي يصبر عن الصوم قال ينبغي للامام ان يسمع من خلفه كل ما يقول ولا ينبغي ان يسمع
شيئا مما يقول فالواجب محبة لما عرفت مكره ان يكون ابي يصبر المكلف ثمة ايضا لا يخبر عليه اسلا وحققنا في الرجال في
ثوبه ابي يصبر عن احد همام قال لا تسجن الامام ومالك خلفه ومن ايقظ انه يقرأ في نفسه في موضع محبة عليه القراءة الى غير ذلك
قوله للصحيحين اقول هما جميع حقيقين من الجحيم عن الصوم قال ينبغي للامام ان يسمع من خلفه الشيعي ولا يسمع من شيعي
ويصبر حماد بن ابي بصير قال صليت خلفا للصوم فلما كان اخو شيعي رفع صوته حتى سمعنا خلفا انصف قلت كن اذن في الامام
ان يسمع لشيعته من خلفه قال نعم **قوله** فان يقرأه في التحقيق في المناهل المذكورة **قوله** للمعصية اقول من يذمها **قوله**
الموتى اقول هو جميع صفوان عن ابن بكير عن حماد بن ابي شعيب عن الصوم قال اكون مع الامام فانزع قبل ان يفرغ من قراءة قال
ما تم الصوم ومجد الله واثق عليه حتى يفرغ وفي الصحيح عن صفوان عن اسحق بن عمار عن سال الصوم قال ابي خلف
من لا يقدر به فاذا فرغت من قرائتي ولم يفرغ هو قال كعب حتى يفرغ **قوله** وفي الاخر اقول هو جميع صفوان عن ابي بكر عن
زادته عن الصوم وفي صحيح ابي بصير عن الباقر قال له من اشد به في الصلوة قال لا افرغ قبل ان يفرغ فانه في حصا فانزع
فتلك فاطم الحارثي فالكعب معه وقته وفي الصحيح بن عمار الدائرة على محبة الصلوة في صورة الا فتداء هؤلاء وصوم
التمكن من الصلوة مطلقا والتحقيق في ذلك **قوله** وان يقرأه من الحكان في علمها **قوله** كما في الخبر من رواية يحيى عن حماد بن ابي
عن ابائه ان رسول الله قال من صلى يقوم فاحسن نفسه بالدعاء دعهم فقد تقامهم ولعله لا يشمل قول استغفر الله
عليك والى باب السيرة بين النبيين او يظهر في الفتوى ان يخرج قبل الاستغفار في الصلاة او بعد ما ان كل دعاء على نفسه
يكون الامام في شركاء فيه او يفسد في قوله استغفر الله انه يطلب المقصود من الله لغير نفسه في جميع الركنين والاعلان في
غير الامام في بين المؤمنين والمؤمنات لما ورد في اخبار اخر منها من ولاد ومن انتب اليه ومن له حق عليه ومن اذاه وامره او
منه الداء لكن ترك اصل غير حرام لما عرفت من ضعف سند الرواية المذكورة وضعف طائفة اخرى لكن لا يناسب المدة فانهم جعلوه شفعا
لهم من الله ثم والله يعلم **قوله** للمفسر محمد بن صفوان عن اسحق بن عمار عن الصوم قال ينبغي للامام ان يكون سلة على استغفار من خلفه وحققنا
من الصوم قال ما صليت خلف احد طائفة الا انهم سلة من رسول الله وعن ابي هريرة عن النبي قال من قيل للناس فليحفظ فان فهم السهم
والضعيف لكن الذي يظهر من الصحيح والخبر من اخبار ثمانية ما كان ينفق الا اذا سمع بكاء حتى يشغل جميع عبد الله بن سنان عن الصوم قال سئل
ارسل الله في الغل والمصنف للصلوة في الركبتين الاخرتين فقال لما الناس احدث في الصلوة شرع قال وما ذلك قالوا حقيق في الامام
فقال لما سمع من راي السبي في سلة الصلوة ان النبي كان يؤم اهل بيته فيسبح كما يصلي فيصلي الصلوة وكيف كان عدم الطهرين طهرين
لما من من ان ينادوا في سورة طه في الجماعة فخرج النبي من خلفك وقال له آياك ان تكون فتانا عليك بالشمس غفاهما والصلوة
ويقال عليه الاخبار الصحيح بعد الاخبار منها موقفة جماعة المتشبهة لا سيما بسطيل الركوع والجمود والبيع فيها ما استطاع المكلف
وفي اخرها قال الامام فلا ينبغي ان يطول بقاء من فان فهم الضعيف وفي الحاجة فان رسول الله اذا صلى بالناس صعبهم هذه
للوامة مواظبة لروايات العامة عن المؤمنين انه قال اخذها فانفت عليه حبس فيليب ان قال يا ابي اذ صليت فصل صلوة اضعف من
خلفك الحديث الى غير ذلك **قوله** الا اذا علم انه لما في محبة ذكر الركوع من ان الصوم سبع في ركوعه لوقعا وتليين وهو صلى يقول فلا
قوله في جامع الاخبار عن النبي انه قال لو ان رجلا صلى جميع امون من غير عامة تقبل الله صلواتهم جميعا من كرامته او
عليه ثم ان الصوم ينقض لجمال الصلوة خلف الابور والجذوم ونحوها لما قد صفي او ابل بحيث الجماعة من اخباره اشرا الى سلة
الامام ما ذكره الا ان يكون امام امثاله ومن التنية على التحقيق في ذلك فلا حد **قوله** وان لا يقوم امضون العظام انه لا ينبغي
لل امام ما ذكره الا ان يكون امام امثاله ان يقوم اذا صلى حتى يفرغ من خلفه ما قد فانه من الصلوة وفي بعض الاخبار ان ذلك

فأما على الإمام وهو محرم على مشقة التأكيد لما يظهر من الاختيار والفتاوى من عدم الوجوب وفي نسخة أبي بكر الخضر عن الإمام إذا صليت ثم
فاضت بالسلام حينئذ **قوله** للشيخ أبي جعفر سليمان بن خالد عن الإمام إذا انصرف فلا يسلم في مقامه وكثير من غيره عن مالك
ذلك ومثله يجمع هشام بن سالم عندهم ولا يبعد أنهما لسان الأول أي عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد وكيف كان فكيف
من غيرهما فإن هذا طريق العامة والحديث جارداً وأما قوله يعلم **قوله** وأما حديثه في الركعة الثالثة فذلك بالإمام قبل السلام
وهو بذلك ياتى ذلك المشهور يعلم وقال الشيخ في النهاية ومن لم يكن تكبير الركوع فذلك تلك الركعة خامساً يلحقها بقدر فاشته فان سمع
تكبير الركوع وبنيته وبين الصف حاشاً فإنه إن ركع وبنيته ركوعه حتى يلحق بالصف أو يسم ركوعه فان رفع الإمام دأبه لم يكن الركوع مجزئاً إذا
لحقه الثانية نحو بالصف ومن حاشى الركوع أجزاء تكبير واحدة للافتتاح والركوع فان لم يكن فلا بد من التكبير في الركوع قال مالك
الإمام وقد رفع رأسه من الركوع فليسجد عشرين سجدة لا بعد بذلك السجدة فان وقف حتى يقوم الإمام لها الثانية كان له ذلك إلى
والإمام إذا ركع فليسجد أصوات قوم يدخلون المسجد فيركعون ركوعه فليلا ليلاً به في ذلك الركوع إلى آخر ما طال وعرض
كلما من فرائد الركعة بعد الحرف تكبير الركوع وقوله فان سمع أو ظاهر أن سماع تكبير الركوع لحرف لها فالسماع بذلك للركعة إن
دخل في الجماعة ولا مانع من جانب البعد عن الصف بعد طائفة ما إلى ما فلكه وقوله وعن خالفه من سبب ذلك المشهور إلا أن يحمل على صوت من
مانع من الدخول في الصلاة حين الحرف بالتكبير فليلاً إن خالف في ذلك الركوع بدو تكبيرين طان كان ذلك المانع مبدعاً لاداء الجماعة أو المشقة
وقوله ومن أراد ذلك موافقاً للإمام المشهور ولأن الأدلة قبل رفع رأس الإمام موجب لذلك الركعة وليد موجب لعدم تركها إلا أن يقول
بأن الأدلة بعد هذا الحرف مثل الأدلة بعد رفع رأس الإمام في فوات الركعة لكن ليس مثله في جواز متابعة الإمام فانه لو جاز
لكون فيه أن فوات الركعة في جواز الركوع وفي رواية السجدة وبما تجل هذا الحكم من حيث صريح في فتوى المشهور منقطع عليه كما سلف وهو
لم يقل به ومع ذلك كان المناسب أن يذكر حكم ما إذا كان الإمام حالاً الركوع بعد فوات التكبير في أن الناس حاشاً فاضع على طين بطلان
بذلك الركوع لعل يلحق أصلاً ويصحب رفع الإمام رأسه فتركه إذا ركع أو موافق للمشهور أي لان الإجماع للحرف ثم يباين حاشاً
لما وصلتهم على ما يلازم الفهم الذي يدخلون المسجد ركع الإمام لم يلحقوا بتكبير ركوعه وعلى فرض الحرف لم يباينهم بها
بأن يعلم الإمام هذا المعنى ويجوز دخولهم المسجد لا يقتضي سماعهم لها ولو فرض من بعضهم سماع من ابن علم أن كل واحد منهم يسمع الله عليه
يكون عليه أن يطيل الحرف وتبينه الفهم يعلم الإمام سماع الكل بتكبير الركوع فيه ما فيه فتدبر مع ذلك المعنى من الشيخ أنه كان قال
بأن يجب تكبير الركوع في جميع أوانه لا الوجوب كما سلف وكيف كان نسب إلى فتاوى الشيخ الفقه بعد ما ذاك الركعة بآداب الإمام قال
يلحق تكبير الركوع أدرك الركعة ومن لم يلحقها فقد فاته وإن ابن البراءة أي قال مالك واستدل طرّاً بجمعة ابن مسلم عن أبيه قال
لا تغتفر بالركعة التي لم يشرع بتكبيرها مع الإمام ونحوه أي عندهم قال إذا أدركت التكبير قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة
ونحوه أي عن الإمام قال لم تدرك تكبير الركوع فلا بد من ذلك الركعة ومثله المشهور صحيح سليمان بن خالد عن الإمام أنه قال في
الرجل إذا أدرك الإمام وهو طالع تكبير وهو مقيم عليه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعة ومثلهما بل في صلاة
حسنه الملبس بأبراهيم بن حاشم فنكر كما نصحه عن الإمام قال إذا أدركت الإمام وقد ركع مكبراً ودكت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت
الركعة فان رفع رأسه قبل أن يركع فقد فاته تلك الركعة ومنها إذا فرغ من الشك والفتاح الأربعة في شرح قول المصنف ولما جاء الإمام
بأكبراه ونحوه مع ابن شريح قال سمعت أبا عبد الله إذا جاء بالرجل مباهداً والإمام لا يكمل أجزاء تكبير واحدة لدخوله في الصلاة
وظاهر ما ذكره بتكبير الركوع كما قال به بعض الفقهاء لكن الظاهر استنباطها أو شدتها استنباطها كما عرفت في نسخة فكري المأثور
أجزاء تكبير واحدة لذلك قصد تكبير الركوع فكانه كبت تكبير الركوع أي ويقتل أي على الشبهة للغير الذي منه كره في شرح قول المصنف
فإذا أتم الركوع أو جعل عليه أي ما عدا في الظاهر الذي يفسد اتصال من الباشرة قال قلت لابي الإمام مسجد الحنابلة

فاركع مذهبهم واسمع خفيان ضالهم وامارهم قال اسبر كوعك ومثل ركعتك فاذا انقضى والافانضبا فاما وكنت في النفس
 ذلك مرسلا عنهم وبعثت بيت من جابر الجعفي في الغصيف عن الباقي انه قال لعل في اثم فورا ما ركع قد خلت الناس واما انك لم تنظر
 قال الجعفي انسا عنه يا جابر انتظر مثل ركعتك فان انقضى والافانضبا واسد والظفر انما والروايات التثنية وان المار في قوله
 انقضى مثله ركعتك انتظر فليس ركعتك الذي كنت تركع وقد اخبرني بساوي قدوة فليس كوعك كما هم مضى ما يراه الكافي والقدر
 المنتصر قال علما فاما يجب للامام ان يخل ان يخل ركعة من يخل به وقد كرهت لف من كرهت بطلان الامام انتظارا لم يجرى في
 به الجماعة او ينتقل من له قد عفا ان اسس يخل لم يخل من انتصر ليل الكوع وقد عفا ان كان طالما يجوز ان يخل ركعة من
 الركوع مرتين ليل انتصر وقد عرفت ما ذكر في الفقهاء ايضا ذكرنا استصحاب الظن بالمدركين منهم من كان مطلقا
 ومنهم من قال ان ركع من احسن بدخله وفي الدروس قال يجب التحليل بمقدار ركعتين ولعله اذا ما ذكرناه لان الزيادة
 من ركعة الغريب يكون مقدارا وكومين اذ لو ادا هذا لم يكن له دليل من جمل الرواية كما عرفت ولا دليل اخر يعين ما ذكره وكيف
 كان الاحوط والاطمأن ان لا يزيد على ما ذكرنا وان لا يعرف بين الداخلين الا ان يكون مانع عن الانتظار بعد طاعة البعض
 له بالركعة او بالنسبة الى الداخل الثاني والركعة الثانية او الثالثة في الثالثة او الرابع او الرابعة ولا ينتظر في كل ركعة من ركعة
 ركعة على ما عرفت وان زاد الفاضلون فبعد تمام الركعة السار من يوقع راسه اليه ولا يصبر اذ يدبر ذلك اصلا وان جاء جماعة
 كثير من هذا اذا لم يكن يقول في ركعة سوى تلك شيئا والاما اذا كان يدرك بعد التثنية الصلوة على عهد والده كما عرفت في
 وشاع في الاقطار فعمل اولوية التبرع بقدر سنن شجيات كبر والصلاة على محمد وآله من بين ومجمل عدم الاولوية الا في التثنية
 او في جامع ضم صلوات والحدود عليهم واذا كان ذكر ركعة في غير صورة الجماعة ان يدرك التثنية الكبرى فاصلا في الاقطار
 التثنية في غير صورة الانتظار وفي صورة الانتظار يكون كما ذكرنا في الاولى عدم التقصير من التثنية الكبرى لما عرفت في مجتبى
 الركوع الا ان لا يكون للامام او للمؤمل وبعض المأمومين طاعة الصبر فيها والله يعلم وحشة كوننا ان ما طاعة على ادراك الركعة
 وفما في الكثرة والوفور وكونه من احكام كسنة مشهورة مسلمة حتى انك عرفت في جانب النسخ ما عرفت ظهرها ومع ذلك ليست
 منصرف فيما ذكرناه بل لا بد من الظاهر في ما يوجب على ما ذكرنا على عدم الادراك ثم بدلت تكبيره اذا الظاهر ان الامم في محبة
 وهي محبة ابن مسلم وان ذكرت باجاء مختلفة في الكتب المختلفة والظاهر والتفريق ولذا انقصر كل كتاب على طريق فيقول
 طاعة ولو كانت منه لما انقصر كما بنينا غير ترك ومع ذلك الدلالة المتواترة في غايه الظهور في محبة الصلوة في كل العمل
 غيرها بخلاف محبة ابن مسلم لاحتمال كون المراد من ادراك تكبيرة الركوع اطلاق نفسه وكونه كناية منه وان بعد واظهر منه احتمال كون الادراك
 من قوله لا لتد بالركعة اه عدم الاعتناء بها في رتبة المكان وهذا غير متعين في الاخبار بل في غايه الكثرة وكذا الحال في قوله
 لا تدخل في ركعة لك وما يوجب ترجيها شديدا كون تكبيرة الركوع مستحبا باثر الزك بالركعة وعلى كل حال كما عرفت فكيف يصبر هنا
 شر كما دللت الركعة والقراءة ونحوها لم يكن شرعا اجماعا وجعل ما ذكرنا دليلنا بواسطة الطريق وهو من بعد لغاية الاستيعاب
 في توقف الجماعة على التكبير المجتهد مع ثبات الاخبار والواجب مطلقا مطلقا وشدة المطالبة كلا متجسسا والقول بالادراك
 الاشارة الى المراتب مما عرفت من هذا العامة بخلاف محبة ابن مسلم فيج عليها لما ذكرنا من بان المتواترة واضحة لما اشهر من
 الاقطار في جملتها باقول المرتجعات ومقدار الفقهاء على ذلك فاعطيت بما في المقام ولذا جرح النسخ من
 خناره في الثمانية ومع ذلك اوفى للعمامة والاملا فاما ما ورد في الصحيح وعين من المعبر من ان اول صلوة احكم الركوع والصلوة
 تلت ظهور وتلت ركع وتلت ركع وتلت ركع وغير ذلك من الاخبار الخالصة على اعتبار تكبير الركوع بل بالركعة ومع ذلك مباحث المعبر



فقال بعد حكمه بجواز الدخول مع الإمام بعد دفع راسه عن التبعة الأخيرة والأقرب بأنه لا يحصل فضيلة الجماعة فيها إذا أركب
وضع راسه من الركوع الأخير ثم قال في ذلك وشيئ مما يطأه الشيخ في التعميم عن ابن مسلم فلهذا من يكون يدرك الصلوة مع الإمام فيها إذا
أركب الإمام وهذا التبعة الأخيرة من صلته فهو مدرك للفضل الصلوة مع الإمام ثم قال إذا مضى هذا أو ذاك للجماعة بأمر
الإمام في التبعة الأخيرة ويستفاد منها عدم الجواز للدخول بعد دفع راسه عن التبعة لأن الظاهر أن السؤال إنما وقع عن غير ما
يدرك به الجماعة وقد ناطقتم بأمر ذلك في التبعة الأخيرة وليس في الرواية ولا في حكم المتابعة أو المحض في السجود والظاهر أن الأمر
على الجليل من طائفتهم قول رواية ما لا بد كونه مع كونها موثقة والموقف بحجتها محقق في عدة واشهرتها موثقات عام ومخير بقدر
الاحتياط والشهر بينهم ولطفا منهم على البصير مع ذلك روية في الحاشي أنهم وقد قال في أوله ما قال في الصدق أيضا فلهذا
في القضية حيث قال ومن ادركه فقد دفع راسه عن التبعة الثانية وهي النقد فلهذا أدرك الجماعة وليس عليه إذا كان طائفا
ومن ادركه فقد سلم فضيلة الأمان والأقامة وقد ذكرناه عنه في بحث الأمان والأقامة وطائفا احتمال كون ما ذكره من غير
صريح من شريح لأن ما ذكرناه هنا من غير ما ذكره بعد ما قد شهد على أنه موثقة عما ذكرناه قال قبل ذلك وسأل عمار السلمي
أبا عبد الله عن رجل أدرك الإمام حين لم يقل قال عليه أن يوفد ويقسم ويضع الصلوة ويقبأ بها إلى أنه قبل أن يلم ليس عليه
قال في أنه في التذكرة صرح أنه من دفع راسه عن التبعة بان هذا دفعه عن الإمام حال كونه في السجود لم يدرك فضيلة الجماعة بل
دفع راسه عن الركوع الأخير لا بد من فضيلتها كما نفل عنه واسأل عنه فلا اعتد به مع أن الظاهر أن ما رواه قال فضيلة الجماعة
عن محمد بن الأوردك شيء منها كما استغفره وبالحيلة لا شبهة في أنه أمر بالدخول مع الإمام وطلب ذلك في كتبنا ويبحث في هذا
ما رواه استغفاره فلا ينافيه ما ذكره فإنه لم يدرك فضيلة الجماعة فإن عدم الدرك المذكور لا ينافي استغفاره ولا ينافي ما
مع ظني الفرق بين فضيلة الجماعة وشي من فضيلتها فمنه وأما استسكاله لما ذكره بعجوة ابن مسلم فإن تأمل فيه من جهة الأرساء
بعض الآثار بعد جمل الأمانك حال التجرد احترا لا لكن الظاهر عدم خروجه من الأمان كما أن الظاهر من الوثقة سببا بعد الاعتناء
بالاشتغال في الفتوى والعمل ونحوها إذا انظم إليها من غير أن يمكن الجمع بينهما بل بالحل على الغايات من حيث الفضيلة كما هو الظاهر
الشائع الغيرة من المقام طالما عند الكل في مقامات لا تخصي مع أنه لا تأمل في أن ذلك الإمام قال في التبعة الأولى ليس من
أركب في التبعة الأخيرة قبل الركوع ومن ادركه قبل الركوع ليس مثل من ادركه في الكتاب لم ادركه حال تكبيرا الأركان ليس مثل
ادركه قبل الركوع الركعة الأولى كما لا يخفى وعلى فرض عدم إمكان جمع فالحجة هي الموثقة لأن الرواية الضعيفة المنجزة بعد
بالحجة على التعميم غير المنجزة به فما ظنك بهذا الموضع وهذا الموضع قد جدنا بل الحقيقة يمكنها شاذة لا تشاء كل الاحتياط
بجلاء خفاج وقوله والظاهر أن كان بناء على عدم التصريح بالاثبات بالسجود مع الإمام وكل الشاهد فبقية من يصحح بالاثبات
بل الجليل من غير أن كان الاثبات به بناء على أن الظاهر أن ذلك الصلوة مع الإمام هو الاثبات بما يفعل الإمام على
الغرض في الجماعة فخصي ذلك الاثبات بالسجود بغيره وبالحيلة لا يظهر ما انفك به الاحتياط والاحتياط في مثال المقام والاحتياط
يعلم وعاد كونه في كلام المصنف من قوله وأما ذلك فضيلة الجماعة لقوله إنما يدرك الركعة وهذه المتابعة في السجود والتبعة
التي أدركها السجود وذلك فضيلة خاصة من دون اعتبار ذلك الفضيلة فضيلة الجماعة كما هو الظاهر من عبارة مع أن لا وجه
لجمله ادعاء الفضيلة من ذلك الإمام في السجود الأخير عملا منه بالجمع لأن التعميم صريح في ذلك الجماعة مع أن الموثقة غير
في ذلك الجماعة.

ليس مخلصاً بالعبد بل العكس منه وفيه من المأخوذ شاكوك وان كان الايمان به وبما لا يخفى عن عباد الله بما لا يخفى
 ان الشاهد بركته مع انه ذكر في ذكر الله صريح على حال مضاعفا الى ارجاء اعادة مسلك طلبة الجماعة المحرقة المعهودة من لفظ الله
 في الجماعة والدخول مع الامام **قوله** في حجة العلي في العزم انه قال اذا فانتك شئ مع الامام فاجعل اولك سلوة ما اسبقته فيها
 ولا تجعل اولك سلوة اخرى ومثلها محجة عبد الرحمن بن الحجاج وحجة ذرارة ومندكي **قوله** كما في الصحيحين هما محجة ذرارة
 عن الباقر قال اذا ادرك الركعة فقل الله اعلم بالصلاة خلفه جمل اول ما ادرك اول سلوة الله
 من الظن او الصبر او من المشاء وكعبين وفائنة وكعبان وراء في كل ركعة ما ادرك خلف الامام في نفسه بام الكتاب وسورة فان لم
 يدرك السورة اجزائه ام الكتاب فاذا سلم الامام قام فصيل ركعتين لا يقرأ فيها لان الصلوة انما تقرأ فيها في الركعتين في كل
 ركعة بام الكتاب وسورة الى ان قال وان ادرك ركعة وراء خلف الامام فاذا سلم الامام قام فقرأ بام الكتاب وسورة ثم قد
 فتشه ثم قام فصيل ركعتين لا يقرأ فيها وحجة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصمغ عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلوة في الركعة
 وهي له الاولى كيف يصنع اذا جلس الامام قال يجا في الى ان قال وسالته عن الرجل الذي يدرك الركعتين الاخيرتين من الصلوة
 كيف يصنع بالقرآن فقال اقرأ فيها فالحق لك الاولتان فلا تجعل اولك سلوة اخرى ومندكي **قوله** كما في الصحيحين هما محجة ذرارة
 بيان محكي بن الحكم عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبيد الله عن الصمغ قال اذا امتنعك الامام بركعة فادركها في
 الاخرة فرائت في الثالثة من صلوة وهي لك ثنتان فان لم تدرك معه الركعة واحدة فرائت فيها وفي التي يليها وان سبقك
 بركعة جلست في الثانية لك والثالثة لك **قوله** الثالثة لرحمة الله الصلوة فيها قال وقال اذا حدثت الامام ساجدا فانيست
 كانت حتى يرفع داسه وان كان قاعدا فعدت وان كان قائما فعدت وجان هذا اخراجه عن محمد بن عيسى واما محمد بن عيسى عن
 الكوفة مع انه اخبر عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 صلوة وليس لغيره كما قبل الجنا وفي هذه الاخبار اشارة الى ان على جماعة من العامة ومنهم ابو حنيفة حيث قال بانه يجعل ياد
 اخر صلوة **قوله** قولان قال في المنع الاخر بان القراءة في سجدة وتقل عن بعض فقهاء شافعي الركن اقل من الصلوة
 من قرأته اذ هي غير البيع في الاخيرين وليس بشيء فان اخرج بعد ذلك زيادة وعبد الرحمن حملنا الامر فيها على التخييل لا على
 من عدم وجوب القراءة على المأموم انتهى وفيك فضل ما ذكر في وقال ولا يخفى من نظر لان النسخين سقوط القراءة باطل لا بنا
 من بين المنعين المفضلين لوجوب العمل بالاطلاق عليها وان كانا لهما ذكر في محل لا يخفى عن فربلان النسخ في الاولى في محجة
 ذرارة لكي هذه وكذا الامر بالخافي وعدم التمكن من الصلوة في الثانية محمول على الاستحباب مع اشغال الركعة على استعجال الامر
 التبع والتهرب الكراهة بصف الاستدلال مما وقع فيه من الاوامر على الوجوب والمنها على التحريم انتهى اخذ العلم من الحديث الصحيح
 والبيع في كتابه الحديث الصلوة بالوجوب لعدم لغوهم لتوجيه فيما دونه من الرواية وعلمهم بها ولا شبهة فان الصلوة والحكم
 فتواها وعلمها بما رواها في كتابهم بما قال في اول كتابهما مما ينبغي بذلك والحكا في رواية محجة عبد الرحمن بن الحجاج
 بن ابي عبد الله الشافعية والصدوق في رواية المذكورة والشيخ بطاها وروى محجة عبد الرحمن بن الحجاج في محجة عبد الرحمن بن
 ورواية محمد بن طاهر المذكورة على وجه يظهر من كتابها فاما فتواه بها وعلمها على ما سيع انه قال في كتابه الشافعية في فائنة مع الامام
 ركعة او ركعتان بعد حكمه بانه يجعل ما يلحق مع الامام اول سلوة ما هذا لفظه ان كان هو فائنة وركعتان فليقرن فيهما
 الحمد والسورة في كل ركعة ان تمكن من ذلك فان لم يتمكن اقتصر على الحمد وحدها وان كان من فائنة ركعة فليقرأ الحمد وسورة



الامام في التمسك فلا يشهد به دليلا واضحا على ضواه بالرجوع كما لا يخفى بل وجوب الجلوس مع الامام من غير اشتراط في المشايخ
الثلاثة هم القدر وهم الاشهاد هم المفسرون في هذه النسخة كفي يمكن الحكم بقولهم بعدم وجوب القراءة كالعلماء من غير ما ذكرناه واما ركنهم
بعضهم فاما القابل بالرجوع وغيره ^{بعضهم} ينفي ان هذا البعض غير من الاغاطم الوضوئية اذ لم يعمد على احد البين عنهم بعضهم
مبنا العلامة مع ما ذكره من قوله لئلا يخفى امره فان اخرجناه بنهاية بان القابل بغيره لا الاغاطم لما عرفت من مستندهم وظهور
استنادهم وبما ظهر من كلام العلامة ان ما اختاره من منقضية اذ لم يشترط في القابل به صلاة وعادة ذكره الموافق له ان كان واما ما ذكره
من القول على الاستنباط فغيره ان الخاص والعام المشايخ في الظاهر يكون الناس مقصداً في الحال في الاطلاق والقيود كما ذكره في قوله
عليه ونقول ان المطلق منصرف الى التفرقة انما يعمد المشايخ كما ان الاطلاق لفظ ينصرف الى الجمع السليم منه وكذا الحال في اشارة
لانا مل الاحكام في ذلك والمبني المذكور في المقام لا ينصرف اليه بحد سواء اللفظ المطلق وعلى من التمسك لا يمكن حملها على
القراءة على المام وان تلك العمومات يقتضي الحرمة وانه لا يمكن من الاستنباط بالعمل بالعمومات بوجوب الحكم بالتمسك بل يمكن ما يدل على ذلك
العمومات كما يخفى على المتأمل مما عرف في بحث قراءة المام مع ان المسبوق احكاماً والآ لا يمكن دعوى بناءه خارجاً عن تلك العمومات
وعلى من يتناول العمومات للمقام والاغراض من مقام مفسدة الواضحة فنقول التمسك في غاية الضعف مع انه لا يخفى من ذلك
مكيف يقام للناس والمفصل الذي نعرفه الماد منه وعلى من المفاضة وكيفية فعله عليه ولعل يعلم ان البراءة البغية
موقوفة على القراءة مع ان الاطلاقات الواضحة في ان المام لا يقرأ بقايلها الاطلاقات الواضحة في حجب القراءة على
كل حال مصل فما اجاب العلامة عن ذلك فهو الجواب المعظم بل لا قابل فاعنه بعد وقوع التماسك في الاطلاقات
والعمومات الواضحة ووجوب القراءة على كل واحد مصل سائلة عن المناقض ولا تأمل في جوب القراءة حتى يثبت الجرح والاعتناء
ذكره في ان التمسك الاول لكونه فيه انه لا يخفى فيها أصلاً حتى يحمل على الكراهة بل ظهر من بيانات زائدة ان القراءة
هي في الاولين خاصة وان الاخيرين ليس فيها قراءة أصلاً انما هي تسبيح وتحميد وتكبير وقراءة كما وقعنا في نسخة ابنه فقوله
لا يقرأ فيها نفي صفة للكتبتين يستند عليه ما ذكرناه وما ذكره في هذه النسخة ليعرفه لا يقرأ فيها بلا فصل وقوله ان
انما يقرأ فيها نفي الاولين وقوله في الاخيرين لا يقرأ فيها انما هي تسبيح وتكبير وتكبير وقراءة ليس فيها قراءة الا ان
من قام المقتضى كتبتين ليس فيها قراءة وبالجملة لا قابل منها ذكرناه بل ترى في نسخة مطبوعة حجة في ذلك حيث قال بعد الامم بالسبح
وعبر ما ان مثلت قرأت فاتحة الكتاب بآية تسبيح وتحميد وقراءة سلمنا عدم خلافها بل هي كمن ظهر في التمسك من انما يجب
الوجه في الدلالة واما ما ذكره من قوله وكل الاثر الجاهلي اه فغيره ان يظهر بعد ان الاغاطم قائلهم باستنباط جميع ما ذكره مع
ذلك ما ذكره من ان فطري الرقابة ما هو ظاهر في الرجوع ويحمل على الاستنباط يمنع من الاستدلال بالامم فيها على الرجوع
ببنائنا في موضع غير خلاف طريقة فقها شافيا لا يخفى على المطلع مع انه استدلال بالآية على وجوب صلاة الجمعة معناه على
مكلف وبالجملة في ذلك مع ان فيها ما يدل على الاستنباط بالادلة باحتمال قوله نعم ما نشره وقوله نعم وانفق من فضل الله وقوله
واذكرنا الله كتبنا عليكم تقيوا وكذا الحال في سائر المواضع التي استدلال فيها على الرجوع مع ابي ما ذكره ان كان مختصاً بل قد
نفسه ما نفى من الحكم الظاهري وان كان جازياً في كل لفظ من الفاظ الحديث فمما يستلزم حديث عماد كونه بل ربما لا يفرق سالم أصلاً
لان التخصيص لا يكون الجاز في خصوص ذلك اللفظ مع عدم الاشارة بغيره على غير ما عرفت من فرق بين المتأخر في ذلك اللفظ
لفظ اخر منه جاز وفي الذخيرة وفي العلامة في المقام يمنع كونه الاشارة في الاخبار الاثمة حفيضة الرجوع وما فيه عليه
في كل مقام وفيما فيه وبيننا مفسدة في الغرابة ^{سما في التمسك} هو صحيح الجلي من العوم انه قال انما فانك شئ مع الخاتم فالحمل

اول صلواتك ما استقبلت منها ولا تجعل اول صلواتك اخرها ومواجه الامام في موضع يجلب له فيه بخافي في الصلاة
 يجلس مكانا ويجعل ان يكون مراد صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج الشاذلي اذ فيها كيف يضع انا جلس الامام قال بخافي ولا يمكن
 من العود لان ما ذكرنا عن صحيح الجدي يمكن ان يكون كلام الصدوق ما حقه من هذه الصحيح مع ان ما ذكره هو عين عبارة هذا
 الصحيح **قوله** كما في الموثق هو موثق بن عمار وهو ابن الحسين قال سئل عن رجل فائده ركعة من المزمع مع الامام وادرك
 الثاني في الاولى والثانية للقول بل يرد فيها ما لا نعم قلت والثالثة ايضا قال نعم قلت بل من ثم فاما هي بركعة في الجنب
 والشيخ بطريقه سهل بن اسحق بن بريد قال قلت لعمرك جئت فذلك يستحق الامام بركعة فيكون له ركعة وله ثلثان
 اما يشهد كما قولك فقال نعم فاما التشهد بركعة **قوله** كما في الصحيح هو صحيح عبد الرحمن بن الحجاج الشاذلي **قوله** من لم يركع
 من الخفيف في صلاته الجماعة **قوله** انا عرضنا القول والتمسح المستفيضه قول هو صحيح سليمان بن خالد عن المصنف عن الرجل يؤم القوم
 فيحدث ويقرأ سجدة واحدة بركعة كيف يضع فقال لا يؤم رجلا من سبق بركعة ولكن ياخذ بيد غيره فيقده معه ويحمله معه
 عماره وصحبه فذاته وصحبه ابان عن مسلم بن ابي حنيفة ودوايه طاهر بن عيسى الى غير ذلك من روايات لا تكاد تحصى سندك
 بعضها والاجماع ذلك لقل في المنه وفي **قوله** فان لم يستنبطه او في الاجماع في الذكوة على استنباطه واستنباطه المأموم
 من يتم لهم وقت الرجوع ويدل على ذلك محضر عمار بن جعفر بن ابيهم مؤيد ان ما قال عن امام احدث فانصرف ولم يفرغ احدا
 مال القوم قال لا صلوة لهم الا امام فليقدم بعضهم فيتم بهم ما بقى وقد تمت صلواتهم وفك بعد نقل هذا الحديث قال
 ومقتضى البقاء وجوب الاستنابة الا ان العلامة في الذكوة نقل اجماع علماء على انتفاء الرجوع بلحان قال والمسألة محل نزاع
 استدلوا واستدل في المنه على اجازة امام المأمومين متفرعين ايضا على ان الفرق المأمومين من الامام مع وجوه ومع عدم اطلاق
 على اجازة الانفراد مع الامام بما نقلنا في بحث العدل عن الجماعة الى الانفراد واظهرنا فسادا فلا حظ واجاب عن هذا التحفة
 قوله لا صلوة لهم في يما هي الصلوة ولا يمكنه يمكن عمله على حقيقة فلا بد من اطلاق فعل على قول الفضل بما بين الالة وفيه ان
 الاصح كون الصلوة اسما للجمع الزايد التحفة فلا بد من الحمل على نفي الماهية مع ان الاصل الحمل على المعنى الخفيف مع ان اثر الجماع
 مشين مع ان الجمع غير منحصر فيما ذكر بل الخفيف مقدم لشروع الغلبة شيوعه حتى قبل ما مر عام الا وقد حصر ولم يثبت ما استدل
 ما يثبتني ذلك لانه استدل بان الجماعة مجتعة وبكفاية معاد واستحبنا الجماعة لا يشاء لعدم تمامها اذا حصل فيها استنابة
 كانت شرعا لتلك الجماعة وامثاله ما ادركيه بكفاية معاد لم يجز فيها طالة فضلا ان يعاوم لان الاعرابي كان جزء
 العذر كما لا يخفى ثم اعلم ان مقتضى الصحة ان يتفق المأمومون على امام واحد يتم لهم فيها النقص جود ايضا ان يقدم كل
 طائفة من المأمومين اماما كما جاز ان يقدم طائفة اماما ويصلوا الا فرق متفرعين وقد عرفت ما فيه نعم قوله لا صلوة لهم
 الا اماما وما يثبت لغيره والامة ايضا فترجى والاحوط ترك هذا ايضا ويكره اه في المنه على حسابنا على كراهة امثاله
 المسبوق ثم قال وروي الحسن بن علي بن بن خالد عن القوم وروي صحيحه السابقة وليس في الطريق من هو مدح اي ما غير
 ثم قال وليس المراد من النقص التحريم لما يدل في الصحيح من معونة بن عمار قال سألت القوم عن الرجل يأتي المسجد ولم يركع
 وقد سبقه الامام بركعة واكثر فيصل الامام فياخذ بيده ويكون اذ في القوم اليه فيقده فقال يتم صلوة القوم ثم يجلس
 حتى اذا فرغوا من التشهد اوى اليهم بيده على اليمن والشمال وكان الذي يواظبهم بيده التليم والقضاء صلى الله عليه وسلم
 هو ما كان فانه اذ بقى عليه اقول لعل الامام ما كان يدركه انه يسوق بل قد يكونه اثره بالبالا ان بقى ترك الاستنفا



في مقام السؤال مع قيام الاحتمال بغير التعمير ومثل هذه التعمير بل ربما كان اقوى دلالة رواية عبد الله بن سنان التي رواها في
الفقيه عنه حيث قال بعد رواية عن محمد بن ميسرة عن النعمان انه لا يفتي الامام اذا حدث ان يفتي الا في ذلك الا انما في مقام
وهو فان قدم موقوفاً بركته فان عبد الله بن سنان وقع عنده انه قال اذا اتم صلاته بهم فليوم اليهم بيتاً وشمالاً فليفتيهم
ليجمل من اقامه من صلاته انفساً وكذا رواية طحان بن زيد عن جعفر عن ابيه عن رجل ام قوماً فاصابه دماغ بعد ما صلى كعة
لكعة او ركعتين فقدم رجلاً ممن غاب ركعة او ركعتان قال نعم فليجمل الصلوة ثم يفتيهم رجلاً فليجمل لهم ثم يفتيهم من غيرهم فليجمل
وفاً لذي صبيح من العمل بغيره احوط والمختار في النسخة ان يحكم بالاستصحاب عند الحاجة الى رواية وقال ذلك اراء اهل البيت
بالكلمة بالرواية معروفة في النسخة المذكورة ثم قال ولو انظر حتى يفتي في سلم لهم لم استصحبهم لانه اذا قد شجره في الصلوة
الخوف انفساً والاحوط ترك تقديم السبوت اذا علم بالمسبوق فيه واعني تقديم غير المسبوق قال في النسخة بغيره ان يستحب الامام من
مقتضى الاقامة لما رواه الشيخ عن معوية بن شريح قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا حدث الامام وهو في الصلوة لم يفتي الا في
الامام من قول وطلبه الصدوق في النسخة عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله الجعفي شريح
القاضي اشهره كما لا يخفى على المطلع وحققنا احوالها في الرجال وانه صحيح جليل بل وثقة وحققنا احواله له اقول في كتاب الامام
ان يجمل ثوبه على انفسه حال الاستئذان اذا حدث في الصلوة او في كونه على غير محلها ان الامام يمكنه الصلوة جالساً او قائماً او
من العرائض التي تشرع لها قال في الفقيه قال امير المؤمنين ع ما كان من الامام يفتي في الصلوة وهو جالساً او قائماً او
بطناً فليجمل ثوبه على انفسه ثم يفتيهم ولا يأخذ بيده رجل فليصل مكانه ثم يفتيهم جالساً وليفتيهم من الصلوة فان كان جالساً
فليفتيهم من الصلوة كلها وجعل قوله وليفتيهم من الصلوة على ما قاله في كتابنا في الصلوة وسجدة الخشوع في ذلك قال في كتاب
المقام السنن وفي هذا باب من الاخذ بالادب في شدة العورة واهفاء البقع من الامم والنقطة بما هو احسن منه وليس هذا يدخل في باب
الزياد والكذب وانما هو من باب الجمل واستعمال الجاهل وطالب الاستئذان من الناس قلت وربما كان تركه مناجاة للمؤمنين
في محبة الله الامام في صلوة الجمعة **قوله** كما في النسخة هو صحيح بل في الجمل عنه في جلاله فقام قوماً على من مضى فانصرفوا
رجلاً ولم يدركوا ما صلى الامام فبطلت قال يدرى من خلفه وبعده الكافي والشيخ عن احمد بن علي بن حديد عن رجل عن
نفاذ قال سالت احدهما عن اقامه ام قوماً يذكرون من خلفه وبعده الكافي والشيخ عن احمد بن علي بن حديد عن رجل عن
الذي قدم ما صلى القوم قال يفتيهم فان اخطأ سبع الف مرة ويغتفر صلاته الذي كان قبله ثم اعلم انه اذا ما بالامام
واعني عليه يجب المأمورين استئذاناً من بسم الصلوة كما نقله جماعة منهم العلامة في التذكرة ويقل عليه بقاها منها
عجوة عبيد الله بن علي الجعفي عن الصادق ع في رجل ام قوماً فافتح لهم ركعة ثم مات قال يفتيهم رجلاً اخيراً ويفتيهم بالان
ويجوز حينئذ خلفهم وينقل من سنة بل صرح في النسخة بحواجز استئذاناً بنو المؤمنين ايقرو وقال انه يجوز استئذاناً من قبل
بعد حلفه للامام الاصل ولانه يجوز استئذاناً في غير ذلك ولا يجزى من اهل بل الاحوط والاعلى الاقتصار على استئذان
المأمورين بعد بناء وخرج من النسخة ظاهر النص والفناء في كون الامام من الناس من موع الصبح وان كان في استئذان
المرأة من اول السجدة التي وقع القطع فاستأذنها قال في كتابه احوط احوط كون المرأة بغيره في الصلاة
بين كونها الموطوءة ان جعل الاستئذان والمادة ان لم يجز في غير كونه الموطوءة نعم ان حصل المطلق في استئذان الكلمة
او الكلام بحيث لو اكتفى بما هو احوط واخذ في القطع لم يفتي في الزين في الاربعة في الاستئذان بحيث يحصل في قول
قوله انما نقله المشهور عند الفقهاء هو الذي ذكره ونقل عن الشهيد ابن الجعدي ما نقله **قوله** كما في النسخة في الفقيه

عن جماعة من مشايخنا انه سمعهم يقولون ليس عليهم عادة شئ مما جهر فيه وعليهم عادة ما صلى لهم عالم بجهنم المشهور
هل الاثر بل ان المامون مثل طمع الكفر وغيره كان مثله عرفة لو لم يظهر لم يكن عليه شئ اجماعا ونصحا فكذلك بعد الظهور استحقاقا
للخالد السابعة ولما نقله الكافي والشيخ في الحسن بابواهم بن هاشم عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق في قوم خرجوا من
خراسان او بعض الجبال وكان باهم رجل فلما ساروا الى الكوفة علموا انه يوم الجمعة قال لا يعبدون وقال في القبة وقصاها بناد
بن مرثان ولواد محمد بن ابي عمير عن الصادق قال في رجل صلى بغير من حين خرج من خراسان حتى قدم مكة فاذا هو يهرق او تقو
بني قال ليس عليهم عادة وكيفية ابن مسلم عن الباقر عن الرجل يؤمر القوم وهو على غير طهر لا يعلم حتى تنفضي صلته فقال
يعبد ولا يعبد من خلفه وان اعلمهم انه على غير طهر ويحج فذاه عنه من القوم جماعة صلى بهم امامهم وهو غير طاهر الجناح وسئل
ام يعبدون فقال لا عادة عليهم من صلواتهم وعليهم الا عادة وليس عليه ان يعلمهم هذا عند موضع وصحة فداة التي ذكرها
في بحث عادة المنقذة صلوة جماعة وكذا الجماع وصحة الجبل عن الصادق انه قال من صلى بغير طهر وهو جليل على من وضو فعليه الا
وليس عليهم ان يعلمهم ولو كان ذلك لهلك الى قوله هذا عند موضع وفي الموثق بان بكير قال سأل حمزة بن محمد عن رجل من الصادق
رجل متاف في السفر وهو جنب وقد علم ونحن لا نعلم قال لا بأس وفي رواية ابن ابي عمير عن الصادق عن رجل ام قوما وهو على غير وضو
فقال ليس عليهم عادة وعليه هو ان يعبد وامامنا ذواه الشيخ عن الصادق عن الصادق قال صلى على رجلين على غير طهر وكانا
القول ثم دخل فخرج مناديه ان امر المؤمنين صلى على غير طهر فاعبدوا فليبلغ اليك هذا الغائب فقال في النسخة بين هذا خبر
ما ذكرنا في الاخبار وكلمتها وما هذا حكم النبي في العمل به على ان فيه ما يسطر وهو ان اهل المؤمنين او من يقضه على غير
طهر ما يجر ذاك وقد امننا من ذلك طاعة عندنا في ذلك ولما لم يستند اليها السبب به كما استغنى ومع ذلك جمع ما
ذكرنا به في محمل ائمة السيد على ما حكى عنه باقيا صلوة بين ذلك والاختلاف لبعض شرائعها فيجوز ان يكون لها
صلواتها من كونها فاسدة ولا يخفى ما فيها بعد الا حادثة مما ذكرنا مع كونها متباعدة عنها بدليلها الفاد لعدم كونها
الى القائل **قوله** ولو علم اه لا اختلاف ولا شبهة في جواز الاعتناء بعد العلم بها واحد مما ذكرنا وامثاله لان مقتضى ما ذكرنا
على صحة الجماعة وصحة صلوة المامون مع عدم القراءة التي اجبت في غير ذلك لانها المامون وغيره كونها صلوة الامام
عند المامون بظاهر الشئ حتى يصير ائمة المامون واجبة واقفاله بحجة القول المذكورة وظهور الفاد بعناية عندهم
من الاثارة التي ذكرناها وهي لا تقتضي صحة في المقام لكن اختلافها في بابها المامون فيهم من قال بوجوب الاعانة عليه
وممن من قال بانها لا تضراد ومما خرج المتوالن على السابق في المسئلة السابعة وفيه انه على القول بوجوب الاعانة
فيها لا يخفاء وجوبها في المقام بل وبطريق اول كالا يخفى ولما على القول بغيره لا يلزم القول بغيره في المقام
لما عرفت من كون مقتضى الاصل الاعانة بخلاف البنية في العبادات التي توقيفها ولا يخفاء فيه وطا ذكرنا ما ذكرنا
المقام الا الاستحسان وبما اخبره عنى ما ذكرنا على المنع من القول بوجوب الاعانة عليه وانما جعل من ذواتهم
اصحابهم من جعل صلى بغير طهر فاجبرهم انه لم يكن على وضو قال يثم القوم صلى بهم فانه ليس على الامام ضمان ولا يثبت
ما قلنا من الاستحسان مع ذلك قال في الذكر وفي رواية عن الصادق عن الجبل انهم يستعملون صلواتهم **نفع** **قوله** ان
ان المامون ان ادرك الامام في الركعة الثانية بتابعه في الجلس مع غيره مع الغياب والائتيا بالتمسك بالركعة ومنه
ولعل الحل مضاعفا الى عموم ما ذكرنا في السابعة وهذا يقتضي ان جوب الجلس مع غيره وعدم جواز المغاضاة بالقيام
ان يعلم الامام ويخرج من الصلوة او يقوم الى الثانية فتقوم لقيامه ويحيط معه ولما اشتهر ان اريد بالظهور استحسانا



[illegible]

ان من احدث في الصلوة ما يقطع الصلوة يجب عليه استبناها فلا يخطو كلام الصلوة كما ينبغي في غايه الظهور فيكون ما ذكره من الصلوة وكلام
 كلام ابن ابي عمير على ان يمنع ظهري الشك في الصلوة بالجملة لا شبهة في الفضا في صفة الصلوة لعله من صفة الدين او المذهب طحا الله
 فقلنا ذلك ما في الايام في سبب من قبل الاجماع على الفضا على سبيل العمق والعلامة في المذكور مع بالاجماع في صفة الصلوة ايضاً
 ونقل عن المذنب ايضاً في الشاخرية وعن ولبا المحقق المقدس الادب على هذا مع ان العبادة لو خففت في شغل الدنيا لغيره لسند
 البرقة البقينة مع غرض بالامانة مع ان الاصل بقاء ما كان ويقل على البطلان ايضاً مضافاً الى ما ذكره من ان الصلوة لا يخلو
 الكتمان من الصلوة في الرجل يخفق في الصلوة انه قال ان كان لا يحفظ حديثاً منه ان كان عليه الركن والاعانة الصلوة الحديث
 والرقابة صحيحة عنده وعند غيره وانما مثل هذا حال العلماء بين المجلسين ومعرفة على المشهور وفيه الحسين بن المهدي عن الكاظم ع
 جعل في الظاهر فاستحسنه جالس في الرابعة فقال ان كان شهد الشهادتين فلا يصح وان كان لم يشهد قبل ان يجلس فلا يصح
 في الخارجين التي يفتقر الى الصلوة ان صلوا بها بطل به فنه ورفعت الركن ان صاحب البيت الغالب في ما ينبغي مع انه قد
 في الصحيح ان الركن في الصلوة الوقت والمبلة والظهر طن قبل الناموس ما بين المشرق والمغرب ويحيى في حكم الالتفات ما به
 يظهر للفرق بين وجهه في الصلاة لا لتمام الصلوة الا من ختمه الظهر والوقت الحديث والمبلة ورضها كون الطهارة مثل
 الوقت بالنسبة اليها ووجهه في الصلاة الا بطلان والبناء واشراط الطهارة في جميع اجزاء الصلوة على سبيل الاتصال وصحة
 نيل الركن ما ينبغي ان يلاحظ وفي رواية مرفوعة عن النعمان قال جعل يكون في الصلوة فيخرج منه حيث يقع قال ان كان
 طحا بالعدو فليكن ان يسجد الركن وان كان في صلوة قطع الصلوة طحا بالصلاة والسند في هذا الاخبار في صفة الشهور
 الاجماعيات وغيرها مع ان الموثق حجة وبطلان عليه ايضاً في رواية ابن بكير انه قال النعمان الرجل يورث شعبة ما يقع في
 الركن من السجود الاخر فقال تمت صلوة وانما الشاهد منه فيثبته ويحس مكانه او مكانه قطعاً فيشهد وشيئا من
 عبيد بن خازم بان بكير في غايه الركن في ان العتق لو كان قبل الشهادتين لكان الصلوة بالجملة ولا ينفذ الركن الا
 بما يورث حكمه كونه الشاهد منه فانه يحول على النية ومن مكن ان عدم حجة بعض الحديث عن الحجة كما هو ظاهر
 سجدتها في الصلاة بل الاولى منها محجة في رواية عن الباقر بن فضال عن محمد بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 مع الامام فوجد في بطنه اذى فلم يلقه وقام فحدثت صلوة ومثلها غيرها من الاخبار المعينة وليكن الصلوة في المعنى
 التي مضت في حديث الامام في انما الصلوة لانه يظهر منها ظهرياً تاماً حجة بذلك عن صلاحها لا فائدة وانه اذا كان لا
 يستنبط ليشيها ما هو من ولم يقيد وانما ذلك في عدم ممكنة في الركن ذلك الوقت اذ مع العتق والمساكنة كونهما
 لهم لانه من نائم الاستغفار بالذي هو في صلواتهم امامهم فان ذلك اذ في صلواتهم من استغفار المومنين باستبنا
 احدهم الامامهم ويحتمل ان يكون ذلك الامام وفيهم الكل غايه الاستبنا وبالمسند والاستبنا او يد كل واحد منهم مع
 صفة الامر المذكور في حال الاستغفار بالصلوة نعم في المراسل الركن من اهل الركنين في صلوة الامام وعدم بطلانها
 ومبنى الكلام فيها في امثالها وبعضه ايضاً في محبة النية من ركنها ونحو غيرها في انشاء الصلوة وفيها
 فلا يخلو في حال حال النية على الطهارة بالنظر في العلة والمذهب الحق في ركوعها وشكها وسلم عند الفقهاء في الصلاة
 للشيء في المقام من المحققين في النجاشي استأهل الاستبنا من الحكمة بموجبه من غير الخلل في الحكم فلا يخلو في حال حال
قوله لشرطه الطهارة اه اجبى بان الطهارة شرط في الصلوة ومع ذلك الشرط بنحو الشرط وبان الاجماع والجمع
 ان الفعل الكثير مبطل للصلوة وهو ما حاصل بالطهارة الواقعة في انشاء الصلوة كونه على الاثر بان الامام منه عدم

وقع الصلوة او شئ منها بغير طهارة وهو خلاف المذهب وعلى الثاني منع الاجماع في موضع التراجع اقول قد مر في الكلام
 عن الاول ما لا بد من تبيينه فوجها ونقول المبدأ من الصلوة المتكافئة من الشئ مما له هيئة المتكافئة الشابة في الاجزاء
 المعروفة منها فان كان الطهارة شرطا لها يكون الاتصال المذكور معينا فيها ولذا اذا حصل المتكافئات في أشكالها لم
 قطع صلته ومن تلك المتكافئات الاحكام الواقعة فاشكالها ولا يقول احد قطع صلته ولا يوجب قطع صلته ولذا حصل
 الحيز المنضم لبيان قطع الصلوة مع نفيهم من المراتب او غير ذلك بانه كان قطع الصلوة فوضع الوهم للذي لا يثبت عليه
 شئ او انقطع ونحوهما بل بنى نفي او انقطع ونحوهما ومن هذا الوجه للحدث فاشاء الصلوة عندا لم يكن تاما ففقط لها وفتا
 بالقطع المذموم وكون الاتصال معنويا في حال التمدد حال التمدد وكون المتكافئة لها على سبيل الاتصال في الاول وعلى سبيل
 اتصال والتوزيع مع كون الدلالة الصورية موقوفة للاصل في الاظهر واما ما لم يجره كون النفي لاصفا على مطلق الصلوة و
 حقيقة الاخص صيغة التمدد فيه فاما فيه فان التمدد منه معنى فاعرف كلا الصورتين ووجه ما يرد سبيل الاتصال
 والتوزيع في صورة التمدد فيه ما فيه كدعي عدم ثبات الاتصال فيما عداه على هذا ايضا لا بد من ثبات سبيل الاتصال
 محصلا للبرائة التي يثبت مع ان الصلوة هيبة لثبوتها بيان الشئ والتثبت منه والقدرة الثابتة من الشئ والمقتضى لها
 الثبات على سبيل الثبوت هو الهيئة الحالية من الوحدة في أشكالها المتصلة الاجزاء فالطهارة المشروطة وان الموضع وشاكلة
 في بحيث يكبر في الاحوال انه لا بد من كونها الله اكبر لمع الله على سبيل القطع واكثر على وزن افضل بخروج الاخر من كونها
 كل شئ وان يوصفها بغيرها واما وجه من الشئ كونه لا واسدا على ذلك بكونها عبارة والنقل اليها من الشئ هو جهة
 الهيئة وكلها من جود كذا بغير جهة الهيئة فاهو يخرج لانه العرب للمعنى على الاطلاقات الواردة من الشئ في غير سبيل الشئ
 بما ذكره في المقام وبالمجمل الصلوة التي وقع في حيزها الحدث الثاني لها لم يعلم بعد كونها الهيئة السببية شرا لم نقل بالمعنى
 انها كما لا يخفى على المتصفح سيما اذا وقع في حيزها الاتصال الاجنبية بالنسبة اليها مثل الرضوخ والقيل والشم وبان هذا
 من الذي صدر عن الرسول في الاثمة وقد عرفت مكر ان عدم جهة في العبادة والتوفيق لعدم سبيل البيان القطر من طاعتهم
 وانه عماد المشروعة واما لما عرفت ان الهيئة السببية الواجبات منها مع انها على تقدير كونها بياناً فاني غايه الشئ
 وعدم كون ما وقع فيه الحدث صلة شرعية فضلا ان يقع فيها الرضوخ والجزاؤه وما يشابه بما ذكرناه انما حدث بغير جهة
 جهلة بالمشكلة بغير صلها بالملء بالزمان من الخصم انهم وكل قال بالتمتع في صورة التمسك خاص مع ان الجمل من شريعتهم انهم
 الاخبار واعتقد به المودة وان كان هذا انهم ليس بعد ربح للفصل كما هو المشهور والعرف من فضاها وبينا في موضع من هذا
 الكتاب وسيجب انهم وبالمجمل لولا ما نوهه الموقر من وجوب الاحتجاج الدالة على عدم البطلان في صورة التمسك لما صدق منهم
 ولما خالفوا الاختلاف لكن وسبب ايجاد المجمل لو شئ انهم انهم التوهم وتما ذكره في الاول والثاني انهم مضافا الى ان الاجماع
 عندنا ليس مضافا الى الكل احد من مخرج معلوم النفس وان كانا ما يورد في خارج المحققين من المعنيين واما العامة فكلها
 وان كان في الكل الان انهم كل احد عصر فاجب لاجتماع الاعضاء لان الاجماع عندهم محقق في الدنيا والآخرة فكلها
 بانه لما كان محل التراجع يمنع الاجماع فيه ما فيه ومعلوم ان الاجماع المنقضي بغير الواحد محقق في الواحد من جهة فكلها اصلها
 حاليه وان مقتضى ما من القائلين بجحيزه الواحد على جهة كماله المحقق في حيزه سيما الاجماع الذي فصلناه عن الصلوة حيث
 جعله من مضاف الى العامة القاصية عليهم الا انهم انما انظم اليه اجماع الشئ والعلة منه ثم اعلم انه في المذكر جعل
 التراجع خصوصي صدق الحدث الذي يوجب الصلوة سيما في الشئ والمنقضي لغيرها لا يظهر على ما مضى من سبيل



وفرا المصنفين النبي وغيره فادرجوا في المصنفين انما سببه الحديث وجعل الماء طائفة من غير ما خالفه الشيخ في النهاية وطه والخاتمة
التي قبل قوله في الحديث ثم نقل بحجة المعظم طه من مكسها بما نقلنا واجبت عنه ثم قال نعم يمكن الاستدلال بالصلوة في طه في حديثه
الاقتضار على المنقول من الشيخ وهو ما كان على النظم المعين وقد مر في ان جهم ثامنه بما ذكره وسلم مع انه لا يمنع لان يقول يمكن الاستدلال
مع كونه ولية واجبا فنيا مسلما عندهم مع انه جائزا يستدل المعظم في الغامضات الحلالية بما ذكره ثم قال اجمع الفاضل في البناء على
يعني الفضل بن يسار انه قال الكافر لو كان في الصلوة فاجد من في طه اولها وثالثها فقال انصرت ثم توعدا ابن على ما مضى
لم تنقض الصلوة بالسلام شيئا وان سلمت ناسيا فلا شيء عليك فهو بمنزلة من سلم في الصلوة ناسيا سلمت ولذا لم ينعى عليه في الصلوة
قال نعم ثم نقل عن الرضا ان الاثر في الغر لو لم يكن ناقضا لم يمتد بالانصراف والوضوء ثم نقل الخبر اياه ليس في الخبر ذلك ولا في الغر
ليس بحديث اجماعا فاحاط بان النية من فضا والمخافة بالانصراف شائع انصرا قول لا شك في كون المدة فضا والمخافة اليه للفقهاء
الراية فالانصراف من الصلوة ثم الوضوء من خوف علاج للانصراف منقطع بفساده فلا حاجة الى المصطفى وعن الشيخ الذي لم ينعى عليه
ولم لا لكن بحج الاندلس ليس بحديث قطعا وليس في الخبر فيه شيء على وجه الحديث بعد ما بل الغرض منه على خلافه بناء على ما ذكره من
الشيخ من فضا والمخافة بالانصراف بل وبما على ما ذكره ما مضى لا فريضة عليه فلا بد من حمل الحديث على الاندلس الغر الذي لا يمكن ان
عليه من خوف الحديث فان مضمون الحديث من طه بالاستدلال وهو الحديث سموا مع انه لا يخرج ما مضى من فضا تاملا في الجمع عليه
الاجماع على عدم كون الاندلس ناسيا وان كان طه فريضة لم يبق ذلك الحق ان يخرج ما مضى من فضا فضا لا يضر الجاهل بل صا
يعلم من فضا لا يضر كما مضى ما ذكره في الحديث منه في المقام من تلهم الاجماع هو الحق وحمل الاندلس الغر على ما مضى من الحديث وسبق
انصراف ما ذكره بل ما ذكره بدله الضاد واوجب ما ذكره انما ينعى عليه على عدم ما نقل بالبناء وما فوق لما نسبته الى من في الحديث
الاستدلال والشيخ من الحديث قال ان الحديث سبقه بسا في الضوء وينبغي على ما مضى من دون ما مضى الى اتم من فضا في الحديث وهو لكن
مع ذلك ايضا لا ينتم الاستدلال لعدم كونه السبق في الرواية وعدم جواز عين منه ولا اثر في الرواية مشاكلة بحديثك العمل بها الا
قول ونوعه بحديث الشيخ في الحديث كما وبجملته طه في القول بان سبق الحديث يقتضي كذا وكذا ثم قد وابلل اخر مع انه على
منه يجوز ان يكون ذلك هو الجاهل لا الرواية المؤثرة من خوف جنة في ما مضى اسلا وهو من الحديث الذي لم نقل بظاهر احد او قول
بجمله في ظاهره وبالمجمل الذي يظهر من الرواية كونه الحديث عملا وهو من جملته اجماعا على ما مضى سلم عنه ايضا ومع ذلك لعلم ان
ما ذكر على بطلان الصلوة بالانقضاء ولغيره الوجه في الضل واستدلالها وهو اخبار صحاح مضمون بها كما سيجي مع هذا العارضا
ما ذكر على بطلان الصلوة بالانقضاء والكثرة في انشاء الصلوة فعل كثر وكذا الوضوء وكذا المثل الى عمل الظاهرة ثم من ذلك
في جميع ذلك كيف لم يخفوا الفصل كثر البطل للصلوة كما استوفى ومع جميع ما ذكره مضمون ظاهر الرواية انحصار ناسخ الصلوة في
الكلام وكذا فيه ايضا فاضه وعدد منهم الارباخذ ما اشبه من الانقضاء فيك الشاذ الذي دفع المقام منه ذوات منه في مقابل
الاشهادات المندرجة مع ذلك موافقة للفتنة لما استوفى فيجوز ثلث العمل بها من الجمل ايضا البطلان في رواية اخرى
القول قال سمعت رجلا يقول سمعت رجلا يقول سمعت رجلا يقول سمعت رجلا يقول سمعت رجلا يقول سمعت رجلا يقول سمعت رجلا يقول
والثانية او الثالثة والرابعة فقال انما احببت شيئا من ذلك فلا بأس ان يخرج الحاجة تلك فيوضا ثم ينصرف الى مصلح الذي
كان يقتضي فيه فينبغي على صلاته من الموضع الذي خرج منه الحاجة ما لم ينقض الصلوة بسلام قال قلت وان التفت يمينا وشمالا اولى
من القبلة قال نعم بل ذلك واسع انما هو بمنزلة رجل سمي فانصرف في كفة او كفتين او ثلثة من المكثورة فاما عليه ان يفتي على
ثم ذكر سموا النبي اذ جميع ما ذكره في الرواية السابقة وادعى في هذه الرواية ايضا مضادا للضعف او ضعفها الذي ذكره النبي
من النبي وهو من فوق للفتنة كما لا يخفى ومع ذلك فيها اخبار من حال الحديث فانشاء على حال السهم والصلوة وهو انهم موافق
لطريقة العامة ومع ذلك نفاضا ما ذكره على ان السهم لبعض الصلوة وغيره عليه فائدة الصلوة في الاخبار التي هي المحجة عند

وعند الكل مسند او خلافتها على التبعة فيها اما اذا كانت للتبعة وودود على ما يراه العامة مع انه من جهة الحقيقة وتمامهم
وفي الاخبار المتواترة وهذا الامر باخذ ما خالف العامة وذلك ما وافقهم ومع ذلك فثبت لزوم الدخول الى الصلاة الذي لا يجوز
بغيره فيمنع انه ما لم يقبل به احد منا وليس ضرورة داعية اليه كونه فعلا كثيرا خارجا عن الصلاة وبما كان كونه في غاية الكثرة
ومع ذلك ربما يظهر منها عدم الاختصاص بالحدث الاضيق وما ذكرنا ظاهرا في حال صحته فزاد من الباطن في الجبل بحيث
بعد ان ينفذ واسمه في السجدة الاخرى وقبل ان يستشهد قال لا ينقض ويؤخر فان شاء رجع الى السجدة وان شاقق بغيره وان
شاء حيث شاء فثبتته ثم لم يكن وان كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضى صلوة ان الظاهر في الحديث المذكور ان
بغير اختيار ولا انه سدد سموا ومع ذلك ينقض ما لم يقبل به احد من قوله فان شاقق الى السجدة الاخرى اذا افرغته فقد بقى
فكيف يجوز هذا المقتضى من الفعل الكثير وعدم الاستغفار في الصلاة في هذه اصلا ويكون موثوقا الى جهة مشيئة المصنف مع انه
من بحث افعال الصلاة ان من جهة الصدوق عدم ضرر تخلل الحدث فاشاء الصلاة اذا وقع بعد الفلق من اركانها هذه الركائز
تكون محجة القابل بعد من الحدث سموا مطلقا وليس اجماعا على كونه يتم به المطلب كما لا يخفى ومع ذلك قوله
وان كان الحدث شاه بغيره بطاهر ما دل على وجوب العلم وكون من الصلاة كما مر في محبة الا ان يبقى بعد من الحدث بعد الشهادتين
مع الفعل بوجوب العلم كما نقل عن صاحب الفخر والشهد محل هذه المحجة على التبعة كون الشبهة الثانية غير واجبة عند ابي جعفر
والشبهة والاخرى سعيد بن المسيب والحق في الخبرين والعامة هو ذلك عن علي ومعلوم اجماع الشيعة على وجوب هذا الشهد الثاني
منها من جهة وقاد كذا ظهر في ما ذكره في المدارك بعد نقل الروايات المذكورة ناول هذه الاخبار بما يوافق الشبهة مشكلا على
واحد اجماع سلامة سندها ومطابقتها للمقتضى الاصل اسكل انفس الذين عرف حال هذه الاخبار مع انه في السلماء والقطيعة كذا العباد
هذه التبعة مقوفة على الثبوت في الشك وفي البطلان ان الصورة المنقولة منه ما لم يزل في الشك فاشاء فضلا عن الروايات في فضل
من المتيقن والحوادث المذكورة فيها والتقلب عن القبلة وغير ذلك مما ظهر منها ثم اعلم ان الظاهر من عبارة المعان البعد والتمسك بالاصل
في مطلق الحدث التبعة لا ضرورة للاسفر وبالتالي في عبارة العلامة من عند نقله قوله ما يظهر كونه الامر كما ذكره المدارك في قوله
فوزاه قد ذكرنا الفرق بين وجوبه في صلاة وبينه في الصلاة واما في الصلاة وهو منقطع فبطلان كونه ثم احدث فاما
الماء قال ينجح ويؤخره ثم يبنى على ما مضى من صلوة التي صلى باليمنى ومثلها محبة فزاد وعقد فان قلت في جمل لم يصب الماء
وصرفت الصلاة فيمنع ويصل ركعتين ثم اجاب الماء ان ينقض الركعتين ثم اجاب الماء او يقطعهما ان يؤخرهما ثم يبنى قال لا وكذا ينجح
في صلوة فيمنعها ولا ينقضها كان انه دخلها وهو على يمينه يمين قال في طه فقلت له دخلها وهو يمينه فقلت له فحدث فقلت
ماء قال ينجح ويؤخره ويبنى على ما مضى من صلوة التي صلى باليمنى ومثلها محبة فزاد وعقد فان قلت في جمل لم يصب الماء
العقبة قال في الرواية احدث على البناء للفعل ان لم يحدث حدث وجد سبيح امر من افطار السماء ونحوه من سبأ صلي الله
والكتابة من مثله بل حدث شائبة في كل يوم وهذا يعني انما ذكره في الحديث على مضاه الشعار والابطال بين الحديث وهذا
المعنى واحاط به الماء المتفرع عليه والتمسك ان حيث حله على ما ذكرناه انما بالبناء في صلاة التيمم خاصة وقد ما اذا اخطأ بها
او الفصل قال في العهد بسبب جلالهم مثل ذلك في التوضي اذا صلى ثم احدث ان يبنى على ما مضى من صلوة لان الشريعة منعت من
وهو لا خلاف في بين اخطا بنا ان لم يحدث في الصلاة ما يقطع صلوة بحسب عليه استنباطا فها انفسا قوله ما ذكره وان كان غير ذلك
للجزء من معارضه ما دل على بطلان الصلاة بل حدث الواقع فاشاء لها الا انه ربما يخفى بين صدر الرواية وقد بلغها السلفا من الصلاة
الاستغفار وجرأه في المقام كما فعله الاصحان كان كذا فكيف يقول اذا صلى ركعة بنوا ويمنع مع انه اضرر في الصلاة



فقال ان قد روي عن النبي او شيئا لا ينبغي به وهو مستقبل القبلة فليقبل عنه ثم اجعل ما بقي من الصلوة وان لم يبق شيء على
حق ان يضر بوجهه او يتكلم فقد قطع صلوة وهذا الحسنه فلهذا ما يحكيه كشاف عما ذكرنا في التمهيد من الشايعين وفي الفقهاء
وفي رواية اخرى عنه ان تكلم او عرف وجهك عن القبلة فاعاد الصلوة وفيها يضر ويحكي ان من تكلم في صلوة ناسيا كبر
تكبيراته ومن تكلم في صلوة متعمدا فعليه الاعادة الصلوة وغروان في صلوة فقد تكلم واشاره الامير الى ما روي في الخبرين
من جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان في صلوة فقد تكلم وفي الاول الى رواية عوف بن خالد عن العزم في رجل دخل عليه وهو يصلي
فاجاب له الجاهل كيف يضع قال يضع على صلواته ويكبر تكبيرا كثيرا ويضعف من الركعات فيصير يعمل الاضغاث وفتاويهم لا يجتمع
واخبارهم الاضغاث ايضا كما سنفر في موضع ان يكون دعوى عدم ثبوت صورة السهو من الضحاح الشاذلة فلم يثبت منها ان يدعى
منه في العمدة قوله اما ناسيا فلا اجماعا اماما الاجماع فتغلب الفاضلان وغيرهما واما الاخبار فقد اختلفوا فيها
صححة عبد الرحمن بن الحجاج عن العزم عن ابي جبريل يتكلم ناسيا فالصلوة يقول انما صغر فكم قال يضر صلوة ويسجد سجدة اليتم
فقلت سجدت يا السهو قبل التكليم او بعد قال بعد وصححة الفضيل الشاذلة في شرح المضاح السابق وصححة زيادة عن البا
عني الرجل يسهر في الركعتين ويتكلم فقال يضر ما بقي من صلوة لم يكلم ولا يشي عليه وصححة سعيد الاعرج في كتابه التلخيص
التي تروى عن الركعتين وتكلم مع ذلك ثم قال في اخرها ويسجد ويسجد في كل ركعة من الكلام واما ما استدل به في
من قوله دفع عن الخطا والفساد فلا يثبت منه ان يدعى من عدم التاخذ بالناسيا الذي لا يضر للخطا واما حجة
ما قبله وكونه موقفا للشرع وعلى حسب ائمة الشارع فلا كما لا يخفى فتوجد في الاجماع والجماع نقل في النهي
في الذخيرة انه نقل في لغة والذكي عن ابن بابويه خلاصة انهم اتفقوا في الذكي والمختلف ايضا ان ابن بابويه قال يضر
السهو في الصلوة ناسيا ونقلا عن المعروفين المشهورين من الاخبار قوله لم يضر بوجهك السهو ناسيا منهم مفصلة ومنهم
ابو عجل حيث ذكر في اقل انه قال الذي يحجب به سجدة تا السهو عند التسلية شيئا ان الكلام ناسيا والشك بين الاربع
فتدبر ولم نقل من ذلك الصدوق انه قال ابو جعفر في نسيان الشك بين الثلث والاربع من الظن الواجبة في كل ركعة
غائبة نصا بل ولا ظاهرا على ما هو مبني في الذكر حيث قال بعد ما نقل عن الصدوق انها لا يجبان الا على من فقد
قيامه او قام حال تفرده او ترك الشهادتين او فادا ونقص وقال لا وجه لهما انهما بالكلام ناسيا ما هذا كلامه وقا
والله يجب في نسيان الشك والشك بين الثلث والاربع مع كل الركعة وما قد انبه فيه كما مر انتهى فتجد انهم نادوا في
من الموضع ومن يالك ربما يظهر منه ما ذكره لكن في الذكر من يدعي من الموضع خلاف ذلك لا اشار اليه كلاما بل حكم بقوله بالي
من دون ما مل في موضع مع انه قال في الفقه او لا يجب سجدة تا السهو الا على من فقد في حال قيامه او قام حال تفرده او
بدون زاد او نقص او ترك الشك واما بعد التكليم الى اخر ما ذكر وبعد كلام طويل مع ابو جعفر في التكليم ناسيا وذكر في
الدالة عليه وبالجملة مع نصحه في غيرها في الكلام سلك في الفقه وملاحظة الذكر لا يصلح نسبة الخلاف اليه وكذا في
تبعه ملاحظة الذكر وكذا لما ذكرنا لم يجعل في هذه المسئلة خلافا بل جعلها وقامة كالمص مع معرفة في حالها من
التحريم في ظاهرها فاما من لا يجد في المسئلة خلافا فيها لكان في ذلك فتوجدنا سلمنا لكن خرج معلوم النبي
مضرا واما ما ذكره في الصحيحين من محمد بن الحجاج الشاذلي وبقول عليه السلام صحيح بن ابي بصير الذي رواه في الكافي
من العزم عن الرجل لا يدري ركعتين حتى يتمهما قال يتشهد ويسلم ثم يضر فيصلي ركعتين الى ان قال ولان تكلم في

سجدت في السجود وجميع سجدات الأوج السابق فظهر ان ما ذكره على وجوب سجدة في السجود صحيح كونه ثابتا بالاجماع المنقول لها واما السجدة
الظاهرية في عدم وجوبها فصح ما ذكره وجميع الفضل السابق ووطا به عقبه بن خالد السابغ ايضا وكذا ما ذكره الصدوق في بيان
منه القول بالوجوب الحقيقي بين سجدات السجود وبين التكبيرات الكثيرة لكن الظاهر ان الاول نفاه لانه ذكره على سبيل الاختصاص
والثاني نفيه بعبارة ولما لم يثبت احد من الفقهاء اليه العجز المذكور ولم يوجب السجدة من اصلا واما ما لا حد ولا
ملا على بل كان كان الذي ذكره صحيحا بعنوان الرتبة لم يثبت احد بان يثبت اليه ولو بعنوان العجز فلا سيما في ما لا حد ولا
الذاتين على عدم وجوب السجدة من اصلا وعلى ما روي عنهما والصلح لم يثبت اليه اصلا واما ما لا حد ولا الى فترى بذلك ان
بوجه من الوجوه وهذا شاهد واضح على ما ذكرناه فانه ذكر التكبيرات وطا به مع عدم علمها فكيف لم يذكر ما ذكره على عدم الوجوب
سجدا وان يكون صحيحا في الجملة فانه لم يثبت النسخ الصحيحين وفيه اعتبار لا شئ عليه الظن في عموم النسخ عليه يمكن
ان يفي بما في الامر المتعارض ولو سلمنا وجوبه لانه لم يثبت في الحمل على الاستصحاب بل لان بقا النسخ من جهة الاصل وفيه
عرفت مضافا الى ان التخصيص غالبا يشارع مطلق بالقبول بين العمل حيث قالوا ما من عام الا وهو خاص ولم ينقل من احد
انه واثب امر الا وهو محمول على الاستصحاب ان الدال على الوجوب صحيح طاح كشيء بخلاف الصحيحين وعندهما فانه لما ظن
حله في عدم وجوبها لم يثبت في ادنى شئ عليه نفي الامارة ونفي وجوب البناء من جهة كون مد النظر فساد الصلة في
ولم يكن المقام مقام ذكر الخاص والمفرد كما هو الحال في كل عام ومطلق وغيرها ولذا لا يكاد يحقق من مع من اخرج وجوب
السجدة من سالما من مثل ما في المقام على ما اقبل فلاحظ مع ان الرتبة البقرة تنفق عليها والله يعلم والباسوا اعلم ان
مقتضى الاتفاق ما يصدق التكلم عليه عرفا ولغة بفعل الصلة بل المتبادر منه عند الاطلاق هو المفرد لا يفر عن المشايخ المتأخرين
وهو التكلم عرفا واحد غير مفرد وطا به الاختصاص في مقتضى التذكية والتذكية في الاجماع عليه وكذا السجدة الثانية بل من
بعد صدق التكلم عليه عرفا العرب في اللغة ايضا لاستخدام الكلام لغة في المركب من حرفين قاله الشارع الرضى في هذا
والاحول الجيب منه مما ليسوا واما الفرق الواحد المفهوم فهو كل اسم بلا شبهة لغة وعلى بل في مناعة اهل العبادات في اللغة
سناد فما استشكل في التذكية نظر الحاشية يحصل المقام فاشبه الكلام ومن قال انه مفرد النطق يجوز في عدم الاطلاق في الفاعل
لعدم محو السلب قطعاً بل وكذا من الاثر في المتبادر في التذكية والاشياء تقتضي كونه كلمة لغة ان اللغة اسم من اللفظ كما لا يخفى
انه لا يطبق الى معرفة اللفظ سوى ما نقل عن اهل الصناعة ومنه في حاله وما ذكره بنجر الائمة ومعارضة بما صرح به بعضهم
حينئذ لما يتكلم به سواء كان حرف واحد واكثر مع ظهور كون الحق معه من الكلمة مثل اطلاقه عدم التفسير وعدم التفسير وبناء ما
على ما كان والظن من الخالق بالاعتماد على التفسير مع موافقة مناعة اهل العربية من نفس الائمة وسناد وقوع الاعمال في
مع ان الملا في المشي قال وامل ما يثبت كونه حرفا لان سببوه في اسم الكلمة الى اسم وفعل وحرف هو يدخل مثل اطلاق
وكل حرف وفعل وعين والى حال والظن ان مراد بنجر الائمة ان الكلام في اللغة لا يحصل الا بالتركيب من حرفين لا اقل وان صار بالاعمال
حرفا واحدا مثل فاقع وطاقا ولما وقع في جهة كونه غير مستثنى بالمفهوم منه وعنده في جهة لا يفسر كلاما لغة بغير ضم الفاعل
لا افسه من انهم اقرروا في البدن الحشا وحرف وق وعجزها في الفعل عند سببوه وجميع النجاة في حروف فطرية سببوه
اخراج من الاسماء المحذوفة الاعجاز وان الاسم لا يصير عند علم اقل من ثلثة احرف كدع وعجزها ومن لم يثبت في مناهم ان
المفرد في اللفظ من حروف ثوب وان مرادنا امل ما يثبت كونه كلاما منه حرفا في كل صفة مطلق غير مفرد ليعلم ان كونه مع الفعل
بفساد ذلك ببل حطة كلام جميع اهل الفروع استند الى الله الما كونه تحقيق كون التجميع قال بانه جنس لما يتكلم به لان ما

حرفاً واحداً للمبني الحرف كشيء منه حرف واحد مثل البناء والناء ونحوهما بلا شبهة نعم لا يسلم لها بدون ضم ضميرها كما ان حرفاً واحداً
مثل لا يسلم به بدون ضم ضميرها لفظاً وصحاً بل الضمير مفقود والمفهوم عندهم كالملفوظ ولذا يجوز ذلك لا في جواب سؤال ومثله
مثل ان بقى له افضل كذا انضوى لا مع ان الحرف غير مستقل عندهم بالبدل لجهة بل ان ملا حظته حال غير فني بل ان ظاهراً الحرف
الواحد من الحرف موضوع لمعنى قطعاً والموضوع له مفهوم جوهراً فيكون حاله حال تحقق وهو في الابرار مع عدم امكان الجواب ان
المصدر كما لم يذكر من جهة ثانياً اسلاً لعدم تقدير فيه بالبدل لجهة وصحة عدم الابرار وان الحرف من جهة عدم استقلاله بالضمير
وكون معناه في غير لافى نفسه كما هو المحقق اذ لا يغير ضميره الغير لا يكون معزاً قطعاً ولا يكون ذلك الموضوع جوهراً بل
يكون معزاً البنية ومع ضم الضمير لا يكون المفهوم هو ذاته للمعروف من كون معناه في غير لافى نفسه وان معناه الاله ملا حظته
الغير فكيف يكون من نفسه ولا على معناه ايها حتى يرد ما الرصد بل الدلالة والمفهوم هي الضمير البنية فندبر مع اللفظ
لم يذكر واحد الجوهري فضاء علاً اسلاً والمثاليين ذكرنا في هذا الكلام وقال محمد الكلام بغيره اه فيلزم ان يكون الكلام
امراً اعم من اللفظ الجوهري الكلام وهو الذي مركب من جوهري فضاء مقابل في المنهوي مع بان الكلام جوهري يقع على الفعل والكلم
جمع الكلمة وامل ما يركب منه الكلمة حرفان الى اخرها ذكره فاعنه قد يرد هذا مع ان الحرف مفقود على اللغة على ما حقق في محله
والظاهرة صلياً مقبولة عندهم ولعل من هذا العلامة ذكر الحرف المفهوم من حذف التكلم به مثلاً ان الله ان يقول عباد الله فلما ابرئ
ذلك الباقي وكذا في قيام وامثال ذلك فذكر مراد كانه من شأنه حصل الاقدام فاشبه ان يكون تكلم بوجه الى ذلك انه
قال قبل ذلك منسلاً بخلافه ان الحرف الى احد ليس بطلان لا بطلاناً لعدم انفكاك الصيغة من قبلنا نعم في الواقع
الفهم كنوع وشواشكال في اخر ما ذكرنا ثم قال ما الحرف بعد من فقه نظر ايضاً منشاء من قولنا لمت من اشباع الحجة ولا خلاف
ومن اذ اما الفعول والفعلاء انتهى مع ان في مجرى الصدق بنبينا ومنه الامس بالثناء وبعد ذكر بام يظهر ان الماد هو المقام
منه بل لكن الذي يظهر من المنتهى انه يريد في مع ونحوها اذ هو من خطاب ينسجه عليه منسلاً الى ما سبق ان جعل المبتل بالركبة
من جوهري فضاء علاً وان كان معزاً فصيح بان الفهم لا يصل له في الابطال اجماعاً فكيف جعل الاقدام منسلاً للابطال ومع ذلك
اي شياً من طابا الكلام مع كونه خالياً عن الاقدام غير مبني في ذلك الاقدام في قطعاً واجماعاً فكيف مع اشياء الكلام على
الاقدام منه وكيف كان لا عبرة باسكاله اسلاً ان اودا السكلم بذلك الحرف الواحد فالخاطبة والخطابة به وطلب الى
مثلاً ولا شبهة في محله مثله فالاطلاقات الاخبار والمناقب ثم اعلم انه لا يبين هذا الفقهاء في السكلم المبتل الموضوع فالكلم
بالهيماليت يوجب بطلان الصيغة وادعى في ذلك خبر عدم الخلاف في ذلك طابع عليه بغير منسلاً وفي الاخبار فذلك
روى العامة عن المرتضى في غايه الفلوس في ذلك فتدبر واعلم ان التمتع لا يصح في علي الكلام عرفاً ولفظاً طناً مع
جماعة لعدم ابطاله لفظاً معصاً الى موثقة عا والسا باطي انه سأل الصم عن الرتل يبع صوتاً بالباب وهو في الصم
ينفع لبيع جارية واهل البيت فيبشرون بها بيبكهمها من الباب لينظر من هو قال لا بأس به وقال في المنتهى لا يخفى
وسمى كلاماً بطل صلوة وهو صحيح لوصي والفهم عدم النسبة حقيقة الظاهر ان التمتع مجزئ بحيث يصح الكلام عليه
حقيقة مبطل لها وكذا الاثني ومطابقة لثمة بن زيد الدلالة على ان من في الصلوة فقد سلك فالاحوط الاينساب
فلزم بصدق الكلام عليه حقيقة واما الثاني فاقولم يكن خيراً من عقاب الله وامثاله فهو سلك مبطل من حيث يكون
بجوهري كما مع به عجا من الاثني ولو كان من خوف عقابه لزم وامثاله مع البطلان وجهان احدهما ان السكلم
وثانيها لا واخشارة في المعية اسناد الى ان ذلك منقول عن كشيء في الصلوة ووصف بالهم وحده بكونه



بجوازها واعلم ايضا انه لا فرق في جواز الصلوة بين ان يكون الامام الكلام لصيغة الصلوة ام لا عند اصحابنا وكذلك بين
ان يكون كلفا او لا في الصلوة على ما ذكره في بزيام لا بل في خبره انه يفهم من الخبر والمنشأ انه اجماعي الا انه ذكر في كتابه العلام ان
بطلان بطلان ولا يخفى رجحان الاول للتعريف في كلام الامامين وكلام الناس في خبره ذلك مما ورد في الاخبار ومضافا الى ما ذكره السكوني
من العموم من بانه من على م انه قال في قول يصلي وهو المصلي نحو ان لا يشاركه في الصلاة او الشارة في دخول البيت لفساد الشيء في التعريف والتعريف
ما يتوقف على معنى صلواته ما لم يتكلم **قوله** واما رد السلم الى اجاب على وجوب رد السلم عنها لو كان منسبا في السلم عليه
لو لم يتبين من عند فرف حاله الصلوة وفيها حكم الاجماع على ذلك في المذكرة وبها عليه مضافا الى الاجماع مؤثر قوله نعم فان
حيث يتبين خبرها با حسن ما اوردتها والخبر لغة السلم من انفق عليه اهل اللغة وفي الفقه اجماعا ومع ذلك فزعم الحاشي
القائل هو السلم وبها عليه ايضا حاشية غياث بن ابراهيم عن ابيهم قال اذا سلم من القوم واحد ابرأ عنهم ومن سلمه ابن
بعض اصحابه عن ابيهم قال اذا ارث الجماعة بغير ما اجازهم ان يسل واحد منهم واذا سلم على القوم بغير ما اجازهم ان يسل
منهم وقال على وجوب الرد في الصلوة صحاح قوية سماعة عن العموم عن الرجل يسلم عليه وهو في الصلوة قال يرد عليه سلاما
عليكم يقول وعليكم السلام فان الرسول كان قائما يصلي فربما يبين يا سلمي عليه فربما يبين هكذا او نحو ابن سلم
ضحك على البازر وهو في الصلوة فقلت السلم عليك فقال السلام عليك فقلت كيف أصبحت منك فقلت اني كنت
في الصلوة فقال نعم مثل حاشي لرواية منصور بن حازم عن العموم قال اذا سلم عليك الرجل وانت تفسلي فربما يرد عليك فقلت نعم
فانزلهم من السلم على المصلي فقال اذا سلم عليك رجل من المسلمين وانت في الصلوة فربما يرد عليك فقلت نعم فقلت
صوتك وفي الفقه شال عبد النبي ابن سلم البازر عن الرجل يسل على القوم في الصلوة فقال اذا سلم عليك رجل من المسلمين
في الصلوة فربما يرد عليك فقلت نعم في الصلوة فقلت السلم عليك واسأل الله عليك واسأل الله عليك وقال ابو جعفر
سلم عمار بن مولى الله وهو في الصلوة فربما يرد عليك فقلت نعم في الصلوة فقلت السلم عليك واسأل الله عليك
ان لا تخاف فطهر بانه يجزيه السلم بالمثل لما عرفت من الاخبار والمذكورة وفي المذاكر ولا يجزيه من الله بالاحسن ايضا
الاية وعدم دلالة الرقابة على المحرم ولا يخفى على المحرم الاخبار المذكورة ومضافا الى ان المثل لغة وعرفنا لا يصح الا على
حضر المماثل ومع الزيادة او التعريف او التفسير لا يكون مثله اليه هذا مع ملاحظة تكون الرد في السلم فربما يرد عليك
كما يظهر من الشرع في الاخبار والفتاوى بل ظهر من الرقابة كون منشأ الخبر ان السلم اسم من اسماء الله ثم والاحسن
وعرفنا ليس واسما من اسماء الله فربما يرد عليك فقلت نعم في الصلوة فقلت السلم عليك واسأل الله عليك
فربما يرد عليك فقلت نعم في الصلوة فقلت السلم عليك واسأل الله عليك فربما يرد عليك فقلت نعم في الصلوة
الاخبار والفتاوى يظهر العموم لكن بالمقدار الذي يظهر منها من جلاء وهل يجزى الجليل سماع السلم تحقيقا او تقدير
فيل نعم لعدم صدق الخبر ولا الرواية فقلت ولما يظهر من الاخبار المعتبرة المذكورة من ان الرسول ماسع وكفى
الامام بل المشايخ من قوله م عليه استماع السلم او نحوه مطلق عليه كما هو الظاهر من قوله م واسأل الله عليك بل لعل الشاي
خصص الاول بالاضطرار الاطلاق في الاشايخ المتعارفين وقبل لا يجزى في ظاهر الخبر قوله المفسر الاول على ان
منه السابطين اقول ظاهرها وجوب الاخفاء واشارة الى ان المنفرد من المعتبر الاظهار ونحو سماع السلم فالرأيان كيف
لنا من فناء بلقان عليه استماع ثابت مما عرفت فربما يرد عليك فقلت نعم في الصلوة فقلت السلم عليك واسأل الله عليك
وطا ليجوز ان يرد عدم الاظهار الذي بنا في حصة الصلوة منه او اشارة بالاصح حاشي الرقابة الاية بان يكون
الرد والامام بان يرد كان هذا مع انه يظهر من التمام الحاج انه يحصل بالسلم عن من السلم على م سلم عليه عينا فان الرد بل

الظن ان هذا صار منشأ لوجوب الرد عليه في الصلوة ايضا ولما لا يثبتوا من العلم عليهم لم يوجب التواني بل لعلمه لم يوجب العلم
وخلافه في الروايات المذكورة ومما دلل على انما هو بطلان ما في بعض النسخ من الصلوة او يظهر منه على سبيل القطع
حرمه التلبيح في صلوة سواء التلبيح الذي يكون عليها وهو حضور التلبيح عليكم وانتم عليها وعلى ما لا يثبت الصالحين ايضا بطلان
في التلبيح الثاني والاول في الشائبة فاذا كان الحال في التلبيح الذي هو من الصلوة هكذا فما ظنك في مخالفة المصلي مع غيره
ومما دلل على ذلك ما يكون حرمه على المصلي كما لا يخفى على الناظر فان الاحتياط بشرط في جواز التلبيح المصلي ان يكون سلمه
فيكون المصلي اذا لم يظهر الاحتياط بغير هذا الصلوة بل في اكثر الاخبار وافاسلم عليه الرقل فاشترط في التلبيح ان يكون سلمه
لعمدتها يظهر من العلة المذكورة في الرواية الاخيرة جواز البداء لكنها ضعيفة السند والاولا جميعا اشترط في التلبيح
في العلة المذكورة في جواز البداء من جهة السنة وفي الدلالة تكون شاذة لا تكون حجة بل فاعلمك لجامع صفوها **فروغ**
الاول وجوب التلبيح في اثناء الصلوة لا يثبت منشأ الصلوة وعدمها بغير التلبيح والقضاء لا يثبت علمه ولا يثبت
في العاشرة فاجاب التلبيح بطلان الصلوة خلافا للشافعي الثاني قال في المستحى لو سلم مكى حائض لا يطل بغيره منشأ
من ان التلبيح يجمع بينه وبين الناس في العفو والاقرب البطلان لانه سلم عامدا باليس من الصلوة والاكراه لا يوجب
التلبيح وهو كمن يفتن من تلك القضاة في بعض النسخ فلا يثبتها وتامل مع ان الرواية الباقية شوق على التلبيح **الثالث**
لو نزل اتمام الصلوة فسلم لم يثبت على المشي بل ربما عدوه في الحكم **فروغ** فاجاب واستدلوا بما من حجة ابن مسلم وحجة
الاجماع على عدم ضرب السلم سواء في الصلاة او بعد اتمامها بحجة ابن مسلم المذكورة قال فذهب الى بطلان الصلوة قال
والاول احوط كما عرفت ونسب الى الشافعي في طهارة القول بافشاء العشاءان حجتان عليه وغيرهما مثل رواية بل التمام المرفوع
وان ما يستحق انه سلم ركعتين او ثلثا ثم انصرف فسلم فلم يعلم انه لم يتم الصلوة فانما عليه ان يتم الصلوة ما بقى منها
وان بقي اربعة صلى بالناس ركعتين ثم نسي من انصرف فقال له ذوالشمال لير الحديث ومما رواه الشيخ في التلبيح الى علي بن
التيان الرازي والاصحى قال كنت مع اصحابي في بعض الاماكن فسلمت لعمرك ركعتين في الركعتين الا انك نسيان
اصحابي انما سلمت بركعتين فسلمت فقلت لكن لا يصح فانهم بركعتين فقلت بركعتين ثم شافوا
العمدة فذكروا الذي كان من امرنا فقال بب انت كنت اصبغ بغيرهم انما يصح ان لا يدرك ما صلى لكن ظاهرها غير صحيح
الشيخ يجوز في التلبيح بسلامة القرآن والدعاء والذكر كالثاني بالبدن كما في الاذن لغيره فقال ادخلها اسلام
اولا واذا دخل على مثل الباسط فاخلع ثيابك اذك بالي والقدم من طوي او اذا عطا كتابا لم يمسح على هذا الخ
المعنى ذلك في امثال ما ذكره ويحتمل على ما انه قال كان لي ساعة او دخل فيها على رسول الله ص فان كان في الصلوة سبع
افتر وان كان في غير الصلوة اذن وفي القصر عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع عن الرقل يكون في صلوة فبشأن ان اسأف
فيسبح ويرفع يديه ويجمع جازية فتأنيب فيها بدين ان على الباب فسانا هل هل يطلع ذلك وما عليه فقال لما بالاس لا يطلع
ذلك صلى الله على الحسن بن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله وهو في الصلوة فقال يوي يرايه ويشبهه والماء اذا
اطاوت الحاجة تصفق بيها فداء المستوفى في الجمع عنه وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله وهو في الصلوة فقال
يحيى والماء اذا ارادت الحاجة تصفق وفي طريق العامة عن النبي ص انه قال انما انابكم فليس الرجال وتصفق النساء والشاة
عن النبي صلى الله عليه واله في الصلوة لا يسلط صلواتها عند الرقا فان سبع الماء وتصفق الرجل الا انها خالفوا التلبيح
وغيره قال بعد من التلبيح لم يثبت في رواية اخرى في صلاة فليس سبحانه الله قال لا يصح احد يقول سبحان الله والثناء

والأحرار من ماء الأول بل ظاهر خبرنا النسخ **الحاشية** في التذكرة أنه لو صفنا الماء والربل على وجه اللبس لكان معلوماً على التمام
 ومجمل ذلك مع الكثرة خاصة انتهى وجب التحقيق في ذلك والشارع في التوضيح من المعنى المتعارفين من غير أن يكون أحد الكثر
 على بطن الآخر فما قيل من أن في الصلوة ضرب على ظهر الكف أو ضرب على الكف تبعاً من اللبس **الحاشية** في التذكرة لم يفسد القرآن
 مثلاً في مقام التنية سوى التنية قبل سجدة أو كتابه في الصلوة أم لا رجل يبطل الصلوة أم لا حكم في التذكرة بإبطال الصلوة **الحاشية**
 بانه لم يفسد القرآن فلم يكن من أن قال وفيه أشكال يتشابه من القرآن لا يخرج عن كونه قرآناً بعد منقذه انتهى والأحرار الزائد
 الصلوة بعد الفعل بل يحصل البراءة البنية من خوف على ما ذكره سابقاً إذا لم يعلم كونه قرآناً وشأؤه على أنه يتكلم مع الأوربيين وكان الكثرة
 وكذا الحال لو قرأ عبارة التنية معقداً كونه قرآناً وظن ذلك عليه تكون ولو لم يظهر عليه تكون مثلاً في باطله وعليه غاؤه وانما
 بعينه لعدم مطالبه صلافة للوائح **الحاشية** إشارة الأحرار مما هل تكن بطله لصلوة في حقها فيها الألفاظ كلامه وهو الوجه
 السهول لا يقوم كونه على كلامه حقيقته ولذا بقى لا يمكن السطوع في قوة الذخيرة عدم الإبطال لذلك لكن في حيث الكثرة في القرآن
 ان إشارة من فرائض وذكره وتبين فيملا خطه كيف يحقق البراءة البنية في العبادات التوفيقية من أن قوله انما هي الكثرة في النسخ
 والقرآن يمنع ذلك **قوله** ويجعل العاطس قال في المتن ويجوز للمصلي ان يحمد الله اذا عطس بان يفعل ذلك اذا عطس من غير وجوب
 اصل التنية انتهى ويقال عليه مضاناً الى ذلك التوفيق ما في الآية على مراد ذكر الله وامثالاً ومثلاً ما عد في الطهنة وضيق من الحيل
 من التعم قال اذا عطس المصلي في الصلوة قبل ان يحمد الله تعالى والمؤمن كالصالح على ما يجب من الصور قال فليشبهه اسمع العطرة ولما في القرآن
 فالمجدة واسم من التنية قال انما اذا عطس اخذ ما انت في الصلوة فقل الله وصل على النبي وان كان بينك وبين صاحبك التنية
 وكذا التسمية في التنية لئلا يحسن ان يقول له في صلاة الله بالعين والتين جميعاً ومن الى بيده ان التين اعل في كلامهم فالكثرة
 مطلق الدعاء للعاطس بان يقول بوجهك الله لك وما اشبهه فيقول مطلق الدعاء بالخير والبركة وجوازه بل استجوابه بين الأحرار
 وتعد فيه في المصنف قال والجواز اشبه بالذهب في الذخيرة ويدل على جوازه كونه وعاء منكون مستحباً انهم للشيء الذي عليه
 الدعاء ويدل عليها في عموم ما قل على بيان فعل التسمية فيكون شاملاً للحال الصلوة انهم ثم شرع في ذكر العبادات في الصلاة
 ما اشترى اليه التسليم وبما يظهر أشكال اذا برفق بينه وبين البداءة بالتسمية في المصلي وعلى الصلوة لان التسليم وما في
 فيه اكثر والعقود لم يجوزوا فيه الا الرأى بالشروط التي ستعرف مع انه على ما ذكره لا وجه لاستثناء خصوصه من التسليم والتسمية اذا
 عطس كما يظهر من كلامه القضاة فان امثال التسليم والتسمية من العبادات والدعاء للآخرين في غاية الكثرة بل لا يحصى في الصلاة
 واعلم ان التلم اشراط ايمان العاطس لعدم حرمته في غير المصلي لانهم كفار بالكثرة المقابل للملا بان فظهر من الاخبار عدم حرمته للدعاء
 وامثالهم منهم شرع في الدعاء والفتاوى واخرها هذا اشراط في المستقر ايمان العاطس في الذخيرة احصل كفاية اسلام مطلقاً
 عملاً بظاهر دعائه جامع مضمون ما اشتمل على ذكر التسليم وعطائه جماع حكمه قال قال الصوفى التسليم على اخيه من المؤمنين بل لم عليه
 انما التنية بعده اذا مضى وخبره اذا غاب انتهى اذا عطس الى اخر الحديث وفيها باجمعه بنادي بان الماء من الماء خصوصاً الفرق
 التاجية بعد الصلاة الاية الشاهية من مؤلفه من حاشية ما قلته ولاخبار الواقعة فيهم ولا اختار الواقعة فاعلم انهم استشهدوا على
 احتمال ان الصور سمعت بطلاً فطلبها على ما وعد في بعض الاخبار وفيما لم يعمل بالحد ما لم يبع سنة ايجب جازاً ومضيق
 ذلك معارض الظاهر الكتاب بان ثم ولان التنية المطلوبة مع انه ليس على الا الفصل لا يحرم فيه فليعلمه لادع فيهم ومثله مقتضيه
 لمضيق المقام بل لا بد من الحمل على حقها على المؤاد المتغير عنها ويكون مزاجه من سميته ان لم يحد الله ثم وبعد التنية لا يكون
 شاهداً على جواز التسمية التسليم من حيث هو مسلم كما هو مراد من ذلك في احكام الاسلام وحضره وحيث مع ابدع في ان
 العامة وغيرهم شرع في التنية والتضاريف نصاً واعتباراً وكيف كان لا شك فان المطلق بشرها على سبيل الاستانام
 هـ والدعاء عليهم والبالغة في صحتها الدعاء لهم نعم يجوز الدعاء لبعضهم بان يجد به الله لا اني كسابر الكفار وعادى

ظلاله يخرج عندهم وإما لهم لها وإن وعد النبي عز وجله السلام فإن الداعية المؤمن نعم لو كان من السجدة يعني الدين المنقسم أصلاً
الدعاء لهم مطلقاً وحرم من غيرهم مكاناً وكان أجراماً بينهم وإما منهم ونحوها وأما أنه قيل من الشك في أنه إنما يجب العاطس إذا قال
الحمد لله عن الشهد الثاني عموماً الاستحباب وقيل الزيادة بدل لما في شرط في استحبابه أن يصلي العاطس على النبي صلى الله عليه وسلم
فما الحسن بأمرهم من ما شتم عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه قال مطلقاً يصل عليه الباقي فقال الحمد لله وبالله المنة فلم يسمه الباقي
وقال نصفاً حقاً ثم قال أنا مطلقاً حكمه بغير الحمد لله وبالله المنة على محمد وأهل بيته فقال الرجل فسمه الباقي ثم
في هذه الزيادة يظهر عدم استحباب الشهد إذا لم يحمد الله عليه وبيده على من استحب أن يسمه غير الشهد بغيره بل هو بل هو نصفاً
حقاً في غاية الوضع في ذلك وفي بعض الاختيار أنه إذا مطلقاً الرجل ثلثاً منه ثم أركب في بعض الانبعاث ما يقول بعد الثالث
غافك على ما هو بياني وهل يجب العاطس أن يركب أن كان ما صدق عليه التسمية وسبح الخوض في ذلك قال في النجاة وعلى
نفسه في غيره شرع في الصلوة أيضاً انتهى فبذلك السائل الذي أشار إليه سكرته **ثم الله** وفي الصحيح ما أقول من أن هذا السلام في الصلوة
بل وجوباً أيضاً وفي ذلك ويقطع المقام بينهم بيان الأحكام **الأول** في الصلوة واجباً ما عرفت لما في المتن من قوله يخرج
له أن يركب السلام إذا سلم عليه نطقاً ذهباً على ما أجمع له من الجواز في الغلظة العامة بقول بعض العامة والافادة الجوزية في
في التذكرة وظاهر من بعض كلامه في المتن أيضاً في التذكرة من أن ظاهره لا يخفى جواز الجواز للغير من طاهر أنهم أرادوا بيان
وسبق معلوم من الفوائد الشبهة الخاف ما قال وسند كونه محل ظاهر حيث عرفت الجوزية لكونه يكون إنما فليح
فصل بطلان صلواته لا قال في التذكرة بعد ما ذكرنا عنه وبالع بعض الاحتياط في ذلك فقال يبطل الصلوة إذا استغنى
ولا يركب السلام وهو من شرب اجتماع الأمر والنهي في الصلوة كما سبق والإجماع عدم البطلان بذلك فانه انتهى قول الحكم
بالبطلان مبنى على القول بأن الأمر الشرع يقتضي النهي من جهة وعدم جواز اجتماع الأمر والنهي ويكون وجوب المعرفة
الراسب الغلبة واجباً بعد انقضاء زمان الصلوة والأما إذا ذكر في خصوص زمان الصلوة يكون مخصوصه بأن كان بطلان بطلان
بطلان الصلوة بغير طهارة ولا فلا فلان ما أتت به في ذلك الزمان هذه الأمور تحت مثل الصلوة لا بطلان بطلان بالطلقة الواحدة
الصلوات وما وقع فائتاً الصلوة لأحكام الأصابع وكل إذا إلى بالفرقة الصلوة في ذلك الزمان ثم بعد الطهارة فائتاً
للمثال في الشهد منه وقبل بطلان الصلوة بجمع ذلك الرقابة التي يقتضي الفناء وفيه ما عرفت **الثاني** وجوب الركعة في كل صلاة
التي والظاهر اتفاق الأصحاب على ذلك وهو المظهر ما استدل له صاحب على الوجوب في المقام **قال** قال في التذكرة والنهي
لا يكون العلم على المصلي وفصل الخلاف من بعض العامة واجتمع إجماعهم إذا دخلهم يوماً فملوا على أنفسهم قال وهو عام في
وأد على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم عليه أصحابه فرد عليهم فلم ينكروا عليه أصلاً وفي شرح بيده أنه قال ولا يكون العلم على المصلي لقول
الباقي في حديث ابن عمر إذا دخلت المسجد والناس يصلون فسلم عليهم وإذا سلم عليك فادعهم في الصلوة ولو شئت
على ما انتهى ويحك أن يقول بالتفاوت بين المصلين وأن من يضرب ويشتوي من خاطره أو يكون من أهل الاحتياط ومنع الضم
غشوق في الإلحاح الرد منهم من قال وجوبه منهم من قال بخبره ولا يخرج عنه واحد من الصلوات بحيث يثنى منه الاحتياط
ولا يكون مفطراً في معرفة ما هو الحق في ذلك أصلاً وأنه ربما يتوهم عدم صحة التسليم الصادق من العلم عليه وفي ذلك ما إذا
عوض شؤنيته واضطر إليه يكون إيقاعه في الشؤنيته ولا ينظر إلى علمه فقل بالحرصة ولعل هذا ما منع في بعض الزمانات
مثل ما في قول الاستاذين العزم أنه قال كنت أسمع إلى يقول إذا دخلت المسجد والناس يصلون فلا تسلم عليهم وصل النبي
ثم أجعل على مثل تلك الحديث وفي ذلك مع استئصال البهنية والافتقار منه **الثاني**

ما ذكر قوله ثم واذا جئتم الآية لتوجيه الخطاب فيها إلى المكلفين بالمعروف من ان اذا اذاع الاموال ولو كان العلم على المكلف
 طبيعياً مما في الرق عليه وكان ملائمة فائدة فإليه مع هذه التنبية على ان العنوان الاصل هو **الكتاب** اذا سلم عليه بغير الغاظة
 المذكورة فضاء ان اودع من حكم بعدهم جاز ان جازبه وفصل عن المحقق ايضاً ذلك وعندهم نعم لو كان مكاناً مستحقاً وفصله
 وقد العلم لا يمنع منه وفي التذكرة والتعاطية انه يجوز للرقا واسمى غيره وكان ان قصد الماء وان يعلم بحسبه وفي وجوب
 الرق وعن المشيئة ايضاً كونه قريباً اقول شبيهة بحسبه لا يرفع الاشكال لما عرفت من كون كلمة اذاع اذاع اهل العلم ان يفسر
 الحائز ليع الثالب وكيفية الحسبه بمثل ذلك حاله من ما يشايخ القائلين بطلان قول الآية عمل بامل فتم وكذا قصد الماء
 لان المجاورة من الناس والمكان لا يلزمها طبعاً مع الادبي عما في الخبر وقاء مثل طوله اذ قد علمت واكتتت ذلك ولان علم صاحب
 الى من ذلك غلط مع الادبيات وفي الاخبار ان كل من اكل من اكل الله او كل ما جئت به فذلك وامثال ذلك في المستوفى فلا
 باس به وليس بظلم ومعلوم ان ما ناجى الناس بكلامهم وخالجهم غير ما ناجى الله وكلمه وخالجهم ولما استوفى من الكلام بالحق
 المذكور والنسبة ايضاً من عرفت ما فيه وعرفت ما ذكرنا في التلخيص من الاشكال فرفع الاشكال في مقام ايضاً بقرينة انه في الرق اذ
 فراقه فقاء بفصل التنبية جازاً لا انه جازاً بعد بقاء طبع الادبي ولعل ذلك مراد المحقق وغيره والله يعلم **قال** في التذكرة
 المبينة في الرق عرفت فلا يضر انما هو كلام لرفع السلام فاشأنا **قال** في التذكرة **قال** في التذكرة **قال** في التذكرة
 وفيه ما امكن اداة واقتضاه اليه وان قلنا بان العذر بما يقوت بقوات الفور العاشر لو احدث بالرق ثم سار بحيث يستلزم
 الرق اليه بطلان الصلوة بان يتوقف على المضي الى مكان المسلم لغيره من اوقات الصلوة ليسع في بقاء الرق على الرق ولو
 ابطال الصلوة ورفع اليد منها في نقل لصل الاصل البقاء والرقم والله يعلم **قوله** من قبله لا خلاف بين العلماء ان الفصل
 الكثير الخارج عن الصلوة والممكن من عيسى الصلوة لعدم ابطال الصلوة حتى ذلك الفاضلان قالوا في التنصيص ويحب ترك الفصل الكثير
 عن افعال الصلوة فلي قوله عائداً بطلان صلته وهو قول اهل العلم خاصة لانه يخرج به عن كونه مصلحاً والتعليل لا يبطل
 الصلوة بالاجماع قال في ولم يمتثل الشارع القلة الكثيرة فالوجه في ذلك الى العادة وكل ما يثبت ان النبي هو ولائمه
 فوقع في الصلوة او اوطيه وهو في جنس التعليل كقتل البرية والنجاة والعرف بكماء وفي الجهل من النبي انه كان يحمل العمامة
 يثبت الى العمامة فكان اذا سجد وسجدوا واذا قام وقفاً انشأ وفي التذكرة قال الفصل الذي ليس من افعال الصلوة ان
 كان طيلة لم يبطل به الصلوة كما لا يشاره بالراس والحذاء والخرقة وان كان كثر ابطالها لا خلاف في الحكمين لانه النبي
 بقتل الاسودين في الحية الصلوة والعرف الى ان قال واختلف الفقهاء في هذه الكثرة والذين يقولون عليه ملائمة البناء على العادة
 فما يبرغ الفاء كثيراً والا فلا لان عادة الشارع وقد الناس فيما لم ينص عليه الوعد منهم او وبمثل ذلك مع ابن ابي عمير الذي يجرى
 الفصل الكثير الخارج عن الصلوة اذ اخرج فاعلمه عن كونه مطلباً للسلب اسم الصلوة فلا يبقى حقيقته انشأ اقول في الشرع
 للناس عرف واسطلاح فيه لان كل متكلم مع مخاطب انما يبطل معه بما هو المصطلح عليه بينهما ان لم يعين غيره بالقرينة الصادرة
 من ذلك المصطلح وان كان اصطلاح المتكلم غير اصطلاح المخاطب ولم يعرفه المخاطب فلا شبهة في ان كل معرفة بمخاطب اصطلاح
 المخاطب لئلا يفتنى الاغواء بالجهل والسلف بما لا يظان فاذا لم يكن للمخاطب اصطلاح اصلاً كما هو الحال في العبادات وكيف يكون
 لهم اصطلاح فيها فان اهل الاعراب لا يعرفون ان الصلوة مثلاً ما هو اصلاً ولو ما كثرها من محدثات الشارع بالبنية لا يفتنى
 لهم المعنى فما مطلقاً بل هي مجهولة عندهم مطلقاً فكيف يعرفون ان الامر العلاني في الصلوة ولا فاعلم من ان شرع امر ليس في الصلوة
 فمن ابن يرون انه عرض بالصلوة مبطل لها ام لا فضلاً ان يعرف ان قتلها لا يفسد كبرها بغير افعالها بل هو امر معروف

ما عرفت من ان
 انشاء الله الامانة المشيئة
 على جيب الاجيب
 ما عرفت من ان
 انشاء الله الامانة المشيئة
 على جيب الاجيب
 ما عرفت من ان
 انشاء الله الامانة المشيئة
 على جيب الاجيب



ما يضر الصلوة بالركعة التي خرج منها التزم لمؤدتها عليه باليد اليمنى فان قلت فاعلمنا ان التزم ان الامر الخلفي لم يضر الصلوة بالركعة
 حال اشتغال اليد به غير متصل لانه آت بغيرها من الصلوة قلت فيقولون يجوز ان يكون قليل من القليل بطلان صلوة من رفع يده
 الكثير مع ان نظرها الى غير موضع البصر مثله ليس من الصلوة قطعاً ومع ذلك لا يخرجها عن الصلوة باليد اليمنى فان قلت لعله نظراً
 الشئ ان قليل ما هو خارج عن الصلوة غير يخرج عنها بخلاف الكثير عرفاً وهو كونه ثلثاً فما فوقه قلت لم يوجد في حديث من
 احاط بهت العامة وانما منه لفظ الفصل الكثير بل ولا اعتدوا على القليل ولا ما يؤتى اليها بقليل اجمع
 باليد اليمنى فاما الاجماع فكلامنا ليس الاثماً بعز من عطاء في اقل الاجماع من الحالة الى العرف سماً بالحق الذي ذكرنا فان قلت اذا
 اضر عن التزم ان الامر الخلفي ليس من الصلوة وعرف من الاجماع ان طلبة لا يضر الصلوة باليد اليمنى لا يكون خارجاً عنها بخلاف كثير
 يشتر ان غرق ذلك في الصلوة باليد اليمنى عرفاً كذا باليد اليسرى يكون يخرجاً عن الصلوة من اجزاء بطلانها قلت هذا غير
 مشكل اذ عرفت ان نظراً في الصلوة الى غير الموضع الذي استحب كون نظراً فيها اليه لو وقع ثلث مرات وازيد بركت لا تحصى لا يكون بطلان
 عند هم كما ان الوثبة العظيمة لو وقعت فيها يكون بطلانها وان كانت فعلاً واحداً عرفاً فان قلت لعل المراد من العرف
 التزم من بعد صدر الاسلام ومعرفة التشريع من الامر الذي فيه يخرج المصلي عن كونه مصلياً في غير الماشية فقلت شئت ان المصلي
 بحيث يصير محلاً لنا وحكما يرجع اليه مع ذلك يكون ذلك ثابتاً من التشريع على ما نل من سماعنا بعد الحقة ما ذكرنا من ان الحل ما يثبت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في اول امره بانه في غير القليل اجمع ان المشقة ففعلها ومفعله وان لم يكن من الاصل مع وجوب التمسك به
 ولا يمكن ان يفتل ولا يضر ان يكون قولها بغيره في ما فيه والافان قولها هو قول الفقهاء ومفعله ومفعله ان الكلام فيه مع ان غير القليل
 لا سيما سبب الجدية الصادقة عن المسلمين في الاعضاء والامضاء فيكم بالخروج من الصلوة في غالبية من التزم والائمة عدم من هذا
 مثل حل ثبوت في الصلوة وابن بحيث يحكم بحد وضع وكل ما مرفوع ومثل ما سجد من التزم من التزم الى ما دواه من التزم في
 جوار المسجد في القبلة وحكما يثبت في الرجوع ففعلها وبذلك تاسع وعين ابن حزم انه حصل القليل في المقام في ثمانية مثل
 الامراء وصل الى ثبات من الحجة القريب ومن الجاهل بينها على الحاجة وما لا يمكن التحرف منه كان وما يخرج من خلال الانسان ويترك
 الفعل بالوضوء في ما اصحاب الشريعة في الرقاه ما لم يخرج من القبلة او سجد بعد الله على العاطس وهذا كمثل في الذكر فاذ على
 ما ذكره من الركعات والبيع بالاصابع والاشارة باليد والتزم في ركعة من هذه حان في غير الجنب المصلي طلبة الاشارة في ركعة الشبه
 ولتضاع الصلوة حال التشهد وضع اليك في الارض وضعا على الارض وليس العامة والركوب ومع الجبهة في الفاضلين بعض
 ما ذكرنا انه في كون الشدة مبطل ان الشدة البطلية ياراد بها المخطات الشباعت واما الحركات المتغيرة كغيرك الاصابع في
 اوجله ما الاضرب مع الابطال لها في مع الكثرة بمشابة الفصل القليل وبمثل الانظار الكثرة ولعله ضعيف في الشهاد والاجماع
 على جواز عدد الركعات باصابعه والخصوف في المقام هذا ما مكلفون عند دخول الوقت بعبارة معينة نفسها الان صلوة فان قلت
 كذا اسماء الحجج الايمان والجزاء المعلوم وبثابت اية المصنف الشريعة فيها فثبت ايمانك الايمان والجزاء تكون مثلها في خارج
 من هذه التكليف يكون محجوزاً وان وقع فيها ما لا يمكن من الصلوة الاثبات في ما ذكره من اهل شرع اجماع او غير ذلك فيما نحن على ان
 يكون مضطراً لا غير الا ان ثبت الاثبات من اية او حديث جاز وان لم يثبت ذلك فلم يعرف المصلي به فلم يحقق الاثبات في غير الاثبات
 بالاجزاء المذكورة فيكون الاصل عدم التهمة وعدم الامتناع الاثبات في التهمة والامتناع من اجماع او غير محجوز وعدم معرفة المصلي
 باسباب منعها بان ثبت كذا اسماء الخصم التهمة المجمع شرايط العدة كما هو الاثر بالنظر الى الامة مثل السبابة
 التسليم في ما ذكرنا في منعها لم يثبت هذا طائفة او ثبت كذا اسماء الحجج الايمان والجزاء المذكورة في كذا لم يثبت في التهمة

منه والقليلة والكثرة معا عرفاً
 لانه وعرفاً في شرع التزم الى العرف كما
 هو الحال في كذا الشدة في غير ما ذكرنا
 فقلنا الكثير في غير ما ذكرنا

ولم يكن في هذه معنية لا زيادة المصطلح عليه عند التسمية كما هو الظاهر من ما جردنا له ومن جهة اخرى ثبت الحجة الشرعية ان
التعريف عند التسمية في هذه معنية على زيادة المصطلح عليه في الكلام الشارح كما هو الظاهر من التامين للحقيقة الشرعية لكن اقول على
التقديرين ان يكون في هذه اجزاء الصلة الحقة بغيرها القسمة لعلها من المناهضة كغيرها وصرح كلام الفقهاء الرئيسة
لهذا القدر اعدان الحكم الفصل بحيث يخرج الصلة عن كونه صلياً يمكن مفداً مطلقاً وهذا بناء على عدم جوده ذلك في ما هيته
الصلة مع ان المتواتر في الاخبار ان الصلة تقطع وكذا في الكلام المثلين والقطع فرع دخول الهيئة الصلة في ما هيته
فيحصل من هذه الجهة ايضا اجزاء واختلاف في تعيين الماد لا اختلاف الفقهاء في مقدار المضاعف كما هو ظاهر واشتراط البقاء الجملة وفيه
هذا مضافاً الى التواتر الاخبار في المناهضة وما يخرج به من الصلة مع اختلاف فيها في كونه مثل ما في حجة ابن مسلم ان الصلة
لا يباخر وهرق صلياً لكن ينفذ مناشاء الى الصلة في غيرها ان كان خطأ فتم مطلقاً وان زاد فلا حجة في هذه لك الجملة
يكون الاصل في جميع الصلة المذكورة عدم محتها وعدم تحقق الامثال وعدم الخرج عن معنى التكليف فيما لم يكن اجماع على
اوجه اخر من انه اوجبت جملته لان شغل الذمة البقي يندرج البرائة البقية ولا يمكن البرائة الاضمانية بلا حفاء وشبهة واشتراط
المعبره مكرراً وهرق الاضطراب وفولهم في احاديث كثيرة لا يتحقق البقي الا بيقين مثله ولغيره نعم المعنى الله واطمئنن
واول الامر منكم وغير ذلك فحق في هذه بل تبين احكام الفقهاء يكشف مكرراً اجماعاً ومداً عندهم والقرآن بان الشغل الذمة البقية
من الصلة دون الشك في فيها وان الشك في غير يكون الاصل براءة الذمة من التكليف به فديننا في هذه في الفرض الجارية
الاختصاص بالتكليف من خضوعها لاجماع فقط ولم يند ذلك في الاحكام الفقهية واما اذا ثبت التكليف من القطر صلياً او
الصلة وغيرها فالتكليف ثبت بالعبادة التوفيقية بالبدلية فيكون الامر كما ذكرنا بلا دينه مع ان قوله صلياً كما وانما
اصيل ايضاً يقتضي الاختصاص على خصوص ما صدر منه ثم الا ان ثبت حجة غير من الاجماع او دليل اخر وايضاً تبين تضاعف الاحكام
الارادة في جواز قطع الصلة لأمور كثيرة او اضماً بظهورها او وجوبه على حسب ما من الاشياء التي وكذا تبين تضاعف ما ورد
مخرج قطع الصلة لا مخرج ان يكون بين الصلة وبين الهيئة ان يد من خطية وغير ذلك وكما تبين تضاعف ما ورد في ما
الصلة وبمطلالاتها كما استنبطنا الى بعضها وبالمكررة تبين مع تضاعف الاحاديث في جميع ما ذكرنا وامثاله يكشف كشافاً عما ان
الصلة بناهها اشتراطاً لاخصاً ما ورد في الاخبار وما لم يرد فيها ايضاً يظهر من ملاحظة الجميع عدم اختصاص المناهضة بغيرها
في الاخبار بل يحصل القطع بعد الاختصاص من غاية كثرة المقامات وملاحظة خصيصة كثرة منها في لا يخفى مضافاً الى ملاحظة
حال المثلين فالاعتقاد والامضاء وصلى بهم في صلاتهم ومنهم عما لا يحصى فيها اذ جميع ذلك بعضه القاعدة التي
ذكرناها وبين الاصل الذي الذي اشتراطاً الله وهو كون الاصل في الصلة التي وقع فيها غير ما عدم التعبدية في ثبت الصلة
من دليل شرعي فلا بد مما يشاهد ما لا يضرها عدم في حيثها ما لا يجمع اوجه الاضطلاع على جواز الركا بالاصناف
او يثبت يكون مع من الجهة او المحض او غيرها بشروط عدم التلطف بل يعقد في خبر وليس مكرراً ايضاً وادعوا لاجماع على
فما كلفنا بل اجمع اجماع اهل العلم سواء لم يثبت في الشارح في الظاهر كونهما وبدل عليه حجة ابن المقدم انه قال لا بأس بان
الرجل يصل في جنازة او يحصى باخذ بيد منعه بركي فذلك في الاخبار الدالة عليه ومنها رواية ابن بطي من داود بن شريك
عن ابيهم في عدم الاعتقاد اليه قال لا بأس من احسن للقرآن وفي الجميع من معية بن وهب عن ابيهم عن الزيات ان ينفذ الوضوء
قال لو ان رجلاً وقف في صلاة وكان منه ماء او زفير اليه بما بناوله فقال برأيه فضل عليه على صلياً ولا
يفعلها وفي الجميع بن ابن ابي عمير بن مسعود قال في مسألة ابن الحسن في فقلت اصيل من الجارية فربما صنفها قال لا بأس في

من النبي بن أبي العلاء عن الصوم عن الرجل يروي الحنية والعزب وهو يصلي المكتوبة قال يفعلها أو يفعلها أو يفعلها من الرجل يروي
الصلوة من الحنية أو العزب يفعلها ان اذناه قال نعم لكن في موافقة ما روي عنه انه اذا كان بينه وبينها خلوة واحدة فليجده واحدة فليجده
وليفعلها والاولا وفي حقه للجليل يا اباهم بن هاشم عن الصوم عن الرجل يفعل البغية والبرغوث والقلعة والذبا في الصلوة انفق صلاته
ووضوءه قال لا وفي الصلوة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت جالساً عند الصوم فساله ناجية فقال جعلت فداك ان لم يرب
الحن من هاهنا فهاهنا في سائر الليل ما عرفه من الرجل ان الكلام قد نام فاضرب الجاهل لا تظلم فقال انت في طاعة الله عز وجل مثلك
دفعه وفي حقه عابراً عن جبره من الرجل يروي عن الرجل يركب بعض اسنانه وهو في الصلوة هل ينزعه قال ان كان لا يذنبه فليكن منه وان كان
يذنبه فليكن من الرجل يروي في ثوبه من الطير او غيره من حكة وحرغ الصلوة قال لا بأس فقال لا بأس ان يرب الرجل طرفه الى السماء
يقبض فقال الصلوة الحلية عن الصوم عن الرجل هل يركب وفي الصلوة قال لا بأس وفي حقه عن الصوم قال سألته يسع الرجل حنيته
في الصلوة اذا احس بها فزاد فقال نعم فذلك ان الرجل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
قال لا بأس به وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
قال لا بأس ان الرجل الملة صبيها وهو يركب او يركب وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
واثبت الصوم يصلي من يركب وهو بين الجنتين فزاد الصوم حياء فاقبل الى الرجل وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
وقوله الصدوق ابي من ذكرنا قال واثبت بالحنس يصلي قائماً والى جانبه جعل كثر يريد ان يركب وهو يصلي قائماً وان عجزه فليكن
فاحط ابراهيم وهو قائم في صلاته فنادى الرجل العصاة ما داني صلاته وفي الحقيق كالصحيح عن ابي بن ابي بصير قال لا بأس
بشيء الحن في موضع سجدة بين السجدين وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
فانقذ اذا احدث السجدة فقال لا بأس وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
فيما سبق في مناقشة منقذة طائفة السجدة المقام او سنده من سباني او سنده الى كثر ليس كل ما روي في حقه من الابدان
ذلك الخبر منكره لانه دخل في الموضع من شدة هذه فذكر ذلك على التفصيل فيوقف من كثر نظره لم اقصنا سباني في المقام
والجمل للمكرهين باذن المصنف على ما ذكرنا في موضع الموضع الذي لا يركب من الاختار جليها معبوث وكثير منها في
غاية الامتياز ومع ذلك الاحتياط ظاهر من شأننا الى صلاح حفظه ما روي في الصلوة من التفتيح والطائفة في الجوارح والفتنة
الفتنة وجعل النظر الى موضع السجدة وفي حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
على حقه الدين ولا يباين السجدة تكون في الملة فالوثة الفاشة فخر وان استشكل فيها فالتدكير ما صدق الرجل ولا ما لها
فانبعثها من حال الصلوة واستشكل ايضا في الكثرة غير المتوالي هو صدق الكثرة عليه وعدمه للفرق وبين ان قول النبي بالنية
الى المارة وفيه النافذ بالنية الى مع الغناء وقول الصوم ايضا التبت بالنية في ذلك الحال فاشد في الحن وطعن في ذلك قال
على عدم الضرر في ذلك ما روي ان الحسن بن علي كان يصلي وعلى ما نفعه شيء وكلما كان يركب او يجرد يجمع من كثره من يركب عليه حتى يركب
وكان على الحسن ان يركب في ذلك لكنه منجذب الى شبهة وما فعله الحسن في غيره الدام لكن يظهر عدم وجوبه وعدم الضرر
ايضا من جهة ذلك بالجملة حكاه علم بالنية من الدين والمذهب عدم ضرره في الصلوة في حقه عن الصوم عن الرجل هل يركب في ذلك وفي حقه عن الصوم
او الشبهة بحكم معلوم منها او في الامة والاختار المعينة الشاملة على المعاصي فكله وكلما علم ضرره من طعن ما ذكره فكله
منه والكلام اعلاه فيما لا يعلم ضرره وعدم ضرره وعلم حكمه بما ذكرناه من انه لا بد من عدم الاكتفاء بالصلوة التي وقع فيها من
الاعادة من جهة عدم الاكتفاء بالنية الاحتمالية وعدم نقصها قطعاً بل يربطه وان كان الاصل الاتمام ثم الاعادة

والأمانة لا بد منها التمسك بالاعتقاد على ما ذكرناه في رتبة زكي الأمور ومطهر مثلها والرقابة من هدم السنة
وعدم جابر مبني بشكل بل فاسد متبا اذ لم يخل من معارض أو من مافي الدلالة مثل انه ربما كان الرب من غير ما ذكره
داخل الصلوة أو لا يخ شدة وفي ما ذكره في ذلك جميع ما ليس من الصلوة سالم بين طاع لما فانه خشيوع الجوارح اللان
لخشيوع القلب اذ قد منهم انه لم يخش قلبه لم يخش جوارحه مع ان الجوارح انهم حاكم وكثير منها مكروه بل وروان عيشة جمل
بالمبني بقطع الصلوة فالأحوط الاجتناب عنه **قوله** او مع السهو اعلم انه مع العلامة وفيه ان ابطال الفعل الكثير يخص
بصوت العبد بل في الذكوة او عمل الاجماع عليه وكل الشبهة في الذكوة واجتبه عليه يقول النبي رفع عن مني الخطاء والنسيان فيه
ثامل ظاهر اذ على هذا يلزم عدم الابطال في صورة الجهل والاستكراه وعدم الاطاعة انهم مع ان رفع المانع لا يفضي الى صحة
وليس بناء الفقهاء على ذلك في موضع من الوضع ويمكن الاستدلال له برفاهة ابن مسلم عن احمد بن محمد عن رجل دخل مع الامام في صلاة
وقد سبقه بركعة فلما رفع الامام خرج مع الناس ثم فكاه في فرائضه ركنه قال النبي ها ركنه واحدة يخرج له ذلك اقام بوجه
عن القبلة الحديث ومثله رواية عبيد بن زياد عن الصادق عليه السلام في الحديث انما ذكره وفي بعضه ان ما من
موضع يسجد والا لا يسجد وفيه ايضاً علم في المطلب وبالحكمة الاختيار الظاهر فيه كثره وان كان في بعضها الملاقاة بالقيام الى مثل
الاتقاء الى بر القبلة لكن الاطلاق والبيان فابعضها ذكره في بعضها لا يربط به سوى الصدقة في رفع اليد عن خصم سبيل النبي وفعل
بالبقي ومن لم يزل بمثل هذا الجنب بركعة فاذا ذكرناه في رتبة مجسده وما هو مثلهما اذ فيها من جميع بل الصحيح منع بل يقال ان من لم يزل
مبني انهم كل واحد منها محبة فالجواب ولله لا يفت مضى الاخبار المذكورة كون الفعل الكثير عدلاً والسهو انما هو الاتقاء
بالبقي في الصلوة بركعة او كتمان لا تقول الاثنان بالفعل الكثير سهل مع العلم بكونه داخل الصلوة والعلم بحسن الفصل
الكثير انه يبطل لما لا يخفى عادة بل ولا يمكن تحقيقه كما لا يخفى على الشافعية فاما الغفران هو ما ذكرناه كما ذكرنا في الكلام
سهواً حيث جعلوا السجدة عدلاً حال السهو في بعض الصلوة والفقن بانما هو داخل في الصلوة سهل في العلامة في الصلاة
فقال الفصل الكثير في يبطل مع العداء مع الشبان فلا عند علماء الفقه ثم رفع عن مني الخطاء والنسيان بالفعل الكثير فلما
يرفع ويمكن الاضرار منه فالعادة وينتفع عنهم بعضه واليه انهم وعد ان النبي سلم عن اثنين ثم قام الى خشوع في
المجد فوضع يده علىها وخرج سرعان الغر من المسجد فقال قرئت الصلوة ثم لما عن ذلك وسأل الله ان يسهل عليه
صلواته والذين خرجوا من المسجد بنوا على صلاة طرئاً ما ادرهم بالاعادة وهي الزام لا مشاء السهو على النبي عند اتيه
وهذا ينادي بالمطابق بما ذكرنا من كون مرادهم من الفصل الكثير سهواً ما ذكرناه من جمل مع ان الاجتماع المنقول محبة
كالحزب المنقول كما حقق في محله فما في الملاك من قوله ولم اخف على رفاة ثل يبطل فيها على بطلان الصلوة بما
بالفصل الكثير لكن ينبغي ان يراد به ما ينبغي به صورة الصلوة بالحكمة كما هو ظاهر اخبار المفسر فضاء كما هو ظاهر
الاصل على موضع الرقات فلان يعرف بطلان الصلوة بين المجد والسهو انتم ظاهر الفساد اذ الاجماع المنقول
مثل الخبر كما هو المحقق والمسلم عند المحققين وما قال انه خبر سهل قد بيناه فان العاقل يجنب الاجماع المعلن
عنه بلا شبهة لا الوصل اليه مع ان وسائله في الاجل ففضلاً بلا شبهة وليس شان يخرجهم بالاخفاء طافه من جهة
وفي رتبة ثل اه فنه ان لا يجيب ان يكون ذلك بالمرئ المنطوق بل فقط الفصل الكثير لا شبهة فان قوله ان كان بينه
وبين المحبة خطوة واحدة فيكون وليقبلها والافلا واسم الدلالة في كون الازيد من المنطوق فعلاً كثيراً ما انما هو الصلوة
بخلاف الخطوة الواحدة وكما في محبة عمار عن جابر عن الصادق كما في القبلة ومحبة عن جابر عن الحسن عنه كما في الخطا في قالوا

كثرة الصلوة الفريضة فثبت غلما لك فدايق او غيرها لك عليه طال او حية بخافها على نفسك فافطع الصلوة وابتغ الفلاد
 او غيرهما لك واقتل الجنيح وهذا واضح الدلالة على ان الذي عند الفقهاء افضل كثر من الصلوة فكذلك من الفطحة لانه داخل في مشقة
 بالاختفاء لانه لم يشطط في الحنة واخذ الفلاد والنوم لاجل صوم الصلوة بالكلية بشيء منها غير مستلزم للوالة ستمقتل
 الجنيح بل جبر ماخذ النفس غير مستلزم ايضا بالبدعة وكذا اما طه الثاني والفقير والتعبد في الثوب من سماعه عن الرجل يكون
 فاما كثرة الصلوة الفريضة فهي كسيرة او شاعرا يخفى حقيقة او هلا كما قال بقطع الصلوة ويجوز نفاذها ثم ينقل الصلوة الى
 اخر الحبث وغيرها من الروايات الظاهرة في بطلان بصله وفعل فاشا لها غير المستلزم للاعتناء بالكلية بل ظاهر
 غايه الظهور في خلافه منها ما اشار اليه من الاختيار الدالة على ان قيام من وضع فعله عادة الصلوة اذا سهر فترك
 كونه وازيد وفي صحيحه عاين بطلان من المظاهر ان الحماة والعمان والغير لا ينقص الوضوء بل ينقص الصلوة الى غير ذلك
 والغيره الاشارة وقوله لكن ينبغي ان فيه ان هذا صريح في كون الاصل في الصلوة الصفة حتى يثبت القادر والمثبت في الام
 وهو انما يثبت في الماحل صوة الصلوة بالكلية من جهة ان المحقق نال في غيره وفيه ان هذا الاصل انما يثبت لهم لو ثبت كونه
 الواردة في كلام الشيخ في محبة الاشارة المعجزة من غير مدخلية هي انشا له في ما هيته وفقدت الكلام في ذلك
 مضافا الى ان محبة نال المحقق فكذلك يثبت كونه كيف يصح بالاجماع ويخرج مناه كيف يحقق الاجماع ولو لم يقطع
 المعصوم منه جلا ومع ذلك اخذ الصلوة الصلوة فرع كون الصلوة داخله في الماهية وعلى تقدير القول لا بد من التيقن بالبر
 من جهة تلك الصلوة الاصل عدم الصحة كما ذكرنا وكذا الصلوة الداخلة مفرجة معنية متخضة حتى يحقق من جهة ما صدق
 الاشارة العرف فيكون الاصل محبة الصلوة من جهة تخفيض الامتثال العرفي من جهة تلك الصلوة المتخضة من مائة ويمكن
 الصلوة الاجمالية بجرح فيها الاصل فلا يثبت ما فيه من جرح ان الفقهاء مشروط بالخروج عن كونه مصليا والاختصاص الى
 ذكرنا فاعلم منها اصحاء الصلوة الصلوة حال الاشتغال بالفعل الكثير كما لا يخفى وفي الفعل الكثير كان يصح واقفا
 فيكون صوم الصلوة متحققا قطعاً وكذا الحال بعد الفعل الكثير وكذا مراده من الاعتناء بالكلية الاشارة قبل الفعل الكثير
 ايضا فكذلك لا يخرج من فرضه المصلحة لان الفرض انه لو وقع في الصلوة فعل كثيرا لا يكون ههنا صلوة اصلا لانه اذا
 لم يتحقق صلوة فانه شئ يبطل الفعل الكثير الا ان يكون المراد انه كبر الصلوة ثم فعل فعلا كثيرا ثم قرأ الحمد وفعل
 فعلا كثيرا وعلى هذا القياس الماخوذ الصلوة او فعل ازيد منه وفعل فعلا كثيرا وفيه انه لو صدق انه صلوة وقع في اشتغال
 بفعل كثير يخرج عن كونه مصليا فلهذا لينة ما قاله الفقهاء لما عرضت غير اشتغالهم بالخروج عن كونه مصليا فلا يصح له ما ذكر
 وفي المشتل وان لم يتحقق صلوة اصلا حتى يبق الفعل الكثير الخارج فاقشائها بطلانها لاخراجها عنها فلا دخل له
 وفي المقام وان كان ما يخرج عن الصلوة محققا بالشكك شدة وضعفا واختارا بالاشد وظلن العشر بالخروج
 عن كونه مصليا فان اقر هذا بالابطال وللغلا نعمهم الاشد يثبت هذا المعنى حال صدق الفعل الكثير فضلا عما يمكن
 الاشد به لثقتهم من فعل الخروج عن كونه مصليا والاختار ايضا مرفق بالمعاشرة جدا والفقير بان الاضعف منها اختار
 وقعه سهلا بخلافه الاشد بين القادر كما لفتل بان الاشد ما وقع فيه الاستدلال ونحو ما سبق انه يبطل للصلاة
 وبالجمل ان اتمهم مفسدا يكون كرهه وما ذكرنا فاعلم الكلام فيما ذكرنا بقوله الا ان الثاني اه فان قلت اعلم ما جاز
 الخروج من كونه مصليا فانه على اثنين فمخرج في العادة بالخروج عنه حين صدق والخروج عنه لانه لكن الحكم بعد ما لا يخطه
 الصلوة السابعة واللاحقة يثبت حتى يثبت البطلان والقادر من قبل مشي وجلا هذا من الفقهاء فلم يثبت

عندما العاقل انما المختار والمختار وفيه حكم فيها بالفاو عدم كون الاجزاء السابعة واللاحقة صلة اصلها وعدم تأويله
لكل الاجزاء ليعلم انما صلة اصلها وطاسا بحسب العادة سببها في فعل الكثرة المذكور وجعل ذلك مختارا للشيء
وقد انما ذلك لم نجد في العادة هذا التفصيل لما عرفت من كون هيئة العادة لا ينفك كنفق الحكم الشرعي وهو الحكم
بالاطلاق فلا طريق العرف وغيره فيها فضلا عن حكم بالحكمين المذكورين بالنفصل المذكور وان كان العادة تحكم
بالخرج عن كونه مقتضا فاما حكم بالنظر الى ما عرفت من الشئ فيها فاذا كانت تحكم بالخرج المذكور لمكانت تحكم
بعدم كون الصلة التي وقع فيها ما يخرج من كونه مقتضا
تويا الكلية فكانت تحكم بالقياس الى الاجزاء السابعة واللاحقة عدم كونه مقتضا لاختصاص صدور المخرج والظاهر ان هذا هو الذي
كما لا يخفى على من تأمل في كلامهم بل لا معنى لاجتماعهم في ذلك البتة كونه الفعل الكثرة غير الصلة وفاعله غير مقتضى القياس
التي بل الفعل القليل ابعده والنظر في كونه غير مقتضى بالقياس الى ما سبقه ونحوه من الوجوه **فقال** فما التفتيح اه هذه كثر
وكونا بعضا منها والتجسس الاخر المعارض صحيح بل ينطبق الذي ذكرناها لقولهم ان الرافض والنجاشي والفق لا ينفك الوضوء
ولكن ينفك الصلوة والتجسس حمله على ما اذا اخرج في الاذالة الى الاستدراك او الى الاختيار ولا يخفى في الصحيح عن علي بن جعفر عن
موسى عن ابي عبد الله يكون في صلوة فرياء وجعل فرياء في الدم فانصرف فرياء ولم يتكلم حتى رجع الى المسجد بعد ما صلى او ينفك الصلوة
ولا ينفك شيئا مما صلى **فقال** خلافا للمسلمين ادعى في الخلاف الاجماع والفاصلان متعارفان وطالبه العبد بالدليل وفيه منقطع
تأمل لانه اقر بعينه منها ما ورد من الشرع وابصر بالاشهاد به ما لا يظن القائل بغيره ان ظهر عليه ان فرياء والاضطراب
قائلين بابطال الاكل والشرب في الشيء بل كانوا يقولون ما يبطال الكثرة المخرج عادة من كونه مقتضا او لما هو مقتضى الصلوة فاما
على مقتضى ما عرفت فلمنعهم وجه لكن الظهور من ان ينزل الظاهر من الظن كما لا يخفى على المطلع فكل ما هم مع انه لو كان ظاهرا عليه
لكانا يثبتان الى ذلك بل ظاهر كلامها خلاف ذلك فلا خفاء وتأمل وبالمجمل غلط اجتناب في فلا بد من القول الا ان يظهر
ما اخبر ولم يظهر لهما الدخول في الفعل الكثرة وكونها مبطلين من هذه الجملة نقول لصل كل واحد منهما فكل كثر بالنبذة الى
الصلوة لان من كل او شرب في العادة غير مقتضى وان خرج عن الصلوة لما عرفت سابقا من عدم ضبطها لكثرة المبطل على
نقصه وعرفت الاضطراب في ذلك وعرفت العادة في كل مشكل في المقام وهو عدم الاشكال في عدم كونها مبطلين
خرجين للصلاة في ما عرفت قال في المنتهى لو لم ينفك فيه شيئا يذوب كالسكر فادبوا لصلوة لم ينفك في ما عرفت من المخرج
ينفك لانه يمتنع احلا استقر على ما ذكره وكان اجماعا لم ينفك للاجماع وكذا الحال فيما قال بعد ذلك انما لو بقي يثبت
شيء من ثبات الفداء فابتنى في الصلوة لم ينفك في قولنا واحدا لانه لا يمكن التحريم منه وكان لو كان في منه لعله ولو يثبت الا في الصلوة
لانه قد قيل انتهى فتوجبنا ذكره لان قوله وكاناه ظاهرة عدم من ابتلاع اللقمة التي كانت في فيه فها تكرر فملا لظهوره
ان الفصل القليل منه غير مقتضى الصلوة قولنا واحدا فوجدنا **فقال** الشربة قال في المنتهى قال الشرب لا بأس بشرب الماء في التداوية
قال ابن طاورس الى ان قال اجمع الشيخ بالاباحة الاصلية بما دعاه السعيد الامير فقلت المصوم ان ابلت واربدا الصلوة
فاكون في الوضوء فاعطيت فاكه ان افطع الدقا واشرب فاكه ان اجمع وانا عطشنا فاما في قوله ينجس بينهما خطوان
او ثلثه قال بسفي البها واشرب منها طاعتك ولعود الى الدماء ثم قال ولا فرق بين من اصابه القيلة فيصنع الصلوة معها
ويبطل بدونها ودواة سبيد على انه وقع في واقعة معتدلة ليعتق اذاعة الصلوة وخسوف العطر وكونه في
دعاء الوضوء مع ذلك فهي دالة في صلتها خاصة انتهى اقول الرافضة من مجزئة ومعارضة للمثيرة المانعة عن ان يثبت

وخبر انه اذا كان الشك استنبال الوجه ووجه من اصله الصحيح فالهذه وبخلافه والا فالذي يظهر من الامة والاختار ان استنبال
 الوجه الى العبد شرط مع انه على هذا الوجه لا يستدلونهم على ابطال الالتفات الى العاقل، يكون الاستنبال شرطاً في الصلوة قاله المنهجي
 التفات بينا وشكاً لا ينقض ثواب الصلوة ولا يبطلها وعليه جهر الفضا والالتفات الى العاقل لا يبطلها اما الابطال بالالتفات
 فلان الاستنبال شرط صحة الصلوة وما اوردناه مما يراه الشيخ في الصحيح من قوله ثم ذكر حجة ثبوت المسألة ثم ذكر حجة ابطالها ثم قال
 واما الصحيح الثوابية الالتفات الى الجانبين مع بقاء الجسد مستقبلاً لما رواه الجهر عن ابي ذر وقال قال رسول الله لا يزال الله
 مقبلاً على العبد وهو في صلته ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه قال وليس ذلك للخروج لما رواه من ابن عباس قال كان
 رسول الله يلتفت بينا وشكاً ولا يلوي منه خلف ظهره وقال ومن طرأ في الخامسة ما رواه الشيخ من عبد الملك عن العباس عن ابي الحسن
 في الصلوة القطع الصلوة قال وما اسبغ ففعل وانما اشار بذلك الى التفات بينا وشكاً لا وفي الحديث ثم ذكر حجة الثابتة ثم قال
 لو التفت الى العاقل وفعله سهو لم يفسد صلته لقوله رفع عن امره الخطأ والتباعد انقض لا يخفى ان اوله على الابطال الالتفات الى العاقل
 به بل يشمل خبر ابيه على ما اشار اليه ما استدل به لما رواه الثامنة عن ابي ذر فليكن خبره مع الايمان لا ينقضها استدل به ابراهيم بن
 ابيه لعدم ذكر الصلوة فيها بل يحصل القطع بانهم لم يكن يلتفت في صلته بينا وشكاً ولا كما شاء ثم جاء ما رواه ابراهيم بن ابيه
 من جميع الاختار الموافقة للاخبار سيما وان يكون مستمرا في الالتفات الى الجانبين والثبات كما هو مقرر في هذه المسألة كان ولا يلتفت اليه
 للاسناد الجيد سيما مع جارة لا يلوي اياه وان شاء ان رواية ابيه فيكون على الكراهة لان ابا جعفر عنه ثم ما رواه عن ابي الحسن
 بخبر لا حدان ينقض به مع انه كان يامر الناس بالبر وفيه فضل المصداق وكيف كان من الجماعة الذين يقولون ما لا يفعلون العباد والله
 من جوف شئ مما ذكرناه ما حثه الخليل فلم نجد فيها دلالة على مطلوبة كيف من كون الالتفات الفاضل هو الالتفات الى العاقل وليس
 الا غير الفاضل هو التفات الى الجانبين والتباعد مع بقاء الجسد مستقبلاً مع انه على هذا يفي الالتفات الى الجانبين والشك مع عدم
 بقاء الجسد مستقبلاً من غير اخل في المنطق والمضيق من جميع ما فيه ما فيه وما رواه عبد الملك في ضعفه كيف تقدم الشك في الصلوة
 الموافقة للقرآن والاختيار المعتبر في الفاضل الباطن في الجملة في محبت استنبال الاستنبال مع انها مطلقة تشمل الالتفات الى العاقل
 وفيه ما لم يفتقر الى حكمه ولم يرد خبره في هذا تلك به لما في من عدم دلالة الفاضل على خبره ما ذكره ففتناً كون الالتماس
 بينا وشكاً لا بحيث يبطل به الصلوة وفيه بالاستناد وحجة على جعفر بن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 ان كانت المصيبة والتفت الى خلفه فقد قطع صلته فيجهد ولا يلتفت بما سأل وان كانت نافله لم يقطع ذلك صلته وفي السير
 جامع الزبيري عن الرضا مثل ذلك ايضاً وقد ورد في الصحيح عن ابي بن جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 ولما به شرع هل يقطع بصلح لان كان في صلاة ثوبه او جانباً فلا بأس وان كان في موقعة فلا يلتفت فانه لا يصلح ودعاء ابيه
 علي بن ابي طالب والجرم في قرب الاستناد وقد مثل في الضلال في حديث الادب الجاهل منهم قال الالتفات الفاضل يقطع الصلوة
 وقد التفت في الصحيح عن ابن مسلم عن احمد بن محمد عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 انه قد فاته ذكره قال ابي جعفر وكذا في رواية اخرى يجوز ان لا يجرى وجه من القبلة فافاضت وجه من القبلة بطلت فعمله ان يقبل
 الصلوة استنبالاً وعدو في الرتبة ان الصلوة اذا التفت في صلاة ثلاث يقرأ الرتبة الثالثة ثم الثالثة ثم الثالثة ثم الثالثة
 الح من خبر من ثم يفت منه ويغيره وظاهره ما عدم الفاضل في الرتبة الاولى والثانية ولما الثالثة فظاهره انه قد يفت
 عند لطفه وشكاً لان صلته صار باطله اذ لو كان كذا كان اللزوم ان يقول المصنف في صلاة بطلت فبطلت فبطلت
 منه الى البطلان والاكتفاء ظاهره عدم البطلان فلا يكون حراماً ابيه لعدم الثاني بالفضل لعدم الثاني بكونه حراماً



والاختلاف في الاخبار فمد لا لاشياء الموجبة لغيره من جهة قوة الابرار منعه في الثالثة كما ذكرناه في ثواب الاعمال والرضا عنها ايضا
فالحاشي في الرتبة الاولى كما رواه العامة على ان ذوقه من رتبة الامانة وسببه في العموم عن ابيه عزيم قال الاختلاف في الصلوة باختلاف الشيطان
فاباكم والاختلاف في الصلوة فانه نعم بفعل عبيد اذ انهم في الصلوة فاذا التفت قال نعم من طينته ثلثا فاذا التفت الى ابيه امره من غير ان
الاختلاف دليل الكراهة ومن ذلك ظهور ان ما رواه العامة عوايه ذرية دلالة على عدم العطلان وضعفها وضعف رواية عبد الملك بن
بالفتاوى والاجماع المتفق على الصحة وفيه من اطلاقها مقيد بالاجماع والمشرع سمي بالاحفظ ان الاختلاف الى ما رواه العامة
غير صلتهم من المتصل بعبد غايه البعد والاضراب فهو من المعتبرين عدم من الثقات سيما في الاخبار
سما مع نقل الاجماع الذي ليس بانقض من الخبر الصحيح لم نقل الذي يوجب الصلوة انه امر هنا بالاحفظ الفتاوى وهذا على بعد
ملاحظة كون الصلوة لوقفا لا طريقا لغير الشئ الى معرفة اصلها وطا سادسها وضعف ذلك فكل الثقات بالنسبة اليها غير فاش
وفي بعض طائفتها من بالنسبة اليها فاشا وطا كيف يمكن فهمه طر كره ما لم يصر عليه كذا فان المسئلة ليست اخذت من رجع
الى اهل اللغة والعرف فان الكفار من ان يدين الفاضل للصلوة والفاضل للمعصية يحقق باوفا الثقات فانه يقر ظاهر
فذلك يكون ملا فطحا وفيه ليس لغيره بل اشترى والرجوع الى المشتبه من ينفع لغيره بل يشوبه من الحنفية الشبهة التي هي غير قابل
ايضا بالعرفية المتعارفة من اللغز مع القاء في المقام مفقودة ومع ذلك يرجع اليهم فيما يحقق وظهور الحقيقة من جميع المشتبه فلا يلحق الفتاوى
على خلافه وبالجمله معرفته يتوقف على غير ذلك نعم يمكن ان يقر من زمان الثبوت الى زمان الثبات ومن كان السلف في الامصار
والامصار بصلواتهم في الصلوة الثقات لم يكونوا ايضا يقرن منه وما كانوا يمنعونه منه اصلا فكانه لم يسمع الثقات من شاوليه
الصلوة عندهم واذا زاد منه كان ذلك فاشا عندهم وكذا فلما قالوا ما كانوا في الصلوة كما انما نزل لان الاختلاف المتكسر
لا يكره حتى لا يثبت من بعد من المسلمين ولا بعد من شيئا اصلا لا يجد منه شيئا من الصلوة مطلقا فاذا زاد منه فالعلم يكون
والعلم من يتفقون او يخفون ومن هذا صرح من سأل به ما صدر من المتكسر الاختلاف الى العيين والشمالي اية فاشا ونقد في
المطابقة المصلين في زمانه من طائفتهم وعلمائهم جميع المذنبين منهم من انهم لا يلتفتون اليه ولا الى شئ في حال الاختلاف
اصلا ولا شئ في انهم يخشون في سلكهم الحال والفرج من الثبات والفتاوى يكونون مثل عدم وجوب السورة او اليمين
للغير والاختلاف وفي ذلك ما شاع عندهم فما وجدوا في ذلك من الثقات ومع ذلك لا يقر بوجوب السورة ولا السلام ولا المهر ولا
ولا حصة لك في الاختلاف واجاب تركه بل لا يتركه في سلكهم ولو قرنوا بالمقادير لا يفتلون بالنسبة الى كثير من مقتضات الصلوة
ايضا ذلك في هذه كيف يصح لهم جبه لصاحب المذلة في معرفة الفاضل من غير من جميع فتاوى ما امر من فان امره ليس على
التجديد بل على كل من جوف الاختلاف شيئا وشما لا مع ان الفتاوى اهل الشورى طائفتهم ما لا يأتى الفاضل بها ينقل الى ما ذكرنا
في الفتاوى وفي ما اليه من كون من الامامية كذا وكذا بحيث يجب عليهم الاقرار به مع ان قولهم في الفتاوى الالية والمذلة ليس يترك
من قول صاحب الفتاوى من مثلك بل اعلى كما عرف بحيث لا فتاوى وغير شيئا مع ما عرف من مستندهم وهو الاجماع المتفق لم نقل
بالاجماع اليقين والاختلاف الكثير متفانا الى الامتياز بل بين طمس احد من تلك الاخبار كيف ما خلتك بالجميع فان الاخبار كثيرة
بعضها من بعض شيئا اذا كثر الحاشي غايه الكثرة كما عرفت الاخبار والامتياز والاجماع المتفق بل يظهر من المتن ايضا كون المسئلة
حيث قال ويكن الاختلاف بوجه شيئا وشما لا وقال بعض الحنفية بالتحريم لما عرفت من النية انه قال لا يلتفتوا في صلواتكم فانه لا يلتفتون
الملتفتون واجاب بضعف الرواية وانه على تقدير صحة عمارة على الاختلاف بالجمع والعمل استقام فظهر ان الحاشي ليس الا بعض الحنفية
التي ذكره ما ذكر في الشهادة بغيره ويظهر من ذلك ايضا انهم في زمان معاصر قد برهنا والامتناع في ذلك الاختلاف بالمرء والعمل بها
حسنة وفادة وصحة ابن اذ نية وما وافقها بل بكل الاشكال على الصلوة التي وقع فيها الفتاوى فيها الاختلاف المذكور بعد ملاحظة انه ليس
بعض عنه فان الصلوة اذا قلت قبل ما سواها ما اذا اراد مع ما سواها فاشا وهذا الذي ذكرنا فاشا بالنظر الى نفس الاختلاف
خالصة الاستيفاء الذي هو شرط في الصلوة فانه مقرر في صحتها الاستيفاء ما يظهر منه حكما على التسديد والتحقيق ملاحظا

ولا شأبه فدل على ان الشاهد بالتحقق الثاني غير انما هو من فاته من كراهتهما والبرهان مناد بها باختيار الانسابان بفصل
 ولهم ويخرج نفسه من الملال ونحو **وله** يكون مدافعة الانبياء الحق للايمان على الحق الاجماع فقل في المتن **وله** عليه السلام
 بعبارة عبد الحق برالحاء من الظاهر من القول بعبارة العرفي بلفظ **وله** بعبارة ابي علي في ذلك الحال ولا قال لا يحتمل الصبر ولم يخف
 اجمالا عن الصلوة فليقل ويصير هناك في المصالح من كون المداغة متقدمة على الشريعة والصلة او عارضة اشأنا وما يحصل من الكبر
 في الصلوة الثانية كما اختار في ذلك بل قال ويجب الصلوة **وله** ان ما في محبة مشام من قوله لا صلوة لخاصة عام ثلثية
 سببا بعد ملاحظة العموم في المتن وعدم تأمل فيه كما عرفت في محله هذا يمكن عمل ما في محبة عبد الحق من قوله فليقل **وله**
 على الجواز يكون الامور وقفا في مقام دفع الخطأ المشهور ثم اعلم ان الكثر لم يجد من الفساحين اشتغالنا بغير الصلوة من الجواهر
 ونحوها من الاشتغال مدافعة اصلا **وله** اساسا وليد ما مضى من الصلوة ومنها ان فصلها بعد ملاحظة وانما توجهت لغرضها الى
 غير الصلوة من الاشتغال لم يجد تلك المداغة وادعى ما بعد ما حل به **وله** الاشتغال بالصلوة فظهر كونه من الشيطان **وله**
وله او لا يحتمل من الشيطان تلك الرخصة كما لا يخفى **وله** من فاته في صلاة اه هذا من المتن والمراد بالمراد للقواعد الشرعية **وله**
 وهي عدم الابتناء بالماوراء على وجهه لان ازباد الرخصة يقتضي عدم كمالها التي ارادها الكايع لكونه تالبا من الزيادة وكون الزيادة من
 لغير المحبة الثانية من التبع والطاعة الاخر بان خفف الزيادة الجوزية في البينة البينة وحصل ما ينبغي من فيه **وله** الفاعل الثاني
 الاخر في قوله صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك ما رغب في محبة وجوب المسورة وغيره **وله** كعبه في قوله ويكره من الباطن **وله** قال **وله**
 انه فاد في مسئلة المكشوفة لم يندبها واستعمل مسئلة استغناء **وله** كعبه الى بعبارة محبة من الصبر لغيره قال في قوله في مسئلة
 بلاطة وقصص على الجاهل انه مثل الصلوة من فاد عنها فاصلة الا ما رغب في هذا على ما نحن بآل في هذا حفظ وفي الجمع غراب في فقال **وله**
 ابي عبد الصلابة على قول من ابي جملة من في هذا الشك قال سائلا عن الرتبة من الصلوة كعبه وكعبه ان استيقن
 صلى خمسا او ستا فليعلم ان كان لا يقدر ذوا او نقص فليكن الحديث **وله** في قوله مع استغناء عنها واستغناء **وله** وقوله وقوله
 او كما عرفت محبة البينة ابي بالقرآن من الثانية وعمل لم يلحق باخبار الاحاد وابعد بها عن القضية وكوفا مرتبة في الحاف وفيه
 منصف حاشتها ما استغنى وبالجمل مضمرة الاولة ومما ذكره الاجلة البطالان من دون فرق بين الربانية وغيرها ولا بين زيادة
 وكعبه او ازيد ولا بين ان يكون بلسون آخر الصلوة او لا ولهذا التهم قطع الشيخ في جملة من كعبه ولان قوله وابن يلزم وقوله بعد
 ان من فاد في كعبه اعاد قال **وله** عاينا كعبه قال ان كانت الصلوة ربانية وبلغت الرتبة مقدار التمسك فلا اعادة عليه وقال **وله**
 هو القبول ان هذا قول من يقول ان الذكر في التمسك ليس لاجب ليعني باستقنة العامة صرح بذلك في محله وفيه وهذا الذي نقله الشيخ
 من بعض الاخبار هو قول ابن الجبلة واختاره في التمسك والملازمة في المختلف واستدل في الصبر بان الشاهد من بطون فافهم
 في التمسك فقد فصل بين الفرض والزيادة وبعبارة فطوة عن الباطن من قبل صلى خمسا فقال ان كان بلسون الربانية هذا التمسك
 ثم سئل ان فطوة ابن مسلم عنه من قبل استيقن بعد ما صلى الظهر من صلى خمسا فقال كيف استيقن ذلك علم قال ان كان علم انه كان
 بلسون الربانية فصل في الظاهر انه يتوجب على الاق ان لم يكن الحان الحكم في التمسك والربانية ابي من دون فاد اصلا بينا بين
 الربانية وهم شرطوا كون الصلوة ربانية ولم يثبت اجماع ولا نفي بطلان غير الربانية كما يظهر من حيث هو مناصح **وله** ان يكون كلامهم
 في زيادة لا ازيد وقصص الدليل عدم الفرق اصلا مع ان تحقيق الجلي لا يقتضي عدم وضع الزيادة فاشأنا الصلوة بل فانه
 ذلك فطحا لان ناسبه هذا التمسك لما في قوله لو ذكر انه في نفسه يجب عليه ان يتشهد مع البينة ويكون لشهد ما
 الصلوة من ما عطف ما على ما يجب فصار بعد الصلوة مثل الحمد الواحد والتشهد الاول ومن شكه في كون هذه الركعة



الثالثة فلا تشهد والارابعة فتشهد ومقدار زمان شكه ونوبه وماله سائر بعد زمان ان يقول اشهد الا لا اله الا الله اشهد ان محمدا
 رسول الله من ذكر بلا فصل هذا الرابع فتشهد فلا شك في كون نشيئه داخل صلته بوجوبه ولا حاجة الى عبدة الشهادة اجماعا والركوع
 او سجدة بين بطلان صلته بالركوع والارادة منها بعد جلي من مقلد والنشهد بطلان صلته ايضا ولو نادى بالحيث يادى بعبدة الشهادة
 لصحت الزيادة في الصلوة وكذا لو علم عندك فتشهد وسلم الى غير ذلك من امثال هذه الاحكام مثل ان يدخل الوقت حال نوبه فتشهد
 وسلم فسل في صلته كما مضى مسئلة من اذن دخول الوقت فسلم ولم يدخل بدخل قبل الخرج من الصلوة وغير ذلك على اننا نقول هذا الحكم
 واجب من واجبات الصلوة بوجوبه من اجزائها قطعاً فكيف يصح فاصلة بين الصلوة والزيادة على ان المصنف قصد كون هذه الزيادة
 داخلية في صلته بوجوبه منها ولم يصد منه ما يخرج من الصلوة من كون الزيادة خاصة لان الخرج من الصلوة هو التسليم على
 ما هو الحق المفقود في سجدة فلا حظ وعلى المذهب المصنف هو الفراغ من التشهد والصلوة على النبي واله ولما يكون الخرج من الصلوة
 مقدار ذكر اقل الواجب من الشاردين على حسب ما عرفت فمقتضى نصنا مع ان مقدار زمان لبس الله وبالله والحمد لله والاشهاد
 الله على ما قلناه ان يدعى زمان اقل الواجب من الشاردين على حسب ما ذكره ولم يكن الفصول في حق من هذا الزيادة الصلوة بعد
 بلزم ان لا يفصل الصلوة وغيره مما فيه ثم يوجب على دليله الثاني وهو الخبران المذكوران انهما معا ضابطان لما دل على وجوب
 الصلوة بل وما دل على وجوب الصلوة على النجوم واله اية وظاهر ذلك في جميعها فاستدلوا بالنسبة بمثل هذين الخبرين البين بل ظاهرهما عدم
 وجوب نفس التشهد ايضا على ما ظهر من خلاف الشيخ وعليه وغيره فمع انك بملاحظة هذا العلم انه يظهر لك كون هذين الخبرين
 طبق المذهب المشهور المعروف منهم والممول بينهم واشاد الشيخ الى ذلك في الخلاف والمبسوط مع شدة هذا العمل لما بين الشبهة في
 القدر كما هو مبني على خلاف الاخبار التي استدل بها المصنف كما عرفت ومعهذا لا ينافي القاعدة وما يكون نظامهم
 الباصيل وما استدل العمل به بين الشبهة ولا يفي هذا ان الخبرين هما القان للفرع عند الشريعة الثانية في الشرع ومعهذا هم انما هو حكمكم
 حديث ما عرفت من قوله على سائر احكامها فان وجد نية مؤلفها فاعملوا به وان وجد نية مؤلفها فان كان في الجملة المفقود
 في مقامات الشبهة كسنة كالمصنفات في هذين الخبرين وايضا مقتضى الخبرين في صحة الصلوة المعصية من دعوى لوقوعها خارج من
 قضاء وغيره ومقتضى دليله الاول لزوم قضاء التشهد والصلوة على النبي واله وسبب الشهادة المشهورة هو ما دل به من الحكم
 والتحقيق في سجدة فلا حظ وبالحمل بين دليله فلا حظ ظاهر واستدل في المصنف بطلان صلته بركوع او سجدة بين بان فيه لغو
 الصلوة وخبرها عن النبي لم يوفق قول الخاضع سنة فدان بكونه بالنسبة السائرة وقول الصم في محبة من غير بيان من قول
 صوابه كونه زاد سجدة لا بعد الصلوة وسببه ما دل به من ان هذه الاوالة في المسئلة الشاردين لا عرفت وان فيه
 مقلد ذكر اقل الواجب من الشاردين لا بوجوب الخرج من الصلوة اجماعا ونصنا على سبب هذا فلا تفعل والشيخ في
 الاستنباط حمل الراديين الدالين على صحة الصلوة مع زيادة الركعة بان الراد الزيادة مع الاحلال الى التسليم فقط والاد
 به لا بوجوب اعادة الصلوة فجعل قوله ان كان جلس قد والتشهد كتابا عن فعل التشهد بناء على ان الجلي هو بقدره من كون
 الابيان في الغرض البعيدة وشيوع الكناية في الاكفاء بالنظر في القرينة كما هو قولهم ما ثبت استدل في الحمام وبعضهم ان العمل
 بقدر التشهد ليس كتابا في الصلوة الشاردين فانه في اشراط مخففة مع ان وجوبه مثل وجوب التشهد بل ادون من وجوب التشهد
 وليس واجبا برأسه بل تابع التشهد كما انما هو في الكناية بطلان التشهد ولقلة اعفاه الله من الشيطان الجسيم في
 ملكه الركعة كما ان القيام حال كونه الانشراح والتفصيل بالركوع تابع لها كما مر في بعضه ايضا فذكر في التشهد في هذا
 ابن مسلم فتشهد كقولك بعد شتان الراد من قول التشهد هو القدر الواجب لا نامل وقد عرفت ان قدرة قليل جدا في هذا
 بالظان بغير دفع الراس من السجدة الاخرى والاستشراق الفكن من المكنى في التشهد وذلك مكره الامضاء ونحوه من كل شيء
 فالحمل على النفس من غير دفع الراس من السجدة الاخرى او ان يدفع منه كما اشارنا مع ان حمل الراد ليس بذلك الناجز
 يحمل النازل فانه يمكن بالواجب ان ياتي بالمسح باليد او باليد او باليد او باليد او باليد او باليد او باليد او باليد او باليد

واداب الشهد وغير ذلك وكل واحد مما ذكره وان كان نادرا لكن اجتمع الجميع ويخرج عن تلك النسخة فربما كان المراد
 من العامة كأمع به في الخلافة فان العامة ربما يعرفون المسئلة النادرة ويحسون منها ويشهدون بالباشرة والناظر والاختيار
 منهم الى ان يصر ذلك في الشبهة فبما لو ان الائمة منها يجنبون على وفق التقيد والحق على حسب ما كانوا يرون الصلة وما ذكرنا
 وانما على منبسط الالبصيرة والمناظر فيها والتفطن بامثال ما ذكرنا فكل من اوجع من هذا الجواب في الخلافة والمبسوط واختار العمل
 على التقية عنه سقيم لسقمه وبعيد وكلما ارجع اليه مستقيم ولا يستقامه بوجع اليه كما لا يخفى على الله وظهر لنا الان ان امثال
 ذلك صدقته ثمة كما مر تحقيقه في مسئلة في الصلوة على النبي **والله** ومثله التليم بان نارة وابن مسعود كانا نخرج على الصلوة
 مع رفقين عند فقها العامة فلا نعرف في امثال هذه الاسئلة منهم والاشربة من الائمة **بالسنة** اليهم فلا حظ طرفة مشوا لانهم **المناظر**
 لهم **قوله** بلا خلاف قول ويدل عليها ايضاً بحجة رواية عن الباقر انه قال لا تصاد الصلوة الا من جهة الطريق والوثق والصلوة
 والركوع والنجور وغيرها من الاخبار **قوله** ومن نقصناه اعلم ان صور المسئلة في المقام ثلثة **الاول** ان يذكر التقيد بعد التليم قبل الا
 بغيره من المناقبات ويجب ان تمام الصلوة بان يقوم سريراً كان فاصلاً بين الحمد والحمد وسورة ان كان الركعة الثانية فيها في
 العزامة من غير ان يفعل ما يفسد الصلوة ولا يجب تجزئ الانتفاع اليه من الصلوات الا ان كان ما الناصر ولو كبر الانتفاع ناسياً او جاهلاً
 او غاملاً بطلت صلوة فصلب الامامة ثم بعد الفراغ من الحمد والسورة لو كان الناصر الركعة الثانية بانى بالقنود ثم يتم الصلوة
 بالحق الذي كان يتم في غير النسيان وعلى النهج المتعارف وان كان الناصر الثالث او الرابع فحينئذ من الحمد والنجاة على الحق للمعنى
 من غير ان ياتي بكتبة الانتفاع على الحق الذي ذكرناه والظاهر عدم الله من حد من التقيد في هذه الصلوة وما ذكرنا عنها **الثاني** ان يذكر
 بعد فعل ما يبطل الصلوة عدلاً لا سيما في كلام وغيره ما مر في ان الشيخ في النهاية وابن ابي عمير وابو القاسم قالوا بالامانة واللاح
 ان لا يبعد مطلقاً للاصل ومجته ذوات عن الباقر في الرجل يسوء الركعتين ويخطى قال يتم ما بقى من صلوة تكلم اوله يكلم ولا شيء عليه
 مجته ابن مسلم ومجته سعيد الابرج ومما مثل مجته ذوات بل ما خرج من ادلة ولا على نظرهم الا ان الكلام في عدل والسوء امر لا في الكلام بطلان
 ما دل على الكلام عدلاً مبطل وفيه ما فيه ويمكن ان يكون نظرهم المجته جمل غير العموم من جهة ركعتين ثم قال يستقبل القبلة فلك ما في
 الناس ثم ذكر حديث ذيل الشالين فقال ان رسول الله لم يبيع من مكانه ولو بيع لاستقبل فان جبراً المقام والحد من مكانه
 لا يبطل الصلوة ويمكن عملها على ان الداء يحول الوجه من القبلة ويحذف ما يبطل الصلوة سيما ايضاً كما يظهر من المعنى الكثرة في هذه
 كما سنرى في المشهور بعد ذكر الاخبار الدالة على ان الشك في حال السوء الصلوة وظل انما هو لا يفسد وقال الشيخ في المبسوط
 روي انه يقطع الصلوة والاعتد احوط اجنوا بالمتن المطلق والجواب العمل بالخامس اولاً الى قوله **الثالث** ان يذكر بعد فعل
 ما يبطل الصلوة عدلاً لا سيما في كلام وغيره ما مر في ان الشيخ في النهاية وابن ابي عمير وابو القاسم قالوا بالامانة واللاح
 وكعتين ثم تمت فذهب في حاجة لك فاستغنى المصلية ما نقص ولو بطلت الصلوة ولا تعد الصلوة فان اعادها من غير ان يبين بن
 دليل القابل بوجوب الامامة مجته جمل الشائبة بالنقص الذي ظهر لك ومجته ابن مسلم عن حماد عن جيل عن جيل عن الامام في صلوة
 وقد سبقه بركعة فلما فرغ الامام خرج من الناس ثم ذكر ان قد فامته ركعة قال يبعد ركعة واحدة يجوز له ان يحوّل وجهه من القبلة
 حول وجهه بركعة من القبلة فله ان يستقبل الصلوة استقبلاً لا ركعة ايضاً من العموم من جهة ركعتين ثم قام قد غلب
 قال يستقبل الصلوة فلك فابال رسول الله لم يستقبل قال ان رسول الله لم يبق من ركعة وباركاً اخذوا دالة
 على عدم وجوب الامامة بل وجوب التقديم مثل مجته ابن مسلم عن الباقر عن جيل عن جيل عن الامام في اصله وقد سبقه
 فلما فرغ الامام ويخرج من الناس ثم ذكر يبعد ذلك انه فامته ركعة قال يبعد ركعة واحدة لكن هذا الصلوة ايضاً



Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

والجسد بعد عجز السهو لا خلاف للصحاح فيه ما فيه قال فينا علم ان الشك بين الاربع من الجنس اما ان يقع بعد العبد بين حكمه
كالاول واحتمل في الدرك بالاطلاق في هذه الصورة لعدم الاكمال ويجوز ان يارة وهو منصف انتقرا قول الصواب الثانية
في كون الشك في اثبات البنية الثانية لما عرفت من عدم انما الركعة عالم بين البنية وان العالم بين لا يظهر حكمه من الصحاح لعدم
الاكمال كما مر في التفسير حيث ثبت حكمه منها ويجوز ان يارة من البنية لعدم تحقق الامثال العرفي والاطاعة الا في الاشياء
بما امر به على وجهه والحق الذي امر به واصالة عدم الزيادة مع كونها استصحابا لعدم الاسي وهو لا يقول بوجه الاستصحاب
لا يثبت في ماهية العبادات كما حقق وسلم في محله من انه لو كان يجوز لما كان الحق في طريقة الشبهة يكون البناء في الشك في
في الاكثر بل يحصل الحق في طريقة العامة وهو كون البناء على الاقل ليس الا مطلقا مع انه لو كان للسند في الصورة الثانية
من الاصل لما كان السند بين السهو واجبين فيها بمقتضى الاصل وهو من وجوبها فيها حيث قال وحكمها كالأول على انه
سفر في ان البناء ليس على الاصل البنية ولا خلاف في مضامين الصحاح فيه ما فيه لان الاصل في الاستعمال الحفظ والبيان
ينوقف على القرينة وهي في المقام متينة وجعل لفظ الركعة او ما يؤدي مؤثرا من غير خفا وادعيا حظه في بعض اجزاء
الركعة فيه ما فيه نعم اكثر الاجزاء يطلق عليه الا انه يجوز بلا شبهة سلمنا عدم ثبوت الجواز في ثبوت الشبهة من ان
ثم قال في الثالثة ان يقع الشك بين الركوع والسيود وفي قطع العلامة في جملة من كنه في هذه الصورة بالاطلاق في
بين عند فبين الاكمال العرض للزيادة والعدم العرض للنيقطة وسكن الشبهة الذي كنه عن المعرف الفناوي انه قطع بوجه
لانه يجوز في الزيادة لا يتفق واما هو ثابت بالاطلاق اذا الاصل عدم الزيادة ولانه لو وضع اثر في جميع صور ثم قال وهو من غير
ومعنى ثلثنا بالعمدة وجب السند مسكنا بالاطلاق ثم قال الى اربعة ان يقع الشك بين الركوع سواء كان قبل الركعة او فاشتمل
لو لم يرها ويجب عليه ان يرسل نفسه ويحيط بركنين بالاستئذان شك بين الشك والاديع انتهى اقول قد عرفت عدم
الاصل في امثال المقام مع انه لو كان يجوز لفساد ما ذكر في الصورة الرابعة البنية لعدم بقول الجماعة في
واطلاق ما هو الصحيح فيها الزايد بمقتضى هذا الاصل والتعرف بين الركن وغيره في مقتضى هذا الاصل فافهم انما لا بد من انما
كما سنده من جميع ما يراه لو كان يجوز لكان هو المعيار ولم يكن الحكم المذكور من خصائص الشك بين الاربع والجنس كما
الظن في النقص والفناوي ولذا لم يجز في ذلك في الشك بين الشين والجنس والسبع والثالث والثمانية في غير ذلك من الفرق
فالا يخفى محرم عددا ولنا صدور عن الطائفة والشهود وغيرهما ما صدر في غيرهم في ذلك وفي لفظ السند القول ان ما اذا وجد
حكمه حكم الجنس في المقام المخصوص ابن عسقل وجعله محظرا وجوب الاعانة اسحالا اخر لان حله على الجنس ما هو غير بعض الدرك
وافوا ان عطل هذا مع ما عرفت من كون طريقة الشبهة البناء على الاثر من ان بعضهم نامل في هذه الصحاح من هذه الجهة
كاستنباط البنية هناك من ان يجوز في الزيادة لوضع الركن في جميع صورته فيه ما فيه لان ما ثبت في النقص هو الاصل المسمى في المقام ولذا
هو غير من الفناوي واستند الى النقص بل غيره من الفناوي لم يستند الا اليها سواء القليل ولم يعبر في الاصل لعدم اصل
بل حقق في الاصول وسلم عند جميع الفناوي من القول او النقص عدم جريان الاصل في ماهية الامور النوقطة سيما ما هي
العبادة من جهة المعارضة بالمثل وغير المثل والنوقطة على النقص وغير ذلك من الاصول وجوب تخصيص الامثال العرفي
والاشياء بالماضي به على وجهه وغير ذلك من الاصول وحقق ذلك في الغايب المعاني في موضع وضع شعبة في هذا
وما ذكره من وجوب السند بين مسكنا بالاطلاق فيه ما فيه لغاية ظهور عدم سنده للشك بين الركوع والجنس
وعلى فرض الشك في الاطلاق جهة بلا اصل لعدم اذبح وجوب النقص المتبع لم يامل احد العدة ولم يستعمل بالاهل

قوي

ملأه المحقق

في احوال الزيادة فضلا عن العالم فضلا عن العلم ومع ذلك لا بد من الاستحالة يكون الاصل هو العلم
المتشكك هو الذي لم يثبت العلم متى عند ذلك المستطاع ان يتغير وجهه من احوال حكمه في المقام فلا شائبه ناهل مع ذلك
لزم ما ذكره من الاطلاقات لشمس الصورة الى اية اية كما لا يخفى مضافا الى انك اعبرت اصل العلم بحيلة الحق فما لا يخفى
فيه وجهه فبانه نفس فلم يدخله في صورة الشك بين الشك والادع لان المتبادر مما ورد في النص فيها غير هذا النص
بلا خفاء ولذا لم يحكم بحديث السهر في المقام المهمل والامر الزائد لا حرجا ولا استصحابا بل هو بحيلة لولا ان كان في بعض النسخ
الاطلاق لا حرج يكون الرابع اية اية ظاهرة في الشك بين الرابع والخمس المذكور في الصحاح كما اخبره بعض المتأخرين المتأخرين
لنا وهو الظاهر المصروف من مائة كقصة بيان حكم الشك في الفرضه وان لم يكن فيه طعن الكل كما هو الظاهر ضد جميع ما ذكره
في الثانية والثالثة وان اكتفى بالاكتر فلهذا اية فاسد بلا خفاء فلا يصح ما ذكره في الثالثة فظهر مما ذكرنا في الثاني
ما ادعاه المصنف من الخلاف مع انه حكى الشاهد في الدرر عن الصادق انه اوجب الشك بين الرابع والخمس للاختلاف
بكمين طائفتا وفي الملاك وهو اية طائفة كلامه بالشك قبل الرابع اقول ان الذي يظهر في النص ان هذا
الحكم في صورة العلم بزيادة الكثرة والشك فانه ليس يجب الرابع الا ما تنزه في بعض المتقدمين في غيرهم
الرجوع كما ينبغي في لغة بل وضع هذه القضية في الاما ان قال ولا يجب سبب السهو لاسي ما هو في حال فاما ما دام
حال فتدبره او ترك الشك او لم يدركه او لم يفتقر بل فاما ان جعل ذلك من بين الاطمان الذي جعله في الرابع فظهر
ان الفهم ليس هو الذي كان هو المعروف عند الشيعة بل المأخوذ في دين الاسلام بحيث جعله في الرابع وقال ابن ابي عمير
عليه السلام ان شكهم في اية هل فيها من الذي فيه للوكة الرابعة والخامسة فانه يجب عليه الجواب من ذلك فاما ما ذكره في قوله
وسلم فامض في كذا احوال ولا يجوز ان يرفع حال فبانه لا يامر ان يكون قد علم اربعة فيكون كونه زيادة في نفسه
مستلزم الى ان قال فان لم يلمح في سبب تأني السهو فكلنا مواضع السهو محصورة في موضعين وليس هذا واحد من السهو
ويظهر من كلامه ان تقي سبب السهو في الشك بين الرابع والخمس مطلقا هو المعروف بين الشيعة ويظهر من المختلف ان معظم الفقهاء لم
قالين بوجوبها فيه مطلقا منهم المتقدمة الرسالة المفردة فانه حكم فيها بالاثبات بجهة السهو في ترك الشك الاول سبب
ولم يتركها الا بعد ما وقع في الحكم في الصلوة ناسبا وفي الشك في الصلوة في صورة خاصة وهو انه لم يدركها اذا سجد ام لم
او زاد ركعة ام نقص ثم قال وليس يجب السهو في موضع في الصلوة الا في هذا الثلاثة الموضع والباقي مطرغ او صدرك
بالجران او فيه الحادة انتهى وفي المقتضى عد ثلاثة مواضع يجب فيها السهو السهو في السجدة بمعنى نقص ركعة او السهو في
الشك الاول كذا والكل ناسبا ولم يذكر شيئا اخر صلا المقتضى الفهم العامة الناس ان يعمل ايها كما لا يخفى على المطلع
فلما كان عند موضع اخر يجيبه سبب السهو كذا وطعا كما ذكر في الشك والاطمان مفصل مع انه ذكر في فاما لا يخفى
كش منها لا شك فاما سببها بل في كان حجة ادب وربما كان منها قلة يحتاج اليه مع انه من الملاك ان يفهم اذا لم
يدرك شيئا وكذا يفهم لم يكن به ولذا ينبغي في كذا الاستدلال كثيرا من الفقهاء الى ذلك وفيهم النج في الخلاف حيث
حصر وجهها في اربعة مواضع الثلاثة المذكورة في المقتضى والتكثير في غير موضع سبب وضع حوزة اية ليس وجهها
مما ذكره في جميع النسخ في الموضع وعنه اية وفيهم والباقي المقتضى وفيهم سبب وضعهم في المقتضى ثم شرع في فصل
فيما ذكر في جميع ما هو على الخلاف واشاره وهو قول الخصم اقول في جملة ذلك الخامس من شك بين الرابع والخمس

الجدلان واستدل بوجوبه عند الله بنسب الشايف ومدها من الحسنة ثم قال لا يخفى المانع بأصله براءة الله
 والجواب بان مخالفة مع قيام المشافي وفي الذخيرة انهم نسب الى الفقهاء المذكورين القول بعبء الوجوب في جميع ما عرفت
 كيف انهم لم يعمدوا الخلاف في ذلك بل عرفت ان المشهور عند الفقهاء لم يكن وجوبها في المقام بل ظهر ما ذكرنا في كونه المشافي
 عندهم عدم الوجوب وان مقتد هم على ذلك لفت اصالة الرأية فظهر من هذا ظروفا اقام ما ان الصالح التي اشار اليها
 المصنف يمكن بحجة عند الصنف اصالا ولما استدل والى اصالة الرأية وهذا يؤكد ثابته انا ما ذكرنا عن بعض الفقهاء من انهم
 في الصالح المذكورة واستغفروا بكونه ايضا بغير ما ذكرنا في المسألة القريبة عدم صحة الصدق اية ما هذا الظاهر من جميع الفقهاء على ما ذكرنا في سند
 قاله المصنف اقول قد ذكرنا عبارة المصنف في الفقه والاعمال بكونه جلة الامامة الذي يحيل الغرابه ولا يخفى ان المشافي
 من العباد المذكورة ان على واحد الزيادة والنقصان يكون طرفة شكه يكون شكه فانه هل وقع منه الزيادة ام النقصان وليس له
 كل واحد منهما شكاً بامره كانوا هم بعض الفقهاء فحصل المداورة لا بد ان لا يكون شكاً بامره ونقصان لا يكون هذا اية
 شكاً بامره ولما استدل بوجوب صحة التمسك في زيادة والنقصان على وجوبها للثبوت بالزيادة او النقصان بطريق اولي
 كما استغفروا وفي الذخيرة قال ذهب المصنف الى وجوب صحة التمسك في زيادة او نقصان وهو ظاهر ما قلناه في التمسك في الخلاف
 عن بعض الاصحاب في كلام الصدوق فانه قال ونقل من ائمة العربية فيما ذكر المصنف قال ويحمل ان يكون له زيادة الركعة
 ونقصانها وشي من المصنف في الفاضل والمشهور بين الاصحاب عدم الوجوب بانهم قد ذكرنا في هذا الفصل فيما ذكره مع ان ما ذكرنا من الاصل
 الثاني لكلام الصدوق لا وجه لاصلا ويظهر من كلامه وجوبه في كل شك في زيادة او نقصان من الفاضل او ناقصه
 العلامة والشهد الثاني ولم يشر المصنف الى هذا القول اصلا لان يكون مراد المصنف ما ذكره ونسب الى الصدوق هو هذا القول بغيره ما
 سيذكر بعد ذلك من قوله وان وجوبها للشك في ذلك يستلزمه بالطريق المذكور ان يظهر منه وضاه به حيث عطف على قوله
 الجزم في هذا بوجه مضاعف الى ما عرفت ان لا وجه لبنيته المخصوص الصدوق ولا لاصحابه له حيث حكم بوجوبها له واستدل به
 بالصالح وسكت عن الاخبار العائدة على ان من شك في شيء وهو في محله ان من وجوبه ممدودا في هذا وفي وجوبه ممدودا
 السمي في غاية الكثرة والاعتبار والحق والقبول بلا شبهة واما الشك في زيادة الركعة فليس فيه بوجهنا السهل القول بالشك بين الاربع والجنس
 ومع ذلك عرفت ما فيه من ضعف في نفسه واما الشك في زيادة ركعة في الثانية والثالثة فبطل للصلح بلا تأمل كما استغفروا في كلامه الشك في
 بعضها منها واما في الرابعة فالحاكم معروفه مطبوعة مشهورة في كلامها خالصة عن وجوب بوجه السمت كما استغفروا ايضا في جميع ما عرفت
 كيف على القول بوجوب صحة التمسك في زيادة او نقصان بل لا يفي بشبهة في بطلان ما عرفت من الصالح وقول الصدوق لم يظهر
 حيث خلافه وان كان في نفسه وضاه انا ما في الصالح اقول هي بوجه السمت الشايف وكيفية رواة عن الباقر قال قال رسول الله
 بالمرغبين ووجهه الفضيل في الظاهر من المصنف قال من حفظ شيئا ولم يثبت عليه بوجهنا السمي في كل من زاد في صلوة ام
 منها وقوته سماعا او وثقة قال قال من حفظ شيئا لم يثبت عليه بوجهنا السمي في كل من زاد في صلوة ام
 بين الاخبار اقول قد عرفت انه لا معارضا لما يظهر منها انما كان ظاهرا عن الغرض من البعيد حملت على ان المراد الشك الزيادة في
 انه زاد الا الشك في النقصان انه هل نقصان لا يقع هذا لعين حملها على الاستصحاب لما عرفت من فوائد الاخبار وعدم جزم
 صحيح التمسك لذلك بل لعله كان يشكل الحكم بالاستصحاب اية من حيث انه ان الفقهاء لا يقولون هكذا من شك في شيء لم يثبت
 عن محله ان به طعن بخلافه فيكون ليس شيء او ليس عليه شيء من ذلك اشار الى استصحاب بوجه سمي ومنهم المصنف في هذا الكلام
 كما مضى في محله مع ان المصنف في جميع هذا اطلق وضع المتأني وكيفية لم يشر المصنف في موضع منها ولا حد من جملتها الى استصحاب بوجه



محتاج ذكر هذه النسخ بالحق الذي عرفته من قوله فليس يحسد في السهو وقوله في محبة الخيرة ان المراد ان يحسدنا من حساسات نفقت
فاحسن محبة بين رجل الاربابها امرنا واحدا وهو في غاية الطهارة فاعلمنا اننا فيها وقوله من جعله هو واخذ فليس يحسدنا
السواهم لم يجز لنا لفظ على ثم حصره انما السهو على ان لا يراه مع انه لعل المراد من حفظ السهو ان لا يراه مع انه لعل المراد من حفظ السهو ان لا يراه مع انه لعل
وخاطره ما نسبوه من انهم في حكمة وان بالشك في ذلك في ان يراه في البينة وبالحكمة لم ينسبوا المعصية في مقام من المقام
الى محبة ورجحانها بل مع في بعض المقامات بانه ليس عليه محبة السهو مثل ما رواه الكلبي بسند كالصحيح عن العيص عن رجل سئل عن رجل
يحب محبة ام يفتن قال لا يحب خذ وليس عليه بعد انقضاء الصلة محبة السهو وبالحكمة ان كان المراد من النسخ خلاف ذلك فلا
في عدم الحرب بل الحكم بالاسبقية ايضا لانه لا يخرج عن نامل ما لم اعرف شيئا بعد ما اخطت ان الفقهاء انهم لم ينسبوا في مقام من جعله للفقهاء
التي لا تحصى الان في باطنها ليس من المحبة المعروفة بين الفقهاء المتداول بين الشيعة بل من باب المسامحة لحياتها في دليل المحبة
به والمقامات لم تكن مقام النقص لانه في محبة بل في زيادة ركنه ونقصها
لغيره قوله من شهد وسلم ولا يحسد في البوائق والذم على من نادى في المصيدة ولا يفتن بها به وهو الاطماع على نفي عن مقلوع نقاش
كما عرفت بل عرفت ان من دين الامامية الذي يجب الاقرار به على ما نقل الصدوق **قوله** وكذا اقام اه من حيث ان الصدوق وحمل هذا
من دين الامامية والاعمال المتقوى وبما عليه ايضا محبة من دين محمد قال سألته عن الرجل يسوق في موضع ضيق ويقتل في حال حرج
فما قال بسجد محبة بين بعد التكبير وهذا الرغمان برغمان الشيطان وكان محمد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
الذي كره كما اشتهر هذا ومروضا عن من اتهم من السنة ما يجب فيه محبة السهو فقال اذا ادركت ان تفقد ففقدت او ادركت ان تفقد
فقدت او ادركت ان تفقد ففقدت او ادركت ان تفقد ففقدت او ادركت ان تفقد ففقدت او ادركت ان تفقد ففقدت او ادركت ان تفقد ففقدت
وكذا ما في اخر الروايات عن الرجل يسوق في سلة فلا يدرك ذلك حتى يجد العجز كيف يضع قال لا يحب محبة السهو حتى يطلع الشمس
شعاعها وكذا في هذا من اجزاء الاحكام الغرائبية لاجل ما عند المفسدين من ترك ما حبا وكثير في ان من ترك محبة او شهد او
قد كثر الزك ان يرجع منه ذلك من صفة اشاعة الرعي بسجد السهو لانه فلا اختيار في غاية الكثرة ومع ذلك صحاح ومعتبرين
بما عند العمل الان في بعد من قبله امثال ما ذكر في المقام بان المراد ما اذا وقع السهو في صوم القيام موضع الضيق وكان العكس
سهر فترك البين المحل للسهو مقام عدل الى انه سهر فاعف عنه في الركعة الثانية ففقد عند السهو منه كانه الركعة الاولى والثالثة
مثلا لانه فضل وهو مقام في الركعة الثانية في موضع ففقد السهو او ففقد ذلك بعد الركعة الاولى والثالثة ففقد في الغرض
والشاهد في الاخبار وعنده ذلك في كلام القائلين في **قوله** حكما ما الشيخ فضل عن خلافة انه قال واما محبة السهو فلا يخفى الا
فان راجع مواضع وعمل المواضع وذكرنا انها سبق في ثم قال واما ما عد ذلك فهو كل سهر يلحق الانسان الى ان قال وفيها
من قال عليه محبة السهو في كل زيادة ونقصان والملائكة ايضا اختار في بعض كتبه وفي شرح الميزة نسب الى الصدوق ايضا في السهو
والظاهر ان محبة الذي نسب اليه في الخلافة هو الصدوق وفيه نامل لما عرفت في محبة السهو بين الاربع والخمس
وكيف كان المشد فيه محبة ابن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن صفوان بن السوط عن ابي بصير قال لا يحب محبة السهو في كل زيادة ونقصان
عليك بين الاربع والخمس فلا حظ وكيف كان المسد او نقصان طلاس قال وفيها في الرعي عن بعض اصحابنا بالتحذير الى ابن ابي
من اسبغ في حكم المسانيد وهو من اجنبات الصابرة ومولا يد الا عن المتعة ففقدان السهو في كل زيادة ونقصان محبة هذا العيب
من الشيعة ثم جعل لكن معارضها اجبا وجماع ومجرب لا شك ونحوه اشير الى بعض منها والباقي ظاهر على ما اشير اليه في العام
الاشارة طاعة القياس بطريق الاول في الذي استعمل به فعمل نقل لا يخرج عن المطلق بمشايخنا في الشيعة وما بعد ذلك ما ذكرنا

[illegible]

الروايات المذكورة وان كان كون النسخ سببا ما ثبت بطلان بل مع فيه بما ذكرنا ان المقام مقام الاستحباب كما
يسألون فيه فظهر ان المسئلة بالموتقة كان غافلا عن حقيقة الحال لقول مودعها تقيده وانما ليست بحجة مثل ذلك
العلامة لها للاعتقاد بل استدلال لها لتقريب الجواب قال في المتن قال الشيخ فاذا ادان في سبيل التوثيق فان ادان الجواب
فهو في موضع المنع فان ادان الاستحباب فهو مسلم وقال الكثر الجمهور بالوجوب لنا الاصل برائة الدائمة فابن بموتقة عن ذلك
ثم قال طامنا الاستحباب فلا نذكر لفظه الى اخر ما ذكره ولما كان في نسخ سقط وعرض ذلك النسخ بعض ما ذكرنا
فثبت مطلبه فترك ذكره فليلاحظ النسخة النسخة وليست بل فيما ذكره **وله** ويمكن حملها على الخبرين الموقوفين لا بما في النسخ
فضلا على الاحتجاج خصوصا ان لم يكن باثباتا على ظاهره او ظاهرا في الاستحباب بل في الظاهر وفيه بل كما انسخه بل حظه
الكثير لا امام ان لم يقبل بوجوب واحد بل لم يقبل احدا باستحباب التكليف المذكورة فيه وبما يجلد لا شبهة في مشقة هذا الموقوف
قابل بمضموننا فيجب العمل به سيما اذا عارضه الاجماع ايضاً المحقق في المعنى والمكلف في المتن قال لا وجوب بالشهد والشك في ذلك
علما نشا مع لكن في لفظه قال والافيد عند ان ذلك كله للاستحباب بل الواجب اليه لا ينافي الاصل برائة الدائمة ومما رواه عماد في
الموتقة انهم اقول الاصل لا يجوز في الامور التوقيفية كاللغات وفيها مشغل الدماء بالكلية وفيه وكذا البحث في الشهادة والبرائة
توقف على ما علم شرعا انه سجد في السجدة او ثبت بالظن المشهور اليه فيشغل الدماء مشغول بحيث خلافة والاطاعة والامتناع
العرف ايضاً فيشغل ذلك وكذا الاجماع وفيه ايضاً يقتضيان ذلك واهل البرائة بما فيهم يعمل التكليف بعبادة توقيفية وقد علم في
المحقق ذكرناه في الغرابة الجدية سلمنا المبرهان لكن وجه الدليل على الوجوب على الدولة مثل ما في حجة ابن ابي عمير عن العمم قال انما
الحان قال وان كان شاكنا فليس ثم بسجدة ولشهادة تشهد اخفها الحديث فان الارض حقة في الوجوب سيما مع رتبة السجدة وحجة
بشهادة براءة الشهادة خفيقا فان تشهد كما لا يخفى مع انه ربما كان اوله على الوجوب لان قوله لم يغير كونه اوصاف ومنه ان سجدة الشهادة
يخفى على المتن فلا يخفى حجة سجدته في تلك الميزان وفي حجة على بن يقطين عن الحاكم في الرجل لا يدرك من ماله يبيع على الجرم ويسجد
الشهادة يشهد خفيقا صحت سهل بن البيع عن الصادق قال ينبغي في سجدة يسجد في الشهادة يشهد خفيقا وحجة ابن ابي عمير
في ذلك ان يقاس على ام كسبت قاله ثم سلم واسجد سجدة طفت جالس ثم سلم بعد ما في حجة ابن سنان سلم بعد ما في الارض حقة
كما في المحقق وبناء الفقرة على جميع نفعها في العلامة في لفظ كما لا يخفى في ما ذكرنا اطلاق هذه الصلوات صفت حلقا وبنوع ما في
وقد امكنه وكما يصح للمصنف في الصحيح عن الحلبي عن العمم قال نزل في سجدة الشهادة ببراءة وبالله اللهم صل على محمد وطلعه قال
سبعة يقول بسم الله وبالله التمس عليك ايتها النبي وصحة الله وبالله ولا يخفى ان الصيغة قال ما يدان اليه وهو قوله نفعها
واما القول المذكور في سجدة الشهادة في السجدة المشدولة كما ذكرنا ففعله سبعة يقول بسم الله في غايته الظاهر في كون المراد بسم
وبالله التمس عليك اه بسم الله وبالله اللهم اه النبي سبعة فاحمد قال يقول في سجدة الشهادة ببراءة وبالله السلام عليك اخذ
بما ذكرناه قوله مرة اخرى بحسب الظن الا بما ذكره لو كان ملوكه انه سجد يقول وفي سجدة الشهادة ببراءة كما قال في اخذ بل كان
يقول خاطئة ان يقول في سجدة الشهادة وكذا وسبعة يقول في سجدة الشهادة وكذا وما ذكرنا ظاهره على الظاهر وعلى تقدير
عدم ظاهريه فظاهريه في غيرهم ثم وكى سلمنا فظاهريه في كون هذا القول منه حين ما هو ساجد في سجدة وعلى تقدير
سجدة ذلك لما سجد في سجدة من ابن اذ كلفه للتكليف والارثا كما كان مشغولا ببراءة لانه في المراد الاخر ما سجد في سجدة
بل هو مع ثبوت فساده من الدليل في الخارج وعدم ظاهريه في سجدة ما ذكرنا من العبارة لا يخفى عن بعض من جهة اخرى مع انه كان
يسجد في سجدة حلقا حلقا حلقا في سجدة ببراءة لانه كان ساجدا في سجدة ببراءة لانه كان ساجدا في سجدة ببراءة

الصلوة ما هي سجدة أو سجدة يكون فيها ركوع أو سجدة واحدة أو سجدة واحدة أو سجدة واحدة
هو سجدة مثل سجدة الصلوة بنوفا على ليل الأتيم المقرب بما ذكرنا من كون سجدة الصلوة هي العروة المعروفة من الشريعة والمأخوذة منه
الحاضرة في الأذهان فنصف الذم الذي أعاد الأطلاق كما في بحث كون الوضوء والعبادة وغيره لكن على هذا الوجه المأخوذ من شرط
الطهارة ونحوها ما هو مبحث سجدة الصلوة بغير ما سبها على القول الأقوى من كون لفظ العبادة اسماً للخصيص المسجدة لشرائط الطهارة ونحوها
بلا حيلة أن المطلقا تنصرف إلى الأجزاء الثمانية المتعارفة ولم ينص لخال سائر ما وقع للجهة لموضع القيام وعدم التقاطع أن يكون ذلك
وطهارة وكونه بحيث يستغنى عليه للجهة ونحوها من الأعضاء هنا من قبل الأول والثاني عند عدم تعرضه لذلك من جهة عدم تعرضه
بما ذكره وعينه من فقد تفاوت وظاهر أن ما في لفظ من عدم امتداد غير البنية مراد ما زاد من الماهية ولم يذكر أن ما فيها ما في الظاهر
من جماعة من فقهاء العظام مساوياً لما مع سجدة الصلوة بل مع ذلك الشهيدان في اللغة وشرحا وكذا مع والحمد لله في كل شأن
فيه إلى قولنا لا تخاف سجدة الشوق بينهم وقال المصنف في المغنفة سجدة الشوق لعل التسليم لجد الإنسان كجود في الصلوة متفرجا منها
على سبغة أعظم حسباً شرفاً ويقول في سجدة بسم الله وبالله إلى أن قال يجلس ويشهد بسم الله وقال أبو الصلاح ومنهما أن سجدة
الصلوة ويقول في كل واحد منهما بسم الله وبالله إلى أن قال ويجلس ويشهد بسم الله وبالله إلى أن قال ويجلس ويشهد بسم الله وبالله إلى أن قال
في المغنفة ليس فيها قراءة ولا ركوع بل تشهد بسم الله وبالله إلى أن قال ويجلس ويشهد بسم الله وبالله إلى أن قال ويجلس ويشهد بسم الله وبالله إلى أن قال
بسم الله وبالله إلى أن قال ويجلس ويشهد بسم الله وبالله إلى أن قال ويجلس ويشهد بسم الله وبالله إلى أن قال ويجلس ويشهد بسم الله وبالله إلى أن قال
في مقام بيانها لغير القراءة والركوع وفرضوا كيفية الذكر فلو كان غير الخلفاء في الركوع ما هو المأخوذ في نفس السجدة متفانياً
لأن نفي ذلك أدل بالعرض له ثم أدل وأمرهم بالاشبهه سبها مع اللغز في كيفية الذكر وكون التشهد حقيقياً وانطوائه
أو تسليماً ونسباً إليها فجملاً مضاعفاً إلى ما في غيرها من معنى فظاً ولم ينص في الأصل ولفظاً بما ذكره في الأخبار أنهم
مشاهدة على ما ذكرنا وظهور لغزهم وأبعد مسجد بين بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيها تشهداً حقيقياً **وهذا** والدليل من الكلام في ذلك
مفرداً ولما قلنا أن الأدل اختياراً بسم الله وبالله السلام عليك أه لكن المأخوذ من أدبي بسم الله وبالله السلام عليك أه
لا بد أن باختيار الألفاظ ومن ذلك حصل بجمع الاختيار ما في الحاشية مضاعفاً إلى حال الوثوق والاعتناء وعليه ينبغي قوله فيقول
الظم في الوجوب مع عدم تشييش فيه أصلاً بخلاف بسم الله وبالله السلام عليك أه من دفع تشييش ما فيه وإن كان الوجوب
ظاهراً كما ذكرنا والظهور أن كل واحد من الصلوات المذكورة **سابقاً** ولو أمروا بها معاً أه على ذلك مع عدم الإبطال بان أفعالهم متفانياً
الأخبار ووجوبها ولا يلزم من ذلك بطلان الصلوة بالاختلال كما أقول لم يؤمر بها إلا من جهة خلل وقع في الصلوة والمساوئ من غير ما يوجب
منه في خلل كونه لها صلاحاً لذلك الخلل وأيضاً لا شبهة في أن المطلق مع هذا الخلل فيها لا يكون مثلاً لأن الاشتراك لا يثبت
على وجهه وقد جعل ذلك هذه السجدة شاذة لا مثلاً لأنه لما سأل عن خال خللته وملاجه أمره بهذه السجدة فالصلوة المتخللة بالخلل المعنوي
يكون مطلقاً يرفع هذه السجدة ما من أجل هذا الوجه فلو ترك السجدة عند كيف يكون شيئاً بالماورد به على وجهه على الغير الذي طلبت منه بل ترك
سبها منهم لم يكن شيئاً بحدك فاعلمت بالهدى نعم في صورة السهل كانت سجدة فرد ليل أو قامة البنية إلا أن يقول هو من واقع أن الصلوة
أبعد لجهة الأركان التي وقع فيها هذا الخلل لم يقع فيكون الأيمان بسجدة السهو واجباً بواسطة من غير من قبله طاف فيها لا صائر الصلوة
صاذاً كونه في غاية الضيق لأن الصلوة اسم للجهة المجمعة لشرائط الطهارة كما هو الحق كما بيناه في الكتاب وعلى تقدير عدم
ذلك فتبوء عدمه من أن ان الخلل وقع في الجود ما هو داخل في الصلوة ولم يقع فيها من خارج عنها وذلك الدليل على أن الصلوة
يجوز فيه الأصل بلا شبهة مع أن هؤلاء لا يقولون بقوى الحقيقة الشرعية فالصلوة تكون اسماً للجموع التي ان يقع فيها لهم ولا

فلا خلاف في الخبر واصله السفر على هذا الاطلاق لا يسهو فحذف الصلوات وقد ذكر ذلك السيد المرتضى في قوله هب اليه في الساعات
طوى الاجماع بل انما كان اجماعنا ايضا على البناء على الاكثر فلو لا بين من التماسه على النقيض وقال في الذكر من اجل الصلة بال
في الاولين اجماعا لا من اجماع جعفر بن بابويه فانه قال لو شك بين الركعتين فله البناء على الركعة الاولى اقول لم يقل ذلك كما
هو في مستقر بل هذا قولهم من العلامة تبعه من بعده ويستقر في الحال مشروعا ثم نقل من قوله ايهما مذهبنا اخر ويستقر في الحال ايهما
التبع في الاستصحاب او على الاجماع على بطلان حيل المغرير بالشك فيها في ركعاتها وطعن على الرواية الدالة على عدم البطلان الصلوة
بالشك في الاولتين بانها لها لغة للاجماع فليلاحظ واما الغشاق ويذكر في رواية الكشي لا يشارك في صحة البناء على الاكثر في الاجماع
من غير هؤلاء الاغراض الذين ذكرت وليس عندنا من كتبهم واما الشك الدالة على ذلك فمن جهة رواية عن الباقر قال قلت لابي عبد الله
واحدة صلوات الله عليه قال ايهما يصح من الركعتين الاولى او الثانية قال فاصح من الركعتين الاولى او الثانية فاصح من الركعتين فاصح من الركعتين
عن العم من اجل لا بد من اركعة صلوات الله عليه قال ايهما يصح من الركعتين الاولى او الثانية قال فاصح من الركعتين فاصح من الركعتين فاصح من الركعتين
تبعها وحسنه الوشاء عن الوشاء قال لا خلاف في الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين وصححه ابن مسلم عن الباقر عن جده
في الركعة الاولى قال بئس انما يصح من الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين وصححه ابن مسلم عن الباقر عن جده
قال اذا سمى الرجل في الركعتين الاولى من الظهر والعصر ولم يدرك واحدة صلوات الله عليه قال ايهما يصح من الركعتين الاولى والثانية قال فاصح من الركعتين فاصح من الركعتين
عن الباقر عن العم قال اذا لم تدرك واحدة صلوات الله عليه من الركعتين فاصح من الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين وصححه ابن مسلم عن الباقر عن جده
ابن مسلم عن العم عن ابي بصير والابن واحد صلوات الله عليه قال ايهما يصح من الركعتين الاولى والثانية قال فاصح من الركعتين فاصح من الركعتين
وصححه النضر بن محمد بن يحيى قال سأل الفضل عن السموات فقال اذا شكك في الاولتين فاصح من الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين
قال في المغرب اذا لم تحفظ بين الثلث الى الرابع فاصح من الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين وصححه ابن مسلم عن الباقر عن جده
نعم والوقوف في الجفة من غير ان اصله وموقف سماعة قال سألته عن السموات في صلاة العشاء قال اذا لم تدرك واحدة صلوات الله عليه من الركعتين فاصح من الركعتين
الصلوة من ركعاتها والجمعة ايضا فانما شهر فيها الامام عليه السلام ان يصلي الصلوة الاخرى ركعتان والمغرب اذا سمى فلم يدرك ركعة فعليه ان يصلي
وصححه ابن ابي عمير عن حفص بن الجهم وفيه عن العم قال اذا شكك في المغرب فاصح من الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين
عن العم وفي الصحيح الذي رواه الكليني في علة الاذان وبه والصلوة في الثانية من الركعتين قال في اخرها وفي اجل ذلك حار الركعتين الاولى
كلما احسن فيها احد الاطراف على ما احبنا اثارها وروي في القصة بسند عن ثامر بن جندب عن العم قال اذا سلمت الركعتين الاولى والثانية
الصلوة وفي موقف سماعة عن العم قال من حفظ سمواته فليس عليه سجدة السموات الا ان قال من قال لم يبرح من مجلسه فليس عليه ما انفرد به
اذا كان قد حفظ الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين وفي الصحيح عن رواية عن الباقر قال كان الذي فرض الله على العباد من الصلوة
ركعات وبعين المراتب وليس فيها وهم في سمواتهم وسجودهم وبعين الركعات وفي القصة فاصح من الركعتين الاولى والثانية والسمو في الاخيرين
من شك في الاولتين اعاد من حفظه ويكون على اثنين ومن شك في الاخيرتين عمل بالوهم وفي الثاني ايهما في الصحيح عن ثامر بن جندب عن الباقر
قال عشر ركعات من الظهر وركعتان من العصر وركعتان من الصبح المغرب وركعتان العشاء الاخرى لا يجوز في الركعات من غيرهم في سجدة
منها استقبل الصلوة استقبالا وهو الذي فرضها على المؤمنين في القرآن وفي الحديث الحمد لله الله عليه طاعة من طاعة الله تعالى في سجدة
قراءة انما هو يسبح وتكبر ويقرأ فالوهم انما يكون في ركعتي الصبح فلهذا من البناء على الاكثر في الركعات في الاخيرين
منها ركعة والصلوات بلغت في ركعاتها العاشرة والاربعاء مائة متواصلة كما في صلاة الجمعة وصلاة العشاء والصلوة في الاخيرين
فيه هذا الخلاف اليه لم يرد وهم نشأ من عدم التدبر فيما ذكره فالقصة والظاهر هو العلامة وبغية القصة المذكورة في نقله لما عرفت

۱۹۹۶ و ۱۹۹۷

لما ذكرنا ما بين من عار من غيرهم في هذه الشك فالتقرب بالقبول لم قال ان عدد من الغريب شاذ ان خالفنا للاخبار كلها وان العلم
فما سمعت على قول العلم بها انتهى مع انه معلوم ان البيع كان امر في حال الصدق من المشايخين والفقيه كان عنده بلا حظه وبالحديث
منه وما ذكر الصدق في فيه فكيف ادعى جلاء الطائفة على ترك العمل كما ان الصدق اذ هو في الامالي ما ادعى ومن غيرهما من الاخبار
على انه على قولنا من الصدق في قولهم وقيل من الاخبار المتواترة الموافقة لذهب الشيعة والحق الصادق من الامور وهو العمل بانك فالذي
نصرنا في الاخبار المتواترة عن مبانيها والعمل بما استبان ان قول المتواترة الاخبار بهذا الشأن الذي هو للعامة خيرا ويجوز ان يكون هذا الذي
بما هو خلاف الظاهر كيف يجوز انما مائة ونحوه ما فلك مع بداهة خطائهم من صدق ظاهر غايه العلم كما استبان مع ان هذا الفقه للاخبار
المتواترة المانعة من العمل بمثل من غيره منعه وطعن في صدقه فكيف ان في ذلك ما ذكر بل غالبا لا بد منه كذا لا يخفى

في ما ذكر في خبرنا وما ذكر العلم من قوله وهو ظاهر **له** ولو قلنا ان لو فوج فافتر المصلي ان كان احد طرفي شكك او كان واجبا فليكن
يعمل به ويجعله مثل العلم بذلك مطلقا على المشيوق لما رواه الطائفة عن الرسول انه قال اذا شك احدكم في الصلوة فليقلل اخرها ذلك الى الله
فليبين عليه والسند من غير الشهرة ومنها ما سجدك وما رواه الطائفة عن ائمتهم اربعة طرق انه قال اذا وقع عليك على التمسك فابن عليه وان وقع عليك
على الاربع فلم وانفرد السند من غير هذا العمل وفي الجمع عن الجليل عن ائمتهم انه قال اذا لم تدرك ثبوت صلواتك اربعاً ولم يدرك من غيرك اربعاً فليقلل
ولم تخم صلواتك من الحديث وقالوا في ذلك ويظهر من كلام ابن ابي عمير ان عليه الظن انما يثبت فيها عدل الاولين من غير العلم بالثبوت فيها وانما
الظن فان اراد فهو يثبت ويختلف فتوى الاحباب ويختص بعض الادلة وفيما المذكور في الصدق بان خلافة فتوى العمل من غير العلم بالادلة
اذا لم يكن اجاباً وما رواه من العرف عن ثبات في الخبر الاول ما رواه الباقين في خمسة بالاضمة من غير العلم بالادلة على اعتبار الظن في الاولين
ولما في صفوان عن ابي الحسن قال اذا كنت لا تدري كم صلواتك لم تقع عليك على شيء فاعمل الصلوة بعد الرأية من غير العلم بالادلة انما هي ما
يتوقف فيه من محمد بن خالد البرقي لعل جملته كان نعتاً في الحديث الا ان ذلك لا يخفى الظن فيه نفسه وختم في الخلاصة بالامتناع من قوله
النسب الشيخ في صدقه ومقتضى الرواية اعتبار الظن في اعداء الاولين اذا ثبت ذلك يثبت اعتبارها فاما ما يطبق في اول الامر فهو
مع يكون في اول الامر لا يحتاج كاضل في نجاسة المني وغيره انما يحصل العلم بل غالب الاحكامات التي اجمعت عليها من هذا القبيل العلم
بوجوب سجدة التوبة من غير العلم بالادلة ولا يمكن وجوب سجدة التوبة من غير العلم بالادلة ولا يمكن وجوب سجدة التوبة من غير العلم بالادلة
هذا في بناء على ما حقه في الخبر الثاني من غير العلم بالادلة ولا يمكن وجوب سجدة التوبة من غير العلم بالادلة ولا يمكن وجوب سجدة التوبة من غير العلم بالادلة
كما حقه في عمله وهو علم الخبر الثاني في فهمه كما لا يخفى في الظن واستدلاله ببعضه صفوان انما يثبت في اول الامر من غير العلم بالادلة
هو الاثر وهو لا يقول في الحكم في مجتهد عدم اثر ما كبر في الطائفة وفي عليه جميع ما اورد في مجتهد اتصال القليل وكيفية اتصاله
طائفة ليس الدليل من غير خبرنا ذكرنا في سندنا في الاخبار الواردة في رجع المأمور الى الامام وبالسكوت وهو شاملة للاوليين ولا يعمل
منها ما سجد الظن في يد ابي الحسن بن عمار عن العزم قال اذا ذهب عليك الى التمام ابدأ في كل صلاة فاجتهد مجتهد في ركوع انصت قال نعم والضعف
مجتهد بالشهر والامر بسجدة التوبة فيها على نحو ما وجد في النسخ من الامر بها للثبوت في الزيادة او النقصان وهي سجدة التوبة بناء على العزم في
الجلي عنه وكيفية زيارته عن ابي جعفر والصدقة عن ذلك من غير الامامة الذي يجب الاقرار به وحال فلا حظ ولا يصدق ذلك من تحقيق
اليعين غالباً ويكون بمصلحة حجة وصحة الكلمة السجدة ولكن يمكن الدار في الامتداد بل الامتداد انما عليه حتى اشتهر في الظن بالنسب
كون ذلك من غير علمه وفي يد ائمتهم انما عليه حتى اشتهر ما وجد في النسخ من الامر بها للثبوت في الزيادة او النقصان وهي سجدة التوبة بناء على العزم في
وشبهت الى بعض منها وسند ابي ابي انما لا يرد مع صحة السنة وقد كناه بها كناه من الاخبار والادلة على عدم صحة الشك في الاولين
والغريب في الشك في الاخبار فاما المصلي ما فيه اهتمام الاباوية الى كثرة الظن كما هو الغالب في ذلك ان كان في غيرهم ان يخفى

[illegible]

[illegible]

وهو في حال نسبه وخلاله ثم من الله عليه فخره الى الابد فانه يوجد عليه الاذكار فانه يبيدها الله ونعمها في غيره فانه لا يعمل الى الابد والحق والصلوات عليه فضا وفي الحسن اياه بن هاشم من ذوات ربه والفضل في عبد بن مسلم بن زيد بن موهبة عن الباقر والحق في الحسن قال في الرجل يكون في بعض هذا الاصل الضرورة والتوجه والفتنة والقدرة ثم يتوب بعد هذا الامر ويحسن طاهر العبد كل مسلم في اوصافه وذكره اوج اوليس عليه عادة شرع من ذلك قال ليس عليه عادة شرع من ذلك الا لكونه للعداوة والحسن باياه بن هاشم من ان الله قال كتب الى العموم ان كل على على الناجي حال من لا ذوات فيهم من الله عليه ومنه هذا الامر فانه يوجد عليه ويكتب له الا لكونه فانه يبيدها الحديث **وله** يجب قضاء الاخر المقتضى بالحق في كل موضع **وله** للتحقق اقول في صحيحه محرم بن عمار عن ابيهم قال اوصى ما فاتك من صلوة النهار من صلوة الليل بالليل وبغيرها **وله** لانه المضارعة وهي قوله نعم وسأرحا الى صفة من يكمل الاية واية الثالثة قوله نعم وهو الذي جعل الليل والنهار خلقه لمساواة ان يذكر او اداء **وله** فهم في نفسهم ان جعل على نفسه شيئا من اجتناب من صلوة اذكر في نفسه ذلك من الليل في نفسه بالنهار في نفسه بالليل بل روي في الصفة على العموم الامر بذلك حيث قال كل ما فاتك بالليل ما فاض بالنهار وقال الله في كتابك نعم هو الذي جعل الليل وذكر الاية ثم قال يعني ان يفتي ما فاض بالليل بالنهار وما فاض بالنهار بالليل ويطلبه ايضا قوله نعم فاستبصر الخبرات والاختار الكثرة الواردة فيمنع الا من قبله جميع ما ذكره وجميع ما روي عنهم من الاختار الكثرة التي لا يجاد في العمل الغران حقا الى الايات الدالة عليه وكذا الاختار التي لا يجاد في العمل الاخذ بما وافق الغران وقوله ما خالفه وكذا في الاخذ بما اشهر بين الاختار وقوله الشاذ وكذا في الاخذ بما وافق الاختار وقوله ما خالفه اذ معلوم ان الشاذ في الاختار وما خالفه من وطائفتك فان فهم فاستبصر الغرض بين العبد من ان يفرق ذلك وعلى حجة الاجماع على بقاء الامر في الجمع المذكور على حاله وكون الماد منه الجواز يزوج في التطرف في المشقة ويؤيد ايضا ما سبق في قضاء الغرضه لكن هذه هي بن زيد بن موهبة عن الباقر انه قال فضل قضاء الصلوة الليلية في الساعة التي ناسك لغير الليل وليس بأس ان يفتيها بالليل قبل ان ينزل الشمس ومن اسهل الجمع منهم قال افضل قضاء صلوة الليل بالليل وفضل النهار بالنهار ولكن غير خفي اختلاف الجنبات ليس ذلك من خصائص المقام **وله** القول بالاستحباب ما هو العمل حكمه في الذكر ما عن بعض الاحكام من ضيق المضائق والمواضع مع المحقق في المجلس قال لا يحل بنا منفقون من وجوب الزينة لبلادة في الشعر قال ذهب اليه علماءنا لعدم تأمل الاختار اقول عدم التأمل ان كان زينة عدم العموم فيه انه حكمه في قوله من فائتة فريضة فليفتها كما فائتة من اداء العموم وكذا قوله كما في قوله كما فائتة كما حقيق في علمه مع انه اعترف بالعموم وان كان من جهة ان المكلف بالنسبة اليه تخلف بالابطال في بعض الصور والجمع في بعض الصور فنية ان يفتي الصور ليس فيه حرج بل هو كشيء ظهر بين عميرين وبالعكس فاما ما مع انفق الدين حقا كشيء افضا الدليل **وله** مثل جبر الله الى فضاها عن الزيج وكذا الغراب ان لم يكن عند ما يزوج ومن ذلك من فائتة صلوة كشيء فائتة الكثرة الواحد يكون الفضا حقا على المكلف فان العموم المذكور كما افضى الحج في نفس الفضا في بعض الصور فلم لا يفتي بالنسبة الى الذي يفتي كما اعترف به مع انه ربما كان ذلك الصلوة مدنا فالمكلف جعل على نفسه الحج لانه يفتي بغيره بغير الفضا بالفضل لكن هذا نوع شوبه اجماع مركب فلكل من قال بالزينة فانه لو لم يجمع او تخلف بالابطال لكن من يفتي الدين والعقل عدم جواز المكلف بالابطال مطلقا وان ناسك يارد في صورة يكون المكلف معصرا مثل ما روي فان من مثل صورة حيوان المكلف في حالات الوجود فيه ومن كتب في الزينة كلف يفتي في ذلك عدمه في خار المكلف ليعلم ان الامثال بالنكاح والحصول له طاهر الحال لاجل الفضا مع هذا بالفضل المذكور وفيه من ان العموم المذكور كما افضى الفضا للقوام بل ان حصل الجمع كله افضا من حيث ان يفتي بالان يؤيده ويؤيد قوله نعم لما جعل عليكم في الدين من حرج لئلا يكون الدين كالأول كن اجاز وبالعكس فعدم

وجعلنا أول وجه وجوب الزينة على من أراد كفاية بعضه عدم وجوب الزينة بين الأرباب فيها وإنما اتفق الفقهاء من جهة
أو من جهة على الحائض وقدر المع والقيام مع حكمه بعد الزينة السالفة فيه مما لا يخفى على الفطن أكثر الفقهاء أو مختلفا لا يخفى
القائمة على الحائض فذهب جماعة منهم الشافعي والحنفي وابن البراء أبو الصلاح وسليمان بن زهير وابن الجبلي وابن لويس ضال إلى
مالم يتحقق وقت الحائض ويظهر ذلك من ابن عثيمين رحمه الله وصرح أكثرهم بطلان الحائض لو قامت مع ذكر الغائبة وضع المني في ابن
من كل مباح أو من وجه أو واجب موصوع ومن النوم لا يقدر والحد في تمام القضاء وضع أبو الصلاح في النجاسة لغير الغائبة من
ما خا ونقل وذهب ابن بابويه في ذلك عدم الوجوب مطلقا بل من ابتعد عن الحائض مع السعة وقال ابن حزم إن غائبة نسائا فوفقتها من
تذكرها إلا عند نسيق وقت الغائبة وإن تكلمت فبذلك لا يستفاد بالفضاء إلى الوقت الحائض ونقله في قوله أكثر
من عامر من المناجج جواز فعل الحائض فاول وقتها واولوية الاستئذان بالغاثة الحائض ان يتحقق الحائض ثم قال والآخرة عند
وهو ان النائية ان ذكرها في يوم القوت ويجب فيها على الحائض مالم يتحقق وقت الحائض سواء نسيق أو لم ينسيق ويجب
سابقها على الاحتياط والاولى لغير الغائبة الحائض ان يتحقق الحائض وأشار بقوله سواء للحدثا وحدثت إلى قول المحقق
وان لم يذكره وهو انه في ذهاب الشرايع والمبني الثاني إلى وجوب مبغض الغائبة المحدث ووجه النقطة واختاره صاحب وقال
على وجوب مبغض المحدث صحيحه صفوان غراب الحسن من جعل من القدر من وقت الشروع كان فحقت العصر فقال كان الوجوب
إليه يقول إذا أمكنه ان يصلح قبل ان يغيبه المغرب بداء بها والاصح المغرب صلحها وعلى جواز فعل الحائض مع غيبه من جهة الله
بن سنان عن المصنف قال ان نام رجل أو نسي ان يصلي المغرب والعشاء فان استيقظ قبل الغروب لم يلزمه الصلوات وعلى من نسي
الحائض وان خاف ان يغيب احداهما قبله بالعشاء وان استيقظ بعد الغروب قبل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس
ثم قال وهذه الآية مع صحها صريحة في المطلق بغير اقل من ثلث الا باحدة ومما لا ينبغي ولا يمكن حملها على من نسي في الغيب
بغيره طلوع الشمس في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألته عن رجل نسي الصلوات فقال يصلحها ان شاء بعد المغرب وان شاء العشاء
ويؤتي الاخبار المنقولة لا سيما باب الاذان والاقامة في الغائبة والروايات للمنظمة لجواز النافلة في صلاة فريضة كعبه عليه الله
بن سنان عن ابيهم قال ان رسول الله وقد فعلت عينا فليست بصلوات حتى اذا نسي الصلوات فليكن تركه تركا على الصحيح
فقال يا بلال مالك قال اردت في الله الذي اردت يا رسول الله وقال ذكره المقام فقال نعم بواحدة شيئا وقال الله تعالى
للذين صلاتها نافلة العجرا كما وقع الصحيح به في صحته ذاته وفيها انتها فلا يصح صفوان لغيبها على خصوص المغرب
ان امكنه التقدير عليها بخلافها والاصح خصوص المغرب ثم صلحها ثم صلي العشاء وحمل المغرب على جميع العشاء فينزل وجوبها
الاستئذان ليسم الحائض والتوجه فيه مع أنه اذا نسي الزيادة مالا يفعل باحد من الفقهاء يجعل صاحب ذلك ما قام الاستئذان
مع ان التوجه يجعل الوقت على وقت الفضيلة اولى من ذلك التوجه كالا يخفى على من لاحظ الاخبار الواردة في اوقات الصلوات والعشاء
فيها مع انه قد عمل صحيحه فائدة الاية على ذلك فلا حيل من ان لا يظهر من صحيحه صفوان كن الحكم المذكور فيها مخصصا بالقائمة إلى
يشطركن لها واحد لان السائل سأل عن نسيان الطلوع فاجاب المعصوم باخاف وليس فيها اشتداد ايضا كما في غير اشتداد
القول عند المحقق ايضا سؤال وقع منها حاشية والخلاف انما وقع عند المحقق على ما نقل في التلويح ليس فيه ولا في الاشتداد
خصا الحكم به كما انه لا يرد صحيحه عباد بن سنان دلالة ولا اشتداد باشتراط الفقيه مع ان الروايات الواردة في هذا الباب
ليجوز فيها ظاهرة في عدمها والفتاوى كما ان الضاد صريحة في عدم مع ان مسند أكثر الفقهاء في غاية الصحة وجه الدلالة في
الفرق بين الواحد والمعدود وهي كغيره من المناجج في بطلانها على الاستحباب يتفق فيه الامم في الواحد والمعدود وبها مع



ان الاصل عدم التفاضل بينه وبين غيره صفوان بان كان النظر اليه كذا وانما يحكي ان سنا فاقها فاضحت الامر بتفكير الحاضر كما هو الظاهر
من كلام القديسين وما ذكره من ان اهل رابن الادب ابا منه منة مانه فانه حقيقه في الوجه على فخر المانع من الحقيقه فافهم الجار ان مشير
كما ان هذا الصديق وادارة الكواكب هذا الامر لا يلائم المشقة فيها في غاية الظهور من الفضا لان كلامه ما يباريه فليست
في تأكيد الامر بالفعل وان هذا مع ان ظاهرها بقاؤنا في الشايق الى الصبح وقد حوت في حجت الاوقات في ذلك
وان البقاء الى هذه العائنه وانما هي صفة فلا حجة لغيرها وانما هو بوجه بعيد حتى يصير معا وهذه الصفة زيادة في
ما هو عند القابل بالترتيب علقا وسفرها ان فاعلا على ظاهرها فيكون موافقة لها اوليها واسبقها فاعلا بل هو
سنان ايضاً حتى يتوقفان مع ما هو في التمسك بها من وجه الضعف والفا وبالمجمل يظهر منها عدم التفاضل واصلها ولم
يظهر من هذا الوجه ان اشار الى التفاضل فضلاً عن كونه فضلاً عن التزامنا واوليها من جهة بناء بل بعد مضافاً الى التزامنا
مضافاً الى وجه من اهل وعنه الطرح في المطرح مع ان الامر عند ايضاً حقيقه في الوجه بظاهر من المعظم مع ان كون ثم الترتيب
ليس باوليها فيكون الامر الموجه في هذه الصفة زيادة في وجهها ومن ذلك من المفاصل الكثيرة التي اوتكتها في كذا الصفة
كثيرا اخر مع عدم ثم في اخبارنا في الترتيب وانما هي من سلم فالظن منها ان اهل الفضا وكما لا يخفى على من لاحظ اخبار الكواكب
في فضا والنواقل وغيرها من الاخبار اذ يظهر ان عبارة صلوها وشكل عبارة صلوها الليل فاما ان الثانية ظاهرة فينا فليكن
بلا تأمل ولا شبهة وكل اهل الفضا في الثانية ايضاً في الثالث الا ان في بعض النسخ صلوها الليل مكان صلوها الفضا وعلى ان في
على قول المصنف في المسألة ما ينبغي على ما في المقام فلاحظه وتذكره وتبين ان في ايضاً ما فيه اذ لو كان فيه ثابت لكان من قول الله
لنعم لنعم الترتيب صلوها او جوبه في الفضا ففهمنا ما يثبت لبطان ففهمنا ان الثاني لوجوب الترتيب في الفضا
من ذلك جميع المتجانب والادب في الفضا بل لا تأمل كما ان القابل بتقدير الواجب لا يفعل بذلك وقد كثر عليه بن سنان
فقبله ما فيه لان هذا الوجه انما وعد في الثانية الواجب بلا شبهة فيكون مؤيداً لبطان خصه ففهمنا ولا يجوز جعلها على المنقولة
هذا مع ان قوله منهم لا في الشيطان ان الشيطان صار منشأ لغتهم مع انه لا شك ولا شبهة في عدم سلطانه الاعلى الذين يتولى
لا في المؤمنين المذكورين في هذه الآية فكيف يكون سلطانه على الرسول مع ان الصدوق في غاية اصراره في انه سمى مع بار اسما
الله لانه من الشيطان لغاية بدهة عدم سلطانه الشيطان عليه بل على من واحد من كان معه مثل علي و سلمان وغيرهما من خلقه
في الذين امنوا في هذه الآية هذا مضافاً الى انهم لا ينام قلبه وان كان ينام عنه مع ان اضططاطه في عدم ذلك الصلة من كان ان يفي
بكل من الى بلال الذي لم يكن تلحق اصلاً من شيطانه الشيطان عليه او النوم والصلوة من وجوب الواجب والقرابة والقرابة
اخبار ان الرسول في رسول الله خمسة اوجاع منها وجع القيدس وانه لا يسلط الشيطان ولا يلزمه الا ينام فلا حظ مما يصف
الاسند الى يحيى بن سنان ويظهر جلاء على النفية كما ذكرنا في بعض نصوصهم مثلها ايضاً وذا في اخوها فان كان
مطلع الشئ في نفقة احد الصلوات فيحصل الغريب فيع الشفاء الكوفة حتى مطلع الشئ وقد ذهب شعاعاً ثم ليصلها ومن
ان ما ذكره في النفية لما ورد في الاخبار الكثيرة ان الفضا يفعل في اية ساعة يكون وان كانت الاوقات الخمسة المذكورة عند
معظم فقهاءنا وما يصفى الاسند الى يحيى بن سنان ويظهر جلاء على النفية ايضاً في بعض نصوصهم مثلها ايضاً وذا في اخوها فان كان
لنا رسول الله من صلوها الفضا حتى مطلع الشئ ثم قام فصر ركعتين قبل الفجر واسمها في صلوها فلم في الركعتين ثم وصف ما
ذو الشئ اليه وانما فعل ذلك بعد صلوها الفضا في صلاة المزمع ان قام من صلوها او سمى فيها يقال فلا صواب لك
رسول الله وثبت من الليل في العظيمة والتفلية عدم جواز اسمائه وان القول بالاسماء من خواص العامة وبنوهم وسلم

غسل المصطفى

مستند الى تراخ نفسه واجابوا عن الاجابات بان من جهة ان استلزام الفضا فنفى وفي صورة تقديم الغاشية يحصل الرتبة
 البهيمية لما استقر بخلاف ما اذا اقدم الماخوذ واجابوا عن الاجابات بالحل على الاستصحابا جمعاً بينهما وبين الاخبار السابقة وفيه ان الجمع
 الشاخص والتقاوم وهذه الاجابات اكثر عدداً واما سندنا من جهة كثرة مدعى صاحبها ونفاصه هذه النسخة بانه مثل النسخة من ان اكثر
 صاحبها عن الباقر وهذا ان كان يقع بالحق وظهور ذلك من الاشارة الى الكثرة مثل ابلغ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اياه بان اسمه وشماله شمالاً انه يغير علم الدين بقران قلب الباقر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جابر يكثر بحججه وهو من اصحاب الرسول
 فقالوا يقولون كما يقول فهو من جهة الرسول وكان بنو امية في زمانه مبتلين على الناس بكل من كانوا مشغولين بخصمهم فاستقر الفرض في
 اعلا الحق كما كان الصوابية عند قايلا بل نفاذ قبل ان يشغل بنو الناس مع ان مذهب اهل السنة لم يكن مطبوعاً سبباً من متساوية
 او بغاشية وغالبه لم يظهر بعد النقطة والجماع والجملة اسباباً بطور كونها حيث الحق في غاية الكثرة من ان لا اكثر من طائفة واحدة
 ليس اصعب بالحق منه وظهور ذلك من اشارة الى ان الشبهة وشاخص الحديث والفقهاء من المناشرين فضلاً عن الغدابة
 البهيمية في ذلك كما وقع في شأنه وشان نظائره من قولهم لولا فلا لا بد من اثبات النبوة المحمدية لك ما وقع في شأنه ان في منون
 هذه النسخة ما كيدت فائدة والمكون في اخبار راجع على غير بلانامل مزاج مع انها مشهورة بين الفقهاء ومقبولة عند المناشرين لكن لها
 في حكمهم بوجاهة تقديم الغاشية وبالجملة لا شبهة في كونها منقلاً منها بغير الفقاء والمناشرين ولا تأمل لاحد منهم فيها وانما جعلها
 لكونها مستندهم في حكمهم بوجاهة تقديم الغاشية وبالجملة لا شبهة في كونها على الاستصحابا لما استقر من نفي بعضها عدم الطبع عند شيوخنا
 الذمة بالفرضية وهذا من المميزات عند المناشرين والمتمسك عند الكل وابنه من مستند القول في اثبات الصلوة المنقولة عليه عند جميع فقهاء
 وابنه الصلوة انما يضمنون بعضها في غير واحد من مواضع الفقه على ما اشرنا اليه باب الصلوة التي يحصل في كل وقت وفي كل زمان
 انه قال اربع صلوات يلقاها الرجل في كل ساعة صلوات فاشك في ما ذكره في اربعها الحديث ومع ذلك امر بيقظة الماخوذ في باب
 اللبس فقال قاطب الفقه ما قال مع انه في الكافي محجة ذوات الطهارة وغيرها ما وافقها من النسخة وغيرها من النسخة لجامع انه قال
 فاطمة ما قال والتج انهم في الكل منبأ لجامعاً وكذا في نسخة المصنف وغيرها ان زيادة من جملة من اجتمعوا على محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والافراد له بالفقه والمصنف والمعدلة وغيرها من مفضلاً قول الرضا عليه السلام بل زيادة داهمهم وادهم كما لا يخفى هذا كله فضلاً عما
 في من النسخة من ضعفها من هذه الاخبار وكل مضعف لها مفرجاً هذا الاخبار ومن جهة المضعفها الفقه للاجاء النسخة فان قلت
 فما هي الطهارة ما يمنع من حمل الاوامر فيها على الوجه بلان كانت كثيرة متكثرة وهو قوله طاهراً ذكراً وانها قلت الاوامر
 فنفى عن الشائنة على الحافظة وتضمن الغاشية السابقة على اللاحقة والثاني لانامل لاحد من المناشرين الغاشية بعين صحتها
 الغاشية على الماخوذ فيه وثبت ايضاً ما سبق من الاشارة الى ان يكون الاصل ايضاً من بقرينة الشبان كما لا يخفى وهذا من جهة
 من جهة الدلالة على الوجهين ان الحل على الاستصحابا كسائر النسخة الماخوذ ولم يبق ما ذكره ما منع الحل على وجه تقديم الغاشية على
 كما لا ينع من وجوب تقديم الغاشية السابقة على اللاحقة اصلاً ولهذا الوجه لم يكن الاعلى وجه المنقوب المذكور ولم يكن الطل في المقام الا
 ذلك نعم ما ذكره بقرينة ابن ابي ومن طفقها في القول بوجوب الفرضية الفضا واذن تقديم الغاشية على الماخوذ ليس لان جهة القول المذكور
 ولا وجه له سوى واما من حكم بوجوب المنقوب المذكور من جهة هو مع طلع النظر من حكاية الضرورية فلا يضر ذلك والمذكور في كلام القائلين
 وغيرها من النسخة والذين يثبتون على الوجهين وابل في المذكرة ان اكثر علماءنا على وجه المنزلة ثم قال وجماعة من علماءنا ضيقوا
 وشبهوا مع المذهب غايبة الشبهة من مذهبنا واولاد الاشتغال بغير الغاشية الاصل الا انهم ذهبوا الى ان قال وكل ذلك كسائر النسخة
 للعلم بامتنان الحفيظة السهلة السيرة وتظهر على المناظر في هذا المقام ان كل من قال بوجوب الترتيب لم يزل بالفرضية والفتوى كما ان قال بالفتوى



احب قال انه قال ذلك فكنا به الذي ذكر في خطبة انه ما اثار في الامم عليه رجع من قول الامم عنه وقال في كتاب
النقض على من ظن الخلاف لاهل البيت النبي املاه ابي عبد الله العزفي في اسطر ما هذا القطر من ذكره صلى الله عليه وآله
البيت من الذي هو فيها ويقتضيه ما قام به قال في رواية في ايضاح سائل وقال اخرضا عن ذكره صلى الله عليه وآله وهو في الخبر الذي
يجب عليه قال فيهم الذي هو فيها ويقتضيه ما قام به ذكر الخلاف المختار في استدل عليه بما روي عن العزم ونقل بعض الروايات التي
على ذلك انتهى قول ما نقل عن الرجلين ليس في القول بالمراسنة شي من الظاهر يجوز ويقتضي الحاشية وعدم جواز العزم في
الصلوة الى المسابقة فيها مطلق ايضا وهو مخالف لما عليه جميع النفاة من المناجحين مستوطنا واحد وفيه في اول ما عرفت
في ذلك يشهد اهل البيت مع ما ظهر من اخبارهم التي كانت شيع الغرض في النظر في اثارها وكذا ما ظهر من فتاوى الثمرة
والاجماع النافية فتجدها طحا وفي الخبر في القول بالمراسنة قال لنا الطائفة الاية والاختار الدالة على جبريل في الصلوة
بكل وقت الا ما خرج بالدليل واجمع ايضا يدل على اوقات الصلوة كقولهم اذا زالت الشمس فقل وقت الصلوة ومن ذلك وقال
واضح منها طائفة مجتهدين سعد قال قال الرضا بافلان اذا دخل الوقت عليك فسل ما خالك لا تترك ما يكون في فيه
اخر ما ذكره لزم وجوبه فاشارة الحاشية في وقت من جهة سائلا واحدا استدل به على الوجوبية ظاهرة في وقت الصلوة
الحاشية كما عرفت مع ان المطلق يحمل على المقيد ووضح منها ضا كما عرفت سعد لظاهر ظهورها في مطلقه عدم ناسخ الحاشية
طريق هذا من الحل في ما خرج الحاشية وكذا هذه فقد يجرى على الفاشية وادبها به قطع الضا فاشية بالاسناد لها واما
بان الراد جاز فعل الحاشية مضمرة في الفاشية ايضا قطع الضا والاستدلال لها بشي من جواز فعل الحاشية مع الاعراض
فيما ان قد يجرى على الفاشية للقطع بانه في مقام البحث على المبادىء بفعل الحاشية واذ مل به في لسان هذا لا سيما في
الحاشية كالا يفتى في قوله اذ فطر على ان العلة المنصوص بها في كراهة التيمم والحقوق في مقتضى وجوب المبادىء بالفاشية انما هي
من دون وقت او مطلق في المبادىء فيما قلنا ان الراد مطلق في المبادىء بالقرينة من دون الزمان ودخل وقت يومهم كونه وقت فضيلة تلك الفاشية
كما هو الظاهر في ملاحظة الاخبار الاخر وقضايا الاثبات والعيوب في كونه استدل على مطلقه بالاثبات بالقرينة في الامر بغيره في الحاشية
الفاشية المقتضية بان المعصية في تلك الاخبار في صيغة مطلق بغير الحاشية في الفاشية فلا حظ تلك الاخبار فانها ما هي ما عرفت
ما فيها ما هو وافي لادب العامة من ثبات وقت الفاشية الى البيع وعدم جواز الصلوة حتى يذهب شعاع الشمس بغير ذلك واجب
استدلاله بالاثبات الدالة على جواز النافذة المقتضية قبل الفاشية لما عرفت من عدم الدلالة اسلا مع التصريح في بعض تلك الاخبار
بان جواز النافذة من قبل الفاشية انما هو من جهة كونها جمعا ضا وضع النافذة من قبل الفاشية الفاشية انما هي في القسوة في
الذكورة وفيك بعض مجتهد في قوله في المأثور ما قال اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فلا صلوة نافذة حتى يبداء بالكتابة قال في وقت
الكرة فاجر في الحكم من بينه واحياهه فيقبل ذلك من قبل كان في الغالب ايضا ابا جعفر في فتاواه ان رسول الله مرسى في شطوط
وقال في كل ما فقال ببلد انا فقام بذلك حتى طلعت الشمس فقال يا بلال ما اردت فقال يا رسول الله اخذت بنصي ما اخذت يا رسول
فقال رسول الله فذهبت الى مكانكم الذي راى اباكم فيه الفضلة وقال يا بلال اذن ما رى حتى رسول الله في ركنه الا
الغير فقام فيهم الصبح ثم قال من شئنا من الصلوة فليصل ما رى ذكرها فان الله يقول اقم الصلوة لذكرى قال في وقت فقلت
الحكم واحياهه فقال قد فقت في كل اول فقلت على ابي جعفر فاجر ما قال الفهم فقال يا زائدة الا اخبركم في ذلك
الوقت ان جمعا فان ذلك كان فضاء من رسول الله وواجب ما ذكره استدلنا في بيان عماد السالك على المنفعة في العلم بغيره في
مثل دفايته عن العزم عن الجبل بنام عن الجهر وهو سفر كيف يضع الجهر ان يفتي بالنهار قال لا يفتي في صلاة ولا في غيره في النهار

يجزله ولكن لو خرجها بنفسها بالليل وقاية الاخرى العلي بذا وفيها فان اوردت ان لفتة شيئا من الصلح مكفوف بها وفيها فلا فصل
حتى يبدأ فصل قبل الفريضة التي حوتها وكيفية ما ذكرنا في الفريضة ما شئت ورواية الاخرى عنه من الرجل يفتي في الفريضة حتى يخرج
قال ان خرجت الفريضة وكان عليه صلوات الفريضة فان احل ان يبدأ بالفريضة انما الفريضة من صلي الفريضة بعد ان الى ايات غير الفريضة كقول
الشيخ الكشي غاية الكثرة المتى لها عند الليل والمغرب عند الكل بل لا لعلها في الصبح الفريضة لها الصلوات وشركاؤها في الفريضة
بالفريضة عند الكل يتبادر هذا الصبح معبودة عند الكل شافه لم يفتي بها احد بل قال في الفريضة من المذهب فكيف يخرج جنازة مقابل الصبح
المعبد عند الكل بل في مقابل الفريضة من جميع ايتها ويطلبها على ما بالها بالانفس من النار بل الصبح حاصل بقا كما عرفت في الفريضة انما
رواية الاخرى خاصة بان الرد من الفريضة السابقة على وجهه قال في المذهب يكون الجزع في الفريضة الذي هو عليه الاجماع ان يخرج في الفريضة
من الجزع يبيح له بعض الناس ويقتضيه الاكثر وهو متفق عليه بين الشيعة فلا وجه العمل به بعد ذلك بأرجح الشايد بل لا يفتي بها
بصح كما لا يخفى في المثال في الفاظه ومباديها مع ان المؤول انما يخالف لما اختاره بالشيعة في الفريضة والمناخون لان المؤول في
الفريضة ان كان هو وقت الصلوة والمختص بها كما هو الظاهر للفظ فلا وجه لغيره فصل الفريضة بل هو مخالف للظاهر المؤول انما
لها عند الشيعة وان كان المؤول في وقتها للشيعة فمع انه لا وجه لجعله وقت خصص الفريضة من شأنه شيئا من الفريضة كما هو مقتضى الظاهر
من اللفظ ومقتضى مذهب العامة من عدم اشتراك وقتها بل الا لشيعة ان يقال انه بعد ما صحت الفريضة كان عليه صحتها
على يوتيه فتجدها ظاهر الحكم بالشبهة المطلقة بين المتقدم والناجزة لا نقاش في الشيعة على عدم الشبهة وعدم المكالمة الى الفريضة
المكلف بل انما نصيب الفريضة واجبة كما هو مقتضى اكثر الصحاح التي هي جمة عند الكل وادعى عليه الاجماع الشيعة او من جهة تركها في الفريضة
عند الشيعة من طائفة او يوجب تقديم الحاضرة او يوجب اتمامها الساكنة كما عرفت وما قبل المؤول المذكور تارة اخرى وجعله للجزع
الجمع الواحدة الكثيرة والراضة فظاهر الوضع من جهة الساكنة والراضة كما عرفت وما قبل المؤول المذكور تارة اخرى وجعله للجزع
انما فرضه كونه محييا فكيف الحال اذا لم يكن محييا اضر مع كونه متوقفا لزمان العامة كما عرفت ويجمعها للمعوقات السابقة كما ان
موجب الفريضة لا يشك في صحة كما اشترط اليقين واما كونها في حال اسند لا يجرى عليه جمل السابقة المنقذة للامر بتفدية الحاضرة
مسكلا بانه لا يامر بالقوت فيكون في وقتها الفريضة في وقت خذ دخل ورواية الحق الصيقل على الصوم على قول في الاول حتى
تكتفي من العمل في طاعتها الاولى وسنا لفتا القصر فلت فانه في المغرب حتى يطلع كعتين من المشاء ثم ذكر في الفريضة
صلواته ثم ليقض بها الفريضة عن الفريضة فقال ان القصر ليس بعد ما صلي والعشاء منقذة مضافا الى ان التفصيل المذكور
ليس من باب احدي الشيعة بل مبني على مذهب العامة بلا شبهة وظاهر انما حال اسند له ما رواه عن طريق الاسناد بما يقتضيه الامر
بفدية الحاضرة على الفريضة في موضع منقذة فيها وكذا اسند له بعض الاقوال الضعيفة المتألفة للفريضة مثل قوله في
اوامر الصلوة في محل اخر ان كان كانت الصلوة الاولى حليدا لها وان كانت صلو العصر فليصل العشاء ثم ليصل العصر والاول
الا حوط تقديم الفريضة ما لم يتحقق جمع وسلام فصل الاخرى ذلك وربما يبنى على عدم ظهور كون الماد من الوقت والاختار
الدالة عليه وقت الاجزاء لعل الماد هو وقت الفضيلة بالذي جعله الشيخ وموافق وقت الاختيار كما عرفت بل الظاهر
موجب فصلان ومجيئة زمانه هو وقت الاجزاء لعل الماد هو وقت الفضيلة بالذي جعله الشيخ وموافق وقت الاختيار كما عرفت بل الظاهر
وقت الفضيلة الا انما يظهر لك انه هو الاخرى والآخر نعم لاخذ شمس هذه مع القابل بانه وقت الاجزاء وفيه شبهة
كون ذلك هو اكثر العامة فلعلمهم في ذلك فاختارهم الصحاح الكثرة المعبر عنها في الشيعة كما هو الحال فيهم
الصلوة في الاوقات المبكورة لكن مفاد ذلك جميع ما ذكره في فصل فاعلم فلهذا لا شك في كون الاحكام في زمانها

الانسان له روح النفس المعنوية وهي التي هي
عقود الروح من ربه وتكون في ربه
والظواهر من كتابه مع ان هذا الكتاب هو الكتاب

وكيفية تفرق الأبطال بالهشاشات المختلفة المحلولة لتحقق الامتثال وهي ثلثان لم يرد الجهر والاختفاء وادرج ان من صاويته عرفت عدم
 وجوب الاعتناء كفى الثلث وبما كان الايمان بالاربع احوال من جهة من انما هي والمحلل احوال من جهة المخرج من انما هي من جهة ما لم يرد من الحكم
 صولة الفعرة انه تكفي ثمانية مرقعة يرد اربع صولات وثلاثة كاهر المشهور بالابل لا بد من الخمس وابن ابي عمير مع الكفاية بالثلاث في الصبي
 الشايف لم يكف في المقام لخروج من العضو من الجمع عليه ونحوه من القياس وفيه ما عرفت من عدم وجوب الاعتناء فصد التبعين للعضو
 العضو بالهشاش والاختفاء للموجب لعضو الثلث في هذه الصوغة وهو احوال والشمع افرها وورد ما ذكرناه من كتاب المحاسن ثم جدد
 خروج من الخلافات ولا يجب بنبأ أصلا في صوغة العدد المذكور وهو ظاهر **ن** ولو كان من جهة ذلك اما بان من العضو في ان لا
 يعلمها ان يكون يعلم بعضها ولا فالمشهور انه يقتضي حتى يفتقد من الزوال لان العضو ثمارك ما كانت معدودتهم فليفتقد ما كانت
 كما عرفت ولا شك في ان عدد الفاشط داخل وهو ما ذكره بل المسمى الراد في الامس العضو يقتضي وجوب عضوا ما كانت واطفا من
 علم الحلف لسنوان التعيين والتحقق بل العلم الاعمال بقوات غرضها لا انصافها يعلم عددها على التعيين كما في تحقيق التطبيق في العلم
 يمكن تحصيل العلم بالجمع او يكون حرجا وعسرا عادة كاهر الحال في كتب من الصواب كفى بالظن دفعا للجمع وغيره كما هو الحال في كتاب
 ولعل من أهم ما لا يعلمها من المسمى المذكور لا الصوغة التي يثاني العلم بسهولة من جهة شائبة عسر وجوع مثل انه يعلم الحفالين **ث**
 بزموا وادرج فطرا او مسمى مثلا بل ببارانهم ظاهرة فيما ذكرنا لم نقل ببارانهم بعضا وفي الفقرة من ذكره انه يجب كذا الفقرة
 التي يبنى منها حتى يفتقد الزوال فلا الشايع الفاضل هذا اذا لم يمكن تحصيل التعيين الا بوجوب كمال علم العضو والعدد المجهول بين ثمانية ثمانية
 فضاء اكثر الامتداد المحلولة على قال علم ان ذكرت شيئا مثلا في بعض الشهور عليها في عشرة ايام فضاء به المزدك مشرق في غير فضلة
 ثم قال صاحب الفقرة ولعل مائة بفضا العدد المجهول بين الثمانية من اعضاء في عدة معرفتها ولا فاعل من في وجوب كون المزدك محسوبا
 بين طائفة انهم الماد من الحمار العدد الذي يعلم عدده وعرفا وعقلا وغاية علم يعلم ايضا اشتغال المسمى المجهول جزوا على العلم انه لا احد
 يحصل كل الا حاشا ان كان بالبيعة غايه ما في الباطن وبالا يمكن تحصيل ذلك الحاضر لكونه بالابطال ولا يجب في ذلك وانما يمكن تحصيله بالعد
 التعيين للتعين بالاشغال الذي لا ان الحلف مسمى في حصول العلم بذلك الفقرة في وجوب الايمان بذلك الفقرة فضاء الى انما في شغل
 الذمة اليقين بشي في البلية اليقين فضاء والما قاما واشتغال كاهر الحال في المقام ومخرج عرض التعيين حرفة التفضل باليقين **الاشارة**
 ولا يرفع الحلف الذي يثبت على التعيين ولا يرفع وجوب الملاحظة والامتثال العرف الثابت من الايمان والاعتناء المتواتر والاجماع والتفعل **الاشارة**
 المذكور ليس انما بالامتنال المذكور بالبيعة وبشرط ما ذكرناه انه في شغل على الملاحظة في المقام ولو شبه الغائب في عدة مخرج ما عرفت
 وجب فضاء ما يفتقن بما لا يرد كما لشك بين عشرة عشر في وجوبه بالبناء على الاول فضاء انهم قد برطقا الاكتفاء بنبأ الظل فما لا يمكن
 يحصل التعيين في الاصل والفاصل الشريعة الثابتة المعروفة في جميع المقامات والبناء في العدة على ذلك بلا شبهة بل هو اساس لا حاشا
 واساسه عليه كما لا يخفى مع انه ورد من التزم ان امرهم بشي فالتزمه ما استظهر ان المسمى لا يسقط بالمسرة وان ما لا بد من كمال
 كله مضاعفا لا استغنى في الجملة لان هذا الفقد في جملة ما كان واجبا عليه لو يثبت منه ما يفتقن منه الى ان يحصل اليقين وعن على اليقين وعدم
 التمكن من لا يرفع وجوب هذا الفقد وانما الدليل ان في وجوب هذا وان يثبت منه الى ان يحصل اليقين فضاء حصل المانع من لا يرفع فلا يقع
 بما يمكن بل الظاهر من العرف انه ان وجوبه اشد والمطلوب ان وجوب الايمان بجميع ما يحصل المطلب بالثبات الثابت من لا يرفع المعروفة المعروفة لا
 يرفع بغير عدم التمكن من بعض ذلك ولا يرفع البد على المسمى المظنون في جميع المخرج على الرابع بل لا بد من وجوبه على كماله بغير شرط ان
 عننا ان الشئ والفضل مطابقا والاختار المتواتر في كل العطل بجملة عشرين واكثر اذا جزمنا بجملة اكثر اجمالا ولو فضاء بالاشارة
 على الايمان بجميع المحتمل بزمنا بوجوب الايمان بالجميع من دون فرق بين اجمالا وما علم تفصيلا فاذا عرفت وبعض هذه الشايف لا جزم



الشيء لا ينفك عن الشيء

بالم ينفك عن الشيء إذا كان الشيء مثل ذلك بعد شيء كلفاً أمراً وبعثت نارك أمناً مما يمتد به وبالجملة تمام الشيء ليس المقام مقام قال
في الأخير وبعثت نارك أمناً مما يمتد به وبالجملة تمام الشيء ليس المقام مقام قال
بعض الاحتجاج وهو الظاهر من كلامهم وأحصل في الذكر الكفاية بضمها ما يحصل اليقين بخواتم واستوى جميع الشاخرين والظن أن الزيادة صاحب
ثم لا نظر إلى الحالة البائدة من المكلف بالفضاء مع عدم يثبني الفوات ولو ثبت في ربه في شدة فعله والفضل من استيفت أو شككت في صحة
أنك لم تصلها صليتها وأن شككت بها خرج وقت الفوات فقد حصل حال فلا حاجة عليك من شك حتى يثبت وإن استيفت فليكن أن
في أن حال كنت ثم قال وهو محجة فقال البعج الشيخ اعتبار الظن بأن فضاء الفرائض واجب بل يكن الخلق من ذلك إلا بالاستسكان ونجس ذلك إلا
الدالة على شوق هذه الكثرة التي لا ينفك ولو ثبت ذلك في الفرائض بأن أمر الفرائض أمراً انتهى أقول فذلك ما قرأنا أن ما ذكره في الأخير
جميع تام لا اعتبار عليه أصلاً لأن المكلف حين ما ملأ بالفضاء فضاء مكلفاً بفضاء هذه الغائبة قطعاً وإجماعاً كلك الحال في الغائبة الثانية
وهكذا أوجز عرض النسيان بعد ذلك كيف يقع الحكم الثالث من الأطلاقات والاستصحاب بل الإجماع انتهى وأبى شخص يمكنه التماس في أنه أمراً
صحة والنسيان لا يقع المكلف الشايد إجماعاً ونصراً وأما لا بد من الأتيان به فليخرج من هذه ثم يخبر ما أمكنه صوره تحقيق المكلف بال
بطلان يكفي بالفضل المتكفي من ذلك المكلف على ما قرأه في قوله لا ينفك على ليل الاحتجاج بناء على أن الاحتجاج الاستصحاب فليكن
موضع الاستصحاب بالاطلاق في موضع تحقيقها مع ذلك من عند إيمان اشتغال الذمة باليقين بأمر لا ينفك عنه البرائة اليقينية من
وضع الإجماع وهذه الاحتجاج في ذلك الواقع لا يوجب بالامتناع الذي فاء المكلف به حال أم اليقين بمجرد وضع الإجماع لا يوجب عكس مكلفاً به عقلاً
وعقلاً وشراً بل لا يوجب من غيره من باب كتاب الاختلاف المحصل اليقين بالبرائة والخروج عن العهد كما هو الحال في المسئلة الثانية
لأن لليقين مرجعاً مانع مفعول والاصل أن يكون حجة للمانع الذي لا يكون دليل على المكلف ولا مضيق للخروج عن عهده كما حقق في
نعم في القصور الأولى التي يحصل للمكلف وضيق علم إجمالي باشتغال الذمة بغيره من غير قطعاً نعم هذا لكن لا يعلم مفادها أنه
و يمكن أن يكون لا يتم تحقيق العلم بأزيد من العذر والذم ينفك أن كان مرتين فراك وإن كان ثلثاً فذلك وهكذا وهذا هو الذي ذكر في
شرح المعنى بغيره وفيه وجوب البناء على الأقل واستقصاء وجه استقصاء كونه خلافاً لضم الاحتجاج والمشيئة منهم حيث ينفك ما عرفت
ولا استصحاباً ولا امتثالاً العرفي وهو ما نرى أن شغل الذمة إذا خرج بالواقع الجمل علينا لا بد من الأتيان بذلك الجمل المكلف من
وعدم جريان الأصل فيه إلا في أن أهل العرفاء اجتمع واحد منهم باشتغال ذمته أو لامة وذلك المستغرق في زيد مثل ذمته من سعة
بغيره من غير ذمته ولا يعلم مفادها لا ينفك بالاصل بغيره أن ينفك الأصل عدم كونه من اثنين أو ثلث فحينئذ يكون الشغل
المذكور خصوصاً اثنين أو ثلث بل يوجب يحصل البرائة بالصحة وغيره على أنه عرفت أن كلامهم مفروض في صورة عدم امتثال اليقين بالكل
عادة الغائبة كثر الاحتجاجات السابقة من كثرة عدم الغائبة التي يعلم في فضاء أن المكلف يعلم الكثرة اليقينية لكن لا يعلم من
عدها وكلام الشيخ انضمام في ذلك حيث قال لم يكن الخلق من ذلك إلا بالاستسكان فليكن ذلك فلا يشمل مثل ما ذكرنا من أنه العلم
لا ينفك على ثلث وأربع أو خمس جزئاً فإن الخلق فيه بغيره من اليقين مكن بل ينفك غائبة السهولة فلا وجه لمحض في المنة بل وجه الكفاية
بالظن في فضل من الحصر في بل لا ينفك في المنة بل ينفك في الجمال فيه الشك واليقين كما هو الحال فيما تعلم أنها لا ينفك على
ونحوه وابن هذا من الحصر في الظن فافهم أن كلامهم فيما يجزم بكثرة عدم الغائبة كثر لا يمكن الخلق طاعة إلا بالظن فليعلم أن
مثل ذلك لا يمكن حصول العلم طاعة بعد متعين متعين لا ينفك الزيادة ولا النقصان أصلاً واستصحاباً حتى يقال أن ذلك معلوم ولا
ذا منه متكون فيه ينفك بالاصل مثلاً إذا جزمنا في البيت جماعة كثر غائبة الكثرة لا تفرق مدغم من اليقين بل يمكن أن يعلم أن المكلف
اليقين منهم والعلة التي ينفك لا ينفك ولا ينفك ثلثاً من أولئك ثلثاً وطاعة في أمثال ذلك ولذا لم يكن العلم به مكيف يعني فليكن

منه انه البقي لا غير طالع مني بالاصل اذ من البقي استحال الرجوع من غير مرجع بل والرجوع كذا ضد والحاصل ان الحلف انما فصل
باشغال ذمة بفتح والبقية في تلك الموضع عليه كما امسكت المخرج من مخرج فالامر كما انتم اصحابه ان يحصل بان يكون ما علم به خبيث
اشبه او ثلث واما ان يدري ذلك فلا بل احتمال احتمله وامر وحاله على حد فالامر كما ذكره في الذمة ومن هذا العلم يعلم بفتح اصله
بان علم القدر جمع بوجه فاشد واما علم فلا يعلم ولا يقرر فوجه اصله فليس عليه الا الفرضية الواحدة وان اشغل وقت ذلك الفرضية
فيه لكونه سكا في فعل الفرضية بغيره وفيها والمضمر ان ليس عليه قضاء فها بل لعلم الفرضية به ايضاً والنظر من حيث ندان والفضل في
والاخصاء في كونها موقفاً لها من الجاني والشيء ايضاً واما ما امكن على الشئ بان يكون استصحاباً بالظاهر فيمكن ان يتقارن بملاحظة الامر
فيظهر الاولية المذكورة مثل محجة ابن مسلم المروية في الكافي والفقيه وبها من البشارة قال قلت له رجل من فرائد النافلة قال لا يبعد
ليس بعرضية ان قضاها فوجبه فاعلمه وان لم يفعل فلا شيء عليه وما ورد في اخبار من بابها ان الذي يفي ملائكة بالعبادة ان يفي النافلة
بغيره ثم انظر الى العبد بفتح ما لم انقضه عليه وامثاله المخرج ذلك مثل قولهم في المسافر اصل النافلة الثنا الفرضية وطاعة
في الصحيح عن سعد بن ابي عمير الجلابي قال قلت لعمري انما صلوا قال نعم قلتم ان الفرضية قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكافي في الصحيح عن زرارة عن ابي ابراهيم انما يفي النافلة بعد قبول الفرضية واذ لم يبق الى قبل الفرضية لم يفعل
منه فانما يفي النافلة لئلا يما اشد من الفرضية المخرج ذلك من الاخبار التي يظهر ولا نقاشها على ما ذكرناه بالنسبة لبقية قبل الامتداد
ثم اعلم اننا اشك في فعل الفرضية قبل المخرج وفيها وجب الايمان بما مشغل الذمة ذلك والحسن ندان والفضل الشافعي الا ان
كثير الشك على حثه من مخرج وكذا ان حصل الظن بل بطريق اولي واما ان حصل الظن بالفعل فليس يجب فضلاً للمراعاة البقية الا
ان يكون كثر الظن ام لا بل يكفي الظن كسطحاً بالعدم لما مر من فائدة والفضل ولان الصلوة ليست الا الركعات المعتبرة والافعال
والمجتمعة المعروفة قد مضت في مجتمعا ان الظن كان في الامثال والبناء على تخلفها وبقية ما اشهر من ان الماء مشغول بغيره
كون الغالب على ولوله كذا عند الفقهاء ثم وفي هذا الوجه ذلك خارج الوقت ما لا كفاً به يمكن بطريق اولي سقياً على باب المشي
من كون الفضا في مخرج به وفيه ان الاصل والاصل الى ما بان في الذمة حتى ينفق العمل التكليف ومغفلة في عموم في ائمه من فاشد
ونحوه هل نامل مع انه ربما يكون عدم الا التفاء به في مرجعاً للمرجع والمخرج في الفرضية المذكورة فلا اعادة عليك من شك
يسبق في كذا امره فان استيفته في نهاية الصلوة في ذلك ولعل الاصل الاقامة في مرجعاً للمرجع سيما في الصلوة الكبر والركوع
فلخرج الوقت لم نقل بالاشكال في تركها في والله يعلم وما ذكره في هذا الوجه بالوقت بالوقت بفتح رجب الوقت فان الاشكال في اشك
واكن بل انما لم نقل بالاشكال في ذلك لان الظن المذكور يقتضي الظن في الدخول في عموم في ائمه من فاشد اه ونحوه في باب بطريق اولي
فليس كل في مفاضة ظاهر الحسنة له وفي جميع عليه متباً للاختصاص المروي من المذكرين في ذلك واعلم ايضاً ان الشك في فعل الفرضية
العائنة الذي علم اكثر من علم شخصها بعينه فانقطع العلم بالبرائة الايمان بجميع الاحتمال لا وضع العلم عند الكفاً بالظن على
حيث عرفت انقض ايضاً العلم بالبرائة الايمان بجميع الاحتمالات انما لم يعلم شخصها بعينه واحتمل كونها ثمانية وثلاثين وثلاثين
فان المكلف في بان مكان كل شخص غير معلوم الفرضية ثلاث حلل اثنان شائبة وثلاثين وثلاثين في ان يخفق امثاله هذا على
العلم به وان اعلم اي من قال بجواب الايمان بجميع الصلوات الخمس المعروفة لثاني ذلك الشخص الواحد الذي لم يعلم انه في
من الخمس والمكلف في المقام بان مكان كل شخص غير معلوم الفرضية ثلاث اثنان الفرضية المعروفة وصحبه واضح
طاحل في المذكورة اما قول قال به في فاشد صلوته من الفرضية غير معلومة العدد مع ذلك الصلوات الى ان يخلو
الرفاء لا شغلا في الذمة بالغائب فلا يحصل البرائة قطعاً الا به لك وهذا الكلام منه مخرج في عمله القطع بعينه حصول البرائة الا

دفع الرأية على هذا الوجه من علم الحان الرد على هذا الماد بقوله انما عليك وشهر رمضان وهذا هو الجواب عن الاخبار السابقة ان منسكها منسك
انما قول ما اخرج به من الصحاح فقد روت ما فيها وما في الاستدلال بها ما رواه ابو بصير في منسكها الامر بكسب قبل الغداة وامن هذا في منسكها
المنطق وكونه الفضيلة كما اخبرنا بها بين الادلة ومنه القدر الجواب عن سابق اوله مضافا الى عدم مضافا منها لما دل على المنع لاستدلاله لا يتقون
ولا عملا لان التام لا ينافي التثنية الذي لا يؤول الى اجتماعا اذا لمخالفة منسك الصدوق وابن الجبلة ما الشاهدان غثا رابعا وهذا المعنى
مع ان حمل الصحاح المانعة على الفضيلة قد ظهر لك حاله سبعا من جهة فطرة النكرة هنا اذا ذكر في مقام الجواب عن مضافا في ثبوت الغاية اذ لا
زاد في ثبوتها الضم فاستوفاه عن صورة اشتغال ذمته بالقضاء وعن صورة دخول وقت الفريضة ايضا فلهذا ان لا يصح او في مقام التعليل كما
فان السؤال لم يكن مخصصا بالصورة الثانية لانه يصح العلة بين العلم ونفسه في وقت لغاوت بينهما اهلا وما ساء بان يكون منسك
المعلل علة له وفيه طائفة فلا بد من حمل الادلة المخليل ان الذممة اذا اشتغلت بالفريضة لا يمكن فوجها مستحبا كما به كيف يترك ولو كان بالمعنى منسك
الفريضة الا ان كان منسك عليه فريضة من شهر رمضان اكان لان يطوع بالصوم حتى يفضي تلك الفريضة فظهر من ذلك ان المقصود بالذممة في وقت
القضاء وان كان يظهر منه الاداء ايضا بعبثا لكنه في كونه فريضة فحمل قوله ان كان عليك من شهر رمضان على كون المراد منه منسك
الاداء لا يتحقق فسادا لما عرفت ولان الاداء لم يجز بعد من بقوله ان كان عليك من شهر رمضان بل يطوع الفريضة بحسب المشرق في الصوم انما يستدبر
اولا ناولا ان مقتضى البرم مع ان كلامه ينادي بان العلة هي الفريضة والوجوب القضاء واخره وان في رتبة الاداء كما عرفت فان الوجوب الثاني
اللازم ان يفرق الوجوب الذي لم يثبت بعد لم يلزم به في الشرع والضرورة والتشويق شيئا متبعا عنه يتم الوجوب ولهذا الرضا في المراء مثلا في ثبوت الوجوب
ايضا الصابر فيه لا يكشف عن الوجوب ان كان ذلك التصرف في ذلك اليوم بالمرحوم بل وبعبثا للكثرة ايضا وبالمجمله كيف يحجب ما قال ان
نفاذ فهم من الظلام المذكور والقضاء من الوجوب بعبثا فضيلة الترتيب بعد الملاحظة ما يقتضاه عليه وقوله اكان لك ان تطيع مضافا الى الظاهر
من التطيع في الصوم بعد اشتغال الذممة بفوائد الفريضة بصير شهر رمضان والمناجاة او كان فيهم ان المنع في خصوص صورة اشتغال الذممة
بفوائد الاداء من وقت منسك الوجوب من شهر رمضان نعم ليس هذا الذي هو فيهم هذا الذي اركبه بالعبثا في الاداء والاداء بالاداء بالاداء
الاداء المبرم فيه كما اركبه المقام وفي فضل الفريضة فالوقت الموسع مع اشتغال الذممة بالقضاء الراجح فمما عرفت اننا في الناطقة في وقت الفريضة
ايضا عدم المنع فلا وجه لتوجيه المذكور في المقام ولا يمكن تجويز التطيع بالصوم في شهر رمضان مع وجوب صومه عليها اذا كان طائفا منسكها
الذممة فان ما اركبه في عبثا لا يعيد وارضا من باب الادلة لا بد منها لان الفريضة في وقت التطيع لا بد من ذلك فلم اعرف من عاين منسكها
غالبهم بان مدنى عن الظن من غير حجة وكذا على النسخ بانه بعد جلاء المعاني من حمل الامر على الوجوب في الاداء اركبه في الصحاح الكثرة ثانيا الكثرة
مضافا الى ثبوتها انهم انهم ان الاداء الصواب منسكها في اختلاف سببا وان يكون هذا فطائفا بل حدود الاختلاف منسكها
ذلك وانهم اوصى الاختلاف انبأهم بل امرها بالاعتدال بالمرحوم والمراد ما مطلقا والملازم لتعاد من اخبارهم فانهم بالاعتدال بالاداء
والاعتدال والاعتدال ما هو المشهور بين ائمتنا وما هو ابعد من العامة وما ذهب اليه حكماءهم وفضائهم وما هو وفق الكتاب وغير ذلك من الاشياء
التي مثل ان لا سلطان للشيطان على الرسول واصله اطاح به بنص الكتاب فكيف يقول منهم لو ادعى شيطان الى غير ذلك فلا حظا للهم الا ان
لو يفتي الاخبار الواردة في المنع عن الناطقة عند دخول وقت الفريضة وفي وقت الفريضة رجا ابو بصير عننا في الذممة ملبلا حظا على الفريضة
واضح بل وبما كان في غاية الشدة بالنسبة الى المقام وعلى ما يفتي به الامام في الناطقة في صورة مطلوبة في ثبوت الفريضة مثل ان لو لم يحصل
فضيلة للباية وغير ذلك على ما ظهر من النسخ في مقام توجيهه وانه ابو بصير في السابقة وغيرها ولم يجد احد اعترض عليه بان المنع عن الناطقة
عند اشتغال الذممة بالفريضة مطلق ولم يجد احد ما ذكره لان الظن في خصوص القضاء في الفريضة على الناطقة في صورة مطلوبة
شرا لا في صورة مطلوبة بل في ثبوت الفريضة مطلق ولم يجد احد ما ذكره لان الظن في خصوص القضاء في الفريضة على شرا في ذلك

وكان اقصاء الشرح في اخبرها عنه انه بان نفسه ولا يصح احكام الا في هذه الحالة الثانية سببا وان يفيد شيئا ولا يشغل لعبادة اصل بل كان اشغل
بموجب ان مفتحة فذهبها لم يكن الا وجوبها وفرضها واصلها شيئا كذا من ذروة الفرض وحكام المندوبين من غير ان كان الحال
ذكره البتة اذ وجوبه الجمع بل ومشتبه بل ولعله لا يكون معناه اصلا لو كان المحذور من هذا لا يفهم المنع من هذه النسخة والسفر في شهر
ضلا من غير مع اشتغال الذمة بقبضات من هذه المذكورة على القول بملاز الطلوع بالصوم في السفر فتدبر **مسألة** في احكام قضاء اصل
الامور وقد ذكرنا في هذه الكفا ان من هذه الصلوات الواجبة الصلوات الخمسة من الاموات بالاجارة وببناحية ذلك واشتغالها على شاي
المعروف في الغفلة والشدائد بشتا فالامصار والامصار وببناحية فانهم المم ومن فلقه من المؤمنين بشتا وهو المطلقان من حيث اشتغالها في السفر
والاخلاص فيها وان ذلك باني وقد عارضه بوجها الماخوذة من اولياء الميت فلا حظ ثم ان مشرك على ما اورد في السبيل الجليل في الدين
الميت في كتابه المسمى بصلوات السلف الى الحان السيرة من الامصار المتطرفة بالمقام ونحفظه فانه في ذلك فانه قد بلغ الغاية في ذلك فقلها
في الذكر في الكتاب المذكور في الاصل وقوله في الفقيه ان الصوم سال عمر بن يزيد ابيا عن الميت فقال نعم حتى انه يكون في صوم في صوم
الصوم ثم يكون فيقال له خفف عنك فلان احبك عندك **مسألة** في ما عارضه من الصوم من الرجل هل يصح له ان يصوم او يصوم
عن بعض موثاه قال نعم نصيبا ما احب يصوم تلك الميت في السبيل فاجعل ذلك له **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم
او يصوم من بعض اهل بيته فقال نعم نصيبا ما احب يصوم ذلك الميت فهو فاجعل له **الاجابة** وقوله في كتابه في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم
او يصوم من الميت قال نعم حتى انه يكون في صوم في صوم عليه فيقال خفف عنك الصلوات فلان احبك **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم
من الرجل يكون عليه صوم او صوم هل يجوز ان يقضيه من رجل غير عارف قال لا يقضيه الا رجل عارف **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم
من الصوم من الرجل وعلى صوم او صوم قال يقضيه اهل البيت **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
مثل **الاجابة** في الحديث بعينه من خفض بطريق اخر الى كتابه الذي هو في الاسول **الفصل** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
ويروى عن ابن ابي عمير قال هشام في كتابه وعنه قال قلت لابي عبد الله في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
ذلك به قال نعم ثم قال يكون مخوفا عليه فيخرج عن **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
مع ويعجز ويحيط او يصوم ويصدق في غير ذلك وقد فرائضه قال لا بأس به لو جازي بضع وله امر اخر يصح فرائضه فلك وان كان لا بأس به
قال يخفف من بعض ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
ابن عمير انه قال للحاكم في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
على ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
الصلوات والصوم والحج والصدقة والبر والقيام بالبر والقيام بالبر **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
وقاله وان شئت على فقال فيما كتب ان الله قد ابدى بحكمه وانطقها في لسانك فداخت واصبحت انما الله بك الرضا والرضا لله
مسألة في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
قال السيد هذا عن ابي عبد الله في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
ابن ابي عمير في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
والصدقة والحج والبر والقيام بالبر والقيام بالبر **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
مسألة في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم
كل ذلك حتى يدخل منقصة الميت **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم **مسألة** في ما عارضه من الميت هل يصح له ان يصوم من الميت هل يصح له ان يصوم

يلحق الميت فقال نعم قال فقال هذا القائل خلفه وهو لا يجزئ ذلك قلت وما أنا فقال الله لو امرت ان اخرج ميتة فخرجت ميتة قال فقال
 ومات الميت فقلت ان لم افسد بصره عند ما كنت ارا الامم قال نعم قلت اخرج ميتة لك قال نعم منعه عند نصفه فقلت اخرج ميتة
 نعم قال الميتة قوله الصلوة من الميت اياها كانت على الميت ايام حياته ولو كانت من بعد ما كان الذي يلحقه ثوابها ومن الصلوة نفسها **الشيخ**
 ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال الصم ان الصلوة والتميم والحج والعمرة على ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة
 لقال هذا يعمل ايديك فلا ان يعمل ايديك فلا ان اخرج الميت من قبره ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة
 ان يعمل لغيره من الصلوة والبر والنجاة فلا تملكه وتلك لا يوجبها او غيرهما فلا يوجبها ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة
 الى اما الميت فمن جاز ما لم يزل الا بالبر والصدقة قال لبيد لا يولد فيه الصلوة المندوبة لان الصلوة جازها من الاصل في الزمان الحج
 وغيرها **الشيخ** ما رواه حماد بن عبد الله بن جعفر الميموني انه كتب اليه من كتابه **الشيخ** ما رواه اباان بن عثمان عن علي بن مسعود قال
 قلت الصم اف هلكت ولم افسد بصره كما تقدم الحق في الميت ذلك جازا قال نعم قلت والحج قال نعم قلت والصلوة قال نعم قال ثم سالت الميموني
 بعد ذلك عن الصم فقال نعم **الشيخ** ما رواه الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى قال قال الصم ما يمنع الرجل منكم ان يربط اليه ويحبسه
 والحج عنهما ويحبسهما فيكون الذي منع طرا له مثل ذلك فربما الله من وصله خير كثيرا **الشيخ** ما رواه ابن سنان عن الصم قال الصلوة
 الا حصل ففعلها قبل ان يموت الميت يغني عنه اول الناس به ثم ذكره مشقة احاديث يدل بطريق العمرة **الشيخ** ما رواه ابن ابي عمير عن الصم
 قال يغني عن الميت الحج والتميم والصدقة وماله الحسن **الشيخ** ما رواه الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى قال يغني عن الميت الحج والتميم
 قال يغني عن الميت وذكره مثل الكل لغيره **الشيخ** ما رواه حماد بن عثمان عن الصم قال يغني عن الميت الحج والتميم والصدقة
 وهذا جاز قال الصم قال يغني عن الميت وذكره مثل الكل لغيره **الشيخ** ما رواه حماد بن عثمان عن الصم قال يغني عن الميت الحج والتميم
 لغيره **الشيخ** ما رواه حماد بن عثمان عن الصم قال يغني عن الميت الحج والتميم والصدقة وماله الحسن **الشيخ** ما رواه ابن ابي عمير
 عن الصم قال يغني عن الميت الحج والتميم والصدقة وماله الحسن **الشيخ** ما رواه حماد بن عثمان عن الصم قال يغني عن الميت الحج والتميم
 عن ميتة ولا صلوات استغفرت الله اجرو ويغني بذلك الميت **الشيخ** ما رواه الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى قال يغني عن الميت الحج والتميم
 وقال الحسن **الشيخ** ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال الصم من عمل من المؤمنين عتق الله امراة او ضعف الله اجرو ويغني بذلك
 الميت قال الشهيد ويؤتى من العتق بردين من صلته بن ابي عمير عن الصم قال يغني عن الميت الحج والتميم والصدقة والمفصل **الشيخ** ما
 وما يصح ما اوردته في باب باسناد الميموني زيد قال كان ابو عبد الله يصلي من وراء في كل ليلة وكثير من الناس في كل يوم اخرجوا كثرين
 وكان يغني عنها بالعتق والكثير قال هذا الحديث يدل على وقوع الصلوة عن الميت من غير ان يملكه كمالا بغيره من غير ان يملكه كمالا بغيره من غير ان يملكه
 وفي النسخة انه يغنيهم من هذا الكلام وقع الخلاف في وقوع الصلوة عن الميت ثم عدم اختصاصه بقتل الله عز وجل ومجي ما يدل على ذلك
 الاثباته على وقوع الصلوة عن الميت وعدم اختصاصه بالرد لغيره عن كلام الشهيد فيعمل للخلاف للذكر في السابعة او بغيره فافهم من السابعة
 من لا يرون غايتها فاصح الاجماع ابي القاسم الامام الميموني ثم ذكر السيد ان الصلوة دين وكل دين يغني عن الميت اما الاول
 فغيره احاديث الاصلية حماد عن الصم في اخباره من اخرج من طاعة الله وفي الصلوة فلا في غير الصلوة فصلها طاعة الله فيها فاما
 دين **الشيخ** ذكر الصلوة في باب العتق بالسائر اذا جاء وفي الصلوة وذكره مثل **الشيخ** ما رواه الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى
 حديث الاذان لما استمر بالخير الحق لم يجز على الصلوة قال الله لم يزل جلاله فخرجها على مبادي وجعلها رتبة اذا اريد بها دفع الداء **الشيخ**
 ما رواه حماد بن عثمان عن ابي جعفر قال قلت له جعل عليه دين من صلوة فام يغني عنها ان يتركها الصلوة كما يصح طاعة الله كبره ملكا
 بغير الغشاء ويصلي صلوة ليلة تلك ولما الثاني فلهذه الحثية لما سالت رسول الله ان ابي اودعته فربما الحج شيئا



هذه الاجابة لغة ومرا هو فعل وعرفا منفعه لعنوان اللزوم ليعرف به سلم المنفعة تحقق صدق الاجابة بالبدن ما ذكرنا الجواب
 المنفعة حيث ليس الاجابة ان نثبت الاجماع الثالث الذي رافاه ابنه لانه لو كان جواز الصلوة عن الميتا جماعيا وكلما جاز منه بل لا سيما
 عنه انها جماعيا لا سيما كونه جازا استجار الصلوة عن الجماعة وهذا واضح وما ذكرنا في قوله فانه الصلوة عن الميتا المناشآت التي هي
 الذخيرة في دعوى الاجماع المذكور منها في قوله انه زعم العباد والاجماع في دعوى السند وما قاربه وان كان ذلك بين السعة واضع للفرق انه اذا
 لم ينع ذلك بل ادعى اجماع الخلف والسلف من الامامية في هذا المقام وما قبله الى زماننا في الفقه حكم من تقدم على المعنى فغنى عنه
 وعرف زمانه ولا شك في ان مثل هذا الاتفاق كما شق عنكم كونه غير المعصوم كما هو الحال في مثل الاجماع المسند لما ذكره الكل في
 الكيفية وانما المعرفة ومنها وقد نبهت مرارا بان اثبات الاجماع في زمن الشيعة غاية الاسكان انتهى لان ذلك مستلزم لاثبات
 الاجماع في زمان الشيعة مع انه من الاجماع عند الشيعة بل لا يثبت جبهة الاجماع في زمان الشيعة وكون الملا عليه بحث في مثل
 في ذلك لم يثبت عليه حكم من الامكام الشرعية أصلا ولا سيما كما صرح بالمحققين غير المخالفين مع ذلك صاحب الذخيرة ابنه مدارع الاجماع
 في مثل نصا ينفذ بحيث لا يخفى على من له ادنى فهم وان كان يخرب بعض الاجماع بما ينسب عليه من ان الاخر غير مثل ما لم يخبر به وجعل
 من دون نقاش أصلا كما لا يخفى على المتأمل بما جعلنا من ضعف ما خبر به فلا حظ لنا من هذا من فعل القصور من الان الغفلة
 لعل كل طبع منهم اعرض عنه بمراتب من جهة قرب العهد وكال الهلابة وغيرها بما اذا اجتمع عليهم ومن المشاهدة انفا هم على العمل بالانما
 كثيرا بل ومدارهم عليه العمل بالاجماع التي اضعفت ما خبر به بمراتب ثم اوردوا التمسك على نفسه بان قال وان قلت ففصلنا اشهر الاستحسان
 ذلك والعمل به في النبي ٣ والائمة ٣ كما اشهر بل مداهم الاستحسان على الجمع حتى علم من المذهب ضرورة فاجاب بقوله قلت ليس كل واحد يجب
 ولا كل مشيئة يجب الجزم ببعضه من بعضه لاصل له وفي مثل لم يشتهر ما العدم الحاجة اليه لبعض الاخبار لند وروى في
 في الصلوة كذا فان سلف الشيعة كانوا على ملازمة الفرضية والنافذة على ما يقع على احد منهم انما لها الاكفر بعدكم من موت او غير
 واذا اتفقوا في فرضية بادوا الى فعلها لان اكثر فداهم في المناقضة المحض فلم يقتصر الى هذه المسئلة والافضل ان يكون نصا
 الا الى ما فاتك الميت فذلك على طريفة الذر في هذا التقادير من طالع كتب الحديث والفقه وصفي السلف معززة لا في ما فيها خلف من
 فم نظر في الهمم الخفية واستلحق عليهم فطوى لهم حتى الى الحال ان لا يجد من يقوم بحال السنن الا احييهم ولا يباد نفقا القويث
 الا اقلهم فاحسوا الى استدارك ذلك بعد الموت لظهورهم من الرعي عن القيام به فوجب ذلك الى الامور المقررة والقوانين المهيمنة
 وكنى كفاها شاملا قول وبعضنا فاذكروا انما اهل السنة في النسخ وهذا ما يصحنا انما عن الشريعة بين الشيعة لما ذكرنا كما في بحثنا
 فقامت الكثرة والتفاسر واما لما بل ربما يظهر الحق في مسئلة في زمان ظهر الظاهر كما يظهر من الاختلاف في فهمه للاعتبار وما ينفذ
 ايضا انه لم يرد من القويث اشراط والنفذ في فالتجسس المسامحة ولا عدوها ما نفا عنها في مقابل المعاملات سيما التي في التراجع في
 محنتها ويكون من الشكلا دنا بعضه ايضا اذا نوب الى الجنا ان الاضمة يتفاوت في شيوخ ومطلحة ومهم وعلما انها تتفاوت في ذلك فلا
 وبالمثل وكلما الحال في الامثلة كالا يخفى فلعلم المنشاء فالامثلة من المنشاء فالاضمة لومثلة فند بر ثم نقل من غير واحد في القامعة في الشريعة
 منهم مواضعهم للامامة ونقل ايضا بعض دواياتهم الدالة على جبهة مذهب الخلفاء ثم قال ابع ما نفي تحرف ما مع الدعا والصدقة والجمع بغيرهم
 وان ليس الانسان الا ماسعى ويقول النبي ٣ اقامات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يورثه والحال
 باخرا عام فخصه بجيل الى ثبات ما احيى نفسه خرابنا وهذا كافة الجواب ثم نقل الامال الواقعة بانه من بعد من نتيجة سقيمة فخصه بالامام
 واصلى العباد المسكين للنبابة عنده من مسئلة الكفاية انما هو قوله وان كان امواله وعقاراه في الحركة لشد الاضياء في مملكتهم الصلوة منه
 امثالها والشوق في ذلك واليسع فيه والبصر عليه بل ودفعا خيرا وان من عمل لغيره عملا صالحا لا يجعل الله ذلك سبيلا ان يعمل به عنده
 خالصة ويعرفونه كما تدبر في هذا وهذا وان من عمل خسة فله مثل امثالها مع ان الذي سعى من العمل لا النسخة الزائدة بل واثبت في النسخة

نفس او انما بل باشار الى الفقه عليه
 الشئ من المشاهدة في الشيعة

وعما بن ادب بن جنيح بن سعيد والشهيد الكوفي وجوب القضاء على الاكبر من الذكر ان اذا اخذ العليل من مائة وقضى منه مائة في الصيام
 الذي خط فيه ولا يقضى منه الا الصلوات الفاشية في حال مرضه وعن المحقق كتابه انه وافق التحق وفي بعض مصنفاته انه قال الذي ظهر
 ان لو وبلن قضاء مائة البت فيصيام ويصلى لعذر كالمرض والكسر والجهل ما وكه عدا وانما السيد عبد الدين ونور الدين الباقر
 معللا بان الروايات على ما لا يتم في حقها لا يحل الا في الجاهل والفرقة والظاهر ان يكون بالعبء القليل وظاهرة ميله في سماع
 الكرم انه قال الصلوة دخل وقتها قبل ان يموت الميت يقضى عنه اهله به قال وبعده بطل يقضى وليس فيها في ما عداه الا ان تقضى الاصل
 تقضى عنه القضاء الا ما دفع الا لقائه عليه والحق ان المعنى من اخذ بل فيه ولا ينافي ما اخذت الى ان يقول نعم ولا تندركه وقد اخرجتم
 قال ولما الصدقة على الصلوة فلم يوافق غير النافذة كما سبق ونخصي ابن ادب في حال من الماخذ استقر اقول القضاء بقول العرب
 لا يثبت الا فيما اخبرنا ومما دفعنا للمحقق والسيد عبد الدين لعذر شاذ وان يذهب كما قال مصنفنا الى الملاحة ما ذكر في الشهادة عند العلم
 اشتها والاشجار والقضاء بين الغنم خسرنا بعد ملاحظ في البيع وكل الملة مملوكة وغير ذلك ومنه لا تدركه وقد اخرجنا الا
 ومثل ذلك وبعض ابن مشان المذكورة هنا وكما ما سنده في عدم جرح لفظ جميع فيها وقد في قضاء الرب بل لكل عدد بلفظ صلوة
 وصيام ثم وبعضه الا طبنا فما قاله الثخا ان لم يكن طائبا واما لقول الشيخ في المنة والاشجار من غير ما اوردته فلا شبهة في حق
 بحيث لا يشك منه شيء وصح ظاهره ما ذكر في المشايخ الاجلة المذكورة وفي الصحة فلا يعبه ان يكون من اهلهم ما وجد في المخرج من موافقة الثخا
 الراية يقضى بها والا لفي امتحان منها وما مضى لشد وصوله الله ان قد رد على القضاء والا يصدق كما ذكر في الغيبة والكتف
 القرينة من القرينة بالغير وبما في الظاهر في النافذة فان كل ركعتين ظاهر فيها كونه شيئا الركعتين بخلاف القرينة فان قالوا
 لغيا الركعتين مع ان منها ثلث دكنا انهم ولم يشر له الحال فيها اصلا واسما ولعل من اهل العلم لا يجزم السابعة من الميت فيما ذكر في الصلوة
 كذا ثم قال في الذكر مع الاكثر بان الغايه هي المودة الاكبر كما بينهم جلوه باقيا جبر لا لهم من نواياهم وبغيره والاشجار
 من الغنم كل اهل ابن الجند وابن زهره ولم نجد في اخبارنا الصحيح ذكر الصلوة نعم ذكرها المصنف ولا بأس برافضا كما في المصنفين وكان
 القول بغير كل يذكروا فيهما ففهمنا الرطبات انتفع لما مضى من الذكر فيها لفظ اول الناس به واطا اهله به واطا ظاهر
 كل ذكر في الصلوة بالبيع ليعمل شتم غير الذكر فيهما مستحقة وما يقضى الاكثر ان اشتغال ذمة شخص بشخص اخر على حقه به وعذا به على
 وكذا في زمان من في الشرع فلا بد من الاقتصار على البعدين والجمع عليه شيئا اذا كان الشخص الاخر من اخذ في تركه لعدم تقصير به في امره
 وخصي ما مع ملاحظة ان حق الوديع على الوديع غايه العظم كما وان يكون اشتغال ذمة المذكورة لا اذا حقه في غايه الملائمة
 بملاحظة الحبس وما وجدنا في ان الوديع الاكبر من الذكر الا في غير ذلك مع اعتضاده بملاحظة العادة والمنعاف في نفسه وعرضه ان من
 من الغايه المذكور هو الذي يجب عليه شيئا قضاء فثبت الميت الا المبيع والاجر وغيرهما اذا لا شك في عدم تخفيفه لا بد من الاقتصار
 بينها في الامانة وعرضها لا شك في ان الوديع الاكبر يجب عليه شيئا فثبت منكم ما سنفه قال في الذكر ظاهرهم ان الغنم هي
 لذكرهم آباء في معنى الحبس وعلام المحقق مؤذن بالقضاء عن المالة ولا بأس به احتفاظا بظاهر الروايات ولعلنا قبل المشتك
 ولا الشخص اقول ولعل الوجه كون الذي مثل الرجل في الشك في الشبهة المصححة فان كان الرجل اجل للملة هذا القطع المخرج
 من من مخالفة الفاشية منه بعد موته وانتقامه لها لاجرم يظهر من ان الملة انهم كلك لان مناة الله وطفه وشفقة بالنسبة
 على احد سلكه كونه عينة ومختلفة ومكروه ويرى بل بان يظهر من الاخبار والاعتبار ان الملة اسحق لا ينادى في لعله مقلها وكذا
 عمن الرجل وذا في غير ما وضعها مع ان حقها على الوديع من حيث الوديع نصا وامثالا والمثال في الاخبار الشافعية يظهر عليه
 الفرق لان مظهرها بلفظ الميت وهذه الامثلة مشرك بينها وبعضها ان عليه الدين ولا بد من قضائه الى غير ذلك مع انه لا يلزم

ومع ذلك الصلوة افضل وانه لا يشك في
 لعل من علة لا بد منها او لاجلها لا يخفى
 فلا شيء عليه بغيره ان ما ذكره بعض
 فذلك الخبر اعني به ٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وبعثه فتنى الانام على احسن النظام بابين الكلام على ما هو المشهور
والصواب بالنسبة الى شائبة الارباك وسبب الرضوخ الى اراء الدعايات الغريبة والحدود الثواب بعد الجلاء عما نحن من بعدهم والفتنة
فانا لا نجد الجبر الا منك يا وقار ولا نكفنا الى الفتنة طرفة عين يا رب الا يا بعد ما لك القاب منك بد الحق واليك المآب
والنصوح هو خافا والمخبر عن ذلك اجماع المسلمين والعروة مع وجوبها من غير ان الدين قال في الذكوة اجمع المسلمين
على وجوبها في جميع الاعصار وهي احسان رطان الاسلام المحمدي قال من انكر وجوبها من ولد على الخطا وشايعه المسلمين فمروءة يقتل
غير ان يشايعه وان لم يكن من فطره بل اسلم عقبه كما ينبغي مع علم وجوبها لكنا فان تاب ولا يخفى مرده وجوبه ان كان من حق وجوبها
عليه كان تشايبا له وكان من سبب العهد بالاسلام من وجوبها ولم يحكم بكفره انتفاخي الاستثابة ثلث مرات القتل والرابعة
هي المشهور قبل بالاستثابة اربع مرات ثم القتل بان لم يتب بعد احوط لما سبق في عمله **قوله** انما يجزى كونه المال او يحسب المقام بالاول
لاشك في الرابعة هي الصلوات المشككة وهو بدعي ويشترط تمام الملكية انما كما سنبين لك في محبة التمكن من النقص الثاني خلاف بين
الاختلاف في شرائط الكفاية في جبرها في التقدير فلا يجزى في التبعين الجنبون نقل الاجماع على ذلك جماعة منهم الفضلاء والشهابان وغيرهم
ويقتل عليه جميع ما لا على شرط عدم كونهما مضافين كما مر كذا بالاصل من مضافه من رفع العلم من الجنب حتى يبلغ وعن الجنب حتى يغتفر
عليه ايضاً بمحض ابن مسلم من اسد طاهرين قال البيهقي في زكوة وصححه فائدة عن البارز مثله وصححه فائدة عن البارز والعلامة
قالا ما الايتم ليس عليه في الدين والصلوات شيئا ومشتها بابن القيم بن فاضل عن فاضل مثله الا انه ذكر في لفظ الدين موضع الدين وصححه
عن العمري في مال البيهقي في زكوة فقال اذا كان موضعاً فليس عليه زكوة فاذا علمت به فانت له ضمان والبيع البيهقي وصححه
القمي في الفضل انه كتب الى الرضا يسأله عن الوصي في زكوة الصغار من الشبان اذا كان لهم مال فكتب لا زكوة في مال يمينه ووطاها
الحنفي باسناد صحيح وفيها لا زكوة على مال يمينه وحسنه ابي بصير عن العمري قال ليس على ما البيهقي وان بلغ فليس عليه ما في زكوة ولا عليه
بشغل حتى يترك فاذا املك فانتا عليه زكوة واحدة ثم كان عليه مثل ما على غيره من الناس ويؤخذ عن ابن شعبة عن العمري عن مال
البيهقي فقال لا زكوة عليه الا بعد به وفي رواية عن ابن مسلم عن ابي الحسن في مال كان البيهقي في التاسع مال البيهقي ليس عليه زكوة
لوجوه ذلك في الاختيار الصغير والمبسر ويقتل على حكم الجنبين صحبه عن الرضا عن الحاج انه قال العمري امره من اهلنا عن خطبه عليه السلام
قال ان كان عمل به فليعلمها الزكوة وان لم يعمل به فلا وقوة موصي به بكذا قال سالت ابا الحسن عن امرأة مضافه وطاها مال في يدها
عليه زكوة فخطبها ان كان اخوها يمينه فليعلمها زكوة فاقول عن ابن عمر عن ابيها في زكوة في مال الجوان كان ملوكه ليعقوب الاملا في
الطبق من العار بل الظاهر من ذلك ان طاهر الاملا في الجواز كما هو الظاهر من تلك العبارة الشاك الجنبون المطبق حكمه طرأ على
الادوار فيقتضون حمل الفقهاء والشرائط واسرارها على القول شركا في وجوب الزكوة كمن مثل المطبق واعرف في النجس على العمل التام
ومع ذلك قال في الادوار خلاف قال في التذكرة ان كان الجنب ينفق او طار واشترط الكمال طهر الكون على جنة انما سطره سكتا في
حين عروة ومثله قال في النهاية مسلكا بسقوط التكليف به وفي التعليل ضعف ما سطره بعض الشايعين نعم الرضا في سؤال الفقهاء اولاً
من جهة الخطاب اليه تلك الحال وهو من غير اوله الا ان يثبت عليه الجنب من جهة الافاقه كما اذا كان نساء الاطافه فليعلمها نساءها
الذين ان الجنب انتفى عن اهل بيته في شرائط التكليف على القول بالنسبة الى الجنب الذي بلغ وقت الميراث مع اقراره بان الاشرار
هي الظن من الفقهاء من غير تأمله في الجنب اقول جبره في النبيل انما ان الجنب لا يجعل جنتي مطلقاً مضافاً من جهة الافاقه
من جهة الخطا اليه وهو الاول بل له في وجهه منها من جهة غيره فبالا على سقوط الزكوة من الجنب على عمل فطره او جمل تلك

ثامنه المطبق فان المطبق حقيقة فمن الجواب وان كان يطلق على الادوات المذكورة لفظ الجنب فمما لا تأمل وبالجملة يتوكل
 الادوات التي ذكره في الاماكن المتضمنة المطبق مما لم يقل بطلان فعل بطلان خلافه كما عرفت وحصل في الاطراف شاملا لمكان
 من الادوات من غير ان يظهر ظاهرا لغيره لعدم وجود المتضمن لم يقل بوجوب المانع والدلالة في البوث وادخاله من غير ما ذكره
 الفقهاء من اشتراط الاستمرار طول الحول لا يقتضي ادخال الكل وكل المال لئلا يكون من غير الاطلاق العرف كما عرفت من غير الجنب بل
 لا يحد له سببا اسلا سببا بحيث يقتضي ما ذكره بالجملة او ثبت اجماع على اشتراط استمرار جميع الشرائط طول الحول قالوا
 ذكره في التذكرة وبه فتكون التعليل المذكور اشارة الى اشتراط استمرار التكليف طول الامانة في الذخيرة واستغناء لبدلته للنجس
 من التكليف حال الجنب وكن التكليف والى بعد ثامنه الحول في انشائه فظهر ان مراده من انشائه ذلك لاستمرار حال التكليف على طول
 الم علم عندهم وان لم يثبت اجماع المذكور في الاماكن ذكره بعض المتأخرين ويمكن اثبات اشتراط المتكيفة طول الحول بدعي الثبوت والى
 على الحول فان جمعة مع ثمانية كثره بلفظ الحول الذي عليه الزكاة الصريح في الشارع نعم ما دونه لا يفسح فيه الا ان العلم منه ان ثبت
 عليه ان حال الحول في حاله من بعد طول فناء وان لم يكن التصرف كغيره من جهة وبالمجمل يمكن دعوى الثبوت وادراكه من
 سببان الاخبار ان الحول الجنب فيها مبني بالبناء الى التامين وفيه ان التكليف محتمل لم يكن من هذا الحول فظهر ان الجنب
 الا انه مع عليهم فاخر عنهم الى ان يحول الحول هذا كله مع ما سنده في ما انه اذا انقضى مجموع الحول حال الصا لاجرم يكون
 التكليف الزكاة ما ظلال اخيه فلا حرج من ان يكون ان يثبت في الاجماع والاختيار حواضره ما ذكره فلا حرج في الاستمرار
 بتأهل الاربع ما ذكره ام لا يمكن الاستدلال فيه بخبره ابي بصير السابغة وفي كعبه وثمة ابن كعبه حيث قال له ليس ما لا ينبغي
 ذكره وفي نسخة يب وليس عليه صلوة وليس على جميع غلته من ثقل او منع او غلته فلو وان بلغ اليشم الاخر ما ذكره في غلته واذن
 غير مجموع يب والى في ما هو مشترك بينهما موضع الدلالة في قوله فليس عليه لما مضى ذكره اذ لو كان بلغه عند حوله الحول لا يكون عليه
 ذكره بضم الفول المذكور لانه يصدق على ما حال عليه الحول انه ما مضى الا ان يبق لا يظهر منها حكم العقد باملا ويكون
 ان يبق قوله مولا ليس على مال اليشم ذكره عام بجملة التبر ولا ينافي ذلك ما ذكره في نسخة يب لانه يخصص لغيرهم قوله
 بعضك حتى يدرك لعل الملامنة اذ كان وقت تعليق الخطاب فيكون في قوله ولا عليه ايهم شهادة ثم على انه اذا انقضى
 جميع الحول حال الصا فلا جرم يكون التكليف بالزكاة بلا حرج لان وجهها عند حوله الحول ويجوز به يخرج من جملة
 طاول على عدم تكليفه فلا بد من بيان شيء من الحول ولو كان ثمة غايه الفلة قبل تحقق بلغة وخرج من الصا
 بغير تكليفه لما كان هذا الفرض على المكان العكس لعدم قابل بالفصل لان الظاهر الاطراف ان اعتبارا لغير الحول على
 فيج واحد ونسق مني لان حوله الحول في ملك من وجب عليه الزكاة فشرط وان لم يكن مكلفا مع ذلك لا يكفي هذا الشرط
 للموجب بل كونه مطلقا في جنس الجواهر ذلك الحول يكون داخل في ذلك الحول ومضاهي وقت الخطاب بشرط اخر لا يفسد
 على الاخر من العلم ان الشرط الاول خلاف ظاهر الاخبار ولا اجماع والفتاوى والشرط الثاني ليس منه غير طراف
 الاخبار والاجماع لم يقل بكونه خلافا لغيره في الدين والعرف والى سبيلين والمتأخر منهم ومن جميع السبيلين مع ان بيانهم للنجس
 من النجس وادعاهم لوجوب الام على ما لو هم مع ان جميع ما دونه عدم وجوب الزكاة على الجميع طلقا وكذا جميع ما دونه اعتبارا
 للحول وكن الحال في عبارة الفقهاء على انه سيجي ان التمكن من التصرف بشرط طول الحول الصريح غير ممكن شرعا كما حقق
 محله ويظهر لك الحال هناك له واللفظ عام وما ذكره من الحال في الجنون ايض على ان يقول العرفاء ان الله على صوابه
 غفيرة ومضاهي حوله الحول فيها يمين في الحول وظل لك حال حوله الحول ثم وايضا لو كان يجوز التملك في الكثرة كافيا وجوب

الزكاة لوجوبها على المجنون حين كماله كمال السوانة الا ان يشترط الشرب الزايد لا يمينه من الاكلة فهو مطالب بثلثه
عنه لا يجد بل في ما ذكرنا وان جعل الرطل رطله الى بضع اربعة لا يمل غير اربعة اذ كانت كقوة دليل القنانه وبالجملة لا يخفى فيه من الغرض ان اذ كان ثمانية الله
فصل العشرة على ثمانية اربعة فلهذا ما ذكرناه الرابع الى الرابع والناجم من الشاغل والتمني عليهم الزكاة من غيرهم وليس مثل الجحش امير الالة
الا انه على الجحش من العلة في النفاذ انه الذي على يد الادوار من الشكوة انه قال ويجب الزكاة على الشاه والفقير من الميراث من غير ان يكون
وليس في اهله فادد عليه ان ان كان الميراث على يد الادوار من الشكوة انه قال ويجب الزكاة على الشاه والفقير من الميراث من غير ان يكون
الحول واعشارا استثنى عنه العود الى العود على يد الادوار من الشكوة انه قال ويجب الزكاة على الشاه والفقير من الميراث من غير ان يكون
التمني عليه سائر الميراث والناجم من الشاغل والتمني عليهم الزكاة من غيرهم وليس مثل الجحش امير الالة
ان الادعاء مثل النوم في عدم كونه طاكين من جملة الطافين الذين يصدق عليهم عند فوات الصدقة انهم اهلها قال وليس مثل العتاق
وعدم دخول وقت الفريضة فاما لم يتحقق فمشاره العود لانه من المعلوم انهم عند فوات الصدقة فاول الكتاب بانه فرق بين شرائط التكليف وبين
صدقه وان الاصل لو اشق التكليف والاشكال المتعلق قبل ذلك وقتها فلا يتحقق فوات بالنية الجحش فوات بالانقضاء والاشكال المتعلق
من جهة اخرى من فواته فريضة فلهذا ما ذكرناه وسقوط الفضا من الميراث ليس من جهة عدم تحقق الفرض بالنية اليه بل من جهة النقص في
ولو لا ذلك لحكمنا بوجوب الفضا عليه ايضاً من جهة العتاق فواته من جهة النقص في وجوب الفضا عليه بل من جهة النقص في وجوب
الدالة على وجوب الزكاة وفيما سار مع الفاضل والظاهر ان الفضا راى ما ذكرنا لعدم استثنائهم الميراث عليه كالميراث في النكاح
والسكون من جملة وغيرهما فان قلت لما ثبتنا شرائط التكليف طول الحول على حسب ما ظهر منه فوجب الادعاء بكون الميراث عليه فلهذا ما ذكرناه
الا في عدم التكليف فيهم ما ذكرناه ولما النوم والعتاق فلما اشكال على الادعاء من جهة النقص في وجوب الفضا عليه بل من جهة النقص في وجوب
واجبه على ادعاء اسلامه ان وجوبها عليه من جهة الدين ثابتاً من الميراث والاشكال المتعلق بوجوب الفضا عليه بل من جهة النقص في وجوب
منفع عليه قلت لم يثبتنا شرائط التكليف بالتمني من قبل اسلامه ولم يبين احد من الفقهاء ولذا استثنوا اخراج الجحش والمجنون ولم يثبتوا الاستثنا
غيرها مطلقاً بل عليهم في فواته الطهر في التمني والتمني لعل من ليس بجحش ولا مجنون بل بقا كان صريحاً بغيره انه لو لم يتركه لو لم يتركه
التكليف لكان على من الشاه ايضاً لعدم اشكاله عدمه وكذا الحال في السكون ونحوه مع ان عدم السقوط من الشاغل والناقل مشاهد على عدم
المكلفه بالتمني المذكور لعدم الاشارة الى حكمه الاستثناء ولا اشارة الى العود فضلاً عن الاستثناء في كلام احد ولا في غيره من العلماء
في اشارة المكلفين بالمعنى الاول وما فيه من الغرض والدقة والاستكمال في التوثيق من العلة الى ان اتكروا في اتكروا في الحقيقة من المشايخ
فاظنك في الاشارة بالمعنى الثاني سيما بعد ما اشترطنا اليه **قوله** للرافع الملك لا يجيب عليه سواء قلنا انه ملك او لا اما ان
الشافى نظاماً فظاهر ان ملك المكلف اليه يجب على هذا هل يجب المولى ذكره ام لا فظاهر الاخبار الامة لعدم ولسل الجحش ان المولى
لعبه ان لا يتنفع به ولا يباين سبيل الى اخذ منه فضا غير ممكن من النقص فيه بحسب المصلحة والمواد بالتمني وعدم خلف الوعد به فثبت ان هذا مما
على وجهه ان شأن من قوله انه لم يصل الى التمسك وليس هو الملك فلا حظ فظهر منه عدم بقاءه ملك المولى له وبقي التحقيق في ذلك ما ذكرناه
فقال الرافعي بوجوبها على التمسك وما على الاول فلا اجتماع المنقول ومحققه مبداه الله ان شأن من العلم من قال الملك عليه كذا فقال لا يكون
الفرد هو المالك لم يكن له في الزكاة شيء وذاها الصدقة والتمني وذاها في الكافي في الحسن باب الميراث ما لم يبق مال الملك شيء
كان له الف الف وفي الصحيح من ابن سنان المذكور قال ذلك الميراث في يده مال عليه كذا قال لا اظن في سببه فقال لانه لم يصل الى
وليس هو المالك وبيد في الكافي في الصحيح الى الجحش عن العود قال ليس في مال الكتاب كذا وذاها الصدق ايضاً في كتابه وفي الكافي
لجرح من محمد بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام في الاشارة بين الامتياز والجرود في الكتابين وغير ذلك منه ما رواه الجحش عن النبي لا يترك
في مال الكتاب كذا فخرج بطريقين اولي والايجاع ففلة الشك في حيث قال الجحش شرط في الزكاة فلا يجيب العبد باجماع العلماء ولا يعلم فيه
الا على ما رواه ابو ثور ثم نقل الخلاف في ملكه لو ملكه مولاه وذكر عدم وجوب الزكاة على النقص بين الا انه اصل في الشافعية

والزكاة المذكورة بآياتها في المصحف والمجمع وأما ما ذكره زينة إذا غور منه شيء بجبل الزكاة في نصيبه من معدن الفضل ان يكون ذلك
فليسا او كثيرا وان قيل هل هو فاعاد العلة لا يخرج من الملك كونه المطلق عرفا كما عرفت مكررا فاما اذا غور من معدن واحد فخرج من معدن العبد
فلا شبهة في صدق الملك عليه عرفا بحيث لا يخرج منه هم بعد العبد والذى هو من غايته فليكن له العدم فخرج من المعدن المطلقا والارادة والارادة
بما يظهر الى البحث وهو ما مع ان المكاتب في مخرج الشرط والمطلوب الذي لم يؤد شيئا بل للمطلوب الذي اود بعضا ليس فاما اذا غور من المعدن
الا ان يوق ما له الذي في مقابل حريته وفيه ما لا يصدق عليه مال المكاتب بل يصدق عليه مال المولى والمعدن النازل النازل في ذلك
والا ان يوق ان المولى يعمل على الاقامة الشافية والمكاتب الذي يخرج بعضه وبعضه الاخر ملك ولا بد من سعيه في مخرج ما فيه الا ان يكون في
مال يبلغ انصافا وذلك ظاهر في الممكن من النقص الممكن منه شرط مطلق بل في كلام الاصل بل في التذكرة انه قول علماء ائمة اجمع
عليه بغيره عدا الله بن سنان عن المصنف قال لا صدقة على الدين ولا على المال الغائب منك وبجهد ابي بصير عن ابي بصير عن الرضا عليه السلام
لما اوردته والدين فلا يصل اليها ثم باخذها من محب عبد الزكاة قال اذا اخذها ثم جعل عبد المولى ترك وهو ثقة فادرك من المصنف ان مال
في جبل ما له منه فابله ليدفع على اخذ قال فلا زكاة عليه حتى يخرج فاما اخرج وكلامه العام ولا بد وان يدعه مشكوكا وهو ليدفع على اخذ
الزكاة لكل ما يراه من السنين وآخر من يراه له بان هذه الروايات انما تدل على سقوط الزكاة في المال الغائب الذي لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
اعضا والتكن من النقص فلا بد الاستدلال على سقوط الزكاة في المثل على خيار البايع ونحو ذلك ثم يمكن الاستدلال عليه بان له الزكاة في النقص
مع عدم التكن من النقص فمما يشترط في الزكاة وهو عدم البطالة فان الزكاة انما تجب العين الا ان ذلك انما يقع التكن من
النقص فمما يشترط في الزكاة من النقص فمما يشترط في الزكاة وهو عدم البطالة فان الزكاة انما تجب العين الا ان ذلك انما يقع التكن من
تعلقه بدخول المصنف وكذا الحكم المذكور منه على سبيل البقيين واما عندنا فلما ثبت في حقه من جهة الاجماع المنقول ولذا ليس خبرا من سلكا كان في
ان النازل يبيع حصول البقيين له لا الظن من اخبار السنن وهذا لا شبهة فيه مع ان نازل الاجماع ليس الا القبول وليس شذوذا كغيره كالا
مع انه من اليد لبيان ان خبرنا ليس من الحيات لم نقل قطعا سيما بالنسبة اليها فظهرنا وجهه مكررا مع غايته ظهورنا واما الاخبار المذكورة في
فغير مختص بل انما فيها ذكره لان محجة ابراهيم ليس فيها ذكر الفائض بل قوله ثم باخذها فغايته الظاهر في عدم كون المانع هو الفاضل
كون المانع فيه فانه هو انه لم يكن تملك من الاخذ ثم تكن منه مع ان الظاهر ان الوجهية مثل الدين في عدم الوصول اليها فظاهر ان الدين عليه
اليه ليس من جهة نية العمل غير بل من جهة غيبة عن العمل بان لم ينقل من الدين مع ان الانسبة الوجهية عدم كون مانع الوصول هو الغيبة
الا ان يكون مراد صاحبك من الغائب اعم من الغيبة المعنوية منه وهو عدم تعلق صاحبك على اخذ وان كان الدين عند حاكم عند غيبة من الغيبة
على اعتبار التكن مطلقا حتى يثبت في مثل المبيع المثل على خيار البايع لكن على هذا فلو كان مذكور كغيره في ذلك فغير على الاستدلال بالخبر الذي
في اخذ من اليد بل لا يكره ان يوجد موضع يكون الاخبار والغيبة بنها في ما اخبر في مطلق البقيين وغيرهم من النقص عن الموجه وكذا دليل غايته الظاهر
كما لا ينبغي على من له ادراك فطانية والمداق في البهم على عدم القول بالفصل فالباقى باسم باضم اطة اخذ كثيرا اما لا يشترط في المداق كغيره في الاسم
فما هذا فنقول لم يثبت احد من القدر على الاخذ ولم يثبت احد من شكا فاما ثبتا مثل ما ثبتا ثبتا التكن من النقص لعدم ثبوت الفصل
انه اذا ثبت بغير غسل الثوب في ذلك ما لا يثبت وجوب غسل كل شيء بغيره او لو لم يثبت في النقص ذلك ما لا يثبت ما ذكره في ذلك كغيره ومع ذلك
نقول اذا كان المال ملكا بملكه نامة شرعية بعض فيه كيف شاء شرعا وبغيره عرض ما في من الخارج بغيره من النقص المذكور من جهة عدم صلاحه
لان كان يمكن بعض النقصا شرعا بل وبغيره احد من النقصا فلا ينبغي من مخرج المانع الخارج عن بعض فانه فاشا المولى بسقوط الزكاة حتى
يتمكن من جميع النقص في مجموع المولى بسقوط الزكاة من جهة عدم تمامية ملكه المانع من جميع النقصا شرعا بغيره او لا وسنذكر ما عدا ما عليه
الملك شرعا المبيع العام واعلم ان الاخبار في مخرج فباذره ولكننا ما علمنا به انما انما ذكره في مخرج مثل المال المثل في النقص في
ذلك والعامة انهم في كون مثل ما ذكره في النقص في المبيع الى صدر المصنف انه قال البايع ما انفق في جعله كان له مال من نفسه في مخرج مثل المثل

كان
وان في القوم

وان كان لو انفق ابتداء على حاله المذهب الرجوع الى عبته واما قبل القبض فالحال من به قبل القبض ومع الحق
بان القبض ان كان الا فم شرط نفس الملكية وان كان كاشفا فشرط تمامية الملك فالقبض شرط نفس الملكية على العمل
بانه شرط القبض شرط تمامية ما على القول بشرط الكيفية ان يجرى بنقل المذهب من المذهب من القبض
المباين فلهذا ليس للقبض من غير ما اذا بعد القبض يجوز عند الحل وجوب الواهب الا الموضع الخاصة التي ذكرها ونحوها ولم
يذكر من شرط القبض على الحل بل لا شك ولا شبهة ولا يخفى على من له ادنى دبر في الحق بان الواهب من كون القبض شرط للحل
في البيع ليس هو شرط لما عرفت من جهة بل قالوا معناه ان المعقد يوجب ملكية من اعادة بخفض القبض فان تحقق شرط من حين
الحل وجب اليه بان الاجماع والى على انه مالم يتحقق القبض لا يتحقق الشر عند الحل فالحل النزع ثمة خاصة ولم يجعل
احد من الشر ان يجرى العقد بخفض الملكية الخاصة غير الا امرانه يجوز انه يرفع وانه الى حين الفسخ كان ملكا فاما الملكية
القبض دفع جلازا الفسخ فيكون الهبة من الموقوف والذمة او لا فسخ فلا شك في كونه فاسدا وان ثبتا من ادهم في ما سبقنا على الثاني
وعلى المقايض في كتابنا بلهذه وكذا على الكفاية فليلاحظ ويلتزم الملكية الفاسدة في غاية الظهور والكثرة والقوة
الا لا يخفى المقتضى عن مرفها الرفع على البطلان او الملبس الى غير ذلك فان قلت الملكية النافذة ليست ملكية حصة قلت
حصة نافذة وهم من خواصها ملكية الا انها نافذة وصرح بانها النافذة وصرح بالاحتياط ما ذكرناه في الحاشية المذكورة ان
يكون الفهم من كلامهم ومن هذا صرحوا في المقام باسقاط تمامية الملك بعد شرائط الملكية وفرضوا على ذلك جريان المهر في الملك
بعد القبض فامثال ذلك وهم بما يجمع بين الشرطين ويفرض على مملوفا فربما يكون شيء من نفس الملكية مثل البيع بالختار ويجوز
ابتداء الحل فيه بغير العقد على المشي لا على رأي الشيخ وقيل يفرعون على التامة مثل ما اشترنا من القسمة قبل القسمة ونحوها فلم
منهم ايها ان خيار الجواز ان الذي هو الموقوف المشي باصل الشئ في غاية الظهور في عدم منافاته للملكية بل وكذا دفع الملكية
بمختلف مثل خيار البنائج اذ فيه خفاء وشك وان كان الا في عدم المشي انتقال الملك لغير العقد فانفع ما اورد
المحقق من بيان على انتقال الملك في الثاني دون الاول مع دفع الخلاف فيها جميعا والمحقق الشيخ يجمع بان العقد في الثاني
يوجب الملكية لان تمام الملكية بل تمامها بانفساد هذا الخيار وحلها الظاهر من غير اية كما هو ظاهر ما عرفت فدعا بنقل الملكية
فلا حظ في ذلك وما يشار به الى ذكرناه انهم في بعض كتبهم يجعلون التمكن من المرفاع من الضمين اللذين ذكرنا فلا بد
في اشراط تمامية الملك بل يكفون بداعي اشراط الملكية كما فعله والمحقق في المبدأ والمختص به وبما يجعلون
داخلين في تمامية الملك كما فعل في القواعد وبما يجعلون الضمين داخلين في تمامية الملك كما فعل في القواعد وبما يجعلون
الذين في عدم التمكن فيه من جهة عدم تمامية التملك فيما عليه ويفرضونه على اشراط تمامية الملك والقسم الا يفرضونه على
اشراط التمكن من المرفع بشرط كون التولين جميعا فيها ونقصا ظاهرا او كونه كل واحد منهما معينا بنفسه شرطا على
كما فعلوا في مخطئ كتبهم وعدم تمامية الملك وبما يصير مشتقا لعدم التمكن من المرفع مطلقا كما في القسمة قبل القسمة ونحوها
وبما يصير مشتقا لعدم من البطلان ونحو خاصة وهو انهم من جعلهم الزكوة كاعرفت ولم عند صاحب المداينة والنفقة واليه
الملك وبما يجمع مع خيار من المالك على الفسخ كافي الهبة بعد القبض وعرفت ان الثاني التامة وبما لا يجمع وهو المهر على
منها يجمع مع عدم التمكن من المرفع السقوط للزكوة ومع التمكن الموجب لها فان قلت تمامية الملك من ان ثبت كونها شرط
الحل وان ثبت كونها شرط وقت وجوب الزكوة بناء على ما ذكره صاحبك واعترف به من كون الزكوة متعلقة بالعين
حق اية لان الظاهر الاجبار والاضاير كما سبق حتى ان الاشتغال الى العوض جلازا اعطاء الضمة في بعضه على دليل في الشئ

وانه على الفهر والحق الذي ثبت في دليل كما ينبغي فلو لم يكن شطرا فيه لزم وجوبه على الزكاة في ذلك المالك ومن جواز الآ
من نفسه وانما باطل قطعا كما قال في المأثور لكنه استشكل في اشتراطها حول الحول في اي دليل يثبت ويبلغ اشتراطه فقلت
منه الاجماع الذي ذكره وفي التذكرة وما ذكرناه سابقا في المقام وما ظهر سابقا من ان الشايع المذكور كلها شرط في الحول
سواء اشترط المالك كاسي ويظهر لك في الاجماع والاختيار لان المبادر منه الملكية النامية مع ان الغنى عرفه انحصار فذكره في التذكرة
الاية فيما يتعلق بالعين ليس الا كما عرفت به وينبغي ان حول الحول شرط في جميعه قطعا وصفت الاجابة ولا الذي على ذلك انه من
انه من حال الحول لتعلق التحويل من دون توقف على شرط اخره مثل قولهم في التعاقب فاذا حال الحول عليهم فليس زكاة وقولهم
عليه الحول فحينئذ زكاة وقولهم اذا حال عليه الحول وجب عليه وقولهم كفى في جوابه على ان عليه
فعلية زكاة وقولهم حين راي الحلال الثاني عشر وجب عليه الزكاة وانما ما ذكره من العبادات وما مع منها مع عدم اشتراط
ولا تفصيل مطلقا فليعلم من ذلك عدم جوبه لكونه فيما يخص ملكية في الحول او عدم اشتراط حوله في هذه الظاهر من الاختيار
ان المال قابل لتعلق الزكاة به صالح لما لا انه لا يجب فيه حتى يحول عليه على ان يقول اذا تم الحول وهذا هو الملك فليعلم من ذلك
وجوب الزكاة اذ لا يوجب الا على ما لا يوجب غير ذلك المال فلا جرم يشترط ان يكون قد كان في الحول وان كان فليعلم ان الملك فليعلم من ذلك
مخفى شرط اخر اذا بدأ على ما ذكره الفقهاء وما ظهر من الاختيار وهو ان يثبت الملك في قليل من الحول الذي كان وجوب الملكية اياهم من
النافعة شرطاً فيه بالجمعة او في لوله الى اخره فان جمیع الاختيار في حصول الحول في ملك المكلف على نسق واحد سواء في مقدار ونوع
الى الملكين وان احدهما شرط في جميع والاخر في اخره مفصلاً لوفت الى الحد فان حملنا كل على ما هو الشام كما ان في الاعلام في
مع ثابته استقامته سلاطنتهم وفهمهم ولبانته محاربتهم من نعم ثبوت ما اثنى به في التذكرة وفيه وفيه لم يوجب جوبه لاشتمال
وان حملنا كل على ما هو اعم من الشام لزم ما ذكرناه عليه من الفاسد الى اخره ومنها انهم كيف قال في بعض دخول الحول في الزكاة
وامثاله من العبادات والاشايع في الاختيار المتكاثرة بل المتواترة مع ان الزكاة لا يتعلق الا بالعين كما عرفت وسلم وان نفي على
ما ذكره على الوجهين حول الحول واذا في الملكية النامية من دون اعتبار الشايع فيه ان هذه الاختيار ايضا من غير اشتراط
حيث قال في التذكرة ان حوله الحول ولا يجب في دخول الثاني عشر فاذا حال فيه كذا داخل الثاني عشر وجب فيه ما ذكره من
العبادات والاشايع بل الصيغة في اشتراط النامية هذا كله مضافا الى الاشارة الى الفهر ومنها انهم كيف
واحد منهم للتفصيل المذكور ولكن لم ينعرض احد من الفقهاء له مع ان نقول لزم وجوب الزكاة على من ملكه اخر الحول فليعلم
بهذا الوجهين في شرط حول الحول في ملكية النافعة من نعمه واي دليل يثبت به لم يمكن منه عيني ولا اقر في الاختيار ولا الا
ولا غيرها مع ان بيان وجوبهم بل والهم ثم اظهر لكان الامر على ما نرى فادفع ما ذكرناه ان التمكن من التصرف في نفسه شرط في
الزكاة وما ذكره في المقام انفع اية ما ذكرناه في اشتراط التكليف حول الحول فلو كان متبعا او مجتوبا في بعض الحول سقط التكليف
ولا بد من استيفاء الحول من حين البلوغ ورفع المبني فان جاز ان يطل الحول ولا بد من استيفاءه لبعض نفسه في حقه من الحول
وهو غير مبني حتى يجيب عليه الزكاة بخلاف استه في المقام وفريقنا بل نقول اذا كان الغاصب مثلاً منع من تصرفه عند انما
فاشأ الحول سقط عنه وجوبها ان كره حتى يتمكن من التصرف في حله عليه الحول وهو يتمكن منه فكذلك اذا قصد ما لا يباح له
التصرف ونحوه مع ان صاحبه يتمكن من بعض التصرفات فيه مثلاً البيع وغيره اذا تصرف الشرع وهو عند الغاصب مثلاً وفريقنا في
ذلك سقط الحول فسقط به الزكاة حتى يجرى التمكن الشام وحل عليه الحول فما ظنك في الخارج الصبي والمجنون ومنعها
من التصرف مطلقا وعدم تمكنها من جميع اقسام التصرف اصلاً وراساً مع عدم عظمها وكما بينهما والمقصود منه مثلاً ما حل

لا حال
الدائم مع الدائم

كما ان كان عدم التمكن للوقت من الغائب مع كمال الخطف بحيث يسيب لعدم الزكوة عليه فكيف عدم التمكن العمل من جهة الشئ والعمل مع عدم
 العمل لا يصح سببا لعدم الزكوة وموجبا لاستيفان الحول عند ذلك نعم اعلم ان عدم التمكن من الضمان كان من حيث عدم تمام الملك لم يتو
 اليه شئ من امثالات التوجيه لعدم التمكن من الحول اذا كان زعمه عن الغرض الخارج عن ان الغائب كان غيبا فكذا ما انما
 وصل في ضمانه وجب بسببه كمال الغائب مع اليد بعد الشئ على الشئ ما هو اقل منها ولا يرد عليه فكذلك انما الغيب للمنع ما هو
 مثل ان يكون فعله من دفعه في انفسه او لم يتركه شئ حتى يقع عنه ويسلم امانته الى غيره ذلك ويمكن رفع الاشكال بالرجوع الى الغرض
 الحاصل لا ما رتب الواجب فاعلم ان هذا التمكن من الضمان في تلك الامور يشك في الظواهر وبالأول رفع الاشكال من ملاحظة الغرض
 ايضاً واشكل ما شغل ما ذكرنا ان كان التمكن منه متوقفاً على غيره فحينئذ انما لا يخلف ما رتب من مدح عدم التلف عنه ومثله ما لم يجرى العمل
 وجد من عدم العمل كاسد منهم قال في الذخيرة انما سقطت الزكوة في المعصية اذا لم يمكن التخلص ولو ببعضه ويجوز انما من الغناء والى
 عليه بقرينة ابن بكير من انما من الغناء قال في جيل ما لم عنه غائبا فبعضها على الغرض فلا زكوة عليه حتى يخرج فاذ اخبر بقاءه لتمامه لم يكن
 مشكوكاً وهو ينفذ على اخذه فبعضه الزكوة لعل ما رتب من التمكن انما هو قول فاذ كان في ذلك خلاف ظاهر الاخبار والغناء اما الغناء
 فان الغناء ذكر ان التلا المعصية لا ذكر في ذلك لئلا يكون ذلك في ظاهره مع عدم الزكوة في مثله حتى يقع فيه والظاهر في الغناء
 هو الغناء في الاخذ وكما ان لا ان يقع اليه من بعضه ويضيق على نفسه الا ان يكون اولى من تضع العمل عليه مطلقاً ومثلاً ما لم يعلم
 ايضاً ان به العمل عند الغناء بغيره فيجب الزكوة فيه اذا كان في يده وبالم يكن في يده ما رتب ذلك من التمكن من الضمان فبعضه الزكوة
 كما انه وبما كان عندهما ولم يتمكن من الضمان فلا زكوة عليه والله اعلم فحينئذ انما المسكن بين اي يسهل المعاملة بالعمل اذا كان بغيره
 به في مسائل الزمان وان لم يتعامل الا ان هذا قول علمائنا اجمع كما اوردناه في ذلك والذخيرة وبسبب المخالفة في الخصم العامة ما رتب في
 في غير النقض اذا كان فاعلم ان ذلك عليه محجة على بن بطين في الظاهر ما رتب من ذلك اجمع عقد الشئ الكسبة فيغير في كسبه خوفاً من شئ
 فقال لا عمل ما لم يعمل عندك عليه حل وليس عليك فيه زكوة وكل ما لم يكن مكاناً فليس عليك فيه فبعضه فالتك في ذلك ما اذا كان الصا
 المنقوض قال اذا اردت فاسبكه فانه ليس في سبائك الذهب ونحوه النقض وفي المثل كالتحريم من جعل من الصهر والظاهر انما لا يفسد
 اليه زكوة انما هي على المثلهم والظاهر انما يخرج ذلك من الاخبار الدالة على عدم الزكوة في الغناء والسبائك والبشر ما ذكرنا ان الزكوة
 سكتة المعاملة وهو لعل ذلك ايضاً ولو وجدت المعاملة بالسبائك من غير نقض المعاملة وليس فيه زكوة وفي المدارك ان الاحتيا
 فطعنوا بذلك واستحسنوا في الذخيرة ايضاً نسبة الى الاصحاب وقال ويدل عليه عمر بن الخطاب في قوله عز وجل ان هذا الشئ شرط طلق للمولى
 فيمكن للمنافق ان يبايع صاحباً لصاحب الذخيرة فربما من شئ في الخطف والتك من المصنف طلق للمولى فهو اعلم ان المصنف
 من الاحتياط عدم وجوب الزكوة الا في النسخة التي ذكرها المصنف في الاخبار في ذلك متواترة وسجى الخلاف من بعض وسند في الاخبار
 عارضها هناك اثباتاً من ذهب المشهور والظاهر ايضاً شرط في النقض بين وفي غيرها من النسخة وسند في ذلك قوله للمولى فيها ايضاً
 من النسخة سق الخلاف **قوله** والابن والبشر والنفق للشائنة اقول وجوب الزكوة في الحيوانات الثلاثة بشرط السوم بما لم يقدح في
 ونقل في المبين ان شرط السوم فيه قول العلماء كانه الا ما قلناه وفي الزكوة انه قول علمائنا اجمع وفي الخبر ايضاً وفي كتابنا
 وفي الذخيرة لا اعرف خلافاً بين الاصحاب فيه ويدل عليه من الاخبار محجة الفضل عن البارز ما رتب من ذلك ليس في العمل بالابن والبشر
 انما الصديق على الشائنة الى امته وكما لم يعمل عليه الحول عند ربه فلا شئ فيه فاقا حال عليه الحول وجب عليه وفي حقه الفضالة التي سندها
 فبعضه بالابن وليس في العمل شئ وانما ذلك على الشائنة الرعية ويدل عليه حقه فبعضه ما سندها ولم يكن في ذلك خلاف
 طلق للمولى فلا كلام واما اذا لم يكن كذلك فاختلاف الامتياز فمن الشئ انه قال بائناً والاعية عن ابن ابي عمير والمحققا اثباتاً





[illegible]

والشعر والمنى

كن او موداة صفار الابل كن او غير ذلك ما وجدته في كتب الحيوان شئ من الشئ المرفوع الا انما الثلاثة الابل والبقر والغنم
 وكل شئ من هذا الاضاف من الداجن والحوامل فليس فيها شئ حتى يحول عليه الحول ولمثال هذه العبادات وهو استئثار
 الكباش والغنم وصحبه ابن الجبير على وجه الزكوة في الزكوة انما هو بل الاجزاء الخفيفة في شئ لفظ غنم في كتابها انما هو
 على الغنم في غاية الظهور يتأ في البقر والغنم بل لم يرد فيها ما هو ظاهر الامان اصلاً فلاحظ هذا مع الاجماع التي اوردت
 على الامم وفنأوى الفقهاء وقال في شرح الدرر لا فرق بين الذكر والانثى وانما بينهما مضافاً للنقص في ابدان الذكور
 ومثلها الغنم يتأوى في الشاة انما يعني ان الاخصا انما هو بالاعم وانما يلفظ مثل الغنم مضافاً للنقص في ابدان الذكور في اعم
 فلاحظ **قوله** المون كما قال في ذلك الماد بالمون ما يغيره المالك على العلة ما يتولى كل سنة عادة وان كان قبل عام حاجة
 الفلاحه والحرف والسعي والحفظ واجرة الارض وان كانت عتياً وان لم ينو اعطاء مال كلها اجرة لها وهذه الاجرة ما تقبى به من
 الآلات والحوامل حتى يتأوى للملك نحوها ولما كان سبب نقص شئاً بينها وبين غيرها فرفع وعين البند ان كان غنماً له الذكر ولو
 اشترط تخيير بين استئثاره عنه وفهمته وكذا مؤنة العامل المسلة واما الفهمه ففهمتها يوم التذلل ولو عمل معه مخرج لم يجز
 اجرة اذا لم يملكه مؤنراً ومخرجاً مع الذكر في غيره فسط ذلك عليها ولو زاد في الحرف من الغنم لوزع غير الزكوة بالغير المجزئ
 الزايد ولما كان مخرج بين ابتداء ورفع عليها ما يفسد لها واخضع احدها بما يفسده ولو كان المقصود بالناقص الذكر في شئ من
 نقص الذكر في تمام العمل لم يجز من المون ولو اشترى بالوزع احببته وما يفسده بعد ذلك دون ما سبق على ملكه حصة الشاة من
 المون اللائحة ليد والصلح باشتاء النضابيلها والمرجع السطاً ما باخذ على الارض على وجه الخارج واللاجر ولو لم يكن
 سوا في ذلك العادل ما لها بالان باخذ الخارج ما بين يديها يصلح كونه اجرة عادة فلا يشترى الزايد الا ان باخذ في كسبه
 لا يتكفل المالك في منعه منه سلاً وجهاً فلا يضمن حلقه الفقراء من الزايد ولو حصل الظالم على المالك قال خصماً على جميع املاكه
 من غير فصل في حيا المالك على الزكوة غير بحيث يوجب العتاد كما لا يجزى لصادرة الزايدة على المالك استقرى في النقص من نقص
 حسن على القول باستئثار المون ذكر المصنف ان من الثمرة من المون اما على اصل النخل الى الد ولا يملك الد ولا يملك هذه الثمرة
 كون المبد من المون واعلم ان الاخصا اختلاف في استئثار المون فقال في ط والخلاف المون كلها على رب المال دون الفقراء
 في الجمع الفقراء ونقل جماعة من هذه في الاجماع عليها الا على من حكم في المفاضل يجوز في سبعة قال في الجمع والمون على رب المال
 دون المساكين اجماعاً الا على من حكم بانه جملها بين وبين المساكين ويخرج ما خرج من النضابيل من السطاً ولا يملك البند
 الالة والخير ولان احد الامم في الفراس بالذ السبق واجرة كما لا يملك والتابع ولا فارق بين النضابيل والعتاد
 جماعة من المتأخرين منهم الشهيد الثاني في غريب الفراء فانه اذ كان لا يملك على الاستئثار المون من الثمرة وقال ان
 اشاد الحكم الشرعي بقره الشهور ما زنة وقال الشيخ في برة باستئثار المون كلها وهو قول المصنف وابن ابي عمير والفاصلين
 والشهيد ولبس المصنف المشهور المالك اكثر الاخصا انما هو اول وجه المصنف كما انما يفسد مع زيادة فاتها بعد ذلك وهو هكذا
 كله من ثمة بل على الغنم الى وقت اخراج الزكوة مما رتب المالك دون المساكين انما هو مع انه قال قبلها ما وافق قوله في طائفة من اشياء
 الزكوة يبلغ غنمه او مضاف بعد اخراج من السطاً والمولى كلها فلهذا وان هذا المون لازم من المالك الى وقت اخراج الزكوة
 لكن ذلك الوقت يشترطها ويخرجها من السطاً فيكون من المون انما ليس المالك ان لا يجرى من حصة المساكين اليهم حصة
 البها لا وقت اخراج الزكوة ويلزم لها الوعين المساكين او باخذها من بيت المال كله لم يعين كما هو مذهب الامم الا في الش
 بل الاجب عليها ان يخرجها الى اخراج وقت الزكوة منه جلاً وليس عند الخلاف اذا ما نقل عنه في غاية القرائن من اجماع المسلمين

مباركة



ارفعهم القيد بوجوه الاستثناء فبقية الزعم مع احد ذلك ومرتبة القيد مع ان اللزوم على ذلك الاكفاء بالعرض بغيره ليعا الاستثناء انهم هذا
 المستدل مع قائه فانفسه مع ان الاصل في الاستثناء عدم القيد ولا في الجمع الى القيد بل ظاهر ان المقام ليس فانه سيقا بعدا لاختلاف ما
 من عدم استثناء حكم السلطان فيهم نظرا لما ذكرنا ان المعنى ان الغلة يخرج ويخرجها بكونه شرايع مال الفقراء سواء استثنى المالك الذي لم
 نال كل من مال بان المون على جميع الشرايع قال بان المالك سلطة على الاستثناء ولا نال بالفضل سواء استثنى ام لا اذ لا يجب الاستثناء
 بل لو لم يستثن المالك لكان اولئك انتم انما انفقوا جميع الغلة الا اربعة من العامة منفقون على عدم الاستثناء
 وكونه كل على المالك ناذ كان جميع الفقراء المذكورين على فساد جزاء العامة ومكاريمهم اجمع على بل واشد منكون العتق النازع على
 التبريد من افة العامة او من ختم لم يفر من الاستثناء ومنها ما يحل على اننا انفقنا منفق على المتعارفين زمانا من مدة والربا بانها كان
 كحل على الطول ذلك سببا بلا عطف اصل عدم التبريد بانها ما ذكرنا ان المالك اعطاء المدة المذكورة من نفس الزرع وانما يفر على الفقراء ولو ثبت
 استثنى من يوم الحصاد والتدريس بالحق الذي وقع مع ظهور الفرق بين معنى الزكوة معنى هذه الصدقات وبالجملة لم يرد في خبره الاعتبار مع المالك
 من النقص التي ذكرناها وانما لو فرض كما ذكرنا يكون الراتب على ان يحسب على نفسه ويحسب من ماله ويحسب للفقراء ومنهم ولم يظهر خبر لا جبا
 مع ولا النها على وجه الزكوة بين ما رتبته انه على المالك من مال الفقراء التي ليس الربا هو مال الفقراء وانما لا يصرف في الزرع ذلك
 شيئا أصلا وما ذكرنا في الكلام في العتق بل في طوله في كون العتق خيرا للفقراء الذي يبقى في ذلك بعد اخراج المعاشية على الفقراء في
 الزرع في التي التي اشترى بها قبل اخراج المعاشية لم يكن عليه فيها شي قال العتق حال المعاشية كما كان السلطان لا يطالب المالك في المون
 المذكورة ولا يضاهي منها قطعا فكل حال الفقراء والبناء على ان الشعب كان يخرج في الزرع المذكورة من كسبهم من مالهم الذي هو خارج
 من الزرع مما يتبع السلطان ويؤيد مقامه لسانا منهم لا السلطان وبقية منهم في مال العامة منهم له وان السلطان كان يفرهم على الزرع
 من الخارج وما كان يخلهم ان يفرهم من الزرع في ذلك وكان يضاهي عن ذلك وكان منفي عن كل نوع شخصي لجان علمهم وعلمهم عما ذكر
 فيه ما فيه سببا بعد الاستثناء ان السلطان الان يضاهي اصلا ببناء وهم على كون المون المذكورة خاصة من نفس الزرع فكلما لانه انهم
 هذا مع ان الفقه الرضوي هكذا وليس على العتق والشعر شي من مبلغ خمسة اوساق والوسطى ستون مائتا والصاع اربعون مائلا والذوق
 مائتين واثنين ولعين دهما ونصف فاقابل ذلك وحصل بعد اخراج السلطان وموتة القرية اخراج من العتق قال بكونه وفرض على
 على الفقه عند ذكره هذا البيان ما هذا الفقه من بيان الفقه الرضوي الا ان قال ولما استثناء من القرية كالاكثر تابع الصدقة في اللغة
 انهم كان عند الفقه الرضوي كما يظهر من كونه بيان الفقه ويحمل ما يخرج الصدقة الى احوال طالة في سرح الغار وفي نسخي من
 الفقه الرضوي هكذا فاقابل ذلك الضابط يحصل لغير اخراج السلطان ومنه الزاد والقرية اخراج من العتق انهم يظهر منه انه
 من القرية جباية من موتة الزرع بل مع بذلك حيث قال في شرح تلك البيان بالغاوية وانما يخرج به بانها انما يخرج من احوال
 الاملاك اذ كان وجهان انتهى وجهان القرية من حيث هي ليس لها منة على طر في ترك الغلات بالبطرية والدين والقرية عند
 جميع المسلمين فيكون كناية عن موتة الغلة ايضا لان الغالب والعادة كون الغلات المذكرة في القرية ولهم على ذلك عدم ترك
 الصدقة والقرية في الخارج ووجه في الاعتبار وفناء معظم الاغنياء بل يظهر على ما نقل في عن المذكرة والمستثنى من انهم الفقراء ايضا
 فانهم في غاية الاعتقار بالعتق والصدقة وهما في الاطلاع على ما قال في كنهها سببا العتق والعتق ولم يبايع منهم البها الغلة بـ
 موتة القرية مع نصهما بذلك بل الذي نسبهما مستثنا من الغلات ليس الا بل لم يبايع احد من الدين احكامهم والفقير بل
 من طهيات الدين ذلك وانما لو كان موتة شي من الغلات فظهر ما ذكرنا في شرط الاكثر وضع الذي كلها مضاعفا لوجه العتق
 بالفضل وانما يظهر من الاخبار ان عطالة الخلف بالزكوة بعد ما اعطاه الله من فضله واحشا واحشا اليه بالاعطاء عانا واما

وما زاد من زكاة الزكاة بأربعين أو بعشرين أو بشر من غير هذا أو شاة بالقدرة التي يوارى أو يورث عليه أو بما يخرج على النفع من
ما حصل له من فكون الزكاة أو شاة أو شاة في الجوزان ما استقر بنوايته فاشبهوا به من الزكاة ولا تعطوهم ما استطعتم فان
المال لا يبقى على هذا ان يركب من ثمن وفي كسبه ابن مسلم عن المصوم انه يترك للثمن والعقد في الغنم فانه في القتل يتطرق في ذلك المالك
ولم يفلح احد بالفصل وان قيل ان القتل قالوا باستثناء ذلك لكن لا بد من ملاحظة كلامهم الشامل للثمن ما ذكر من ان ليس كذلك وانما
المال ما استقر من المنة ولم انه ان كل واحد من المنة استقر على مجموع ما ذكرنا بل اوصت ان منهم من استند الى الفقه الرضوي عن ائمتهم
من استند الى غيره كما اعلانه في المنة ومنهم من اقتصر على ذكر قتله من غير تصريح بان منة ما اذا والامر بالمذكور في ماله لم يستند
كان مستند فيها او ازيد منها وما ذكره في كلام الشهيد الثاني وخرج من ان دليل الاستثناء محصور في خصوص الشيء الذي
وانه بخلافه ان عرف ان لهم اولاد وان كانا هو مستند لغضبه لا بد ان يكون تاما كما حمله على قوله **قوله** ان كثيرا ما استند اليه
الشهيد الثاني من فانه ليس كذلك بل لا بد من غيرها كما لا يخفى مع انه غير خفي ان الشيء اذا انقضت المستند يصح فذلك المستند في الغنم
ويخرج هذه اذا كانت مثل ما في المقام لكثرة المنة وكما لا يشهد بل ظهر على ان كل ما استند اليه لم اصل اليه الا ما كان ولعل ما كان
يكون من فسخ وان لم يلفح احد من المنة مثله من هذا ما يعرف هؤلاء بان غنم منة مشكلة بل وفيما يجعلون الفتوى فيهم مع كونه
فاد لهم منه طر من المنة في بحث عما منه المنة من غيرها وفيه المشهور بل قد اصابه البراءة وعدم الزيادة في المكلف وكذا في المنة
بكم البسر فيهم بحث على المنة السهلة السهلة وكما ملاحظه ان الاختيار والتوافقة المطلقة وجوبه لكونه خالصة عن كونه المنة
والعقد الخامس من انه يظهر ان المقام ليس مقام الغرض لذكر المشتباهات جويا من فسخ ولا لها على عدم الاستثناء واما كون المال
فيما ذكر على استثناء حصة السلطان فانه لم يذكر فيها استثناء العتق والعتق فانه لم يذكر فيها استثناء حصة السلطان فانه لم يذكر فيها
ايمن مقام ذكر المشتباهات بل خصها باقتضاء المقام بخلاف ما في كونه الاختيار وقد دل على ثبوت اليقين فذلك المقام في المقام
بحصل اليقين بانهم لم يكن لو اقام مقام الغرض المشتباهات اليه فلم يبق لخالص المنة ولعل بطاخر اولهم فضلا ان يفتي بغيرها
مع انه وعد في القرآن خذ العفو والعفو الفاسل من خارجهم وفي الجحيم والصدق في العفو عن المصوم ان الله وضع الزكاة في حق المنة
ونيز الامم لكم فانه هذا يكون مستند الشيء الحق بكننا بالله ومشتبه من الاختصاصات العامة ومواضع السنة والقواعد العامة
واحد ما ذكر من جملة الجاهل ونحوها بالنسبة المتوافقة او للملكة لكن مع جميع ما ذكرنا لعل الاشكال لم يرفع بالكلية واصلا ولا سائلا
اليه فامثلة لم يصف لم يعلل بالمر فالاصل عدم الاستثناء سيما التي التي تكون قبل هذه النوع حصة مثلا افا الظاهر انه خلاص الامور
للمتوافقة اليه الله يعلم واجز في الشبهة ان النضام مشترك فلا يخفى احد ما بالعتناء كسابو الشبهة في الاموال وبان المنة سبب
فيكون على الجميع وبان الزام المالك بجمعها جف عليه طر من فسخ وبان الزكاة في النماء وهو لا يمتنع ولا المنة وادوية على الحل في النسخة بان
اشراك النضام ليس على الاموال المشتركة وفيه ان مقتضى تعليق الزكاة في العبيد بصددهم كونه كسابو المشتباهات الا ما خرج بالدليل كما استقر
قال ولو لم لا يفتي باستثناء التي المناخنة معفت الرعية المدعى اعم وفيه ان بناءهم بعد القول بالفضل والحد على ذلك راي في الخلا
فيما استثناء في النسخة والحاصل انه لم يكن في المقام اجماع مركب بام فاستثناء المنة المناخنة على حصة في غاية القوة ونهاية
الظهور من الاصل والمعاملة في الاموال المشتركة مالم يثبت الخلاف ومن فسخ الاختصاصات غير ما في الخلاف عدفت وسفر في حاله واما الغافل في
سعيد فانه كان نظام الوجع الذي للذكورة بعد ملاحظة قوله لان احداه اذ ظاهرا لغيره فيكون المنة المذكورة من نفس النوع طر عليه اللاد
عند التراجع على حصة ذلك وكذا ملاحظة قوله ولا يبدل للبذر ليعبر الالة والخبر اذ مقتضاها ان كل ما يورث للمالك في كل من جميع ما ذكر
فيجوز من حيث البطلان فيكون عليه الزكاة فظهر ان الاختيار اذ لا بد من عدم استثناء هذه المنة بل ظاهر في الاستثناء على نفع ما ذكرنا

فلا بد لنا من ملاحقة الفقه في اعتبار ما ذكره في الاجزاء المركبة الى اربعة لم تكن ثابتة عندهم فلو كانوا ينظرون فيها وكانوا يفتنون
بالفصل فاعتدوا لاجتماع الركبتين وهم كانوا يسمون القاعدة فالاشكال للشيء وبذلك يكون ان كل متعلق بالعين فبكونه الفقهاء
بنها منهم كما هو ظاهر فيهم وعلوهم فاعتدوا للشك في الابعاد بالليل كما يستفهم من اجل ان اطلاقات الاختصاصات تنصرف الى المتعلق
والقاعدة وعرض القاعدة وتطاولت عليهم بحجة القاعدة فاعتدوا في الاطلاقات بناء على مسألة عدم التخصيص في المتعلق
ما كان الحال ان غير ذلك ما ثبت منها اصطلاح المعصوم او اصطلاح زمانه ما هو المبرر فيهم لا به والتجسس لم يثبت بلزم التمسك بالاشكال
فيما نحن ابداً ولعل ظهور ان مادة زمان صدق الاختصاص كان عادتهم في هذه القاعدة وانهم كانوا يخرجون هذه المود من كتبهم في هذه
الزمن حتى يربوا على السلطان والفقراء حصصهم والحق في حقهم في عين المال من مائة المود التي هي خاصة بهم
ويكون هذه المود مع كونها لا تميز على حصص الفقراء والسلطان على الزايع والمالك يخرجها من كتبهم كسبب عين ماله المتعلق من الزايع اي
ما تلحق به من ماله ويخرج على المالك والزايع مع العلم بان نفس الزكاة كانت في غاية التقليل عليهم فاعتدوا لهذه الزكاة واشتد الزكاة
حيثما السلطان الذي كان من جملة ماله او من جملة ماله في غاية الظلم وضارة القاعدة للطبقة فكيف كان التخصيص في هذه القضية
لا على التمسك مع كونهم في زمانهم في غاية الشدة والضيق والكلية في غاية الرخوة في الدنيا فبأنه المال على ان يقول ان لم يثبت ما يوافق
فيما مشاع مادة زمان صدق الاختصاص فالاختصاص لا اقل منه فكيف ثبت على المالك هذا التخصيص الشريف المالك الذي يبيع ان الاختصاص
في حقه من ماله على تقدير جواز القول بالفصل وعلى تقدير بوجهه قد ثبت الاكثر ثابت لكن لا بالحق الذي ذكره في المالك فانه يبيع المالك
على الاطلاق وان هو من ماله في غير بل هو خلاف ظاهر المذهب في الامصار والاصطلاح انه على ما ذكره الاجماع فيحقق ذلك فيسقط له
الزكاة مع انه قد فرضها الله على هذه الامنة اشتد عليهم من الزكاة وفيها جعلت غايتهم وانهم ما من مال يمسوا الا بترك الزكاة وفي ذلك
ثبتنا لك ان اشتد المود السابقة على كون الحصة مثلاً حصة في غاية التبعيض والاختصاص والموازية وبما في شدة الحاجة لها فاطلقت
على دليله الثاني بانه في قوة الدج فيسبانه انه يبيع على الاشتراك ليعلم ان الفاء من الاموال المشتركة فيكون ما يحصله اية على الجميع
فيكون على الجميع نفس المذهب السابقة من القاعدة الشرعية متباعدة عن المشترك كما ان الدليل هو القاعدة في القاعدة فيه وكل واحد منهما
مصلحة فلا يسلط ليهين وعلى الثالث بان هذا الامر غير متعلق بفصل الشرع والاسقط التكليف وفيه ان غير نفى الاختصاص
يقتضي ما ذكره الا ان يثبت خلافه مع انه في المكان ماله ان الظاهر ليس خساً في خساً بل مطالبة قليل ما يقتضيه العدل
مع انه يوضح على السلة اعتقاداً مضاعفة مع انهم قالوا لا يجوز اخراج الزكاة من ماله لا يفي المشاهدة فكذلك يرضى باخذ من اية مع كونهم
الكفا والذين يعطون مال الفقراء وهو كما فرضوا عن مذهب عليا وشاعرا وشكهم ويخرجون في المحرمات وفي غايتهم وعلى الرابع بان
بطلان ظاهر وفيه انه ظهر محتمل ما اشتد اليه نعم ان الظاهر من الاخبار مع غاية كثرة ما بل لو ائوها عدم الاستثناء مضاعفاً الى ان لا يجب
سقط الزكاة غايتهم او الامانة لا اقل وهو ايضا خلاف ما يظهر من الاخبار والفتاوى ولكن مرفقة حقيقة الحال ولذا قال المصنف والاول
عليه ايضاً انه قد تبين بالجملة الاحتياط والاحتياط وطلوبه يجوز ما فيه نعم ليشهد له اوجه الشهادة ان استثناء المود يجعل المال فيما
فيه الميزة اقل وما فيه الميزة اكثر واحداً فلا وجه يجعل الشرع الاول ونصفه الثاني ووجه عدم كونه ولذا انه لعل الشاهد من الفتاوى
التبع مع ان الشرع فيه غير متطابقين على مقدار المود كما هو ظاهر مع ان الخصم يوجب هذا عليكم ويقول منكم ان جميع المود على المالك
فلم يجعل زكاة ما الميزة فيه اكثر اقل من زكاة ما الميزة فيه اكثر طبعاً وبما في خلاف قاعدة من الشرع تخفيفاً على المالك وتفضلاً عليه
لغيره هو جواب حكيم مع انه انبى لغيره كون الشايع في مقام التحقيق على المالك اللغاف في الغشارة **قوله** اعلم ان اكثر اعتقادنا
يب حصة السلطان ومنهم من قال بعد الخلع وحصة السلطان وقال الشيخ بن الخليل عبارة عن معنى واحد من انفسهم على الحصة
في الاخبار مطلقاً سواء كان مشتركاً بين المسلمين كما في المصنف عنوة او مخصوصاً كالانفال وقد ثبت على المشترك انه حصة للمالك والفقراء

ان كان جاز



من السلطان لانهم كانوا يأخذون ذكوة التجارة في ما بينهم الموهوبة كما هو الحال في امثال زماننا في بلاد الخراج اياها العاد وبلادهم
من بلاد الشام وبلادها كان في زمانه اياها العاد وبلادهم الموهوبة كما هو الحال في امثال زماننا في بلاد الخراج اياها العاد وبلادهم
امام على الذي يخرجهم واما الاول فلانه قال اذا حركت نفسك ذكوة اذا الامانة فاعرف في العبد بحكم بان المعصية يكون عليه بسبب ذلك
لم احوك الا ثمانية اشهر فقال عليك ذكوة سبوا وقال ذلك مكي كما هو في قوله وفيه ذكوة ولا شبهة في ان ما ذكره من الظواهر الظاهرة في هذا
الزمان ثمانية في ذلك كما لا يخفى في هذا المكي بين الاخبار في هذه الحجة من ان الالبه والاختيار القطعية المانعة من اخذ بشيء منه
هو العالم باحكامه على ان الاخبار المذكورة ظاهرة في الوجوب كما قال به فيهم والجمع بينها وبين المانع غير منحصر الاستحباب لاحوال ما ذكرناه
بل ظهر كما مر في العمل على الاستحباب ما لم يرد هذا العمل في جنس الظواهر فاعرف ان اخبار المتعاضدة خلاصه بل الدار في ذلك الاخبار المكي
التقية بل وبين بلا حيلة ما ذكر في المقام من ان لا ياتي في خبر الاخبار المذكورة ثم العمل على الاستحباب فتبين ان التخصيص في العمل على
الاستحباب لا يثبت من سلم انه ما من عالم الا قد خسر فلا يفرغ العلم منها لان العلم هو الرب والعالم له بانه لا يمتنع في الاخبار المذكورة
ويجوز الشك لا يمكن بحجة سبوا منه وان كان الظاهر بطلان القول بالوجوب في هذا المكي بل هو ابعث في القول بالاستحباب بالنظر الى ما
قلناه وفيه ما علم من الالبه وغيرها ان الذكوة تظهر وان الله فخر الذكوة كما في الصلوة وامثال ذلك واعلم ان مستند القائل بانه اذا باه
نكاه لسته رفته العلا كالجميع من الصوم قال في ذلك الشك لا يثبت في المال على ذكوة قال لا تملك اسكه سنين ثم ابعث ما قال من قوله
او من المال فيها ابعث في شئ ثم اعلم ان الذكوة في مال التجارة هل يتعلق بالقيمة كاختاره الشيخ في رتبة ايام بالبيع والمعين فان ابيع
في الربح بل في القيمة فقد اخرج بدل الذكوة كما هو الحال في الذكوة الواجبة وفي الذكوة البذل الاله والى المعتبر ان ذكوة المذهب في الشئ
ان التخصيص في القيمة وما ابعث المتعاضدة وجعل الذكوة منه كسب الاموال بعد ما ياتي من عار من الصوم فلا يرضى من ماله الى الدارهم في المال
قال في المعتبر في البيع منصف لما قرأه المتعاضدة بالقيمة فلنا سلم لكن ليعلم من فيها القول بالمعنى ولا ثم انه في بيع الاجزاء منها ولما ابا في
والله على موضع البيع لا ياتي ان الامنة لغيرهم بالدارهم والذاتين ولا يلزم من ذلك اخراج الذكوة وفي الذخيرة انه يظهر من ذلك الخلاف على
بيع السلعة بعد الحول وقبل اخراج الذكوة او ما كان من على القول بتعلقها بالقيمة على ما مر في التخصيص في القول بتعلقها بالقيمة ان قلنا في
هذا الذكوة فيها ان ذكوة القيمة بعد الحول في الاول يخرج ربع من القيمة الاولى وعلى الثاني يخرج النصف اية ذكوة ثلث من القيمة الاولى وفي
في جواز القول بانه لا يعلم انهاء الاشارة بالتعاضد بشان التجارة استأنف من لها من بين الشرائع ما عرفت من اعتبار ذكوة في بيع الحول كما ظهر من الاخبار
وافق به الاشارة الى الذخيرة وتفصيل المسئلة ان التخصيص لا يوجب ان ما ان يكون من التقديرات واشتبه به سلفه للتجارة قبل بيعة حول الذي هو حول
الاصل وهو الحكم من الخلاف والمبطل استبعد في الذكوة البناء ان كان الشئ من مال التجارة والا استأنف وفيه جماعة من الحكماء في
مطلقا وهو المذهب في القطع من الالبه بنبذ العمل في ذكوة التجارة انا فينبغي بعد المتعاضدة وما ذكر على اعتبارها السلف على الحول كما مر في
التفصيل الذي اختاره المصنف في الذكوة في بيع الشئ من غير ماله من ماله من ماله وان التخصيص في البيع لا يوجب في
بالقول في بيان ذلك فيقول الحول لكان السبب الذي يثبت فيه الذكوة اذا حال عليه الحول وفيه جماعة من سالفه من القول بكون سبب الاستحباب
هل عليه فيه ذكوة اذا كان في بيعه فقال ينبغي ان يثبت في المال ذكوة فان قالوا اننا ذكوة فليس عليه ذكوة وان هم قالوا لا ذكوة فلا ينبغي ان
ذلك المال ولا يرد به في ذكوة في غيرهما من الاخبار مع ان المقام مقام الاستحباب طاعة ما قاله وقد حذا في الذكوة زانه من غير ما اختاره
سلف الاستحباب بالتعاضد الاشارة وقد مر في حاله واثار به الى ما ذكره سابقا عليه من انه لا ذكوة في مال من حوله عليه الحول ولا يرد
المنظر الاستحباب بهذا النوع من الذكوة السلف الباقية على القول كما يثبت عليه من علم وفيه اية اية البيع وغيرها من الاخبار بالسابقة
فيكون التخصيص في غيرها من غير دليل وانع من هذا بالاصل انقص في غيرهم من اشراف لبقاء السلف على ما حال على القول في الاخبار



فولم دکن افغان

[illegible]

زكوة عليه ان يزعمه واما ذلك الاخبار ما هو اقرب الى العلم وادعى طريقا يظن ان الزكوة بلزومها لا يمكن عمل ما ينبغي من الاجتناب
ان الزكوة لا يلزمه على التقية فان ذلك من ذهب جميع المتأخرين ولا يوجب للاخبار التي وردت بان الزكوة بلزومها اذا فرضها الا انما الزكوة فان
بعض الاخبار اولها اوله ويظهر من ذلك عدم نفيها احد من تأخر من ابن الجبلة الى جماعة الى السقوط فلا احد من تقدم عليه فلا اقل من
القطر بين الشيعة ويظهر ايضا من ان الاخبار المعارضة اظهر واضع طريقا وهي من ثمة ابن مسلم قال سالت الصمري عن الزكوة قال
لا الا ما فرض من الزكوة وتخيجه مضان مما سمع من عمار بن الحارث عن الحسن بن علي بن فضال له ما يذهب عندهم وعنده ثمانية عشر مائة ان كان فرضا
الزكوة فعليه الزكوة قلت لم يفرها وعنده ثمانية مائة وعشرون مائة ليس عليه زكوة الحديث وفيه معنى من عمار بن الحارث عن الصمري قال قلت له
الرجل يجعل ما له من الجاه من مائة دينار والمائة دينار في ذلك ثمانية فاعليه الزكوة له قال ليس فيه الزكوة قال قلت فانه في الجاه
فقال ان كان فيه من الزكوة فعليه الزكوة وان كان اما فاعليه زكوة وعلما ان الشيخ عيسى بن مريم رحمه الله في قوله
بما حقه فانه لا يلزم وبما حقه فانه انما قال للصمري ان الزكوة فاعليه ان في الجاه فقال صدق لي وبيان الكلام عن الجاه
ثم اشار الى الاغراض بعدم استقامة الاستدلال في قوله لا الا ما فرض من الزكوة فاجاب بان في جوابك لسؤالك عن معنى الزكوة على
استصحاب العمل ما يقع عليه اسم العمل لا يجب عليه الزكوة سواء منع من عمله الوقت او بعد لغيره تحت العلم بقصد ذلك العمل
من العمل وهو ما منع من عمله ونية ما لا يخفى قال في الفقرة والآخر العمل على الاستصحاب بما ذكره فالاستصحاب ولا يتعين العمل
على التقية لان العامة يختلفون في ذلك فذهب مالك واحمد الى الوجوب والشافعي وابي حنيفة الى عدم الوجوب فافادك من جميع اخبار
الوجوب غير واضح انما يظهر على المطع بالاخبار الواردة في علاج الاخبار المتعارضة شيئا في مثل المقام من قول السائل احدهما ان
في هذا الاخر فيها على الاختلاف لم يوضح في العمل على الاستصحاب بل امر بالاعتدال ما اشهر بين الشيعة واما خالف العامة
يكون حكمهم ففضائلهم اليه وبغير ذلك مع ان السيد نقل انما ان المتأخرين على عدم الوجوب فافادك من جميع اخبار
ينقل عن واحد منهم القول بالاستصحاب والاخبار الدالة على الوجوب ظاهرة فيه شيئا والمعصوم فاكثرها بادر بالحكم على الوجوب ولا
ذلك كونه لثمة كالاخوة مع احتمال ان يكون مالك واحمد كلانا انهم قالوا ليس بصحيح وان قالوا بالوجوب لما ظهر من ان الوجوب يظهر
كونه اصطلاحا في المصنف المعصوم في هذا الخبر كيف لا يخفى بان الوجوب ينص على من يثبت ويجوز له على ذلك كتمان السيد انهم ولذا
قال لي يجب شيئا وادعى اجماع الشيعة عليه مع عدم ظهوره في ذلك بالوجوب الاصطلاحي وبالحجة انهم من الاخبار وان بعض اورد لثمة
فيتم له الاخبار والاخبار وان غالبها من الاخبار من المتأخرين منسوبة الى الخلفاء الراشدين هذا مضافا الى انما هو العمل على
للمعصوم وعدم الوجوب عدم سقوط الضمان وبما كان على ما كان من حيث الخلق وكيفية اتصاله منقوعة في المقام فليدرك
فمن بعد الشك في الاخبار لا يفي الاصل سالما وبسبب الخرج من الثقات وما ذكر في ظاهر ان لثمة الاستصحاب الى المصنف كما فعله
ما فيه نعم المشهور وعدم الوجوب نفي التبع الى الآن وما من تقدم عليه وان قال المصنف ما قال الا ان ابن ابي عمير قال في
وضع الخلاف في السقوط به اذا وقع قبل ثمانية المهر فقال ذهب فريق من اصحابنا الى ان الزكوة واجبة عليه بالقرار وقال فريق منهم لا يجب
الا على الذي يفيضه اصل المذهب وهو ان الاجماع منقطع على ان الزكوة الا في المال لهم ولان ثمة يفيض على قوله في الشك في العمل
ليسا بظاهر والاشارة مسلطة على ما له يعمل فيه ما يشاء وهذا من ذهب شيئا في الجاه وقال في جملة وعنده خلاف ذلك في سبيل
الرجوع الى لثمة لا زكوة في ذلك ذهب المصنف في المطالبات في مسئلة الشفقة قال اذا اقر الرجل بجاهه فزاد في جهالة طهر
منه من ذلك ثمة واعطاء ذلك المصنف شيئا في سبيل المصنف في الشفقة الى ان قال فان قال السمع في ذلك
ان يفر من الزكوة ان الزكوة لثمة ولا يفيضه المذهب قلنا ليس ان يمنع ان يكون الزكوة في سبيل الزكوة ان يكون الزكوة فيها
فيكون ان يكون ما ورد في الرواية في الامر الزكوة هي على سبيل التخفيف والتشديد لا على سبيل الحكم والاياب في هذا الخبر كلام

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

انما

بعث الله امر المؤمنين ٢ امر سابع بعد من رتبة صاحب الزكاة بل قال ان قال لك ليس عندك زكاة فلا تفر من امر الله وان لم تكن لك منكم فافعل كما اوتي
الحال فلا حظا ودين هذا امر كرم مع ان الناس سبوا ما ذكره ان يفر به في الاخره موضع قوله ففعله انت من قبل نفسك من غير ان يفر
على انه كان الامام بل بعض الاوقات باخذ الزكاة كان الفراء في جميع الاوقات والذهب باخذ من الحصاد وكان الناس سبوا ما ذكره ان يفر
من الجاهل كان الامام باخذ من الفراء ودين هذا ما ذكره في الحديث مع ان ظاهره انه ليعطيه من غير ان يفر من الفاء باعظاكم اياه للفراء
من وقت الزام بل ليعطيه من غير طلبا للزكاة وعدم الثوم بلا حطة الفراء فدعهم مثلا ولكن المقتصر في ذلك باهل الاسلام بل جميع المسلمين
يركبون بل غير المسلمين ايهم كما هو الحال في انشاء دليل من الجبر ويخرج من المال لا للفقر الذي يكره من يدون البيوت ولذا علة في ان يفر
منهم البعد بالليل فيلزم ان ذلك ليعطيه من غير ان يفر من الجاهل باخذ من جميع من الفراء من ان الماد من الفراء المذكور هو الزكاة لان قوله ثم انما
حضر انما يحصل ان كان الفراء مع ما قبله وهو هذا لا يبنى على ان الامانة للجهاد وعرضت من غير من الحصاد بين العالمين مع ان الزكاة في
ذلك لا معنى بل شبهة فلا يصح للفر من الامانة فيضاح الخارج بعد التفتة لا من الحصاد وانما ليعطيه من غير ان يفر من الفاء باعظاكم اياه للفراء
الحصاد هذا مضانا الى ما عرفت من اختيار التفتة او الظاهر في عدم كونه الزكاة العرضة وانما منعك الماد والصدقة المندوبة ففعله انت
لقد العلم ان ليس الزكاة المفروضة كمال جماعة من مفسر العامة فيكون والجماعة ايضا كان الناس سبوا ما ذكره ان يفر من الفاء باعظاكم اياه للفراء
من جملة الصدقة ليعطيه المكين العقيقة بعد الفضة ومن الماد والفضة بعد الفضة حتى يفر من كمال ان الصدقة المفروضة ليعطيه المساكين الشيء الذي
الفضل الذي لا يابى ولا يفقد بعد الشيء الذي الفضل كله من غير ان يفر من الماد والفضة وانما منعك الماد والصدقة المندوبة ففعله انت
الحال فتدبر **وله** اوجب التجان ان اول ما فيها ابي الصلاح وابن البراء على ما نقل والاكث على عدم الرجوع بينهم المتأخر وقت ما جاز وسلا
وابن ابي عمير ونقل من ابن الجند وابن ابي عمير ايضا وكلا من المرفوعين عن السائل النامية الصحيح عندنا انه لا زكاة في مال من العبيد والحيث
واما النوع والفرع فقد ذهب اكثر اصحابنا الى انهم باخذ من الصدقة انتهم وعدم الرجوع من الفاء باعظاكم اياه للفراء باخذ من الفاء باعظاكم اياه للفراء
البلد في وجه الزكاة وفيها مثل مما يمكن من المنفعة مع انك عرفت ان الرجوع من هذا الفداء كان على من بين وبينه وبين النامية والامانة
اياه الى ان النوع والفرع ليس عند الاكثر مثل العبيد والرفق في انتفاء الزكاة اصلا وطاسا كما يشترطه قوله فان الزكاة فان الزكاة في بيان
التنقيد فيقولون قلنا قال باخذ من الصدقة من جملة لكن الظاهر في كلام التبع الرجوع الى المطلق واجتنب بوجه زيادة وابن مسلم عنها لم يفر
مالا ليس عليه العبيد والامان الصالحات في مال الثلاث فعلى الصدقة واجبة واجبة في مال الرجوع من الفاء باعظاكم اياه للفراء باخذ من الفاء باعظاكم اياه للفراء
البيتم زكاة وليس عليه صدقة وليس عليه جميع غلاته ونخل او غلة زكاة وان وجب على البيتم فليس عليه ما مضى زكاة ولا عليه ما يستفصل
بالتنقيد ان كان عليه زكاة واحدة وكان عليه مثل ما على غيره من الناس بانه مال وليس عليه جميع غلاته زكاة فمن لا يقول في جميع
غلاته زكاة وانما تجب على الغلات الاربعه وانما خصها بالبيتم لان غيره من ماله من الزكاة الى اخرج الزكاة من ماله الرجوع ليس في ذلك
البيتم فلاجل ذلك خصها بالزكاة من غير من البعد وشدة الخائف الظاهر مما لا يخفى وبالجمل من التحقيق فلا حظا ما لا عمل ما
من الرجوع على القبة لان العامة وقواهم انفقوا على الرجوع كما قال في المتن فما ظنك بالحكم من السلاطين منهم من يفر من
بن مسلم عن ابي الحسن وفيها كان ابي جعفر النعماني في مال البيتم ليس عليه زكاة وعمل السلطان كما انما باخذ في زكاة الغلات في
كالا يخفى فظهر من الاخبار اربعة ما دل على عدم الزكاة كثره محال وجرت مشقة بين الاحتمال في انفق على العمل بها وعدم رجوعها لاسيما
لنقص البعد مع ان ان البصر من داخل فيما دل على الخطا وان كونه مثل قوله ثم اخذ من امرهم صدقة فظهرهم وقد كتبهم لها وكذا وكذا
مع ان البصر لا يظن انها على الزكاة في ماله من اهل ولا يوجد دليل اخر السلاطين انه لم يوجد اجماع من كتابه ان ليس كل من اخرج الغلات
المال شيئا ايضا كما لا يخفى على المطلع وان اتفق التجان فيها على ما نقل وما ذكره في حال غلات الجاهل ومن اشهرهم ايضا بل في المتن
مع بين الاطال والجاهل في المقامين في امره اوجب المبلغ من التحقيق في هذا فلا حظا في زكاة امره لما شك فيها ذكره لما ذكره

ما ذكره ويدل على عدم الزكاة في مطلقا محجة بطلان من شأن من الصهر انه قال لا ينفك عن الدين ولا على المال الغائب عنك من دفع في ذلك
 بن عمار انه قال للمخالف من الدين عليه ذكره فقال لا حتى ينفك ذلك فاذا انقضت الزكاة قال لا حتى يحول عليه الحول في يدهم ومحجة اخرى على الصهر
 يكون نصف ماله مضافا ونفسه مضافا فكل على الزكاة قال يركب الدين ويدفع الدين الحديث ويدل كحجة المصلحة على الصهر قال قلت له ليس الدين زكاة
 قال لا وديك عليه الاخبار الواردة فان زكاة الغرض على المستغنى لا على المفقير ومنه مشعر انه معلوم ان الغرض من الغنى الجائز بلع الله
 اليه ذكرك في الغرض يكون زكاة على من هو المستغنى من نفسه انهم عدم الزكاة في المقام على الدين فلا حظ وناسل وانهم ظاهرا لا اخبارا الواردة
 في دفع سموله الانتفاء وعدم مطالبه المدينون وكذا ما اورد في الاخبار الكثرة غايته الكثرة من دفع انتفاء المدين بغيره عدم الزكاة على
 المدين وكذا الاخبار التي مر في مسئلة اشتراط الحول مثل قولهم كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه فاذا حال عليه الحول وجب
 واشتد وعي الشئ في يده وبه والحمل مال الدين ان كان ناهية من جهة صاحبها بلزومه ذكره وان كان من جهة المدين فمكانه عليه انتفاء
 مال الدين هو ما في الذمة فيكون خلافا في المسئلة من جهة ومنه ان يكون مراد الدين من جهة الدين بسبب مثل مال الغرض او مال
 الغرض او مال الدين شرعا لا طاء الدين
 قال ويمكن بحيث يهل عليه في نفسه ما سدد من الدين انهم مثل ذلك اخرج في باب بجاؤه فثبت من الصهر قال ليس الدين زكاة الا ان
 يكون صاحب الدين هو الذي يخر ما كان لا يقد على اخذه فليس عليه زكاة حتى ينفك عن رقبته ابن بكير من يدين من مبدل الغرض على الصهر
 من اجل يكون له الدين ان كان كل دين بدعيها اذا ادا اخذه فليس عليه زكاة وما كان لا يقد على اخذه فليس عليه زكاة ولم يفرق بين
 على الصهر واجب استنصاف السند وبالحمل على الاستصحاب جمعا بين الاول ومما خفف اطله السنين مضافا الى ان الظاهر في دفع فادرك
 بل ليوجب له فلا حظ ومنه في بعض الاخبار وجوب الزكاة ومطلوب فيها في مطلق الدين وحمل على النقطة لان جميعها ظاهرة فان ذلك
 والحمل على الاستصحاب ليس شيئا يحل للحمل على المادان صاحب الدين اخذ في الدين لا يمنع الى قوله بل خلافا لما ذكره وايضا
 في التذكرة اجماع علمائنا عليه وقاله المتأخرين لا يمنع الزكاة سواء كان للمالك مال من النصاب ام لا وسواء استوفى الدين
 ام لا وسواء كانت اموال الزكاة ظاهرة كالنقود والخشب او باطنة كالذهب والفضة وعليه علمائنا اجمع والظاهر من فتاوى الفقهاء ان الزكاة
 المذكورة حتى وبعضهم ان الزكاة والدين ما لم يه البلى وبشبه اليه الحاجة فلو كان الدين مائتا درهم وجب الزكاة مطلقا واذا لم يكن
 وفي المشاع وقاع بغيره العادة كما شاع عدم وجوب الزكاة من جهة عدم التمكن من الصرف نادر وفيما التمسك بان وجوبها مشعر بانها
 منه في جميع اوقات السنة وامثاله من التمسك بطولهم بصره منقضا عليه فلا اقل من تحقق قول مشهور بين الشافعية انه يجب عليه بغيره بغيره
 والعمل في الاعصار والامصار حتى ان التمسك بغيره وافهم فكيف وما نسب اليه من توفيقه غير ظاهر منه كتابه من كسبه بل مخرج من
 فيها عدم المنع على سبيل الحكم والبيان ان كان في الذمة قال ويظهر من التمسك في البيان نوع في دفعه فانه قال الله الدين
 ليس مائتا درهم الا بغيره الا بغيره المالم يحجر عليه للفلس ولا فرق بين كونه الدين من جهة ما يجب فيه الزكاة او لا ولا بين كونه للمالك الذي
 الدين من جهة الدين او لا وقال في بحث نكاح التجارة والدين لا يمنع من زكاة التجارة كما في العينة وان لم يكن الوفاء من جهة الى ان قال
 وكان لا يمنع من زكاة القطر اذ كان مالكه من السنة ولا من الغنى امس الا بغيره يمكن ان يكون لا يشارك في زكاة التجارة للمدين لانه
 لكل بغيره من دفع البعض ان من امر المؤمنين من كان له مال وعليه مال فليجب عليه وما عليه فان كان افضل ما في يدهم فليعطه
 وهذا منع من الدين الزكاة والشئ في الخلاف ما نسبك على عدم منع الدين الا باطلاق الاخبار التي فيها التذكرة انتفاء كذا اذا
 الاطلاق الا في ما قال ولا يخفى ان طوائف البيان مثل كرامة ساكنة من النفي بعد ما انقضت الدين للزكاة ستامع ما في قوله
 بغيره وان لم يكن الوفاء من غير بعضه بغيره بغيره ولو انحصر الا بغيره وفيه وفيه المالم يحجر عليه للفلس ونصير بغيره بغيره بغيره

الدين من جنس ما يجب الزكاة له لا وفي غيره ايضاً بعد الخوف من كره مال المدين من جنس الدين او لا بل وفي غيره من حيث كونه التجارة
 بجملة الزكاة مثل القطر والحقن غاية ما في الباب ان لا يفتقر ناكدا لا سبباً في خصم هذه الزكاة اذ كانت نفس الدين بغيره فله
 لانه نقل بغير الفرض واما ما في المسئلة فظاهر ايضاً ان جعلها واجباً على خصم مطلق به وهو الذي مع به بقوله نعم يمكن ان لا يفتقر
 المع الاخص من ما ذكره من اعتبار النسخات الى انحاء الكثرة التي هي في ظاهر ان كل من كان له بدل المطلق لم يرد من الاشياء ذلك المبلغ
 ما اذا ومنه من اعتبار النسخات الى النسخة الكثرة فما اذا من اعتبار ملاحظة ان لا جعل منشأ اعتبار هذه الرتبة ويزعم ان
 على الاخبار والاصح والمعتبر الثالث على عدم ثابته الدين للزكاة كغيرها من المائنة للجملة بالحق الذي لا يكون من حيث العادة
 الذي هو خلاف من ذهب الى ان من ذهب الى ان كانت في مذهب العامة تكون فقيها منشأ الطرح
 صلها على النسخة مطلقاً على ما هو المعروض من المذهب فكيف ينشأ لتقديرها على منشا النقد حتى في البيان مع ان هذه
 الرتبة من جهة السند والتشدد وقدرها لا تشابهات الواجب سقاطه على ما هو المعروف منهم ولذا لم يبعد في احد منهم ذلك
 بان منشا حق البيان مع ان النسخ والمعتبر في غاية مرتبة الاعتبار كغيرها في الكتب الاربعه ونحوها من الكتب على التي
 اعتبارها ليس مثل اعتبار المصنفات بل انما من حيث ما ثبت في بعضها بعد ملاحظة ان النسخ والمعتبر من حيث الزكاة والرسالة
 طبع النسخ والنسخ المتواترة متفق لما بين الاخصايخ بخلاف الرسالة وكذا الحال في المباحث الخاتمة وبالجملة ان اثر من
 الثابتا وجميع ما ذكر من المرجح لا ينافي للحد في الامس التمسك ولا من غيره فلذا صرح بان الرسالة نص في المتواترة مطلقاً بغير
 قطع ولا لغير منشأ التوفيق في دلالة المطلقات المتواترة وفي حق من لم يوافقهم ان الرسالة ليست نصاً اذ الاحتمال متفق
 الظاهر مع ان المطلقات المتواترة لا شبهة في ظهورها في العموم بل غاية الظهور بملاحظة طائفة كثره نقد مما بل كان هذه الكثرة
 لحصول القطع او على مشايخ القطع منها بعد ملاحظة كون كل واحد منها متفق به على سبيل البتة عند كل فقهاء من السابقين والقد
 حتى الذين هم كانوا في عصر المعصوم والشاهدين ما لا يراه القاري في خصوص ما بعد ملاحظة مرجحات كثيرة ومع جميع ذلك جعل الشك في دلالة
 الرسالة بالنسبة اليها مع ان الرسالة ليس فيها ما اريد من مطلقه غرضه فان كان مرجحه في غرضه والهم لم يكن شاملة لكونه الام
 والتمسك الذي ذهب اليها قطعاً فانه ما في الباب على ما بالقياس الى خصم ذكره اخيراً في حق من اوجب العموم من كونه نصاً بل
 في المتواترة من حيث ان في عموم الرسالة بما يشبهه والمطلقات فوجع الى العموم بلا شبهة ولفظ مال في الرسالة مطلق
 الى العموم لانه نكرة في سياق الاشياء بلا شبهة وقوله نعم بعد ذلك ماله وما عليه شارة لا المال المذكور بلا شبهة مع انه ليس
 على العموم للغير بل من مفسد اخيه وهو ان الحكم كذا وان لم يكن ماله ما يتعلق بها الزكاة اصلاً ولا ما لا زكاة الخزانة ولا
 فيكون بغير اعطاء غرضه فظاهر ان يكون له مال ماله عليه فظهر انه ليس على مطلقاً وجعل الماده خيراً من الخازنات بناء
 على انه اذا اعتد بالخصم في كل من الخازنات لا يكون اقر من المطلقات المتواترة مع ما بينا من جهات النقد فكيف يكون نصاً
 بالنسبة اليها مع انه لغيره غاية البعدان الدين يمكن ما انما يخصم ذكره احد النسخين لا يفرها من الزكاة فيجعلها عامه من
 المذكورة لا يجعلها نصاً بل عمومها في اضعف من المتواترة فكيف يكون نصاً بالنسبة اليها وبالجملة الرسالة عند نص
 فيما بينه الدين للزكاة في الجملة بل يفرغ الصد المشترك بين خصم الزكاة الخازنات وذكره خصم الفضل لا غير البديهة
 الفضة فيها الاستغناء المذكور كما ان نكرة الخزانة مفرقة كره وهو ان النقل لم يفر بالغير متفق في الشبهة منها مثل هذا
 وهو جفت الناس التي هي اشبه من حصة الله برباب الميزان والحساب والعقاجل في حصة الناس كالاخلاق على الملح
 بالانباء بل في لفظ الاخبار والارادة في هذه من الدين وشدة خطر وطائفة الاهتمام في ذكر النسبة الى من لم يكن ما في فيه

معه

منه وغير ذلك يظهر عليه حقيقة ما قاله من ان النقل لا يغير الفرض هذا مضافا الى ان الفرض لا يساغ فيه دليل اسلا ولا في الزكاة
المفروضة من الفرض بكان من جهة العتق والغنى والابجاع والرسالة مع شدة وضاهة دلالتها لا يجوز واحد منهم الاستدلال بها
في حكم الفرضية نفيًا وإثباتًا فالتمس المصنف ان يحل ما ذكره جعل مقدار الفرض موقوف في الرسالة
في خصوص ذكره النجاة على ان الظاهر ان المراد بالشهد ما ذكره من ان البيع في الخلاف ما تمسك الا باطلا في الاخبار وهو لا ملا
الاخبار هو الاطلافي بالنسبة الى ذكره النجاة لا مطلقا الى كونه لان البيع وبما الاخبار الخاصة فان الدين لا يمنع الزكاة في
حسنة فذاته هو الباطن وهو ما يترتب عن الصوم وغيره اما مستغفر والشهد مطلق على الدلائل المذكورة قطعًا فكيف
يقول ان ما دل على عدم المانع هو خصوص المطلقات بخلاف ما في المحققات فانه نصوصها فكذا يظهر ان رفع الشبهة
الاختصاصية كونه النجاة على ما صرح به
على ان نقل مضافا الى جميع ما ذكرناه ان عبارة الرسالة انما هي كونه النجاة
من مطلق الفداء والمشاركة بينهما وبين خصوص ذكره الفرض من جهة ان الاصل منها اشتراط ما يتبين مع عدم اشتراط الفرض
جنس مطلق الزكاة فيها كعدم اعتبارها كالحال في الزكاة المفروضة فان الفرض وان كان الشرط بقا ما يتبين كونه اشتراط
كونه ففرضه فليثبت بالذهب يمكن كذا واما الذهب والفضة فلا تملك بشرط واحد منها نفيًا ما يتبين قطعًا فان كان ما ذكره من ان
ذكره النجاة مع ان ما دل على ان الدين لا يمنع من كونه ظاهر الزكاة المفروضة فلا قال الشهيد ما تمسك الا باطلا في الاخبار والتمس
للزكاة قال رواية زرارة ورواية الباقين والصوم هكذا قالوا ايمانًا بجل كان له مال موضع حتى يحل عليه الجوز فانه يركبه
قال كان عليه من الدين مثله واكثر منه ليزك ما في يد ذلك الحال في الاخبار التي ذكرناها في شرح قول المصنف ذكره الفرض
على المفروض ان الظاهر ان الزكاة على المستغفر مضافا الى الظاهر اشتراط كون المالك من ماله عند انفسه من بعضه فلا يلزم
ما نفع ما ذكرناه ان مراد الشهيد من قوله وهذا نصوص من الدين الزكاة المهمة المرافقة للجزئية اي الجملة بان اللام العمل الذي
لا الجنس والاستغفار لان شرطه ما يتبين والمشرط عدم شرطه ولو كان المراد للجنس مثلاً لا شرطه بقا جنس النجاة
وقال لو فضل هذا النصف فليعط زكاة وصار المراد مع عين مذهب العامة ومخالفة لمذهب الشيعة حتى الشهيد في البيان على
ما عرفت ولما كان يحملها على النجاة كما هو ظاهر ما عرفت ولما كان العموم شرط البقاء خصص الما يتبين ظهر عليها مخالفة لمذهب
العامة ومضافاً الى جهة الخاصة من ان النقل لا يغير الفرض بل يوجب الدين وجبوا على الله لونه اعطاء والنقل سماعا والعا
هذا مطلق بل وربما كان مختصاً بالمفروض كما عرفت والرسالة بجائها ليس الا شرط الفرضية والنسبة فيها لا تتأثر عن ذكره
يرفع المانع مما لا يناسبه نصرا واعتبار ولا ينسب لغيره قل وكله الحال في اشتراط ما لا يناسبه يكون الزكاة ذكره خصوص الفرض
من بين الواجبات وذكره النجاة ليس الا مع انه على هذا يمكن نفيه مطلقا فكيف عند المطلقات مع غايته وضوح ولا انما
مطلقه جعل وهذه الرسالة مع غايته ضعف دلالتها نصاً وبسبب الغيبة وصحتها عليها فتبين ان يكون معنى هذا النص
ذكره النجاة لا يغير على حسب ما عرفت ثم جدد في خصوص الجنس اقول حسنة بابراهيم بن هاشم فلا يغير عن الصحيح متبناه والى ما
في الكافي ايضا بالكلية المذكور ويثبت عن زرارة عن العموم ايضا مثله مع انه من المسئلة السالفة وهي ان زكاة الفرض على
من الصحيح سماعا ورواها في الكافي ايضا بالطريق المذكور وصدق ما به دل على ما في المقام من الاخبار النجاء والمغفرة وهي كثيرة
ملاحظة وبالجمل اذ لا يفرقها من قوله اشترنا مضافا الى كون المسئلة اجماعية كما ظهر لك فلا يغيرهم ما رواه في الكافي في الصحيح
عن فضالة عن ابن ابي عمير قال سألت ابا عبد الله عن رجل منكم هل عليه زكاة قال نعم والى ما لا يغيره هل عليه زكاة
فقال اذا استغفره فما كان عليه الجوز فركبه عليه اذ كان فيه فضل اذ كان الظاهر منها انما قال لم يفضل من غيره فليس عليه زكاة



ففيه ثلث اقسام اصبحت مائة وعشرون مائة قال ليس عليه زكاة فذلك انكسب الدارهم على الزاوية الدارهم قال لا يصلح ان يكون
فالجزا الاول زكاة الجارية فان المبيع فيها الى العينة وفيها يخلو الحديث قوله ويذهب ابنه ابن ابي بن عمار كان حريصا وتجارة النسيئة في
الذهب والفضة ولعله لهذا علما من علمه على السنة في متوجدا فقال في قال وعلى هذا الاصل صار في هذا الشأن ولو كان اذ غشيت
الحال فيه والخصم انحل من جهة عدم الرعيان في الكرم لكن يوجد في النوع اربعة كما يوجد في الحمل والحكم غير مخصص للبحر والشر كما عرفت
قوله والمرجع اه قد عرفت النقص في ذلك في التمهيد اول لم ينظر خلافه على احد منها ثمانية وذلك في المشتري والمبتاع والمطلقات
التذكرة لا علمنا اجمع فقد انقضت في ذلك خلافا بين الاحتكاك والحال في غير نفسه الصواب ذلك لا التمهيد من جهة من جهة
وايضا كما هو عادة وفراغ من الاجتماع الا باجاءات المتقولة التي اشترط اليها من الحسن المتأخر فخره بآبائهم بن فاشتم فخره
صحة اولا تصحح الا اقل الشبر مع انه دافعا للطنع وغيره ويجوز على الاحتكاك وفراغهم والاحتكاكات المتقولة لم نقل بالا لاجتماع على الباقية
قال قلت لم يقل كانت له مائة مائة منهم فيها لبعض اخوانه او لغيره او اهل من الزكاة فضل ذلك قبل حملها بشهر فقال انما فضل الثا
عشر فقد حال عليها الحمل وحيث عليه فيها الزكاة وما ذكر في ثمانية مائة مائة اصلها والدار في غاية الرضى ولو كان فيها ثمانية عشر مائة
فيما تقدم عليه او تاخر منه لم يكن فيه من اصلها بالنسبة لما ذكر لعدم الزكاة عليه ولا ثمانية مائة مع هذا مرجعنا للثمانية الاجماع باذكي التي
ان يكون الفران بجلان قبل حكم ونفسا به ينص الى جلان والاجماع والاختيار مع انه يجره عند قطعها وبالجملة لا اصلها مائة من المائة التي
ولان حين ومما هو له اصلا بل ومنه الى ثمانية والمعاينة لم يجزها مع ان مثلها من المنة بما يجز به ويستدل به مع كل من جميع الميراث وانقصت في
للثاني المشتري ان عليه عند الاحتكاك استغنى قوله وقد احتسابه اول ثمانية من المشتري احتسابه من الثاني والى التمهيد احتسابه
في الاول والحال المذكور انه استشكل في الاول الخبر المذكور وعبر الاستدلال بان الفاء لفظه التفتيح لمرحلة فتاوى بين منه نصيبا ان قال عليه
الحول وحال فعل ما حله بعد الافتقار وبما يتابع في انقضاء الفاء الجزئية ما ذكر في الظاهر من انقضاء الاستدلال عليه بل يكفي اشتراط تحقق الحول
في الثاني عشر ليقف حول الدخول معناه واضح وكذا قوله فقد حال الحول لانه فعل ما مضى كما قلنا وما ذكر في عدم الثمانية من جهة المذكورة
ايضا لو كان مراد المصنف من ان دلائلها على كون حال الحول دخول الثاني غير متوقف على كون الفاء للتفتيح بلا ملة كما عرفت بل في الظاهر ان معنى
قال الحول ثم الحول فانه الجزئية بغير الثاني ان الفاعل احتسابه غير متوقف على كون الفاء للتفتيح من الاول امالة عدم التفتيح ثم قال هو منصف لانه
الجزئية خلافا لظهور ان الجزئية الفعل الاول انما هو قول ان اذا ان المعصوم حكم بتمامه الحول حقيقة بغير دخول الثاني عشر ففعله بغيره كما عرفت والاصل
بانه منه لان الحول حقيقة في انشئ مشهرا بلا شبهة لا ما لا يثبت الحقيقة ولقد حال حقيقة في الثمانية وكون احد عشر مشهرا اضع جارح لا ما لا يثبت الجا
مع انه من المتكامل في الحال في لفظ الثمانية الا ان يقول بالنقل والاصل عدمه كما قال المنكح مع ان جميع المسائل الثمانية يكون الحول انشئ عشر
شهر بلا شبهة مع ان امالة عدم التفتيح من المسائل ايضا لان الفاعل بغير الحقيقة الثمانية انما يقول بغيرها من حقيقة عند جميع المشتريين متساوون
بلا شبهة حلف الصلوة وما سألته نعم اذا ثبت الاصطلاح زمان الشارع او بل بغيره غاية التبعة في الخلاف في الثاني وما عرفت فيه لا من هذا ولا
في ذلك قطعنا مع انه لم يثبت في المعصوم الاستعمال فاحد عشر حديث واحد كما هو معلوم والاستعمال اعم من الحقيقة ولم عند ايض مع ظهور
ايضا وما خالف في هذا الا السيد با ومائة ان الاصل في الاستعمال الحقيقة وهو مع ظهور فتاوى عند صاحب الذريعة ايضا بوجوبه التفتيح
الاشترط بناء على انه عند حين من الجان ومع ذلك لم يقل ذلك الا فيما لم يحقق فيه اما اذا كان الجارح لم يعمل بالاشترط في مثل اشترط
بعدمه ان اذا ان هذا الاستعمال منه مجاز ومع ذلك لا يثبت على كون الثاني عشر من الحول الثاني ظاهرة حقيقة لم يرد في بعض مائة من الجان
المذكور وما اذا اضلا عن ظاهره فتاوى نعم ظاهر غاية الظهور في انه بغير دخول الثاني عشر استعمل الزكاة في الزكاة وان غشيت
الفران لانه قاله بعض من لم يقدح حال عليها الحول عبادة ووجب عليه الزكاة ولم يرد عليه شيئا مع غاية الظهور في قوله فقد حال عليها
الحول على ذلك بعد سؤال الرائي في غاية الرضى مع ذلك بعد ذلك ليعلم ان وار العطف ولم يشترط في الثاني عشر والثاني اصلا



بناءً على ما مر من اشتراطه ووجهه في ان خلاف الاصل والظن فاعلم فيجب من تلك الاخبار لا يخفى من زيادة بعد شرطه وابعده عن العمل بما روي
 من تأييده احد مشايخنا من معني اعتبار الدقيق الذي في اصلا كما هو حال الاماكن بالنسبة الى مثل عبارة التمسك بالابنه وعبارة منة الله
 بل ما هنا لا يكون له مستند اصلا بل المستند في اعتبار هذه الحنفية المذكورة في الاجماع والحنفية مرجحة فاشترط الدخول في الثاني والاشارة
 فكلام القضاء والمناخين مع فالاشراط المذكور مثل عبارة النافع حيث قال في مجموع القول ان في شرطه لا وان لم يحل اياه وعبارة اخرى
 اخرج منها وكذا غيرها من البيانات والامتناع مما ذكره وفيه فاعلم ان وجهه ان الظن من مثل قوله في مجموع وروي الثاني من
 عن اشراط استنفاد ما منه الشرط الى انقضاء الشهر الثاني مشروفاً بظاهره وان كان ذلك الا ان الاول على اشراط الشرط على
 القول ربما يقتضي الشرط الذي اشراطه الاخر ان الصلوة فيها من الواجبات المشروطة بشرط وبعد فانه او غير ذلك مما لا يخفى
 بشرط اصلا او باكثر الترتيب او ببعضها مثل قوله في ام الصلوة لذلك الشهر المنسوق لليل فانه الجهر الابه الذي في تلك الايام ان
 في مستند ما بعض الشرط اصلا مثل التمكن من التعرف طول القول ونحوه فانه من اجبكم في ذلك فهو جوازها والقول بان الظن من
 ان القول في بحث الزكوة حقيقة احد مشايخنا ووجهه قد بينا فانه في الحاشية السابقة فان قلنا الشرط مقدم على الشرط فيكون
 منه كون وجوب التمكن بعد تأييد القول فان قوله في ام الصلوة او سناء وبلقيام اليها بعد الشراط مثل الطهر في غير ذلك انهم انهم
 الاول ان القضاء بها متمكنا من الصلوة بشانها الى ان الصلوة مشروطة في جوامع اخرى من طلبة الصلوة من جوامعها وشانها مثلاً
 بعد دخول الوقت بقصد الرجوع الى الظاهرة واجب ان لا يكون والبيات الابعاد المصروف والتمسك المذكور في وكذا الحالة تكفي في الاحكام والقرائنة
 والركن والوقت وغير ذلك من الشراط والاجزاء وكذا الحالة الاحكام من الواجب للرجوع الى اجزاء بل وجوب المسح اليه في كل صوم او في الجهر
 من اجزاء اليوم المعتبر في فرضه المعتبر بها لها وانقضاء ما يطالب بها الصلوة في صوم والقيل لها قطعاً ومع ذلك في
 في بعض ذلك وما قبل القضاء الشرع وينقطع على الشرع فيكشفها كانت خائفاً لا يجنبها الصلوة والصوم بل ويحرم ما كان
 كبراً من مثاله قال فالذي في الخبر يدل على من يدخل الثاني مشام لا شيء يكون الاختلال فيه كالاختلال فيما قبله ظاهر الانقضاء الاول
 واختاره غير واحد من المشايخين وهو اخص بالخبر المذكور مضافاً الى الاجماع المقتضى سابقاً انهم اقول قد مر ان الملا فانه الخبر لا يمنع
 من لالة الاخبار والكثرة التعميم المسمى بها الاخرى الدلالة فاشراط الشراط المعصية في طول القول كما ذكرنا انها منفصلة مشروطة بما سبقت
 عند اثبات تلك الشراط ولم يغل في الاجماع اذ يدعى التعلق الرجوب بدخول الثاني وعدم الوقوف على القضاء بل ظاهر عبارة كثير منهم في
 اشراط الشراط المعصية في طول القول يقتضي ما ذكره الشهيدان وان نقل عن الثاني انه قال لا شك في حصول اصل الخبر في تمام
 عشر ولكن هل يستقر الرجوب به ام لا يتوقف على تمام الثاني الذي انقضاء الاجماع والخبر السابق الاول لانه الرجوب في طول القول وجوباً
 مع باقي الشراط وعدم انقضاء الثاني في مال حتى يحل عليه القول وقول العزم لا يتركه من يحل عليه القول قال ثم اشارة الى ان الثاني
 السابق على تحقق القول بدخول الثاني عشر ثم قال ويحمل الثاني لانه القول لغة والاصل عدم النقل فيجوز في الثاني عشر لا يقتضي عدم
 كونه القول الاول لجواز حمل الرجوب بدخول ما غير المستقر ثم قال قال والمخبر ان الخبر السابق ان مع فلا عطف على الاول لكن في طرقة
 فالعمل في الثاني من غير يتكون الثاني عشر من المقتضى واستفاد شرطه بشانه ثم قال واعرض عليه بانه صريح في مسئلة من الخصال
 الشايع بان هذا الطريق صحيح وان العمل به متعين ثم قال وما ذكره من تعريف استنفاد الرجوب على تمام الثاني مخالف الاجماع كما اقر به
 انهم اول قد اشيع لك في الحاشية السابقة وهذه الحاشية حافلة المال وان ما ذكره الشهيد الثاني بقرينة غفلة من الفراء والامتناع
 والفراء من الغفلة وان الواجبات المشروطة بالشرط جليها بل وكلها موصوفة بطلقة في اية اوصاف تلك الاجامات المنقولة فيها
 فان الاجماع على وجوب الصلوة والزكوة والحج والصوم والجهاد من غير ان لا يقتضي عدم اشراطها بشرط اعتبار القول بان الفاظ اعتبار



اسما في المحنة ومن ذلك مشرعا مفصلا عطفًا وبحسب صلوة المحنة فان قلت ما عمل التهود والاعمال والعبادة لان المبدأ من الجنان المذكور
صير الزكاة بحسب ذلك الثاني مشرعا مفصلا عطفًا وبحسب صلوة المحنة فان قلت اذا انقضت في المستقر ان يحسب الزكاة على البت والقطع من دون خضرة ولا مائة
فالزكاة اصلها مائة وان يقع يكون مضاعفا اليه سواء احتل الشرط بعد ذلك ام لا وان اعطى الزكاة يكون مثلاً مطلقاً وان احتل
الشرط فلا تنزع وذلك ولم يظهر من المحنة خلاف ذلك اصله بل الظاهر خلاف ما ذهب اليه لان الظاهر ان الاجابة الى اربعة في اشرط من الزكاة و
مطلوبه بل وشرعية بشرط من ابتداء العمل الى انتهائه وكان ابتداء العمل محققاً واجابهم على ذلك بقصص التناول لم يغيره ان لا ينزل تلك الشرط
او واحد منها في الشهر الثاني يتكشف ان الوجه بالبات المستقر للذم الذي هو مفاد الخبر المذكور لم يتحقق وانما الاشتراط بالشرط الذي
لم يتحقق في المقام ههنا ان يكون من ابتداء العمل الى انتهائه من يكون بالشرط الذي لا يشترط لذلك الوجه لان لغز العمل الواردة في تلك الاخبار
مقتضية ان مشرعه الفقه وعرفا مشرعا لما عرفت من ان العمل والشه في جميع الاحكام الشرعية ليس الا انما انشئ مشرعا تاماً والوجه في ذلك
اللازم الواردة الخبر المذكور عند دخول الثاني عشر لا ياتي الا بشرط المذكور وان كان ذلك الوجه جبراً في ما مضى لا يجوز التنازع
اصلاً فضلاً عن ذلك الا ان رآنا الى الاخبار المتوافقة الواردة فان الجواب يجرى انقضاء ايام عاقبها وانقطاع رحمتها بحيث يجب عليه الرضى
والفعل والصلوة والصوم جبراً بالانفا لا يجوز ما مضى في الدنيا المذكورة اصلاً وطناً فضلاً عن فعلها وانها الى ذلك تكتفى بمقتضى
النية بل وعليها الكفارة ايضاً في ركعات صوم شهر رمضان وان عاقبها كانت ثلثة ايام يجزئها بعد الثلثة والاحسان المذكور في
الحول والفاش طواف الفواكه في العاشرة عتامة انقطع فكشف الحقائق طامناً في كل ايام المذكورة بل ابتداء ايضاً مائة بل لا
يحتاج الى القطاع في العاشرة في ابتداء كما لا يخفى فبعض الدم المذكور ظهر في الوجه المسمى المشكك في الثانية المذكورة في الوجه في ذلك
واحد منها لا المداينة بل يكون في ذلك المذكور عتاقاً جبراً بل وكفارة ايضاً على حصة وقت وبقية الدم المذكور لا يقع العقاب عنها
الكفارات فضلاً عن الصائتات والصلوات في سائر الاجابات التي اشترطت في بعضها لا شهره وان ادعى ان الخبر المذكور مطلقاً ليس بها ما
يقول في الاشرط المذكور اصلاً فبقية بعض الضم لن الاشرط المذكور لا شك في عدم كونه مدلولاً للخبر ولا يجوز ما قلنا في ذلك بل هو في
الاخبار الكثيرة الدالة على اشرط وان لم يثبت ان مقتضى ملاك الخبر المذكور هو الاستفراء الذي يغير الحكم وشيئاً الاشرط الذي
للمضم موضوعه في خبر اخبار دالة على الاشرط المذكور وهو اشرط تحقيق الشايد طول الحول العرفي والمفروض ان ذلك لا يحتاج
في احوال من دالة اطلاق هذا الخبر في تحت التناول الذي هو ما عناه المضم فبقية الاخبار المذكورة في الكثرة غايه الكثرة طامناً ومقتضى
منها الحل والامسلة استعمال اللفظ ان يكون في مضاه المضم وهذا ايضاً فطحي لم ولما الخبر المذكور في كثر غايه الكثرة طامناً
فمنه لا حد ان كان معاً في جامع فذلك الدالة ضعيفة لان المطلق ليس فيه ان يد من عدم التعرض وهذا كيف يعارض ما قبله في خبر
هذا ان المطلق لا ينافي المقيد مقابل وشرعاً ايضاً كما عليه بناء الفقه لم من هذا التقضاء مع ان الخبر المذكور طامناً مفيد بتحقيق جميع
المذكورة وانما ان الظاهر الاخبار ان الشايد المذكور انما هو شرط جبراً الزكاة فان كان الوجه يجرى الدخول في الثاني مشرعا
منه لكونها شرط لتحقيق الوجه بعد انقضاء وقت الوجه ايضاً اذا ثبت وجوبها منه وانقضائه كيف يكون مشروطاً بشرط تحقيق
والانقضاء مع كون الشرط شرطاً لتحقيقه فبقية ما ذكرنا في جواب ذلك الشرط مقدم على الشرط ويتبد هذا فيقول شرط الوجه في تحقيق
الاول شرط لتحقيق الوجه من حيث هو بمقتضى الامر كعلم البعض لوجوب الصلوة وامثال ذلك ما عرفت في الثاني من الخطاب به بظاهر الشرح
المطالبة بالفصل واللازمة بالترك لغضاء العاقبة مع انقطاع الدم فان كان الطوطم الاخبار المذكورة كون الشايد المذكور من قبل
التأكد يمكن التظاهر من الخبر الخطاب باعطاء الزكاة وجبراً يجرى الدخول في الثاني مشرعا فالامر كما ذكرنا في الاصح ذكره المضم فلا بد من التامل في
الاخبار حتى يظهر الحال وان لم يظهر الحال منها فالامر ايضاً كما ذكرنا في المضم لاحتالة الحقيقة وامالة البتة فيه جداً وعدم ظهور الحال

ففي الاول

[illegible]

عدم وجوب الزكاة عليه ان يقول وجبت هذه التي بشرط عدم وجوب الزكاة في هذا المال هو في قوله انما هذا بمنزلة دخل القبل لانه انما
 واحب اليه قبل الحول كما هو الظاهر من سياق الحديث فانه من مستقيم الظاهر ان يرجع الاشارة سقطت من الحديث وهو حكم من وجب له الحول والظن
 الذي بعد اشارة الخلفه في قوله انما ذلك له اذا اشتبه فالظاهر ان المراد منه ان الحكم انما هو اذا اشتبه بالزكاة شيئا بالاشياء
 فانه يعلق الزكاة به من وجب الشرط ويعلق البيع انما هو في قوله انما من قوله انه يعلق بها ان الزكاة وانما انما قاضا لما بين
 للموجب ان ياخذها وتكون ملكه في كل ساعة ويصرف فيها في شئ فكل يسقط الزكاة عنه فاجاب بان من علم بذلك طلال الغنا
 قد خرجت من ملكه فاجاب بان بان زكاة الله على شرط انما شرط في ذلك انما الاشارة في ملكه في كل وقت لا بد من ان يعلق في شئ
 فيكون المشيئة بمنزلة الشرط المذكور غير متمكن من التصرف اصلا وفي جميع الاوقات لا يكون له سلطة في التوجه ليجبه من الوجه فاجاب بان لا
 لما عرفت فقد اظهر ان يكون مفقدا صحيحا يقتضي الاطاعة وان فسخ الشرط المذكور بالقاسد من جهة ما فانه لم يقتض العقد والعقد المتضمن الشرط
 لا يقتضي بفساده كما هو احد الاقوال فيسقط بغيره الاختيار الواقعة في بعض الشكاح وبما كان في غيرها انما على ما امكن ويمكن ان يكون المراد انه
 وضعا اليه على شرط كون الشرط المذكور في الدفع وقت الدفع ايا قنع اليك الا بالشرط المذكور لا ان يشترط العقد ويكون الجميع ملكا لفساد
 وان كان كل واحد يكتفي ويحمل ان يكون المراد انه دفعها على شرط معصية بينه وبين المصنف من الممان يشهد في عليه دفعها من ا
 نفع هذه العقد المتضمن بالشرط المذكور وانه انفق الوقوع كل من ضمن حرفة مثلا فقال المصنف كيف يعلم فندفع مع او اذ انما بالعقد المتضمن
 فيه فيكون محجة لا مخالفة واما الشرط المذكور فربما كان التخصيص في قوله بطلان الربح بمحبة مفقود بل هو من الزكاة وانما انما
 مفقود وهو ان يفتقر الزكوة عليه من جهة بطلان المسئلة وعدم كون فعله على ما كان الشئ ويمكن ان يكون قوله عقوبه عند الجميع ما قاله
 من فساد الشرط ووجه الجبهه ولزوم الزكاة عليه فيحمل ان يكون العقوبة عليه من جهة مفسدة في التهم وكونه في ذلك لا في ما لا جبهه ولا
 له صاحب بين فريضة اشبع المصنف باجماع الطائفة ثم قال وان قيل ان ابن الجبيل قال ان الزكاة لا يلزم الفار منها وذلك بتفرض
 ما ذكرناه فلتا الاجماع قد تقدم ابن الجبيل واخره في
 ان الزكاة على ان يبرأ له ويأبى ذلك الاختيار ما هو الظاهر لولا ان ما وضع طريقتا فتن ان الزكاة لم يبرأ ويمكن حمل ما تضمنه ان الزكاة لا
 يلزم على النية لانه من حيث جميع المتالفين ولا تاويل للاختيار الذي على ان يبرأ منها فالعمل بجهة الاختيار اول تلك اشارة بالاختيار والجماع
 الجاهل بوجه التبع في الوثائق كالجميع من الصم من المصلحة فيه فكونه فقال الا لغيره من الزكاة وفيما تضمن من متفان وهو من اجبت العباد
 ومن لا يبرأ الا من الشقة على ما قاله في العقد من ابن عمر بن عمار والظاهر ان بيان الكوفة في الشقة بغير نية الربا لانه كان مبرا من
 نية الكوفة لا لانه لا يبرأ من هذا شهر وامر به بل من الاجلة المشهور بين غايه الاستحسان قال سالت ابا ابراهيم عن رجل له مائة درهم
 ومشتق وانما عليه زكاة فقال ان كان قد مر بها الزكاة فليبرأ الزكاة فليبرأ ما به معهم وشرع فانه قال ليس عليه زكاة
 فليبرأ فليبرأ المداوم على الدائم ولا الدائم على المداوم فقال لولا في الوثائق كالجميع او الحسن كله عن معية بن عمار والظاهر
 على ان يبرأ من اجلة الجبل من ما به وبنار واما ان قد ملك ثلثا به ففعله الزكاة ويبدل عليها ما طاء ذابة
 فليبرأ في كماله انما قال ان الزكاة ففعله الزكاة قال حذابي واما ان المداوم على نية كماله عنده ففعله
 من ان المداوم اليافق كان من كماله من جهة وقال الصم ان ابن الجبيل كان يفتي بغير الحق او انما انما بالنية لان الاجماع على ما
 لبا لونه مشكلا ولا يبرأ من كماله فاضنهم بالنية لصا المقام ايض من لان الفار بعد ثلثا الجبيل لا يبرأ ولا يبرأ من لان الفار
 بان يبرأ من الزكاة بطلانها او الطاع واستثنى ذلك مع ان حل الدائم والهم حليها فيه عظيم بل يبرأ كسرها ايض من الجبيل
 الا في كماله ما تضمنه من الزكاة ولم يفل بان انما واخره من الجبهه التي يجعلها في كل المصلح فالظن انه لا اجل السنن الاية ايض في

صحاح علماء الزكاة عليه من قبله الكوفة الخالف
 لا يبرأ من ان يمكن انما التبع من جهة على
 الجميع في الحسابا كماله انما يبرأ من

قال الصم في الزكاة فليبرأ من الزكاة فقال
 ان كان من غير ان الزكاة ففعله الزكاة في الحديث انه
 مع كماله فنداه ان الباطن قال فليبرأ من الزكاة
 فليبرأ من

يقول بان من قبلها خلد الزكاة على سبيل الاعلان ثم مع ان السبب كان مطلقا على مذهب العامة لم يكن كافيا بانها لم تكن ان يباين فيه
ان لا يكون اجماع كلهم على ما فصل قال لكن اجماع الكل الجلي والشهرة بينهم لا اقل منه وهو يكفي لرجوع اختيار مع ان حمل الاخبار المذكورة
على افراد بعينهم مستقيم لان الزكاة في ذكوة العتبات والذاهم لا تزكو الخلق فالاعتناء فيه ما فيه ولما لا يشترط فيه بان الذي جوب
السؤال من ذكوة الزكاة فالأصل ان كل ما يقع عليه اسم الجبل لا يجب عليه الزكاة سواء منع من حمل الوقت او بعد لدخوله تحت العموم
بذلك الى تخصيص البعض من الكل وهو ما منع بعد حلول الوقت انفسه ولا يخفى ما فيه قاله الفقيه والاختلاف في وجه الجمع حمل الكل على جوب
الزكاة على الاستحباب فان حمل فريضة على الاستحباب لم يوجب على العاقل على التفتة كذا في الموضع بان العامة يختلفون في ذلك
واحدا الى الوجوب والآخر في وجوبه في غير ما ذكره من جفاف التجميع غير ما اخبر انفسه ولا حظ ما ذكرناه من ان السائل ما ذكرناه
مضافا الى ان هذه لغاية من بعض الاخبار وعندها المشقة في ذلك الزمان يكون كما شاهدت في ما لا يراه القاري فلا وجه لما ذكره
في وجهه ولا في كون المشقة عند الشبهة ما ذكره ما نأخذ في ان الحديث صحيح انه وكثيرا ما يطالبون به في العامة كما لا يخفى على المطلع
وجوه الشهرة بين الشيعة يكفي مرجحا فان ذلك اذا كان المشقة بين العامة خلافه الذي جعل البناء من الامور في الاخبار المتعارفة
وملا بها في مثال ما ذكره السبب لا العمل على الاستحباب وقد كثرت ما لا مبسطة في امثال المقام واشهر الى ان السائل في ذلك
الكتاب في مقامه لكن اشهدا عدم الوجوب بعد السبب في الاصلين رغبا به من ما ذكره السبب لاصل بولته الذم عن يمين الوجوب
وان كان ما ذكرناه من الصدق وهو يوجب السبب والاصطلاح واخرج وتجهل لا يخفى من ان السبب في المقام للمعروف في ذلك
امثال قول لم نجد في الخبر الخاف من اذكوه الامر للمع والاضطراب الذي علم كاعتق وقد كلام غيره ولم يشهد الى ما ادعاه للمع بل ينقل
الخلاف ما ذكرناه مطلقا بل المصدق قاله الفقيه وليس السبب انك ذكوة الا يفرح من الزكاة فان زكوة لها فذلك الزكاة كذا قال
في المقنع من فقال في ذلك في الرماله طافقها الشيخ بعد المرفوع قال المحقق ابن الغفر في شرح الشرايع قال ابن ابي عمير ان سبب التقيد بها
من الزكاة وجبت على من لم ينفق مفسدة مكافا بل والمطلق انفسه والمعتبر قد عرفت ما لها وعدم اختصاصها بالسبب وفيه اذا ان
ذلك فاسبكه يمكن ان يكون المراد اذا ادعت بقاء الذهب غفلت من ذكوة نكوة عليه فاسبكه وكل في الفضة ويشهد عليه الخبر الذي
بن يطين على الحاكم من المال الذي لا يهل به ولا يفتد قال بان من الزكاة في كل سنة الا ان يسبكه او يعلم عدم اختصاصه
في السبب فتدبر في بيانها من البيع عدم المرجح من انفسه ولعله يكون بالنسبة لاشل على بن يطين من كان ينفق امواله في سبيل الله تعالى
المصلحة بقاء في هذا الصالح اخر فيحمل ان يكون ما ذكره من جمع اخر من ما لا على المنع في القدر وانه لا ينفق الزكاة وما لا ينفق
فاعتق في ذلك من له اختصاصا لا يحاسب كذا في حجب جماعة منهم الشيخ في الزكاة من جوب الشراج ونسبة لقب الى المالكين انفسهم
اليه من طاعة من المتأخرين في الحسنات وراهم بن فاعلم من ذكوة عن البائس قال ليس في مقدار الابل شي من جوب على الجاهل من المتأخرين
ولما في الأصل فاطله الشيخ فالفتوى بالقاسم بن موهبة عن البائس والصوم قال لا يسبغ الابل شي الى الان في ما كان في
الاستحباب الثلاثة الابل والبقر والغنم فليس فيها شي من جوب على الجاهل من يوم نفع وما لا يراه بطريق اخر في السبب المذكورين
فدانة من حدتها ثم قال ليس في شي من الجاهل شي من هذه الاستحباب الابل والبقر والغنم الى ان قال في ما كان من هذه الاستحباب فليس
فيها شي من جوب على الجاهل من منته يوم نفع طاراه بطريق في المرتين كالصوم من ذكوة قال في ما لا يراه من هذه الامور فضلا عما
الى ان قال كل شي كان من هذه الثلاثة اصناف فليس في شي من جوب على الجاهل من منته يوم نفع بطل عليه اية الطعام والبقر الدالة على ان
عليه الجاهل من الاموال من الجاهل انما المذكورة وغيرها يمينها الزكاة لصدق ذلك على ما جدد في الجاهل عليه بعد وجوبه في ذلك المال لا
فخره بها على اشتراط الصدق في الجاهل لعدم بقاء مثله منه ولا بقاء ما ذكرناه من انفسه في ذلك ان كان للمع الفحل من جوب

[illegible]

في الايام

في الأثر كاهن ظاهر على المطلق مع أن العام الذي شمل للناس في السنة الأولى في الاستعمال الحقيقة في ذلك ما كان
الكلية بسنة عن فائدة الخبايا أنه قال المصنف في سنة من فريه من سالن أيمان لها بنارون فريه في ذلك ما كان
ثلاث فقه وثلاث سنة ثلاث دمار وكما شئت بخود عندهم وكنت أعلمها وانقضها قال فقال الصم لا بأس بذلك الخبايا
بجود عندهم فقلت أرايت أن حال عليها المولى وفي عينة وفيها ما يجيب في الزكاة أذكها قال نعم فأنها هي التي قلت فأنها
خرجها إلى بلد لا يثق فيها مثلاً فيثبت عند من يحمل عليها المولى أذكها قال إن كنت تعرف أن فيها من المقتطع ما يجب
الزكاة فذلك ما كان لك فيها من سنة ومع ما شئت ذلك من الجنت فأنك وإن كنت لا أعلم ما فيها من المقتطع إلا أني أعلم
أن فيها ما يجب في الزكاة قال ما سبها حتى تخلصا المقتطع ويخبر في الجنت ثم ترك ما خلت من المقتطع سنة واحد والمولى
المراد أن السك لتخلصا المقتطع واختلف في الجنت بين تكبيل لأخراج الزكاة سنة واحد ويكون في السنوات الأخرى يعطى
الزكاة بذلك الحسب لأنه عرف مقدار الخالص في تلك السنة الواحدة وبقي السنوات على قدرها ملة في تلك السنة للخالص
شغلته وعمله فيضبط فعله حتى لا يبتلى كل سنة بغير السك وأما في الجنت وخياره فيه وإبطال مقتطع الدار لم يفعلوا
أن يأن أفعالهم ومقتطعهم في سنة واحدة يعلم إذا عرف هذا فاعلم أنه إن حمل بلوغ حد الضريبة أن يقال به
القاضلان وغيرهما أنه لم يجب المقتطع لعرفة البلوغ ولم يجب الزكاة في ذلك وجوباً شرط بلوغ الضريبة لم يجب حصول مقتطع
الواجب المقتطع ولا يحصل العلم بها هذا بخلاف ما لو حمل الضريبة على البلوغ لأن الزكاة اشتغلت بها بقضاءها لا بحصول
اليقين فأنبيع المالك بأخراج المقتطع في عين جملة المقتطع أو أخرج مقتطع يحصل به اليقين فذلك وإن ضاين في ذلك فحق
البيع أنه الزم المالك في مقتطعها لعدم تحقق الاستئصال الأبره وغرنا فاضلين الأكثفاء بأخراج ما يثبت اشتغال الزكاة
به إلا طاعة البرائة من الزكاة ولأن الزكاة كالأصل فالعرف يحكم استئصالها في كل عدم وجب يحصل الشرط في الزكاة
ظاهر بل ما عدم وجب يحصل العرفة فحق نظر فأنه إذا قال عليكم أن تخرجوا إذا استطعتم فكيف تخرجوا إذا أنظره لا
الجمالك في كونهما مستطعتم أم لا ويجوز ذلك فترك الحج فان العبادة المذكورة من غير ظاهره فوجوب الحج فوجوب تحقيق
الاستطاعة بحسب الواقع فان الالفاظ من ضرورة المعاني الواقعة للمعاني المعلومة بل إذا الماء اسطرها من ماء وأنها لا
حالة وغرضك لا أنه استمر في كونه بل لا بد من ذلك الأمر وكل المال في غير له أن ملكه الضريبة فذلك أن معلوم أن الماد للملك والمال
العرفة يكون ملكاً من أول الأمر بعداً وإذا كنا ما لكن له واقعاً نكون في الجنتين يعني في الزكاة على فاما من ما قلتم في قوله ثم إن جاكتم
فاسق الأبره لا يثبت اشتراط العدة في الراوي وتماز الحاله الأما بين المشتهين والتوحيين كلا إلى غير ذلك نعم لو لم يكن طرياً
إلى العرفة فلعلمه يكون الأمر كما ذكرتم لا طاعة البرائة بل العلم ذلك نعم إذا كان في العرفة بغير المكلف يمكن أن يكون سالكاً
عدم التمكن منه فهو لغرض ظاهر طاعة فأن كان الحاله معرفة نفس البلوغ كان فالحاله معرفة المقدار بعد معرفة نفس البلوغ
أصح منه وفقكم اهـ ثم في التحقيق في جميع ما ذكرتم فلاحظ **قوله** لما شئ فيما بين خمس اهـ هذه النصيب كلها جمع عليها بين علم الأبره
سنة ما سنده كونه من الملائكة فذلك ما عليها حجة فذلك من الباطن قال ليس فيها من عشرين خمس من الأبره شئ فأن طاعة كانت خمساً كلها
شاه إلى عشر فأن طاعة عشر فيها شأنا فأن طاعة عشر فيها ثلث من القسم فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من القسم
فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس من القسم فإذا أدت واحدة ففيها خمسة وإنما سميت الحاله استقصت أن يركبها إلى
شبهين فإذا أدت واحدة ففيها خمسة الخمسين وسبعين فإذا أدت واحدة ففيها اثنين المئتين فأن أدت
واحدة فخصان إلى عشرين ومائة فأن أدت على العشرين والمائة والحق في كل خمسين خمسة وفي كل أربعين بلغت المئتين ومائة

العشرين مع الحسنيين وفي الخمسة عشر ثلث شياؤه وفي العشرين أربع شياؤه وفي خمسة وعشرين ثلث غاؤه كل ذلك مع الحسنيين في
 بلغت مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقايق ثم ثلثا الفريضة في الخمس شاة الى ان قال فاذا بلغت مائة وستين وخمسين
 فبعضها اربع حقايق الى مائتين ثم ثلثا الفريضة بالكلية ثلثا الفريضة التي بعد المائة والخمسين انتهى فظهر منه ان ما ذكره
 الغاضلان وغيره من مؤلفاتهم معناه في غير ثلثا الفريضة من النصف المذكورة وان ثلثا الفريضة في سبستان الفريضة بعد ثلثا الفريضة
 النصف اعتبارا بغيره من سبستان الفريضة الاولى وهكذا فظهر منه معنى قوله ثم نرجع الابل على استاها فظهر ان الفريضة في مقام
 مقام ثلث الفريضة الجملية والعمل بزيادة والسبب في ذلك عند العامة شيئا ظاهر الخلق الثواب بالاشارة والدخول فيه وزيادة على المتفق عليه
 بحيث لم ينف على احد منهم ويكون معنى قوله فاذا بلغت مائة وخمسين فبعضها ثلثا الفريضة فيكون اذا بلغت ونحو الشطر المدعى الذي هو في جميع النصف
 شجر واحد وباعثا واحد من دون ثلثا الفريضة مطلقا ولا هو في ثلثا الفريضة ومقابل بالمره وهو زيادة واحدة الا ان ذلك
 معبر عنهم في خصوص ثلثا الفريضة وان اختلفت في ذلك من غير النصف من دون اعتبار الشطر اصلا وليس اصح القول
 ذلك الشطر منهم شرط للانتقال من ثلثا الفريضة الى ثلثا الفريضة في ذلك الابل لا اعتبارا بثلثا الفريضة بل مع ان العدم في مقام
 التوبة لنسج كون ذكره ثلثا الفريضة والعشرين في ثلثا الفريضة لانه كان يجاء بالحكم على كونه ذكر البواقي في هذه الطريقة في ثلثا الفريضة والاول
 الفصل الا لما ظم على ان حال الفريضة في حال البقاء فكلما ان المعلوم من الدين والثبات في جميع المسلمين كون البواقي بشرط تحقق شرط الانتساب
 الا ان يكون الحال في الخمس والعشرين اية بكل وبالجمله هم من اجل وان التوبة يكون الاشياء على نصيبهم وهم كانوا ثلثا الفريضة في ثلثا الفريضة
 بغيره ذكره في الخمس والعشرين في ثلثا الفريضة من غير ان العامة كانوا سابعين ثلثا الفريضة من كثره الاخبار الواحدة في ثلثا الفريضة
 وبناء عليهم عليه ولما كان باء التوبة في زيادة واحدة فلم يسعوا ولم يتوجهوا منهم مطلقا مع انه ربما يصحركم معلوم منهم في ثلثا الفريضة
 حذوا في اخبارهم والمال في الاخبار على كون بغيره كما شفعوا في الراد من بعض الخلق الكاشف يكون التوبة بغيره في ثلثا الفريضة
 تحقق الاحكام الفقهية فلا مانع من كون المقام ايضا حله ولو منعنا المقام ذلك مع انه لا وجه له بعد القول في غير القول بالحد يمكن
 مع شاذ ايجبت تلك العمل به اجماعا وصحفا واعتبارا ثم اعلم انه لم يتركوا ان الجسد مستند ولعله الجمع بين الاخبار بمجل ما دل على خمس
 شياؤه مع سبعة لغز في ثلث غاؤه وابن ليون وفيه ثمانية في المقام مذاهب اخر القدر من السبب في الانتصار انه اذا بلغت الابل ثلثا
 وعشرين ثم فادته فليس في زيادة ثلثا الفريضة في ثلثا الفريضة فاذا بلغت ثلثا الفريضة في ثلثا الفريضة واثنتان في ثلثا الفريضة
 والاصل في الاخبار الثمانية باثنا عشر واحدا وعادتها ببعض ما وعد من طرق العامة مع انه في المسائل الثمانية قال اذا زاد
 على مائة وعشرين اخرج من كل خمسين حصة ومن كل اربعين بنت ليون ونقل الخلاف في العامة ونسك بالاجماع والاخبار والجواب عن
 معارضتها بانها اخبار الحاد الثاني عن علي بن بابويه انه اوجب احد ثلثين اية شيئا وكذا عن الصدوق في كتابه لحد انه خلاف
 ما نطقت به الاخبار والاجماع والثالث ذكر الشهيد الثاني ان التقدير بالاربعين والخمسين ليس في الخبر بل
 يجب التقدير بما يحصل من الاستيفان ان امكن لهما اربعة والاخبار اكثر مما استيعابا فاما طاعة الحق الفقير فوجب تقدير الماء
 واحد وعشرين بالاربعين والمائة وخمسين بالحسين والمائة وسبعين لهما وتخرج المائتين وفي الاربعين ثلثا الفريضة
 لهما وبكل واحد منهما اربعة من في ثلثا الفريضة وابن حزم ومرويه هو المذكور والمنتهى بل يظهر منهما كونه واقعا وهو ظاهر الخلق
 فان كان في قولنا هذا اختيارا الفريضة مطلقا ونسب الى ظاهر الانتها على ما ذكره في الترجمة واما الاخبار فقد عرفت انها مقتضى
 الاختصار على ذكر الحصة في كل خمسين في بعض الاخبار وهي الخمس لكن الظاهر ان المقام مقام الاجمال فيه اية فيشكل الاستدلال
 به ايضا والامتناع ايضا عليه فهو الاختيار مقتضى الاجماع المنقول فقيده الرابع عن القدر بين الحما اعين ان الحق



ويظهر من ايمان المشهور استحقاقها لان جلتها الخل فان اذنا الفعلية فهو منوع للاصل واطلاق الاشارة فاقى بعضهما من كونها طرف
العمل هو ذاته الفضل لا لا موجب التقييد بالقضية لما عرفت ما فيها من بياضة العامة مكوينا وعدم الوثوق الصحيح في سندها مع عدم
في دلالتها بحيث يوجب التقييد بان يكون المراد استحقاق طرفة البطل اشارة الى وجه شتمها حشره والجلد وحمل المطلق على الفضل المذكور
لن يوافق من قول طرفة على استحقاقها الطرف حتى يفهم عليه الا حشاها واضح ثم اعلم ايضا ان الاشارة الى انما هل هي جزء من الشكليات
في الوجوب فلا يفسد بطلانها بل هو محل شئ يعني غير لفظية كما لا يفسد في ان ايد منها بالنسبة الى الاربعين والخمسين على ما هو المشهور بين
المتأخرين نسبة وجهان اختاروا له في الثمانية وثلاثين من احدى المتأخرين وتوقف البيان من حيث اعتبارها فاضاها على انما
الفرقة في محل خمسين واربعين يبيع حرك او يبيع اقول هذا هو المشهور بل اودع في التذكرة والمتن من هذه الاجماع وكذا الحق ولكن
وقد نسب الى المصنف ثم قال وقال علي بن ابي بصير ابن ابي بصير يبيع حرك ولم يذكره التبعية ثم ارجع للقول بانه اشهر بين الاطفا
وبان التبعية افضل ولعل مراده ان الحق يمكن اختيار ما هو الافضل منه والراى في كتاب الاشارة مختصا في الرواية المذكورة في الماشية
الساهرة التي يظن انها الفتح والمحقق عن الفضل المذكور من الباقر والصوم وليس فيها ذكر التبعية اصلا بل قال في محل ثلثين يبيع حرك
حرك لكن قد عرفت شتمها ما هو الواقع العامة ومع ذلك نقول التبعية لغة ولا التبعية من غير تقييد بكونه ذكر اولا استكمال بحسب القول الذي
ويؤيد ما ذكرناه انه ذكر فيها في المراجعة هكذا فاذا بلغت تسعين ففيها ثلث يبيع حرك والحق فضلها في التبعية هكذا قال
وقد ابلغ في كل ثلثين يبيع حرك لو تبعية الى ان قال في السبعين يبيع حرك او ثلثين في سبعين يبيع حرك او ثلثين في تسعين يبيع حرك
نقل بالمعنى لعدم الذكر في كتاب من كتب الاخبار ولذلك اقتصر في تسعين يبيع حرك ثلث يبيع حرك او ثلثين في تسعين يبيع حرك
من التصرف في هذه الفضل والمذكور من لانه محال يبيع حرك وقوله بالاجماع هو الاجماع الذي لا يخالف في المتن وقوله ولم نقله اقول
بما يشهد به كلام ابن الاثير في تكملة المعجم وفيها شاء هذا هو المشهور بل الجمع عليه بين الشبهة بل جميع الملهين كما نقله الفضل
وهو الظاهر غيرهما ايضا وان قال في القصة ليس على القتم شئ حتى يبلغ اربعين فاذا بلغت اربعين فادفع واحدة ففيها شاء وسنة
القصة التي سبق ولعل ما فيه سهو القلم المعروف وسنة من مضى في العوالي عنه ٢ ايضا انه قال في كل اربعين شاء شاء
بالاجماع والمحقق اقول الاجماع نقله جماعة بل قال في المشيخة للاخلاق فيمن العلماء الامام سفي عن شاذ من العامة في حكم بضعها
وكذا فعل في الشهر والتذكرة والمعتبر في نسخة محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الصوم قال ليس فيها دون الاربعين من القتم شئ فاذا بلغت اربعين
ففيها شاء الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها شأنان الى المائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث الى ثلثمائة فان زادت
القتم ففي كل مائة شاء الحديث كحجة الفضلاء فلانة وابن مسلم وابي بصير يبيع حرك والفضل في الباقر هو والصوم قال في كل
اربعين شاء شاء وليس فيها دون الاربعين شئ ثم ليس فيها شئ حتى يبلغ عشرين ومائة فاذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك
ثلث شاء فاذا زادت واحدة ففيها اربع شاء حتى يبلغ اربعمائة فان زادت اربعمائة طار على كل مائة شاء وسقط الامم الاول
وليس على ما قلنا المائة بعد ذلك شئ وليس على النصف شئ للحدث وما زاداه الصدوق في الخصال او اخوه في باب شرايع الدين بسند
عن الامام عن الحسن بن علي قال هذه شرايع الدين ان زاد ان يمسك بها الى ان قال في حجة القتم الزكاة اذا بلغت اربعين الى ان قال
للمائتين فان زادت واحدة ففيها ثلث شاء الحديث هذه الكنى المص لعله يريد هذه الرواية من جملة المعبر التي ذكرها لان ملونه
عدم العمل بها اسلا اذ لم نجد منه العمل بها في مقام مع ان مقتضى احكام كثيرة غايبة الكثرة ونحو اشرا الى بعضها في مقامات ولعل احد
القاتل السهم لغرم للمعبر ما ان هو من بيان المستحق في القصة بعد ما ذكره البقر واما ما في حاشية كتابها في حاشية كتابها
عن ابي جعفر قال قلت في الجواب شئ قال مثل ما في البقرة شرع في ذكره في المتن فقال وليس على القتم شئ حتى يبلغ اربعين
شاء فاذا زادت واحدة ففيها شاء الى عشرين ومائة فان زادت واحدة ففيها شأنان الى المائتين فان زادت واحدة ففيها ثلث شاء

الى ثلاثمائة فاذا اكثر القسم سقط هذا كله واخرج من كل مائة شاة وبغضد الصدق الموضع الذي فيه الغنم فنبأوا باليمين الى ان قال
 وقبض عبد الرحمن بن الحجاج له وغيره في المسائل ان ما ذكره في ذكره القسم ليس منه وطائفة فدان بل هو قتلوه وانه اخذ ذلك من محمد بن
 محمد بن قيس وطائفة الاعشى المذكورين في حق كل مائة اه قال في النسخة اخلف الاختلاف هذه المسئلة فذهب ابن بابويه الى
 والمرضى وسلوله وابن عمر وابن ابي المانة اذا بلغت الشاة ثلثمائة وطائفة في كل شاة فيها ثلث شاة ولا ينفي الغنم من
 ما بين وطائفة في كل مائة اربع مائة واستد ابن ابي الى الحق وصفا المتن المذكور الى المصدق ولحق في كل مائة اسبا
 ابن ابي من هذا القول الى المصدق ونسب الى القول الاخذ اختار مصنف المتن ونسب في النسخة الى القضا الاربعه وفي المتن الى الثلاث
 منهم وفيه في كل مائة اربع مائة الى المصدق وابن البراء الى المصدق فيها اربع شياطين حتى يبلغ اربع مائة فيأخذ من كل مائة شاة فلا ينفي
 الغنم من يبلغ مائة واختاره في مقتضى المصنف المصنف ونقل الشيخ في الخلاف اجماع العروة وهذا قول ثالث قال ابن
 نفع في القيد وهو ان في كل مائة مائة وطائفة اربع شياطين فاذا كانت على ذلك سقط هذا الاعتبار وخرج من كل مائة شاة ونقل عليه
 اجماع العروة ثم قال اخرج الاولين بغير محمد بن قيس ابا النخعي كوناها فاقوا ونقل عن المصنف كوناها وعن نفسه بغيرها باشتراك محمد بن
 طيس عن الشهيد الثاني بان الذي يوعى عنهم المصنف غير مشترك وانما المشترك من يث عن الباقر نعم يحمل كونه محمد بن قيس في غيرهم ان
 من يث عن المصنف اية مشتركة لكن المنفرد من يث عن ان هذا هو الشاة بعينه فذهب عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن حميد عن ثمال
 واستدل في المتن على هذا القول ايضا بما رواه الصدوق عن زرارة في الصحيح عن الباقر قال فان كانت واحدة ففيها ثلث شاة
 ثلثمائة فاذا اكثر القسم سقط هذا كله واخرج من كل مائة شاة ثم اعترضوا الظاهر انه ليس من جملة وطائفة فدان كما يظهر من
 الناقل في سابقه ولا حقه ولذا لم ينقل في غير المتن ولا يث من الاصل فاما اعلم الا بعض المتأخرين حشدوا في المتن قوله
 اقول ولعل المصنف اذا ذكر الصحيح ما ذكره فاما منه في صحيفه بطائفة ابن قيس من جهة ما ذكره في وطائفة الجارية من الشهداء الشار
 وفي ذلك ثم يمكن الاستدلال ايضا بطائفة الاعشى المذكور في اجماع الاثر في بطائفة الفضل الخمسة المذكور في وطائفة الجارية
 بانها معارضة بما هو مع سنة واكثر عددا مع ما عرفت مما فيه من مخالفة العامة من جهة المنفعة ومخالفة الاصل انفسا
 الى انها مخالفة للاختصاص المذكور في النصا الثاني ايضا على ما نقله في المتن في حق البعض في حيث قال فيه فاذا بلغت
 ومائة ففيها مائة وان كان في الحاق في الاستدلال ويعضد بغيره كما ذكرنا الا ان يث بان الصحيح مخالفة للظاهر المذكور في المتن
 او اكثرها ومخالفة لظاهر الفضلاء الخمسة وتكون اشهر عند الشيعة بلا حجة وفي الاجماع في الخلاف وان كان الظاهر
 خلافه وكنا من جملة حظه وطائفة الاعشى كون الصحيح مخالفة للعامة في حق الصدوق وبعضه كل واحد واحد في الحق
 كوناها في مائة الفضلاء وعرفها انها مخالفة للعامة بلا شك ولا ريب نعم يمكن ترجيحها على الصحيح من جهة الدلالة لكن في
 مخالفة فيها وظاهرة في الصحيح والظاهر لا يعارض الصحيح بل يمنع بعض الافاضل الظاهر انهم حكم بعدم التعارض معلا بخلاف الصحيح
 تعرض في زيادة الواحدة في ثلثمائة فان قوله فاذا زادت واحدة ففيها ثلث مائة من القسم الى ثلثمائة يقتضي كونه بلوغ الثلث
 غاية لفرض الثلثة واخذه في النصا كما هو الثاني في اكثر الغايات الواقعة فيه وفي غير الغايات المنصبة لبيان سبيل القسم
 والحكام الذي يجب ان يفيض انما الحكم بثبوت وخصضا لكثرة وفرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة في شيء فلا ينافي الحكم
 حتى يفيض لعارض بل يكون جزا لفضل ومثلا على بيان حكم لم ينعى له في الصحيح حكمه ولعلنا نقضه انتفى اقول وفي
 ان المصنف جعل الغاية لثلاثمائة لا يلبسها ولا اولها واخضا لهما في العبارة لان الاصل عدم التقيد بمصداق ان في
 العبارة فان عشرين ومائة في النصا الثاني وللابين في النصا الثالث ولا شك في كون مجموع عدد كل واحد من مائة



الخواصة اوله لم يجد عند البعض مكان اوله بذكر ذلك من الادب والنجاة المذكورة شرائط بل يشترط في كل قول له وجه واحد وكذا في غاية الظهور
 في الجمع وعدم جواز في شيء ستمائة قوله ولا يؤخذ به فان الفرض ان ذكر ما يجب له من اوله ما ذكر ثم اوله بل يشترط مع ان الاطلاق لا يقتضي
 ذلك واحدها يقتضي اشياء وتعلق في العدم عدم الفرض بين الافراد فيما اجتماع العمل وذكره ولا يقتضي الفرض في العمل الى حد ما يقتضي ان بالمتن ستمائة
 ستمائة ملاحظة كمال الفرض في كونه متعلقا بمرتب من انتم الشئ الكمال بين الغناء والمشاخنة والبناء على انه لعل المقام كان ظاهر الجمع من
 ما لا يجمع يقتضي كونه امثالا ومثالا اظهر من بيان اظهر من ان لا يكون ما لم يرد به البولي ويكثر الحاجة الى مقتضى كماله انما لا يقتضي والى ذلك
 الاشياء والانتشار والظهور بمتعلق العادة بلا شبهة فكيف صار الامر بالعكس مع ان الخالف النادر لم يظهر له عندنا املا كما سنرى
 للجمع من عبد الرحمن بن الجراح من المصنف انه قال ليس الاخر ما ذكره المصنف من الابع ان يكون متعلقا بالانفاضا على عود شاء الدين والى
 ولا يصرح ان يخرجه من بعض حديث عن الجرح بظاهر الجمع من الجمع بظاهر بالفتنة الى العالم يخرج لان مباداة ليس فيه في هذه الحديث شخص واحد
 فان كان ظاهرها جرح فكيف لا يكون جرح وان لم يكن جرح فكيف يكون جرح والبناء على كونه هذا الشخص المختص بجرح بعنوان المصنف بطلان
 المصنف (و) النسبة الى بعض ما ذكر وجه بعنوان اراوة المصنف المجازي بالفتنة الى الاخر فاصد اية لان الشخص كيف يكون المصنف
 المصنف ولا يكون المصنف بل المجازي والادوية المجازي ولا يكون له من المجازي بل المصنف مع ان المجازي ملزم من نية معاندة المصنف والبناء
 على ان الجمع من حيث الجمع من شخص المصنف وخبر المجازي من مجازي للبيان بلزمه وجه الفرض المعاندة للمصنف فكيف يمكن كمال
 ان يستدل بان عباد ليس فيه حقيقة في معنى الزكوة من البناء على انها من قبل العام المختص بكمال شاء الدين والى خبرا باجماع
 غرو وبقى الباقي لان العام المختص من المصنف لفظ العام واذا وجه خبر ما بقى كونه جاء الغور الازيد لا التبرع مع كون الخراج الى
 مشرطين في الحكم كقول جازي به وعمره خالد الازيد وعمره فانه متاخر من غير مع ان الشرط هو بقاء الكثر وهو هنا انه متفق مع الخراج
 وغيره بالنسبة الى الباقي والخارج والحد من فقه وجعل ان تفاوت والمخالفة شاذ فكيف يثبت له ان يقول خرج ما يخرج بالاجماع وبقى الباقي
 واما غير الاجماع من الامارة من المعلوم عدم التفاوت بالنسبة ايضا اصلا على جملنا طلعنا عليه مع ان نفس الجرح لم يبق له احد من مقتضى
 الاشياء اليه في مقام التفاضل وعلى المتأخر من بلا شبهة والمتأخر من فيه انه الاختيار المتفاوت الظاهر الدلالة غاية الظهور والحد
 هذا الصحيح لا بد من طهر اذ ادله بلا شك ولا شبهة لان ظاهر مختلف ما عليه مع فتاها وظلالا ظاهر بحيث يقع التناقض في الظاهر
 كما عرفت وان هذا من تعبد المطلقا ونخصي العموم المتفاوت لهذا الصحيح فان الخاص والعهد لا بد ان يكون بحيث لا يفاضل ويقاوم العام
 والمطلق بل يغلب عليه من اقدم عليه اذ مع التناقض على ما يقتضي التخصيص والتعبد كاهر ظاهر على انه لا اقل من التناقض بان التباين
 من التفرع وما ذكره من قوله لان هذا المخرج اذ عرفت وجوب ترك العمل بالظاهر بلا شبهة ستمائة عند المختصين فتغير
 العمل المذكور ان لم يلزم واسما وما يزيد العمل بل ويعتبر بعد ملاحظة ما عرفت ما نقل من ابن الاثير في طائفة من ان في حديث عمر بن
 الزكي والمختص ولا كذا امر المصنف ان يحد على المال هذه الثلاثة ولا يأخذها في الصدقة لانهما خبا والمال انصرف في باقي
 ذكر ذلك قال ولا ذكره التي تسمى للمال وقيل هي الجيرة والحرمة والعامة من الفرض قال ابو عبيدة والذباب وبقى في الحديث الاكبر والظاهر
 الاكبر من الشاة بغير للمال كالاكبر الى اخر ما قال اقول ومن هذا وجه مرفعة ستمائة عن المصنف قال لا يرضى الاكبر والاكثر
 الاكبر من الشاة في الفرض والاداء ولا كبش العمل وغيرهما من الاختيار التي سندها في المسئلة الاية بل بملأ خلتا وبما لا يبقى في التفرع
 مباداة الغناء كما سنرى وما يمنع من العمل بظاهر هذه الصحيح ان المصنف الغالب بالامر من تلك الفرض هي شاء الدين فلم يوجب
 ذكره اصلا لكان يشتمل ذلك اشياءا والشئ لعمري البولي وكثرة الحاجة فاذا انظر اليها الاضافات الثلاثة الاخرى كان ما يجب
 فيها الزكوة اقل ما لا يجب لندرة تحقق النصاب من خصوص ما بين الاضمان الاربعة مع باقي الشرائط وخصوص ما لا يقتضي ما ذكره

الَّذِي

الدلائل على ان الاستحسان في هذه الاشياء فاعلم ان ذكره لا ينافي وجوب طاعته من ماء من قبل الامام وممكنه من التصديق
 مع ان اختياره لا يعطيه ما هو في الخارج اذ هو في نفسه كيف لم يصر منشأ لكل ما دل على وقوعه بالعين على الاستحسان والاشارة
 ان جعل مطلق الشاة على خصوص الجذع لم يكن الامور فيه من العجز في مطلق بل والمراحم من العجز التي عرفت ما وقع المصير بل في نفسه
 بسبب الموانع فان بني على ان المرد من الجذع بالنسبة الى الاشارة وما ورد في ذكره الا بل بلغ سنة اشهر فانه انما لما ورد في الاشارة
 كما ان الاول والاخير جميعا لما عرفت وسنذكر في ذلك الاجزاء التي عرفت من الخلاف بوضع جميع الاشكال التي انما عرفت
 حكم من الاشارة كيف يصر المشقة بحال وان ظهر من الرضا باخلافه فقلت ليس كذا في نفسه وفيه من كونه من مضمون الاجزاء
 ولا اشارة لا يظهر منها شيء مطلق الشاة كما هو في القابل بالاشارة او كونهما احدهما بالاشارة في ذكره الفهم
 كما كنا نعلم فانه في ذكره الا بل انك في التي يجب الا بل ينبغي ان تكون البعثة من الضمان والمثنية من المعنى فذلك مما هو في عمله
 من النبي من وجه من نوع البطلان لان الانواع مختلفة فالمكتبة خلاف الغيرة والعيشة بخلاف البعثة وحق الشاة في العمل
 العرفية لو كن في ذكره الفهم بعضا قال والنسبة الفهم منسوبة لها اربعين فها شاة الى اخر ما ذكر في النسبة في المفظ
 انك المطلق قال ولا يؤخذ المراد الى ان قال لا يخلو قال واستان الفهم اول ما ملك الشاة فقال لو كانا منسوبة في ذكره
 او ان في الضمان والمثنية على وجه شريع في ذكره اساني اولاد المعنى ان الجذع منها ما ملك في الثانية قال ولما الضمان
 في الحلة واليهمة مثل ما في المعنى ثم هو محل للذكر والاشارة فاذا بلغت سبعة اشهر قال ابن الاعراب ان كان بين
 ضيق وان كان بين هربين فلا يقال جذع حتى تسهل ثمانية اشهر وهو جذع ابتداء حتى تسهل سنة فاذا دخل في الشاة
 في ثلثي وثلاثة الى ان قال واما الذي يؤخذ في الصدقة من الضمان الجذع وفي الما عرفت في فانما ملك فلا يخلو حال
 الفهم من ما ان يكون كلها من المسألة الذي يجب فيها فانه يؤخذ منها وان كانت دونها في السن بان ان يؤخذ منه الفهم
 وان كانت في ذر وبيع بها طاجرها اخذ منه فان لم يشتر قد عليه فاحل ما يجب عليه ولا يلزمه اكثر مما يجب عليه الى ان قال اذا
 كان من جنس واحد فصاحب طكان من انواع مختلفة مثل ان يكون عنده او يملك شاة بعضها صان وبعضها صان في بعض ما هو
 ولغيره ملك ولغيره عبيته وبعضها شاة يؤخذ منها شاة لان اسم ثنيا وله ولا يصداقة الاجر فله بعض ما هو
 بل باخذ ما يكون منه على هذا المال في الحكم في ثلثين في البقر اخبرها بثلثي بعضها حتى يبيع منها ببيع او يبيعه
 اوسط فذلك على ذلك والال الى اخر ذكره فلو كانا ان يكون كلها من السن الذي يجب فيها اصرح مما ذكرنا
 حيث قال يؤخذ منها وكل ما ذكرنا من الموضع وما لم تذكر ومع ذلك مرج بان اخذ ما دونها في السن انما يجوز بالفهم
 ومع ذلك قال على هذا المال في جميع ما ذكرنا وما لم تذكر ومع ذلك ظاهرها في الظاهر في ان الجذع من الضمان الذي
 يؤخذ في ذكره الفهم بالامانة لا في باب الفهم هو ما له سنة كاملة او دخل في الشاة من الشهر وان ذلك هو اول ما يؤخذ بالامانة
 لا يعني ان الفهم اذا ما يؤخذ بعض ان الفهم ليس متصلا ولا صابطا بل المصير ليس الا يكون له ضمة البكيفية كانت
 الفهم ويخرج منه يسأل في ضمة من مال القصر ويحسم من ذوق بين يمين الذم او الدمار من الفهم او جنس
 ظاهر راي المشي فالحجج الذي له سنة اشهر او سبعة لا يؤخذ منه في ذكره الفهم الا ضمة وعرفت ان الفهم لا حله
 ولا ضمة مطلقا ولعل في ذكره الا بل الشاة التي يجب الا بل ينبغي له اشارة الى ما ذكر في حيث يبيعها له التي يجب الا
 هذه المفهوم حجة عند البتة بل عند غيره ايضا كونه في كلام الفقيه من باب الفهم الاشارة اليه وبارة ما ذكره الشيخ ولم يذكر
 لظهور تام ايضا كونه بانه لا يؤخذ وحقها والبلزمة اعلاها واسنها بل يؤخذ وصلا انتهى فاذا كان حق الفهم

الاربعة في ذكره الفهم ما كان له شاة
 كاملة او ما عرفت في كل ما كان له شاة
 فلا كلام ولا اخبار كما سبق وان كان بالفتنة



[illegible]

من اسامی و کتابخانه‌های
المنفصلة

[illegible]

بل يؤخذ من وسط المال فيخرج من التلابة
وعلى المرازبة العرب يقره من التلابة
بأخراج ما شاء التلابة الصفا المشرفة

اربع شاة وهكذا وايضا لو كان البيع صحيحا وان لم يكن اسلا ومرت ان القابل يتعلق بالزكاة بالقيمة التي يحكم بها البيع جميع
الفقر الى مال في الشاة ومرت ان البيع لم يكن غنرا بعين سنة يصير الجمل مال الفقراء الذي غنرك ما يمكن ان انفق على الفقراء بكفاية
المذكور في حلة الفقراء يتعلق بالزكاة بالعين مطلقا بنسبة خاض المذكرة لا يكون على ما مضى النية لا تكون مفسدة بكن في حلة مستعين
في الاول على سبيل الخلط والاشاعة في كل جزء جزء من الشاة المذكور مثل هذه لانهم يتكلمون بالمال الذي منه لم يفل ببناء مال البيع
ومرقة متبا في المقام يحصل البرائة البقية في شغل الذمة البقية خصوصا في العبادات النونية ونسبة الزكاة المعينة بالاشاعة
فيما يقتضي من الفقهاء والمصدق طائفي ومرت بغيره في انهم ونسبة المالك وفي ذلك وكذا العينة المقتضية لارادهم من هذا النوع في الشاة
انهم كان في الفقراء في مال يجرى لما ذكر فيها جملتها يكون بهيمة لولا سند كالا طائل تحت احدا حلاسا الى وعلما على الاستيفاء في الشاة
ومرقة فاسا فان كان اللازم على المعصوم ان يفرل للشاة انما للمالك انه ليس عليك شيء مني لكن ينبغي لك ان تحتار ما هو على الشاة
وقد وانا لطباع مستغنى من هذا والواجب فضلا عن المحجب فليكن يظهر للمالك ذلك لم يحقق مضمون الرائة لمقتضى الحاجة البنية يتوافق مع ذلك
الى انما سند كمنها فان الاستيفاء النقي لا يقع في الخبز انما هو اداة المكلف واشتقانه ومع ذلك قال مثل اخلط ما طمع كاصطططنا
فما هو ايضا بغير الاستيفاء ويتبا بلا حلة ان الظاهر منها انه ليس له الاستيفاء من من لاصح كما سطر هذا حلة مع ملاحظة انه ما و باذا
كثرة ومراعاة غرضه في الزكاة الى المالك ومع ذلك انما يخصه في الفقير والفقير بعد واني تلك الاطباء من هذا الفقير مع هذه العلة مع وجوب ذلك
ولن القائلين بالمعنى انما على ذلك لم يجرى منهم فان قلت القابل بالمعنى لعله لا يقع بالبيعين باشتغال الذمة بزيادة المعنى فليكن العمل
بامالة العدم والراية ذلك لم يستك الا بالاطلاق والصدق على المعنى بل وسد بالاصل ايضا فالاصل بعارض ما ذكرنا بلا شبهة لانه لا
القابل سندا لكن الاصل لا يجرى في العبادات كما مر في كثير من الاحكام وفيها من ان عتق بزيادة ما ياتي بغيره فاما في هذا
بينة منه في زكاة ثلثين بانه على واحد منها في غاية الجودة وعلى القيمة وكذا الحال في منة البقر الرينة فهاية الرواية بالبيعة الى العيين من
الحا من المعنوية في ما فيه وكذا الحال في الابل العربي والاراء والحاجات لعدم الفرق والمقام الثاني ان المالك هل ان يطلع الذي يربيه
ويستط في ذلك ام للشاخي والفقير ان يشاح قوله باطلا في الادلة وفيها ما عرفت ومرت حال الاطلاق وان الشك في اجابته وكذا الزكاة
تعلق بالعين كما ان تكون اجل القيمة انما لم يفل في ذلك كما سطر وانه من الشاخي لا الذي انشأه والاول فاذا كان مال شرا بين شره
لهم يكون بالفرقة عن الفقراء الاما شانهم كما ان في حلة لان الفرقة نوع مما في شره لا بد منها من اتفق من كل من اشترى في الاخرى
الزوم وهذا ثبت عندهم بالفرقة لكن في كل اجماع وكذا في كل محل مشكل وغير ذلك ما عرفت في الفرقة وان ما حكته في الحق واما جرح الرائة
الثابت من احواله الفرق ولما ان ينفذ في ثلث لان الدليل على اجماع او الكفاية او السنة او القامدة الشاينة منها فظهر ان ما نقل من المذكور انما هو
الاتفاق لا الزوم الا بنية كاهر يجرى في جميع المقامات والمعاملة التي من اشترى منهم من الصنف او غيرها ومع ذلك فليكن بالمعنى في المبادي في
كلها الظاهر من كلهم بعضهم يادكونه الا ان يوا الذي يظهر من الاجراء التي كانت ان تكون مشاورة بل مترافق ان اعطاه الزكاة فيضد في العتق
حتى لا اشتغال الملك اية مثل فية سماعه على لهم قال اذا اخذ الرجل الزكاة فله بيعه بعباشا وقل ان الله عز وجل الفقراء في ايراد الانعام
فوقه لا يجرى بالحقا وهو الزكاة فاما هو يملك الى الفقير في يملك ماله ببيعها ما شاة فذلك يترجم لجهاد مع منها قال نعم في ماله الحديث
في الانشاء الظاهرة في ذلك بعد لائحة الاجباء والالة على ان للمالك ان يطلع في ذكره لكل من يربيه من الصنف بصفه الاستيفاء وان الاجباء بعد
فليكن الفقير وفقد ما يطلع وان لم يربيه لم يفل على ان يفر ذلك ما سطر اليه كاهر المال في سائر المقامات مثل البيع وغيره من عدم الفرقة
الصنف وانشاء العتق الذي ذكره وامرهم كاهر ظاهر في الاجباء والالة في ماله اية وفيه لامل المال في ماله مطلق للمالك المشككة على
في هذا يمكن ان يجرى في الاجباء والالة في الزكاة ما يجرى في ماله من المذكور بعد ملاحظة خصوصية الشاة في كمالها في ايجابهم مثل

محقق

لغرض الاستئصال للزوجة نفسها فمقتضى لزوم الفرقة للفسخ متى ان يقع اختيار الزوجة الطاهرة في كون المالك له ان يعطي على من يشاء
كيفية ما يشاء لعله وبما يكشف عن كونه الزكاة المذكورة فيها جيب الكسب والدنيا بين سواء كانت الداهم والدنيا بين او فمقتضى ما في الكتاب
او الثلاث الاربعه ونحوها ولم ينقل من احد اعتبار الفرقة في الزكوات بل الذي ذكره انما هو في نفسه السن الواجب للفرقة فان قيل
لزم الفسخ بنفس الفرقة وقد نفس الاستئصال ووجهه لكان لا يلزم على الشارع اعطاء ذلك في مقام لا اقل وعدم انهما راسلا مع اعطاء الحق
الاستئصال ومطلقة ظاهره خلاف ذلك فلكل الاربعه جميع المعاديات العدة يكون على ما ذكره وبنها في فسخ الشراك والفسخ انهم ان لم ينفق
فذلك انما هو في كتاب المعاملات وهو حكمه وبناءهم على ذلك وليس المقام مقام غفقتهم فلا حظ ما حققه هناك ولا غفقتهم من انفسها
فكفاية المسمى وان المالك ان يعطي مطلقا يقولون بل لزوم الفرقة والفسخ بناء على ما حققه هناك لزم شاذ منهم اختيار عدم المصلحة
اسلا وما ذكره المال في مختار النسخ وصوابه ان الفرقة ليست لنفس معين حتى يشارك من الشارع ثالثة بل مقتضى ما جيب المال انفسه
صحيح ذلك اي قد اراد ان يعطي فلهذا ما به التفات ولا ينبغي عليه ان يعطي من العين بل له ان يعطي الفسخ كالمالك ان يعطي القايح
بل انما لان السن الرجوع منه لا ينبغي كونه زكاة بلا شبهة اذ لو كان كذلك لكان يسقط من ذمة الزكاة او امانات او نافع يجرد عن اللول ولا يمكنه
لغرضه وغير ذلك مما به جيب العاوة يكون الفقر في غاية الرضا والمنفعة بكل ما اعطاه المالك من ان الفقر لا يصلح غايبا وان كان من مال المالك
يكفي ولا عليه مطالبة في الاطلاع مع ان المالك حصص في عدم وجوب الزكاة عليه على ما ظهر من الحديث المتفق على ان يعطى من الميراث ما يشاء
لك امثاله حمل افعال الكسب المسمى على الفسخ حتى يظهر خلافه الا في مقام الدواوي والتحكم فخلل ما ذكره وفيه التماس بين المالك وبين الميراث
كما ظهر من عبارة الميراث التي ذكرناها فان السامع له التماس في الصورة التي بعثه الامام في اخذ الزكاة واعرف المالك باستئصال نفسه واولادها
ولذا قال الحق وليس لك في وضع المالك ولعل غيره انما قال كذا ولا شك فان النسخ وهو الفسخ على ابدية بعثه الميراث من الميراث والساو صدق
خاله صرح في خروج ولنا فيها على سلب السامع في الخصم والخصم في الميراث ان المالك اذا اشتمل على ما اشتمل عليه الميراث يكون له
يعطيه ما يشاء لكن ربما يؤول ذلك الى النظر في المانع عن اخذ الخصم ما في حديث بعثه الميراث من قوله فان استغنا فافله ثم اخذها
واضع مثل الذي صنفه ولا الحديث وبما يظهر منه انه ليس له الاستغناء عنه كما صرح به الصدوق وغيره وقال في المبسوط في ذكر النسخ والامتناع
لزم المال ان يعطي النسخ الا باذن الشارع او اقام يمين حتى انفق فان كان ممنوا واما قلنا ذلك لانه منصرف في مال غيره فيكون ذلك لا
يجوز انهم في تحقيق النسخ سببا بعد ما مضى الاجازة للمالك ان يعطي ما اراد من لعله لا بأس بذكره النسخ وغيره في حديثه في النسخ
امر الميراث انه مريض وقان والطاهر لانه كذا ويقل عليه صحة زيادة عن البازر قال ليس فيما دون النسخ الا بل شئ المالك قال فان كان
بالحديث فبما انبثت خاص الى خمس وثلاثين فان لم يكن عبدا فمما هو في يمين يكون ذكره مثلها فزيادة زكاة منه وصحة ليدبر على الميراث
العلامة الاشهاد اجزاء منها مطلقا مع نصيحة يقولون وان كان اعدى فيه وهو خفيف ومع فقهها في الزكاة وظاهر المعاصرين انه يخرج
فان بين علماء ائمتنا واكثر العامة اجازة عليه ان او اشترى ابن لبون بصدوق عليه فلهذا حكم من مال الميراث في يمين شرا بثلث ما قدر
اليمينين ضعيفين ويظهر من الشهود الثاني وجوب القول بذلك بين الامتناع انفسه **فله** وفيه ليس مناه عن النسخ انه في ملك الجميع
وعاقتنا عليه ما رطبه في الثاني بسند عن اهل الحديث انه كتب بخطه من اخذت عند من لا بل حصة اربعة عشر وعند حقه فان قيل لانه لا يحل
معها شائين او عشرين ومائة من اخذت منه حقه وعند ابنه لبون فانه يقبل منه ابنه لبون ويعطى معها شائين او عشرين ومائة من اخذت
صدقة ابنه لبون وليس عند ابنه لبون وعند حقه فانه يقبل منه الحصة ويطلب المصدق شائين او عشرين ومائة من اخذت منه حقه وعند ابنه لبون
فلين عند حقه وعند ابنه فاض فانه يقبل منه ابنه فاض ويعطى شائين او عشرين ومائة من اخذت منه حقه وعند ابنه فاض وعند
ابنة لبون فانه يقبل منه ابنه لبون ويعطى المصدق شائين او عشرين ومائة من اخذت منه حقه وعند ابنه فاض على وجهها وعند ابنه لبون وكذا



بالنسبة الى

ان يكون مضراً على فساد ما في الغرض وبما يكون الضرف في غاية العظم الثاني ان لا يكون مغلاً ولا ناقصاً اسلاً بل بما يجزى الموقوفات الشرعية
يكون افضحاً الثالث الوصول ان يكون فيه نفع ما لكن التكن الوصول والقبض والتمتع من جهة اخرى مثال الكل ان يكون الموقوف من اجزاء
العرف او السماء ومع ذلك لسبق بالدلالة انه سفيما مضى بل وبما كان عظيم الضرب ولا يتبع بل بشاؤنا ولتوا اولئك هذا السوف نفع
ما والتكون والوصول من اجزاء العرف مثلاً ومن حق ان يقع الاداء في الاختيار والتمتع لغو لم تاسقت بكنا فنية العشر ما سفت بكنا فنية نفع
للعشر هو القسم الرابع لا شبهة بكل الاداء كلهم الفقهاء وهذا امر لا يمكن ان يشا بل فيه من انما الغرض فيمكن ما مثلاً في العشر ان يكون فيهم
لا يشتر بالاداء فيكون مضراً او لغيره من ذلك او يكون له نفع فاطنك اذا كان هذا السوف للضرب للغير العشر اكثر الزمان او اكثر مدة ايجان
الامر بالنسبة الى ملاحظة الاختيار المذكورة تلك في كلام الفقهاء هل الذي نكثت له ما رواه معوية بن شرح المذكور في المقام فلا ثم ظننت
لا شبهة فان رواية معوية هذه ايضا جملة تلك الاختيار حيث مضى ما قال في ملاحظة تلك يتبعون فهم العلامة وفيه اذا وافقه من احد على
هو ينال في خمسة صدقات ان ما جعل من السماء والارض او العمل في العشر وما حصل من مثل الدوالي والسواقي وهي الاصل الى السوف
طابقية نصف العشر فبالرأى مما حصل من مجموع العامين فاجاب بثلاثة ارباع من دون استيفاء في كيفية التكون اهل منها على السوف
فالصداء والزماني او الزمان او لا يستفاد من ذلك كون الموقوف من العامين على سبيل الاستدلال ونسالة الرأى من الاخير بالحق الذي ساله
فهر ان يكون الاغلب ما انا وعندهما هو السوف بالدلالة اما الاول فظاهر واما الثاني فلهذا يبقى بالدلالة لولا ان المصنف لا سطر في الجواب
وفي الطرف المقابل السوف الواحد والاثني فمع انه سأل بالحق المذكور لم يجبه المعصم باختيار النصف فلو كانت الاثني الزمانية في
لجانب علم يستفصل اذ بعض البلاد وان كان السوف من السماء من ارضين الا ان هذا هو العرف في الوصول والتكون او يكون الوصول
منه معناه به ايضا بحيث يظهر حصول الزرع منها جميعاً حصلاً معناه به فيما راي بعد ما قاله فيما استقصاه ظهر ان السوف بالحق ليس هو
به فلا راي بغير ما ساله بل بما وصفي به السوف بالدلالة او يكون في القسم الثالث اجاباً بما اجاب هذا بحسب الغاية واما القول بالاداء
فاظهر وعلى من عدم محض منهم الفقهاء وفيهم الاثني الذين الاخيرين بملاحظة ما ذكرنا فظاهر القضا والاختيار في امثال المقام بالاداء
واعلم انه لا يثبت بالامطار والقادش في ايام الشتاء ولو امكن لم يبق ما يجنبه نصف العشر فقط وهو ما وضع لهم لو احر الزرع في موضع اذا
امطر في الشتاء يبقى المطر في حصة معناه بها بقى عن السوف مثل الدوالي في هذا من غير بل في كثير من البلاد يبلغ النفع من حرجه مطر
من دون ما جعل الى سوا اسلاً وهو داخل في العنة وفيه العشر ومجمل ان يكون ما يجنبه حوض نصف العشر ما لم يطر عليه مطر عظيم
النفع بان لا يطر عليه اسلاً ويطر نادراً ثم اعلم انه لم يعلم الاغلب فيحمل العاقبة بالمساوي ويمكن ان يجزى من النفع على سبيل
البعض هي اختيار النذكرة والمنشور وسفرها البيان وبعضه اطلاق الاختيار والكثرة التي لا تحادح في تحمل العشر فليس الجواب
الاختيار ونحوه كالبزاة البهينة وهو منقول من بعض العامة ويحمل عدم وجوب ازيد من نصف العشر مسكاً بالبرائة الاسلمة
اطول الادب في هذا وفيه وجهان اولهما ان الموقوف من جهة واحدة مثلاً ان وقت الحرجة الثلاثة بدو اسلاً سواها اسلاً الج
فالمخسرة والعشر انما هو المصروف في الكرم ولا عمل ولا الاضمار في غير التخل ومن المحقق في المعبر انه يتخلو الزكاة لجا اذا صار النفع
حظاً وشيئاً والتمتعاً وذهباً ونسباً لا دل الى الشيخ والجهنم قال وفائدة الخلاف انه لو فرض قبل حرقه ثم اراد بيعه لم يبق
فولم يبق لولا الفائدة من حصة هذا ذكر بل العرف بينهما او نفع من ان يحتاج الى ذكر هذه الفائدة في امثالها ما ذكره في
في بيع ونحوها ايضا فالبان من ان ابن الجبلة والمحقق اشترطاً التسمية بما وثق العلامة في سبيل العلم ان لم يبعد من الحق في حق
وقال في الغامض من كنية التكملة مع انه لا وجه لذكر فلول في جميع كنية الثلاثة المشيئة المقيد العلم على سبيل القطع كذا
منه والنفع لما لم يبعد من ابن الجبلة ايضا ما ذكره ولم يثبت احداً به والدلالة في المشيئة اسند ما اختاره المحقق في كنية ابن الجبلة



الملك والاعتماد يحتاج الى تعيين الشئ وكان ارباب الشارح يجعلون في رفع الزكاة يجعل النبي الربيبا اضلالا وخللا وامثال هذه
 بالنسبة الى هذا وتبين الباقي من التصانيد في ذلك في الاخبار كما ذكرنا من جعلهم في الاسقاط في الاخبار وحكمها شرا والفقهاء اجمعوا كانوا
 لها كما تضمنوا ما وجد فيها من كلامهم في مقام اظهر منه الله عليهم كانوا يذكرون انهم رفع منكم ثقل الزكاة ما لم يثبت بها وركب
 عليكم اي شئ تفعلون وتصرفون كما اتفقوا بعد سنين الله عليهم فيما من عليهم واسقطوا عنه ذلك ما بين غيب على غلبتك فكيف حال الامور
 فقضايا بالعكس اتفقوا على ما اتفقوا له في الزكاة حال الغيبة والاعتماد والربوبية وحال الحرس واحكامه ونفقاتها
 مع كونه ما اتفقوا عليه خلاف مدلولات الاخبار الصادرة عنهم المتواترة منهم الدلالة على كون الزكاة في الزيادة لا منقصة منهم
 هو موافق للعامة وكل يفهم فيها حال المشي من الخاصة وطريقهم مع ان كتبهم مشحونة من احكام الحرس وعفت لعل الزكاة وغيرها
 على ما هو العرف والشمع بين قضايا ثابلا بلا حجة كلام الفقهاء ومن كان لا يخفى بيان واحد منهم ما اختار الحق والربيب
 بجه وبالجمله لم ينفصل الحفظان المحقق سق ابن الجندب بل لعله ملاحظه ما ذكرنا في ظاهر السائل في خالفه انه سيقا بعد ملاحظه انه قال
 الزكاة في كل ما انت لا في كل ما سقته السماء وغيرها محلا بالعموم وعدم الاختصاص بالاجناس النعمة الواردة في الاخبار
 لما فكيف يقول بعدم شمول النعمان في الزكاة بين في الاخبار والخصه لئلا يتجوز الغيب والاعتماد على ما صلح ان طريقه
 العمل بالقباس والخروج من النصوص بالبعد ما في المقام بل ان كان في كونه الفطر والابدان مشاركة الزكاة الاجناس والاميان ومع ذلك
 بقا العامة والخاصة من الحجج في تركه الفطر الخاص من البراءة الشهيرة والتميز والتميز يعني ما وجد في كونه الاموال وعلى ما
 روي عنهم ومقتضى على الاربعه على ما روي من فقه بخير الغيب احلا بان يفعلوا اصلاح من حرم اوصياءه وطلبوا اليهم الان
 يكون برباب الغيبة ليس بخير بها بكل ما يكون وهذا امر اخر بالبدلية فلو لم ينقل المذكور عنه فلعلم من هذا القبيل انما سقته
 الجاني الصحيح عند موافقا للعامة فاذا كان القياس الذي هو موافقا لبدتها المذهب فتواتر الاخبار عن الامتثال لها اذ
 وعدم جواز العمل به اصلا ودواما تواتر ابلغ اضاء ومنها الى ان اتفق العامة على كونها من امتدادها في وجهها الصا
 وسكانها عامة مع ابي حنيفة اشهر من ان يخفى حقا ان الحق من العامة ينسك باجماع اهل البيت وما روي من موافقا لغيرهم
 واجابة المحلل منهم بان عبدا لله بن الحسن بن علي بن ابي طالب بالقباس من غير مانع منه وسلم انما في حق الصا وفي حق على النفع فاذا كان
 اتلى بدتها المذهب خفي على ابن الجندب حقا انه قال بخلافه وجعل القياس حجة ينسك به في موارد جريانه فلا يخفى ان الحق
 المقام عليه فلا اعتداد به سيما وان بقى الحق ومذهب العامة مع بخلاف شيخ الطائفة ويجعل مطلقا للعامة مع ان لم يفسل من
 بالاقالة ابن الجندب والحل من انما في شيخ العامة الطائفة لما مضى وسنرى وما يؤيدهم من الجواب بل لفظ الابل والبق في
 مع ذلك شاملا فيها جزمها عندهم مع انها ظاهرة في الكتاب واما بل ببايع السبع مع ان اطلاقا التمسك بالربيب يكون في
 على سبيل الحيف وان كان المطلق ينصرف الى الحامل ما لا خلاف الا اننا على ذر الراسين وامثال ذلك فانما الطيب اذ منع منه
 بالنسبة عن الربوبية البسائر وكما لو خلف ان لا ياكله الا غيره ذلك الاعتقاد بان لا يسلخ بل شئ اخر يمنع منه فاحله مبقى منهم
 مع ان الشئ اني المفلح ذكر في القوم من البسائر والربوبية من التمسك واللغة مفهومة حتى يثبت خلافه اما الاولى فلما مع به هو والعلل
 وفيها من الخلفا تواتر منه لغة وكلامهم حجة حتى يثبت خلافه كما هو الحال في المصنفات مضافا الى ما مضى وسنرى من القرائن الى لغة
 فاق في النسخة ان لم يثبت عنه فيه ما فيه كراهية وسنرى مع ان لا يعلم البسائر حجة على من يعمل وما اجمع به من كلام العرب في معنى البسائر
 وقا عليه في ما قبله لان موه خالف نوع من القامق في ظاهر اللفظ وخفيته نادر ومعنى موه بالفارسية نادر وبالعربية خفيته
 قبل النسخ ولول الغيب في كلام اخبر انما في لفظ خفيته في كونها من احسن استعمال هذه الاشارة ويظهر ملاحظه ذلك في



سلكنا لكن بثبوت بطلان ما قاله من ان ظاهره منه عبارة القاموس حيث قال البصر هو النظر من اوطابه واظهر منه عبارة كثر في موضع كثر
وهذا في ما يترى الوضع في قوله الضمير نعم ظاهر كلام الصحاح مفتوح ما ذكره لكن يجرح هذا بثبت غلط العلامة وفي طائفة من طائفتها
بملاحظة ما في الجمع الصحاح من ان الربيع من النور وغير ذلك فان من المقام اما ببعضها هو الاظهر واينما هو اظهرها ظاهرا اما بالعلامة
ثم على انه لا بد من ملاحظة كنههم وليس عندنا ما خالف ذلك من غير ان القول ما قاله هذا مع ذلك فقول كثر في ما يترى
شاهدا لا نامل فيه ما قاله من كثر كما مر وسألني ومنها ملاحظة استعمال اللفظ الذي يماثل مثل الربيع في ما قبله عند الا
استعماله وليس امل فيها واما نقدها باللفظ على العرض فلكونه الاصل في الوضع هو اللفظ والعرف العام والاصطلاح لا يقتضي
الا بطلان وهو الاستفهام او في الوضع ونحوها وشي من هذا غير متحقق في المقام بل ربما كان التبع يكشف عن النفاذ على اللفظ
فغيرها يتوقف على الفرضية كما لا يخفى على من لاحظ ما اشار اليه بالجملة بثبوت النقل الى الموضع الاخر مما عمل تأمل ظاهر الاصل
منهم بقاء ما كان على ما كان حتى يحصل التغير بخلافه ومن ان التغير في وكيف كون المتأخرين في هذا المقام على العرض انما حصل
في موضع ثبت الخلاف على حيث ادعاء السائل يتبع الحقيقة الشرعية واما الموضع الذي لم يثبت في الاصل البناء على اللغة لا سيما
لا يقتضي التغير الا باللفظ وغيره والثبوت في موضع لا يقتضي التغير في غير ثم ان صاحبك لما اورد هذه مقدمات على الزكوة في العتق
عقده فظهر ذلك بل وعدم تأويله بعضها السائل اعترض بوجوب الزكوة في جماعة دون الحصر والربط ما للحصر فلعلم القائل
ولم يرد على الزكوة فيها فاختار ما نسب اليه ان الحق في الزكوة في الجماعة وانما يملك عماد كذا يمنع ذلك الدلالة في البصر الربيع
واما الحصر فلعلم القول بالنقل والجمع مما يدل على الزكوة بالحق من غير ذلك والمشتغل اه افول يحصل القدر ماء الصبر فينبغي
التقليد لا ينفك لما صلا بجبلة على ذلك الكسب هو المشاهد بل ربما يتوقف عليه ولما ثبت الاجتهاد فلا يحصل الا بغيره
ولم يبق من ثم فان العلم لا ينفك عنه في قلبه من حيث استأثر هذا العلم الذي يبينه الترتيل والاعتماد فيما يحصل من البرهان او بعضه
حيث كثر ما بال غير مثل غير الحقيقة وغيره وربما يحصل مع الكسب على التقوى للشاهد الثاني وهو مع ما انه حال الكسب حصل
اظهر من الاماكن ولا يصح ان ينفك عن ذلك الكسب مطلقا او في الجملة بالنسبة الى بعض التفاريف في الفلطة والجمود للجهل والجهل
الا انه لما كان هذا المنة من جهة نبابة الجمع فربما لا ينافيها الا منشاها بالاعمال من الزكوة وفوقه والنوكل فانه ثم يشاهد انما
من الطلب وهذا الطلب لا يمنع اصلا واداسا من يلزم الاجتهاد بل ينفك عنه كما هو المشاهد في هذا ايضا ان من اخذ الزكوة في غيرها
لا ينافي ما سلم من جلاله وهو كالحصول للجماعة التي هي من بينه القول من بلن وفيه في الصدقات اذا اعطوا ايضا ان لا ينفك في
ذلك غير رسول الله ومحصل منه لغير الغلب من الاماكن المتأخر وربما يشبه بل ويهم وربما يميل الى من ينفك من الاماكن
والاعطاء وان كان ظاهرا وقال نعم ولا يتركوا الى الذين ظلموا فتكم النار او اسقوا ودفع السلوك مع الفاسق ما وجدوا يحصل
لذلك المسائل بعلمه الرسول في الاخبار وربما وقع في العقوبة وروان من لغت خلت راحة الايمان من غنم وربما يقع في الداء
الذي هو الشك بالله او في بعض الداء وهذا الايمان وهو في الطمع انه يخرج من الايمان وهو في ذلك من الزمان والكتاب من ما وجدنا
في التائمه وكنا في الغيبة وكنا في تلك المناجحة وكنا في الصداق غير ذلك ما لا يكاد يعلم عنه ولم يثبت بالجميع فلا ينافي ما سلم من الكسب
ولو سلم من فلا يكاد يعلم من البعض ولو كان واعدا من هذا ومع كيف يقال من قبل النبابة العظيمة التي هي غيبا نبيا ونبي اسفل
ولذا نرى ان الذين يشعرون في الطلب ربما ينفك عن ذلك ومع ذلك يقال ان ما ان اتين منهم من الربيعة النبوة منهم من
ينفك عن الحق والصدق وحياتهم لا يشعرون من المعاني والبيان ومنهم من لا ينفك عن المنطق او الجبهة منهم من لا ينفك عن الحكمة بل ربما
يجعل اليهم الشك ان المهم والصدق هذا العلم لا يفهم فانه ينبت القامرين من الفهم ولذا ربما ينفك عن الحق مع الاخبار ومن
الكاظم ومع ذلك ليس شغلهم الا تقليد الغضا مثل تقليد شمع اللعنة مثله لا ينفك عن الجاهل من انهم من كان سفيها



وهو قوله كما ينبغي ان يكون انما هو في نفسه ابتداء
من الله والبرهان الاول من النسخ واما الثاني
الاخطا ويكن المنجاة من نفس غير الزك

ولم يأن اعطى وبالجملة بلا حكمة ما ذكر من امثاله بجمع عند كونه زكاة فلا تقع في البلاء وهم فظهر جمع اخوين الراشدين اذ قيل
منهين بجل المذكورة في البقرة على من لا يقضي بالشك في ابيهم ويستكشف من خطئه الزكوة بل واكثر له اجتهاد الا ان يصح بانه ليس بكونه او بغيره
معرفة لما فيه من المصاحبة ولذا منع وقال مال قد جرد به وبصد فاه افول من بدعيات الدين وجوب اعطاء الزكاة كوجوب الصلوة والاعطاء
بجواز الضبط والكفر في حقه فلا ينوقف على وجوده مع الفقر اذ رتبنا لا بد منه فقيل قد يقال يا ايها المفسر بان يسمى كل عرف فافاد ان الفقر
ان يعطى والظاهر ان لا يكون الاصل ان يحصل اليقين بالفقر اذ لا يحصل وشغل الذمة بالفقر وانه كان يستلزم البرائة اليقين
الاختصاص بالاولى الشبهة منها احالة الفقه في افعال العلم الشاذية من ظهور الاختيار والاستقراء ومنها يتبع نفعها
الاختيار اذ لو كان العلم شرا كما تنفي ظهوره في خبر من الاختيار الى الدعوة في مباحث الزكاة والفقر واعطاء الصدقات الاخرى فيسلف
للمصالح والحق العلم وغيرهما مع انه رتبنا ان مقتضى ذلك لو كان حكمه بل رتبنا خلاف ذلك من الاكتفاء بالظاهر وكذا
الاصل الفقه في حقها انه عام البلوى مشورا لذكره في المباحة اليها في العموم والشبهة ولولم يخلو اعطاء الاجابة في ذلك
الاقتناء بالمشكلات الشرعية لشاع قطاع ط شهور اشهر النسيان بطلان خبره ^{من المال ومنه من غايته الغرض خاصة يشق اعطائه مع ذلك}
كغيره في الاعطاء ويعلم من بقا مشغل الذمة على ما له شيئا من شدة ما ومع ذلك ان المار في الاعطاء والامتناع كان على الظن والظاهر
واصله العرفي من الغنى وعلاهم من مغل بهم وغيره من المدين هذه اليقين بان الزكاة لم تشع الاقربا للفقر ورفعها
لحاجتهم على اليقين ان لم يضره العرفي المقتضى انما اذ كثر ما لا يمكن يحصل اليقين بل كثر ما لا يمكن الاثبات بالعدالة
من الشبهة سيما مع ما في معرفة العدالة والعدل في الاستسكان لا يتخللنا وحسبنا بل علمه كون الفقيه غايته الغرض من هذا الغرض فانه
لو نقص من نية قليل من سنة غايته القلة ومن في هذا الفقر فربما يصحبه الشبهة غايته العرفي بالتميز بها بعد ملاحظة ما ذكرنا انها سبق
في هذا الامر لعدم تحقق الزكاة له وانه نعم هو الاثر في هذا الشأن ان وحلف عليه وحسبنا ان مراتب الغنى متفاوتة جدا فانه في الثقات
في الشناعة ومعهما والذين وما يلحق بالمال ولا يلحق وما لا يملك وما لا يملك من نفس الغنى في ذلك بل علمه المال في امثال ذلك
الغرض على الظنون لغاية فقر اليقين في الطبقات التي عرفت غيرها اذ لو كان المال اعيان في فقر الايات الا ما ظن ظهر له يمكن
مثلا لما ذكر في الاثر ان من مع كنه من اولي الحق اختار من ثمة سبعين رجلا فظهر كنههم كغارا مع انه نحو مع اهل التقوى ^{مع}
ومعها الاختيار في جمع من لا يسأل على من يسأل وهو فيهم السؤال والطهار والعصمة ما وعد من ذلك المنع غايته الشبهة مع وجوب طاعة
والاختيار في ذلك متواتر وهذا كيف يمكن ان يجمع من الاثبات فضلا من يحصل اليقين هذا مع ما في الاخبار من فعل الاثر فيهم
يجمع الذي كانوا يصدقون ويعطون مثل ما في الصحيح من عام من جدامه قال جاء رجل الى ابي عبد الله فقال له قمنا الى صديق فقال
الى غلة نذكر فقال لا والله فقال الى غلة فقال لا والله فقال الى صديق فقال لا والله فقال فانت على حمل الله
له حقا في امرنا الحديث وامثاله كثيرة منها ما نقل عن العيين ومنها ما نقل عن الرضا الى غير ذلك ويظهر من الاخبار ان
الشبهة وسطه الاثر في انهم كانوا يحكم وما ذكر في حال ما اذا اتفق الفقهاء فان الظاهر منه تصديقه بغير عيب والظن عدم الخلاف في ذلك
فيضد استصحابا لعدم الذي ثبت بحجته على من يثبت كون الظاهر مبنيا على الاصل اذ كان ظاهرا في حال العلم ومثالا
اثباته فلا حجة ويحتمل ان لا يظهر كنه غيبا ما اذا فصل ما ينبغي ان يلاحظ الشبهة في ^{في} والاحول اه هو على شيا بلا حكمة ما سئل في
لعلمه ^{في} اما تلف المال اه اصل فيه ثلث في مسألة فقال الاول عدم القبول الا بالنية في الما والثاني انه يختلف حسب انهم
الى التبع والثالث القبول مطلقا وهو مختار الفاعلين في واقعهما الاثر لم يوافق مكننا وليس في امقابله منكم فيقبل كما هي الظن
الغنى والظاهر من خبر الصدق الاختيار كما لا يخفى على الملوك مع ان الموضع فيها خلاف الاصل كما لا يخفى مع ان المالحق للاصل ^{الاصل}



جاء

فلا حاجة فيه الى اصاله عند من العلم مع انه وبلا لا يسله الا شيئا فينتظره ويلزم منه جرح او مسوقها هذا مضانا الى الناس فيها ذكرناه
الاجابات هنا اكد بان طلب البين ان تكونه ولا يتحقق له ولو ظهر ان الحق لو ظهر عدله وبحثت مع الكثرة مع بقاء العين والشيء في
مع الامكان والافاقية وما غير المشكل في القصة وهل القصة يوم الاخذ والتلف او على الفهم احمالا اخراها الا حين يكون غاصبا هذا اذا
لم يكن ذكره في سوا العلم كونه حقا عليه ام لا على الشيء المعرف من عدم معدونه للجاهل بالحكم واما اذا لم يعمل فاختلف الاختلاف بين
والعبر القطع بعد جواز الانشباع وعن الشيء انه ليس الرجوع لكن دفعه حمل الجواب والنطق وعن القدر كونه جوازا لا انشباع
الدفع لانه ابصر في نفسه واستجوب بعض المتأخرين في طلب بقاء العين اقول لا شك فالرجوع مع بقاء البين وكون الاخذ من بين الرجوع
في الحقيقة له اما مع التلف فلا شك له على اخذ العين بلا شبهة الا ان يكون هذا اما اذ كانت ظاهرة في كونها صفة ظهر على الاخذ مع ذلك
اخذ فيصير خلافا في العالم واذا اوعى المالك باق اظهر له انه صدق وانكول الاخذ فالقول فيه مع البين واما اذا بقى العين والاخذ من
لا يجوز الرجوع في الحقيقة له فحياج اليه ليس المقام مقامه واما اذا لم يكن الارشباع فاذا كان الدافع هو الامام او نائبه ففي المشي
لانه لا خلاف بين العلماء في الاجراء عن المالك لانه خرج عن العهدة بالدفع الى الامام لخاصية الدافع جرح من العهدة بالدفع الى من ظهر من القدر
واجبا بالاعادة فكيف جرحه من قبل الاصل وانتهى واما اذا كان الدافع هو المالك فاختلف الاختلاف بينه فمع جماعة منهم التي في ذلك المقام
وعن المشي والاصل الصالح والضمان وعن القدر والشئ سقط الفرضان مع الاجتهاد فيسوي ترجع عدم جرح الدافع لها انه دفعها الى من هو
الغير فمما شرفه فمما فصل الامثال لانه لم يغير الخلاف لكان مشقة البينة قبل التمسك مثل البينة فكذلك بعد الاصل في هذه جملة واحدة
الا عادة وقد بان الوجه الرابعان الاثنان وبعضهما الاختار المتواتر بعد الاية في كونها حق القدر وانها شرعت لمرحمة فظهر
وصل الحق الى المتحق وانه وصل الى غيرهما الذين رجحوا الموصفين هو ما ذكرنا مضانا الى محجة ابن ابي عمير عن الحسن بن عثمان النخعي
ذكره عن العموم في رجل اعطى ذكوة رجلين وانه من اهل الاخي عنه والسند بخير بان ابي عمير سله محجة في حكم المنا
منه علماء الرجال والعقلاء وانه انهم من اهل العصابة وانه انهم من اهل العصابة مضانا الى اخبارها بالقطعات في الاية والمنا
مخفها وفي محجة الى المصنف عن العموم ان الله اشرك بين الاغنياء والفقراء في الاموال فليس لهم ان يعزوا الى غيرهم ثلثهم في المند
من التمسك والمبذون ان الزكوة خصت به اهلها حتى ان الخالف بها لا ينسبها بقل من جميع عباده في حال الضلال مثل الزكوة لانه قد
في غير اهلها وفي التمسك من اليبين جميع انه قال له شهاب بن عبد ربه النقطة للبليل بلغ العموم في السلم واعلم انه يصير في هذا
قل له فليترك فاجاب شهاب بن الاطفال بعلني ان انك ما لي فقال اقل له اقل غنوها ولا تصنها من اهلها فبعد ذلك علم
الزكوة مع انه من الاعظم ما ظلم النفا ليس رجل لا يبالى بلا شبهة الغير فذلك من الاخبار مع ان مشغل الذمة الغير ليسند البينة التي تقف
حجة المنفصلين ان المالك اعين على الزكوة فعليه الاجتهاد والاستظهار وفي دفعها الى مخفها فبذلك يجب الاعطاء وهو ما اراه الكلف وروى
الشيخ في كماله بوجه من عبد بن زاذان عن العموم بقل ما من رجل الى ان قال قلت فان لم يعلم اهلها يدفعها الى من ليس هو اهلها
وقد كان طلب ما جهل ثم علم بعد من ما صنع قال ليس عليه ان يوجها من اخو ويقل هكذا رجل عاين الزكوة الى غير
عليهم ان يردوها ثانيا الى اهلها اذا علمهم قال نعم وفي التقدير يجب المكلف بعد نقل هذه الدجاة وطفة مثل غيره قال ان اخذ
روى وان دفعها الى غيرهم فلا يرد على الاولين ان يحضوا الاشكال قبل ظهره خلافا لما كان لظهور كونه الاخذ مضانا الى الام
فيحقق الاشكال فطعا لا مشقة الذمة باعطاءها الفقير بالاية والاختار المتواتر والاجماع فاذا تغيرت العلة تغير العمل واذا انقل
انقل المشروط ويصدق الان انه ما اعطاه الفقير حقا لغة وحرما وعلته فالله الاية والمتواتر فطعا مضانا الى ما ثبت في الشرع
فمخف في الناس بالاجماع وعن ما عرفت وان كان منها حق الله ايضا للذين من الناس فيطلب حقه ثم يذا ذكوا على الموضع في دفعها



جهة الاكتفاء بالظهور لم يكن الاضواء بغير الاضداد والاضداد متقدرون على الاستغناء عن الاضداد لانها لا تكون الاضداد
 الحسنة الصالحة اذ مع ما عرفت من انما هو كذا في الغايات لا يمكن بل لا بد من العلم به حتى يتبين كونه الحسنة في
 الضمير صحت الاضداد والاضداد لا يمكن ان يكون له صفة واحدة مع الاضداد وبقول الجهد للنام في معرفة الغفران الحكم بالاغوار في غاية الله
 وشدة الخلق لطريق الشئ منها مع كونهما من جهة الله فالقائمة لعلها هي من قولنا لا اجترأ بل بالخاصة ظاهرة فيه لغيره
 انه مثل الظاهر غايته الظهور في انه من جهة انه كان بطنه من اعطى ما كان المضاع بغير الاستعداد للاجتهاد استغنى عن السمع القوي من
 فلا يمكن بالظن المسند الى الوجود بل لا بد من ان يكون في المقام البينة كونه مقام كذا في الضمير فيكون جهة على الفصل
 يكن جهة له فمع انه لا يبعد على ما كان الاستدلال لان من كان وراءه مثل ظاهرة كونه شخصاً ضعيفاً فسلط له يد من
 ظن كونه غيباً لان الغيب ممكن من الوجود ما اذا لم يكن له قوة على المنع لا يمكن الظاهر الممكن من الاستدلال مع ان الغالب القوي من الاستدلال
 بل والاستدلال كاهن من علم والفقهاء ينعرضون للصحة النادرة وكما مع ان التلكة فيهم بترك الاستدلال في امثال الغايات لان
 من الضعف يمكن فكيف يمكن ما ذكرناه وما استدل به مع امكان العمل على الاحتياط في الاعطاء كما لا يخفى فيهم المانع فيه كما ان الضعف كونه
 ناهم ومنه ما من حكمه شفا بغير عيب به هذا كله مع ان العمل على الاحتياط في الاخبار من الضعف وكما ان الغايات والاضداد في العلم
 كما عرفت مضافاً الى ان معرفة هذا الغفران من الغنى بما يصعب في الغنى عن الوجه الكثير الذي اشتمل على عدم اللوح الذي على
 العمل به الى غير ذلك ما ذكرناه مضافاً الى ان في الضمير بل الشئ فيجب العلم وما ذكرناه في الجواب من جهة اللوحين بضعف
 بالامثال طناً للتكليف منوط بالاستغناء الظاهر مضافاً الى ان في قوله من حال في الغفران عدم شرفه على الجمع ولم نقل بكونه اقرب الى
 الفصل بان الاجتهاد الذي ذكره ان انوار منه القدر الجوزي اعطى الى كونه ارفع من الضمير صحت عدم ظن اصلاً فلا كلام فيه لكن لا بد
 منه ما ذكره الاطمان ان انوار الاجتهاد الذي ادعاه فهو غير واجب عند الغفران وقبل نقل الجواز من الاجتهاد على ما عليه من نكاح حال العلم
 لاغفران فكل ما ينادى بان حال عدم ظن الكلام لهم في التحصيل الاولين وهم الاكثر والشئ في امثال ما قالوا في امثال ما كان على ان يكون الفصل
 في الجواب بالاجابة مطلقاً بحيث لم يجز ان لا يثبت اصلاً وان لم يظهر خطئه وكان ظناً بظن قوي فيه مع كونه خلاف الغفران وخلاف ظاهر علم
 ايضاً انه خلاف ما يظهر من الاجتهاد من غير ان يكون السابغ والراعيان للثان هما وبقوله لان المعنى لما اعترض على الترتيب بانه كيف يمكن
 بغير اجتهاد وانه غير مثل مطلقاً بل في صورة ظهور الخطأ بعد ما مطلقاً اذا التقوا انه لم يجز وطناً للراعيان فلا كلام في
 وفي الاجتهاد في الصورة التي في كونه اعلم وان كان الظاهر منه كذا مع انه غير خفي ان المانع من الاجتهاد في الراعيين المئين والشبهة في العمل
 المانع في العمل في شرط الفقه مطلقاً هل يظهر كما سنرى فيما في زمان البشارة في الصاغة من عدم وجود الشبهة الذي يكون
 لاخذ الزكوة الا قليلاً متباً زمان البشارة لعامة بلاد الشريعة وابتداء ظهورها ومنهم من لا يفتي بها كما انما اجاب عن غيرنا في الاستدلال
 وسبب حالها ما لا يخفى في غاية الشك في عدم اعطاء الزكوة لغير الزم من عند طائفة الغفران فيكون هذا بطلان الادلة التي على الفصل
 بطريق الاطمان بل خطه ما وصفه الغفران والاشارة الشارحة من لغيره في قوله واما انهم في المانع من كمال الشبهة في ذلك وفي
 الزكوة من خصها الشبهة لا غير مطلقاً حتى الخائف السبغ لغيرها مع مضامين جميع مبالاة الفاسدة وبقولنا الكلام في طائفة هاتين الراعيين
 في حاشيتنا على الزكوة وبالجملة يمكن التمسك فيها وان كان الاصل في عدم الاجتهاد في العلم ان لفظ الامانة في صورة تحقق
 المانع والمصلحة واجبة والله يعلم وسبب زيادة التحقيق في المقام في البحث على ما عرفت ولعل الخطأ في اعطائه كونه من غير
 شياً وان لم يكن فيجب تفضله اعطاه على القول باقتضائها ظهر كونه كافراً بالكفر الغايل للاسلام او الغايل للامانة او مستضعفاً لما
 سنرى من عدم الاعطاء المستضعف ونحو ما استدل به منها او ما شئنا ان يوجب تفضله عليه في الزكوة ان الشئ في تفضله على ما عرفت

بشر من ابتداء ويعتقون من العزل لم يوجد شيء جاز شرع العبيد الزكوة ومنه وان لم يكن في منتهى عليه فقوله الاضاح
الاية ظاهر ان هذا العمل مستند على اعتبار الاشياء بأصوله التي في الصحيح عن عروين لا يضر من العدم انه سأل عن الرجل يجمع بين
الغنى والفقارة فيمنع منها **و** ويستفتي ان اذا بطلت فوجها اخبر خويهم ثم مكث فلما تم قال الا ان يكون عبدك مسلما فخره
فلما شرا ويعتق والبيع والما من الكافي ومنه السند هكذا عن عروين ابي بصير لا يكون السند صحيحا وكل نسخة التي كانت
كاذبة وهي الاصح بعد كل ما في الكافي وحسن الظن بان النسخة لوهم فكيف من انما كثره بوضع ابي بصير عن العدم او هذه
مفتوحة فتوهم كونه من وكيف كان الرقابة فيخرج جعل الاضاح والعقل ونقل في المعنى لها بأدوات الاضاح من العدم وفي الرقابة
في السلم والاضاح من العدم لم يصرح به ولعله مرادهم لما سئل وفيه الثالث مضانا الى الاية موثقة بسيد بن زائدة ان
العوم من جبل اخبر ذكره ما لا الفهم فلم يجدوا شيئا يدفع ذلك اليه فنظر الى عملك ببيع فبين يدي فاشترى بذلك
فانتهى بخر ذلك قال نعم لا بأس بذلك فانه لما احتق وصار حرا اجبر فانما ما لا ثم مات وليس واثق من شيء قال
بشر الفقراء الذين يفتون الزكوة لا انه انما اشترى بالهم وهو كالتجربة كونه موثقة بالحق من عروين عن ابي بصير
مضانا الى عمل الاضاح اجد الاية لكن ظاهرها انه اشترى من مال الفقراء للاسهم الرقابا فلو ان فيه بناء الى انه لا اشترى
من سهم الرقاب لم يصر الحكم اذ هو ماله لا مال خرج فبشر الامام والظاهر انه ليس كذلك اذ ليس فيه بناء اصلا الى ان المشتري اشترى
من مال الفقراء ليعتد كونه المملوك ما لهم مما ان لم يصر فيه فصد كونه من الرقاب مع ذلك الاضاح كونه المملوك الميراث للفقراء مع
ذلك في سهم الرقاب جعلهم منه لان البسط عندنا غير واجب كما ينبغي مع انه لم يصر الى الفقراء حتى يتبع كونه لهم لا سهم الرقاب بل
بشرافها ومنها من جاز الاضاح والى اربعة في هذه الزكوة وفيها ان الاصل في الزكوة مال الفقراء ولعل للمال ما لهم في
الاخبار الكشوف العمل بها والاضاح انما يجرى بها من غير ان ينفق ويستفيق طاعة غير مثل العاملين عليها انما استوفى
لعمل الفقراء ولما ابن السبيل فخره في الاضاح واما المكاتبون منهم يفتون لهم من هذه العلامة الواصلة لهم وهم المضاف الى
خسران النصف ذلك الرقبة فلهذا ان ذلك لغيرهم ولا وهم محال للعال فيسئل ويخرج في التخصيص في بيان الغايبين والاصل ان
المستفتي هذا الخبر غير من الاخبار التي لا يخفى ان الحق منهم بغير الخصم ولا ماله وفيهم ثابعت لهم وهذا القدر يكفي لما ذكر
فيها وفي الاضاح به لان كل شيء يرجع الى اصله فمجا وما ذكرنا ظهر اية فاد ما قبل مرانه لعل فالحجج والمال على النقص
او مضانا الى ما عرفت بل هو ما ذكره كونه ارثه مفسدا بين ارباب المستهام الثمانية فهو ليس على لزوم التخصيص بل هو
اصلا هذا وفقا للخبر ان للاضاح ههنا خلافا في موضعين الاول في جواز الامشاق من الزكوة مطلقا من غير اعتبار المقصد
السابعين وشراء الاية فيها فقبل بالبيع وهو ظاهر كبريتهم وقبل بالجواز وهو قول الفواعل وقوله ولد في الشرح وتعليقه عن
المقصد وابن ابي عمير عن ابي بصير في الاية وما رواه في كتاب العمل على ابي بصير في الصحيح انه قال للعوم عليك يعرف هذا الامر بشيء
من الزكوة وامتنع قال اشترى وامتنع قلت فان هو مات وبترك مالا فقال ماله لا اهل الزكوة لانه اشترى بسهمهم قال في
اخر ما لهم ما رواه الكليني في باب واحد من ابي محمد العباس في الصحيح من العدم انه سأل ابي بصير عن رجل اشترى اياه من الزكوة
فكيف طاله قال اشترى من فيه لا بأس بذلك ثم قال ولا شئ في بين هذين الخبرين وبين رواية عبيد بن زائدة لان التخصيص
هنا انما هو في كلام السائل وذلك لا يقتضيه تخصيص الحكم واما رواية ابي بصير فيعمل على الكراهة جميعا بين الامة او لا
ملاحظة الامامات المذكورة وفناء الاضاح وشدة قوة ماله ورواية ابن ابي عمير كونه في الكافي ورواية ههنا موثقة
هي كالتجربة اذا علم منها ان المالك لم يجد الحق فعمل كذا ومع ذلك مستعمل في فعله محمل عدم جوارده ضل الى ما سأل
فلما كان الجواز مطلقا لكان المناسب لم لغزها الرقابا فاعلم بان يجب بالجواز وان وجد **الحق** وكونه مضاعفا اليه

ذلك مع المعصية يكون المال مال الحق وانه اشترط بما له فلا كان مستحقا عما يبايل وشدة الحاجة اليه لم يكن مطلقا اليه فيقول المعصية
 لا تملك المال الذي هو مال الله وهو يحتاج اليه بل وبما اشترط الحاجة او اضطررا واشترط لغيره العبد الذي لم يذبح كونه كان يجرى هذا الامر مع طائفة كثر
 يعرفون يذبحون الربا في المقام مضاعفا الى كونه العبد الذي يبيع يمين يمينه ويأبى بعد كونه ما يقع في ذلك الزمان كما لا يخفى هذا كله مضاعفا
 الى ما سنعرفه في الاية مضاعفا الى ان الاضطرار هو اشترط اليه كسائر الناس وادعى الاجتماع على نيل حصة جميع ما ذكره لعل
 المذكور لا يخفى من الاشكال والصعوبة سيما بعد ملاحظة كون الربا يذبح عن العبد وهو ليس كتابيا فواء ومع طابع مدونه فيكون مضاعفا لهما في الاشكال
 اذ لهما في القصد والمفعول او غيرها من كتب فتاوى مع ان قوله وفي حديثنا هو المهم وبما كان الظاهر موثقة يمينه فمع جميع ذلك عمل مستند
 على ان الماد جواز الفصل من حيث هو لا انه في صورة وجوب الحق المحتاج وعدم ضرورة اصله اية فناءه ويصح في جميع العمل ليس اجد
 مع ان الملك الذي لم يذبحه الا في بعض الاحوال عدم شره ضررا عظيما يشترطه المخالف لان الظاهر ان صاحب يمينه في شرا وبما كان مضاعفا
 يكفيه اية غير طاعة الله ولذا يلعبه ارضي المحتالين كما هو الغالب في ذلك الزمان مع ان العمل على ذلك ليس بذلك البعيد فيكون
 تحت شدة ضرورة او يجرى له لم يثبت الشبهة مثل هذا العبد في ذلك الزمان له ضرورة اية كما لا يخفى على المطلع ومثل هذا الكلام في
 احكام والى الحق العارف وحفظه عن الوقوع في هذا المخالف الذي هو اشد من الكافي بالنسبة للمخالف بلا شبهة ثم قال الثاني من حيث
 عليه كفارة العتق لم يجد عمل يجوز ان يعقوب عنه من الزكاة قبل نعم وقبل لا وفيه في بيع وقال في طاعة الله ان من وجب عليه
 عتق ربه فقتله ولا يفد على ذلك حان ان يعقوب عنه قال والاحتفظ عنه ان يلجأ عن الرتبة كونه فخر في شرا هو في العتق
 من نفسه وهو اشارة الى ما نقله عن علي بن ابراهيم في تفسيره من العالم ان في الزكاة يقوم كونهم كفارا اشد في مثل الخطا او يصر
 وليس مندهم ما يكفرون وهم ممنون فجعل الله لهم سبيها في الصدقة فكيف عنهم ثم قال ظاهر الرتبة اعم من العتق وغيره ولكن
 كونه تفسير الزكاة يلجأ غصبها فطعن الحسين بن علي في قوله ولعل العبد في قوله لم وهم ممنون ثم قال في حقه
 ان ذلك اشبه بالفداء لان القتل به ابرأ ذمة الكفر ما في حقه قال يمكن ان يلجأ من سبيهم الزكاة لان الغصب به اشد من الرتبة
 ولا يخفى ان تفسير العالم مع ظاهر الفداء يوجب عماد كونه ثم قال واعلم انهم فكذا فاعطاء المكاتب منه شرائط ان لا يكون مملوكا
 في كتابه وظاهر بعض اهل الفقه انهم الجواز وان قد على يحصل مال الكتابية بالنسبة للبيان فصور كسبه من مال الكتابية قبل
 يتوقف الامطاع على طاعة الله اشهر الاضطرار وقيل بالتوقف لا انتفاء الحاجة في حال هو ضعيف ومع في التفسير بجواز الدفع الى الاية
 المكاتب باذن السيد ويجوز ذمة وهو جيد وقيل لا يبعد الدفع الى السيد ليعرف ان المكاتب ايهما من الاية وهو من انفق قوله
 والغارمون اصل اشك في كون الغارم هو المدين لغة وعرفا وطائعا في المقام ولانهم حرا مستحقون لما بالاية والاجتماع والاحكام
 اشترط عدم تمكنهم من القضاء لكان بينهم لصحة نفق سبهم فالظن كونه وفائيا مع انه اذا تمكن القضاء مع عدم جملته ذلك
 شرطا فلا شك في كونه غنيا وقد ملك بحجيم الزكاة عليه وفي تفسير علي بن ابراهيم من العالم ان الغارمين في قوله وفقت عليهم ان انفقوا
 فطاعة الله في غير اسراف فيجب الامام ان يعقوب عنهم ويحكمهم من مال الصدقة اذا ظن من قوله ويحكمهم مدع تمكنهم سيما بعد ما نالها
 ولنفقها في طاعة الله من غير اسراف بل ظاهر الاحتجاج انما انهم على اشترط الفقر في خمسة اقسام من الضعيفين وهم الفقراء المساكين
 والغارمون لمصلحة نفق سبهم وابن السبيل في سفر وخمسة منهم ياخذون مع نفق اية وهم العاملون ملكا والموافقة والقرابة
 الغارمون لمصلحة وابن السبيل في بلد فمن مع بذلك الشيخ وابن حزم والعلامة في المنقذ والتذكرة والشبهة في من غيرهم من
 الفقراء منهم المحقق وابن ابي اسير فافهم ما يشرط الفقر في المقام وظاهرهما المقام لمصلحة نفقها في الجملة منقذ
 الاجتناب المتقرب ان الزكاة مال خصه الفقراء ولا تغل نفق من الاية والمال من الفقراء من له حاجة الى المال في دفع الحاجة



وليس له ذلك المال ولذا يكون الشاخر الذي يواسي ماله الان ويكفيه لثورة سنين كثير يكون فقرا احتياجا في كل من مائة سنة الى
قليل من الزكوة بعد وفاته يحصل له المال ويكون حاله من ماله مشغلا في عظمته على ما عرفت يحتاج الى ان يحتاج الى القليل لان الفقير
الاحتياج فكله القام **قوله** يحتاج في اداءه وفي ثوابه السبيل في سفره واما الرقاب فالحساب الذي يخرج من اداءه مكان احتياج
الشيء لانه عند وفاته لا يترك له من ماله فيعتق به نفسه ويترك العبد تحت الشدة لان رغبته مطلوبة في غاية المطالب به كما انه شرع ان يترك
احتياج في رغبته والذين يشرعون ويعتقون لعدم جيلان الفقير فانه وان لم يكن فقرا قبل الشراء لان المالك الذي جمع ثمنه على ما يملكه وليس
شدة ولا اشتد في نفسه بعد الحساب يكون غير فقرا بشرط مال الفقير **قوله** بوضعه من الشراء يكون ولا شدة للفقير لانه اشتد بهم
فان في الفقير وهو يبيع ماله في صورة عدم جيلانهم بخلاف الاولين فالمرء اشترى من مال انفسها لكونها فقيرين على ما عرفت وهذا
هو السبيل الفقير بينهم في الالة واما العايلين عليهم فتم خدمه الفقراء بخدمة بالادوية فلا يجعلون يكون فقرا واما المصلحة فكلهم
فما سطره بمثل اشراي الاثبات في المحقق من ان من الفقراء يبيع زهر لاله لان يوجد الفقراء في مالههم بغيره في حصة انفسهم ويظهر حال
الفقر في الفقراء مضافا الى ما سطره فيهم سبيل الله واما القام لمصلحة ذات البين فحالا باخذها لنفسه بلا شبهة بل باخذها
لان يبيع في سبيل الله اذ هو الفاعل الذي يبيع الفقراء في هذا الماله كمن باخذ ليعطي الفقراء واما ان السبيل في بلد فليس هو الفقير
بل هو فقير في بلد فقير يحتاج كما سطره وما ذكره في سبيل الله فانه اما ان يول الى الخمسة او الى والاشارة وكيفية ان يول
الامر الى الفقراء على ما عرفت من ماله لا يختار بان الظاهر منها ان سبيل الله لا خلا في العشرة في الحان خارجا لا في القام في حاله
ولكن ان خارجا في فقر الاختيار والتميز ان يكون مال الفقراء يبيع في سبيل الله ويخرج نام المحقق في النجدة ليعقل ماله فيهم لوقفا
ظهور انفسهم فان لم يعرف على ذلك او لم يتبادر الفقير في القام لمصلحة نفسه طيلة اوقات الفقر قد عرفت من الاختيار ان الزكوة
الفقراء من الامتياز مثل قولهم لا تمل الزكوة لغيره والزكوة فالسبيل التي ينفقها الفقير فيهم ان الله جعل لكل الفقير سهم
وعشرين فقرا وعلى من ذلك جعل الزكوة طهر لم يجعل ذلك الا في ما لم يمشي به وانهم لما اولوا من منع منهم حقهم من الفقر ذلك
من ماله فان كان الامتياز مع كونهم القام الا خمسة وعشرين وكذا فيهم امتياز عليهم ان يعطوا الفقراء ما يمشي به كفاية في الفقر
الذي لم يجعل الا ليعيش الفقراء فمن ان يعطهم هذا القليل مع حاجتهم اليه واما اشتد الحاجة مع انهم امتياز وفي غاية الكثرة
امتيازهم امتياز مضافا فيهم باخذ ما هو من المحتاجين المساكين باخذ من ذلك ثمانية باسم العايلين يقولون انا الفقير
مع كونهما الا اناء من المدينين وثابة في حاله عدم القدر وثابة في الفقر في الاصل من حقهم وامثال ذلك في الطوق فان لم
الخطا فلا شبهة في حقهم في الامتياز المساكين واذا ظهر الخطا اظهر ولم يكن الاحتياج فذلك وثابة باخذ في جميع ما قدر عليه في الزكوة
ان كانت الاثابة وفيها باب قد كان عندهم المشغلات العظمى او راس مال التجارة الذي يكون في غاية الكثرة باخذ في جميع ما كان
من الزكوة اذا كانت الاثابة وقوى بها التي لا تخفى بعد ان يحصل الجميع لا ينفقها لمجمع مؤنة النسبة بل يبيعها في طلب الاحتياج الى التي
بسيدينا باخذ من باعها وكننا غار من طلال من حقهم الى غير ذلك من امثال ما ذكرناه بشرط ان الزكوة اريد ما شئ من المال
ولا ماء ولا ينفق لهم من حقهم من هذه الامثلة التي لا ينفق مع كون المساكين محتاجين بل وفي غلبة الاحتياج لو لم يكن مظهر في
يعطونها للراعي الذين يصيبهم الكفالات وثابة في الفقر وان كان مسكين وثابة يعطونها الفقير الشفعة بغير كونهم شفعة الفقير في ذلك
ظهور في جميع ذلك ان شئ يبيعونهم ليعيشوا به ويبيعوا مثل الامتياز في النجدة واي فرق بين عدم اعطاء الزكوة اطلاقا
واعطائها ليعيشوا بها ووضعتها في غير ماله في العلم من ماله في الامتياز المتعارفة في كونها حقهم وانهم انما اولوا
من منهم حقهم ولا شك في انهم منقول من حقهم هذا كله مضافا الى ما يبيع نضا عطف الامتياز في حقهم في الحق في الامتياز

من جوف الناس بل يفتق الله لهم انهم مثل انهم صلبوا من البولي الجنيها باعفا كونه ما ظاهرا فينبغي له ان يفتق
 بلا فصل انه لم يكن الا بول الى غير ذلك من امثال ذلك ملغ في منكم بالاستصحابا هنا بل من جميع النكاحات ان الخلف
 عقله لعدم لظن يخرج من عدم ذلك لانه حال العقله وعدم الظنية لم يكن مكلفا كونه تكيفا بما لا يطاق فكذا بعد تمسكا
 بالاستصحابا فيلزم من ذلك ان يخرج من عدم القطع ان يوجب الخرج من عدم التكليف فيخلق الامثال به ولا شك في فساد
 وغاية المقامه المسئلة وحك الحال في مثل الصلح المذكور لبداهه عدم الخرج عن العهده وعدم الامتنال عنها **قوله**
قوله كذا كالا يخفى والله ثم فرق الزكوة بالصلح سببا مع كونها من الناس ووجودها ما هو مضافا الى ما هو من سببه
 ابن ابي عمير واخرها سنة وطلاقة حجة الى ان يبين جميع العهده في حكمها شيئا بل في غاية من الغيرة والدلالة ان
 لا تخفى غايه الظهور فان موضع الزكوة في غير موضعها هو عدم اعطاء الزكوة
 الموضع كاهر الظاهر منها وسلم منها انك لنشأ من عدم من ماء موضع الحكم لا نفس الحكم لان شيئا بان كان عارفا بالحكم من
 انه لا يجوز ان يعطى غيره من غير موضع ذلك كان يعطى ذلك الغير فكيف يعطى للمعصية ان العيشة ان اعطى الزكوة في ذلك انما
 من المعصية علاج فخرج من **قوله** وعلم انه قال انك مع انه معلوم ان شيئا بان ما كان يكابر المعصية وبعضه يمكن بحجها
 ومع ذلك يقال منه العلاج وان لم يكن عالما فلا يقصر منه شيئا لعمد حجاز تاخير البيان عن وقت الحاجة بالبيان ومع ما بين
 المعصية انما له الا ان كيف يقول فسلم ان خطاؤه من عدم من الماء موضع الحكم بان يكتفي بخرج احواله عدم المقتضى وامثاله ووجوده
 عند الرحمن بن الخليل منهم ان الجاهل بالحكم اعذر من جاهل الموضع لعدم تمكن الاول من بدل الجوهه وكون تكليفه باصول القضا
 جاهل الموضع فتمكن من الاضطرار والفت والاضطرار في معرفة والظن انه ما كان يعطى المضاف ويزك ضرا غلبة غيورا لا ان كان
 يعرف المخالف من اهل الكوفة وكذا اشبههم لتمام الشبهة والبعضا بكنهم وكون المخالفين لا يشقون اصلا والشبهة كان ابيهم
 ومع ذلك جل المخالفين منهم كان افاض الشبهة وبما كان بينهم كاللا يشار اذ بالخطا مع ما ذكر يحصل العلم القادر بعد حصول
 شيئا بما الشبهة لبعضه المخالفين منهم كالا يخفى وبالجملة جميع ما ذكر وبما يحصل بالخطا بخرج الامس ونحوها من الظاهر
 من وقت نامل واجزاها اصلا فالامر من انما شئنا بعد ملاحظة ان كثير من الناس طاعتهم في غاية الميل الى المشاكلة
 في امثال ما ذكر في مثل الحكم بالاكثفاء بالاصل والظن ليعرف الاطلاق الشامل

لجميع المتكلمين حتى اننا نشأ بعد بعضنا من الناس يدعون اليقين في فن الفخر ومثله ويعين جزيا انهم يخطون من
 الطبايعهم يدعون ما يدعون اذا اعتدوا متفقين فان المذهب يجب عليه اذا دبره بكل ما يمكنه شئ في حق الله تعالى
 والمجادم ونحوها فلازم ذلك ان يعطى مائة سنة شئ في حق الله تعالى ان يملكه المثلث نفسه ويجعلها فخر
 فلما جعل لهم هذا التمسك فخره فاصلا **قوله** وهو المعنى في المقام كاهل ظاهره في بل نشاهد بالعباشة النفس
 من غايه المشاكلة وحال المشكلة لا يبالون في شئ ويعلمون غير المتخوفين المتخوفين لا غرض في فاسد تكليف بكل الله تعالى
 الى كل شخص كما لا بد واشهر وبما يميل في جميع اكتفى شيئا وان يكون معذوقا بل مثالا بعظمه مغلطه مع الشبهة في منع من الغيبة
 اعمى يكون وفي عدم وضع طائفة شيئا اذ كان المحتاج منهم كثير جعل الله لهم رفع حاجتهم بهذه الزكوة شيئا واهم في غاية الحكمة
فروع الاول مع كل غناء ولعاضه وغشا المصنفين والمذكفين وعصبه في المحتاجين منهم ثما ودر في الظل
 والكتبة والكتبة والمخالفين ومنهم الذين سبوا الهام منها ونشأ السرا المصنفين الى غير ذلك ما ودر ان الذي لا يميل الى

الذهب الثاني ما كان لغفر استيفاء الدين لعدم إمكان الاثبات او غير ذلك الاحتساب عليه وان منبأ وهو انهم على ما لم يظهر جهة
ذكرناه مكره ثم ان جواز القضاء على الميت ثابت مطلقا وان كان المدينون ممن يجب لفقته على الميراث والظاهر انه ليس على خلافه فامل
بين الاضطرار وبين التفتة على ما لا يوجب اداء ديونه ففقدت العتق جازم في كل عليه انهم يحجبون صفته من اوصافه وانما انما سال الله من اجل
على ابيه ومن ولايته من نزل العتق اياه ذكره لفضله ومنه قال نعم وعلى من نزل الله ابيه وعلينا حنة فواته السابقة ما ينبغي انما انما
هو المشقة بين المتأخرين منهم الفاضلان واخلاق النجس وابن ابي عمير واستدل له بان السبل هو الطريق فانما اضيقه اليه سبحانه كان
الملا كل ما كان ملقبا القبر وقيل ثوابه فيمثل الجهاد وغيره والتخصيص يحتاج الى تقييد وما رواه على ابن ابي ابيهم عن الحسن ان في
سبل الله قوم يخرجون الى الجهاد وليس عندهم ما يتصرفون به فقوم من المؤمنين ليس عندهم ما يخرجون وفي جميع سبل النبي صلى
الله عليه وسلم لا يثبت الا اذ قال الله في سبل الله حيث ورد في الجمع ان سبل الله شقيا وفي الجمع ان الله اعطى ذلك ليشقيا
وهو من الفقراء الذين بين الفاضلين قلنا ما ذكرنا انما هو انما في سبل الله الثاني اشترط الفقراء فيهم مضانا الى انما ذكرنا
في مجتبه الغارمين ويظهر من بعض الاخبار ان الله في الجهاد يظهر من غير واحد منها ان هذا من جملة العامة
بل جمع الله في الوافي بذلك والظاهر ان الله في بعض الاخبار ان الله في الجهاد يظهر من غير واحد منها ان هذا من جملة العامة
او حتى ينجي سبل الله افضل من الحج وهو مع ضعف منتهى ضعف الدلالة انهم بل ربما يدل على كونه اعم من الحج الا ان الحج افضل
ظاهرا وكيف كان لا ينافي في المسمى **الجمع** ويدفع الجمع هو جمع على بن ابي عمير عن الحسن ان يكون ذلك من سبل الله
بلا حصر ما ينبغي من اعتبار الفقه كجمع انه لعل الى اجماع كونه اذ اياه فقرا واعطاء الزكاة الى ان ينجي الاماني منه على ما ثبت من
لا يرد في الاخبار الدالة على انه لم يشر الى المال بين الفقراء والاعتياء وجعل الفقراء ما به يوافقون الاعتياء حتى في النقص في كل
جعل الحسن بن عمار في الجمع عن ابي بصير انه قال الله ان شيا من احوالنا انما قال لعمر سال عيسى بن ابي عمير وهو يحتاج فقال له
عيسى اما الى عندك زكاة ولكن لا اعطيك منها قال اني املكك اشترى لها ثوبا فقال انما ربحته وهدتها فاشترى بها ثوبا فاعطى
لغيره ثوبا وجعل يدا فقيرين الحاجة فوضع الله يدك على جبهة ساعته ثم رفع راسه وقال ان الله فطرة امر الالاعتياء ثم فطرة الفقراء
فجعل في امر الالاعتياء ما يكفون به ولعل يكفون لزامهم فلهذا ما ياكل ويشرب ويكس ويتزوج وينصت ويحج وفي الفقه سبل الله
بن جابر عن الله انه قال له يعمل للرجل ان ياخذ الزكاة وهو لا يحتاج اليها وينصت بها قال نعم وفي الجمع عن الله انه سال
وانا جالس فقال لي اعطى الزكاة فاجبت حتى ج به فقال نعم يا جابر الله من يعطيك وفيه سماعه عنهم قال اذا اخذ الرجل الزكاة
فهي كما له يصنع به ما يشاء وقال ان الله فرض للفقراء في اموال الالاعتياء فربما لا يجدون باذلتها وهي الزكاة فانما وصلت الى
لغيره ما له يصنع بها ما يشاء فقلت يزوج لها ويحج منها قال نعم هو ما له قلت فهل يجوز الفقراء ان يحج من الزكاة كما يجوز الفقراء
قال نعم الى هذا ذلك ويؤيد محبة صفوان بن يحيى عن ابي عمير انه سال الحسن انما قال نعم وفي الجمع عن الله انه سال
الزكاة فيشروع به وان كانوا الا بوسعهم عليه في كل ما يحتاج اليه فقال لا بأس وسيجي حكم ذلك مع انه يجوز الاعطاء والفقير لا يملك
كما يدفعه اذ ان يملكه لا يكون المتأخر بعد حصول جميع منتهى جميع السنة ثم اعلم انه اذا كان الفقير من جهة يكون هو فقير
على ما هو السبل الا ان يظهر بظن الى الجهاد والدفاع الرغوة على الزكاة ونحوها الذي دفع للجهاد المؤمنين المذكور لهم السبل اليه
كما لا يخفى على من لاحظ الاخبار بعكسها والله وفيه وفي الجمع عن الحاج الحشاش من الله عن امرأة اوصف بال في سبل الله فضل
الحاج به فقال الله في سبل الله فقال لها انظر الى عمود قال الله جعله في سبل الله كما امرنا الى ان قال ما لها فقلت
اعطاهما قال عيسى متلفان مع انك تعرف ان الاصل في مستحقها والحال في وضع الا لرفع حاجته والمحافظة حتى انها تقدم على

الغناء عند فقيرها الذكرك عند الكثرة ونحوهم عند الأقل مضافا الى المشددا والناسك في دفع حاجته والنجى في الحاجة فمضافا
 وفيما يجمع من مضمة بن خالد قال فضلت انا والعلو عثمان بن عثمان على الصهر فلما اذا قال حيا مرحبا بكم وجو نجنا ونجم
 بكم الله معاني الدنيا والاخرة فقال لعثمان جعلت فداك الرجل من من فقال له بارك الله في يسارك قال وحكي الرجل
 ويساكني الشئ وليس هو ايان زكوت فقال له الفرض بنما بينه عشر طعنه بعشر وماذا عليك اذا كنت كالفقير من من اعطيه
 فافاجأ بان زكوتك اجلس لها من الزكوة باعثمان لا تروى فان رده عند الله عظمير اعثمان انك لو علمت ما تتركه المومن من ربه
 ما ان انت في حاجة من اضل على من من سر ما فقد اذخل على رسول الله مضافا حاجته المومن يدفع للنجى والجنداء والبرص وودعه
 واحد من الاخبار عنهم انه نعم قال في اهلان في وليا فقد اوصد الحارثي وودعه في غير طرده منها ان من اذخل على رسول الله مضافا
 وان السوء عليه حب الاعمال الى الله الى غير ذلك من اخبار المشافقة الزائدة من الاخصاء فيما ذكره من الله وودعه في قضاء حاجته
 من الناسك ما لا يحصى وفوقه من النعم بآيات كمالها كالحج من علي بن جعفر انه سيع اخاه الحارثي ففعل من اياه اخيه المومن
 في ملكه فممن من الله ساقها اليه بان ما قبل ذلك فقد وشكرا لا ينفيا وهو من ربه بولاية الله وان ربه غنى حاجته ونعم
 على مضافا سلطان الله عليه شيئا مما منار بشهيرة في منار الرحيم العتبة مغفلة له او معد بان عنده العالين كان اسما لالا
 وودعه بغير من اخبار كثيرة وودعه ان من لم يقد على حاجته فممن طبا فبذلك بهمة الجبهة الموفية ذلك ما لا يحصى انواعه فضلا عن انواع
 فضلا من اشياء مما بل الله بها والند كماله ما يكون اشده وازده والى الله يعلم وعن الله كونه انه بعد اذ كونه فيهم
 سبيل الله من في النار والحج قال واهل بشر ط حاجتهم اسكال ينشأ من اعتبار الحاجة كغير من اهل السما ومن في الارض اعانة
 الفقه تحت سبيل الخير وهو الشهيد الثاني في تبيين المطالع باللا يكون فيه معنى لغز مطلق بحيث لا يدخل في شئ من الاضداد فاقية
 تشرط في المطالع والزائد الفقر او كونه ابن سبيل وضيافا والفرق بينهما وبين الفقير ان الفقير لا يعطى الزكوة ليجب لها من كونه
 فقرا ويعطى كونه في سبيل الله اقول فيمن عجز عن تبيين ما كانت ظاهرة في عدم الاشتراط لان المعصوم لم يستفصل ان
 فكونه هل يكون من باب الاطالة كونه فقرا وكونه فقرا وكونه ذلك من سبيل الله وعلى الثاني هل الاقارب والموالي فقرا ام
 الاقرب هذه النعم بآيات شرط الفقر في المعنى ان ما فذلك جميع مطلقا ان سوا كان من باب ما كانت الفقر والفقير من باب
 في سبيل الله فلا يجوز للمؤمن من الفقر لا شرط في الاطالة قطعا الا ان بقى لما كان الضبط غير لازم فلا حاجة الى الاستفصال
 لكن الاقارب والموالي ان كانوا فقراء يجمع ذلك مطلقا ان كانوا امثلا فلا ترحمة ميسر الا ان بقى لما كان الاستفصال
 اعطاء الفقر لخصي ان يجمع من هو كما استقر فيكون هذا من باب كونه المولى والا فارق فقره ان يكون
 هذا من باب كونه في سبيل الله كما زعم المصنفون لكن في حق ابن سبيل بن لطفون و من جهة كونه املا وكما استقر في ذلك
 بشرط على الاقارب والمولى لخصي الحج مع عدم دفع حاجتهم في مناسم اذ هذا ما يقطع بعد صلاية كان دفع حاجته للمؤمنين من الفقراء
 في زمانه بل اخفاء كل من كان مطلقا على طاله او اطلق عليه في غير فكيف يفي ما له واقارب على الحاجة ويشط عليهم الحج كان يفت
 مما عدا الى الحج بنما بينه من سمع من سميا شخص كتم يقولون لبيك من عجز بن لطفون لبيك وشكرا فمما كونه المجمع الى الاستفصال
 في جواب سبيل الله كونه على هذا يمكن الاستدلال بها على عدم اشتراط الفقر في جعل ذلك من سبيل الله ان لم يدفع ظهر كونه
 الاقارب والمولى فقراء واحتمال كونهم كذلك كان مضافا بذلك فلم يستفصل كما هو الحال في الاضداد التي استدلنا بها
 محتمل كونه ذلك للفقراء بان يعطى مثل الاغنياء كما عرفت والمحصل ان نعم القوم المذكورين في دفع حاجتهم المصطفى عنهم

ما بين الفعل من جهة انتم فاعلموا بلاحظه ذلك لا يكون ظهوره بظاهره ظاهره ستماع كون المتكلم من غير ابن الجنيب كيقول على ما يظهر من
 مضافا الى ان اعتبار كونه طاعة ربنا بوجوب الغرض على المؤمنين والخرج والعسر المتقبات ستماعا وربما لا يمكن اشتراكهما وان الزكاة
 شريعت لرفع الحاجة والضروة مع ان النعم ان المثار في الامساك كان بين الغفوة وغيرهم على ذلك عملا وقوى ضم وان ابن الجنيب يظهر
 له دليل لان رواية ابن ابي ابيهم فمروا بكيف يكون مجزله فتم مع انه لا يبعد مشي الطاعة في امثال المقام للمعام بلاحظه ما ذكر مع
 احتمال وعدد القيد بوجه الثاني فلا يكون مفهومه مما ذكرنا به اذ قال بالاسفار الجارية وكسب العيشة او سائر النعم التي اوتى الله
 له او نقصه او الزيادة او الحج الى غيره ذلك ما وعد به المذبح منهم ستماعا بلاحظه ما ذكر فتم مع انه لو كان سفره من حيث ان الله تعالى
 وانه لو كان يمنع لما سافر فخرجوا او ليس بضمه سافر لعله يجرى مطعما مضافا **الحكم** فماعتنا ما له لعل الاعتبار اقول بلاحظه ما ذكرناه
 مرارا وفي اشتراط الفقرة العام لنفسه مع ان الاصل مع كل واحد من معنى بالحق كما عرفت ستماعا بلاحظه ان الامتناع في الغالب
 يحتاج الى الحذف في الجملة ولم يثبت الجواز لان الآية طلق وكذا الخبر وهو يخصص الى الاخره الغائبة والقالب عدم التمكن على الاستدلال
 بان لغرضهم مقرر بلا اشتراط دفع وجوب الجواز ويحصل ويعتمد المقصود عليه في ذلك مع كونه غير مطلقا لا يعرف بان يملك عليه
 اعتقادا وانما ما ذكرناه واضح لمن لاحظ ظاهر الناس في الامكنة والاضمة مع انه لعل المتبادر من مطلق اللفظ مضافا الى ان
 اذ يتبادر منه الخبر ستماعا بلاحظه ان المطلق يخص الى الحاصل ولعل الحال في الخبر ان يترك بل ربما كان اشد قتال وكيفية الاستدلال
 فان الامتناع في ذلك بل لا يمكن الجواز في الخلاف **وله** بشرطه لا شك وكذا الجاهل بالاجماع الى اقول والاعتبار فيه ثوابه مثل محبة
 الى ان سأل الله من اجل محبه وهو لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بغيره الى ان قال قال من كل عمل عمل في حال نصرة ضلاله ثم سأل
 من الله عليه وعنده الى الآية فانه يوجب له الا الزكاة فانه يبيد بها لانه وضعا في غير موضعها لا لاهل الاية وحجة الفضل انما
 ويكره الفضل ويحمد بن بن سلم ويحب العجى من البائس والصحف كلها قللا في البذل يكون في بعض هذه الالهة المحرمة الى ان قال
 عليه عارضا في ذلك غير الزكاة لئلا ان يوجبها لانه وضعا في غير موضعها وانما موضعها اهل الاية وحجة ابن اذ نية مثلها في وجه
 بن سعيد الاضمر في لفظه هو طاعة الزكاة هل توضع في غير موضعها لا يعرف قال لا ولا زكاة الفطرة وحجة علي بن ابي طالب انه كتب اليه هل يجوز ان دفع
 زكاة المال والصنعة الى محتاج غير انما يكتب لا فط لا لا احتيا وحجة غيره ان المتأني سأل البائس فقال ان لنا زكاة غير ما امرنا فوفى من
 نفعها فضلا اهل ولايتك فقال بل لا ليس فيها احد من اولادك فقال ايها اليه بل لا بد من دفع البها ولا بد منها الى قوم ان وضمها
 الى امرك لم يجزى في كان داه والدع وقوة الزكاة بل العجى عند لان سهل بن زياد ثقة كجائنه مشرعا على انما امرنا انما امرنا انما امرنا
 يفتون امير المؤمنين وليس لغيره من طاعة هذا الامر ليعطين من الزكاة قال لا ومن ثم انما امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا
 غيرنا فبينما يعطونهم قال لا ولا كرامة لا يجعل الزكاة وفائه لما لم يعطهم من غير الزكاة ان اراد وفي المرفق كالجهر عن فداء وابن مسلم في
 وفيه لقا قال الزكاة لاهل الاية قد بين الله لكم موضعها في كتابه وفي رواية ابن ابي يعقوب انه قال للمصنف ما تقول في الزكاة لم يرد في
 هذا شيئا بل قلت فان فضل عنهم قال فاعد عليهم قلت فان فضل عنهم قال فاعد عليهم قلت فان فضل عنهم قال فاعد عليهم قلت فان فضل عنهم
 منها شيئا فقال لا والله الا التراب الا ان في محبة فان داهمة فاعطه كره فادنا به فوضعه الجاهل في الجاهل اصحابه الى غير ذلك من الحديث
 لا يخص حتى ان منها ما نطق الامير بالقاء في الجحيم لا يعطين غير القارفة ملكي فليكن ان الله سبحانه امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا
 يجرى اعطاهم اذ لم يوجد اهل الاية فاعطاهم من ثمنه وضمه في الاية والاعتبار النسخ من مائة هلال والاربعون هلالا
 الواقعة في عمارة من الزكاة وما يظهر من الاخبار من انما امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا
 مع انها مائة في الاية والاعتبار النسخ منها ومن الواحدة بالنسخة الى مائة هلال والله ولا شك في ان الله عز وجل الدين وذكرها

كما في بل لعلنا لنفهمك بل بعد المنع عند التمسك بغير الزكوة بل عند منعه من الماء فغير ذلك بل بينهم والفقير منهم شدة الفقر منهم أمثال ذلك قال
 في البشر وفقر طائفة يعرفون بين شعيب بن الحاخام ٢ الخ لم يجد ما يضعها إلى من لا ينصبه نادوة وفقر لغيرها يابن مثنان وفقر شعيب في النهر
 الخاشاعة أخوة الرواية هكذا سعد بن أبيهم بن الحاخام بن عبد الله بن حماد الأنصاري من أبا بن من يعقوب بن شعيب بن الحاخام ٢ انه قال
 له الرجل منا يكون فادى من طعمه كيف يصنع بركة ما له قال يضعها في اخوانه واهل ولا يترك تلك فان لم يجرع منها لم يجرع منها أمثال
 يعقوب بن أبيهم تلك فان لم يجد من يجرعها اليهم قال يدفعها إلى من لا ينجس ثوبه قال ما يعرفهم ولا يعرفون في الهامنة لم يفل
 في ثابته في الضعف مع ذلك الشدة في دفعها إلى من لا يكون بغيره أصلاً في حديث بل لعلنا بركة العمل بالكثرة بثلثها بالنسبة إلى من لا
 من الجحشين فأنشد مع الاجتماع فيجب على من يعطى منها كيف يصبر حجة متبادرة أن تعارض الأملة التي في نفسه بل وتغلب عليها من أن الأصل
 جواز الإعطاء ومصرفهم الأخذ قال الصدوق في أماليه في جملة من بين الأمالي ما لا يعرف دفع الزكوة إلا إلى أهل البيت ثم اعلم ان
 للمصرف الزكوة من حيث ما لا يعرفه فداروه محمد بن مسلم الخ قال لا أعلم أن الله تعالى الله أنا الصدوق في الفقراء الخ لا يعرفون الفقير
 وان كان لا يعرف فقال ان الأمام يعطيه من لا يعرفهم لا يعرفون له بالطاعة قال في رواية قلت فان كان لا يعرفون فقال يا زارة
 لو كان يعطيه من يعرفون من لا يعرف لم يوجد لها موضع إنما يعطيه ليرغب في الدين فيثبت عليه فاما البسطة فلا تعلمها أنت ولا صاحبك
 من يعرف من وجدته من هؤلاء المسلمين عاتقاً فاعطه بعد الناس ثم قال سألهم المولفة وسألهم المولاة عاتقاً والباقي فقلت
 فان لم يجدوا قال لا يكون في نفسه من هذا الله لم يجد لها أهل قال قلت فان لم يسلمهم الصدوق فقال ان الله عز وجل في الفقراء
 في أمالي الأغنياء ما يسلمهم ولو علم ان ذلك لا يسلمهم لآدم الخ لم يوثقوا من قبل في نفسه الله ولكن أوفى من منع من منهم لآدم الخ
 الله لهم ولو أن للناس أقداراً فمفهوم الخ كانوا عاتقاً في بستانه المولاة بالمعرفة الأمام لكان يعطيه من
 يعرف في ذلك الرضا ان لم يجد لها موضع لعله العارف في نفسه والباقي خاماً بالعارف انتهم بغيرهم انهم ان في زمان ثلثة
 العارف بخوان يعطيه من العارف هذا فامد قطعاً ما عرف من الأجاء والفتاوى والاختلاف المتواترة وغيرها من الأملة بل في وقت انهم
 مع فقد العارف مطلقاً لا يعرفون بالجران لما عرف من الأملة فكيف يرضون به مع فلة العارف وقد عرفت انهم ما أملى إلا في رواية
 يعقوب بن شعيب فطرحوها لتضعها وشدت فيها ولم يشاهد منهم الخ ما مله في هذه الصحبة فقل لهم ان الذي فهمه من غلط لا
 شك في ذلك لأنه مع بان الأمام يعطيه من لا يعرف ليرغب في الدين فيثبت عليه وهذا بعينه مصرف سهم المولفة كما وقع الصحيح في رواية
 عن ابن أبيهم في نفسه من العالم ٢ لأنه بعد ما ذكر المولاة منهم من هم في نفسه الآية قال كان رسول الله بينا القوم
 كما يعرفوا فجعل لهم نصيباً في الصدقات لكي يعرفوا ويعتبروا بها بذلك أيضاً أنه قال في المقام بعد ما نقل من فعل الأمام ان سهم
 وفي الرواية عام والبناء خام بالعارف كما هو واضح في ذلك فافان خاماً بالعارف وسهم المولاة عاماً والفسيط غريباً
 على من هذا خبر ما كما يصح به في الداعي إلى ان يخالف الأمام ٢ ما روى الله ومنه بان يعطيه السهم المختص بالعارف لغير العارف مع انهم
 وسع عليهم بجعل المولاة عاماً وعدم الامتثال بالتصديق أصلاً بل جرد قطعاً ان يعرف مجموع الزكوة في أي سهم كان مع ان سهم الفقير
 يعطيه المختص بفقير والمسكين يختص مسكنه وهكذا حال الباقيين ومنهم المولاة فانه يعطيه المختص للنايف المولاة الاخرى ان
 الاخر يعطيه لتلك الوجه لا للنايف والمعلم مع بان الأمام لا يعطيه من العارف إلا للنايف في رواية في ثابته الرضا في ان الأمام
 يعطيه من العارف من الأمارة الثانية البشارة فاعلم له بالامانة وان يعطيه من لا يعرفه كمنهم فقراء وساكين وهكذا خبرهم بل في
 خفي للنايف لانه سهمهم عام يصرف لجميع الاساقف الثانية اذا كانا غير مارتين لأجل ان يعرفهم خاصة ولهذا خبرنا مسائل ثلثة
 طين مسلم يعطيه هؤلاء وان كانوا لا يعرفون ما الجاهل المعصوم بنعم ولا بلا لعلنا ٢ فاسدان لا تقتضاه كل من غا مضطراً



لما الثاني فلما سئل عما الاول فلا تضاعف مخالفة ما في هذه الرقعة فاسبق له مبرها من ان الباقي ثامن مكنه ان لا تضاعف انما طاعتك
الا العارف هذا متناجا الى مخالفة ايمانهم للتواتر ونحوها محبة الفضلاء التي هي ان الرادبان القائلان مع غيرها من الفضلاء ورواها
الباقية ايضا معلوم ان روايتهم منه وكان قبل هذا الرقعة وكانوا اهل البيت جازين بآرويه وبالاخبار المتواترة التي مدت متناجا الى ما
مرفوع من القرآن من النص عن امانة الائمة ومخالفه من طائفة خيرة ذلك ما اشترى فاعلم الرادبان كما نرى بان من جهة الحق فذلك الخاطيء من التهمة
كما كان طائفتها امثال هذه الاشئلة في مقامات كثيرة وبما كان يورث عن عليهما بان المعرفة التي يقولون لو كان مشركا فكم كان ذلك والعص
في زمان خلافتها ما كانوا يراعون ذلك الزكاة التي يحصل لها كانت يحصل لها كانت في غيبة الكثرة والعارفين الذين يقولون لو كان زائفا
الغلة كما لا يعطيان ان يخرجه من التهمة ولما صدق من بعض اخيه ما صدق به بعد افضل به بالنسبة اليه ما فعل وهكذا بالنسبة الى الحق ونحوها
وكان يصح بذلك بل الحال من عما كان بالنسبة الى فضل الرسول واشد اشد من ذلك ان العارف في زمانه ولما لم يفعل في جملتها الا لما كان يعلم
صبره من انما فذلك اخذ جازا لا عطاء بالامام وقت غيره بل مع بانه طاعتك لا يجوز لكم الا عطاء لان العلة هي الاقرار بالطاعة فلا بد
هذا بالنسبة اليكم مع نفي محبة بان الامام يعطى من سهم الخيرة على وجهها من قبل الامام على ما يظهر من نص ابن ابي عمير ولا يخفى انما الخيرة لهم
واسما لهم للجعل وقوله الاسلام طاعتا غير واحد من الفقهاء مطلق هذا السهم في زمان الغيبة هو المقابل بالبقاء انما بان للجعل
يجب ان يثبت الامام بان وهم المدين مدعو العباد بالله فاجب الى التائبين ان ذلك وظاهر ان هذه التسمية انما يكون اذا هم عند
منه على نصيب الاسلام نعم ما قال المعصوم اشتد طاعتك لا تقطع اليوم الى غير العارف وسهم الخيرة اية نصيبا بعد الاخذ ما ظهر من ذلك
من اعطاه غير العارف من سهم خيرة الامام من جهة انهم يقررون له بالطاعة وهذا امر خارج قطعا والحاصل ان هذه العبرة في غاية
من الدلالة على عدم جواز اعطاء غير العارف الا من سهم الخيرة مطلقا وذلك ايضا على ان فرض انعدام العارف نكاح جنبا لهم جازا من غير
فرضه فرضا اعتقادا لم يوجد في بلد يكون في بلد يكون في بلد اخر وفي زمان في ذلك البلد في الزمان وان الله يعلم ثم اعلم ان مقتضى
الفتاوى في غالب الاختيار الا بان شرط في جميع الامساك من الخيرة وقال بعض المتأخرين يجب ان يستثنى بعض افراد في سبيل الله ايضا في
لو فرضنا شرط الايمان فيه ايضا نعم لا يبعد استثناء بعض افراد الرقاب مثل ما ذكرناه من ان المؤمن يكون له اربع مائة من الثمن في بيعه
يشترى بغير كراهة المقابل للايمان ويجب هذا الفرض على لابن الحسن من كراهة العادة فلذا اعطاه في العبرة المذكورة لان سهم الرقاب ايضا
وقوله الميم الايمان بالسيف الخاص اعله بالنسبة الى الحق المستعمل فيه والا فاعلم ان حقيقة في الخاص والمصالح فيسلم الاسلام يكون الحق انه
اصطلاحا وهو لا يظهر منه بطلان لم يبعد استثناء للابان في الحق العام فاعلم ما ذكره لهم تحقيق فاعلم ثم **قوله** اما العدل للاهل
الكر المتأخرين على عدم اشترطها ونقل من المصنفين وصلا رايهم مقتصر على الايمان واشترط جماعة العدالة منهم القائلون الرضا في ذلك
والجمل والانتصار وابل الصلاح طينته وابن ابي عمير وغيره عارفا انها وفي الرضا في الغيبة كن طاركا عينا وعلى هذا الوجه ان لا
اعطاء شارح خبر المصنفين في كثير من الشرايع انما اعطاهما كثيرا فاعلم ان جباية الكبار دون الصغار وعن العبرة الثاني في الزمان
المرقة غير معتبر في العدالة هنا فلو لم يشرط يجب الكبار والعدالة وفيه ما فيه من شعبة في الشرايع مع اعتبار المدة هنا بان الدليل
ولم يوضع ناعلى المعصية وعدم المدة ليس ببعضه وان اخذ العدالة وفي الذخيرة بعد ما اخذنا والشيخ عند المتأخرين اخرج بالادلة
ولاختار الدالة على ان موضعها اهل الولاية والعارفين والشيعة والمسلم وما في الجمع عن العالمين ولما في ذلك من قرينة على اعتبار
بلد البعض جميع فكونه قال نعم قال نوك الاستفصال بعد التعمير الجمع قال الرضا باجماع الخلافة والاحسان والبصير بل انما
قال يمكن الاستدلال بكل ظاهر من زمان او من مطلق لجباية بعض النسخ من مؤلفات الصالحين فيهم وذلك كثيرا لما يقع

الاجتماع مع غيره من جملة الامتنان لم يزل يوجب نفسه المطلقا واليقين بانه الذمير حاصل من العزم المسمى بالذمير
 عن معنى الفاسق انما يقتضيه اليقين من موافقهم في فهمهم لا مطلقا انتهى اول ظاهر الامانة ان يفعل بغيرك شيئا لا اثم
 واعلم ان ما ذكره سببا بل لا يظهر من الاخبار مكنى الزكوة ان امانا ومعونه وموثر للفقراء وصدق اليقين من جميع ذلك بالنسبة الى
 العطاء والفقراء كما لا يخفى مع انه ظهر منها ايضا انها انقسم على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله والفايق كيف يكون الظاهر
 منها محض بريد الجمل ومن العزم في حكاية حبش امير المؤمنين المصطفى عليه السلام قال بعد ذلك فان ذلك اعظم الامور واقر به شانه
 يتقرب الله اليها واليك والمجوعة كوتعتك لم يعتك وبعث في حيازة الحديث وكيف يجمع هذا مع الفسق والعصاة اذ قال
 في الفاسق والعاصي ونحو ذلك انه من الشبهة ولا يطبع الله وانه كاذب وانه لا يتقنع والفايق كذا في ذلك وفيما كتب الخاتم في جواب
 محمد بن سنان في هذه الزكوة من انما من اجل قضا الفوائد الى ان قال مع ما فيه من الزيادة والزيادة والاهل الضعفاء والعصف
 على اهل المسكنة والعلية على المراساة ونحوه الفقر والموت لم يزل على الدين وفي طائفة من العزم ان الزكوة ضعف
 احبنا للاعتناء وموثر للفقراء ويبدو ان العترة هي اسبابا بلا عانة واعانة الاثم ايضا لانكون الامعة في فطر الزكوة لم
 تضع موثر لغيره من غير ما وكله الملك في الرقة والهم والعترة المنع عن جميع ذلك بالنسبة الى من هو خارج مطلقا عما هو ظاهر من الامانة
 بل الاية ايضا بل لا تكتفي الاية فان الزكوة او في مثل من الغلب بل جعلوا في حجة بقاء الظالم شيئا او غيره وكذا في غير ذلك
 بل قد ومنهم من ان ما ياتي منكى فكم منكى ومنه فقد احتيا الله ومنه ان الله تعالى الله بالعبادة والعبادة والعبادة
 فقد جازقه ان الله على نفسه على ذلك الظاهر حيث قال وطلعوا الى امر الاية وابن امثال الماعزف وسفره واحد من
 الزكوة وانه من عطفه ومعونه مع ان اليقين من المنكى وجوبه بل شدة وجوبه في غاية البدهة فيجب المنع عن جميع المقتضا
 كلها الجز من الاخبار بعد الاية والاطلاع فاذا وادى من الفقر منكى كيجب عليه معه فان لم يولدع بالظاهر والغلب والتفرض
 لا اقل قطعاً لما ذكره والاجماع لا امانه وموثره مطلقه عطفه مع ان الفاليع ان العاص من الفقر اذا وادى ان العاصي للزكوة
 لا يعطى لها اياهم لنفسه ويوجد الضمير منها جيب اليها لا يرمي في حق اليه ويوجد في جميع الامطار من يردون
 جزوا على انه لفرض وجوبه معان الله والرسول والاية من يوجب ويوجب الضيق ايضا في معنى عدم اعطائهم الزكوة
 مع وجوب هذه المعان الله لهم والجميع والكتاب معهم كيف يرضى نفس يحب الله لهم والجميع ان يعطهم الزكوة كما وقيل هذا
 ايضا من جملة من يرد في الاية وجوب اعطاء الزكوة منهم وادى منهم ومعونه مطلقاً فيهما بلا عطف ان العاصي بسبب هو لا يطعم
 ولا يعطى له ولما يانه وان ذلك في غاية البع لان ملاه لاحط لاحط كحضره ونفسه الله عنه ووجه على اهل مواليه وان ذلك بالنسبة
 الى الفقر افر لعدم مناسبة بل في طائفة ان نفسه لا لها فطعم ان راء اسحق وشكل القيس للجمع انج لم انج بل كيف عطينت نفس في
 جملة لا خلا في جملة من امرنا باعطاء الزكوة لهم لانهم اهل الولاية والعارفين والشبهة الذين قالوا اذا افقر اليه شغبنا الله
 ونفسه البناء بعد منبأه مثل هذا المعان الله لهم والجميع والكتاب معهم لان الذين عند سماع الاملا لا لا يفرح
 الى مثله الشبه ولا اقل من ذلك في الانصاف لان الدلالة بدعاه في ظهور الشبه بل وظن من عند به لان الظاهر انهم في امثال ا
 كانوا في مقام المارة ان الزكوة لا تخرج الا لشبههم ولما انهم في مقام بيان حال الشبهة الذين يجوز لهم الاخذ منها في تقصير
 فلا كيف ويشط كونهم غير واجبه النفقة ولاها شمين ولا من يملك موثره خصص مفاد الشبهة لا ازيد ولا انقص في ان المكا
 لم يكن مقام هذه الشرايط حتى ما كما انه لم يكن مقام كيفية عطاء وصفاً وما يطعم جزوا فظهر ان الشك بالاية اضعف
 للمعنى لعدم كون المقام مقام شرط وكيفية وقد قطعاً على اننا سلمنا عدم الوهن فيها وكذا قبل العطف جميع ما ذكره في الاستدلال



يجعل ومن البنية لا يثبت بل لا حظ للبرائة البنية متباعدة بالخط ما وقع من المنع الشارح الخرج مع ما قبل بالانضمام بحسب ما لا يخفى عن
ما قبل بالفصل مع ان كبره من المحترقات وما يكون من الخبز كغسل النفس وفتنا المحنة والزيادة المحرم ونحوها على انه وقع اعانة الظالم
ما وقع من الصبح من ابن ابي بصير قال كنت عند الصبح اذ دخل عليه رجل من اهلنا فقال انه دعا اخا التبريد منا الصبح فندع الى البناء
بينه والنهر يجر به ما نقول فقال ما احب اليك عقد شلهم عقد او كيف لهم على ما بين لا يسمع الا ولا مدع يعلم ان اعوان الظلمة
يهم القبيحة في سفر في تار الحديث نخرج بان البناء واكابر النهر واصلاح النساء وامثال ذلك لعقد من عقد للظالم والصحيح
الاخر لا تفهم على بناء مسجد بجعل الاعانة عابدا ومجدد اعانتهم وفي الكشف انفس البنايا عبيد للضالين فضل على ابن حنيفة كان
اللائق وامثال من الظلمة لواءه وابنا ومجدي والادوية عند اجرة لما فعلت فعند ذلك اعانتهم وقد غدا في العموم انه قال
له نثبت انك تعلم بالابرار عاير الجوع فما حالك اذا فريضة اعوان الظلمة فوجعل بالاطراف واسم عبيد لشدة الخوف فقال
له ما اراها ما اصابه انا فقلت يا اخي فحق الله فجعل عبر العارلة مع الظالم اعانة له الى غير ذلك فظهر كونه ما ذكره الضمير في القبا
وفي كونه ومن الغادر مشروعا وكون سفر ابن السيل حلا وفيما شرط الابان وغير ذلك من امثال ذلك كما هو في التل من انما
والاشم واعانة الاثم واعانة الظلم حقا كما اشترنا اليه من ان الاعانة فيه غير محض في نفس الاثم بل كل شئ يصيب بالافهم في
بعضهم الجرم وينتقم احواله اوله خلية في ذلك يكن اعانة في الاثم لان له خلية فيه اذ لو حصل نظامه لعلم يجرى كما قبل خبر
وبشئ من كراهي مشاهد وقال نعم ان الانسان لطيف ان را اسنخ وبالحيلة الاخط بل الى ابرار ان يقول للمعاصي ما لم يقع في
من عصيانك ما اعطيتك لان التهم عن لكس والجن من المعصية واجب على مضافا الى الخلفاء ان اكن من اهل القبا
والظالمين وان لا يحصل البرائة بالتفويض سماع وحق الرضا الاجماع المنقول عنه وجوبها الى العلم المعلم النسيب الاجماع
لا يضر كما عليه ففانها وحقوق الاموال وحققناه في محبت صلوة الجمعة واما الاخطا فهو واجب شرعي لهم ما وقع من الاعانة
وهو على حين فم يثاني للمكلف تركه الا ان الاخطا فعله وهو في من مع يثني من الدليل الشرعي جواز تركه في من يجيبه في الاخطا
من الشرع تركه لان الاخطا عبادة من الاخذ بالقلة في الدين وحققنا المقامين في القبايد المتباينة لكن يمكن ان يفي القبيح
الثابت ما ذكره عند ذلك القد ما لا المناقير من فالق مع المناقير ايقب بالنسبة الى فاعلة الهم مع انه يمكن ان يفي القبيح في
شوقا فاما عدم ظن الكسيرة لا الصغرة فاهما وكثرة يسيرة الكسيرة موضعها الاضرار في الصغرة لكن الذي نراه ان المقام
الذي لا حد لها ولا احصاء انهم من كونه المؤمن او الشيعة او اهل الولاية ويستتبعه نبشرا في عظمة فانه العظم وين كونه في
كثرة واجبة من كونه من اقام الاطلاع فعليه ملاحظة اصول الكاظمين بالنبشارات وباب الحضور منه على الطلق وباب يثني به
وطا لا يثني اياه الى غير ذلك وباب ان المؤمن مثلي بالافقر مثل من لهم ان المؤمن ليس كم في عظمة الله لو سأل الله الجنة بما في الا
والكاظمين على الله الحديث وما وقع من انه لم يرفع بالمؤمن الواحد من القرية لنا وان المؤمن ليس له ان يثني نفسه لان
لنا يقول القرية لله الانية ووجه من شكى حاجته الى من فقد شكى الى الله تعالى ودفعان المؤمن اعز من الكسيرة في
ان المؤمن ينظر بنور الله وبذلك وبالحيلة لا يثني الا في عظمة الله ما ذكرنا من الفاظ الثلاثة في جميع الابواب شيئا بل وقد لم يه
المؤمن مؤثرا لانه لو من على الله فيجبر مع انه في عظمة الله ما ذكرنا من الفاظ الثلاثة في جميع الابواب شيئا بل وقد لم يه
ولا يثني السارق وهو من الخبيثات فكيف من جعل المؤمن المطلق اعم من المقاموس شيئا القاصد المقاموس الله والحق باله
عرفت الا ان يثني المؤمن والشيعة واهل الولاية الارية في اخبار الزكاة في هذه الاخبار لمكان القباين
على الارية الكامل خاشع بخلاف ما وقع في الزكاة لكن لا بد من ملاحظة الجميع والنا على الشام فيها بل لم يصب اطلاق

الاشارة



سازمان اسناد و کتابخانه ملی

الثلاثة على القاسم شيئا المذكور لم يجد في غاية التفرغ والتعب بالشايع واصطلاح المتكلمين لا يدخل في الاختلاف مع المتكلمين
 وهو بل ربما كان غير البصر قال يدخل العمل بالاركان ايضا فيه وهو انظر من غير واحد من الاخبار مثل كنية الرضا والامير
 من ان الايمان اطاء القرايين واجتناب المحارم وهو معترف بالغلط في قراره بالبيان وعلى الاركان وقال في موضع آخر
 بالاسلام عن الايمان وكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن ولا يثبت السائق وهو مؤمن ولا يقتل وهو مؤمن ولا
 يشترط في الجنح حق يشترط به مؤمن من واجبا بالحدود مؤمنون ولا كافرون والله لا يدخل النار مؤمنا الا ان قال لم يثبت من
 المؤمنين ولا معهم من يابى بعيشه النار بنفاد او فسق او كبر من الكتاب والمؤمن ما قال مسلم لا يظلم ولا يظلم
 طابوا الايمان هذا مع ان الاصل محض افعال المسلم وجوبها على الحق مثل المؤمنين والمؤمنين وغيرها الواردة في اخبار الكوفة
 لعله داخل في هذا الاصل منه جدا وكيف كان لا يفرق بين اليدين في كونا الرجل اليدين من المتكلم والربع منه وثابت الدين في
 والحق يحصل البرائة اليقينيه وغيرها على ما عرفت في غطاء الفقر من المناور بعبادة الشيع على الاضلال بالنسبة الى اللوم وبما
 يخرج اليقينهم كاشا هذا من رجا يحصل عدم اليقين في شيع المتكلمين ويصير شيئا لسلط الاشرار على الاخبار ويخرج الفهم
 كما اتفق في زماننا واثبات الله شره **قوله** معطاه هذه الاجماع ونقل الاجماع عليه ويدل عليه كونه ابيد على قال للمعوم
 الرجل يثبت ويثبت القبول ايعطى من الزكاة قال نعم على بنشأ في ابيه بلغنا ويثبت من ان كانا يثبتون اذا قطع ذلك
 منهم فثبت انهم لا يعرفون فقال يحتفل فيهم منهم ويحب اليهم حتى ابرهم فلا يثبتون ان يثبتوا يدين ابرهم فاذا بلغوا على
 اليقين كم فلا يظلمهم وفيه المخذلة عن العوم قال بين الرجل المسلم اذا مات يظلم من الزكاة والفطره كما كان يظلم
 ابرهم حتى يبلغوا ما بلغوا وعرف ما كان ابرهم يعرف اعطى وان يفسد لا يظلموا ثم اعلم انه ان كان له وليد في اليدين في اليدين في اليدين
 وان لم يكن له ولي يوجب ان يعطى الى من يفرم بامر بعد وثيق به والاملا بد من التوجه الى امر خسه وفي الخبر ولا يثبت
 التسليم لا الطفل ايضا اذا علم انه يعرفها في حل بحل الصواب في حصول العلم من شكاك اجماع عدم اعتبار الشيع افعال الكاهن الغلظ
 من الاحتجاب وان فكتا بعدم الاشرار الى العدا لزم نقل من التبع في البيان والتبديان ابرهم ان يدين في ان يعطى اطفال الكاهن
 وان كان اباؤهم متساوفا ومن المتضايفه استغنىه معك حكم الاول وسكن اباؤهم في الايمان والكفر لا في جميع الاحكام
 ونقل من الشهيد الثاني ان اعطاء الاطفال انما يجرى في حال بغير العدا لزم افعال العبدت امكن عدم جواز الاعطاء لان
 مطلقا لعدم ايضا منهم لها والحيوان لان المانع الضيق وهو متفق عنهم ونوع عنهم وهو البعد وفيه ماضية لما عرفت في الزمان
 المتأينين لفتاوى الاحتجاب بل الاجماع وان الظاهر ان اعتبار العدا لزم انما هو في البانعين خاصة كما لا يخفى هنا
 وان لا يكونوا اه هذا اجماع واحد على اجماع علماء الاسلام لكن قال في ط وابن اوديس ان قوما قالوا يجوز كونهم
 لانهم باخذون على وجه الامنة والظن انهم على العادة كما قال في المختلف وان اختلف على بعد كونه مناه في البعض من البعض
 القسم من العوم انه قال افا راسا من بني هاشم اقر صلا الله؟ سئل له ان يقولهم على مسدقا المراسي وقال لا يكون لنا
 السهم الذي جعله الله العالمين فحقن احر به فقال م يا بن عبد المطلب ان الصدقة لا تخل الى وكلم الحديث وفي كنه الفضل
 من الصادقين م قال لا قال رسول الله ان الصدقة او ساء ايخ الناس ان الله حرم على منها ومن غيرها الا ان قال الصدقة لا
 يجرى عند المطلب الحديث وفيه في ربه ام جعل من الفضل الهاشمي من العوم انه سأل عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي
 قال الزكاة قلت جعل صدقة بعضهم على بعض قال نعم واتقوا الله الشيع في الميثاق من اخذ من حقه ورواه الصدوق في بعض
 قال اعطى الزكاة بنو هاشم من اراها فافاضا على لهم وانما يجوز على النبي والامام الذي يكون به في الصلاة



نفي ووطا ولم يباين بها اجمع ان كمال المعاشرة والمسايرة فيها لا يكون شأنا هديا بل هو على اقله ان يكون فيه ما يوجب
الحق او خصومة المعاشرة والدالة واما التملك فيكون حلا لا يخلو عن النقص اليهم من كل حال الدالة والمعاينة والله يعلم ذلك في الخبر
وهل حكم الكفاية حكم الزكاة فيه بطلان انما فيها الجواز الرباطين واشارة ذلك الى طائفتين مستغنيين احدهما ما ذكرنا من كفاية ما فينا
واحد في النكاح المنع ثم قال دفع حكم الكفاية المنع وهو الوجه الثاني انما هو ليس بملكه كونه مظهر لا يحتاج الى نكاح ظاهر
المفرضة الخ في مقابل المندوب واستدلوا في المندوب بالاختيار والصحة في حلية بيتاء ما بين المؤمنين ثم في بيانهم ثم اعلم انه ظهر من الثقة
ان ما لا يوجبها شتم حكمهم في ما شتم والظاهر من الثقة للفتاوى والاختيار المتواترة وخصم كونه ثقلية بن مهيته قال بخلاف الصواب
ليس شتما بام من كونه في الكفاية او ما حوالة الزكاة عليهم فدون ما لهم وقطعنا سبيل لا يوجب عن الصوم انه قال له جعل الصدقة لم يزل
به ما شتم قال نعم حل المعاشرة على ان الماد من الماد اليك انما لك وجعل التوجيه بما وجبنا ما دفعه في المصلحة فيكون الماد من ما فيهم
عليهم سبيل الهدية والبرع كما مر في الحزم ويوم وعنا ابن الجندب الخ فيهم على ما لكم والكراهة لعنفهم ثم وادقه يعلم **قوله** والجلالة
اقرهم الابوان وان على الاول والاخر وان نزلوا بشرط فخرهم وتكلمت من تعفيمهم والعلامة بشرط العنق او عدم الشوب بالفضل
الذكر في موضع والملوك هذا الشرط اجماعي ارجح الثقة والتمسك بالاجماع بل في قوله قول كل من يحفظ منه العلم بل عليه العباد
انهم ليسوا بمجتمعا جبر في مؤنة شتمهم لكن في ما على المزك مع ان الزكاة مؤنة العنق لستة فيكون المؤنة دفعا الى اخيه ويحتمل ان يكون
قال خلة يعطون من الزكاة شيئا الاب والام والولد والملوك والزوجة وذلك لانهم يباله لادمن له وفي الصحيح عن اسحق بن عمار انه
قال قلت لابي ثوبان في بعضهم ما فضل بعضهم على بعض في ابا ان الزكاة افاض عليهم منها قال لا يسحق لها ذلك نعم قال هم افضل من
ذلك فمرد الذم ان يبين معنى من فون ثم ارجع في امس الخ كونه عليهم قال ابوك وقلت قلت ابي ابي قال ان كان والدك والدة والدة
منهم قال فالزكاة يعطى منها الاخ والاخ والعمة والمخالدة ولا يعطى الجد ولا الجد **قوله** والجلالة الشاه هو بقاءه الطلوع والشمس
عن اسمعيل بن عمران القمي قال كتبنا الى ابي الحسن الثالث ان ابى ولدا ومالا خفا فحين اولعهم من الزكاة شيئا فكتب ان ذلك جائز لك
حمله النج بان الجواز له لعله لعله بضاغته وعدم فدية على جميع ما يحتاج اليه من نفقة عياله فنفق لانه يجعل زكاة في زيادة في مؤنة عياله
ايضا بضعف السند بالرأى واجازته في الشرح يجوز ان يترادف قوله وله الخ في دفعه لغيره جازا واجبة اياه باعمال الزكاة المندوب بها
ببطلان ويجوز ايضا ان لا يكون الزكاة زكاة نفسه بل يكون وكلا في الخطاء فسال عن جواز الاعطاء لعناله فقال جائز لك لان الزكاة ليس
اطرفه لا كراهة في ذلك ولا منع على لانه لا مانع من ذلك لكونه بل معروف بالاجتماع وعدم النقص او غيره لك والله يعلم ثم اعلم
انه اشترط في الزكاة ان يكون المصل في ان سعة ماله مع وجوب نفقته عليه ووجه بعض النسخين في دفعه لبعضهم معللا لاجتماع وجوب
عليهم ولد وجوب دفع للوج والصيق والعسر منهم مع تمكنهم منه وبقره في محجة عبد الرحمن السابعة وذلك لانهم يباله لادمن له اوله ففرض
ان المحجة هكذا لا يعطون من الزكاة شيئا والنكاح في سبيل النفع لعنفهم للفتاوى ثم على هذا القوم يباله في دفعه لغيره جازا واجبة اياه باعمال الزكاة المندوب بها
لعدم جواز شتم من الزكاة اى شئ كان منها لان وجوب سبيلهم ورفع جميع الشايق عنهم جعلهم اعيان لما عرفت وان رطلك مؤنة شتمهم يكون
ظلمة غير ضرورية لا يجل له اخذ الزكاة مطلقا لعدم الحاجة كما عرفت فضاخا الى مؤنة الاولاد الدالة على المنع كما عرفت بل ستمن في مؤنة شتمهم
لا يجوز ان يعطى بغيره لا يرفع المعاشرة على ان يكون النوشة الخ في سبيل العنق بغيره جازا واجبة اياه باعمال الزكاة المندوب بها
وشاع وقاع بحيث لا يباين احد فيهم بل وطاء مريضا ويكون الماد في الاعطاء وامسار عليه لغيره من السبل وشفة الحاجة وطائفة
تؤخر الماد على النقل والفضل والظلم لما عرفت من الاختيار من ان الامناء ما كانوا يعطون الزكاة وهذه العينة اوها الضم فيها الى
الاوقاف ايضا انهم لا يعطون لاهل اسوق الاشياء عليهم وهم فيها مثل الصلوة وغيرها يطبقون ويؤيدون ان يكونوا من مؤنة الزكاة

وغيره بغيره بغيره من الزكاة
لكن من نفعه بغيره من الزكاة
مطلوب وكذا الاختيار التقاضي
او من كان من الزكاة
مؤنة شتمهم



واجبة على من يجب النفقة عليه من هذا الوجه في خصوص هذه النفقة من ظاهر علم نقل من وجهه فالجمله متباعدة ^{خطا} التنا
 وفي كفاية من جهة الظاهر في عدم الوجوب بالنفقة ثم قال واما الزوجه فالظاهر عدم الجواز لان دفعها كما لو كان
 ناشرا فالأمر بعدم جواز الدفع اليها انهم وان كانت فقيرة لتكفيها من المطاع في كل وقت فتكون عينة في الحقيقة انتفا
 لا يتحقق عدم الصرف بينهما وبين من يكفيه إلا به مثلا منته في كونه مينا فان التمكن من العوضا وفضل له في القرض أو بعد حصول
 المنة بالفضل خرج من الحاجة قطعا نعم ان لم يكف منته يكون عينا اجتماعا كما ينبغي وصرح به والمحال في الزوجه ان يترك من
 فرق أصلا كما سنعرف ويصرح قال ما ذكره في المعنى لا يعطى الزوجه من مهر الفقر والمسكنة مطبوعة كانتا وعامة اجتماعا
 لتكفيها من النفقة ثم قال وكلاهما يحصل وجهين أحدهما المنع بالزوج وثانيهما التمكن من نفقة التعليل انتهى أو لا
 لما كانت التعليل إياه في جيل عليه فكذا لو كان مراده مع انه لم يأت به يكون الحكم العوض لان التمكن من المنة منته في عهدهم
 بلا شبهة بل منته فيهما سبق من النفقة انهم لم يصر مع انك عرفت ما ذكره في وجهه عبد الرحمن وانه هو الحق فلا يكون في أصلا بين
 الزوجه وغيرها من يجب نفقتهم ثم قال ولما كان المالك في جواز اخذه بعد قطع فالدفع والبيان بالعدم في الأصل
 على القول بتلكه اشكال وكذا على القول بعدم تلكه اذا كان المالك فقيرا واذن له في الأخذ انتهى ولا يتحقق ما مر من جواز
 الصهر وما وانما وما مع هو فيها وان ذلك يقتضي عدم الفرق بين المالك وغيره من وجهه فنفق مع ان المالك الذي
 المالك جميع منته كيف يجوزنا عطا الزكاة إياه مع كونهما حق الفقر كما عرفت وعرفنا شرائط الفقر اجتماعا في الفقر والمسكين
 بلا قائل من أحد وكذا في سائر التهام من المولقة وبعض آخر عرفت ما ذكرنا في القام وبالجمله عدم الصرف بدفع مع
 ان الملك وعدمه ليس من جهة إيفاء في الجائر عدمها وكذا الحال لو كان المالك فقيرا انصرف به من عدم اذنه في جازم المالك
 وعناة ثم قال ويجوز دفعها الى الشقة لعدم وجوب الاتفاق عليها أو لا هذا انهم فيه طائفة لان الدائنة لا لا يمكن من اخذ
 البقية وبما وقع اشتراط عدم النفقة وفي المتن في ما يقع الاشتراط ومع عدمه بما كتبه من جهة كما هو المتعارف في القالب الا ان
 الزوج لا يصير حلة بل العلة عدم كفاية المؤثر مع انه لا اتفاق بين بعضهما وبضع الدائنة فالقابلية المعقوفة عندها
 العوض قبل اتقاع الدفع وتكفيها من العوض بعد الدفع واعطاء الرضخ من وقت عرض حالها حال الدائنة التي بشرط عدم
 او طبخ النفقة لزوجها وناخذ الزكاة طحال نفسها في الفقر الغير المتكفي من العوض ونحصل المنة به للبدن من غير شيء
 كمن عند منته النسبة وجبها للرجل او لغيره فليل غلبة الغلبة او يتلف مع انه يعلم انه كان مستكنا وكان الزكاة عليه حراما
 فيجعلها عليه حلالا اذ مع القدر الشرعي يكون الامر كذا في حال شدة وامتاع عدمه يكون وضع اعتبار عدم المعصية في الأخذ لان
 اللزوم ولا الأخذ مع انه قال لا منع من حيث عليه النفقة من الاتفاق لم يكن مستكنا من المنة منه ولو بالحاكم جازا لا
 في الجميع بلا خلاف انتهى فوجدا ثم قال العسل لم يرض عن الغاية غير ما نفقه من الزكاة وقال الله ان قول علمائنا اجمع
 واخرج عليه لغيره لا دالة ثم روي بحجة احمد بن محمد السائفة ليعلم قال في شأنه ان فف حصل قوله اجبا من يقول وجب
 نفقة او على الاستغناء وعلى بصفقتها عن مقادير العوضا او اجازنا الاعطاء بترك المسئلة لا تامل فكل وقامع او بترك
 المسئلة لزوجها المنة وارتفاع الحاجة بالمدف للنسبة جاز الاعطاء من مهر الفقر فيه ما فيه لا عفا العوض في العوض
 وفيه عدم الجواز لم يكن من يحصل المنة واكتسبها مع عدم ضلبيتها ولعل هذا مراده في التذكرة للمعقوف مع انه
 هو الذي عرفت القرض جعل ذلك منه هبالا متنا فكيف يمكنه روي اجماع جميع علمائنا على جواز الاعطاء مع حصول القرض
 ورفع الحاجة على ما عرفت ونسبة الى القرض في هذا لا يطاع الى الوجهية الجبر بحله على ما ما جله وتعليلها باطل والاشك في ان



امامنا مع استغناء العلم فشكل لا تشاء الغان وكلام البيع مشعر لعدم الاختفاء بالنية بعد الوقع اقول فعل الاختفاء لا يغير
غائبة لا يتحقق والمغروطين ان لم يعط بالها ذكوة بل بنحو آخر فكيف يثبت علم الغائبين وقت الدفع بغير ذلك الغي بغير
بنوهم الحاضرين لانه اعطاه بالها ليشب بكمه وسلكه على مثله بذلك الحق فاقول نعم ان اعطاه بنحو لا يمكن تسليط
على الاطلاق مجازا واعلم بذلك ومع ذلك اختلف فيه من افاضه يخرج من المقام ويخرج في مسألة فوطان ثم احتجب
به من الزكوة ولم يبايل فيه احد فضلا عن مثل الملازمة والبيع بل غيرها ايضا لان الاحتساب به هو مانع كما لا يخفى كما ان
من عند امارة من الزكي باني بنحو من الامانة الشريعة او الملازمة فلا شك في ان قوله اعطيتك الذي عند امارة زكوة
ثم من دفع زكوة اياها فان الماد من الدفع هو الاعطاء كما يقول ارفع هذه الدراهم والدراهم يكون لك ذكوة او دفع
لو وضعه بالاعد من بيته من دون حاجة الى من يدفع اليه لو ثبت اتمه كذا والامير طاف به الى غير ذلك وهو ليس من اشراط
الدفع بالمعنى الذي تقيم وكيف يحول العمل ان يشترط ذلك وتوجب ويعتق فالتقاع في لفظ لا ينافي بينك المفعول المصغير
للدفع لا ينافي سلبا بل الماد ليس الا اخراج المال من ملكه الى ملك الفقراء بان يرضى بكون بل لو دفع باقيا ذكوة ثم ظهر في الاخذ
ايضا عدم جرم الزكوة على وانه لو لم يحول الخلق مثلا ثم حال فاعلم ان الدفع ان كان بنية الزكوة لا يقع فيه أصلا الى
ان يثبت كذا بعد الوجوب وله ان يثبت كذا كونه جنة او غيرها او لجا زله لم ينفع أصلا في عطية الزكوة والحال
ان غير الزكوة غير دفع الزكوة فلو كان احتسابا بغير الجرم كل واحد منهما بنية لنفسه مقادير له وغير الاختيار وهو وعنه
سواء كان هو الحال في جميع افعال العبادات وقدرها فيها بعضه بالنية لا يت فيه من المقارنة ومحال معها الا ان ينادى بالنية
بوجه الاخطار بالبال وان لم يكن داعية ومثقة وقد ظهر لك في محض الحق وغير فانه ستماعه المعاني من ولابداه
المحقق في الحق فان قال القائل بعد اجزاء ذلك ابن البراء وابن ابي عمير ما نقله في الفرض واخاره هو ايضا مما لا
يعم ولعل على ثبوت ذلك فلو كان البراءة البقينة في الدفع الى المحقق اقول اذ جعل المحقق شخصاً وكلمة لفظ الاخذ اقول
في ان به الكيل من المكيل وفعله فعله كما هو الثابت في محض الحالة والمسلم في جميع ما رواه هذا لكن الاخذ ان ما المعنى
في عبادته وكيل المالك الفقير واسان بذلك الى ما قاله الشيخ والفاضل ان من افاضه من المالك عنه الدفع الى الكيل ولم
ينزل الكيل عند الدفع الى المحقق لم يخرج بل في الذكوة انه لم يخرج عندها وشعر بل ظاهره الاضمان ولعل وجه ما ذكرناه
خليل الدفع المبعوث المحقق الامتنان هذا هو اخراج من ملكه والاضمان في ملك المحقق ويبدأ الكيل بالمكيل كما اشرنا من
بطل ان بنوي الزكوة عند دفعه من اليد الى اليد طما اليسر فقد اعطته الفقهاء لاني ذكوة فكيف بانه غير الزكوة كما عرفت
الحال في الفصل الاختصاص الا ان بقي باللبس لفظي بالاسناد الحكمية وفيه ان الاسناد الحكمية قد عرفت في محض الفرض
ولما من من بنويهم من جهة في باقي الافعال الصلي ونحوها فاعلم ان من جهة ان النية عند من جهة الخطاف بالبال ابرار
الحاضرة في الذاهر بل كان وجوبها في جميع اجزاء الصلوة هالاً باليد لانه ليداهنه انه كيف بنوي البناء البلية الخارج
البلية الى الواجب وجدها لوجوبها قربته الى الله ثم بين كمال البناء وكله الحالة في البنوي وكيفية تقديم البناء على التبنوي
الحال في الامارة الاولى والخبر في الثابتة وهكذا الى اخر البلية بل الى اخر المحل بل الى اخر القول بل الى اخر جزم الى
اخر الصلوة في اجزاء التسليم خارجها والركب في تقديم والتاخير المعهود في جهة النية والملازمة الجواز الاسناد
الحكمية التي امرت بها فلامه بنوي بان اللام هو لفظ الجرم مقتضى اتمه الدالة على وجوب النية ومعلوم من جرمها ذلك
في المقام فضلاً ان يكون المعطى وكيل وهو رجل مكلف فماد من قبل بل من المكيل من دون تفاديه أصلاً الا ان يكون الكيل المعطى

१५०० १५०० १५००
 १५०० १५०० १५००
 १५०० १५०० १५००

الاخذ بسلوك وجوب الدفع واقتضاه الخطاب بالخير يحتاج الى عدم القابل فاختار في الامام وان ابا بكر طاب الله بالزكاة فانهم
ولم ينكروا الخباية فكان اجماعاً منهم ثم قال لا يجب الاصل بالها قد دل على وجوب دفعه لو فرض مطلقاً ولا فرض عليه بان لا يملك
ثم اجاب ايضا بان مقتضاه وجوب حملها اليه مع الطلب مطلقاً فان فرض عليه بان يقتضيه دفعه وجوب اخذ كل ذكوة على التخيير فيجب ان
يأمرهم بحمل الكل اليه ولكن يلزم ان الطلب ايضا ثم قال الحل على الاستحباب بما بينها وبين الاول والثاني اقول لا يشترط فيها
وبين المطلقا واصل عدم كراهه والافق واما الاختيار فظاهر لظاهره من حال عدم بسطها بهم كراهه في دفعه للخصم مع كراهه
منهم بلا شك كما عرفت في حق في المنفعة في بعضها حديثاً عنهم فكونها منهم ان اربعة الى المالك المجترة والعقد الحديث فلا حظ
وفي الصحيح من عدم ان لما نزلت اية خذ من اهلهم صدقة وانزلت في شهر رمضان فامر صاحبها فنادى من الناس ان الله فزني عليكم
الزكاة كما منها الصدقة الى ان قال ثم لم يفرغ شي من اموالهم حتى مال عليه الخويل في ثوبان فقاموا وادخلوا فامرهم فنادى من الناس
الها المملوك زكوا اموالكم فقبل منكم ثم وجه الى الصدقة والطبق ايتها يوضع على ارض الخراج وهو مخصص بالامام لا يشترط
ويجوز الحيلولة على الصدقة ان قال من زعم ان الامام يحتاج الى ما في ايدي الناس فهو كما فرأنا الناس يحتاجون الى الامام وان
تقبل منهم الزكاة قال الله ثم خذ من اموالهم صدقة نظراً لهم فزكواهم بها وفي العشرة الطوبى لمن اورد في الحديث للمسلم بها
عند الاحتياج كما شرف وفي جملتها ان الامام ياخذ الزكاة فهو جوهراً في الجبهة التي اوجدها الله ثم على قايمة اسماهم للفقراء
والمساكين الى ان قال تقسم بينهم في ثلاثة بقية ما يتسببون في مشيهم بلا ضيق ولا نقصان فضل من ذلك شيء غالا الى
وان نقص كان على الى ان يمتنع من عند بعده وسفرهم الى ان وكان رسول الله يقسم صدقات البواقي في البواقي للفقير
الى اخر الحديث فلا حظ من ما ذكر في الاختيار ايضا وفي نسخة من هذا الحديث في حكاية بعض المتأخرين في صدقة واداءها في حقها
ما يوجد لا خباية ما ثبت صحة الا انما لم يكتف بالعدالة وسنة نبوية في هذا العلم ولا اقيم على منقضية اية امير المؤمنين
ولا عمل بشي من الشئ الى يومنا هذا وفي نسخة في رواية ابن مسلم ان الامام يعطي هؤلاء ولا يفرقون له بالطا الى ان قال
يعطون من لا يعرف له رغبة الدين فيثبت عليه فاما اليوم فلا يعطونها انت واعطاك الامم يعرف الحديث ثم مع ان من فيهم من
والغاية عند جماعة خصوصاً المتأخرين فخصوا بالامام بل فضل سهم العاملين عليها انهم على كما منصرف من ماله لا شك في ذلك
وامر المؤمنين والمسلمين كانوا ياخذون ويأخذون العمال ياخذها لهم بل وبين العاملين ما بين ذلك الخلق في جميع
الاغراض اشياء وفناها ومنها ما ذكر في الحاجة الى الفل بعد الفصل بين الرسول والامام ٢ اذ عرفت حال الاختصاص
ان عدم القول به لا شك فيه وظهر ايضا حال الجواب عن الاستدلال بفعل ابي بكر وعدم اخبار الخباية من ان مقالته تنقسم
اذا الى الزكاة مضاعفا الى ان الظاهر ان مقالته من جهة انهم ما اعطوا الذين ذهبوا اليهم من طينها يبي بكر مع انه اذا طلب الامام
فلا تأمل في وجهه التسليم الى الفقيه ام لا بل يجوز للمالك ان يعطيه مع انه لا يخرج فان الاول دفع اليه بل وانه هو المالك
بل وان الاختصاص فيرجع التمكن وان مقتضى كل هذا الاختيار والجواز للمالك بغيره انما هو الشارع حال الزكاة من اجماع الفقهاء
فلا بد من الشرع فان الاجماع يقتضي ان يملك الاول احوال من قوله عند الاكثر بل السيد في الاستدلال لا انفرد الا
بالقول بانه لا يعطى الفقير الواحد من الزكاة المفروضة اقل من خمسة درهم ووجه الاصل عدم طرده وباقى الفقهاء يخالفون في ذلك
ويجوزون اعطاء القليل والكثير من غير تحديد رجحنا على ما ذهبنا اليه اجماع الطائفة وطريق الاختصاص في اداء الزكاة مع
عنا ان ارضي ذلك في الدرهم والاجماع والاحتياط وليس ان يحكى من ابي في الحل خلافاً وليس عندنا كنية لكن الظاهر ان
لم ينفوا والنا صفة على ما كان على الوجه كاه الظاهر في الاكثر من الفقهاء ومن اقلهم من المتأخرين او على الاستحباب كما هو



ثم قال او عشرة الاف مع انه لا اكثر بالاجماع وفي جميع ذلك قالوا انما هو بعد من دون حد فيه اصلا ومع ذلك ليس فيه نص من انما
يعطى من الزكاة وان كان الظاهر ذلك لكن ليس مثل غيره المومن لوجه اللطافة بين السؤال وبناء على انه سأل عن حد ما يعطى المومن
لكن عرفت ان الحد على كل حال هو بلالة كون ما يعطى الغالب هو الزكاة نهجاً مع ان هذه الخرافة ان تضعف في الغالب يكون بابا للمعسر
فقل بطلان بل لعل الظاهر ذلك بلا خلة جميع فاذا كونه بـ سما في الخبر كان اه لا لا لانه احداً اذ صدقة الفقير في المعسر لا يسئل
ان يكون في بلد المال اذ على ضرب يكون في كل موضع ظاهر في خلافه والى على الخلاف سيما بلا خلة ما ذكر فيها بعد فانه موافق لغير ذلك بلا فصل
ولا يفسد ما بينهم بالسوية انما يفسد على قدر من يعطى منهم وعادى ليس في ذلك شيء موثوق فقل بطلان الاول من الزكاة
من خلافه من المعسر بين وركه من هو بدوي فهو موثوق بل ولا يخل صدقة المهاجرين في الاعراب لا صدقة الاعراب بل المهاجرين
والجزء الذي ذكره ابيهم لوجه تواتره من عبد الكريم بن عبد الله الطائفي من الصوم ثم يدل عليه ان فيه الامن لخطر الفقر لها والنفقة
عن الثلثة والمخلص من احوال فنيصير المال اوان فيه الخرج من الخلاف لا في وان ذلك يظهر من السامية الاجناد والاشياء
الحال ان اعين فضاء كل موضع محدودة الى اموال ذلك الموضع فجعلهم طائفة من عندها مكره كواحدة شديدة بل ربما كان بعضها
ان لم يتم مقامه شيء لان الزكاة في وقت مفترضة الله للفقراء كما عرفت في قوله للجهنم وغيرهما في الصحيح عن هشام بن الحكم عن العيص
في الرجل يبيع الزكاة بفسها الان يبيع الشيء منها من البلد الذي هو به الى غيره قال لا بأس ومن احمد بن عمر في الصحيح عن الطائفة
قال سالت ابا الحسن الثالث عن الرجل يخرج زكاة من بلد الى بلد اخر ويبيعها الى اخيه فهل يجوز ذلك فقال نعم وفيما
عن وهيب بن الحنفية عن الحسن بن الحسن بن ابي جعفر قال سالت ابا عبد الله عن رجل يبيع الزكاة بفسها الى اخيه فقال نعم وفيما
عليه الطريق فهل عندك شيء وقامه فقال نعم سالت الباقر ع عن هذه المسألة فقال قد اخبرته وكنت لا بدتها وفقاً لتجمع
عن ابن ابي عمير عن اخيه عن عبد بن جندب عن رجل من الصوم انه قال في الزكاة يبيعها الرجل الى بلد غير بلد قال لا بأس ان يبيع
لها الثلث او الرابع شك ابو عبد الله عليه السلام في الصحيحين السابقين ولينك جاز للنفق الى الامام ولو يبيع مع جواز
الصرف في بلد المال لكن على هذا الاول في الصفة بل ان قلنا بجواز ذلك وقديما انما لا يخفى ان الظاهر في ذلك
لما عرفت ليس الا المنع من النقل الذي يكون فيه خطر ونقص في الزكاة من حيث انها زكاة لا مطلقاً اذ كثير من القرى منته
بعضها ببعض او مقاربة كل بحيث يكون حالها حال المحلات في البلدة الكثيرة بل والمواقع المنفعة من المحلة الكثير
بل وربما كان النقل من تلك القرى الى الاخرى منها امن ولو فوق واحفظ منه في المحلات والمواقع وايضا بان كان النقل
الى بلد البعيد امن وادق من النقل الى المحلات والمواقع حيث يكون النقل الى البعيد مع عسكرو عظم في غاية الامن
والامن في هذا الوجه الجواب المذكور لان الزكاة ليست من الواجبات التي لا يكون لها وقت ولا الواجبات التي رخصها تمام
بل من الواجبات المؤقتة اجأاً ونقصاً بالنقص المتواترة فالأمر بالمال الذي اخبره الزكاة حتى يجاب ان كان يجب في ذلك
ذلك المال في وقت علم بذلك الزكاة وامكنه ان يعطى عنده في الوقت الذي كان الواجب عليه اذ لا يفسد الا عطفاً عند لم يصدق
ع انه مات الزكاة وتكف بل الصوم انه فان اخطأ ذلك المال الذي بعثه ان يعطى الفقير وقت وجوب الزكاة عليه
الواجب لم يفسد ليس الا ما طلبا لا في بعضه ان الوحي في وقت المعين لا مطلقاً ولا في جميع الاوقات ففرضه وقله لا يكون في الا
بالحد من وقت المعين من سكا كان او مضيقاً فالزمان والنقص في اي وقت فيه اذ انما يتغير المطلق او عدم النص في
من ان القضاء بغيره واجب بدو وليس واجباً للاداء لان المطلق لم يكن الا الواجب الخاص المقيد بكونه في الزمان الخاص
وقد فاق ذلك في موضع مشافه وبعبارة اخرى ونقصه من المكلف لا ينفع في ذلك الواجب كما هو ظاهر وضع التقريب بالزكاة

فان نفع المال منه في كل شيء

غلط لما عرفت من ان منعنا من النفل الذي يكون فيه ذلك التضرع لا مطلقا كما عرفت من هذا المنع اخذ ذلك شيئا بآثارها
ان بعضهم استدل على المنع بان الغرض منها واجب للنفل شيئا في فوائدها اذ لا يشك عند المسلمين ان الزكاة ليست من الواجبات
الغرض من بل في الواجبات الوضعية فمعلوم ان من اوجبه من وجوب الغرض عدم جواز تأخيرها عن وقتها المضيوق فذا ثبت للمسند ان ذلك
وقت الزكاة التي لا يجوز التأخير عنه اختيارا وبلاجهت اصولا وعقودا ذكروا وان ثبتا من قول الحق لغير الغلة ووجوب الاعطاء
وعدم جواز الترتيب بلا خلاف وكذا الحال في الغلات اذ عرفت ان الزكاة قبل ان تبدأ وقت وجوبها وانما هي من الاوقات
فالاجابة في النجاسة وغيرها من غير هذه الاستدلال يمنع وجوب الغرض بل لا يشك في تحققها في النفل فبما في الجواب من غير القول بانها
النفل ثبت بخلافه شرعا من الاخبار المذكورة الا ان يقولوا ان ظهورها معاودة للاخبار بالدلالة على وجوب الاعطاء في الاوقات
للمعينة فلا بد من ملاحظة مجموع الاخبار بانها هل تكون معارضة ام لا وعلى الاول العلاج ما اذا ما هو اول طاعة بلا حصر
سنة طاعة وغيرها من الوجوه لتمامها ولعل ما اذا على جواز النفل اقول في ملاحظة الاصل في طاعة الله الذي هو التكليف
الذي ايسر طاعة في صدق تلك الاوقات بالمالك كالاختصاص على بيع احكام الزكاة الا ان العامة في زمان صدق الرضا بالمتابعة
لجواز النفل كانا جميعين على الجواز في هذا وقع الوهم فيها مقصدا لما مضى من المعظم والمتمم بخلافه مقصدا فانما هو
اخر في صحيحه احدى من ملاحظة قوله في الاخر انما هو بما يشترط عدم الاخران من الشيعة المخالفين لها مقصدا فانما هو
في السند وكذا الحال في رواية وهب ما هو السند وظهوره انما هو في ملاحظة تلك المذهبين من الشيعة حديثا في ذلك
الزمان كاللخبير مع انه مع وجوبه المستحق لا قابل للتعسف انما فكيف يقبل المعصوم اجازة وطاعة في كلام في طاعة الله
ايضا مع ان هشام وغيره من اهل الكوفة وقعوا الكوفة وبلا فاعلم في زمانهم كانت فصلة ما مائة في غاية اللزوم مثل
فذلك البلد حتى نضلي ان الحاجة اودى بها ذهبها ليعرض من سطوح المصطوح مع ان ظاهر صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام
بسلامة مثل الرجل الذي يجد الدمار الذي باليدع البطاشك فيقوم عدم الدفع اليه ولذا حكم بزمانه والفران فيه منع تعقيب كما لا يخفى
المعنى فيها كما انه لا يحل دناؤه وانه يعلم **قوله** ولا اثم اه ان الادارة لا اثم في النجاسة طامعا طامعا فلهذا في هذه الرواية لا وجه
للقا جميعا من سقيا كان او مضيقا والتمسك طامعا الموضع فلا بد من خوفه يكون وفيه المضيق بالبطية فالناظر من اخبارنا وجب
التمسك اليه الا ان يكون مراده ان النجاسة المحظرة كصلوة التزاول ولا يجوز ان خلافه يدعي الدين وخلاف الاخبار المتواترة الواردة
في وقاات الزكاة مع ان الظاهر من كلامه انه يجوز التأخير عن وقت وجوبها مطلقا كما لم يرد هذا ولم يكن خلاف الضرر في ذلك
خلاف ما يظهر من الاخبار المتواترة في الكوفة والاخبار المتواترة في طاعة وجوب الزكاة وعقوباتها والمعاصل الواردة في ذلك ولو اتفق
كل من جليلها في الكوفة في النجاسة لا سيما في ابن بعض الفقهاء وقد عرفت ان الرواية لا جليل في طاعة وجوب الزكاة ان الله جعل مثلها في
حسبه ومنه في غيره فيهم من التمسك وانا برئوا ويملك من منع من منعهم حقهم والمنع ليس الا عدم الاستطاعة الله بين هذا المشرك
في الناس فانهم مع ما يسمون من النجاسة طامعا طامعا في المنع بمنعهم وبصيرتك بهلاك الفقهاء ووقوعهم في الشك
في الشك في المضيق والحق وبشرط عليه الفاسد فكيف اذا سمعوا هذه الشك في ذلك كما لا يخفى من حاله في الزكاة فضلا عن الصالح
ولو اختار المعاصروا وقت ينفعه شيئا ذكروا فان كان الذي ثبت في الاخبار من جميع ما قال ولا شك في قبول هذا الصالح فضلا عن غيره
اذا لا في الاخبار المتقدمة منها القضاة ان كان باطلا ما لا يمكنه ان يكون حلالا لمسلم بوجه في غير الاشياء اليه ولا يكون
فيها او غيرها من الامثلة الشرعية نهجها وما ذكره ان ما روي من جواز النفل في شهرين او ثلاثة او اربعة يكون حلالا في سنة

المشهور بل ولا أحد منهم الصنف في الفقه على ما ثبت مما بعد ملاحظة الاختيار والواحدة فان نظر المالك على ملاء الشاغل القام في حوزته
في الثاني من محمد بن أحمد بن يحيى في غير العلم انه قال في قول الرجل ذك الفطرة من ثمانية ودينار من ثمانية وعبد الفطرة والجور على ما عليه وقال
الصنف في الاموال في دين الامانة ان كان له ملك مسلم اذ في يده ففطرة له ولا يتفق القام اصلا ويحيى تمام الكلام انت الله اسفلها
اه يحيى المحقق في انشائه بالامتناع والصالح اه قال في الامانة في دين الامانة ان ركة الفطرة واجبة تحت الوكيل انه يحيى يحيى
وعن كل من يقول في منبر او كبرها وعبد ذك وان في صام من ثمانية وعبد ذك وان في صام من ثمانية وعبد ذك وان في صام من ثمانية وعبد ذك
في التمسح بحسب ان يخرج من نفسه ويحيى ان يكون ذك الفطرة على ما اجمع وهو قول اهل العلم الا باخيه فانه اعتراف بالامانة الكاملة
في الاول بلا يوجب فطرة وقال في التفرقة لا فرق بين ان يكون العبد ذك واجبة او غير ذك ان يظلم جنيها او يظلم او يظلم او يظلم
عنه على ان اجمع وفي المعتبر انه كذا في زيادة قوله وهل الهلال وهو عاك والاختيار في كثره مثل محبة صفوان في الحال ان
العلم من الفطرة فقال على الصغير والكبير والجور والمعبد على كل انسان صاع من خبطة او صاع من ثمر او صاع من زيت او صاع من
الزيتون الخفاء عنه انه ذك صنفه الفطرة الهاجبة على كل صغير وكبير من الجور وعبد ذك وان في صاع من ثمر او صاع من زيت او صاع
من ثمر او صاع من ذرة قال فلما كان ذك من معونه وحسب الناس من هذا الناس ذك لان صنف الصاع من خبطة ومحبة عبد بن
عنه قال كل من يملك ذك من ثمر او ملك ذك ان ثمره في الفطرة منه الحديث ومحبة الجبل عنه من صنف الفطرة
فقال على كل من يملك الرجل على الجور والعبد والكبير صاع من ثمر او نصف صاع من ثمر الصاع اربعة امداد ومحبة عبد الله
بن سنان في صنفه الفطرة فقال في صنفه من يجمع من يملك من صغير وكبير او ملك على كل انسان نصف صاع من خبطة او
من ثمر او صاع من ثمر او صاع اربعة امداد ومحبة عبد بن يونس عنه من الرجل يكون عند الصنف من اخفانه فيصير يوم الفطر
يوم يذبح عنه الفطرة فقال في الفطرة واجبة على كل من يملك من ذك وان في صنفه او كبرها او ملك ومحبة الجبل عنه من صنفه
على كل راس من اهلك الصغير والكبير والجور والمعبد والفقير على كل انسان صاع من خبطة او صاع من ثمر او صاع من زيت او صاع
المسلمين وقال التماثل في الفطرة نصف صاع من خبطة او صاع من ثمر او ذبيبة في الفضة من عبد بن سلم في المأثور انه ساء
يجب من الرجل ذك من صنفه الفطرة فقال في صنفه من يجمع من يملك من صغير وكبير او ملك من ثمر او صاع من ثمر او صاع من زيت او صاع
الاختلاف ومنها ثامن من مرفوعه محمد بن أحمد بن يحيى من العلم ومثلها رطبة النخ في ذك على ابن يحيى بن علي بن الحسين بن عبد الله
وفي الصنف من يحيى بن مزار من صنفه العلم انه قال في اذ ذك الفطرة واجبة على الرقيق واجبة عليهم بلذخ عنهم احدا
فانك ان تركت منهم انسانا فنفقت عليه الموت فلك صاع الفضة في الموت وفي البيوت فما كتب الرضاء للامر من من في الاسلام
وكل ما فيه من الحق ان ركة الفطرة في نفسه على كل راس من صغير وكبير وعبد ذك وان في صاع من ثمر او صاع من زيت او صاع
املا ولا يجوز دفعها الا الى اهل الالة انتهى **قوله** ولما في الصحيح هو جمع صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الحافظ
والعمل على الاخبار في العلم ان الالة على ما ذكره قد يوجد وفي قوله الامانة ذك لكون قوله في الجواب في الفطرة ذك
على كل من يقول الى اخر الحديث واضع اشعارا على ذلك واوله بل طالته عليه غناية الوضع ويدل عليه انه ما ذك في الامانة من
الذكور وغيره مضافا الى ما ذكره الله من طوبى الاختيار في كون وجوبها تابعا للعبد له خاصة وقد عرفت مضافا الى ما ذكره الله بان
بن عثمان في الصحيح وهو على جميع العصابة من سلمه الى خضع من العلم من ابيه قال صنفه الفطرة على كل صغير وكبير وعبد من كل
من يقول لغيره من شقيق عليه صاع من ثمر او صاع من ثمر او صاع من زيت او صاع من ثمر او صاع من زيت او صاع من ثمر او صاع من زيت
في كون الفطرة من النفس من كل من يملك ذك في الفضة بالانفاق والمهمل البرقة وعرفا بالجملة الشاغل من حين كانوا ابنا

[illegible]

من الجبل دفع للاختلاف بينهم مثل ما رواه الشيخ عن ابراهيم بن محمد بن خالد قال اختلفوا في ان الطفرة تكسب المسكن واسمائه من ذلك
ان الطفرة سماع من فوث بلدان على اهل مكة والمدينة والطائف وطائف الشام والباصرة والمجرب والرافدين وفارس والاهل والكرمان والسر
وعلى اهل امسك الشام بنيت على اهل الجوبة والموصل والبيبا كلها بواحد شبر وعلى اهل بلستان الارز وعلى اهل خراسان البلال اهل
والرقة فبهم الزبيد على اهل مصر البر من شذ ذلك فبهم ما غلب قولهم ومن سكن البوارج فبهم الاخط والطفرة عليه وعلى ان
كلهم ومن يقول من ذكر او انشأ خبرا وكسب مما وجد فلم اوضح نفسه وقداسة وابطال برطل المروية والطل مائة وخمسة وتسعين
يكون الطفرة الف مائة وسبعين وحرما وفي الصحيح على المسمى من زلزلة وابن مسكان عن الصم قال الطفرة على كل قوم فيها بقية ومبالاة
لبن اوزجيا وغيره وفي الصحيح ايضا حكاية ومن يونس عن ذكره عن الصم انه قال الطفرة على كل من اثنان فوثا فبهم ان يوث الطفرة من
الفرس وغير ذلك وما ذكره وجر اجناد المسمى والفرس الغالب بل قال في المسمى الطرافة اخراج ما كان قوما غاليا كما لم يخطه والفرس
والفرس والزبيد والارز والاط واللبين وحرمة هب ما لنا والاجماع المتفرقة في الخلاف كما نقله الصم والاعشاب واخرج قوله وفي الصحيح
مؤثر بن عمار عن الصم قال ليطي اجناد الابل والفرس والفرس الطفرة من الاخط صاعا خروا والثلثة صنفه اقول ليس حكاية فان محجة فاذة وابن
مسكان ليس على ايها الا بعد بن ميسرة التفرقة من يونس بن ميسرة التفرقة الجليل ولم يهذه الا ابن الرويد وبعض من تابعه والناقل ليس
كما حقق في الديال ولا يكاد يوجد جميع بل جميع سلسلة منه من طعن بل ربما يكون الطفرة في غايه الشدة الا ان المسمى الحروف على
والبناء على التوثيق فلما كان ذلك يوجب التضييق ليجد مع ان التوثيق في المقام مبرر من لا بد وجر المسمى ونبيل صهران عن محمد بن عبد الله
الصم عن يونس بن ميسرة قبل البلوغ وان كان الاداء بعد وكان ابن الرويد لا يوجب هذا ومعلوم انه غير مضر لان المسمى بمجال الاداء كما هو
في التوثيق كما حقق في حله اذ كل تفرقة لم يكن في جميع فوه تفرقة بل كثير من اعاطم كانوا واضعته او فخره وامثال ذلك مثل احمد بن محمد
ابن نصر وابن مسكان وابن المبرق وغيرهم وما ذكره في الحال في محجة يونس عن ذكره فانه على معنى الصفاية الرقة وامثالها ابن ابراهيم بن محمد بن
الحمد قال في نقل اجماع الطرافة على العمل بها من ان الصنف هنا خبر بالشرع والاجماعا المنفعة والاختلاف الشدة والكثرة احوال
الصنف كما اشير اليه في الجملة فحصل الوجه العظيم في التمسك بالصالح لا ثبات مذهب الصدوقين وغيره مع ان طرافة على كفاها من الاجماع
الا بدله بغيره كون الاختلاف ينعرض الانزاد الغالب ولذا دفع التفرقة في الصالح بالاط بل وغيره ايضا وليس هذا من اجناد الصنف
وما ذكره في محجة اخراج سماع والحد فحينئذ لما عرفت من ان المسمى هو الفرقة الغالب يشمله قولهم الطفرة على كل قوم ما يثبت بها لاسمهم
وقولهم بكل من اثنان فوثا فبهم ان يوث من ذلك الفرقة وغير ذلك ما عرفت ومنه الاجماعا المنفعة ولا يضر ذلك قولهم سماع من يوث
لما عرفت من ان المسمى غير ميسر فيصنف الدلالة لولم نقل بالانتفاء فلا يعود ما ذكره فضلا عن ان يثبت وبعض الصنف على الاخر
على من باب التفرقة كما مر به المانع وهو المحقق والكثير وان نقل عن الشيخ في طرافة من جعل التفرقة بما ذكره لان الطرافة على كل قوم ما يثبت بها لاسمهم
اصالة لا قيمة وكيف كانت طرافة ما سطره بالجملة اذ كان يجوز ذلك فبهم وجراد التفرقة طرافة الجواز الاصل من فوث تفاوت اصلا
انه يجوز للمكلف ان يضل عن ذلك فوث تفاوت مصليا فلا وجه لغير الصم في مقام جواز الاعطاء الطفرة وكيفه من فوث الاصالة وعدم
الوضعية في الصنف كونهما مخصصا مطلقا فلا وجه من فوث شاذة من فوث اصلا وما سنا فضلا على المنع فظهر ان المذكور على
المثل اصالة التماسك وغير ذلك ما ليس به المنع بل ولا التفرقة وليس هذا ذكرناه ما اتفق به لفرق بان المسمى شرعا اخراج الصاع ولا يثبت
الصاع ميسر في نظر الشرع والاما الجواز الخبر ولا يجوز اخراج الاصل المختلفة من الشخص الواحد عن جماعة فكنا الصاع الواحد ولكن الخبر
في الجميع فكنا الصاع الواحد ولان الخبر واضح في الجميع فكنا اذ ابعاضه ما رواه في المالك المطلق بعضها وفي طرافة التفرقة الصنف ان يظهر من الاجماع
ان ذلك لدفع حاجته الغير كما يظهر ما سطره في جواز دفع التفرقة من فوث ان ذلك الفعل له وغير ذلك ثم قال ولانه ان يخرج الصنف فبهم

بياضه بطناع من جنس اخايشا والجواز في لف وعدمه البيان بالاشه فيها ذكرناه بغير المال وله ولا فداو المشهور الى المبتدئ
 السرق وقت الاخراج لا انه المبتدأ ومن الغيبة سبها من رواية سليمان بن حفص الموقفي حيث قال بطناع من غير اوقية في ذلك البلد
 وسند كها انت اذنه وخالف انه لا خلاف في جواز اخراج الضمة بغير الوقت وقال الشيخ بجواز ان يخرج من كل واحد منهم وقت الضمة
 وما ينقو في الوجه والظا والاحوط اخبره بغير الوقت الى ان قال وقد الشيخ بغير جواز اخراج دهنهم من الفطرة ولزيت ما ذكره
 في الاستنباط حيث يثمن اسحق بن عمار عن الصهر انه قال لا با من ان يطبخ ثمنها معها وهذه رواية مشافة ولا حوط ان يطبخ
 الوقت في ذلك اذكر وهذه بضعة لعل لها الانسان لم يكن ما ذكرنا ثم قال العلامة والحق انه يجوز اخراج الضمة بغير الوقت
 من غير ثمنه واستدل عليه كعنه اسحق بن عمار السابعة ويحكمها محجة قال ودوايه الشيخ ضمة السند ويحمل ان يكون الماد خبز القمح
 او يكون الغنم وقت السعال ذلك وفعل عن بعض مما نشأ انه مفتر بدوهم وعن اخرون باربعة دنانير ولم اتفقوا على ذلك
 من ما قلناه وليس بجنا انتفى في التواضع اية وقدها قوم بدوهم واخرون باربعة دنانير انتفى اقول الظاهر ان المشاة
 الاسفار والظمان ما ذكر في رواية اسحق لوهم سد من النقل بالمع فان الظوا غداها مع ما ذكرنا ما نقلت لفظ الفقهاء الظاهر
 في النظم لكن فرق بينه وبين قوله دوايه كما لا يخفى **وله** كن اذا الحق قد عرفنا انه محبة هشام طاعة افضلية الزيدية ولم
 نقل ما دل به لعدم النوب فيه وكونه جميعه ما كولا مستحبا موضع الجنين والادام جميعا بل موقظ لها في افضلية غيرها ايضا
 مشاهير **وله** في اخره بطناع في الشحام من العود الى غير ذلك من الروايات الدالة على افضلية النمر وهي كثيرة في الامالي ان من
 الامامية الذي يبيح الاضار به ان افضل ذلك الفرق في الضمة انه اختلف الاصل فنقل من ابن بابويه والثخين وابن عسقل
 افضلية النمر فقال قال الثخان ثم الزيدية والابن البراج وفعل من المشاهير انها افضل ما يخرج ومن الخلاف المنجى ما نقلت
 في مشاهير البلد واستحسنة المعيشة من سلا لا افضل الاربع فبينة واخبار الاقل ونقل الاخبار الدالة على افضلية النمر وافتاد
 افضلية الزيدية للعلامة المذكورة ثم قال اخرج الشيخ بطايع ابراهيم الحمد السابعة وهي ضعيفة لكن التبع لفضل اجماع الطائفة على العمل
 لها ولو بدو مصلته بدين السابعة لكن الترجيح للمنفعة على الروايات المشبهة انتفى وعلل الرواية المذكورة لانتفاء مضافين المعيشة
 كما لا يخفى ثم من بلا طبع والاحتجاج ايضا الاجماع فظهر بل في الامالي ان ذلك من دين الامامية الذي يجب الاضار به ومن العبارة
 ومنها ان الشحام اربعة امداد المدون ما بين وتسعين دهرها ونصف فضل الاجماع ايضا واما الشحام فقد ذكرنا كثيرا
 منها مضافا الى عبادة محض لا سلام وفضلنا ايضا غير واحد ما ظنن التصف ولا مشبهة في الحمل على الضمة كما وقع التصريح
 به في غير واحد منها ان المشاه ان عثمان وبعده معلومة جمل نصف الشحام من الخطبة مكان الشحام من غيرها وابعدهم
 اناس على ذلك وفي صحاح العامة ان ذلك لما في معية وان النسبة كانت جارية بالمصاع الحقة مشهورة في المنفعة من غير
 انه سأل الفقيه فقال صاع من طعام ففضل او نصف الشحام فقال بفساد اسم الفسق لعل الاماني يظهر ما ذكرنا ان
 في خصوص الخطبة فحمل على النقرة ولما في غيرها فلعلة محمل على كونه من باب العيشة كما مشأ اليه **وله** وفيه القابل
 الشيخ وجماعه والخبر فطه الحافى والشيخ سيد بن محمد بن ابراهيم بن هشام عن ابي الحسن علي بن سليمان والطايفة الى
 الجليل عن الحسن بن علي بن القاسم بن الحسن بن محمد بن عيسى **وله** فضل النفس الشيخ ومن ينصر استأذنا الى طاعة من محمد بن
 احمد بن يحيى بن محمد بن عيسى عن محمد بن الزهرا قال كتبت الى ابي الحسن اسأله عن الفطرة وذكرها لم يرد له ولعل ما ذكره
 المع نسخة وكيف كان علما في النقرة بين علي وجهين احدهما كون العبادة اربعة امداد فصحها الراتب والشاة
 باللعن والافضل من كان فيه ذلك وقد عرفت الصحيح والمعبر في كون الافضل ايضا صاعا من فقا للاخبار والاخر الصحيح والمعبر

منه



والاجماع المنقول مع ان مخرج الجنون الذي لا يمكن الفطرة ينسحب باوفا وطال من لبن مع ان حمل التمتع على كون المذبح
اللبن والافطية مائة بيتا والجنون المذبح المتكفي من الفطرة دون الصحيح وبالحجة فما شاخا لم يقل احد بمضمونهما فيجب
لما وجد منهم من الاقرب ترك الشاذ وهذا مع قطع النظر عما ذكرنا من مخالفة الاجماع والاجماع وحمل الخبر على كون ذلك
الصفة ممكن وموافقا لما الصحيح فالحمل على التوهم اطلاق **وله** يجب هذا هو المذهب بين المتأخرين ووافقهم من المتقدمين والشيخ
خز و ابن ابي عمير عن ابن الجبيل والمضد والموتقى وسلا و ابو الصلاح وابن الحاج وابن ذرارة ان اول وقت يصح فيه الطلوع المظني
من يوم الفطرة بحجة هؤلاء ان المخرج في يوم العيد يفسد فيله مشكوك فيه فيبقى بالاصل وما رواه الشيخ عن البصير في الفاسم في الصحيح
عن العمري وعن الفطرة فقال قبل الصلوة يوم الفطرة قبل ان يخرج الى العيد فيفطره وان كان بعد ما يخرج ففطره وفي هذا
رواه في الصحيح الى ابيهم من مضمون غير الصحيح والا باسناد صحيح لان ومع ذلك لا طائل منها على مطلوبهم كمالا ولا في الطلوع
اشارة فيها الى ابتداء وقت الحج فضلا عن كونه ابتداء الفطر الثاني البناء على ظاهرهما من كون قبل الصلوة وفيه خاصة فاصد
قطعا مع ظني وعدم الظن بحجة المخرج الصحيح الذي ذكره المعروفيين في هذا على ما يوجب خلافه في اول وقت الاجماع
الفرقة في ان الظن منه وجوب الفطرة عليه مطلقا لا انه لا يجب عليه يوم العيد كانه منقطع في ان قوله بذكر الشهر لا يجب عليه مطلقا
من جهة ان لم يرد في وقت العمل الفطرة وظاهر العمل وجوب الفطرة ويمكن المناقضة في الاول بل المضمون في المقام غير معلوم عموم في الثاني ان
الشهر على عدم الفطرة اما ان الفطرة طاهر ولا يوجب وقت فحجة المخرج على من ظاهرا من ذلك فانه ما يظهر من هذا الصحيح لا اشتراط شهر
الصحيح الذي استدل به الخصم فان الواو من ان الفطرة في يوم الفطرة فيكون ذلك فيكون وقت الفطرة مطلقا
يوم الفطرة قبل صلته من ابتداء اليوم للوجوب المصلحة ما قبل كالا يخفى واما ثمة الحديث في هذا اشتراط الصلوة في الجملة فيكون
ملاحظة الاخبار في كونه المخرج من الحرم فيقول الله عز وجل فداخ من فركه ففكاسم به ففك ثم قال يوم الى المصطفى
وحجة سليمان الخنزي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الفطرة في يوم الفطرة فيكون ذلك فيكون وقت الفطرة مطلقا
البلاد و ظاهره وصححه عن ابن زيد عن ابيهم عن ابي عبد الله عليه السلام في يوم الفطرة فيكون ذلك فيكون وقت الفطرة مطلقا
من الحديث في ذلك الا ان الظن ان العلامة مذاهبهم حكاية واشتراطها ايضا باقتضاها الى الفطرة فكانت واجبة عنه واجبت الفطرة
في الحديث في ان يكون الوجوب فيه واشتراطها ايضا باقتضاها في الصلوة على النبي مع الصلوة حيث كانت تاما فتكون تاما فتكون
في الجملة لانه في الحديث في ذلك لا يقتضي المسامحة من حمل وجهه او الحديث الدال على ذلك بحجة في بصره في يوم الفطرة وفي اخر
فكنا ان الله عز وجل لا يطأ الى الفطرة قبل الصلوة فقال فداخ من فركه ففكاسم به ففك ثم قال يوم الى المصطفى
شؤف على الاجماع يوم الفطرة لا تراعى واحدة في صحيح بل في حجة فان القابل بمجاز التقديم مع بان ناهيها الى قبل صلوة العيد
فما يصح به المصنف وغيره وعلى بانه موضع نص في ذلك والنص قد مضى ان نص في كونه **وله** ولا يجوز ان هذا هو المذهب
والشيخ وابو الصلاح وابن ابي عمير وسلا و ابن الجبيل واما اسنادها الى المذاهب **وله** وجب جملته اه افضل ذلك على الشيخ في ان حجة في ذلك
وابن بابويه والمحقق في الخبر والعلامة في ذلك في الحديث في الصحيح بحجة الفضل في رواية بكره والفضل في حديث مسلم و يروي عن ابي
وله لا تتأله اجابة في النسخة بان مخالفة بعض الاجماع او غير ذلك لا يوجب به بالمر ثم نقل بحجة البصير المصنف واما حمل
على الافضلية جمعا بين الاطراف اول ففك في الشجاع الدالة على كون الوقت قبل **وله** قبل الفطر في يوم الفطرة فيكون ذلك فيكون وقت الفطرة مطلقا
الامة وما وجد في نصها مضافا الى ما ذكره في صحيح الفضل مع ما فيها من البصير في الاول المذكرة فضلا عن ان يكون
مع انهم صرحوا بترك العمل بالشاذ شيئا مثل فكي واما بالاجماع با اشتراط بين الاضحية شيئا مثل ما ذكره في ان الفطرة ما يوجب به البصير

[illegible]

اذ لو كانت الفطرة هي التي تليق ببل الصلوة لافترق ما بين من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من اجل يوم لا يخفى شيئا عنه باكل من اجبته ولا يخرج يوم الفطر من العلم
ويؤيد الفطرة وكذا تفعل نحن ونسبها بعد ملاحظة الاختلاف الاخر في الاكل يوم الفطر بل الصلوة وقد يوم الاخرى وكذا ملاحظة ما وجدنا ان ذلك في الزكاة
يخرج من الفطرة وكذا من اصل بل وما وجد من ان زكوة الصلوة يجب فطره مع انه على بعض ما دل على جواز الاداء هو ذلك من غير مضافا ذكره في الكلام
فمنه وجه وان اردنا ان ثبت التكليف بالاداء قبل الصلوة والزكاة فالجواب مع العلامة والافضل مع ابن ابي عمير القائل بالفضل كيف
كان الامتصاص في الاداء مطلقا البتة لما ذكره والاستحسان والعين كونه اداءا او قضاء فواجب كذا الصنف كونه طائعا او مضافا مع ان كونه قضايا فيجب
اشترط الاداء وعدم العزم الكمال للفضا لان لقوان الفضل من من مضافا مع ما بينه قائل به فلا يفتقر في حقه لظاهر لانه استدلال بان لم يكن بالمال
بغيره في هذه التكاليف بان المقصود للرجوع في يوم والمانع لا يسع الا ان يسهل انما الاصل في العزم واما الثانية فلان المانع للرجوع وقت الاداء
وهو لا ينعط الحق كالدين وذكره المال والجنس ليجوز فداؤه فظهر ان ادائه في الاداء ليس الا اطلاقا لا يمنع المقابل للفضا ونسبها الى ايتا الله
التي يكون فيها تطييفا للتكليف بالاداء نفس الحق مطلقا والوجه في ذلك عند مطالبه صاحب الحق كالمالك او مطلقا كالدين ايضا فان كان مالكه
وغو هو بل لا يملكه ايضا الا ان يوسع عليه المالك او نفس الدين يكون من الرضا الموسعة عليه مع ان يجوز ان يرد من الاداء ما يقابل الفضل كما هو الحال
في الزكاة وغو يمكن طالما حال الرضا الموسعة عليه مع انه يجوز ان يرد من الاداء ما يقابل الفضل كما هو الحال في الزكاة وغو ما يمكن طالما
حال الرضا الصافي كالدين مع ان الدين ايضا يمكن من مضافا لا يخفى وكذا الفضل بغيره من غير مضافا لا يخفى بالانظر الى الاصل
والقاعدة فان دفع منه ما اوسع عليه النضر بان الفضل فرض جديد ومعلوم ان هذا لا يمتنع في الزكاة بلا شبهة والفطر منها بلا شبهة وكذا
انما ليست منها ففعلوا بلا شبهة فيبطل ما اعترض عليه بان النسبة بينهما وبين زكاة المال والجنس والدين قياس مع وجوب المان في هو التوفيق
المختص بها اذا ظهر في الفارق بل الزكاة لا خلاف في كونها فرضا بالوقت الخاص والاعتبار عليه من الاجتهاد فيها ودعا له لا يجوز ان
ولا يجوز من ثبوتها كالصلوة كما عرفت من ان المعروف من جعل ما اوسع في المال بغيره فيهم ايضا الاول قبل الزكاة ولعل على عدم جواز التاخير ايضا
لان قولهم ايضا فيبطل والعللة النضر من جهة مطلقا شيئا مع ظهورها في المقام عدم التقاض في التقديم والتاخير وعرفت ايضا في فقره الزكاة
حيث واما المؤخر في المقام فليست به الطعن في المال بل لا من جهة الاول ولا من جهة الاخبار اما بجعل التقديم فقد عرفت حتى ان اخبار من سندها
والاخبار الكثيرة قد عرفت وكذا الاخبار وفي فقره الرضا ولا بأس بالفطر اذا دخل القسرا واختم يوم الفطر مثل الصلوة فان اخذها الى
ان نزول الشمس اربعة عشر وهذا مستند القابل بالعرض الاخر كما عرفت وفي الاما الى جعل من بين الاما من الدين فيجب الا ان يكون تقديم الفطر او
شهر مضافا الى اخره فقد عرفت الاختلاف في الاما والاعتبار جميعا بحيث لم يوفق الى التوفيق من بين من ان العزم في غاية الكثرة والفطر من
بعد فجزء للفطر على المالك كما عرفت مع ان الزكاة غير واجبة عليه مطلقا وبعضها انهم وجوها عن الكبر واليسيرة المتولدة في ذلك الوقت وكذا
الظاهر والمجنون والمجنون والصنف واما الهم هذا مع انه يظهر من الاخبار في قولها في الزكاة مثل مجتهدين هاشم في المعنى انه قال قلت لابي
للكاسر ام لا قال نعم فان كانت الفطرة قال نعم بعد ان قال ان الزكاة الفطرة افضل ومثل ذلك يكون في اسرع من غيره من ما دفعه به الفقهاء في الصلوة
من صفات الذي لا يربو وهو من اجبت المصاير من يحق بن المباداة سال الحائض عن صفة الفطرة اجماعا قال الله نعم انما هو الصلوة وانما
نقال نعم بل الفطر اشال ما ذكره يظهر من ذلك الفطرة في كثير من المعنى الى ان في انما يفرق في الزكاة كما عرفت الصلوة فلو انما اعطاه الله لم
يكن فيه بل في حق الفطر من رضى في املاك الاغتيا وفيهم ان احده من جعل في الزكاة بالصلوة قال وانما هو الصلوة وانما الزكاة في امام الصلوة
ولم يتم الزكاة فلم يفر الصلوة الخ في ذلك فظهر من كون الفطرة ايضا من الناس في الزكاة انهم انما يفرق ما انما من منع من منهم من حقه من سباني شيئا
من ذلك انما الزكاة لا يختص ما لهم في الفطرة كما عرفت يظهر ايضا من الاخبار والادلة في الحرف المتعلم بالمال كونه الفطرة في الزكاة الفطر في
هو من الفضل الفطر لم يلاحظ وقال في هذا ايضا رواية رواية السكوني ان ابي الحسن قال في الزكاة الفطرة نعم الله للعباد انما هو
ماله وما ذكره في بيعه والعلامة على ما بين ارباب وما ذكره سابقا ايضا في جميع رواية في جواز تأخيرها عن الصلوة وغيره فجميع ثبتت فيهم جواز

[illegible]

لا يجوز

[illegible]

ومعان من لم ينفى وفوق اربعين يوماً فليس مسلم الحجة ذلك في امثال ما ذكره مع طائفة من اصحابنا في عدم جزمه لما
هو الا بغير الغلبة بوجه مثل محله اذ في وعدها فاعلموا انما لا يتبع مع ضعفه او لا يثبت الشرح بين الغلبة
وعلا

لا ينافي الحسن الذي ذكره المعروف واما رواه الشيخ عن سعد بن عبد الله عن علي بن ابي حمزة عن صفوان بن ابي مسكان عن الحلبي عن الحسن بن علي
من اصحابنا يكون في اولهم فيكون منهم فيسبب غيبة فقال يؤدب غيباً ويطلبه وعلى بن اسمعيل هذا هو علي بن الحسين السبط لا علي بن اسمعيل
الشيخ الذي هو من الاجلة من الشيعة كالاختصاص المطلق وعلى بن السنيد اما في غيبة علي بن ابي طالب في حقه طاعة الا لا تملك
المعارضة للخبر فاعلم جميع ما رواه هؤلاء يكون الامام واما خصم الذي كان من اصحابنا فوجه كونه من الشيعة ففصل المقصود بكونه
يظهر من حالهم الطاهر من الاجل بالقبلة الى امثاله من الشيعة ولعله طناً قال يؤدب غيباً ويطلبه ولم يقل عليه ان يؤدب الغيب
ويطلبه بل الطنون عدم طلبه لهم اصلاً في مثل ذلك كما يظهر ما قاله البغيا والاسيد او انما الحكم في ذلك فوجه الامور
ان يقول هذا الخبر معارض لم يرد في نفسه واعلم انما غيبته الآية لكن الخبر لا يخبر بعدم غيبته بل بالمقام وفي حقه تلك الاخبار يعلم
بغيره بل بالمقام وفي حقه تلك الاخبار مع حقه طاعة الطولية المنظمة للاحكام كغيره من اصحابنا بل ربما يظهر بعضاً مستنداً بها
في بعض الاحكام ومنه في الامام والقبول او لاجل انهم طاهر من النقص والمقبلة في غاية الكثرة مثل محله ابن مسلم عن الباقر عن
الامام في فقال ولما الملامسة فلتا في حقه ما لم يخبر به في الماء فيصير ما فقال هذا الحديث فيه الحسن فقلت في الحديث والنسبة
يخرج من الاض فقال هذا واشبهه فيه الحسن الحجة في ذلك فافى محله ابن سنان عن الصادق انه قال ليس الحسن الا في القبا اقم
حول على النفي او كونه الغائب اعم كاهل الظاهر لا يخبر حتى ان هؤلاء راوا في غيبته فيكون عن العموم انه قال على كل امر غيبته وكنت
ما اصحابنا طائفة من ولين على امرها من بعد ما من وبنها الحجة على الناس في ذلك لهم خاصة يضعونها حيث شاؤوا وجرم عليهم في
من الغيبات فيختل فيها بحجة وطائفة فلتا منه وانق الامور اهلنا من شغبنا لطلبهم به الولاية انه ليس شيء عند الله تعالى
اعظم من الرضا انه ليقوم صاحب الحسن فيقول يا رب صل على هؤلاء وبنائكم في والشداه قاله الذك المظان في كلامه في
ما يخلق فيها من هذا ما لا في في سواء كان منطبقاً بانفراد كالي خاص والصفراء مع غيره كالي يفي او لم يكن منطبقاً كاللأ
الحال قال والواج والزوج والمجوع والمجوع اكان ما يما كالف والنظر والكبريت عند ما تلتا اجمع ولين طاهر بعض الغيبات
وقال في الحنفية انهم قتل ذلك مع ان مقتضى كلام اهل اللغة ان المحدث كيجلس منبت الجواهر ونحوها ومنه في بنيت فاعلموا
وبال وكيف كان لاننا في لعلق الحسن جميع ما ذكره للعموم في القصة هي جميع ابن ابي نصر قال سالت ابا الحسن عما اخرج في العموم
من قبل او كثر هل فيه شيء قال ليس فيه شيء اه وما ذكره المختار الشيخ في النهاية وطه وابن حمزة في جهنم المناخين في السند
وضوح الدلالة في خلافاه في الخبر ورواه ابن بابويه في المقتضب في القصة والحسن في محله ابن ابي نصر عن محمد بن
وهو محض من ابي الحسن في عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت
يخرج من البحر عشرين ديناراً لما سئل عن المصنف وانه في الكثر في بعضه من حيا لا لما سئل عن المصنف وانه في الكثر في بعضه من حيا
لا يباوم الصبيح وان كان الدوي من المجهول ابن ابي بصير الذي راجع في الصلح في جميع ما يقع عند الله لا يوجب الا عن النسخة على ما
قاله الشيخ في الصدوق في ظاهر استماع اخبار الصبيح ونحوه بالاشارة اليه مع ان مقتضى بعض الخبر بل من التوجه في الخبر ان لم

يطلع بل يمتنع حمل على الاستحباب في أدلة الشريعة ان البر لو كان محجبا مطلقا لذلك العجم كان المعين حملا على الاستحباب لا مطلقا بل في
 وأما عدم الوجوب كونه في أدلة الشريعة ان طلبة المعجم بين المعين الحمل على الاستحباب كغير من الغنى المشايخ لم يفل القاطع منه
 الغناء ابنه لو كان محجبا كان المشين حملا على الاستحباب فافلت ان لم يكن محجبا مطلقا مع ادب المعجمين من المشايخ لم يفل الحمل على الاستحباب
 مطلقا وان كان الحمل على بين الاستحباب له من شكا عوقت وسفر وحمل هذا الجهد الاستحبابا مع مصاحبته في غيره ثم اعلم انه قال
 الذخيرة الظاهر في الأدلة انه لا يشترط القاب والخراج دفعة بل الواجب دفعا على بعضها البعض وليس التشابيح الجمع وان غفل الاعراض ينفصل
 على المشهور انه قال بعض التشابيح فيها الخرج دفعة دفعا لا يترك العمل بينهما اذ انما في الخرج دفعة التشابيح وذلك العمل مطلقا ثم انهم
 وكلما نصبا لم يجب اخرج عنه ولا شئ في الاخر اما لو ترك العمل لا يملك بل الاستحباب او صلاح له فلا يربط به الجنس فابطل التخصيص مطلقا ثم يخرج
 من الزائد مطلقا ما لم يبق كدهملا وكذا لو اشغل بالعمل فخرج من المعدن ثوابا وشبهه انتهى ثم قال ولا اعلم له بل لا محجبا على ما ذكره انتهى
 لما اختلفا ههنا القور لعل عمل فخر يثبت كون بل لا محجبا مطلقا في جميع مراتب العزم بحيث لا ينفصل في الجدابة او غيره من ثوابه او من النفع حيث لا يكون
 فيه نائل لا ينعى النفع فان كان العمل به احبط لهد الاستحباب ثم قال ولا يشترط في من انما ادفع المعدن ثم نفل من بعض العامة القبول بعد العلم العظيم
 مع الاختلاف مطلقا ومن بعضهم عدم العلم في الذهب والفضة فاشتهر ومنها الكون في الكون المال لذكر نفع الايض فان وجد في والوجوب
 فصار عند الغنى وجهيا وعليه الجنس سواء كان عليه اثر الاسلام ام لا وكان اخصا في ارض بل لا يشترط مثل الاثر في الماش والمخنة التي ياد اهل العلم
 عليه اثر الاسلام واستدل عليه بأدلة الإباحة وان النقص في الاثر فاما يجوز اذا ثبت كونه ملكا لمحمد ولم يثبت فيه ان ذلك لغيره
 ففرض كل من يثاني منه النقص فلا ما كتب خصمى الى ابد فالدليل مختص بالاجماع والاجتناب وسفرها واما ان كان عليه سكة الاسلام فاختلف
 فيه فقول النفع والخلاف وابن اديب وجماعة منهم الحق في كتابه المظهر من الشرايع انه كان لسابق وعرض في هذا الحق والظاهر انه
 واقتضاه اكثر المشايخين ولعل الاول اذ ثبت لصحة محمد بن مسلم انه اظهر عن الدار يوجد فيها الوفاء فقال ان كانت معروفة فيها اهلها
 فهو لهم وان كانت فجلها منها اقلها بالذو وجعلها الاخر به وصحة الاخرى من احوالهم من الوفاء لربها وان كانت معروفة فيها اهلها
 وان كانت خربة فاشترط لها وجهه ابن ابي خزيمة في القام عما يجب في الجنس في الكون فقال ما يجب ان يكون في مثله فيه الجنس محجة الجبل العزم
 المبسطة لان قال سالت من اكثركم فيه قال الحسن وفي القصة الرضا كل افاض الناس في غيره لا فرق بين الكون في المعاد والكون في الدنيا
 بانه لفظه انه يبعد في عليه انه مال ضائع عليه به ملك انسان ووجد في الاسلام فيكون لفظه كونه واجبت مع المطلق اسم للفظه على المال
 المكسب مع ان اللازم من ذلك انما يفتك الحكم فيها ليس عليه اثر الاسلام ايضا وهم لا يقولون به الا ان يدعى الاجماع ولا يجب ان يكون الا
 وبقول على سبق به مسلم والاصل بقاءها وبقاؤه النفع عن محمد بن مسلم عن الباقر قال على في جبل وجد متقا ان يعرفها فان جازى
 يعرفها ولا يمنع لها ما يجب في الاول يمنع الدلالة على سبق به وعملها به باها معاوضة باها ارضا منها فاعلم الجمع لا بد من حملها على ما في خبره
 اذا كانت للزينة المالك معروف او على ما اذا كان الوفاء غير منع الدلالة على سبق به وعملها به باها معاوضة باها ارضا منها فاعلم الجمع لا بد من حملها على ما في خبره
 مكثر والحمل على الاستحباب لعل العمل على الاستحباب بل بعد اخراج الجنس فيه لكن الظاهر من المعجم غير الكون كما لا يخفى
 ظاهرا في الكون فيه ما فيه الا ان بين غير الكون يكون لفظه ولا غفل من جهة تعريف بالاشبهه وفيه ان بعد التلم للادنى لعل بقاءه عند من
 حتى يحكم بالتعارض الا ان بقا الداعي عدم تعينه التعريف بالنسبة وكذا النفع بعد ثابته التعريف بتبعا لا حطة التعلق عدم الرجلان
 في كونه في الخيرة لا شعارة يكون الخزانة لها مدخل في الرجلان ولذا مع الخصم بالظن في الكون وكذا الوجه المذكورة في اول
 فبما هذا القول مع الفاضلان وغيرها بالكون لكان في مسع غيره البائع فان عرض قوله والاخر للثمن بعد الخس مع والوجه
 بان المراد من البائع الجنس يشمل الفرس بما لا يشترط الناحية فالمتنصف قال لا وجه لغيره البائع يدعى اليه من غير يثنية لغيره



البائع في طرفة واحدة وفي اليوم جميعا ان اعترفوا بملكه وان اعترف بعضهم به ورفع البعوضة وانما يفيض النسيك في البعوضة
وفي غير البائع من انتقل منه بغير البيع من استأجر الملك انتقل اقل وفي معناه انهم لم ينفصل عن ملكه الا ان اعادوا اليه وخصه النسيك
للجانبين والخدم منها شيء ظهر بسببه الكثرة او انه نفي عنها باظهار الكثرة باعتقاد حليته له موقوف كشفنا او اكتشنا اصلا ولما اذن
نفي حرام ظهر به الكثرة فغير من قوله في شأنيهم ومشتد ما الكثرة عاصيا فاسد النفي لا حرمته له اصلا كما يظهر من الاخبار والحديث
الفتوى المذكورة طائفة محمد بن نسيب المذكورة بعد الصوابين او مقتضى الصوابين ان الدار ان كانت موقوفة فيها اهلهما فالكثرة لهم كثر
نفي بدهم واليه ينزف نفي الملكية ظاهر شرعا ولكن من جهة ما هو ملكهم ظاهر شرعا واما لو كانت موقوفة بجهة واحدة فالحال في
مثلها عدم التمكن من معرفة صاحب اليد والمالك بظاهر الشرع ولا يكون ذلك الا يكون ذلك الا في البائع المذكور وفي معنى ذلك
الجمع بين المتعارفين المذكورين بالخبر المذكور هو الظاهر منها وفي الحديث الحاجة والضرورة الظاهرة فتعين العمل والقول عليه
ذكره في كلام ما جيل الفجر من قوله ما علم ان الحكم بجواز النفي عن البائع مشتمل بين الاصل والحق عليه من جهة واحدة فانما
جواز ان يثبت عليه واحدا من البراءة من التكليف يقتضيه عدمه الحان فيهم عليه دليل واضح انتهى قوله كذا الذي ملكا لتخص اظهروا
علم كونه تحت يد الشريعة كونه كل ما هو فيه ملكه ظاهر شرعا كما لا يخفى كونه من كذا لا يخفى على المطلع بالاعظام الشرعية الظاهرة والله اعلم
مثل الجدة في ملكه بالبيعة فلا اقل من اقله النفي بالنسبة اليه سببا بعد الخلقة ما ذكرنا من طائفة محمد بن نسيب الموقوفة عندهم المقتضى
بالفتاوى والاشياء الصوابين وفيها ما اشترطوا وفيه حكم من جهة في جوف الدابة شيئا فان الاصل انما هو او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
مثل بيع الاشياء لانه فوجد في جوفها شيئا فانه يبيع بغير البائع فان عرفه فله ان يبيعها المشتري وعليه المشتري ان يبيعها المشتري فله ان يبيعها
الحق محمد بن عبد الله بن جعفر قال كثر الجبل ما لم يزل اشترى جوفها لا ما يبيع جوفها بعد الذبح مرة بها طاهرا او ذباها جوفها
يكون ذلك فرفع موقوفها البائع فان لم يكن يعرفها قال في ذلك انك قد اياه واما ويرى المشتري فيه وفيما سبق من الكثرة في مثل البيع
فمنه مقطع به فكل ما احتجوا به لم يزل على الجوف في القبر بالبيع والاعم وهو ما اذا كان الاكتشاف فيه منه فله ان يبيعها المشتري فله ان يبيعها المشتري
ونحو الذي دخل في الكثرة ان كثرها فيه وجعلها من الواصف فله الكثرة في الجدة ثم الاول اظهر فلا انصاف في بيع المشتري كما سطر فيهم
جبل من جمل ما ذكرنا ما الى اشترى منكم فوجد في جوفها شيئا فهو للمالك من غير نفي بعد الحسب والفرق بينه وبين الدابة ان الدابة
ملكه المشتري في الاصل ولما التمسك فهي من الجاهات نعم لا يملك الذي يكون من الملكيات بحكم حكم الدابة اما ملك ما ذكرنا في الجاهات
وعب في يده يستدعي عن الجاهات في الباطن من ان رجلا غابا من بنو اسرائيل كان في له الحان قال فاختار له ما شترى به سمكة فوجد
في بطنها اربعة بنات ابشر في الف درهم فجاد سائل فوق الباب فقال له الرجل اضل فقال له خذ احد الكيسين فاخذ احدهما
فانطلق فلم يكن اسرع من ذلك السائل الباب فقال له الرجل اضل فدخل ووضع الكيس مكانه ثم قال كل هذين من شيئا انما
اذا ملك من ملائكة ربك او اربك ان يهلك بوجعك شاكرا قد هب يث سجد بن هبة الله الرازي في كتابه في فضل الدنيا
عن منصور بن عيسى عن عطاء بن السهم قال كان في بنو اسرائيل رجل وكان مضافا فاختار له ما شترى به سمكة فوجد
لهم في الزينة اربعة ارباع النعم انما احب اليك ودهان من حل فقال تحت راسك فانتبه فرأى الدهن تحت راسه فاخذها
واشترى بها درهم سمكة واقل الزينة فلما اذنت امرته اقبلت عليه كاللغة واهتد لانه لا تشها او العاقبة فخرام فقال ودهان فدخل
فقام الرجل الى ما شترى بطنها اذا بن وثق بناتها باربعين الف درهم وقد اصدق في الامالي من علي بن الحسين محمد بن اسمعيل
ان رجلا شكى اليه الحاجة فدفق اليه درهمين وقال له خذها وليس عندنا فان الله يكشف بها شك ويريك خيرا واسعا ثم مضى
سمكة واحد الف درهمين وبالاخرى ملكا فاشترى بطن السمكة وجد فيها اربعة بنات فاشترى كل واحدة منهن الف درهمين فباعها بالاعظم ففقد
دينه وحسن له ذلك حاله ونحوها جزا في تفسير العكس انهم ولهم القابل بالفصل والقبول من يهرق اظن فانه لو جاز

بالأصل كان مالا للجد الذي ذكر في المقام بطريق أولى وبلغ من المذكرة المبدأ إلى الخلق السكة المباحة بالأصل بالدابة لأن قصد
 الخيانة بقدر ما يستلزم الفصل إلى حياة جميع اجزائها ثم اعلم ان الجميع ما ذكرنا من ان يكون ملبثا لا سلام اهل البيت الى هذا الموضع
 فالصريح في حرف الدابة الثانية ظهر كونه من الحق المتعارف في ذلك الزمان مع ان ذلك الاستفصال يفيده العموم فالجميع في الجميع
 كما ذكرنا في الكثرة فاطنك بغير نعم لو كان صاحب الدابة معك كصاحب الدابة فلا بد من التعريف لما عرفت ولما السلك الذي يوجب الجرح
 والسطوط فاعلم ان لم يكن له صاحب الاصل والعبد يقتضيه الا كونه صاحباً بالصحة ولعله لا يمكن عادة كون ما في بطنه من الضاد
 والحيوان والصحة والنبه لا يتحقق الا باظهاره ومن هذا ظهر منصفنا فذكرنا من المذكرة فتدبر في الخبر اقول هي مبيعة احد بن محمد بن
 ابي نصر السابق لكن قد مر ما فيها من احتمال سقط لفظ عشير من الجبهة التي عرفت وانه على تقدير السقوط ينبغي حملها على
 الية بل الجبهة التي عرفت فكيف في الدلالة على الوجه بل انه اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال فكيف الحال اذا ظهر وبينه والحمل على معنى
 مع انه لا يجرى مجاز من غير في الغيرة الصادرة والمعنوية وهي متبعية كيف ينفع للاستدلال لعدم امكان اثبات قيد عدم جواز ذلك من غير
 الطلب في الجمع بين الحقيقة والمجاز في جلال الاطلاق واحد على ان يكون كل منهما فبشر من هذا النوع والاثبات غير جائز كما هو في الاستدلال
 لكن قد خلا في الية لغة العرب في هذا المعلوم من ان يضار المجازات وايضا صحتها في المجازات المعروفة لانقع فيها هذا الصلة التي
 بين الغيرة المعلوم من الصادقة والمعنوية وهي متبعية قطعاً مع توقف بعضها على صحتها وهي ايضا غير ظاهرة فلا شك في انها
 الاستدلال بهذه الطريقة اذا كان المستدل يقول بضم في الحق وهو نعم مثل الصدق ومثله هذه بلا شبهة فانه قال انما
 مر من الامانة ان الجنس لا يثبت على شئ بل على فبشر من الكثرة والمعارف والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول
 مصافرة الى الواجبات الظاهرة في كون الجنس واجبا في الامر والمذكورة لظهور الشك في انما حكم الكل وحالة الجميع فكل
 سيما عبارة اللفظ الصحيح وهي هكذا قال جلا جلا واعلم انما غنمتم الى اخر الية فبطل علينا بذلك امثالا اذا كان
 المنفوس والاموال المالك الحقيقة وكان ما في ايدي الناس على ايدي وانهم ما كلفوا جازا لا حفيضة وكل ما ائاده الناس
 فبشر من الكثرة والمعارف والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول
 وبشر من الجميع غنمة وفائدة ومن رفق الله جل ومن الى ما قال يا نعم ارباب اعطاء الجنس الامور والتاكيد الشد بغيره فان
 وبشر من الجنس في السرا من جهة كونه غنمة من فوق مبدئية لمراد بطلانها اصلاً فظهر اتحاد حلال الكل في تعلق الجنس به فاذا اتفق ان
 سائلا سأل من بعض الامور تعلق الجنس باجبا ونصا فيه ظهر ان الكل ينبغي واحدا في اعتبار المذكرة فلا يفتقر الى
 عند كون النصاب هو الذي يثبت عند ان الحال في الكل حكم والمضد لما ثبت عند انه مشرق وبنار يثبت عند او الكل
 كل لانه ما يثبت على لا اتحاد العيان واللفظ وعدم تعدد فظهر ان بعد ذلك لا بد من نصاب للجنس في نصابها فبشر
 المشرك وبنار بالاجماع والنصوص المعدن والكثرة ونحوها واما ارباب التجارة ومثلهما فاعلم ان نصاب النصاب في نصاب
 الاجماع ومثله ان النصاب لا يثبت بغيره وانما في الغنمة ايضا اشارة الى هذا الخبر ومن جهة الاجماع انما
 باء الفقهاء فلم يجدوا مستنداً لهم في المقام كما عرفت مع انهم لا يثبتون في الضميمة نصاباً اصلاً ولا غيرها ما هنا سفسر
 نقل بعضهم الاجماع عليه في المستند لانا نقول الاجماع المذكور ان لم يثبت في المقام مثل ما نقله الصدوق في غيرهم كان الاجماع
 نقله الصدوق الى ان جمله من بين الامانة الذي يجب اقراره بغيرهم انما هو انما في المقام فيعارضه الدابة المعقولة المذكورة
 على اي تقدير جاز سواء قلنا بان الدابة منها لا يثبت على حسب ما عرفت او الوجوب على حسب اعتقاد الصدوق في جملة من بين
 الامانة واعتقاد الكل في ايضا اختصاص على ذكرها في النصاب من دون ذكر غيرها مطلقاً فظهر ان الكل في انهم مثل

الاجماع



ووالده انهم مثله فكذلك باقي مشايخه ووفاء الامامية في عصره وقبله فلذا جعل من دين الامامية ما جعل ليما ولفظ مضافا
 الى الرواية المذكورة ما عرفت من عبارة الفقه الرضوي مضافا الى الاجتماع المذكور كل ذلك مضافا الى الاجتماع الذي نقله
 مع كونه اقلام واصحاب حال الشيعة زمان الاثره وضوحا انه نقل بالعبارة المذكورة مضافا الى انه المقيد ايضا مع عبارة فيه
 ولما به بصير باحوال الشيعة صدر منه ما صدر مع ما عرفت من شدة الذي هو الصالح الذي عرفت مع جميع ذلك نقول التام
 الاجتماع المذكور ليس الا واحد من الاكثر واما الباقي فان لم يثبت واحد منهم الى الاجتماع المذكور بالشيعة او لا استدل بالصحة او لا
 بل الذي نقله الماهر من مثل ما جيل في غيره وغيرهم انهم استدلوا الى الرواية المذكورة على ما خط كتبهم وكلما انهم لم يعلموا ان نفع الحكم
 المنقول على ما عرفت من الاجتماع المنقول من جهة للطائفة لقنوي الاكثر ومعلوم ان الاكثر في القنوي لا ينافي الحجة الشريفة
 وفي الرواية العشر ما عرفت من ان كوفي نص من اجنبنا العصابة ومن لا يورث عن الثقة ومع ذلك ان في الصدوق في الجاهل في الفقه
 مع ما قاله اوله ورواها الكافي ايضا من دون مضاف مع ما قال في اوله مضافا الى ما قاله الصدوق في ما لم يجل من حيث
 دين الامامية الذي يجب الاحتياط به واليخ ايضا رواها من قبلها مع توقف البرائة اليقينية على العمل بها وان ظاهرها الاستصحاب
 ثم اعلم ان ذكر عبارة عشرين وثباتا انما هو على سبيل المثال من انما ذكره غيره من القنوي والافقي الذهبية من رتبة في
 الفقهية ما ينادونهم لان ذلك هو الصالح في الكوفة والرواية في الحديث نصا بالثقة وان ورد في المعتمد ما ذكره المعتمد فافهم
 ايضا ما ذكرناه سيما بعد ملاحظة ما ذكرناه من انما ذكره غيره من طالع طالع امكن وغيره فلا حظ في اهل حكاية اشتراط الدفع وحده
 اصلا عرفت طالع في الحديث وفيه والاحوط اه وجهه عدم صحة الخبر معارضه الصحيح وقد عرفت الحال في ستمائة قبل المعتمد في
 الخبر الى حيزه وقبل انه في عين في الخبر وقبل رخصا به بحديثه او مع عين فيه وقبل غير ذلك ولا خلاف في نصا به في الاكثر
 ان يقع بالثقة في فيه مقدار وثباتا كافي في الخبر وان لم يثبت من بعد من الماد او ما كان اقل كماله حكم المعتمد وهذا بناء على الفرق بينهما كما هو
 عندكم وقد عرفت الحال ولذا نقل من المعتمد انه عشرين وثباتا ما عرفت وجهه مع ان لفظ مجموع في الرواية لعله بصيغة للعلوم لا الجاهل
 بل للعلوم مقدم على المجموع فيشمل المصنفين وعلى فرض المجهول ايضا غير مقصود في خصوص الفقه والغالب في القول وان كان الفقه لا
 ان التاثير والبريد عكسه ولذا استغنى بالشهادة ما وما يثبت في الخبر لغيره مما لا يورث بالفقه وعن الشيخ في النهاية وجوب
 فيه من قول القضاة وقتا واستغنى به في الفقه معلا لعدم العموم في الفقه وعدم صدق اسم المعتمد على ما يورث من جمل الماد
 انما ان الشيخ لم يجعل الفقه مقصودا للقول مع ان ظاهر الرواية عدم العموم في القول ومع ان ظاهر الرواية بل اقل الرواية في السان
 انظر والبريد ولعله لانه على سبيل المثال بان كل ما يخرج من الخبر سواء كان شأنه الخروج محفوظ كالقول او لا كما يلاحظ
 فاجاب يكون النصا فيه وثباتا كالمعتمد في وكيف كان يكون فيه الغرض لعموم ما عرفت ولا حظ عدم اعتبار النصا في
 عليه اطلاق اوطاة العلامة والشهادة في البيان ومن اعلى الى الصدوق طامر وطامر في ناعمة في مقام اشتراط النصا وكذا في
 وما ذكره عن المقصد من اشتراط العشرين وثباتا بل لم ينقل الحدان الا عن ابن الجبلة من ان قال بالفقه منه واولا بلا شيئا
 كما استغنى وكذا عن ابن ابي عمير في له لعمري اه في الفقه مع العموم بخلافه ان الفقه لا تشمل المقام لغة وعرفا مع ان
 صفى آيا السانقة واللاحقة على كونه غنمة في الخبر بل يثبت مع العموم لغة فيه ثمانية بل العرف ايضا لعله كان كل في زمان نقول
 الاية والاختيار في ثمانية الكثرة فيكون هذه الغنمة شاملة منها ما من من عبارة الفقه الرضوي وغيرها من الاختيار ومنها ما رواه
 الكافي والصدوق بسبع حكم ام سال الشهدا قوله الله تعالى واعلم انما غنمتم الاية فقال من غنمتم على ركبته ثم اشار به ثم قال
 والله لا فانه لو ما يبعهم الا ان ابي جعل شيعة في حل ليزكهم الخبر فذلك من الاختيار في النصا في حجة عثمان في الحكم



مسألة الإذنه في الغيب في العلم الشرعي على الأصل
إن الله واسع كبريم فمن العلم الشرعي على الأصل
الغنياب لا يعمل مال إلا من جاهد الله إن الله

سبيل اجلني من عيش الان هم فعل فقد انقضا فقال انت فعل فلما خرج صلاح خلا احدكم ليس على المال ال محمد وانما هم مساكينهم
وانما سبيلهم فباعتهم بغيره فيقول اجلني في عمل اياه على اقل الاصل والله ليس الله يوم القيمة من ذلك سؤالا جدينا على
مورثاته كتابا بغيرهم قال الذي اوجبت سنة عشرين وصا من فطخ الحنفي من الحان اكره لعن الحنفي على خوفه من الانشاء وكتابك
بعضه ان على ما قال الله صلاحهم واجتبه فبصر فبا بغيرهم فقلت ذلك فاجبت ان اطهرهم وازكهم بما فطخ في ما على هذا من الحنفي
قال الله خذ من اموالهم صدقة فطهرهم وذكهم بها ان قال وانا اوجب عليهم الحنفي متى هذه في الذهب والفضة التي في المال على الحنفي الى
ان قال فاما الغنائم والغنائم التي هي واجبة عليهم في كل ما مال الله نعم واعلم ان انا عنهم من شئ فان الله ضمنه الماحولانية فالغنائم والغنائم
بمك الله في الغنيمه نفسها المراء والغنائم نفسها والنجارة من الانسان للانسان التي فاطم والميزات الذي لا يجنب من غير النكاح
ابن الحاخا الحديث وسيدك المصالح في ذلك من الاجار الكثرة وهذا اخبار مطلقه الاجماعا التفعلة والشرع العظيمة بل ويمكن ان يكون
الوافي ان المقام ما يعجزها البليغ ويشد البليغ والناظر في غاية الالباء من طاعه المال كافر في الكفة في الحنفي اشهد ثم اشد على حان
العفو مطلقا صحيح مطلقا مقبولا على ما قال به من قال لا شئنا اشهدنا الشمس وصل الثمن على الحنفي ولا شئنا فضلا
على العفو والاعلام لما هي من المشيعين الطلوع بل وسائر الشيعه اجمعين وكان الملائكة لا يطار ولا مسافرنا منه لا عنه ولا من
في ماله ذكره ثلثا في العفو لما هو من زمان امير المؤمنين انه قال فاطمة العفو ففوق وطارق في الحق من ذلته ومحمد بن سنان
بغيره عن الباقر قال قال علي هذه التاثير بغيرهم لانهم لم يوفوا الناحض الا ولا شيعنا من ذلك وانما هم فاسقون في كل مكان
العلل واما ما يقع انهم على ان موضع الاختيار الالباء ويؤاين في العلل ان امير المؤمنين وحلهم من الحنفي لم يوجب لهم الحنفي فلك في حق
هذه المودة لو كان الشيعه على ان لا يفتي على امر مكلف حق على الماهرين وانفقوا على عدم العفو ففوق وعلى الامصار كالاصل
واجر اخبار عدم العفو مطلقا لظاهر القرآن كما عرفت وموافقة ايضا العفو وقد فهم كل جزيه عليكم فلو صوف على كتاب الله فان وصي
على فتا له ففوق وابد والا فاعرفه ففوق على الحابط وامثال ذلك وقد اظهره على سائر الاحكاما وعلى النسخه فان جعفره من القائل في
به ولا فلا ومع ذلك هي اكد عددا وموافقة لما هو منهم ان الحنفي مطلقا لا ال الرسول ويزجها شمس من الزكاة للعام فلو لعنهم كما في الزكاة
لنيس الفطرا من جزيه فاشهد فاشهد في الحق فالحكمه وعدم عجزهم من التمسكه بخلاف الشانه وبقية
م ملككم بالذرا باطنه للذرايات وانه هذه الاخبار ساله عن المضعف الكثرة في مقابلها وهي شدة هذا الماعف من عدم العمل بها الا في
القائم من شاذ وسلم ان الشاذ لا بد من طهر نصا واعيانا وكن المال في غايتها لظاهر القرآن وصدق الاختيار الموانع
عدم العمل بمثل وصحة جميع ما هو الموافق لظاهر الا لا وفي به وهذا انه موافق للاعتبار متفق عليه بين الغنما ايضا هو مقتضى الشانه
من الاخبار وكن الحال في غايتها للاجماع على سبيل ما عرفت مع ان بين طاهر هذه الاخبار شاذ في شدة الله مقتضى كثرتها بالعفو من نصا
امير المؤمنين ومقتضى كثرتها العفو ففوق زمان الصادق عليه السلام في قوله عليه السلام في بعض الاخبار ان الجوع جملهم حل واما بغيرهم على
للوضع انه علم بجملهم في حل فاطم من غير واحد من الاخبار الصادرة عنهم وكن الحال بالنسبة الى غيرها من الامور من زمان العظماء التي في
القائم فلاحظوا كيف بين الحل بالحمل على خصوصها فاما ما حش بلاء في بطل الاستدلال سيما بالاحطة ما هو في بعض ما اتفق لهم
ما انقضاكم في كلناكم اليوم فان فلك نصير منهم بل من جهة الشدة على الشيعه والحق لو كانهم بالحنفي كان خلاف الانقضا مع ان الظاهر
انه بعد الشدة وبما سار واعيانا بين الحنفيهم ومعلوم قطعا ان الحنفي لعب جميع الورد كما عرفت مع انه هو عنهم وانه لان على الامام في القام
عن شيعه وبالله ففوق وقام في كون الحنفي طيبا على الشيعه وانهم مكلفين به الا ان نكفهم بغير اليوم المذكور بخلاف الانقضا في هذا حال
الحنفي لا حنفي رابع النجاة ومخيرا فاما هذه الاخبار اذلة المصم لا الحنفي فظهر ما ذكره من اخره فان انقضا العفو من الحنفي

لا يقول به فاعلم جرابه هو الجراب في العظم وانه يقال ان الموضع هو المشرك كما قالوا الموضع هو كونه العلة عدم كون شغلهم اولاد
 بقا با كما وصفه رواية اخرى من ان الناس اولاد لنا با ما خلا الشغل وعلى المعنى ذلك بان الله جعل لنا اهل البيت من اهل البيت
 جميع النسخ ثم قال بعد اعلم الى الاخر لا يترجم قال فحق في الحق والحق في حقنا على جميع الناس ما خلا شغلنا الموضع
 وهو يتأخر با على موثر عليه مطلق الحق والحق صريح في ذلك فكيف يخص برباع الخادرات وهو كما ان له في بعض تلك
 الاخبار بل كل ما علة فلا خلاف مع انه يقال ان من موثر في ذلك لشدة السلطان او غيره وهو الشغل بسببه عن سائر في كثير من المعنى
 موسع على شغلنا ان يتفقوا ما في ايديهم بالموضع فاذا اقام قائما حرم على كل ذي كبر كثره حتى بالتوايه فتسعين به الى غير ذلك
 الاخبار والحق في بعض الاخبار بضعف السند فاسد الاخبار بالشعر العظم والاعمال طالع الكثرة وفي ذلك من اراء
 البسط في ذلك فعلمه بما كثرنا على الوافي والذخيرة وما يصح للمعنى ايضا استصحاب البقاء على حاله وعدم العفوية
 وكذا العفوية الراجعة في لقم رفع طاعة المحتاج وامثال ذلك وما ذكره الجواب عن الجواب الاخر من اضافة الجواب الى القول
 الفصل في المن والحق وشبهه في عموم الضميمة على ما عرفت واما الاثر والهيئة في ظاهره وخطا بل الظاهر انه لعدم كثرنا فيها
 املا ان الهيئة المعنوية منها بانظر في قوله في المعلق والعاملا منه في الكبرياء والعفوية فيه واما غيره فلا بل هو لا يظهر
 من الاخبار الراجعة فيها ان الامر في الاثر انهم كثر بل ولعله انه لا يمكن الا يتفق على الاخبار والواحدة والقضايا **موله**
 وفي التجميع للحال الذي على هذا الجبل ولم يجد به قائل ممكن شافا فلا يكون بحجة نعم مقام الاستصحابا يعمل به للشايع بالحق
 العلم الجدل على الاستصحابا لما ذكر ولما مضى الاخبار الواردة فيها ومن هذا يظهر ان ما في ظاهره على بن الحسين بن عبد الله عن الصادق
 قال لا خير فيما غيرهم من به طاعة الحق من ظهور انه اذا لم يكن السمع طاعة الحق يكون فيه الحق فيكون العلم منه ان الحق في الحق يكون
 محلا على الاستصحابا ان كان طريقه لا يتفق ضعف الظهور ولا يتفق في البناء على الاستصحابا لما عرفت المتوج بل الحق الجواب عن الجواب
 مستجاب بعد ملاحظة فتوى الضميمة المذكورة واخرى في الحق في عموم الضميمة وان لم يكن بذلك الظهور بل وان لم يكن ظاهره مطلقا
موله وظاهر الضميمة ان اول قول فقل من ابن الجند انه قال واما ما استفيد من حديث اركب او صلة او ربح بخارة او غير ذلك
 ارجاه لاختلاف الرواية في ذلك ولم يخرج به الانسان لم يكن كشارك الزكاة التي لا خلاف فيها **الفرع الاول**
 وفي البيان وظاهر ابن الجند وابن ابي عمير في العفوية عن هذا النوع وانه لا خير فيه انقل **الثاني** عند اكثر المتأخرين في الخبر ان
 الحكم ذكر الشيخ ومن غيره ولم يذكر كثر من المتقدمين كالقديمين والتقدم وصلا وافي الصلح انتهى **الثاني** فان القواعد
 في الخبر لكن الشهيد الثاني جزم بدلالة المطلق الاخرى بامان كانت او مشغولة ببناء او غير من عملا بالطلاق النص قول علي بن
 بعد الاحتمال الذي ذكره المصنف في المدارك والذخيرة مع مخالفة ظاهر الحديث في الجملة وان الله تعالى في
 لم يتركوه اصلا ولم يشركوا الله مطلقا مع ان اخبار الحق به مع عدم بيان مصر اصلا فيه ما فيه بخلاف الحق العرفي مع اكد المآل
 للحق المعروف مع ان كثر في الورد الحق العرفي لم يذكر في حديثه شيء انه في الحق من دون لبيان المعنى اصلا كما عرفت فلا خلاف الاخبار مع
 بعض الدائرة وهو مالك ضع الذي في ثلث الاراضي العشرة وقال اذا اشترى من غيبته المشرك كان في زمان البائنة
 واشترى رابعه فيه غزاه سببا الى الحد يفتي البائنة عنه مع اعتقاد العامة به كالا اعتقادا كما هو ظاهر ما في ذلك بان
 الثاني كان بغيره وبالحجة كالا يخفى على المطلع مضافا الى ما عرفت من ان ما كان يفتي بل كان يفتي بالحق والاعتبار ايضا شاهد
 فالحل على التبعة مشكل وكثير من الحق من الحق كالمالك اشكل لما عرفت **الابع** في الشهادة قول والجواب ما روى الشيخ عن الحسن بن باقر
 من المعنى قال اني امر المؤمنين رجل فقال اني اصبت الا لا اعرف حلاله من حلاله فقال ارفع الحق من ذلك فان الله قد مضى



من الخطه ما به كذا يترك فاحذ منه العشر عشر اكرار وفيه منه بجملة العشره لكون كذا وفيه كذا ما الذي
 ذلك وهل يجيبه محاسبه من ذلك عليه شيء فوقع على من الغنى بالفضل من مائة **سنة** وفي الارباح ادعى الاجماع عليه في الذكوة
 والمنهم من اختلفا لدعوى ابن ابي عمير عليه ولعله الظاهر من الاخبار والذكوة والظن ان مائة السنة الكاملة فلا يكف الدخول في **الذ**
 من السبع كذا قاله اقول هذا هو الظاهر من الاخبار **السنة** في احتسابه الظن من الاخبار هو الثاني والاحد الثالث والاربع
 منه **سنة** نعم اه لا يخفى في انه لا يقبل الحول في خبر الارباح وهو اجماعي بل قال في المستدرک انه قد علمنا جميع العلماء الامتد
 ويدل عليه ظاهر الاخبار وما خسر الارباح فهو انفق كله فيما علم زبانا من مؤنة السنة وفي الذخيرة ان المؤنة بين
 وجوب الخس فيه وجوبا منسبا من جنس طرفي الجمع الى تمام الحول الذي علم الحول لا يقع عليه الاخراج من جنس الظن بل له
 التقسيم والتأخير في التأخير احتياطا لما للكتاب لاختلاف زبانه مؤنة **سنة** والعارض الذي لم يدر فيها كسبه ولو وعليك او غيره
 او شارة ثم قال الظن عن ابن ابي عمير عدم شروعه في الاخراج قبل الحول محتجا عليه بان الخس المذكور ليس مؤنرا
 وقبل السنة محتاج الى دليل والاصل بواحدة الذم منه ولا دليل بل اجماعنا منعنا على انه لا يجزى به مؤنة طول السنة
 انتهى ملخصا ثم قال وبطل على الاول عموم الاخبار **سنة** تقسم سنة هذا هو المقول بل في الاما في جعله من دين الاما منه
 الذي يجزى في اربعة ونظر الموقوف بل في هذه الاجماع عليه ونسبه الطلح اياه الى احتسابه ويدل عليه الكتاب
 لان الظن كونه الامام المالك او الاختصاص وبطل عليه ايضا اخبار مفضلة سنكا ومالكه با فذكر مؤنرا والاجماع والشهرة
 العظيمة والاجبار كثر منها من جهة ابن بكير من بعض اخبارنا عن عموم احداهما في قوله الله تعالى وعلل اراهم الاية قال خذ
 للامام وخسر المصلحة للامام وخسر في الغريب لقرابة المصلحة للامام والشيء الثاني في الاما في المالكين منهم وان البطل عنهم
 منهم ولا يخرج منهم الا في ذلك من الاخبار والقابل بانه يقسم منساقا فظن انه ابن الجند وهو من عبادي خنفة والسماح على ما اظن
 والحدوث انهم اختلفوا في تقسيمهم **الثاني** وفيه اقول وفيه احد من ان الخلف ماله والنصف الاخر للاساقا الثلاثة من الاما في بعض
 انه لو لم يولد من المطلب وهو بانهم الماشيرون من طرفي الاب وهذا هو المشهور والظن وجوب الجمع كونه مبالا للامام كما هو مرجع بعض الاخبار
 من جهة من عرفنا الحال فيها فاما كان اعياله وجب في نفسه في ماله العرش والظن من بعض ما كان غيرا لاشياءه كل ولكن الظاهر لعله
 مقدم فلا حظ **الثاني** الايمان لانامله اخبار على ما عرفت في الذكوة **الثاني** خلافا لظاهره اقول لعله في غاية القرابة بالنظر الى الاخبار
 في انه عرفت في الذكوة **الثاني** وفيه ذلك ما هو مرجع مثل مؤنة ابن بكير السابعة وفيها وكذا الفنا ويظهر في الشقة والاعضاء لا سيما
 بحيث يحصل القطع بفسادها لما عرفت من جهة البطل وشقة الحاجة وغير ذلك بل الظن كونه من جهة الشيعة كان فلا سند له لان
 الاية والجمع مع ذلك فظن الفاسد مع ما في الجمع ما ذكرنا من كونه على التقية مع عدم ظهوره مشمول فلا حظ **الثاني** لا يكف اه هذا
 الظن بل القطع كما استغفر اخذ كونه في حق ما سبق لا يسلو ان يكن عبادا من عند الاما في وليس له الاجابة ببلد اما الاقل
 فظن فان الانسان لانه له مسائل فانه انشاء جرم ولا يبيد او عند الاما في ولذا من كل شخص اشارة انسان مثالا لم يكن في
 ما خلا فيه اليه وكذا الخس المشكل بل مطلق الخس وكذا المسموع بل مطلق المسموع حتى المحرم ليله على ما هو المسموع والخس بل لا يفرق
 ايقه للافتان على عدم ظهورها فيما عرفت في النفي من ان الامم من ضامن الشر المطرف الذن وواجب عليه الاستبصار فلا دخل فيه
 في مسمى الخلفه على بالنسبة الى الاصبعين والى ميره وكذا الحال ولا يشاز في تحديد الكسوف وكذا الحال في البطل والعايط الاربع
 للالتفات على ما اشار الى المخرج من العتاة الى مخرج ذلك من الاحكام الفقهية المتفق عليها مثل ما اذا اقل ليله بالنقد فانه يفرق الى التنا
 الحرف ذلك على انقول الماشي كالعلي والحيثية الحسنة والحيثية السيئة وبما بينه وبينهم وغير ذلك لا يفرق الا ان



ساد
 ١٢٠

منهم من طرأ اليه الاشك ولا شبهة فان العباس قد اخبر من امتهم من اهل بيته فيكونهم على بين لا بد من ان كان امره
 ولا طائفة اخرى ان كان امره منهم ومن تدريشا للحسن لا يدخل فيه الحسن الذي يلقاه منهم وبالعكس اطلق لفظ الابن فيجب لا يدخل فيه القائم
 وكله النور والحسنه والنسب والنسب والكنى فانه لا يدخل فيه من كان شامه منهم من لا يمتهم او لا دهم ومنهم وكل النسب لا يدخل
 فيهم الصهر وبالمجمل الامم ومنهم غايه امهم من الطوائف المذكورة وكل العرب وما وصفوا من بني امية فاطبة فمعلوم انهم ايضا ظاهريهم
 امهم بنو امية وكل من كان هاشميا من قبل الاب فقط فلا شك في كونه مستحقا للحسن من دون نقابة بنو امية وبين من امره هاشميا اصله
 وراسا فان كانت امه او صفة او طرية او حبيبة او شركة في صورة كون الرجل عن شبيه بل من يكون الام هاشميا او غيرهم اذا
 انقسم النسب من قبل الاب والحصر في النسب من قبل الاب لا يحصر في النسب من قبل الام وعرف ذلك فلا شك في انه في بعض
 الى النسب من قبل الام كاهل الحلال فالاداء الرسول وابنياته والوجه ظاهر والانتساب حقيق لا يجاري كاهل الحن والحسن من انتساب
 فاما احد من اهل السنة لم ينكح المجازي وكيف يمكنه الانتساب لا اطلق فقها لنا كانوا قائلين بالمجاز حاشاهم نعم كانوا
 قائلين بعدم النكاح وعدم الانتساب بالنسب الذي ذكرناه وصفا بوضع بعض الفقهاء الى التوهم ومعرفة ان يكون فيهم
 بعض منهم فلا شك في خطاؤه من غير ان يمتدنا انظر في الامم الى النسب بالام ايضا وان كان يكون فيهم حقيقا مع القطع بفساده وقفا
 ظهره كما دل بالثبات القوي عند ابن حزم كالاخفى على المطلع والظاهر على الدليل وبما ان النسب من اوله الى اخره على خلافه لكن
 نقول ماذا اذا ادان احد انه حج بصريح ولذا الملازمة ومن حصل من الزنا من طرف الاب خاصة فارجب اذ كيف يصح ذلك او لا
 اصل من بين من غير فاطمة وكيف يعرف غير علي بن ابي طالب يكون بدو بنين او بناتين او ذوا الكلا من بين طائفة من
 الجوشن واشد من هذا ان لا يكون من القابدين الا كره او فارصيح ان يكون عليا وعلى الحال في سائر الامم في النسب من الجاهل
 الا كون الحسن من الامم القوي لا اطلاقا لئلا من اولاد علي وكذا الحال في باقي الامم واولادهم وغيرهم فان امهاتهم في النسب
 وصانف وغير الهاشمي فكيف يكون القائم من افرنجيا ولا يكون عليا ووضعت هذا التواني وطاشاها ان يجوز هذا مضاعفا الى ان
 الخرج من بطن امه شخص سببا كونه وله حصة الخرج من ظهر شخص وجب له سببا كونه وله مع ان الثاني وله من النسب
 وبغير واسطة والثاني بواسطة الخرج من بطن من خرج من بطنه بان خرج النسب من الصلب سببا كونه النسب وله من النسب
 والخرج من بطن هذه سبب وله بالادلة مع انه يلزم على هذا ان يكون الشخص من خصم طرف لا يغير ما شئ مع غيره من سبب
 فلا يستحق النسب ويكون مستحقا هو الحسن والنسب والبدن والامم والبرع والاشاهم ولا شك في انهما لا يربطان بذلك فلهما
 بجفي ان يكون لهذا الشخص نسبان يستحق وبالسبب وجب له النسب وبغير واسطة مع ان الاب هو في النسب لا شبهة كما علمه فقها وناقد
 الاول والثاني وجوب النسب وفيه ذلك ما استعرف من هذا ان قالوا باجماع المسلمين شكا لكون نسب الاب يعلو في النسب
 مع كونه ابا والاب اعلى من غيره ولا يترأسه في نسب الام فيكون النسب لاله والكون حرا اما عليه القضا او صانع الناس
 ولهم منه انهم ان من يكون اباه هاشميا وغيره او بنو امية او بنو هاشم او بنو النضر او بنو النضير او بنو النضير او بنو النضير
 والشنايع بل عوضا عنه حاشاها مما عني في ذلك وان قالوا بان نسب الاب اعلى باق ثمة ولم يصر لغيره فمعلوم ان بينه انتصارا واحتجا
 وثنا فيا ظاهرا لان الهاشمي يعلو له الحسن والنسب والامم ويحرم عليه الزكوة وله صانع ابن الناس بالنسب والامم والحق
 بالعكس يحرم عليه الحسن والنسب والامم ويعلو له الزكوة وكذا والنسب في الجميع مؤاتاة والاجماع منزهة عن هذه الشبهة فكيف يجوز في
 القوام ان ياتى النسب فيكون له الامم ويحرم عليه ان ياتى النسب ويكون حراما ويجوز ان ياتى النسب فيكون عليه ان ياتى النسب
 ويظهر انما لا يقولان هذا الفاسد بالبيضة والقلبان يجوز له ان ياتى النسب والكون جميعا ولا يحرم عليه شيء منها بل

الفساد ايضا على ما عرفت بل معلوم انهما لم يكنا فائدين لجهة ابنته بل مقتضى كلامهما بل مقتضى حجة الحسن عليه وكون الزكوة التي هي
 حوام على الهاشمي جونا فوضع غاية الموضوع ان ما صدر منهما في المقام بحجة الغفلة ليس الا لانهما لم يستدأ الى الاعلى اطلاق ^{لفظ}
 الهاشمي عليه كما هو المتعارفة الاطلاقات الاخرى من الاطلاق على ولد النبي ابنته وعدم الاقتصار في الاطلاق على النسب
 من الابن خاصة وان الحسين موالا لله حقيقة منهم كانوا اولاد امير المؤمنين ابنته قطعاً وبما
 ليس بجهة كما هو الحال في جميع الاولاد من طرف البنات فانهم اولاد ابائهم الذين خرجوا عن اصلا بهم ابنته قطعاً وبالجهة
 علاج التدفع بين حكم الهاشمي والثناء في بعضها مع انه من البه بصلة وطا اشاء اصلاً الى انقطاع النسب على النزاع
 من طرف الاباء والاصلا بل مقتضى كلامهما ومقتضى عدم الانقطاع اصلاً مع انه من البه بصلة التي لا يمكن ان يقال فيها
 موافقة من الفهم يقرب وما اشاء ابنته الى ان النسب البدوي وبغير واسطة بصلة في جنب النظر وبما لو اسطره ويخصر الشرا
 النظر وبما لو اسطره مع انه ابنته فساد من البه بصلة التي لا يمكن التامل فيه كما عرفت ان نظرها ليس من جهة شرافة النسب
 بل جلا المقام مثل سائر المقامات مع انه معلوم ايضا ان الاشرافية ونحوها من طرف لا يمكن ان يصير سبباً لانقطاع
 النسب الاخر ولا انقطاع اثره وشره بغيره لعل بل المدا في الغفلة ليس الا على تقديم النسب من طرف الاب والصلابة النسب
 من طرف الامام والتبطل عند وقوع التدفع والثناء كما هو الحال في العرف واللفظ ابنته كما عرفت بل الغفلة ابنته كذا
 ان ولما لنا لانا لانا شرعاً من طرف الرضا كما هو ظاهر ومع ذلك بعض التمسك لاشرفية

يخفق فيه مثل عدم تجوز منجاع الاب بلفظ الام ابنتها وان كانا من الرضا
 كما هو حقيق في صدره من دون فرق اصلاً بين الاب والام
 وطرفها ولان الله يعلم غم الكنا بلعيه الملك
 الرضا على يد محمد شاه وبيان عبد الرضا
 الاصمعي عن عترة لهما من المؤمنين
 ولما مشايخه فانه الظاهر
 المعصية بين الاب والام
 اطهار اسمع
 العالمين





